





老巴

八

منتقى شرح المنقى

عدد الاوراق
عشرة وثلاثمائة

٣١٠

باب الطهارة ٣	فصل في وجوب الطهارة ٧	فصل في تزوج البئر ٨	باب التيمم ١٠	باب المسح على الخفين ١١
باب الحيض ١٣	فصل في الحيض ١٥	باب الوضوء ١٥	كتاب الصلاة ١٧	باب الوضوء ٢٠
باب شروط الصلاة ٢١	باب صفات الصلاة ٢٣	فصل في معنى التيمم ٢٤	فصل في سجدة الوضوء ٣٠	فصل في الجماعة سنة ٣١
باب المحدث في الصلاة ٣٣	فصل في حكمه عند ٣٤	باب الوضوء والنوافل ٣٦	فصل في التراخي ٣٨	فصل في الكون ٤٠
باب أدراك الفريضة ٤١	باب قضاء الغائب ٤٢	باب السجدة ٤٣	باب صلاة المريض ٤٥	باب سجدة التوبة ٤٦
باب المسافر ٤٧	باب الجمعة ٤٨	باب العيدين ٥٠	باب صلاة الخوف ٥٠	باب الجنائز ٥١
فصل في الصلاة فرض كفاية ٥٢	باب الشهيد ٥٤	باب الصلاة في الكعبة ٥٥	كتاب في زكوة ٥٥	باب زكوة السعيا ٥٦
فصل في زكوة البقر ٥٧	فصل في زكوة الخيل ٥٨	باب زكوة الذهب والفضة ٥٩	باب العاشر ٦١	باب الزكاة ٦١
باب زكوة الحائض ٦٢	باب المصنف ٦٣	باب صدقة الفطر ٦٣	كتاب الصدقة ٦٥	باب زكوة الفلج ٦٦

فصل في العطر لمريض ٦٦	فصل في نذر الصوم يوم العيد ٦٧	باب الوضوء ٦٧	كتاب الحج ٦٨	فصل في وإذا اراد الحج ٦٩
فصل في إذا دخل مكة ٦٩	فصل في أن لم يدخل الحرم مكة ٧٢	باب القرآن والتيمم ٧٣	باب الجنائز ٧٤	فصل في وإن طاف للقدوم ٧٥
فصل في أن نزل محرم صيدا ٧٦	باب محاربة المقات بلواهم ٧٧	باب إضافة الأحرار إلى الأحرار ٧٧	باب الوضوء والغائب ٧٨	باب الحج عن الغير ٧٩
باب الهدى ٧٩	باب من مشقة ٨٠	كتاب النكاح ٨٠	فصل في المحرمات ٨١	باب الأولياء في النكاح ٨٣
فصل في اعتبار الكفاءة ٨٤	فصل في تزويج فتوت ٨٥	باب المهر ٨٥	باب نكاح الرقيق ٩٠	باب نكاح الكافر ٩١
باب القم ٩٢	كتاب الرضا ٩٢	كتاب الطلاق ٩٤	باب اتياع الطلاق ٩٥	فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان ٩٦
فصل في قولها أنت طالق ٩٨	فصل في طلاق غير المدخل به ٩٨	فصل في كفاية ما جعله ٩٨	باب التضييق ١٠٠	باب التضييق ١٠٠
باب طلاق المهر ١٠٢	باب الرجعة ١٠٢	باب الولي ١٠٢	باب الخلع ١٠٧	باب الطلاق ١٠٩
باب اللعان ١١١	باب العنين ١١٢	باب العدة ١١٣	فصل في الوحداد ١١٥	باب شرع ١١٦

باب الحضانة ١١٧	باب النفقة ١١٨	فصل نفقة الطفل الفقير على أبيه ١١٩	كتاب الوعاق ١٢١	باب عتق البعض ١٢٣
باب العتق المبرم ١٢٤	باب الخلف بالعتق ١٢٦	باب العتق على جمل ١٢٦	باب التدبير ١٢٧	باب الاستيلاء ١٢٨
كتاب الويمان ١٢٨	فصل وجوه غنم ١٢٩	باب البيع في الدخول والخروج والسكنى ١٣١	باب البيع في الأكل والشرب واللبس والكلام ١٣١	باب البيع في الطلوع والعتق ١٣٢
باب البيعة في البيع والشراء والتزويج ١٣٧	باب البيعة في الضرب والقتل ١٤٠	كتاب الحدود ١٤١	باب الوطئ الذي يوجب الحد والذي لا يوجب له ١٤١	باب الشهادة على الزنا والجماع ١٤٢
باب حد الشرب ١٤٥	فصل في التعزير ١٤٦	كتاب السرقة ١٤٨	فصل في الحرز ١٥٠	فصل في كيفية القطع ١٥٠
باب قطع الطريق ١٥٢	كتاب السبي ١٥٢	باب الغنم وقسمتها ١٥٣	فصل في كيفية القسمة ١٥٤	باب استيلاء الكفار ١٥٥
باب العشرو للخارج ١٥٤	فصل لو يكن متامر ١٥٦	فصل في الجزية ١٥٧	باب البغاة ١٥٨	كتاب اللقيط ١٥٩
كتاب اللقطة ١٥٩	كتاب الويق ١٥٩	كتاب المنقود ١٦٠	كتاب الشركة ١٦٠	فصل فيما لو بيع الوكالة به ١٦٢
كتاب الوقف ١٦٢	فصل إذا بنى مسجداً له أو غيره ١٦٣	كتاب البيوع ١٦٤	فصل يدخل البناء ١٦٥	باب الحيازة ١٦٦

فصل في خيار الرق ١٦٧	فصل مطلق البيع يقتضي شئونه المبيع ١٦٨	فصل قبض المشتري بغير الكسر ١٦٩	باب الاقالة ١٧٣	باب المراجعة والتولية ١٧٣
فصل لو يبيع بغير المنقول قبل قبضه ١٧٤	باب الربوا ١٧٥	باب الحقوق والاحتقاقات ١٧٦	فصل البيعة حجة متعددة ١٧٧	باب السلم ١٧٧
ما ندر شتى ١٧٩	كتاب الصرف ١٨٠	كتاب الكفالة ١٨٢	باب بيع بالعينة ١٨٥	باب كفالة الرجل ١٨٥
كتاب الحوالة ١٨٦	كتاب القضاء ١٨٦	فصل إذا شهد وأخذ القاضي على خصم ١٨٨	فصل ويجوز قضاء المرأة ١٨٨	فصل ولو حكم الخصمان ١٨٩
ما ندر شتى من كتاب القضاء ١٩٠	فصل في قضاء القضاء بالمعز ١٩٠	كتاب الشهادتين ١٩٢	فصل يشهد بكل ما سمعه ١٩٢	باب من قبل شهادة من قبل ١٩٣
باب الاختلاف في الشهادة ١٩٣	باب الشهادة على الشهادة ١٩٥	باب الجمع عن الشهادة ١٩٦	كتاب الوكالة بالبيع والشراء ١٩٧	باب الوكالة بالبيع والشراء ١٩٧
فصل لو يبيع عقد الوكيل بالبيع والشراء ١٩٩	باب الوكالة بالقبض ٢٠٠	باب غل الوكيل ٢٠١	كتاب الدعوى ٢٠١	باب التحالف ٢٠٢
فصل فيما يلقه خصما ٢٠٥	باب دعوى الرجل ٢٠٥	فصل في التنازع ٢٠٦	باب دعوى النكاح ٢٠٧	كتاب الوقار ٢٠٧
باب الاستثناء ٢٠٨	باب اقرار المرفق ٢٠٩	كتاب الصلح ٢١٠	فصل يجزئ الصلح عن محمول ٢١٠	باب الصلح في الدين ٢١١

فصل في الدين للفقهاء ٢١٢	كتاب المضاربة ٢١٣	باب المضاربة فصل فيه ينفع المضارب ٢١٤	كتاب الوديعة ٢١٥
كتاب العارية ٢١٦	كتاب الرهبة ٢١٧	باب الخوارج فيها ٢١٨	كتاب الاجارة ٢٢٠
باب طحجونه من الاجارة وما لا يجوز ٢٢٠	باب الاجارة الغاسدة ٢٢١	فصل الاجير نوعان ٢٢٣	باب فسخ الاجارة ٢٢٤
كتاب المكاتب ٢٢٥	باب تصرف المكاتب ٢٢٦	فصل واذا اولدت المكاتبة مع موليتها ٢٢٧	باب كتابة العبد المشترك ٢٢٨
كتاب الولاء ٢٢٩	فصل في الموالاة ٢٣٠	كتاب الاكراه ٢٣٠	كتاب المأذون ٢٣٣
فصل تصرف العبيد ٢٣٥	كتاب الغصب ٢٣٥	فصل فيما يتغير بكر الغاصب ٢٣٦	كتاب الشفعة ٢٣٨
فصل وان اختلف الشفع في المشتري ٢٣٩	باب يلج الشفعة وما لا يبطلها ٢٣٩	فصل وتبطل الشفعة انما ٢٤١	كتاب القننة ٢٤٢
فصل في المايات ٢٤٣	كتاب المزا بعة ٢٤٤	كتاب المقاة ٢٤٦	فصل ومحرم الكل ٢٤٧
كتاب الاخية ٢٤٨	كتاب الكراهة والالا ٢٤٩	فصل في الكب ٢٥٠	فصل في النظر ومثوق ٢٥٢

فصل في الاستبراء ٢٥٣	فصل في البيع ٢٥٤	فصل في المتفرقات ٢٥٥	كتاب في المائيل المهمة من الدين ٢٥٦	كتاب الحياة للموت ٢٥٨
فصل في الشرب ٢٥٩	فصل في كحلها العظم ٢٥٩	كتاب الاشربة ٢٦٠	كتاب الصيد ٢٦٠	كتاب الرهبة ٢٦٢
باب بالمجند استرثانه ٢٦٣	باب الرهن يوضع على يد ٢٦٥	باب التفرق في الرهن ٢٦٦	كتاب الجنايات ٢٦٨	باب ما يجب العقاص ٢٦٨
باب العقاص فقدان النفس ٢٦٩	باب الشهادة في القتل ٢٧١	كتاب الديار ٢٧٢	فصل في العرة ٢٧٥	باب ما يحدث في الطلوع ٢٧٥
باب جناية الزنا ٢٧٦	باب جناية الزنا ٢٧٦	فصل في العبد ٢٧٩	باب غضب العبد والصبي ٢٧٩	باب القائمة ٢٨٠
كتاب المعاقلة ٢٨٢	كتاب الوصيات ٢٨٢	باب الوصية بثلث المال ٢٨٣	باب العتق في المرضي ٢٨٤	باب الوصية للامير ٢٨٧
باب الوصية بانكفي ٢٨٨	باب وصية الذمي ٢٨٨	باب الوصية ٢٨٨	كتاب الخنثى ٢٩٠	باب الخنثى ٢٩١
كتاب الغرض ٢٩٥	فصل في العصبات ٢٩٧	فصل الحج ٢٩٨	فصل في العتق ٣٠٠	فصل في الغرة ٣٠٠
فصل في المناهي ٣٠٣	فصل في الغرض ٣٠٥	فصل في ٣٠٤	فصل في ٣٠٨	فصل في ٣٠٨

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على نبيه محمد وعلى آله وصحبه اجمعين وبعد فهذا اوراق مكتوبة لمن مشاوات ملتقى البحر مستنبطة من شرح الترمذي التي جمع المصنف رحمه الله هذا الكتاب منها كتبه في انشاء المذاكرة مع بعض الاخوان تسهيلا وطلباً لمرضاة الرحمن . وفتنا الله تعالى بالهداية والعناية في البداية والنهاية وكما ذكرت اسم كتاب كالأدوية والعيني والاختيار واوصد الشريعة وغيره فانه دليل على ان المذكور لفظه بعينه ومتى قلت كذا في القلوان فمرارة الى وقرئ نبيذ من التفسير في العبارة بحسب الاقتضاء وحيثما اشترت بلفظة هذا فهي اشارة الى ما سقط من قلم العبد الفقير المسترف بالخير والتقصير وسميته بالملتقى في شرح الملتقى واستال الله تعالى ان ينفع به كما نفع باصلاه والله الموفق للسداد وهو حي ونعم الركيل الحمد لله ابتداء المصنف رحمه الله بالحمدلة اقتداء بما نطق به الكتاب واقتضاه بقوله من اوتي الحكمة وفصل الخطاب واللام للجنس او الاستحسان والحمد لله ما مصدر معلوم او مجرول وكل وجه والحمد هو الشاء بالكان على الجمل مطلقاً والشكر في مقابلة النعمة بالفضل او الفحل او الاعتقاد فالشكر اعم من الحمد والمدح بحسب المورد واخص بحسب المتعلق فبينه وبينهما عموم وخصوص من وجه كذا ذكره النكتة الفتاوى في الذي وفتنا للتفقه في الدين اي اعطانا التوفيق لتعلم علم الفقه المحتاج اليه في امر الدين والتوفيق جعل الله تعالى فعل العبد موافقاً لما يحبه ويرضاه والفتنة لغة الفهم واصطلاحاً هو الرقرف على المعنى الخفي الذي يتعلق به حكم محتاج فيه الى النظر والاستدلال ولهذا لا يسمى الله تعالى فتيماً لانه منزه عن الاحتياج اليها كذا

هذا الشيخ ما اخذ من هذه الكتب العديدة كالهداية والتلويح والعيني والفتاوى الشرعية والتمهيد وقوله كل واختيار والكافي وكشف الحقائق وشرح النية وجميع الزوائد في الجمع واصلاح البصاح واصلاح والتأليف

لله الذم لا يخصه احد

وقد من فتحة الرجل بالضم فتحة اي صار فتيماً او من فتحة بالكسرة فتحة اي فتيماً فاعوان لا يفتنه ثم خسر به علم الشريعة والعالم به فتيماً

وقيل التوفيق هو التوفيق لا اقدم على الشئ وقيل هو موافقة ذكره العبد لتقليد الحق وقيل هو الامانة في الشريعة الى الله عز وجل والابتداء والكرامة الشريعة وقيل جعل الاسباب موافقة للمستيات كقوله

كذا نقل الشيخ الامام نجم الدين النسي رحمه الله وعن امامنا امير المؤمنين عظم الحنفية رحمه الله هو معرفة النفس ما لها وما عليها اي ما يتقنع به النفس وما يتضرر به في الآخرة قال الله لها ما كتبت وعليها ما اكتسبت كذا في شرح التمهيد الذي هو جليل المتين اي سبب قرينة يوصل من يتثبت به الى رضوانه تعالى وفضل الميتين وبيان الانبياء والمرسلين ومن هذا قيل العلماء ورفعة الانبياء ومجته الدائمة اي الظاهرة الواضحة وهي في اصل الشجرة التي وصل الى ام الدماغ كما يجي على الحق اجمعين ومجته السالكة مرسلة الى اعلى عليين والمجته بالفتوحات وتشد يد الجليم بعد الماء المهلة الطريق الواسع وفي الحديث تركتم على المجته البيضاء ليلها كنهارها الحديث والصلاة والسلام جمع بينهما امثالا لقوله تعالى وما من سلك الا رحمة للعا لمين وفيه تعظيم بليغ لثانته صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وصحبه والتابعين والعلماء الصالحين كالائمة المجتهدين ومن تبعهم الى يوم الدين وبعد فيقول المصنف المختصر اي ذوى الاحتياج الكثير الى رحمة ربه الغنى البراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي قد سألني بعض طالبى الاستفاده ان اجمع له كتابا يشتمل على مسائل القدوة اي المختصر القدوة الذي صنفه الامام احمد بن محمد بن جعفر بن حمدان ابو الحسن بن ابي بكر القدوة والى بغدادى ولد له رحمه الله سنة اثنتين وستين وثلاثمائة ومات ببغداد يوم الاحد متصفا رجب سنة ثمان وعشرين واربعمائة وله تصانيف اخر مثل شرح مختصر الكرخي وكتاب التزويد في سبعة اسفار يشتمل على الخلاف بين الشافعي والحنيفة واصحابه وكتاب التريب في مسائل الخلاف بين ابي حنيفة واصحابه وغيره كذا في تاج التراجم والمختار الذي صنفه الشيخ عبد الله بن محمد بن مودود بن محمد بن عبد الله بن ابراهيم الفاضل المصلى ولد بالموصل يوم الجمعة سلخ شوال سنة تسع وتسعين وخمسمائة كان فقيهاً حارفاً بالمدح والى القضاء بالكرامة ثم عزله ورجع الى بغداد ودرس بمشهد الامام ابي حنيفة وافق حتى مات يوم السبت التاسع عشر من محرم سنة ثمان وخمسين وستمائة وله كتاب الاختيار في شرح المختار وكتاب المشتمل على مسائل المختصر كذا في تاج التراجم والكنز الذي صنفه عبد الله بن احمد بن محمد حافظ الدين النسي ابي البركات وله كتاب المصنف في شرح المنظومة

الشيخ قال الفتحة اسم موضع وقال ابو عباس رضي الله عنهما حديث من زبجد حضرا ملق تحت العرش اعمال الابواب مكتوبة فعيك وقال كعب وقفاة صدقانه بالعرش النسي وقال عطاء هذا الحديث وقال النسي ان سيرة المشتري

وقال الحديث وزيت كبر واصحابه باطفا مش فاشطق القرآن والسامت الميت فاذا اشكل عليكم امر فاصعدوا القرآن والسنة واذا فسي قلوبكم فليتموا بالاعتبار في احوال الاموات كذا في شرح الشريعة فاعوان من مشكوف الانوار

وكتاب المنافع في شرح الشافعي وكتاب الكافي في شرح الوافي والرافعي له ايضا وكتاب
 المنار في اصول الفقه وكتاب العدة في اصول الدين وكتاب شرح الهداية كان
 ببغداد سنة عشر و سبع مائة وتفتحه على شمس لائمة الكردي كذا في تاج التلخيص
 والوقاية التي صنفها محمد بن عبيد الله بن تاج الشريعة المحمدية وله شرح الهداية
 المسماة بالكفاية بصيغة سهلة من السهولة صد الصعوبة غير مغلقة فاجتبهه
 متوجها الى ذلك واصفقت اليه بعض ما يحتاج اليه من مسائل الجمع اي مجمع البحرين
 الذي صنفه احمد بن علي بن ثعلب بن ابي الضياء مظهر الدين الساعاني كان رحمه
 الله معجودا سنة تسعين وثمانية وله كتاب البديع في اصول الفقه جمع فيه
 بين اصول فخر الاسودم على البرزوي والاحكام للوهدي رحمه الله واصفقت
 اليه ايضا نبذة اي مسائل قليلة وقلتها بالنسبة الى ما اوردها من المتن الخفية
 من الهداية الذي صنفه علي بن ابي بكر بن عبد الجليل الفرغاني برهان الدين مرغينا
 المرشداني وله مصنفات اخرى كتحاررات النصارى وكفاية المتكلمين والتجسس
 ومناسك الحج وغيرها مات سنة ثلث وتسعين وخمسمائة رحمه الله كذا في
 تاج التراجم وصحت بذكره في اوف بين امتنا يعني ابا حنيفة وصاحبه ابي
 محمد ارحمهم الله وقدمت من اقاويلهم ما هذا لا رجح واخرت غيره لاني قد قدته
 بما يفيد الترجيح استثناء من قوله واخرت غيره يعني ان المقدم انجح من المؤخر
 الا ان يكون المؤخر مقبدا بما يفيد الترجيح كقوله وهذا صحيح وقوله وعليه القوي
 اشار الى فائدة اخرى بقوله واما الخلاف الواقع بين المتأخرين وبين الكتب
 المذكورة فكل ما صدرت به بلفظ يدل او قالوا وان كان مقرونا بالاصح ونحوه
 فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك مما يقابله ومتى ذكرت لفظ التنشيد
 كقوله وعندها وقال من غير قرينة تدل على مرجحها فنحن لا نيسف ومحمد رحمه
 الله ولم ال من الاثر وهذا التقدير جهدا اي اجتهادا اذ استعمال ال في قولهم
 لا ال لم جهدا امعدي الى معصولين حذف المفعول الاول ههنا والمعنى لم آمنك
 جهدا كذا ذكره الثقات في رحمة الله في المختصر والمجرب بالصم والفتح الاجتهاد وعن الثقات
 المجرب بالصم الطاقة وبالفقه المشقة في التنبية على الاصح والا قرى وما هو المختار

التنبية في الاسل الشيء القليل في مختار الصحاح
 ليس قانون نبذة فيهم النون ونحوها اي ناحية
 وذهبوا له وقول نبذة منه يفتح النون وفي
 رأسه نبذة من شيب واصاب الارض نبذة من
 مسئلة اي شيبا يسيرا انتهى مسئلة

وشيخ الجمع الجويني كونه جامع بين مختصة
 القدوري والمنظومة وله شرحين احدهما
 للمسنون والآخر الثاني لابن مالك رح مسئلة

الامام في اسبغ الماء اي قصص وقانون لا بالاول
 نصيحه في المختار صحاح الجهد يفتح الجيم
 الطاقة وقوله تعالى والذين لا يجدون
 الاجر في الجهد بالفتح المشقة

المختار للفقيه في مختار الصحاح استفادة في مسئلة قافاه واسم الفتيا والفتي
 وحيث اجتمع فيه الكتب المذكورة سميته ملتقى البحر اي مجمع البحار لكونه كل من الكتب
 المذكورة بحر اجزا يعاقب الاسم المسحق والله سبحانه اسئل اي اسئل الله
 سبحانه لا الغير فقد المرحول لا فادة الحصران يجعله خالصا لوجهه الكريم وان
 ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم **كتاب الطهارة**
 الكتاب لسة اما مصدر بمعنى الجمع سمى به المفعول للمبالغة او فاعل للمفعول
 كاللباس وعلى المتقدمين يكون بمعنى الجمع واصطلاحه حامسا لاعتبرت
 مستقلة شملت انواعا اولها والطهارة مصدر طهر الشيء بفتح الهاء وضمها
 والاول ارفع وهي لسة النظافة وخالفها الدنس وشرعا النظافة للخصوصية
 المتفرقة الى غرض وغسل وتيمم وغسل البدن والثوب ونحوه وانما وحدها
 لانها في الاصل مصدر يتناول القليل والكثير ومن جملتها قصد التصريح به
 دهر قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم و
 ايديكم الى المرافق واسمحو برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين افتتح بهذه الآية
 تيمنا ولا نذكر الدليل خصوصا على وجه التقديم ليس من داء به اصلاح
 ايضا ففرض الرضوخ الغاء للتعقيب والفرض لسة التقدير والقطع وشرعا
 ما ثبت له في ومه بدليل قطعي لا شبهة فيه كاصل الغسل والمسح في اعضاء الرضوخ
 اصلاح ايضا ولاحقة بيانية اذ الفرض يكون من غيره ابن ملك غسل الا
 عضاء الثلثة الرجل واليدين والرجلين ومسح الرأس والغسل الا سالة والمسح
 الا صابة والوجه اي حد الوجه ما بين فصوص الشعر اي من مشعر منبت
 جادة سواء نبت فيه شعر او لم ينبت هذا واسفل الذقن طولا وشحمة الاذنين
 عرضا وحد الوجه لم يذكر في ظاهرها راية وذكر في غير راية الاصول على وفق
 ما ذكره المصنف وهذا مختار صاحب الهداية قالوا هو حد صحيح لانه لا يتجدد له بما
 ينبت منه لفظه لانه لا يماحجه تكون بهذه الجملة وهو مشتق منها ومن ثم قيل لا
 ما يماحجه به الانسان ولا يلزم ان يكون الا اذا نازا من الوجه لان الطالب سترها بالثياب
 والظنونة ونحن هذا قال الاصمعي فصوص الشعر حيث ينبت من مقدمة ومن

الكتاب صدر عن المكتوب وهو
 في بيان الطهارة وهو مشتق من الكتاب
 الجمع والضم وانما سمى الكتاب كتابا لاجتماع المعاني فيه

والاضافة مجتمعا ان يكون بيانية بتقدير
 وهي مسائل الطهارة فيكون المعنى هذا المسائل
 من مسائل الطهارة ويجعل لا يكمل بمعنى الايام
 اي هذه المسائل مخصوصة لمسائل الطهارة
 ويمكن جعلها على الاضافة بمعنى في بتقدير
 اي هذه المسائل في بيان الطهارة للفاضل
 زاده من حاشية على الاشياء

والاضافة لسة النظافة وشرعا غسل الوجه
 واليدين والرجلين ومسح الرأس مسئلة
 واما الرضوخ بالفتح ما يتدناه به اخي ملهم

ومؤخره وفيه ثلاث لغات ضم القاف وفتحها وكسرها والضم على أغلظا
في الصحاح فيفرض غسل ما بين العذار والاذن لكونه داخل في الوجه كما
هو مذهب الجرح ومحمد رحمه الله قال في التا خانية وعليه الفتوى ذكره
قال خاوا قال في يوسف رحمه الله ولا يشترط ادخال الماء في العينين للجرح كذا
في الكافي وعن الفقيه احمد بن ابراهيم ان من غسل وجهه وغمس عينيه تيمنا
شديدا لا يجوز ذلك واذا كان يتأرب المتوضي طويلا لا يصل للماء تحت
عند الوضوء جاز وعليه الفتوى فيوف الضل وان تقضاء ولم يصل المالحمة
حاجبه اجزائه وعليه الفتوى وذكر في الخانية في غسل الوجه انه يضع الماء
على حاجبيه حتى يمتد الماء الى اسفل الدق ولا يضع على حدة ولا على اذنه ولا
يضرب على جنبه ضربا عنيفا هذا من التا خانية وقه كمال والرفقان
والكعبان يدخلون في الضل خاوا قال في رحمه الله وتحقيق المقام في صدق الشبهة
والغرض في مسح الرأس قدر الربع في رواية الطحاوي والكرخي في الجرح رحمه الله و
وقيل في موضع ثلاث اصابع وهو رواية هشام بن عمار عن ابي جرح رحمه الله ولو مد
اصبع او اصبعين لا يجوز ويفرض مسح ربيع اللحية في رواية عن ابي جرح رحمه الله لانه
ما سقط غسل ما تحتها من البشرة صار كالرأس صدر الشريعة والاصح مسح ما يلي في
البشرة بالتمتات هي ظاهرا جلد الانسان على ما اختاره قاضيان وصححه ذكر
المص في شرح المنية وفيه رواية ثالثة وهي غسل ما يلي في البشرة وهي اختيارنا
البدائع والمحيط وكثير من المشايخ واليه مال صاحب الهداية حيث لم يذكر اللحية
نظرا الى انها ليست بصاحبة وضيفة مستقلة بل هي قائمة مقام ما تحتها فلها حكمه
لاحكم آخر كذا في الاصلاح ولا ينساح وسنة امي سنة المضوء وهي مع تفاوت
انواعها ما يرجع على فعله ويؤم على تركه والمستحب ما يرجع على فعله ولا يؤم على تركه
تركه وهو غسل اليدين الى الرسغين ابتداء يعني ان السنة هو تقديم غسل اليدين
الى الرسغين واما غسل فمض وقه كمال وهو ينوب الفرض فلا يلزم اعادته اذا
غسل اليدين الى المرافق وهو هذا الفصل عند بعض المشايخ سنة قبل الاستنجاء
وعند البعض بعده وعند البعض قبله وبعده صدر في التا خانية والاصح

والاصح انه يغسلها مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعد وقه كمال والتسمية بان
يقول قبل الرضوء بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل هي مستحبة قا
قائلها صاحب الهداية حيث قال والاصح انها مستحبة والاول مختار القدوري و
الطحاوي وصاحب الكافي كذا في الدرر وسنة ايضا السواك وهي لحيي بمعنى الشجرة
التي يستاك بها بمعنى المصدر وهو المراد ههنا فلا حاجة الى تقدير استعمال
السواك ورر وقيل الميمياء ولا نف بمياه جديدة خاوا قال في رحمه الله
فان المسنون عنده ان يضمض ويستشق بعرفة واحدة ثم هكذا صذر والمبالغة
فيها سنة ايضا لان يكبر صاعا قال صدر الشهيد المبالغة تكثير المال حتى يركب
التم تحبب يفر من والمبالغة في الاستنقاء ان يضع الماء على منخرمه ويجذبه حتى
يصعد الى ما يشد من اذنه وقه كمال والتحليل اللحية وهو ان يدخل اصابع يديه في
في خاوا لحيته من الاسفل الى الاعلى بعد التثليث وتحليل الاصابع من اليدين و
والرجلين بعد التثليث وكيفية في اليدين ان يشبك بينهما وفي الرجلين ان يخلل
بمخصر يده اليسرى فينبدا من خنصر يده اليمنى ويختم بخنصر يده اليسرى من
الاسفل ورر هو المختار وقيل هو اي التحليل في اللحية فضيلة عند الامام ومحمد
رحم الله هكذا ذكر في الهداية لابي يوسف رحمه الله قوله عليه السلام نزل جبريل
يا مربي انا اخلل لحيتي اذا انقضت ولها انه عليه السلام فعل مرة فدل ذلك على
الجزا لا على السنة اكمال الفرض في محلة والداخل ليس بمحل له كذا في شروح الهداية
هذا وتثليث الضل اي تثليث غسل اعفاء الرضوء لان النبي عليه السلام ترضاء
مرة مرة وقال هذا وضوء من لا يقبل الله الصلوة الا به وترضاء مرتين مرتين وقا
هذا وضوء من يضاعف الله الاجر مرتين وترضاء ثلثا ثلثا وقال هذا وضوء
ووضوء الانبياء من قبل من زاد على هذا او نقص فقد تعدى وظلم والسواك عند
بدويته سنة هكاهية ثم اذا انقضت مرة واحدة فان فعل ذلك لعنة الماء او البه
او الحاجة لا يكره ولا يأثم وان فصل من غير حاجة يكره ويأثم وقد اختلف
المشايخ ان من ترضاء او زاد على الثلث هل يكره ام لا قال الفقيه ابو بكر
سكاف يكره وقال الفقيه ابو بكر الا غمس لا يكره الا ان يرى السنة في الزيادة

وبعض ما يخافه ان من نية الزيادة بكرة وان كان من نية تجديد
 الرضعة لا يكره بل يستحب له ذلك هذا كله اذا لم يضر من الرضعة فاما اذا
 تم استئناف الرضعة فلا يكره بالاتفاق وقيل كان والنية وهي قصد القلب بال
 ضعه او رفع الحديث او امتناعه الا صرفي ابتداء الرضعة ودرر وعند الشافعي
 الله النية فرض والترتيب المنصوص من قبل الشارع وهو فرض عند الشافعي
 ايضا هذا ثم ترتيب الرضعة ثلثة احوال ان يبداء بماء بماء الله تعالى في كتابه
 الكريم والثاني ان يبداء بالماء فانه فضيلة والثالث مسح ان يبداء في غسل
 اليدين والرجلين من رؤوس الاصابع وينتهي فيه الى المرافق والكعبين وقوله
 كمال واستيعاب الرأس بالمسح وكيفية ان يضع كفبه واصابعه على مقدم
 رأسه ويمد يدها الى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ودرر وعند الشافعي
 رحمه الله بمسح ثلث مرات وياخذ لكل مرة ماء جديدا نارا خافية وقيل
 هذه الثلثة مسحية والاولى بكسر الراء وهو غسل الاعضاء على التقاطع
 بحيث لا يجف العضو الا قبل في اعتدال الهواء ودرر مسح الاذنين بماء الرأس
 خلا فالشافعي فان جدد الماء المسح الاذنين سنة عنده صدر ومسحبة
 التماس اي الشروع من جانب اليدين مسح الرقبة لا الخلف فانه مسح الخلف
 بدعة كذا في الظهيرة ودرر والمكان الناقصة له خروج بشئ من احد السبلين
 سواء كان معتادا او غير معتاد او غير معتاد كالماء ودرر الرجح الخارجة من قبل
 والذكر وفيه اختلاف المشايخ صدر كذا في الهداية سوى يريح الفرج والذكر
 ذكره في الكافي وخروج الجنين بفتح الجيم وهو عين النجاسة واما بكسر الجيم فالجاء
 طاهرا هذا في اصطلاح الفقهاء واما في اللغة فيقال ينجس الشيء بفتح الجيم
 ودرر من البدن ان سال بنفسه الى ما يلحقه حكم التطهير اياه او الرشد او غيره
 الفصل صدر حتى لو سال الدم من الرأس الى قعبته الا تفق النقض الرضعة بخلاف
 البول اذا انزل الى قعبته الذكر ولم يظهر لان بئسك النجاسة لم يقبل الى موضع
 بلحمة حكم التطهير فان الاستنشاق في الجنابة فرض في الرضعة سنة كذا في النهاية
 وقيل كمال وعند الشافعي رحمه الله الخارج من غير السبلين لا ينقض الرضعة

وعند الثلاثة
 فرض واحد

والاولى ليس بشرط عندنا خلافا لما لاك
 لانه النجس وانزل عليه ورد بان
 المواظبة ليست دليل القصد واما ما
 لقوله ان الله يحب المتطهرين فكل
 من التمسك والتبرج واما ما

النجس النجس بالفتح فهو نجس
 بك الجيم وفتح قال الله تعالى انما للشر
 كوت نجس ففتح ح

الرضعة وانما قال سال لانه اذا لم يتجاوز الخرج لا ينقض الرضعة عندنا خلافا
 لغيره رحمه الله فان عنده ينقض الرضعة اذا علو على رأس جرح وان لم يتجاوز
 الخرج صدر مع وقيل كمال والنية ملوؤ الفم ولو طعنا او ماء او مرق بكسر الميم لحد لا
 خلوط الا ربعة او علقا اي دما جامدا لا بلحا مطلقا اي سواء نزل من الرأس
 او صدر من الجرح وسواء كان ملوؤ الفم او لا لانه لا يوجب له ابتداء الخلعة النجاسة
 ودرر خلافا لابي يوسف رحمه الله في الساعد من الجرح ملوؤ الفم ليجتبه بالماء ودرر
 وان انقضت البغلة بالطعام اعتبر الغالب ودرر ويشترط في الدم المائع والقبح مساواة
 الجنان لا طلاء خلافا لمحمد رحمه الله وقوله ان يوسف رحمه الله مضطرب فيه هذا اذا
 كان ماعدا من الجرح واما اذا كان نازلا من الرأس فهو ينقض قل او كثر بالاتفاق اصحابنا
 رحمهم الله عني وهذا عن محمد رحمه الله يعتبر كالحاد في السبب مجمع ما قاله فليؤ فليؤ
 واكسف رحمه الله يعتبر كالحاد المجلس والفرق ظاهر وليس حداس في وخبر ليس
 نجسا اما النية فلما عرفت ان قليل يخرج من اعلى المصدة وهو ليس بحل النجاسة واما الدم
 فلو نزل قليلا غير مسفوح فلو يكون محرم الا لانه لا يكون نجسا واما حرمته غير مسفوح في
 الاذنين بناء على حرمته فلو يوجب نجاسة اذ هذه الحرمة للكرامة لا للنجاسة فغير
 المسفوح في الاذنين يكون على طهارة الاصلية مع كونه محرمات ودرر والجنون وهو يكون
 العقل به مسلوبا والتكليف مضمحل وبالفح مصدر هذا الذي حصل به في المشيئة
 قائل ودرر ولا عناه وهو ما يكره العقل به مغلوبا اما لا عناه والسكر فلزوال المسكة بهما
 واما الجنون فلم يمتدح بغيره الحديث عن غيره ودرر وقرينة بالغ في صلوة ذات ركوع وسجدة
 القهقريه ما يكون مسموحا وبغيره والفرق ما يكون مسموحا فقتله ولا يبطل الرضعة بل
 الصلوة والتبسم لا يبطل شيئا منها وقوله صاحب الدرر يكونه يقظان في صلوة وان
 يبطل بالدفن فيكون احترازا من وضوء في ضمن الغسل وانما قد المس يكونه في صلوة ذات ركوع
 وسجدة لان النفس الوارد فيه وهو قوله عليه السلام لا من ضحك منكم قهقهة فليعد الرضعة
 والصلوة ودرر في صلوة مطلقة فيقتصر عليها فلا ينقض غير القهقهة وقهقهة البصبي والياثم
 والغسل والتهنئة خارج الصلوة ولا في صلوة الجنابة وسجدة التلاوة كذا في الدرر
 ومباشرة كفاضة وهي ان يباشر المرأة ويتناسل الزوجان عني خلافا لمحمد رحمه الله ولهم مصطفي

وتعرف الملاء حولا لا يقيد على مساكم وقيل
 ما لا يمكن الكلام فيه وهو الراجح وقال زفر قليلا
 وكثيره سواء في نقض الرضعة
 وسواء محترمة
 كلامه

وفي بعض النسخ القبي في مكان القبح

وانما بالفتح النجس بالفتح
 مصدر ويعني من غسل او طاف
 من

خلاد في الشافعي فخرج
 والمباشرة الفاحشة تنقض وضوء الرجل والمرأة
 اي وضوء الجنين كذا في الدرر

والمباشرة الفاحشة حدة بان تناسل الزوجان
 والالة منتشرة ومن ادعى هذا قيد تناسل البه
 نبي محمد وبنه فقتله ودرر هذا اصوله

عن أبيه في بعض النسخ

وهو الرافع جنبه على اليمين او متكى الا تكاء ان يضع رأسه على يديه
 كذا فسرته الا لتا في رحمه الله في غايته وفسره صاحب الكفاية بالتدرك على احد و
 وديكوه والا قول اقرب لفظا ومعنى اخى رحمه الله او مستند الى ما لا يزال ليقطد و
 في الكافي هذا النوم لا ينقض الرضعة في ظاهر المذهب وفي التاتارخانية وان قام قاعدا
 مستديا للبرس ولكن مستند الى حدار ان سلطانا او كان مريضيا فامسكه شفا
 ذكر شمس لا غنة ان ظاهر المذهب ان لا ينقض وضوءه وعن الطحاوي انه قال ان كان يجثو
 له ان يزل الاستناد سقط فهو كالمضطجع وفي القدرى مروي الى يوسف رحمه الله عن
 ابي جعفر انه لا ينقض وضوءه اذا كانت اليثاء مستوية على الارض وعليه القدرى
 لعمر البليدى وذكر شيخ الاسلام رواية عن ابي جعفر رحمه الله روية غير مقيدة بمدة
 اذا كانت اليثاء مستوية على الارض ومنهم من قال ان جعل عقبه عند مقدمه واستند
 الى شئ ونام لا يكمل حدثا قره كالانوم قائم او قاعد او راكع او ساجد ولا يخرج
 دودة من جرح او لم سقط منه ومنه ذكر وامرأة خالوا في رحم الله وفرض
 الفصل بغير الفين ثلثة الا ول غسل الفم واراد به المضمضة والثاني غسل الاذن والاذن
 الاستنشق وعند الشافعي رحمه الله هما استنشقان فيه كما في الرضعة وعند مالك رحمه الله
 فمضان فيها وعند احمد واجبان فيها عتيق والثالث غسل سائر البدن اى جميع البدن بالا
 جماع لا ذلك اى لا يفيض ذلك ببدنه خالوا فاما مالك رحمه الله وفي المنسقى قال الى يوسف
 رحمه الله ذلك في الفصل شرط وعزاي يوسف رحمه الله بذلك في اليوم البار وقه كال
 قبل قاله صاحب الكنز ولا يفيض ايضا اذ خال الماء داخل جلد الا قلف وهو الذي لم يفتح
 لانه خلقة كعصبته الذكر وهذا مشكل لا جعله كالحارج في وصول البهل الى القلفة ويزيل
 الاشكال على قول من يرى بجوب اتصال الماء اليه على ما هو الصحيح عني ومنه قال
 صاحب الدرر غسل الفم والاذن وسائر البدن حتى داخل القلفة في الاصح و
 سنته اى سنة الفصل غسل يديه ووجهه وبخاسته ان كانت الظاهر كقول الضمير
 واجبا الى الفرج بناء على الغالب ويكره ان يرجع الضمير الى المفضل باعتبار البدن والى
 والا وفي العبارة ان يقتل ويزيل البخاسته ان كانت بغيره كافي الهداية والركاية والفرج
 هذا والوضوء اى وضوء الصلوة لا رجاءه لو كان بمستنقع الماء حتى لو كان على لوح

وإذا كانت راحة اليد على الأرض فلا بأس
 في جوف اليد أو تحتها فلا بأس
 إليه من غير أن يخل الأصابع بغيره
 القلفة وهي بين القاف والجلد الذي يقطعها
 من غلاف رأس ذكر قرح كمال

فيلقاه ويخاسته بغيره وذكره في جوف اليد
 يزيل لاجل الخبايسة قد ذكره ذو اهتمام
 على ذكره وصحبه ابن عباس رضي الله عنهما

وجازة
 ان كانت
 مستقيمة

على لوح او سطح لا يضره كذا في الهداية والدرر وفي النهاية ثم يفيض حتى وضوءه للصلوة
 هذا احتراز عما روي الحسن عن ابي جعفر رحمه الله ان الجنب يتوضأ ولا يمسح رأسه
 والصحيح ظاهر الرواية وفي التاتارخانية والصحيح انه يمسح رأسه وتقديم الرضعة على
 الاغتسال في الجنابة سنة وليس يفرض علمنا رحمهم الله حتى انه لم يفتضأ واقاض
 الماء على رأسه وسائر جسده اجزائه اذ كان قد تمضمض واستنشق كمال وتكلمت
 الفصل المستوعب اى تثليث غسل جميع البدن فلما احتل تبادر الذهب في بادى الرأس
 عند عدم ذكر المستوعب الى تثليث الفصل في أعضاء الرضعة زاده اهتماما وان فهم
 هذا بقرينة المقام هذا ثم غسل الرجلين لا في مكانه ان كان في مستنقع الماء هل يفتح
 القاف اسم مكان اى يجمع الماء من مستنقع الماء في القدير اى اجتمع وثبت كذا في مختار
 الصحاح وليس على المرأة نقض ضفيرتها ولا بلها ان بل اصلها اى الضفيرة ثم ختم المرأة
 لقوله عليه السلام لا تمسك من الله عنها بليكي اذ بلغ الماء أصول مشرك ويجب على المرأة
 الرجل نقضها وقيل اذ كان الرجل مظهر الشعر كالعلوبة ولا تراك لا يجب ولا حوطان
 يجب نقضها وقوله ولا بلها قال بعض مشايخنا قبل ذوابها ونقصها ها ولكن لا
 صح عدم وجوبه لما فيه من الخرج هذا اذا كانت مقبولة اما اذا كانت منقوضة يجب
 اتصال الماء الى اثناء الشعر كما في اللحية لعدم الخرج مقرر وفرض لا تزال منى ذى
 دقيق وسهولة ولو في نوم عند انفصاله لا عند خروجه خاف فالا في يوسف رحمه الله حتى
 لو انزل بوضوء لا يجب الفصل عند خالوا فالثاني رحمه الله ثم الشهادة شرط
 وقه الا انفصال عند ابي جعفر ومحمد بنهما الله وقت الخرج عند ابي يوسف رحمه الله
 حتى اذا انفصل عن مكانه بشهوة واخذ رأس العنق حتى سكت شهوته في نج باوضوء
 يجب الفصل عند خالوا وان اغتسل قبل ان يبوء ثم خرج بقية المني يجب الفصل ثانيا
 عند خالوا عند مقرر ولو روية مستقيمة لم يتذكر الاحتلام بالوا ولومذيا يسكون
 الذال للجمرة ماء رفيق ابيون يخرج عند ما وجبة الرجل اهله لان الظاهر انه متى رقى بهما
 اصابه دهر خالوا فالا اى لا يفسد رحمه الله ناظر الى جميع قوله ولو روية مستقيمة
 الى آخره ولا يوجب حشفة بالماء المهمة وبالغيات رأس الذكر الى الختان وهو موضع القطع
 وتخصيص الحشفة بالذكر لكثرتها ولا مقدار حاس مقطوعها يجب الفصل اى جلتي وقيل

روى ان امرأته سكت ضفيرة على راسها فالت باسرها الله
 انى امرأة استقصت راسها فالت باسرها الله فالت قال
 عليه السلام لا يكتفي ان تقضي الله على راسك
 سكت جسدها فالت كذا في النهاية قرح كمال
 قد روي عن ابنه من باب الا فصل بمعنى غسل
 قال في مختار الصحاح الخالة ماء الرجل وقد انزل
 انتهى

مستقيمة
 ثم يتذكر والبقاء للفتانين كما قال لانه لا يتصور

او وبر من ادى حتى وان لم ينزل على الفاعل والمفعول ولا تقطع حينئذ ونقاس ويجوز
 بيانها اي لا يجب الفصل عند خروج دم الحيض وانما يجب عند انقطاعه كانه لقوله
 تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن على قربة التشديد ولما كان لا تقطع سبب للفصل فاذا
 انقطع لم اسلمت لا يلزمها الاغتسال اذ وقت لا تقطع كانت كافر وحي غير مأذونة
 بالشرع عندنا وحي اسلمت لم يوجب السبب وهذا لا تقطع بخلاف ما اذا اجبت الكافة
 ثم اسلمت حيث يجب عليها الفصل الجنابة لا الجنابة امر مستمر فتكون جنباً بعد اجابته
 ولا تقطع غير مستمر فافترقا صدر لا يفرق الفصل لمدى وفيه يسكون الدال المهمة
 ماء فليقتل يعقب البول ولا يفرق ايضا لا حنوم بل لا وجود بكل ولداى بل هو لم يند
 كراهته ما يجب عليه الفصل عند ما خلا في يوف والثالثة ورحم الله عيسى وابي
 في بهيمة او ميتة بل هو انزال وكذا الحقنة وادخال اصبع ونحوه في الدبر وان ارجل الحشرة
 ملغوفة لجرقة ان وجد اللذة يجب الفصل ولا لا اخرى وسنذكره والعديد من الاحرام
 وعرفة وقيل هذه الاربعة مسجبة لقوله صاحب الهداية هذا افضل الجمعية من اجزاء
 للجمعة هو الصحيح صدر وجب للميت كفاية اي وجب على الاحياء ان يفسد الميت و
 جربا بطريق الكفائية حتى لا فصل البعض سقط عنه الكل ولا اثم الكل كذا في الدرر ونحوه
 المنية للمص رحمه الله وجب ايضا على من اسلم جنباً ولا اي وان لم يكن من اسلم
 جنباً نذبه له الفصل ولا يجزئ لحدوث مسرعة لا بغاؤه المتفصل المتسل
 في الصحيح وكراهة بالكم وقيل لم يكره قاله في المحيط كره بعض مشايخنا مسرعة المصحف بالكم
 للمخالف وقاعاً منهم لا يكره لان المسحورم وهذا اسم للمباشرة باليد بل هو حائل واختاره
 في الكافي ايضا واختاره في الهداية كونه مكرهاً وادعى حيث قال ويكره منه بالكم وهذا
 الصحيح لانه تابع للبدل بخلاف كتب الفريعية لا ههنا حيث يرتفع في مسها بالكم لان
 فيه ضرورة ولا بأس بدفع المصحف الى البيان لان في المنع تضيق حفظ القرآن
 وفي الامر بالتطهير جرباً بهم هذا هو الصحيح ان انتهى ما في الهداية ولا مستور في
 سورة قال المراد بالاية دهر لا بصرة ولا يجزئ جنب دخول المسجد لا لفردية
 لقوله عليه السلام فاني لا احل المسجد لحيض ولا جنب وهذا باطل وقبحه على النبي
 رحمه الله في اباحته الدخول على وجه العبد والمروء هداية ولا يجزئ له ايضاً قراءة القرآن

قراءة القرآن ولو ادعى ان اية لقوله عليه السلام لا يقراء الحائض والجنب شيئا من
 القرآن وهو حجة على طائفة من جهة الله في الحائض وهذا باطل وقبحه بتناول ما دون الآية
 فيكون حجة على الطحاوي في اباحته هداية لا على وجه الدعا آخر يسلم لله الرحمن جميع
 والمجد لله رب العالمين وتعليقه القرآن حرفاً فافترقا فلو بأس به اتفاقاً كذا في المحيط وصرح
 ويجزئ له اي للجنب الذكر والتسبيح والدعاء والمبايض والنفساء كالجنب في الاحكام
 المذكورة **فصل** ويجزئ الطهارة اي الوضوء والفصل بالماء المطلق كماء السماء
 والعين والبنر والادوية والبحار لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهوراً
 وقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه او مطلق
 الاسم ينطلق على هذه المياه هداية وان غير شيء طاهر بعض اوصافه كالشراب وال
 عفران والصابون الظاهر من قوله المص انه لو غير وصفين منه بان غير اللون والطعم
 واللعل والريح ان لا يجزئ لزال الاطلاوق عنه حينئذ وبه صرح العيني في شرح
 الكنز وقال صاحب الدرر يجوز وان غير كل اوصافه بشرط ان يكون باقياً على رقة هذا
 او انش الماء بالكل اي يطول الاقامة في موضع به عطف غير لا يجزئ الطهارة
 بما خرج عن طبعه بكثر الاوراق لزال الاطلاوق عيني وما ذكر في النهاية حتى
 ان اوراق الاشجار وقت الخريف تقع في الحياض فتغير ماءها من حيث اللون
 والطعم والرائحة ثم انهم يتوضئون منها من غير تكبر يحمل على ما لم يخرج عن طبعه هذا او
 اعترضه شجر او خر او جرح عن طبعه بقلية غير اوبال طبع او اختلف في القاطن من الشجر
 في الهداية ما يقتض من الكرم لجوز الوضوء به وفي المحيط لا يتوضأ بما يسيل من الكرم
 لكان الا متزاج دور كالا سربة مثل سرب الرهبان والفسندل وغيرها مما يقتصر
 من الشجر والخيل بالحاء المعجمة ماء اعترضه من الشجر وكثراب القناح والسفرجل والكراس
 وغيرها مما يقتصر من الشجر وماء الورد وماء البنا فلو تغير ما غلب عليه غير الطرق
 نظيره ما خرج عن طبعه بالطبخ ولا بماء قليل وقع فيه نجس وقال مالك رحمه الله يتوضأ
 به ما لم يتغير احد اوصافه وقال الشافعي رحمه الله يجزئ اذا كان قلتين اي خمساً وثلث
 كذا في الكافي كال ما لم يكن غدير لا يتحرك طرفه المتنجس يتحرك طرفه الاخر اهل يكره غسل
 في عشرة اي عشرة اذرع في رواية ثمان في ثمان وفي رواية اخرى اثني عشر في اثني عشر واكثر

وفي الزكاة وفيه إشارة الى انه اذا اجترأ التمسك
 او التمسك من الاوصاف لا يجزئ التمسك به لكن المتكفل
 انه يجزئ حتى ان اوراق الاشجار وقت الخريف تقع في
 في الحياض فتغير ماءها من حيث اللون والطعم والرائحة
 ثم انهم يتوضئون منها من غير تكبر يكون في اول تنزه القاري
 ما يوافق الاشارة المذكورة في الكتاب قوله تعالى
 وقوله وما ذكر في النهاية مستند خبره قوله تعالى بعد
 سطره رب قلوا او اعترضه شجر او خر او جرح
 في الكافي نسخ هذا الكتاب ثم
 القابا قوله بعد ويتغير قال لا يسهل غفرت رانان
 مستند منه

مشايخ بلغ على انه ان كان خمسة عشر في خمسة عشر لا يبقى فيه شربة كذا في التا
 تاريخية كمال وعمقه ما لم يتجرى لا تكلف الارض بالفرق اى عند نأخذ الماء با
 باليد وفي التا تاريخية ينبغي ان يكون عرقه مقدار ذراعين وبعض المشايخ قد روه
 باربعة اصابع وفي الكافي والصحيح في العمق ان يكون الجبال لا يظهر ما تحته بالا حتراف من
 كمال فانه كالجاري فان كانت النجاسة مربة يتقضاء من الجبل للجران وكذا من موضع لها
 له صدر وهو اى الماء الجارى ما يذهب ببقية اختلنا في احد الجارى فالمد النجاس
 في دركه جرح ما يذهب ببقية او رقة فاذا احدث التمره فرق وبقية الماء يجري مع
 ضعف جبرته الرضوه اذ هو ماء جار وكل ماء ضعيف الجريان اذا التقاء بجبان على حيث
 لا يستعمل غالت او يكتس بين الفرقين مقدار ما يذهب غالت واذا كان الخوض
 صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز الرضوه في جميع جهاته وعليه الفرق
 من غير تفصيل بين ان يكون اربع ارباع او اقل فيجوز او اكثر فلا يجوز منكره كسر في التا
 تاريخية بعد نقل اختلافات المشايخ في هذه المسئلة ولا يصح ان هذا التقدير غير
 ولا عقاد على المعنى ينظر ان كان ما يقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعته لكثرت
 الماء وقوته يجوز فيه التوضي ولا فلو كذا في قره كمال فيجوز الطهارة به اى بالماء الذي كا
 لجارى عالم بين على صفة الجهره انما النجاسة فيه والمراد انه يجوز الرضوه منه في غير موضع
 الرقع وفي موضع الرقع ايضا عالم يتغير فدراية مختارة عني ثم اشار الى التبرك
 ثم بقوله وهو لون او طعم او ريح والماء المستعمل طاهر غير مطهر وهو اية محمد رحمه الله
 عن الامام هو المختار وعليه الفرقى كذا في الكنز والدرر وشرح الرقاية وغيرها ومن كمال
 انه نجس مخلوق وبه اخذ الحسن عيني وعند ابي يوسف رحمه الله انه نجس مخفف وهو غلبة
 عن الامام ايضا وعند فرج رحمه الله ان كان مستعمل طاهرا فهو مطهر وان كان غير
 طاهر فهو طاهر غير مطهر وعند مالك رحمه الله طاهر ومطهر مطلقا وبه قال الشافعي
 رحمه الله في قول واحد في رواية عيني وهو اى الماء المستعمل ما استعمل لقربة اى لا جل تقرب
 الى الله تعالى بان تقضاء على الرضوه او استعمل لرفع حدث اصغر او اكبر واشار بهذا الى
 ان سبب الاستعمال هو احد الامرين المذكورين وهذا عند ابي يوسف نجس وهو رواية
 عن الامام خلاه فالجرح فان عنده لا يصير مستعملوا باقاة القرية لان الاستعمال

قوله لا تكلف اى لا تكلف من الجسد جميع الكشف
 يقال حسره عن ذراعيه اى كشفه وابنه
 كذا في كتاب النجاس
 وقال بعضهم ان كان بجبال لم اعترف بالمعنى
 انقطع جريانه فليس بجار وان لم ينقطع فله
 جارى كذا في التا تاريخية كمال

في النجاسة
 في النجاسة
 في النجاسة
 في النجاسة

لان الاستعمال بانتقال نجاسة الا ثام اليه واذا نزل بالقرب ولى يوسف رحمه
 الله يقول اسقاط الفرض مؤثر ايضا فيثبت الضاد بلا مرين هداية ويعبر عنها
 اذا انفصل عن البدن وصحة في البداية وعمله بقوله لان سقوط حكم الاستعمال قبل
 الا انفصال للضرورة وكذا ضرورة بعده وقيل قائله صاحب الكنز اذا استعمل في مكان
 كان ارضا او ابناء او كفت المتوضي عيني والذي يصيب منديل المتوضي او ثيابه عني في
 القليلين اما على اختياره صاحب البداية فللمخرج واما على اختياره صاحب الكنز فظاهر
 كذا ذكر العيني ولا نفس جنب في البر بولية لطلب الدلو مثا وقيل الماء والرجل جنبان
 عند الامام الماء لا سقاط الفرض البعث باول المواقات والرجل لبقاء الحدث في بقية الا
 عضاء وقيل عنه نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل هداية ولا يصح ان الرجل طاهر والماء
 مستعمل عنه لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الا انفصال وهو وافق الروايات عنه
 هداية وهذا ابي يوسف رحمه الله هاجلها الرجل بجاله لعدم السبب وهو شرط غيره لا
 سقاط الفرض والماء بجاله لعدم الامرين وعند محمد بن الرجل طاهر لعدم اشتراط السبب والماء
 طاهر لعدم نجاسة هداية ومرة ما يعيش في الماء لا نجاسة كالمسك والفضة فيه لغا
 بكسر الضاد والندال وبقيتها وبضربها وبكسر الضاد وفتح اللدال وهذا اقل استعمال او مرده
 كذا في القاموس والسرطان وقال الشافعي في نجاسة السمك طاهر ولو انما مات في
 معدنه فلو يعطى له حكم النجاسة كبعضه مال مجتهد ما ولا تدم فيها اذ الدوسى ك
 يسكن الماء والدم هو النجس وفي غير الله قيل غير السمك نجاسة لا لعدم المعدن وقيل
 لا ينفذه لعدم الدم وهو الصحيح والضدع البحرى والبرية سوله وقيل البرية مفدول
 جود لم الدم وعدم المعدن وما يعيش في الماء ما يكون له الدماء ومغراه في الماء وماء في الماء
 دولا ما في المعدن مفد هداية وكذا لا نجاسة موت مالا نفس له سائلة كالبق
 جمع بقية وهي البعوضة الحى والذباب والزبابة نجس الزاى بانواعه حتى الخمل عيني و
 العصب وكل احاب وليس جلد غير مدبوع دبع اى انزل لنته وفتح حقيقة كتابا
 بالدماع او حكما كما بالشميس او الترتيب هذا فقد مله لا جلد اى دعى لكرامته
 فيجوز الاستعمال به او يثنى من اجزائه لما فيه من الامانة اختيار والمختار بنجاسة
 عينه قال الله تعالى فانه حبس وهو قريب الذكورات فيصرف اليه اختيار والفيل

قوله عن المعدن موجود في بعض النسخ غير موجود
 في اكثر النسخ

راجع ان فيه كذا في الكنز لان الحكم فيجاءات والمناج
 قاله في كذا في الصحيح وكذا لا فرق بين الماء
 وغيره من المائعات سترج بعد ان يلى رحمه
 الله يعقوب بابا

قوله بسقوط شيوخ الاسماء واما جلد الكلب فعنه
 اصحابنا فيه روايتان في رواية بطبرستان في رواية
 لا يطهر وما انما هو لا جلد النجس في قدر روى عن ابي
 انه يطهر بالابانة ايضا وفي ظاهر الروايات انه لا يطهر
 الابانة هذا مذهبنا من النجاسة وروى عن ابي يوسف
 اذا افجع الخنزير بطبرستان بالابانة فله كمال

وقد اختلفت الروايات في الحد الفاصل بين القليل والكثير فالمراد من ان حنيفة ان يستكثره الناس فهو كثير وما استقله فهو قليل وعليه الاتفاق وغيره انه كان يحال باخذ ربع وجهه الخد كثر او كان اقرب من ذلك فهو قليل ومنه ما شاع من قال ان كان يحال لوجع يأخذ ثلثه وجهه المال فهو كثير وما منه قليل ومن المتأخرين من قال ان اخذ وجهه جميعه فانه كثير كذا في قوله كمال لقوم من ثلثا قارمانية وفيه تفصيل دقيق في هذا المقام

في الماء القليل فانه ربع
في الماء الكثير فانه ثلث
في الماء المتوسط فانه ثلث
في الماء المتوسط فانه ثلث

البرص موصوف ومحد من كل ذي خلل في
خلف والجمع الاشارة الى سبب واسباب
وبعد ذلك المبدأ بعبر من باب نفع اذا
تفردت معباج المسبب
البرص لا يورث والبرص لا يورث
البرص لا يورث والبرص لا يورث

قوله في قوله قال في البرص هذه الآية
لم يكن القارة حادثة من الهرة ولا جرح
اما اذا كان كذلك ينزع جميع الماء ولا يجب
لازالتها بل اذا كانت حادثة من الهرة والدم
جرحه فيخرج كل الماء لا الهرة والدم
ما به وحكم القارة في السبع والعشر
كالقارة من الهرة كالهرة الى السبع والعشر
كالقارة من الهرة كالهرة الى السبع والعشر
كالقارة من الهرة كالهرة الى السبع والعشر

كالسبع عند ابي حنيفة والى يوسف رحمه الله اي يظهر جلده بالذباغ وينفع به ويغسل
وجهه الله هو كذا في قوله او ما ظهر جلده بالذباغ كسره حال الدال اما مصدر وبع لا حاب واما
من باب نصر واسم ما يدبغ به كذا في قوله انما يظهر جلده بالذباغ اي بالذباغ لا انها
ينزل الرطوبات كالدباغ اختيار وكذا يظهر بالذباغ قوله وان لم يبق كل هذا على ما اختار صاحب
الهداية واما على ما ذكره صاحب الكافي فلو يظهر جلده بالذباغ كذا في قوله انما يظهر جلده بالذباغ
ان يذبح المسلم او الكتاب من غير ان يترك التسمية عامدا صدد وشعر الحية وعظمها وقبورها
وقربها وحافرها طاهر وكذا شعر الانسان وعظمه الا انه لا يجزى له انتفاع بهما ما بينا اختيار
فجرن الصلوة معه وان جاوز قدر الدرهم وبول ما يترك جسدا فالحمد لله فانه بقوله
بظاهره ولا يشرب بول ما يترك جلده عند ابي حنيفة رحمه الله وهو للدواوي خلو فلا يورث
وجهه الله حيث يجوز عنده شربه للدواوي وعند محمد رحمه الله جرحه مطلقا لكونه طاهرا كما مر
فصل في نزع البثر اي ما هو الواقع في جرحه وروثه وخشيته ما لم يستكثر وهذا
لا يستكثر ان يأخذ ربع وجهه الا وقل ثلثه وقل ان لا يخلو من شئ منه والمختار
فيه ما يستكثره الناظر وهو الدرهم عن صاحب الذهب والذهب واليابس والنجس والمنكر
لعموم البلوى والبان الغلوات ولا مصار سواء فيه فيه كذا في الاختيار وفي الكفر والتمرير
البقرة ان عفو والثلث كثير هذا ولا يجزى حرام وعقود فانه طاهر واد علم وقت الوقوع اي وقت
وقوع النجس في البرص حكم بالنجس من وقت اي من وقت الوقوع ولا اي وان لم يعلم وقت
الوقوع من يوم وليلة ان لم يتبع الوقوع ولم يتسحق ومن ثلثة ايام ولياليها ان انتفخ وانتفخ
وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وفي الاصح ان يجزى بها من وقت الوجع اي من وقت العلم كذا في
الكنز للمصنف او وقت المصادفة كافي الدقاية وحشرها عطف على البرص في قوله نزع البثر
اي وينزع عشره ولو اوسط الى ثلثين بموت خرافة بالهمزة او عشرين واسم ابرص
من كبار الدواع العشرية بطريق الدجرب وما زيد عليه وهو العشرة بطريق الاستحباب
كذا في الدرر وينزع او يعمل الى ستين ههنا كما مر بجرحه او دجاجة او ستمائة
وينزع كله بجر كلب او شاة او ادمي فكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها وقال في النهاية هذا
اشارة الى انما يظهر بجره النزع من غير ان ينفذ على الفصل الجاد ونقله الى جرحه
وانتفاخ الحيوان اي وينزع كله ايضا بانتفاخ الحيوان الواقع فيها ولو صغيرا كالغفارة

والنزع من غير ان ينفذ على الفصل الجاد ونقله الى جرحه
والنزع من غير ان ينفذ على الفصل الجاد ونقله الى جرحه
والنزع من غير ان ينفذ على الفصل الجاد ونقله الى جرحه

كالغفارة والعصفور ونحوها ونفسه ذكر النسخ وان علم حكمه من الا انتفاع بالاولية
وفما لا يتقن من ان النسخ اكثر افساد للجلد فكان يلزم فيه تقدير ذلك مما قدره الله
انتفاخ ولم يكف بذكر النسخ لانه اقل من هذه الدابة فجمع بينهما بيان الحكم ودفعه
لهم هذه وان لم يكن نزعها نزع قدرها كان فيها ولا صح انه يقتضى الى ارضاء جلده
لها معرفة وشعور في حال الحال فاي مقدار حكمه فيه فيها نزع ذلك المقدار وقيل نقذ
ما فيها ويؤخر ابي يوسف رحمه الله فيه وجها واحدا هو ان يحرقه عتقا ودورها مثل
موضع الماء منها ويقتصر ويصب الماء فيها فاذا التاوت فقد نزع ماؤها والثاني ان
يسهل قسبة في الماء ويجعل علامة لمبلغ الماء ثم نزع عشره ولا يتم بعد القسبة
فينظر كم انتقص فان انتقص العشر فهو مائة ولكنها لا يستقيم الا اذا كان دور
البشر من اول حد الماء الى مقر البثر متساويا كذا في الدرر وينبغي نزع ما في ذلك
الى ثلثه وهو مروى عن محمد رحمه الله اثنى بما شاهد في بغداد لان ابارها كثير
الماء بجواره وجعله دور وما زاد على الوسط احتسب به وقيل يعقب في كل بثر
ذوها وسور الادوية هو كسور ما يقي من الطعام والشراب وجمعه اشارة على
زمن افعال سور الادوية سواء كان جنب او حائضا او نفاسا او مغبرا او كافرا دور
والبرص وما يترك جلده طاهر وسور الكلب والخنزير وسباع البهايم نجس وفي الكافي
وعند الشافعي رحمه الله سور سباع البهايم سوى الكلب والخنزير طاهر كسور الهرة
وفي البنزاية الكلب اذا اخذ بالعقب نزع انسان لا غيلة لانه يأخذ بسنه فانه
يعمل رطوبة فيه وان لم يأخذ على وجه الغضب يجب له غسل رطوبة لعابه وقوله كالم
وسور الهرة والبدجاجة الخاوية اي المسيبة وكذلك الاكل والبشر الخاوية لعين
سور سور الكلب كالحية والعقارب والفأرة ونحوها كسور الهرة فاعلم عليه
السوم والسنور سبع اخرجها للحكم والمراد بيان الحكم وهذا في سور سباع الله سور
طاهرة كراهية فيه وبه قال ثلث الثاوية عني واما الدجاجة الخاوية فاولها طاهرة
النجاسة حتى لو كانت نجسة بحيث لا يسيل منقارها الى تحت قدمها لا يكره واما سباع
الطير فاولها ناكل ميتات فاشبهت الخاوية حتى لو جرت وعلم صاحبها خلق منقارها
من القذرة لا يكره واما سور الكلب والبرص فاولها حرام حتى لو جرت نجاسة سورها

والنزع من غير ان ينفذ على الفصل الجاد ونقله الى جرحه
والنزع من غير ان ينفذ على الفصل الجاد ونقله الى جرحه
والنزع من غير ان ينفذ على الفصل الجاد ونقله الى جرحه

البرص موصوف ومحد من كل ذي خلل في
خلف والجمع الاشارة الى سبب واسباب
وبعد ذلك المبدأ بعبر من باب نفع اذا
تفردت معباج المسبب
البرص لا يورث والبرص لا يورث
البرص لا يورث والبرص لا يورث

لكنها سقطت لعله الطواف بقيت الكراهية دهر وسور البطل والحار مشكوك
 فيه هذه عبارة الشرح المشايخ وبعضهم انكر كون الشئ من احكام الله تعالى مشكوكا فيه
 وقال سور الحار ظاهر لا يمتنع فيه الشك جازت الصلوة فيه ولا يتوفاه بعد
 الاختيار واذا لم يخرج جمع بينه وبين التيمم والمشايع قالوا المراد بالشك التوقف
 التعارض الادلة او التردد وفي الضرورة فيقبل الشك في طهارته وقيل في طهوريته
 وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي وفيه وفي الهداية والبطل متعلق بالحار فاذا حكمه
 وقال الزبلي هذا اذا كانت امة اما ان كان الامة هي المعتبرة في الحكم وان كانت وبنا فيه
 اشكال لما ذكرنا الصبر للام لا يري ان الذنب لو تراء على شاة فذلك ذنبا حلال
 اكله ويجزئ في الاضحية فكان ينبغي ان يكون ما كرهه عند طاهر من ابي حنيفة رحمه الله
 اعتبارا بالامة وفي غاية السجدة اذ ان الحار على الرملة لا يكره لم يغل المتولد
 بينهما عند محمد رحمه الله فلي هذا لا يصير سور مشكوكا دهر واذا كان مشكوكا بغير
 ضاء به ان لم يجد غيره ويتيمم المراد ان لا يخلو الصلوة الواحدة عنهما دون الجمع في حالة
 واحدة حتى لو تراء سور حار ففصل ثم احدث وتيمم واعاد الصلوة خرج عن التيمم
 العهدة بيقين كذا في الكفاية وشرح الزاهد في رد وياي اي الله تعالى من الرضوخ
 به والتيمم لدم جاز لان المقصود حصول الطهارة باليقين وقال زفر رحمه الله لا بد من تقدم
 الوضوء عيني وعرق كل شئ كسوره يعني ان العرق يكون مقبلا على السور في كل احكام
 المذكورة وفي التاخر خاتمة ذكر الكرخي والطحاوي رحمه الله ان عرق كل شئ مثل سور
 في الخامسة والطهارة والمرة والكراهية وهذا لا ينعى كمال ولا يرد علينا سور الحار و
 البطل مشكوكا مع ان عرق الحار طاهر لان حكم العرق ثبت بالحديث المتعلق للقياس وهو
 انه عليه السلام مركب الحار معروفا والخمر الحجاز والنقل نقل النعمة واغافلنا انه لما
 للقياس لان القياس يقتضي ان يكون عرقه نجسا لانه من الدم النجس فيحكم في غيره
 على اصل القياس على ان نقل ان سور طاهر ايضا على ما هو الاصح من الرواية كذا في غاية
 البيان لا دهر وان يوحى لا نبذ التيمم ولا يتوفاه به عند ابي يوسف رحمه الله وبه
 يعني انه ليس بما مطلق ولهذا انى ابن مسعود رضى الله عنه لسم الماء عنه وعند الامام
 يتوفاه به حديث ليلة الجرح وهو مذهب علي وابن عباس وجماعة من التابعين رضى

الاجماع انك سجد مشكوكا يقال
 شرب وركب آتت

مركب وشرب كل شئ كسوره لا يقال ان سجد الحار
 مشكوك وعرقه طاهر لان نقلنا ان سور طاهر
 والشك في طهارة ينعى على الاصح قال في حاشية الشرح
 ذكر في حاشية عرق الحار في روايات طاهرة
 يجب يضيف ويخلط وذكر القدوس ان عرقه
 طاهر في رواية مشهورة انتهى فلو ينتقلنا القاء
 هذه المذكورة به مع ان علماء العربية لم يقيدها
 بمشروطة في نفس القاعدة الكلية مثاله قال في حاشية
 من انشأ الخيرية ان اسماعيل جميع الابياء عليهم
 السلام غير منسوبة اليه ستة مع انهم سجد الحار
 من هذه الستة وكان لا يوقع الاختلاف فيه لفظا
 او في التفسير وعدم التفسير كان انهما في التفسير
 المشكوك في رواية في بئرته وعندنا لم ينعى ولا
 خذ حذوا فانهم قد في كثير من المواضع هذا

رضي الله عنهم وعند محمد رحمه الله ينجس بينهما احتياطاً وروى ان الامام رجح فيه الى قول
 ابي يوسف رحمه الله وذكره العيني والمراد بنبذ التيمم خلف مرتبة يسيل كالماء اما اذا اشتد
 وصار مسكراً لا يتوفاه به اتفاقا **باب التيمم** هرمة القصد وشرا استعمال
 الصعيد بقصد التطهير وروى التيمم المأثور من اراد ان يسير مسافة ثابتة مرحلة
 يسير الوسط كما ينبغي ان شاء الله تعالى ومن هو خارج المصالح من الماء يسير وهو
 ثلث الفرسخ اربعة آلاف خطوة او مائة وخمسة آلاف او خاف زيادة او خاف بطوئه بركته سلكا للخط
 باستعمال الماء او بالتراب ولم يقدر على استعماله بنفسه ولم يوجد من يتوفاه فان وجد
 في ظاهر المذهب لا يتيمم وغزبان حنيفة رحمه الله انه يتيمم خلافا لهما وعند الشافعي رحمه الله
 لا يجزئ الا اذا خاف من نفسه او غشقه وبه قال احمد رحمه الله عيني والخريف عدد حائل
 بينه وبين الماء او الخريف سبع حائل بينهما او الخريف عطف على نفسه او رقيقه او دابته وقيل
 او على كلبه ايضا عيني ولا جمل لقوله كالدلو والجبل بما كان متعلقا لقوله يتيمم من جسد الموضع
 كالتراب والرمل والنورة والحجر والكل والزجاج والحجر ولو دونه نفع هو بفتح المنع والقاف
 الغيارى ولو كان الحجر باو غبار خلافا لمحمد رحمه الله فانه لا يجزئ ان لم يكن عليه نفع وحاشية ابو
 يوسف بالتراب والرمل وعند الشافعي رحمه الله لا يجزئ الا بالتراب وقال مالك لا يجزئ كل
 ملقح بالارض حتى التلج والنبات عيني ويجزئ بالشمع حال الاختيار اي مع قدمه على الصعيد
 خاف فانه امكن ان يرضى رحمه الله فانه لا يجرى بالقبار مع القدرة على الصعيد وشروط العجز
 استعمال الماء حقيقة او حكما وطهارة الصعيد ولا استيعاب في الجمع حتى يحرك الرجل خا
 خاتمة والمراد بسوار حار او ينزع عاتق عيني والنية فالتيمم في التيمم خلافا لغيره رحمه الله
 حتى اذا كان به حد فان كان جناية وحدث يوجب الوضوء ينبغي ان ينزع عنها فان نزع عن احد
 لا يقع عن الاخر لكن يكتفى بتيمم واحد منهما صدق لا بدس نية قربة مقصودة لا يقع بدون
 الطهارة ثم فرغ على هذا قوله فلو تيمم كافر بالاسلام لا يجزئ سئل به عند حنيفة ومحمد رحمه
 الله خلافا لا يجرى يوسف رحمه الله فعنده يشترط لحي التيمم في حق جوار الصلوة ان
 لتيمم قربة مقصودة سؤله لا يقع بدو الطهارة كالصلوة او بغيره كالاسلام وعند
 حاشية مقصودة لا يقع الا بالطهارة فان تيمم لصلوة الجنازة او سجدة الشاة ويجزئ بهذا
 التيمم اداء المكتوبات وان تيمم لمس المصحف او دخل المسجد لا يقع به الصلوة الا في
 الصلاة

من كل ما لا يلبس ولا يلبس بالارض ولا يلبس بالارض
 يلبس ويطلق ويجزئ في جميع ما لا يلبس بالارض
 لان من الطبع الاشارة الى ما لا يلبس بالارض

فانما يجرى التيمم كقوله لا يسجد
 رقا به حتى ان تراء باونية فاسلم
 بهذا اللفظ خلافا للشافعي
 المراد بالنية المقصودة ان يكون في وضوء
 تيمم كسجدة الشاة وانما سجد
 ودخل المسجد فليست بمقصد
 لمصنف كما مشروفا في موضع غير واحد
 والعبادة

لو لم ينوبه قربة مقصودة لكن لجل له من المصنف ودخل المسجد سداً ولا يشترط
تعيين الحدث أو الجنابة هو الصحيح قال في الهداية ثم إذا نوى الطهارة أو استحالة الصلاة
أجزأه ولا يشترط نية التيمم للحدث أو الجنابة هو الصحيح من المذهب انتهى وصفته
أن يضرب يديه على الصعيد فينفضهما أي ينفض يديه بقدر ما يتناثر التراب كيلا
يصاب مثله هداية ثم يمسح بهما وجهه على وجه الاستيعاب ثم يضربهما كذا
لك أي كالضربة الأولى هذه عبارة المختار بشيخنا ظاهرها إلى أن النقص لا يتم في
الضربة الثانية كما هو مختار البعض ولكن المشهور يقتضي في الضربة الأولى والثانية
هذا ويمسح بكل كف ظاهر الذراع الأخرى وباطنها أي باطن الذراع مع المرفق
قال في الكافي فالتيتم ضربتان يمسح بضرمة وجهه وبضرمة يديه إلى مرفقيه لقوله
عليه السلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين فتوجه على
ابن سيرين بأنه ثلث ضربات وحده لا وزاع والشافعي بأنه إلى الرسغين وعلى
بأنه إلى الأقدام وعلى المالكي بأنه إلى نصف الذراع كمال ويستوي فيه الجنب والحدث
للأوية ولقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لعازل بن ياسر حين اجنب فيتميم بالتراب
ليكنك ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين لختيار والحائض والنفساء
ويجوز قبل الوقت حاله في الشافعي رحمه الله ويصلي به ما شاء من فرض ونفل كالوتر أو
عند الشافعي رحمه الله يتيمم لكل فرض ويصلي من النفل ما شاء من وتر ويجوز أن يقرأ صلوة
جنابة أو لحرف صلوة عباداً بلا اتفاق أي إذا خاف فوت صلوة العبد جاز له أن يتيمم
ويشترع فيها وهذا بلا اتفاق صدر وكذا بناء بعد شروعه متوضاً وسبق حدثه عند
الحنيفة رحمه الله خلافهما أي إذا اشترع في صلوة العبد متوضاً ثم سبقه الحدث
وخاف أنه إن توضأ تفوتته الصلوة جاز له أن يتيمم للبناء عند الحنفية رحمه الله
خلافاً لهما وفي شرح الكفر للبعثي قبل هذا الخلاف زمان لا برهان لا يجوز التيمم لا قبل
خوف فوت صلاة جمعة أو صلوة وقتية كان لها خلفاً وقال أحماد بن حنبل رحمه
قالوا يا رسول الله ما يعنيه قال يعنيه رواه أبو داود وأحمد وعنه
وغيره مالك يجوز لحرف الله تعالى بغير وجه رآه ولا ينقضه ردة بل ينقضه تأخير
الوضوء لأن خلفه والقدرة على ما كاف لظنهم وعلى استئصاله لأن الحدث السابق

قوله ويمسح بكل كف ظاهر الذراع الأخرى وباطنها أي باطن الذراع مع المرفق
الظاهر أنه المراد بالكف باطن اليد مطلقاً
مع بطون الأصابع حتى لا يلزم التكلف بالوجه
عنه بطون الأصابع هذا وقال سديد بن جابر
الحنفي في مسح الذراعين أن يمسح
الذراع اليمنى بالوسطى واليسرى بالخنصر
مع مسح الكف اليسرى مبتدئاً إلى الوسطى
الأصابع وهكذا يفعل بالذراع اليسرى
استثنى

السابق يفرج فيتميم طهارة التراب لأنه من أسباب النقص لا أنه ليس
لمخرج جنس حقيقة ولا حكماً فاذا اقتدر على الماء ولم يتوضأ ثم عدم إعادة التيمم
وإذا اشتغل الجنب ولم يسبب الماء طهره مثله ونفى الماء وأحدث حدثاً واجباً
فقيم لهما ثم وجد من الماء ما يكفيهما بطل تيممه في حق واحد منهما وإن لم يكن لأحدهما بقية
في حقهما وإن كفى لأحدهما بعينه غسله وبقي التيمم في حق الآخر وإن كفى لكل منهما منفرداً
غسل الممعة لا يغسله وترتله وجدت أي القدرة وعدم في الصلاة بطلت صلوة لا
الاحتمال بعد ما أحلها بطلت صلوة إن حصلت القدرة بعد الفراغ من الصلاة والنسيء
أي المالك في حله وصل بالتيمم لا يبيد وقال أبو يوسف يعيد المألو وضع غيره وهو
لا يعلم فقد قيل يجوز التيمم اتفاقاً وقيل للشافعي في الوجهين كذا في الهداية ويجب أن يعلم أن
المانع عن الوضوء إذا كان من جهة العباد كاسير بمنعه الكفار عن الوضوء ومجوس والسجن
والذي قبله أن وضوءات قتلته يجوز له التيمم لكن إذا زال المانع ينبغي أن يعيد الصلوة كذا
في الذخيرة سدد ويستحب لأرجح الماء تأخير الصلوة إلى آخر الوقت ويجب عليه أن يظن قربة
قد غفلت وهي مقدار ثلثي ساعة ذراع إلى أربع مائة وألف لا يجب عليه ويجب شراؤه الماء أن كان
له ثمنه ويبيع بثلثي مثله ولا فو وإن كان مع رفيقه ما يطلبه فإن منعه بتيمم وإن تيمم
قبل الطلب أو الجنب في المصطفوف البرد جاز عند الأمام خلافهما والماء بالبردة ما يؤدى
إلى الهولك أو الموضع كافي التيمم قال ابن نجيم رحمه الله في الاستبصار وأما جواز التيمم للحرف من
شدة البرد للجنابة فالمراد من الحرف الحرف من الاعتقال على نفسه أو على عضو من أعضائه
أو من حصول مرض ولذا اشترط في البدائع لجواز من الجنابة أن لا يجد مكاناً يأويه ولا نقاباً
تستر فيه ولا ماء مسخاً وحاماً والصحيح أنه لا يجوز للحدث أو من كان في الحائض لعدم اعتبار
ذلك الحرف في اعتناء العضو إلى هنا كلامه ولا يلزم بين الوضوء والتيمم فإن كان أكثر الأعضاء
جربها تيمم ولا غسل الصحيح ومسح على الجرح وقال الشافعي رحمه الله يغسل الأعضاء العجيبة
ويتيمم للأعضاء الجريحة عني **باب المسح على القدمين** يجوز بالسنة أي بالسنة المشهورة
فيجوزها الزيادة على الكتاب فإن موجب غسل الرجلين صدر لا يصل في جواز السنة وهي ما
روى علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يمسح المسافر
ثلاثة أيام ولياليها بالماء أو التيمم يوماً وليلة وقال الحسن البصري رحمه الله حدثني سبعة ن

بداية من الوقت

أما في مسحه كان سبباً أو سبباً واحداً أو جنبا
الحنفية وقال لا يجزئ التيمم والصحاح أنه لا يجزئ
للمقيم الحدث عتبه
أن الجميع بينهما جمع بين الدليل والمذهب من أن يغسل
له في الشدة بخلاف الجميع بين التيمم وسبب الجنابة
لأن الفرض يتبادر بأحدهما لا بهما فكان الشك
وإن كان الفرض جبرياً والنفس صحيحاً لا راية
فيه واختلف فيه المشايخ فذهب من أوجب التيمم
لأنه طهارة كاملة ومنهم من أوجب غسل الصحيح
ومسح الجنب إذا لم يغسل المسح لأن الطهارة
حقيقة فكان أوله والآخر له

رجاء من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم راوه يمسح على الخفين وقال ابنه
رحمة الله من ذكر المسح على الخفين يخاف عليه الكفر فانه ورد في الخبر ما يشبه التواتر
وقال ابو بصير بن زهير عن النبي صلى الله عليه وآله قال ابو حنيفة رحمه الله كذا
اختيار من كل حدث موجه الرخصة كالحل وجب عليه الفصل لان المسح ثبت على خلاف
القياس في الرخصة فلا يقاس عليه الجنازة ولا في صيغة المبالغة اعني فاطرها والرجبت
كالتمهيد كما سبق وفي المسح ثبت ذلك ثم قالوا الموضع موضع النزع فلو كان النزع الى التقيد
فان من اجنب بعد لبس الخف على طهارة كاملة لا يجزئ له المسح لعدم الدليل لكن قيل صورته
ان يلبس خفيه على وضوء ثم يجتنب في مدة المسح فانه ينزع خفيه ويلبس جلده وكذا لا فرق اذا
اجنب في المدة وليس عنده ماء فيتم ثم احدث ووجد من الماء ما يكفي وضوءه لا يجزئ المسح وهران
كما لم يرسس على طهارة احترقه عن وضوء غير مستحب ان يبق في اعضائه لمعة لم يفسد الماء
فاحدث قيل لا يستتاب لا يجزئ له المسح وعن وضوء ناقص ايضا ان يبق في موضع نقصه وضوء
المستحاضة ومن معها اذا لبس الخف ثم خرج الوتر وكما يتم اذا لبس خفيه ثم رجعا للماء
فانهم لا يمسحون لعدم اللبس على وضوء تام وعن الرخصة نبينا كذا انه وضوء ناقص فلو
يجوز للمسح في رواية ويجوز في اخرى كسند الحارثي ثم تملكه عندنا وقت الحديث و
وت ليس عندنا في رجة الله حتى لو غسل رجله وليس خفيه ثم اتم الوضوء قبل
يحدث جاز له المسح وكذا لو لبسها متحدثا او حاض الماء حتى دخل الماء فيها ثم اتم تسائر
الاعضاء ثم احدث جاز له ايضا خاوا فانه فيها عتيق ثم اشار الى مدة المسح بقوله يوما
وليلة مضروبين للمقيم وقال مالك رحمه الله لا يجوز للمقيم وثلاثة ايام وليا له للمقيم
وقال مالك رحمه الله يتخير بواحدة والجمعة عليه ما روى عنه صلى الله تعالى عليه
وسلم يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام وليا لها عتيق ثم ابتداء مدته تعتبر
من وقت الحدث الذي يجد به اللبس وعند الثلثة من وقت اللبس وعن احمد من وقت
المسح حتى لو قضاه مقيم عند طلوع الفجر وليس عند طلوع الشمس واحدث بعد ما صلى
على الظهر يصلي الظهر من الغد بالمسح لا العصر وعند ثم لا يصلي الظهر ايضا بالمسح عتيق و
رضه قد نزلت اصابع من اصابع يد ذكره محمد رحمه الله وهذا لا يجوز لانها آلة المسح و
وقال الاخر من اصابع الرجل ولما صاب موضع المسح ماء قدره ثلثة اصابع جاز وكذا لو

لوشى في خفيه مثل بالبطر ولو كان مبتلا بالطل قيل يجوز له ماء وقيل لا
انه نفس دابة من الحجر يذهب الرملة الى الارض اختيار على الاعلى على اعلى الخفين
لا اسلمها ونسنت ان يبداه من اصابع الرجل ويمد الى الساق مفرجا اصابعه
خطوطا نصب على الحال اي خطوطا احراز من العتق بثلث المسح اعتبارا بالفضل
وذلك لان النفل انما يري متميزة اذا مسح مرة واحدة كذا في الاكلمية اخرى جليبي فعلى هذا
يكون مرة واحدة ايضا حار بمنصه الخرق الكبير وهو ما يبدى اي يظهر منه قدر ثلث
اصابع الرجل اصفرها بالجر على انه بدل من الرجل او بالرفع على انه خبير ميتة محذوف
اي هي اصفرها وبالنصب على قدمها عتيق اعتبارا باصابع القدم لا انها اصل في القدم حتى
يجب المدة بقطعها باوكف ولا كغير حكم الكل ولا انها المنشفة واعتبر اصابعه لا حيا طهرا
اذا كان خرق الخف غير مقابل للوضابع وفي غير موضع العقب اما اذا كان مقابلا لها
فالمعتبر ظهور ثلاث اصابع متا وقت في مقابلة الخرق لان كل اصبع اصل في موضعها واذا كان
في موضع العقب لا يمنع عالم يظهر اكثر والخرق يترك الكعب لا يمنع اذا عصبه لللب وظهر
الا نامل لا يمنع في كل موضع من الخاف فبعد ذلك اصابع يراها وانما يمنع الخرق الكبير اذا كان
منظرا يري ما تحته فان لم يرها تحته لصلابة الخف لكنه اذا دخل فيه الاصابع دخلت لا يمنع
يمنع ولو بدا حال المشي لا حال وضع القدم يمنع لانه لا يلبس درر ويجمع الخروق
في خف لا في خفين والخرق للعبير ما يدخل فيه سلة وما دونهما كعدم دهر بخلا
النجاسة المتفرقة حيث يجمع وان كانت في خفية او ثوبه او بدنه او مكانه او في الجرجع و
جلاوت لا نكث في كفاف العورة بالتفرق كالكشاف شي من وجع المرأة و
شي من ظهرها وشي من بطنها وشي من ذنبا وشي من سائر حيث يجمع ويمنع
حوازي الصلوة دهر وينقضه ناقص الرخصة لانه بعضه ونزع الخف ايضا لغيره بان
الحدث الى الرجل بالنزع فاذا كان نزع الخف ناقصا لغير الخفين او لغير عتيق وينقضه
ايضا متى المدة لسريان الخف بمفيتها فيزعمها ويضلمها ان لم يحث فله من جلد من البرد
المضروبة فلو نزع او مضت المدة وهو متوضئ غسل جلده فقط يعني لا يعيد الرخصة
خلاف ذلك في رجه الله وخروج اكثر القدم الى ساق الخف وكذا نزع فنيقن المسح
لان لا كغير حكم الكرا ما ذكره المصنف عبارة القدم واليد والبرص والكثرة والخرق وكذا للعبير

المعتبرات وهو قول أبي يوسف رحمه الله وعن أبي حنيفة رحمه الله ان زوال العقب او
 او اكثره نقص واختاره في الرقابة وعنه محمد رحمه الله ان يني من ظهر القدم قدر ثلث
 اصابع لم يبطل وعليه اكثر المشايخ كذا ذكره القيني رحمه الله في شرح الكنتز ولان القدم
 في موضعها والعقب يخرج ويدخل لم يبطل مسحه كذا في الدرر نقلا عن المكاني ولم يمسح
 مقيم فافضل بيم وليلة اتم مدة المسافر اى ثلثة ايام وقال الشافعي رحمه الله
 ان سافر بعد ما مسح يمين يومه وليلة لا غير ولو مسح ما سافر فاقام تمام يوم وليلة نزع
 خفيه لانه صار مقيما فلو مسح اكثر منها عني ولا اى وان لم يمسح الا قبل يمين وليلة تمها
 اى تم يومه وليلة لان هذه مدة اقامة اقامة وهو مقيم والمعدود وسبب في تفسير
 ان ليس على الا نقطاع اى على النقطاع تام وهذا نقطاع وقت الغضه والتبس حتى اذا
 وجد حال الوضوء لا اللبس او بالعكس او وجد في الحالين لم يمسح بعده فكالعبيد ولا اى
 وان لم يلبس على الا نقطاع مسح في الوقت لا بعد خروجه خاوا للزفر رحمه الله وشره
 يجوز للمسح على الجرموق هرخف يلبس فوق الخفيف وقاية له فيكون قوله فرق الخف
 ايضا حار بيان ان لبس قبل الحدث حتى لو لبس بعد الحدث لم ينجس المسح عليه وقال الشافعي
 رحمه الله لا يجوز للمسح عليه لان البذل لا يكون له بدل بالرأى ولنا ما روينا عن عمر بن الخطاب
 تعالى عنه انه قال لا يمسح على الجرموق لم يمسح على الجرموقين ثم انه ليس بدل
 عن الخف وان كان تحته بل عن الرجل كانه ليس عليها الجرموق لان الوضوء كانت
 بالرجل وان لم يكن بلخف وظيفة لبس من اعضاء الوضوء فيصير الجرموق بدلا من اعضاء
 الحدث اليه بل يمنع السراية الى الرجل ولذا قلنا اذا احدث ومسح بالخف او لم يمسح فليس
 الجرموق لا يمسح عليه لان حكم المسح استقر باستقرار الخف فصار من اعضاء الوضوء حكما
 فلم يمسح على الجرموق يكون بكنه عنه ولا يجوز كذا قال مشايخنا او قد يعلم من جواز المسح
 على خف لبس فوق مخيط من كرايس او جوخ او غيرها مما لا يجزئ المسح عليه لان الجرموق
 موق اذا كان بكنه من الرجل وجعل الخف مع جواز عليه في حكم عدم فلو ان يكون الخف كذا
 من الرجل ويجعل كذا يجزئ المسح عليه في حكم عدم اولى كما في اللقافة ويؤيده ان الامام احمد
 الغزالي في الرحيب والرافي في شرحه له مع التزاما بذكر خاوا الامام ابو حنيفة رحمه الله
 في المسائل او رواه هذه المسئلة في صفة الاتفاق وكان مشايخنا غالم يصير جوابه فيما
 اشتهر من كتبهم الكفاء جال في مسئلة الجرموق من كونه خلفا من الرجل وشره وعلى الجرموق

انهم يقيمون استعمال تمام كبريا في شرح الكنتز

الجمد في مصاب شرموق اصاح ايضا في الجرموق
 مصاب بهم كذا بالفارسية سر موز كذا
 قد عجزوا به زاده

في

للجرب مجلدنا وهو ما وضع الجلد على اياه واسفله فيكون كالحف او متعاضد من باب
 الافعال او التفعيل وهذا موضع الجلد على اسفله كالنعل فانه حينئذ يمكن مواضع الشئ عليه
 فيصير كالحف وشره وكذا على الخمين اى بحيث يستمكن على الساق باو شد في الاصح
 عن الامام وهو قولهما قال في الدرر كان الامام لا يجوز للمسح عليها اولا ويجزئ ما حباه ثم يرجع
 الى قولهما وبه يعني الشئ لا يجوز للمسح على عمامة وقلنسوة وبرقع بعظم القاف وفيها الخاف
 وقفا بين ما بين اليدين لدفع البرد او حطب الصف واغالم يجزئ عليه لانه لدفع الخرج ولا خرج
 في نزعها لكونه مستحب على خافها ونفذ البلة الى راسها حتى ايسر وتلويح جاز كذا في معراج الد
 الدراية وشره ويجزئ المسح على الجبيرة وهي خوذ الجبيرة العظم المسكورة وخرقة العرجة وهي
 ما يوضع على العرجة ومنه القصد وخرقها كالعضاية وان سدتها بوا وضد وهذا الغسل لما حثوا
 فلو يتوقف جزة كالنعل فيمسح معه اى مع النعل ولما كان مسحا حكما لما جاز به كحل احد قدميه
 ومسح احد خفيه وشره ولا يتوقف جزة كذا في حق المعتمر ولا في حق المسافر ويمسح على كل الصيغ
 وهي بالكرما تقبب به الجراحة اى تشد مع قرحتها ان ضره حله كان تحتها جراحة او لا يكون
 وذلك باعتبار التبعة ولا يشترط في مسحها التثليث عند البعض اذ الم يكن على الرأس وشره
 يكون مسح اكثرها ولا يشترط فيه لا سيما هو الصحيح كذا في الكافي دندة فاستقلت الجبيرة
 عن برة اى لاجل مريد بطل المسح لزان العذر وان كان في الصلوة استقبلها عني ولا اى
 وان لم يسقط عن بل سقط عن لا برة فلو تبطل بقاء العذر وان كان في صلوة مضى عليها
 ولو تركه من غير هذا جاز اى لو تركه المسح على الجبيرة وخرقة العرجة وخرقها جاز عند الامام
 رحمه الله خاوا فالرعا وما يجب ان يعلم في هذا المقام ان جواز المسح على الجبيرة وخرقها عند الخفي
 عن مسح الموضع بان كان يضره الماء او كانت مشدودة لينة حله اما اذا كان قادرا على مسحه
 فلا يجوز مسح الجبيرة وفي المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون كذا في
 الدرر ومنع على شقاق رجله دواة ليصل الماء لخمه يجزئ اجراء الماء على ظاهر الدواة ولا
 يفترق نية في مسح الخف والرأس خاوا للشافعي رحمه الله شتم **اب** ليس هنفي
 السيون يقال حال من السبيل والراوى وحانت الاربت والسرعة اذ السال منها
 الصنع وفي الشرح هو دم ينقصه من نفث الشئ اى حركه ليست ماعليه من غير او
 غيره حتى يلبس امرأه احترابه عن الرعاف والدماء الخارجة عن الجراحات بالغة

قوله لا على عمامة وهي كبسة العين واحدة العمام وهي
 يتجان العرب وفيه نفي قول من جاز المسح عليها كالا
 وراى وراى خيل واهل الظاهر ناهيهم والراجح ان
 صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته خفيه قوله والقلنسوة
 وهي بفتح القاف واللام سكن القاف بفتح
 مايف عليه العمامة قوله والبرقع بفتح
 للدراب وشره العقب الاعراب وخرقها في الصاية
 بانه حال

الخرقة بفتح القاف وفيها لا اللفظة اهل الجمان
 كذا في المصباح ولا يقتصر الى نية في مسح الخف و
 الراس خاوا للشافعي رحمه الله كثر مع شرحه

لا يمس ماء اي لا يسكن ولا ينقطع يتوضوء هكذا لو تم كل صلاة ويصلون به اي بهذا
 الوضوء ما شاء وفي الوقت من فرض وقت وعندنا في رحم الله يتوضوء لكل فرض
 ويصلون التواضع بتعبية الفرض كذا في التمهيد ويصل اي يبطل وضوءه صاحب العذر المذكور
 ضمن او يبطل وضوءه هكذا او هذا الوضوء جزو وجه اي يخرج الوقت فقط وقال زفر
 الله بدخوله فقط وقال ابو يوسف رح بايها كان ثم بين فائدة الاختلاف بتفريع قوله
 فالمشترط وقت الجزاء يبطل به اي بهذا الوضوء بعد الطلوع لوجود الجزاء لا عند فرضه
 الله لعدم الدخول والمتمضي بعد الطلوع اي طلوع الشمس يبطل به الظهر لعدم الجزاء
 خلافا له اي لم يفر ولا يريست رحمها لوجود الدخول والمعدود من لا يمضي عليه وقت
 صلاة الا والمعدود الذي ابتلى به يومه اي في ذلك الوقت قبل هذا تعريف المعدود
 في حالة البقاء واماني ابتداء البتة في شرط الدوام من اول الوقت الى اخره قياسا على
 السقوط قاله في الفرض صاحب العذر ابتداء من استوجب عذره تمام وقت صلاة ولو حكا
 بالان لا يجد في وقت صلاة زمانا يتوضوء ويبطل فيه خاليا عن الحدث وفي البقاء كفي وجده
 في جزء من الوقت وفي الزوال شرط استيعاب ولا لقطع حقيقة انتهى وفي هذا التام
 تفصيل في مخرج الهداية هذا **باب الجاس** اي هذا باب في بيان الجاس وهي جمع
 نجس وهو من الخبث الذي يظن على الخبيث والحدث الذي يظن على الخبيث يظهر بدن
 المصل وروبه من النجس الخبيث بالماء لقوله عز وجل وانزلنا من السماء ماء طهورا يظهر
 ايضا بكل ما يعطى طاهر من اى من صفاته ان زالة بان يكون اذا عصرا فنعصره حتى لا يخل بالماء
 المجمع وماء الرد لا اله الا الله وان كان ما يعالكنه غير منبذ لتلوثه وكذلك اللبن و
 الدبس وخرهما وعند محمد رحمه الله لا يظهر بالماء وبه قال زفر والثلاثة رحمهم الله
 ويظهر الخفاف ان نجس نجس له جرم اي جنة كالروت والعذرة والدم والمثى بالذات
 المبالغ ان جفت اى ان كان بابا اما اذا كان رطبا فلا يظهر بالذات وهذه عند ابي حنيفة
 رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله فان عذرة يد من الفضل مطلقا وبه قال زفر والثلاثة رحمهم
 الله عني وكذا يظهر بالذات المبالغ ان لم جفت عند ابي يوسف رحمه الله قال الشيخ القبي
 وهي اختيار المشايخ فلها قال صاحب الهداية بعد ذكر قول ابي يوسف وهو اختيار المشايخ
 فلذلك اختياره المص في المتن وذكره على طلاق انتهى ولهذا قال المنصف وبه يفترى

ونبذ ما في وقت فخرج النجس كبر الجرم وقتها حتى
 وكسر النجس مع كونه للجبر كذا في شرح الجاس
 ونبذ ما في وقت فخرج النجس كبر الجرم وقتها حتى
 ونبذ ما في وقت فخرج النجس كبر الجرم وقتها حتى
 ونبذ ما في وقت فخرج النجس كبر الجرم وقتها حتى

وان نجس بما يع كالبول فلا بد من الغسل والمثى نجس ويظهر ان يبطل بالفرس والاشجار
 وان لم تكن يا بسا بفسر البتة ولا فرق فيه بين الثوب والبدن وطاهرا راية وفي رواية
 الحسنة لا يظهر البدن بالفرس ذكره في الاستغناء والظاهر الغوب يظهر بالفرس من
 المني الا في مستثنين ان يكون الثوب جديدا او مئى عقب بول لم يزل بالماء وقد ذكرناه
 في مخرج الكفر انتهى ولا يخفى على من تتبع الكتب النقية ان وصاية شرائطها ولا جتاب عن
 محمد وراثته ليس يمكن فلا وفي غسل رجليه وبابه لكن الا وفي اذ يبطل ان يفرغ
 ان لا يتم فعل هذا ويظهر السيف وخرجه بالمسح مطلقا اي سواء نجس بالرطب او باليابس
 وبالماء جرم اولا والمراد بالسيف وخرجه مكانا محميا كالمراآت والكسب اما اذا كان خشنا او
 منقوشا فلا يظهر بالمسح ذكره في الدرر هذا ويظهر ان رطب بالخفاف وذهاب الاثر للصلابة
 لا للتيمم اى يجرى الصلاة عليها ولا يجرى التيمم وكذا اذا جرم المفسد الاخر بالماء الطين المطبوخ
 واغما يقد بالمفسد لا ان كان لا يستحكم في موضع بل ومنع فيه بحيث ينقل منه بول تكلف لا يظهر
 الا بالفضل لحي جلي والخص المنسوب في المغرب هرب من وقت والماء هربا التمسك
 التي يكون على السطح من القرب مستند والشجر والكوا والمقطع هو المختار الكوا بفتح الكا
 مقصورا مهورا العشب رطبا او بابا وقوله هو المختار إشارة الى الخلاف من قال بعدم طه
 طه واما باليابس اى جلي والمنفصل والمقطع لا بد من غسله وطهارة المني بزوال عينه
 وبقوى ان يتيقن زواله وطهارة غير المني بالفضل ثلثا او حبا او سبعا اعلم ان المعبر فيه
 غلبة الطهارة بالظاهرة ولا كونه لا لحصول الغلبة غالبا بدونه الثلث فاعتبر ان ثلث او ثلثا
 لم يحصل بالاحتياج الى الزيادة الى سبع هذا والعصر كل مرة ان اصله عصر ولا اى وان لم يكن
 عصر فبالجفيف كل مرة ولما كان المراد بالخفاف هربا القطع التقطاع طهارة الياس او منعه بقوله
 حتى ينقطع التقطاع فقد قاموا التقطاع مقام العصر كما قاموا الجراء الماء مقام الفضل
 ثلثا كما سيأتي هذا وقال محمد رحمه الله بعدم طهارة غير المتعصب اذ العلم ان لا يعصر اذا
 نجس لا يظهر عنه جديدا الا ان النجس اثنان ول بالعصر ولم يوجد وعند ابي يوسف رحمه الله
 يظهر بفسله وجبته ثلث مرات بحيث لا يبقى له لون ولا راحة وبه يعني فاذا كانت الخفلة
 مستحقة والدم مغل بالماء النجس فطريق عند وجبته ان يدمج الخفلة في الماء الطاهر حتى تشر
 ثم يجفف ويغسل الدم في الماء الطاهر ثم يبرد ويفعل ذلك ثلث مرات ولو كان الكسب مستحقة

من يمنع من الخلد في الصلابة كالكسب والكراب
 منعه

انما لا يعصر في نجس لا يظهر منه
 منعه

بقية يدبر بالحجر اول يقبل بالثاني الا وبار الذهاب الى جانب الذبر ولا يقال قد
 دبر ويدبر بالثالث في السيف ويقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني والثالث في الشتاء
 في السيف والشتاء كالرجل صيفا ذكره في الدرر وعنه بالماء بعد الحجر افضل ان امكن بلا
 كشف العورة وتمر ذكره في الكافي وعنه افضل ان امكن بلا كشف العورة ولا يترك
 حتى لا يصير فاسقا في التار حائبة اذا كانت في بدنه نجاسة لا يمكن غسلها الا بغسل
 عورته يصلي مع النجاسة ولا يغسلها مع الاطهار لان اظهار العورة منهي عنه والفصل
 ما موربه ولا مرم والنهي اذا اجتمع كان النهي اولى وفي النهاية وانما ذلك اذا كان في الزمان
 الاول فاما في زماننا فسنة فيد كيف سنة والصياغة كانا يدركونه فيقولهم كانا يدركونا
 بغير اوانتم تشكرونا فلما فسر في زماننا سنة كالا سجناء بالحجر مرة كال يغسل يديه اربع
 ثم بذلك الخرج بيطر اصبع او اصبعين او ثلاث كبروسها اشارة بالاولى ان سلمت
 الا صابع في هذه الحمل للضرورة حتى تحصل الا نقاء باجدها لا يستعمل الا خر فان لم يحصل
 الا نقاء بها يني الثانية وان لم يحصل بها فالثالثة كذا في الا صاوح ولا يباح وغيره مما
 لغة ان لم يكن صائغا كذا في الظهيرة والتار حائبة ثم يغسل يديه ثانيا ثم يركع
 اى غسل الخرج ان جاوز الجلس الخرج اكثر من قدر الدرهم ويعتبر ذلك القدر وراء
 موضع الاستنجاء هذا مذاهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وهما ان يكون ما جاوز اكثر
 من قدر الدرهم وعند محمد رحمه الله مع موضع الاستنجاء قدر ولا يستنجي بعظم كونه
 زاد الجلس كما ورد في الحديث وروي عنه انه جلس فيا في التنقية وطعام الانسان و
 للبهائم لا نه اسراف ويحيى للنهي عنه ضرورة بان يكون يسرا مقطوعة او بها جراحة
 دبر ولا جرح في اجرة وحم وشعر وورق وشجر وبجر معصوب وشئ محترم بين الناس
 كحفة الديباج وخزها ولما استنجى بالا سنياء المذكورة جان كان النهي لمعنى في غيره فلو
 يتا في المشروعية في الجملة ذكره عتي وكمر استقبال القبلة واستند بابها البول وفيه
 وكذا في الخوف لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اتيم الغائط فغط قبله الله لا تستقبلوها
 ولا تستدبروها ولكم شركا او غير ما ذكره ولما كان معنى الحديث عام فافقه ستر
 فيه الصرا والبيان **كتاب الصلوة** معناه التعبد والشرع وادلة فرضيتها العينية
 من الكتاب والسنة وكما جاع في هذه الشهور والكثرة بحيث لا يحتاج الى التعرض لها في

والمراد

والصبر معروف وهو من كل ذلة ظلت وحقت
 والجمع الاضمار مثل سبهم وسباج وبغير ذلك
 الحجة ان نجاسة باب تفتح اذا تغطت مساج

اى وعند محمد رحمه الله المذهب هو ان يكون ما جاوز
 مع موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فالاصل
 ان ما جاوز مع موضع الخرج اذا كان اكثر من قدر
 الدرهم يغتسل غسله بالماء اجماعا وما اذا كان
 ما جاوز مع ما في موضع الخرج اكثر من قدر الدرهم
 فغسله غسله

ركبه فلهذا اى البول والغائط في الماء ونزل فيه
 يستحسن فيه والطين وقت شجر وشكر التكلم
 عليه للنهي عن الجمع به البول قائما الا بعد كذا في
 ان تار حائبة والاستند بالاشئ او التخنج والا
 معالجته على شدة الاستنجاء حتى تستقر قلبه على
 انتفاع العود كذا في الفلبيية وقبله يكتفى بمسح
 الذكر واجتذابه قوت مرات والعجوة ان يطبخ
 ان سحره او اوتهم مختلفة فمع في فيه انه صار
 من حاربه ان يستنجي لان هذا علم بحاله كذا في
 ان تار حائبة

فمن جعلها ما يدل على كل من فرضيتها وكونها حيا وهي قوله تعالى حافظوا على الصلوة والصلاة
 الصلوة الوسطى فان الا مريد على الفريضة وجميع النص يقتضى عدة الى وسطى وراء
 للجمع للمصطفى المقتضى للمعاينة واقلة خمس ضرورة والمراد بما فطرها اذ اوحى في اوقاتها التي حلت
 بشرط فرضيتها الا سلام والعقل والبلوغ وان وجب ضرب ابن عشرين على تركها ومنكرها
 كافر وقار كرها كما سلفا سبق يحبس حتى يصلي ويضرب حتى يسيل منه الدم ويحكم
 باسلام فاعلمها بالجماعة ولا تجزى فيها النيابة اصلا غير وقت الخمس طلوع الفجر الثاني
 وهو البياض المعترض في الوقت المسمى بالصبح الصادق الى طلوع الشمس لما روى ان
 جبرائيل عليه السلام اتم برسول الله صلى الله عليه وسلم فيها حين طلع الفجر في اليوم الاول
 وفي اليوم الثاني حين اسفر جدار كاد الشمس تطلع ثم قال ما بين هذين الوقتين وقت
 لك ولا متك ورفوف الظهر من زوالها الى الشمس الى ان يصير ظل كل شئ مثليه اما
 الاول فلقوله تعالى الصلوة لدرك الشمسى زوالها وعليه لا كثر ولا مائة جبرائيل
 عليه السلام في اليوم الاول وقت الزوال واما الثاني فلو مائة عليه السلام في اليوم الثاني
 وفي ذلك الوقت دبر سوى في الزوال الى لغة الرجوع وعرفا ظل راجع من المغرب الى
 المشرق حين يقع على خط نصف النهار واصله الى الزوال لا في ما يوسه لخصر عند
 الزوال فلو بعدت ساعاته ووقالا وهو رواية عن الامام اخره الى ان يصير ظل كل شئ
 مثاوله اى مما ثوله سوى في الزوال وبه قال زفر والشافى واحمد والثوري واختاره النخعي
 وعن مالك مثله عتي وفي التار حائبة وروى عن ابي حنيفة رحمه الله اذا ظل كل شئ مثله
 خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شئ مثليه قال ابو الحسن هذه ظر
 الرواية اصح فيكون بين الوقتين وقت مهمل يسمى الناس بين الصلوتين قال مشايخنا
 رحمهم الله ولا حياط ان لا يخرج انسان صلوة الظهر الى ان يصير ظل كل شئ مثله سوى
 في الزوال وان لا يصلي العصر حتى يصير ظل كل شئ مثليه حتى يكون الصلوتان في وقتها لا يجمع
 المذكور في النهاية واعلم ان المراد بقوله اخروقت الظهر اذا صار ظل كل شئ مثليه هراق ظهر و
 وقت الظهر ينتهي الى هذان الوقتين على اختلاف العقول وليس المراد ان اخروقت الظهر
 هذين الوقتين فان نفس هذين الوقتين هراول العصر على العقول كمال ووقت العصر
 من انتهاء وقت الظهر على العقول الى غروب الشمس لقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك

وعنه معرفة الزوال وقتي الزوال مصرح
 وعنه معرفة الزوال وقتي الزوال مصرح
 وعنه معرفة الزوال وقتي الزوال مصرح
 وعنه معرفة الزوال وقتي الزوال مصرح

منه او وكلمة من العصر قبل ان تقرب الشمس فقد ادرك العصر وراه البخاري ومسلم
 رحمهما الله ذكر وقت المغرب من غروبها الى غروب الشمس الى غروب الشفق وهو عند الامام
 البياض الكاشف في الاقن بعد الحرة وقال في الحرة قبل قوله صاحب القاية والذكر وبه
 وانما قال قبل لظان الاختلاف في الاولوية قال في البداية ثم الشفق هذا البياض الذي في
 بعد الحرة عند ابي حنيفة رحمه الله وقال في الحرة وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وهو قول
 الثاني رحمه الله لعقله عليه الصلاة والسلام هو الحرة له قوله عليه السلام واخر وقت
 المغرب اذا استؤذن في وراه من وقت على ابي عمر رضي الله عنهما ذكره مالك في الرواة
 وفيه اختلاف الصحابة الى هنا عبارة البداية وقال صاحب الكفاية قوله وفيه اختلاف
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين يعني ان التمسك بالحديث المذكور في المسئلة
 المختلفة فيه بين الصحابة لم يكن حجة لان عدم التمسك به او عدم القول فيه دليل القطع
 على ما عرفت في اصول الفتنة فذهبها مروى عن عمر وعنه ابن مسعود رضي الله عنهما
 وهو المختار عندنا الصحيح والليل ومذهبهم مروى عن ابي بكر وعائشة وابن عباس رضي
 الله تعالى عنهم وهو المختار عند المبرد واحمد بن يحيى ما اذا تعارضت الاخبار ولا يثبت ما كان
 على ما كان وقت المغرب كان ثابتا بيقين فلو يخرج بالشك وقت العشاء ثابتا بيقين لا
 يدخل بالشك وقوله ابي حنيفة رحمه الله اوفى لان اصل في باب الصلاة ان لا يثبت ركعا
 منها ولا شرط الاجماع فيه يثبت وقولها اوسع للناس كذا في لا سريان المغرب كالجرح حيث
 يقام في ان نور الشمس كالجرح البياض في الجرح كالحرة فيكون كذلك ان يكونا صلتان في وضع
 الزمان وصلتان في اثره وصلتان في غسق الظلوم العشاء والوقت الى هنا كلام الكفاية
 ثم صاحب الكنز رحمه الله نوح فيه قول الامام على قولها حيث ذكر قوله فقد ولم يتعرض لقولها
 واذا عرفت هذا فنقول صاحب الدرر بعد ذكر قولها وبه يفتي صاحبان اهل اللسان عليه
 حتى ان الامام رجح اليه ثابت عنده من قولها في الصلاة الشفقة على الخلق ليس كما ينبغي هذا
 ووقت العشاء والوقت من انتهاء وقت المغرب على اختلاف في الخبر الثاني اما قوله فقد
 اجعلوا انه يدخل غيب الشفق على اختلاف فيه وفيه واما اخره فاجماع السلف على انه يبقى الى طلوع
 الجرح لا يبقى ان لما اذا ظهرت بالليل قبل طلوع الجرح عليها فتناه العشاء بالاجماع وكذا
 ان الوقت باق لما وجب عليه هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندها وقت الوقت بعد العشاء بعد

بعد العشاء بدو خلاف في الاخر وهذا الخلاف منبني على ان الوقت فرض عنه وسنة عند
 كاسبيبي وهو ولا يقدم الوقت عليها اي على صلاة العشاء للترتيب اي لا قبل وجوب الترتيب
 حتى لو نسي العشاء وصلى الوقت جاز لسقوط الترتيب به وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندها
 لا يجوز لان الوقت سنة العشاء فيكون يتبعها فلا يدخل وقته حتى يصل العشاء كسنة
 العشاء لا يعتد به قبل اداء العشاء لعدم دخلها للترتيب وثمة الخلاف في موضعين
 احدهما هو الوقت قبل العشاء فاسيا وصاها وفهرفساد العشاء دون الوقت فانه يقع
 الوقت ويعد العشاء وحدها عند لان الترتيب يسقط بمثل هذا القدر وعندها بعد الوقت
 ايضا لا يتبع لها فلو يقع قبلها والثاني ان الترتيب واجب بينه وبين غيره في الغزاة حتى يجز
 صلاة الجرح لم يصل الوقت عنده وعندها يجوز لا لانه لا ترتيب بين الغزاة والسنة عني ومن
 لم يجد وقتها اي وقت العشاء والوقت بان كان في موضع يطلع الجرح فيه كان تقرب الشمس او قبل
 ان يعقب الشفق لا يجبا عليه لعدم السبب وهو الوقت وذكر ان بعض اهل بخارا
 لا يجدون في كل سنة وقت العشاء اربعين ليلة فان الشمس لما تقرب من ناحية
 المغرب يظهر الجرح من المشرق كذا في شرح العيني وتظهر ان من قطع رجله مع الكعبين سقط
 في حقه احد فرائض الوضوء وفيه حكاية بين شمس لا ثمة الخللان وبين البغالي ذكرها
 المتص في شرح النية هذا ويسحب السفر بالجر لعقوله عليه السلام اسفر بالجر فانه
 اعظم لاجروا والترمذي وصحى لكن بحيث يمكن ادائه بغيره اربعين اية او اكثر ثم ان
 ظهر فاد الطهارة يمكنه الوضوء واعادته على الوجه المذكور في النهاية يقال سفر العجى اي
 اضاء ومنه اسفر بالصلاة اي صاها في سفره والباء للتعدية وفي الصحاح الترتيل في
 القراءة الترسيل في اي التهل في القراءة وقال الشافعي رحمه الله يستحب الترتيل في كل صلاة
 كآل ويستحب ايضا الا يراه يظهر الصيغ لعقوله عليه السلام ابرد وبالظن فان شدة الحر
 من نوح جهنم وراه البخاري رحمه الله اي ادخلوا صلاة الظهر في البرد اي صلوا اذ
 اسكنت شدة الحر والباء للتعدية والفتح بفتح الفاء وسكون الياء وبالهاء المهملة الغليان
 من فاحب القدر غلت والمراد هنا شدة حرها على التشبيه بشدة حر النار وهذا يستحب
 ايضا تأخير العصر لم تقمير الشمس اي قرصها بحيث لا يجر في العين في حارة فقد
 تقصيرت وقيل السخا على الحيطان وقيل اذا ابى مقدار مريح لم تقمير ولا ولا اصح عني

ويستحب الوضوء بالترتيب من باب اسف
 الصبح وضوءه اسف بالصلوة اذا سجد حائلا
 سجد والباء للتعدية وانما قلنا اي في البداية
 مسرات والباء للتعدية وانما قلنا اي في البداية
 الباء والختم بالواو سجد بالواو سجد
 قال ببدء بالتفليس بفتح واو سجد بالواو سجد
 بينها بتطويل الفتحة كذا في حاشية مد السبعة
 لا تحب جلي
 الترتيل بالفتح اشكاه وروى ابيك و
 كسره او قبح وبيان ايلانه

ويسحب تأخير العشاء الى ثلث الليل كذا في الرقاية والكثرة في التدوير الى ما قبل
 ثلث الليل قال الصفي وبهذه يشير الى ان التأخير الى الثلث غير مستحب وان النصف صباح
 واخره باوعد مكره وفي الذم يستحب تأخير العشاء الى آخر الثلث الا قبل ان يكون ابتداء
 قبل آخر الثلث وانتهى بها في آخر الثلث وربما الخمين وبه يترقب بين قول القدرى الى ما قبل ثلث
 الليل وقول صاحب الكثر الى ثلث الليل انتهى ويستحب تأخير الوقت الى آخره اي آخر الليل
 لمن يشق بالانتباه لقوله عليه السلام اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وشارواه البخاري و
 سلم رجهما الله ولا اي وان لم يشق بالانتباه فقبل النعم لقوله السوم اياكم خاف ان
 لا يقوم آخر الليل فليدرك ثم لا بد وراه سلم وغيره عليه ويستحب تعجيل ظهر الشاة لما روي
 عن انس رضي الله عنه انه عليه السوم كان يصلي الظهر في ايام الشتاء ما تدرى انا ذهب
 من النهار اكثر او ما بين منه وراه احمد وروى تعجيل المغرب في الصيف والشتاء والسفر
 والحضر لقوله عليه الصلاة والسوم لم ينزل الى امي بخين لم يؤخر والمغرب الى اشتباك
 الجوز وراه احمد وروى ما كان التأخير سببا لزلزال الخبر كان التعجيل سببا لا سببا بوجه
 عليه ويستحب تعجيل العصر والعشاء يوم الغيم لان الغيم في تأخير العصر احتمال وقوعه في الوقت
 وقت المكره وفي تأخير العشاء لتقليل الحاجة على اعتبار المطر والظلمة ودره وتأخير غيرها يعني
 الجوز والظلمة والمغرب لان الجوز والظلمة كراهة في تأخيرها والمغرب مخاف وقوعه قبل الغروب
 لشدته لا لتباس ودره ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة التي حذرت
 في الوقت العتيق عند الطلوع اي طلوع الشمس ولا ستره والمغرب ذكره في التاخر خافية
 له وقضى فرضا من الفرائض في هذه الاوقات يجب عليه اعادة تمامها ولو صلى صلاة الجنازة لا
 يصيدها وكذا لو سجد للتلاوة لا يصيدها ولو صلى التطوع في هذه الاوقات الثلثة لم يكره
 ولا وان يعطلها ويقصرها في وقت صباح وسيل شمس لا غنة عن قوم كالى عادتهم الصلاة
 وقت طلوع الشمس يمنعون عنه ذلك فاذ لا نعم ان سجدوا لا يصحون بعد ذلك ومن الى
 لم يضرجه الله اذ جرت النفل وقت الزوال يوم الجمعة وكفى التوبة وفي النهاية اما الظن
 انما في هذه الاوقات الثلثة فان بشرع فيها يجب عليه ان يعطلها ويمتنعها في وقت اخر في
 ظاهر الرواية ولما وجب على نفسه مكره في هذه الاوقات فالافضل له ان ينفل في وقت
 صباح وفي التاخر خافية والنهاية المذكور في الاصل اذا طلعت الشمس حتى انتمعت قد

وتعجيل ما فيها عيب يوم عينا كثر
 وانما لم يجز المذكورات في هذه الاوقات ثلثي
 الطلوع عنها في الحديث بناء على انها اوقات بعيد
 في عبادة الشمس ودره

قد مر محله او قد ربح بباح الصلاة وكان الفضل رحمه الله يقول مادام ان شاة لا يتدبر على
 النظر الى قرص الشمس في الطلوع لا يباح فيه الصلاة واذا اجتمع عن النظر بباح فيه الصلاة وعند
 الشافعي رحمه الله يجوز الغزيبين في هذه الاوقات دون التعامل في حال الا عصر يومه اشتبا
 من قوله ومنع عن الصلاة فان اوشا لا يكره في وقت الغروب لانه اذا احكاما وجبت لاسباب
 الحرب آخر الوقت ان لم يزد قبله فاذا اذا احكاما وجبت لم يكره فعلها فيه واذا يكره تأخيرها
 اليه كالعشاء لا يكره فعله بعد خروج الروح وانما لم يحرم تقديته وروى ايضا عن التنفل
 وركعتي الطواف بعد صلاة الجوز والعصر لقوله عليه السلام لا صلاة بعد صلاة الجوز حتى
 تطلع الشمس ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تقرب الشمس وراه البخاري وسلم رجهما
 الله وروى عن الشافعي في عدم منع النفل الذي له سبب كعبه المسجد وركعتي الطواف وغيرها
 عليه لا يمنع في هذين الوقتين من قضاء فائقة وسجدة التلاوة وصلاة جنازة لان النهي لمعنى
 في غيره وهو جعل الوقت كالمشغول فيه بفرض الوقت حكما وهو افضل من النفل الحقيقي ولو ظهر
 في حق فرض آخر مثله عني ومنع عن التنفل بعد طلوع الجوز اكثر من سنة لقوله عليه الصلاة والسلام
 اذا طلعت الجوز لا صلاة الا ركعتين وراه الطبراني ومنع ايضا عن التنفل قبل المغرب بعد غروب
 الشمس لما فيه من تأخير المغرب وقال الشافعي رحمه الله يصلي ركعتين قبل المغرب وهي مستغفرة
 عني ومنع ايضا وقت الخطبة ايا كانت اي اى مسجد كائنه لان فيه الاشتغال عن سماع الخطبة
 وقال الشافعي يصلي الداخل لحية المسجد عني وقال صاحب النهاية الغاية لجزء وقت الخطبة
 عن غير كراهة ودره ومنع قبل صلاة العيد لانه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يفعل ذلك مع حرمه
 على الصلاة اختيار ومنع ايضا عن الجمع بين صلاتيها كالظهر والعصر والمغرب والعشاء في
 وقت واحد خافه قال الشافعي رحمه الله فاجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء
 بعدن المطر والمطر والسفر وروى قال مالك يجزى لعل ايضا وعن احمد مثلها عني لا
 يعرفه وعنه لفته فانه الحاج يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر في معرفة وبين المغرب
 والعشاء في وقت العشاء في منزلة كحاسب في كتاب الحج ان شاء الله تعالى ومنه
 في وقت عصر او عشاء صلتها فقط خافه قال الشافعي رحمه الله فان عنه وظهرت في وقت العصر
 صلت الظهر ايضا فان وقت الظهر والعصر عنه كوقت واحد وكذا وقت المغرب والعشاء
 ولما يجزى الجمع عنه في السفر ودره ومنه هذا هل فرض في آخر وقت يقضيها لا مع حاضته فيه

فقد راى لم يقبل التعديل واقفا هكذا وجدنا في النسخ النفا
كتب من نسخة المسد وفي بعض النسخ ان لم يقبل
التعديل وهو العاقل بما في النهاية حيث قال اذا لم
يستطيع تعديل الوجه آه وما في الساقية حيث قال
ان لم يجد التعديل مع ثباته مثله

وبركاته حتى على الصلوة حتى على الفواح الصلوة برحمتك الله واستعبده محمد وحمده الله لا ين
 الناس سواسية في امر الجماعة وابي يوسف خصهم بزيادة اشتغالهم بامر المسلمين
 كمالا فندبهم الجماعة وهذا القاضي والفتي انتهى ويندبون ويقوم على ظهره واذان المحدث
 وكبره اقامته لما فيه من الفصل بين اقامة والصلوة ويرى الله لا يكره اقامة الصلاة
 احدا لا ذنبا ويرى بكرة الا اذان ابتداءه يصير واجبا الى كل يجب بنفسه هذا وكبره اذان
 للجب ويبدأ هو اقامته هو لا يشبه وفي رواية يقاد الا اقامة ولا يجب كونه المحدث عالما
 بلاق وقات والسنة لينال الثواب الذي وعد للمؤذنين وكبره اذان الفاسق والعبي والقاعد
 لتكره السنة لا يكره اذان العبد ولا على ولا على ولد الزنا لا اقر الممثلة في الامور
 الدينية بخلاف الفاسق عيسى اذا قال حتى على الصلوة قام الامام والجماعة واذ قال قد قامت
 الصلوة سارع وان كان الامام غائبا او هو المحدث لا لا يبعد مولا حتى ليحضر **باب شروط**
الصلوة في جميع شريعتهم وهو ما يتوقف عليه الشيء ولا يكره منه على شروط الصلوة ستة
 اولها طهارة يده المصلى من حدثها صغر والكبر وحبث بغيره وهذا الجحاسة مطلقة او
 مخففة والثاني طهارة ثوبه لقوله تعالى وثيابك فطهر ومكانة الذي يصلي عليه والثالث
 ستر عودته لقوله تعالى فخذوا زينتكم عند كل مسجد اي محل زينتك والمراد ما يراى عودته عند
 كل صلوة اطلاقا لا سم الخال على المحل وعكس في الثاني عتيق والرابع استقبال القبلة لقوله تعالى
 فركعوا وجوهكم مشرقة اي جهته وسبب تفصيل بعيد هذا والخامس النية وهي في اللغة كما
 في القاموس نوى الشيخ نيته نية ومخففت مقصده انتهى وفي الشرح كافي التلويح وقصد القادة
 والتقرب الى الله تعالى في اجاده لفعل انتهى وروى القاضي البشاري بانه شرعا الارادة للمق
 جهة كذا المعنى ابتغاء لوجه الله تعالى وامتناعا لحكمه ولغة النعاش القلب لخر ما يراه مرفقا
 لفرض من جلب نفع او دفع ضرر حال او مالا والسادس الوقت وقد ذكر على وجه التفصيل
 قبل هذا ولهذا لم يذكر الوقت في اكثر النسخ وكذا في بعض النسخ بناء على ان المقام المحصر هذا وعنده
 الرجل من تحت سترته الى ركبته فالسرة ليست من الصدرة بخلاف الركبة وقال الثاني في
 واحد الركبة ليست من الصدرة وعنده احمد هي القبل والدين فقط وعنده مالك مثله ولنا قوله
 عليه السلام عذرة الرجل ما بين سترته الى ركبته ويرى ما دون سترته حتى يجاوز ركبته
 وكلمة الى بمعنى مع عوا بكلمة حتى عتيق والامة مثله مع زياد بطنها ومظهرها وخزها المكاتبه

وكبره اذان للجب ما قامته كثر في اذان في رواية
 وفي رواية لما ينادي بالاسلمة الى بياد الاذان وروى
 الاقامة فتيق
 وفي بعض النسخ واذان للجب ما ينادي
 وكذلك المحدث قد يكون مستجاب ان ينادي ويستمع
 على وجه السنة حداه

وشبهه ومكانة عطفها على البدن فيشعر
 اشتراط طهارتها مع الحدث ونسائه في غاية
 الاستحسان ولهذا اقول بغير الغشوة منها طهارة
 ومكانة مع حية وطهارة بدنه منه وهو حدث
 احتياضا منه لانه لا يفي ان هذا من قبيل الساجدة
 اعتادوا على طهارة الخلاء منه

ترامه ولغة النعاش اي عرفت في البشاري
 لغة بقره النعاش القلب
 يستند الى الركبة وهو معتبر بانفرد بها او
 تنوع الخفة والاصح انها تتبع الخفة كذا في شرح
 المنهاج للشيخ

والمدبرة وام الولد دور وجميع يديه الحرة عورة الا وجهها وكفيها في رواية صحيحة في رواية
 قد ما عورة لقوله تعالى ولا يبديها زينتهن الا ما ظهر منها والمراد محل زينتهن وهو الوجه
 والكفان عتيق وكشف ربيع عن عورة يمنع جواز الصلوة لا لا للربح حكم الكل وهذا عند
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كالبطن والخذ والساق وشعرها النازل كذا في الوقاية وفي البداية
 حد الصحيح اي النازل الى اسفل من اذنين قيد به احتراز عن العقل بانه المراد ما على الرأس
 ودون ما نزل عنه هذا وذكره بمفرده وكذا بنشين وحدها احتراز عن اقال بعضهم الذكر والامر
 نشيان عن واحد دور وخلة الدبر بمفرده ما قال القيني في شرح الكثر واختلف في الدبر
 هل هي عورة مع الايتين او كل اليه منها عورة على حدة والدبر ثالثها والمصباح
 ثالثهما انتهى وعنده ابي يوسف انما يمنع انكشاف الاكثر اي اكثر ما هو عنقه وفي التفت
 عنه روايتان وعنده ما ينزل الجحاسة يصلي معها اي مع الجحاسة ولا بعيد ما صلي ولو
 جدد ثوبا ربعه طاهر وصلى عاريا لا يجزيه لا لا للربح حكم الكل كما في الاحرام عتيق وفي اقل
 من ربعه يجزيه يجزيه الصلوة فيه قالوا بركوع وسجود وبين الصلوة عاريا قاعدا قائما
 ولا فقل الصلوة به وعند محمد وفي كل من الصلوة فيه بركوع وسجود لا لا فيه تركه
 واحد وفي الثاني ترك فرضيه ولهما انها مستلزمة في المنع والمقدار فيستدل به في
 وان لم يجز ما يستعذر به فقل بركوع وسجود فالجحان والا فقل ان يصلي قاعدا
 باجاء وقبلة من مكة عين الكعبة اجاها حتى لو صلى في بيته يجب ان يصلي بحيث لو انزل
 الجحان وقع الاستقبال على عين الكعبة دور ومن بعد من مكة جهتها فان الموضع
 ان يلبس لم يجب ان يقع الاستقبال على جهتها بل على جهتها في الصحيح اذ ليس التكليف الا يجب
 الرشح وقيل يجب على الافاق ايضا استقبال غلظها قالوا فائدة الخوف تظهر في اشتراط
 نية عين الكعبة ففنده بشرط وعنده غيره لا وجهها ان يصلي المخطئ الخارج من جيب الله
 المصلي الى المخطئ المأ بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائما او نقول عدان تقع الكعبة
 فيها بين خطين يلمعان في الدما ع فجر جان الى العيين كس في مثله كذا قال الخريص
 القنناني في شرح الكشاف فيعلم منه انه لا يخرجه عن العيرة احرافا لا يركب به المتابعة
 بالكية جان ويدبره ما قال في الظهيرة اذ انما من او يتأسر بجوز لان وجه الانسان
 مقدس فعد التماس والثياس يكون احدا جوابه الى القبلة دور فان جهتها اي القبلة

المراد من الكيفية حكم الحكم كذا في شرح الحديث

وفي رواية الشعر النازل ليس بعورة لانه يلبس
 الرشح في الكيفية حكم الحكم كذا في شرح الحديث

وفي رواية الشعر النازل ليس بعورة لانه يلبس
 الرشح في الكيفية حكم الحكم كذا في شرح الحديث

بأنظار من لا علام وترى كم الظلوم وانظروا الغمام عني ولم يجد من يسأله
عنها حتى اى اجتهد والحرى بذل جوده في قبل المصنوع ولو كان جفرت من يسأله
عنها لم يجز ولا يجوز الحرى مع الحاريب عني وعلى فان علم خطائه بعد ما اى بعد
الصلوة بالحرى لا يعيد الصلوة وقال الشافى رحمه الله يعيد ان لم يستدبر ليقته بالخفاء
قلنا التكليف مقيد بالوسع وقد اى بما فى وسعه وان علم به اى بالخطا فيها اى فى الصلوة
استند الى القبلة وبني عليها لان اهل قبل لما بلغهم نسخ القبلة استندوا واى الصلوة
كبريتهم عني وكذا الحكم ان يحل رايه وان سرق بواحدة لا يجوز وان اصاب وعندي يدرى
ان اصاب جازت وان لم يدرى اى جماعة مع امام جهات في ليلة مظلمة وجهل حاله
امامهم جازت صلوة من لم يتقدمه لان القبلة في جهات جهة الحرى وهذه الخاتمة غير مائة
لصحة الا قد اى جوف الكعبة عني بخلاف من تقدمه او علم حاله اى حال امامه وخالفه
وقبله لخالف من عذر او سبع او عرض ولا يجد من يحمله اليها او كان على حطب في البرود
جهة قدرته اى يوصل الى اى جهة قدر عليه ويعمل بقدر قلبه الصلوة بحرمتها هذا تفسير
النبي مع بيان وقتها وكيفيتها اى جلى ونظم التلظظ الى العقد فضل وفي الخاتمة اى
اصحابنا ان الاقل انكون النية مقارنة للشرع ولا يكون مشارعا بمشاهدة لا ما معنى
لم يقع عبادة لعدم النية وكذا الباقي لعدم الحرى ونقل ابن وهبان لاختلاف بين المشايخ
خارجا عن المذهب موافقا لما نقل عن الكرخي رحمه الله من جواز التاخير عن الحرى فيقبل
الى الشاء ويقبل الى القعود ويقبل الى الركوع ويقبل الرفع والكل ضعيف والمعتد انه لا بد
التران حصة او حكما في الحريرة لا معتبر بعقد الكرخي من الاشياء وفيه صدور بيان الا
الثاني من التاسع انه لا يشترط في نية التلظظ او يستأوى بغيره او اى اختار في
الهداية لاسرل لما يجمع من يحبه وفي فتح القدير لم يفت عن النبي صلى الله عليه وسلم
اصحابه رضي الله عنهم اجمعين التلظظ بالنية لا في حديث صحيح ولا ضعيف وزاد ابن
امير حاج رحمه الله انه لم يفت عن الاية الا اربعة ورحم الله وفي المقيد كره بعض
مشايخنا النطق باللسان وراه الاخر واه سنة وفي الحديث الاكر باللسان فينبغي
ان يقول الله اللهم انى اريد صلوة كذا فليست بها وتقبلها منى اقتهى ويكون مطلق النية

في ليلة مظلمة قبل صدره هذه المسئلة
مسئلة لانها وضعت في الليلة والصلوة فيها
جهت فصالح حال الامام يصوته واجيبه يكون
الصلوة قضا وشك الجهر نسيانا وان الصلوة
لا يقيد الا تقدم الامام وحده لا يقيد معرفة
جهته خلاصة ما في الضافية اى جلي

ويشك الصلوة التي يدعى فيها نية لا يفصل فيها
وبين الحرى بعمل والاصل فيه قوله عليه السلام
ان قال بالنيات والاداء بطلت الصلوة بايقام
من تردد بين العبادة والعبادة ولا يقع
التعبد الا بالنية والمتقدم على التكبير لا يقام عنده
اذا لم يجد ما يقصده وهو على الايق بالعبادة
وهو معتبر بالنية في نية لا يفصل فيها
عبادة لعدم النية وفي عدم جواز التلظظ
والنية في الازالة والشرط ان يعلم يقينه ان الصلوة
عني ما الذكر باللسان فهو معتبر به
وجيبه ذكره بالجمع
شريفة هذه

النية للفضل والسنة والشرع في الصحيح كذا في الهداية ذكر في الكافي وفي السنن والترمذي
ليكنه مطلق النية عند الجهر لانها لو اقر في الاصل وفي النهاية الاحتياط في السنن ان يذكر
الصلوة متابعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كمال والفرق شرط تعيينه كالصوم والحرى
متاخر في النهاية واما اذا قرى الظاهر والفرق او غيرهما ولم ينو ظاهرا الوقت فله من قبل لا يجزى
ومنهم قال يجزى ولو قال نويت العزم لا يكفيه ايضا ولا ولى ان ينو ظهر اليوم فانه
يجوز سواء كان الوقت خارجا او باقيا كمال والمقيد بنوى المتابعة ايضا لا يفرق
فان الصلوة من جهته فلو بد من التزامه ههنا وللجنة بنوى الصلوة لله تعالى والله
لميت ولا يشترط نية عدد الركعات لانه لما نوى الظهر مثالا فقد نوى عدد الركعات
والخطا في عدد ركعاته حتى لو نوى الجهر اربع ركعات او ثلثا جاز ويعلق نية
التعيين كذا في الخاتمة **باب سنة السكك** الصفة والوصف مصدران من وصف
بصف والهاء عوض عن الزاومعنى وقصفت الشيء كشفت حاله واجلست شانه والصفة
الامارة الموزعة للشيء وقال المتكلمون الصفة تقوم بالوصف والوصف بالوصف وليت
يشعر من اليه التحصيل ان كلاً منهما مصدر ويجوز ان يتصف بالفاعل والمفعول عني
قال كل الظاهر ان المراد بالصفة الهيئة الحاصلة للصلوة بان كانا وعوارضها اى جلي
وفيه اى فرض الصلوة الحرمة اى تكبيره فتاح وتسمى التكبير اولى والحرى جعل
الشيء عرما والهاء المحقق اسمية وحضت التكبير اسمها به لا نها حرى الا شياء
المباحة قبل الشرع بخلاف سائر التكبيرات وفي اى الحرمة شرط عندنا جازي والمشافى
رحمه الله وانما جامع الاركان لشدة اتصافها بها وفائدة الخوف نظريا اذا كان مع المحلى
مباشرة قدر ما يمنع الصلوة فالقاعا قبل تمام الحرمة يعجز شرعه عندنا وغير ذلك مما ذكر في
المطولات هذا الدليل على فرضيتها قوله تعالى وركب فكبر والمراد تكبيره لا فتاح كذا في الهداية
والقيام في الفرائض دون الغافل لقوله تعالى وقروا لله قانتين والقرارة لقوله تعالى فاقوا بها
يتسرع الزان والركوع والسجود لقوله تعالى واركعوا وسجدوا والقعدة اخيرة
وفي بعض النسخ والقعدة اخيرة موافقا لما في الكفر اى القعدة في آخر الصلوة وقد التزم
لقوله عليه السلام لا بين مسجود ومعنى الله عند عينه عليه الشهد اذ اقلت هذا
فقلت هذا فقد تمت صلواتك على الغمام بالفعل قوله ولم يدر اهداية فان قلت اولى هذا شيئا

وشرى النهاية والكتابة وغيرهما ان هذه الاضافة
من قبيل اضافة الجبر الى الكل لان كل صفة من هذه الصفات
جزء الصلوة ويجوز ان يوصف العرض بالصفة الذاتية
كاللجنة والعرض فيقال السجود عرضا ولذا وفي الصحاح
يقال وضعت الشجر ومشارصفة والهاء عوض عن الزاومعنى
حلال مسئلة

ووصف المتكلمين فذكر انيها فقال العرف يقيم
بالوصف والصفة بالوصف فقال القادر زيد علم
وصف لزيد لا صفة له وعلم القيام به صفة لا وصفه
اى جلي مسئلة

مسئلة وعنده ذلك كما ذكرى الظاهر يتحرى العرف
او فرضا آخر واحرم مقارنا بعدد الشهد وبما سئل
او غير ذلك كذا في شرح الكنت للعبه مسئلة

وليس فيه دلالة على ما قلتم قلت معناه اذا قرأت التشهد وانتهى فاعد للركعة الثانية
 في غير الصلوة لم يشرع ولم يعتبر اجابا صار المعنى اذا قلت هذا وانتهى فاعد او تعدت
 ولم تقل وصار التخيير في الموقلة لا في الفعل اذا الفعل ثابت في الحالين ثم حد المصنف
 بقوله قراءة التشهد على الصحيح وقوله ما ياتي فيه بالشهادتين عني وفي الثاني خاتمة
 المقعدة الاخيرة فرض مندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى واجبة وقال مالك رحمه الله
 سنة ثم كمال وهي هذه المذكورات من القيام الى المقعدة اركان للخروج بصلته
 اي خروج المصل من صلوة بصلته فرض عند ابن حنبل رحمه الله هذا على خروج الركعة
 اخذ من اثني عشرية فقال لو لم يبق عليه فرض لما بطلت صلته فيها على خروج الركعة
 الكرخي رحمه الله ليس بفرض وهو الصحيح على ما استفتت عليه ان شاء الله تعالى عني اصح
 ابين خاتمة فانهما واجبة اي واجب الصلوة وقراءة الفاتحة وقالت الشافعي رحمه الله
 فرض وضم سورة الى الفاتحة وقال مالك رحمه الله هو ايضا فرض هكذا قال صاحب
 النهاية وقال في الخاتمة لم يقر احد ان ضم السورة فرض عني رحمه الله وتعيين
 القراءة في الركعتين الاولى والثانية من الغائبين وعندنا في فرضه الله في كل الركعات
 فرض ومن مالك رحمه الله في ثلوث عني رحمه الله ورعاية الترتيب في فعل مكررا في
 ركعة الثانية لا تعد صلته ويجوز ان يعقبا في آخر الصلوة وعندنا في ركعة الاولى في
 ركعتيها الله فرض وفيه بفعل مكررا في ركعة لا رعاية الترتيب بين الافعال المكررة
 في الركعتين وعاقبتهما فرض كترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود
 لان الصلوة لا تعد الا بذلك عني رحمه الله وتعديل الركعة وهذا تكبير الجراح
 في الركوع والسجود حتى يطمئن مفاصله وادناه مقدار تسبيحة وهو خروج الكرخي
 رحمه الله وفي خروج الجرجاني رحمه الله سنة لا شرع لتكبير الاركان وليس بمقتصر
 لذاته عني رحمه الله وعندنا يوسف والشافعي رحمه الله هو فرض قال العيني في شرح
 الكنز هو المختار والمقعدة الاولى وقال الكرخي والمصنف رحمه الله سنة والتشهاد
 في الاولى والثانية وهذا هو الرواية والقياس ان يكبر ستة في الاولى كما هو ثابت
 ببعض وعند الشافعي رحمه الله التشهد في الثانية فرض عني رحمه الله وامامة لغة
 السجود وقال الشافعي رحمه الله فرض لعله صلى الله تعالى عليه وسلم وتخليد التسليم

من ثلثي عشرية متعارفة عند الفقهاء
 حنفية كاشي

وهذا في الاطنيان في الركعة الثانية من تسليمة
 الا كان واجبا لانه شرع لتكبير ركعتيها

التسليم ولنا ما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 اذا قعد لا عام في اخر صلته ثم احدث قبل ان يسلم ورواية قبل ان يكلم تمت صلته
 رواه ابو داود والترمذي ومالا يعيد لا الوجوب وقد قلنا به عني وقول الوتر
 قال الشافعي رحمه الله المقنن في الصبح لا نه عليه الصلوة والسلام فتن في الجواب
 الركوع وان الله عليه السلام فتنه سهر ايدى عن علي بن ابي طالب من العرب ثم تركه رواه البخاري
 وسلم عني وسيجي تفصيل المقام في باب الرمت ان شاء الله تعالى وتكبيرات العبد
 لمواظبة النبي عليه السلام عليها والجهر في محله اي فيما جهر كالمغرب والعشاء والصبح وال
 الا سرك في محله فيما يسرك كالظهر والعصر وعند البعض ما استبان حتى لا يجب بتر
 كما سجد قال المصنف عني وسنها اي سنة الصلوة ثلثة وعشرون على ما ذكره موافقا لما
 في الكنز لا دل رفع اليدين في اول الصلوة للخرية والثاني نشرها بيمينه فلو يضم كل الضم
 ولا يخرج كل الخرج عني وانما جهر لا عام بالتكبير لما جهره الى لا عام بالدخول
 ولهذا من رفع اليدين قبل التكبير الا هم والجهر بالتكبير لا عني والرابع الشاء وهو قرات
 سبحانك اللهم آية بذكر قوله وجل ثناؤه لا في الصلوة الجائزة ذكره المصنف في شرح
 للنية والخامس التعمد اي ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وعند مالك التعمد
 ليس بسنة والسابعة التسمية اي ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم وعند الشافعي
 رحمه الله التسمية فرض لا ينه من الفاتحة وعند مالك لا يقرأها الا بيمينه بعد التكبير
 التكبير بالفاتحة والسابع التاميم وهذا يقول آمين بعد قوله والاعمالين وهي سنة
 في حق الامام والمأموم جميعا وقوله نشرها جمع الى لا بيمينه وهي التسمية والتعريف
 والثناء وقال الشافعي رحمه الله جهر بالتسمية والتاميم في الجهرية مكبر ووضع يمينه
 تحت سركته وعند مالك بيمينه وعند الشافعي واحد يضع على صدره عني وتكبير الركوع
 وتسبيحة قافا وادناه وعند الظاهرية هي فرض عني والرفع منه اي من الركوع وقوله والرفع
 من رفع عطف على التكبير ولا يجوز جهر لا نه لا تكبير عند الرفع من الركوع وانما ياتي بالتسبيح
 وعنه اي حينئذ ان الرفع منه فرض والصحيح ان الرفع عني واحدا ركبتيه وتبليده في الركوع و
 تقريظ اصابعه اي تقريظ اصابع يديه عند اخذ ركبتيه وتكبير السجود وتبليده في ذلك انه
 وعن مالك رحمه الله هو فرض عني ووضع يديه وتكبيره على حاله السجود وعند سنة

استند بآية من الشيطان الرجيم كآية
 بقاء العبادات السبع مسئلة

تجوز المصدرية اي يستحق هذه الاربعة تسليما
 او يسرها المصل على مسئلة

قال الشافعي رحمه الله اي يخرج الاربعة
 لتكبيره وعنه غير متساو بل تمام كالاخي على
 دونها الا فقام مسئلة

يعتبر المنصوص عليه ولا يشتغل بالتفصيل حتى لا يقام السجود على الدق والمقام
السجود على الجبهة ولا نف ولا ذان لا تيانى باللفظ التكبير فخرية الصلوة او الى
وانما جاز بالالف الكبير لا به وجد التكبير وهذا لا يفعل وتعييد في صفات الله
تعالى سواء كان صفاته تعالى لا يغلب البعض على البعض لظروف ما اذا لم
يجس لا نه لا يقدر لا على المعنى والتكليف بحسب الوضع ولما قرأه تعالى وذكر اسم
ربه فصل والمراد تكبيره لا فتتاح لان الذكر الذي يتعقده الصلوة بالو فصل ليس
التكبيره لا فتتاح فقد شرع افتتاح الصلوة بفظن الذكر فلو جيز تعبيده بلفظ
دون لفظ لا نه نسخ ولش قال الواجب عليه التكبير ولم يأت به قلنا انى به كان
التكبير لفظ التعظيم قال الله تعالى وربك فكبر اى تعظم فلما رأيتك اكبرية اى عظمت
وهذه الفاظ مرصعة لتعظيم الله تعالى رجل خسر ما الله اعظم فكانت تكبيرا
وان لم يتلفظ به فالثابت بالنص ذكر الله تعالى على سبيل التعظيم ولفظ التكبير ثبت
بالخبر فيجب العمل به حتى يكره افتتاح الصلوة بغيره لمن جسنه كما قلنا في قراءة القرآن
مع الفاتحة وفي الركوع والسجود مع تقديله والمقصود بالا ذان لا كلام وذا لا يعمل
بلفظ آخر اذا الناس لم يعرفوا الله اذان ولو كبر بالفارسية لجز عندى حيفة ربه الله
لجس العربية او لا لا المعربة ذكر اسم الله تعالى وذا لا يختلف بالعربية والفارسية كما
في الذبيحة ولهذا قال خذ اى بمر كسب صح ان يقال ذكر الله تعالى ولا يجوز عندي اذا كان
لجس العربية فاقول ربه الله عز على اصله في رعاية المنصوص عليه ومحمد ربه الله فرك
فقاله للعربية من الفضيلة ما ليس لغيرها من السنة قال عليه الصلوة والسلام للعربي
والقرآن عربي ولسان اهل الجنة عربي ذكره عليه الصلوة والسلام في معرض الاشارة
وتفصيل لسان العربي على سائر الالسنه قاله غير الى لفظ آخر عربي جاز والى فارسي
لا ولم قراءة بالفارسية جازت صلوة عندى حيفة ويكره عندها لم يجز ان كان لجس العربية
وان لم يجسها جازت لا نه امر بقراءة القرآن وهذا اسم لمنظوم عربي قال الله تعالى انا جعلنا
قرآنا عربيا لسان عربي مبين والمراد بالعربي نطقه واما المعنى فلو لم يجز بلغة فثبت
انه متى تميز نطقه لم يكن قرآنا ولا القرآن معج ولا عجزان في نطقه اى العبادات
التي يشتمل عليها المصاحف حيث اسلوبه سائر اساليب كلام العرب ومعناه

ومعناه اى ما يدل عليه هذه العبارات حيث يشتمل على الغريب فان قد عليها
لم يأت الواجب الا بها وان عجز عن النظم انى بما قد وعليه هو المعنى كى عجز عن
الركوع والسجود يصلى بالا بما بخلاف التسمية على الذبيحة فانه يجوز بالفارسية
وسائر اللغات اجماعا لان المردية الذكر قال الله تعالى فاذا ذكرناهم الله عليها
صوائف وهو يحصل بكل لسان وهذا النص ورد بقراءة القرآن وهو موصوف بأنه عربي
وله ان القرآن اسم لكلام الله تعالى وهو الصفة القائمة بذاته المنافية للسكوت و
الافقة وليست هي من جنس الحروف والا صلات وهو غير مخلوق واللغات كلها
مخلوقة والمنظوم العربي سمى قرآنا لادى ما هو القرآن به فاذا اذيت تلك الصفة
بالفارسية سميت قرآنا لادى تلك الصفة بها قال الله تعالى ولو جعلناه قرآنا
عربيا لاول انه لو اذيت تلك الصفة بالفارسية لكانت الفارسية قرآنا واذا كان
كذلك جازت الصلوة بها لكونها قرآنا لادى تلك الصفة بها كما تأدت بالعربية
على اننا كالمكتاتليم جاز ان الفارسية لا تسمى قرآنا ولكن جواز الصلوة بالعربية
ليس باعتبار انما عربية بل باعتبار انها تدل على القرآن وتادى كلام الله تعالى بها والقرآن
مثلا في هذا المعنى فيثبت الحكم فيها ولا كيف وقد قال الله تعالى وانه لى زبر او ليس ان
هذا لى الصحف الاولى والمرجود فيها معناه لا نطقه على اننا سلم الله اسم للنظم والمعنى كى
النظم عجز نم في حق المصطفى لا نه لم يره بعين النظم لا عجزان واما المعنى فيقع بها العجزان
ويقيم بها الاحكام وحالة الصلوة ليست بحالة العجزان فقط فربنية النظم في حق الصلوة
ولمذا يجوز عند الغير ما ليس بقرآن لا يصير قرآنا بجمله كالاراشد شعرا وانما يجوز بالفا
بالفارسية عنده اذا اتفق انه معنى العربية كالوقراء قوله تعالى جزا بما كسب سؤا بما فعا
صنعا تنكا مسجدا من كنا ولو قرأ تفسير القرآن لم يجز لا نه غير مقطوع به ولا صح ان لا صح
ان الاختلاف في كل الالسنه كالتركية والهندية لان المعنى لا يختلف باختلاف اللغات
وقال ابو سعيد البردة ع لم يجز بغير الفارسية لم يثبتها على غير ما الحديث لسان اهل الجنة العرب
العربية والفارسية الدرية والمخاوف في الاعتداد اى هل ينوب مثاب القراءة بالعربية
ويجب منها ام لا وذكر في البداية والحديث ان لا خلاف ان لا يند لقرآن بالفارسية
وذكر الشيخ الامام عجم الدين النقي والقاضي خن الدب خان رحمهما الله انها يند عند عا رله

هذا المتن من كتاب
الشيخ محمد باقر
العلوي

ولو قرأه بقراءة شاذة لم تقصد صلواته وذكر أبو بكر الرازي انه رجع الى قوله ما هو
 الصحيح وان اعتاد القراءة بالكنيسة او اراد ان يكتب معنى بالفارسية مع ان فعل
 ذلك في آية او اثنين كان كذب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته حتى جاز ولو تشدد
 بالفارسية او خطب يوم الجمعة بالفارسية فعلى هذا الخلاف وفي كل واحد يعبر العرف
 ليحصل الامور وان افترق بالذم اغفر لي لم يجز له ليس بتعليم خالص اذ هو مشدوب
 بخبايته لانه سقار وهو غير الذكر والرجب عليه الذكر قال عليه الصلوة والسلام
 فيما ياتن من ربه عز وجل من شغل ذكرى من مكنت اعطيته افضل ما اعطى
 السليلين وان قال اللهم لا يبع عند اهل الكوفة لا تقدره امتا في خبر اريد ناز
 واصرفه اليها وكان شوا مثل اللهم اغفر لي وعند اهل البصرة يصح ان معناه يا
 الله واليم المشددة تدل على حرف النداء فكان شامخا لساوان قال الله اكبر بالكاف
 صا ر بارعا لان العرب تبدل الكاف بالكاف وان قال الله صار شاعرا عند
 لانه تعظيم خالص الى هنا كلوم الكافي وهذا غاية التحق في هذا المقام لغز المرام
 ثم يعتمد بيمينه على راسه وفي الكثر وضع يمينه على يمينه يعني الكف على
 الكف وعند ابي يوسف رحمه الله يقبض بيده اليمنى راسه في اليسرى وفي المفيد ياخذ
 راسه باليمنى والاشهر والاهم وهو المختار انه يلزم من اخذ الرضع ولا ينعكس وعند مالك
 رحمه الله يركبهما وسعة الرضع عندنا ان يضع تحت راسه وعند الشافعي رحمه الله
 على صدره وقد مر من الاما في كل قيام سبق فيه ذكر عند ابي حنيفة والي يوسف رحهما
 الله وعند محمد رحمه الله في كل قيام شرع فيه قراءة في القنوت وصلوة للثانية لو جرد
 ذكر المسنون خلافا له اني لمجد رحمه الله ويرسل في قرعة الركوع اعترض بان فيه ذكر
 مسنونا وهو التسميع والتجديد واجيب بان الذكر مقيد بالامتداد بقراءة قولهم اغنا شرع
 الوضع صواعق اجتماع الدم في راس اصابع يد المصل وبين تكبيرات العيد اتفاقا ثم يقرأ
 سبحانك اه ولا يأتي قوله وجل ثناؤه الا في صلاة الجنازة كذا ذكره المصنف رحمه في شرح
 النبوة وقد مر ولا يقيم وجهه وجهي الى اخره خلافا لابي يوسف رحمه الله لرواية علي
 رضي الله تعالى عنه انه عليه الصلوة والسلام كان يقول ذلك ولما رآه آية انس
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا افتتح الصلوة كبر وقرا سبحانك

اني قصدنا في هذا شرح الهداية مسته

وقد مر الطهارة في البيهقي والباري باعتبار الكف
 مسك

لقوله عليه السلام اذ السنة وضع اليدين على
 الشال تحت الشرة وهدية على الكف في الارسل
 وحال في الوضع على الصدر هداية

سبحانك اللهم ومجده الى اخره ولا ينبغي على هذا ما رواه محمد بن علي التميمي هداية عنهما
 لو قال هذا قبل التكبير لا حضار القلب فهو حسن كذا في الدرر ويقول هكذا في وجهه
 وجهي للذي فعل السمرات ولا ارض حنيفا وانما من المظهرين ان صلواتي وتكبي
 ومجاي ومجاي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اجمع المسلمين
 كذا في الكافي هذا وفي النهاية لم قال وانا اقول المسلمين اختلف المشايخ فيه منهم
 يقولون تقصد صلواته لا كذب ومنهم يقولون تقصد صلواته لا كذب ومنهم من
 يقول لا تقصدك تدجل على الله اراد به قراءة ما في القرآن لا البناء عن نفسه كذا ثم يقول
 يتعوز سزا للقراءة يعني ان التعوذ سنة القراءة فيكون يتعاضد بها عند التعوذ ان
 يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهذا اختيار ابي عمر وعاصم وابو كثير وقبل المختار
 استعبد بالله من الشيطان الرجيم وهو اختيار حمزة وقال مالك رحمه الله لا يصح
 يتعوذ وقد مر عني في ابي به المسوق عند قتادة ما سبق لانه يقرأ لا المقدح لانه
 لا يقرأ ويوحز التعوذ عن تكبيرات العيد في الصلاة بعد دعاء يوسف رحمه الله
 سبح للثناء في ابي به المقدح لا يثنى المسوق لانه يتعوذ حين شرع فيها عني و
 يقدم على تكبيرات العيد لتقدم الثناء ويسمى اي يقول بسم الله الرحمن الرحيم بعد
 التعوذ وقال مالك رحمه الله لا يسمى عني سزا وقال الشافعي رحمه الله لا يقرأ بالتسمية
 عند الجهر بالقراءة لانه عليه الصلوة والسلام جهر في صلواته بالتسمية عند الجهر
 بالقراءة لانه عليه الصلوة والسلام جهر في صلواته بالتسمية قلنا هو محمول
 على التعليم لانه انما رضي الله عنه اخباره عليه الصلوة والسلام كان لا يجهر بها هداية
 ثم عند ابي حنيفة رحمه الله يسمى اول صلواته فقط كالقراءة وعنه يسمى اول كل ركعة واحد
 قوله كما يأتي بها بين الفاعلة والسورة خلافا لما ذكره الله فانه يسمى بين ما في صلاة
 المفارقة وهي آية من القرآن انزلت للفصل بين السور وقال مالك رحمه الله ليست من
 القرآن الا في التمل فانها بعض آية في القرآن لا يشبه الا بالثبات ولم يوجد عني
 ليست من الفاعلة ولا من كل سورة وقال الشافعي رحمه الله هي من الفاعلة لا من كل واحد
 وكذا مر غير ما على الصحيح جماعة على كتابتها في المصاحف مع الا من يجزئ المصاحف وهو
 من اخرى الحج ولما رواه ابو عباس رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام كان لا يعرف

وانما ولي ان يقول استعبد بالله من الشيطان الرجيم
 بعد ان يقرأ ويحز منه اعدوا بالله الى اخره هداية

فصل السور حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود الحاكم عتي بن بقر
 الفاتحة وجوبا وعند الشافعي رحمه الله فرضا عيني وقراء معها سورة وجوبا او يقرأها في
 آيات عوض السورة واذا قال الامام ولا الضالين امن هو والمؤمن سزا وهذا
 رحمه جبره عند الجهر بالقراءة عن مالك رحمه لا ياتي الامام بالثامين وهو ولاية
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله والمذنب فيه اختيار الفقهاء والقصر اختيار اهل اللغة و
 التشديد فيه خطأ فاكثر حقه قال ابي حنيفة بالمد والتشديد بقل نقد صلواته و
 المفتي على انه لا نقض ولو قال بالمد وحذف الياء لا نقض عند ابي يوسف رحمه الله
 ولو قال بالعصر والحدف ينبغي ان يفسد لا نه لم يوجد في القرآن بخلاف قول ولو قال
 بالعصر والتشديد ينبغي ان نقض وهو ليس من الفاتحة اتفاقا ومعناه مستحب دعاءنا
 عتي وفي حراش صدر الشريعة لقوله كانه نقل من النهاية معناه اللهم اجب وقيل معناه يا
 امين استجب وهو حينئذ اسم من اسماء الله تعالى وفي مختار الصحاح هو مني على الفتح كما
 كان وكيف هذا ثم يكبر وكما أي ثم يكبر للركوع حافظا لا عليه الصلوة واليوم كان
 يكبر عند كل خفض ورفع ذكر ويحمد بيده على ركبته ويفتح اصابعه لقوله عليه الصلاة
 والسلام لا تسرعني ان الله تعالى اذا ركعت شفع بك على ركبتيك وفتح اصابعك كما
 باسطا ظهره لا نه عليه الصلوة والسلام كان اذا ركع بسط ظهره حتى لم يبق عليه ظهره
 وفتح من ماله مستقر كمال غير يرفع رأسه ولا منكس له معناه ان يستوي رأسه بغيره
 أي لا يرفع يديه على رأسه ولا رأسه اعلى من غيره يقال نكست الشيء قلبته على رأسه
 ونكسته تنكبا كذا في النهاية ويقوله ثلثا أي ثلث مرات سبحان رب العظيم وهو ادناه
 لقوله صلى الله عليه وسلم من قال في ركعة سبحان رب العظيم ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك
 ادناه ومن قال في سجدة سبحان رب العظم ثلاثا فقد تم سجدة وذلك ادناه ويكره ان
 ينقص منها ويترك كله وقال ابو مطيع لا يجزئ صلواته وعن الشافعي رحمه الله يزيد اللهم
 لك ركعت ولك خشوع ولك اسلمت عليك فقلت وفي السجدة سجد وجهي للذي
 خلقه وشفق سمعه وبصره تبارك الله احسن الخالقين ومن مالك رحمه الله لا يسجد
 في الركوع عتي ويسجد الزيادة مع الاستيا والمنفرد ثم يرفع الامام قائما وسبح الله
 لمحمد ويكفي الامام به عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا يقيم الامام اليه ربنا لك

وقال ابو مطيع تلبية ابي حنيفة لا تقسم من ثلاث
 في تسبيحات الركوع والسجدة لم يجز صلواته
 ذهب في ذلك الى انه ركعتين شروعا كمال

ربنا لك الحمد ويكفي المفتي بالتجديد اتفاقا بين ائمتنا وقال الشافعي رحمه الله
 ياتي الامام والمأموم بهما والمنفرد يجمع بينهما في الاصح كذا في الهداية وقيل المنفرد
 يكفي بالتجديد كالمفتي وقيل يكفي بالتسبيح ذكرهما في الهداية هذا وفي الكافي يكفي
 الامام بالتسبيح رافعا رأسه والمذنب والمفرد بالتجديد يرفع رأسه ويقول
 سمع الله لمن حمده ويقول المذنب ربنا لك الحمد ولا يقول الامام وقالا لا يقولان
 وروى عن ابي حنيفة رحمه الله ان المنفرد يجمع بينهما كما هو مذهبهما وروى ابي يوسف عن
 ابي حنيفة انه بالتسبيح لا غير والصحيح من مذهبه انه ياتي بالتجديد غير وصلة التجديد
 ولك الحمد اللهم ربنا لك الحمد وهذا حسن والكل منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وفي النهاية ولا ظهر ربنا لك الحمد وقال الشافعي رحمه الله كل واحد من الامام والمفتي يجمع
 بين الذكرين مرة كمال ثم يكبر ويسجد فيضع ركبته أولا ثم يديه ثم وجهه بين كفيه
 مناصبا اصابع يديه واصفا محاذية اذنيه لما قال واذا رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا سجد وضع يديه خداما ذنيه ومارى اذنه عليه الصلوة والسلام وضع يديه
 حذو منكبيه تحمل على حالة العذر للكبر والمرض وروى بيدي ضبيعة أي يظهر عنده
 ولا يباد افعال من يبدأ يبدأ أو يبدأ أو يبدأ أي يظهر يدي بالنقل الى باب السجدة فقال ولا
 نقل يدي بالمرمزة والضبع على وزن المنع العضد اولا يبطر والمعنى يظهر عنده او يكشف
 ابطنه والمائل واحد وقيل لا يفعل ان في الصيغ حذو فاص لا يذاه ويحاذي بطنه عن خذيه
 ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة قال في الدرر وضع الرجلين في السجدة فرض في رواية
 وهي رواية العدة وروى حتى اذا سجد ورفع اصابع رجليه عن الارض لم يجز كذا ذكره الكرخ
 والخصاف ولو وضع احد يدهما جان قال قاضي خان ويكره وذكر الامام العزق شافعي ان اليد
 والقدمين سواء في عدم القرنية وهذا الذي يدل عليه كلام الشيخ كل يوم لا سلام في
 مبسوطة وهو الحق كذا في العناية انتهى ثم للامام من وضع القدمين وضع اصابعهما مخرج
 بذلك المعنى رحمه الله في شرح النية هذا المرأة تنخفض وتلزم بطنها الا تراق بمصيرها
 يتخذها ويقلد سبعا انه في الاصل ثلاثا وهذا ادناه لما روي في الركوع وندب ان يذبح على
 الثلاث في الركوع والسجدة ويحتمل بالمرمزة كالجنس والسبح لا نه عليه الصلوة والسلام
 يختم بالذبح وان لم يذبح يظهر على وجهه عن المقدم وقال ابي حنيفة لا يقول حذو يمينه

والمنفرد يجمع بينهما في الاصح وان كان يركع
 الاكتفاء بالتسبيح وروى بالتجديد كتابه
 كما هو مختار صاحب الكنت قال ما كتبه المذنب والمنفرد
 بالتجديد مسله مسله
 قال الزبيري وعليه اكثرا المشايخ وفي المبسوط
 وهذا الاصح ذكر

القوم من الشاوية دهر ويسجد بانفسه وجبهته فان اقمصر على احدى اوسجد على
 كبريائه جاز مع الكرامة وقال لا يجوز الا تقبل على الارض من غير عدد ويقيم منه
 جواز لا تقبل على الجبهة عند ذكره العيني في شرح الكفر ويجوز على فاضل زبد على
 شئ يجذب وجهه وتستقر جبهته عليه لا على ما تستقر فيه بوجدان الخ لا انه لم يجد
 حجم الارض ولم تستقر راسه لا يجوز انفاقا وتفسير وجدان الخ ما قاله الراس ان الساجد
 ان يانع لا يستقل راسه ابلغ من ذلك كذا في شرح المجمع وان سجد للزحمة اى للزحام
 على ظهر من معه في صلواته جاز بان يضل الظاهر مثاوى حتى اذا لم يصبها اوصى المسجد عليه
 غير صلوة الساجد لم يجز وتمر وقوله للزحمة اى لضربة الزحام فلا يجوز في السعة ذكره في الذكر
 هذا في اى السجدة السلاوية تتم بالرفع اى برفع الرس من الارض عند حمد ربه الله
 لا ان تمام الشئ بالنهاية وانتهاء السجدة برفع الراس وعند ابي يوسف رحمه الله
 تتم بالوضع اى بوضع الرأس على الارض لان السجدة عبادة عن الارض فاختصاصها بالوضع
 بوضع الرأس في شرط الرفع فقد زاد على النص وقوله حمد ربه الله ارفق وايسر قيدا
 بسجدة الصلوة لان سجدة التاوية على ظاهر الجواب لا تتم بالوضع انفاقا حتى لو تكلم
 فيها او احدث فعله اعادتها كذا في الثانية وقائدة الخاف في ظهره في صلى الظهر خسا
 ولم يقعد على الركعة الرابعة وقيل الخامسة بالسجدة وسبقه الحديث فيها لا يمكن اصح
 صلواته عند ابي يوسف رحمه الله لا ينفرد بوضع ثم الخامسة عنده عند فرضه ولذا
 القعدة اخيرة وعند حمد ربه الله لا يتم الخامسة فيتم الفرض بالقعدة و
 والفتوى على قوله حمد ربه الله لا ينفرد وايسر كذا في جامع البزد وفي شرح المجمع
 ثم يرفع راسه بعد ما يخرج من السجدة لا على حاله منكبها ويجلس بين السجدة
 وبين مطمئنا ويكبر ايضا ويسجد سجدة ثانية وهي فرض كذا في حال كونه مطمئنا واختلف
 في مقدار الرفع فروي عن ابي حنيفة انه ان كان الى القعدة اقرب جاز وان كان الى الارض
 لا يجوز وقال محمد بن سلمة اذا رفع راسه بحيث لا يشك على الناظر انه قد رفع يجزيه
 وعن ابي حنيفة رحمه الله اذا رفع راسه مقدار ما يمر الرمح بينه وبين الارض جاز عيني
 ثم يكبر للتموض اى للقيام الى الركوع الثانية فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبته ويضع
 قائما من غير تقود واعتماد يديه على الارض وقال الشافعي رحمه الله يجلس جلسة

العمامة بكسر العين بالفارسية دهر
 قوله على كبريائه جاز مع الكرامة
 ثم تسبيحات الركوع والسجدة سنة لالة
 النفس تاملها وردا تسبيحا تاملها فلا يناد
 على النفس هداية
 وهذا الشافعي لا يجزئ السجدة على كبريائه
 الخ بالترك قابلية ثم

يقال منعه من باب قطع وحشع اى
 قام قايما كذا في غرر النجاشي عليه

جلسة خفيفة ويعتمد يديه على الارض والركعة الثانية كالأولى لا يشئ ولا
 يتقود لا تقام بشرط في اول الصلوة ولا يرفع المكلف يديه الا في سبع مواضع يعتبر
 عنها الجوف ففحص جميع الفاء من كثيرة الا فتاح والقاف من التثنية والعين من
 العيد من السين من استياوم الخ لا سود والصاد من الصفا والميم من المروءة والعين
 من عرفة ومنع وهو المزدلفة والميم من الجرة لا وحى والمستطى فان قلت الحديث في سبع
 مواضع وهذه ثمانية قلت الصفا والمروءة كلاهما في حكم الواحد في سبع سبعة عيني وقد نظرت
 في قوله ارفع يديه لدى الكبير مفتحا وقاتابه العيد لغة قد وصفا وفي الوقوف والجر
 نيس معا وفي استياوم كذا في مرة مرة وصفا وقال الشافعي رحمه الله يرفع يديه ايضا عند
 الركوع وعند رفع الرأس منه مكبرا فاذا ارفع راسه من السجدة الثانية من الركعة
 الثانية افرش رجله اليسرى فجلس عليها ونصب يمينه اى رجله اليمنى نصبا ووجهه صائبا
 اى اصابع اليمنى نحو القبلة فعلى هذا ينبغي ان يرفع اصابع رجله المنصوبة والمفروشة
 نحو القبلة بقدر ما كان كمال وضع يديه على فخذه وأشار الى كيفية الوضع بقوله و
 بسط اصابعه موجهة نحو القبلة وفيه خلاف الشافعي رحمه الله فاذا السنة عنده ان
 يعقد الخنصر ويخلق الوسطى والابهام ويشير بالسبابة عند التلطف بالشراطين
 وتيل هذا جاء من علمنا ايضا صدر قال في شرح الكفر للعيني ولكن اختلف في وضع
 اليمنى في ابي يوسف ان يفعل الخنصر ويخلق الوسطى والابهام ويشير بالسبابة
 وعن حمد ربه الله انه عليه السلام كان يشير ويضع يمينه كما يقال لا يشير
 وفي المنية الاشارة مكرهه وفي الخفة الاشارة مستحبة وهذا صحيح على ما ثبت في الحديث
 عيني وقوله تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنهما وهما الخيمات اى العبادات
 القولية والصلوات اى العبادات الفعلية لله والطبائ اى العبادات الخالية
 لله وهذه على مثال من يدخل على السلطان فيشبه اوله ثم يقدم ثم يبذل المال السوم
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته قايما الشافعي رضي الله تعالى عنه ولم يلبس المخرج
 على الله تعالى كالا شياء المذكورة رة عليه السلام بمقابلة الصلوات والبركة بمقابلة
 الطبائ كذا في شرح مجمع البحرين وفي الدور والضر الخيمات جمع خبة وفي الملك وقيل البقار
 الدائم وقيل المعزلة وقيل السومة اى السومة من الافات وجميع وجهه النفس والس

قوله لا يشئ ولا
 من العبادات الخ كذا في الثانية ولا عبادة
 العبادات المذكورة في الثانية في خبرها كاستثناء
 مسكون

قوله ركنه فاشارة الى قوله لا بعد المصداق
 المصداق وقيل ما كنت في القعدتين جميعا المنفرد
 ان يعتد مستدركا على ما ذكره في النهاية كماله

ابن قتيبة انما جمع الخيرات لا كل واحد من ملوكهم كان له حجة يحكي بها فضلنا
 لرا الخيرات لله اي لا لفاظ الدالة على الملك مستحقة لله تعالى والصلوات قال ابن منذر
 وبعض الشافعية في الصلوات الحشر ويكل كل الصلوة ويكل الرحمة ويكل الادعية وقاله
 الزهري العبادات والطيبات قال الاكثر هذه الكلمات الطيبات وهي ذكر الله تعالى و
 ما واداه ويكل لا محال الصالحة انتهى ما في الدرر وتمامها السلام علينا وعلى عباد الله
 السالمين استشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وانما قاله في قوله استشهد
 مسعود رضي الله عنه لا يشهد اول من يشهد استشهد الذي اخبرني الذي اخبرني
 الله تعالى عنه وثانيها صلى الله تعالى عنه وثالثها العبد الله بن مسعود رضي الله
 عنه ورابعها لعائشة رضي الله عنها وخامسها الجابر رضي الله عنه وسادسها السائر
 النخابة رضي الله تعالى عنهما في عليهم اجمعين لرجوع عشرة من كلمة بعضها في البداية
 وبعضها في النهاية وايضا ان العيرين كانا يعلنان على المبريتشع كذا في الاكلية التي
 وقال في الاختيار في وجه الاختيار لما روي ان حماد اخذ بيد ابى حنيفة رجعته الله عليه
 الشهد وقال اخذ ابراهيم الخنيدى وعلمى والحد علقت بيد ابراهيم وعلمه واخذ
 ابو مسعود رضي الله عنه بيدي علمى وعلمه واخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 بيد عبد الله وعلمه الشهد فقال قل الخيرات لله والصلوات والطيبات الى آخره ولاخذ
 به اولى من رواية غيره لان اخذه بيده واهم يدل على زيادة التاكيد والتحقق اذ لم يلق
 انه لم يشتمل في الشهد احسن من اسناد عبيد الله بن مسعود رضي الله عنه ما كان فيه ز
 زيادة او المعطف والله يوجب بعدد الشاة لا المعطوف غير المعطوف عليه انتهى
 ولا يزيد عليه اي على الشهد في القعدة الاولى لما روت عائشة رضي الله عنها ان
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان لا يزيد على الشهد في الركعتين اختيارا وفي رواية
 بعد ولا يلبس الفاخرة خاصة وهي اي قراءة الفاخرة افضل وان سيجح وسكت جاز
 قال في الاختيار قراءة الفاخرة فيما بعد لا وليين سنة بداجية وروى الحسن عن ابى
 حنيفة رحمه الله انه القراءة في الاخرتين واجبة ولزمها ساهيا يجب عليه سجدة
 للسجود وفي طاهر الزاوية لم يسكت عامدا فيها كان مسنيا وان كان ساهيا لا سهر عليه
 انتهى والعقد الثاني كالا قبل عندنا وعند الشافعي رحمه الله يتروك في الثاني وعندا

وكتبه المقيم في بحر الرائق شرح المكنز
 جليل رح منته منته منته

وعند مالك يتروك فيهما يعني والمرة تتروك فيهما وهما في القدر من قبل قوله تعالى
 اعدوا لرا هو اقرب للتقوى هذا اذا جلس على اليتم اليسرى وخارج كتفها من الجانب
 الايمن فاذا اتم الشهد في اي في العقد الثاني صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهو
 ليس بفرض عندنا خلافا للشافعي رحمه الله فيما تقدم عليه الصلوة والسوم اذا قلت
 هذا وفعلت هذا فقد تمت صلواتك ان شئت ان تقدم فلم وان شئت ان تعقد فاقدم
 الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خارج الصلوة واجبة ايامرة كما قاله الكرخي رحمه الله
 اي كلما ذكر النبي عليه الصلوة والسلام كما اختاره الطحاوي فكيفنا مدونة الامر والفرض
 الحر في الشهد هو التقدير هداية قال المصنف رحمه الله في شرح الحنية والختار في
 صفة الصلوة بعد الشهد ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم انك حميد مجيد وكذا ذكر البعض في شرح الكثرة غير انه لم يذكر قوله انك حميد
 مرتين بل ذكر في آخره فقط وعند صاحب الدرر والختار ان يقول اللهم صل على
 محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على
 ابراهيم وعلى آل ابراهيم وارجع هذا الى محمد كارجع وترجمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 ربنا انك حميد مجيد وكذا بعضهم ان يقال ارحم محمد وآله لا نه يرمي تفسيره لا نبيا عليهم
 السلام اذ الرحمة يكون بايتان ما يلزم عليه التبريح انه لا يكره كذا قال الزيلعي كذا في الدرر
 قال المصنف رحمه الله في شرح الحنية قال الرستقني ويكره معنى قوله وارجع محمد وآله
 محمد فالتفسير راجع الى الاممة انتهى ودعا بما شاء ما يشبه الفاظ القرآن فعلمه تعالى رب
 اغفر له ولوالديه وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ربنا القادر الباعث في الاخرة حسنة
 وقبلا عذاب النار ربنا لا تزعج قلبنا بعد اذ هديتنا وحب لنا من لدنك رحمة انك انت القادر
 ومن ذلك فانه يقصد به الدعاء العادة وهي نسبة الفاظ القرآن وليست بقراءة حتى جاز لها
 بها مع الجنابة والحين كذا في شرح الحنية والادعية المأثورة اي دعاينا ما يشبه الادعية
 المأثورة اي المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم لحمل اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت وما اسررت
 وما اعلنت وما اسرفت وما انت اعلم به مني انت المقدم وانت المأثورة الى الله والانت وانت على
 كل شيء قدير اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يعجزك انت شيء الا انت فاعف عني مغفرة من عندك
 وهكذا في الدرر مستله

وفي الكافي ويشهد وهو واجب ويصل على
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهي سنة عند
 الشافعي رحمه الله في رواها في كمال

ولا يتبدل بعد قوله في الصلاة ربنا انك حميد
 مجيد انك حميد مجيد لعدم وروده في الاحاديث
 وروى ذلك لا بأس به اعلا بكرة وان كان تركه
 اولى شرح الحنية

وفي انما في رواية مروية عن ابي بكر الصديق رضي الله
 عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يدعو الله
 عنده في صلواته فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما
 كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا انت الى آخره
 وهكذا في الدرر مستله

وارحمي انك انت الغفور الرحيم من شرح المنية لا يدعي بما يشبه كلام الناس انه يقصد
 الصلوة الاصل فيه ان كل ما لا يستحيل سبأه من العباد وكاومهم وما يستحيل فليس بكاهم
 ثم المقصد انما يقصد اذا لم يقصد قد تشهد في كل الصلوة واما اذا قصد فصاوتها فاما لم
 لوجود الخرج بمنعه كما سبأني وانه لم يعلم عن يمينه مع الاحكام اي مقابا سبأ
 سبأه الاحكام كما في التحريم وفي رواية عنه بعد الاحكام وعندها يسلم بعد كما يكبر في كل ركعة
 ذكره فيقول السوم عليكم ورحمة الله وعن يمينه كذلك وقال مالك رحمه الله يسلم
 بتسليمه واحدة تلقاء وجهه ويميل قليلا الى اليمين وينوي الاحكام به من عن يمينه و
 يساره من الخفظة والناس الذين معه في الصلوة والحفظة وهم الملوكة الذين يحضرونه
 من غير تعيين عدد لا خلاف الا ثانيا في عدمه كالا بنياء عليهم الصلوة والسلام فليس مع
 كل مؤمن خمسة من الخفظة وقيل ملكا وقيل ستون ملكا وقيل عالة وستون عتمة وينوي
 المقصد كذلك وينوي احكامه ايضا في الجانب الذي هو فيه وينوي فيها اي في كل الجانبين
 اذ احازاه وينوي المنفرد الخفظة فقط **فصل** ويجزأ علم بالقرآن في الجملة والعديد من الجوز
 اول العشاء ثلثين اي في الركعتين الاولى من المغرب والعشاء اداء وقضاء وقوله اداء فافطر
 الى جميع الصلوات المذكورة بخلاف وقوله قضاء فافطر الى ما سوى الجملة والعديد من الخفظة
 في نظر اللذين للحر والخافعة والجبر فضل ورد ولكن لا يبالغ في الجهر بعتي وخبر المنفرد ايضا في الذكر
 الجهرية ان كان في وقته وفصل الجهر فيها على الخفاء كاذكرنا وجنبا الى الاحكام والمنفرد حقاي
 وجوبا فيما سوى ذلك واد في الجهر اسماع غيره واد في الخافعة اسماع نفسه في الصحيح وفي الوقاية
 والرد وهو الاحكام وهذا مختار الهند والى ان مجرد حركة اللسان لا يبيح قراءة بدون القصد
 وقال الكرخي رحمه الله الجهر اسماع نفسه والخافعة تصيح الحروف من القراءة فصل السابعة
 لا التماس كذا في الهداية وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالطوق والعناق ولا يستثنى وغيرهما
 كالشمية في الذبح ولتركة سورة اول العشاء قضاها في الاطراف مع العاشية وجهرهما
 ولو ترك فافطرهما لا يطعها اي لا يقضى العاشية وقال ابو يوسف رحمه الله لا يقضى واحدة
 منها بعتي وفرض القراءة في الصلوة اية ولو قيرة وقالا ثلوث ايات قصار اية طويلة لان
 القار على جاد ومنها لا تسمى قار فاعرفا وله اطوق وقوله تعالى قاروا ما يتيسر من القرآن ان
 ان ما دون الاية خارج ولمكانه كاية كلمة مثل مداهمات او حرفا واحدا مثل ص و ن و ق

قوله وجهرهما العلم انهما على حثيفة ثلوث رواية
 في رواية يجزأ بها وهو الاصح وفي رواية يجزأت بها وفي
 رواية يجزأ بالسورة ويجزأ بالعاشية وحديثا في
 الاسود

التي تخرج بالكرخ في الاذن وقيل لا ولا نفسها
 السبب لغة فيه مختار محتاج

من كل شيء بابتداء الجواب وهو قراءة العاشية
 ومنه السورة وقيل لا

وق اخلف فيها الاصح انه لا يجوز ولو قرأ اية طيلة الركعتين كاية الكرسي والهداية
 الاصح انه يجوز عنده بعتي وستين اي سنة القراء في السبع عشرة العاشية واي سورة شاء ان يقرأ
 لخروج البروج واشتقت في الجوز في الثاني خافيه في حالة الاختيار في السبع عشرة في الجوز سورة البرج
 واشتقت وفي الظهر مثل ذلك وفي ذلك العصر والعشاء و ن ذلك وفي المغرب يقرأه
 بالعتار جدا كمال ويستثنى في العشاء لا قامة او بعد اية او لمسودة اية واستحدا
 طلال المفصل فيها اي في الجوز ثانيا في العشاء باعتبار الصلوة وفي الظهر واستحدا او ساطة
 اي او ساطة المفصل في العصر والعشاء وقصارة في المغرب ومن الخراج الى البروج
 طلال ومنها الى لم يكن او ساطة ومنها الى اخر قصار كذا في النهاية والوقاية وفي الكافي
 المفصل هو السبع السبع بسبع به كقراءة فصوله وهو من سورة محمد وعليه الصلوة السلام
 وقيل من الفتح الى آخر القرآن وطوله الى سورة البرج بعتي وقيل الطوال من اول القرآن الى
 عيسى والار ساطة منها الى النقي والعتار منها الى اخر شرح الجمع وفي الضرورة بقدر الحال و
 لقال الركعة الاولى على الثانية في الجوز فقط ليدرك الناس الجماعة وينبغي ان التفاوت بقدر
 الثلثة والثلاثين استثنى وان كان فاحت لا بأس به واطالة الثانية على الاولى بثلاث ايات
 بكرة اجابا باية او اثنتين لا يكره بعتي وشار بقوله فقط الى انه لا يطال الا على اية في
 غير الجوز بل يسويهما وعند محمد رحمه الله لقال الا على اية الثانية في الكل ولا يختص بالجوز
 المذكور موجود في الكل ولها انها في الاستحدا سواء ولكن تركنا القياس في الجوز لا في وقت
 لعم وغلة بعتي ولا يتعين شيء من القرآن سوى العاشية لصلوة بحيث يكون معتقده بانه
 لا يجوز غيره اما اذا قرأ احيانا او تيسرا فلا يكره بعتي وكره القيس ولا يقره المذموم خلقت
 الاحكام بل يسمع الى قراءة الاحكام خلو فالتشا في رحمه الله في العاشية له اعلم القراءة وكن من
 الا وكان ليشتركان فيه ولنا قسطينية الصلوة والسلام من كان له امام قراء الاحكام قراءة
 له وعليه لجوع العاشية رضي الله عنهم اجمعين وهو كمن مشترك بينهما لكن حفظ المحدثي لا نقا
 ولا سماع قال عليه الصلوة والسلام واذ قرأ فافطر او سبيل لا حقياط فيهما
 عن محمد رحمه الله ويكره عند جالويه من العيد هداية وينقص وان قرأ احكامه اية الترتيب
 مثل ايات الجنة او اية الترهيب اي الترهيب مثل ايات النار او خطيب الخطيب او صلى خطبته
 على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان سؤال الجنة والنار والصلوة على النبي صلى الله عليه

قوله عجلة راحة منسوبة الى علي الطرقي اي رواية
 العجلة وروى الامام او لا جلالا من الفاعل
 ان رسته في سفر حال كونه عاجزا عما منها

رواية احمد بن محمد بن خلف الاحكام بل يستعمل في صلاة الاحكام زمانا
 مالك بن عباد في السجدة للفة الجهرية وقال الشافعي
 بقوله العاشية في الكتاب فافطر عليه الصلوة والسلام
 رواية الا بفاضة الكتاب ولنا قوله تعالى اذا
 قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم
 انصتوا على ان هذا خطبة للفقير وفي حديث
 ابي هريرة واذا قرأ فافطر فافطر
 صحيح ثم المحدثي اذا قرأ فافطر فافطر
 قيل لا يكره والبال شيخ الامام ابو جعفر وقيل
 عن محمد لا يكره خلو فالتشا

عليه وسلم من بصرى لا سماع لكن اذا قرأ الخطيب بالآية الذين اصدوا عليه وسلم
يصل المسمع ويسلم اي ستر ايتار الا وهو مرقى والتاخي اي البعيد عن المنبر حيث لا يسمع
الخطبة والداني اي القريب اليه سواء في وجوب الاضات **فصل الجماعة سنة**
مؤكدة لعقله عليه الصلوة والسوم الجماعة من سنن الهدى لا تختلف عنها الا في
حدايه حتى استدلل بما رواه علي بن ابي طالب وقيل في نسخة لغيره في كتابه وقيل
عين وبه قال اخذ اهل الظاهر من فاشته جماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد اخر لكن اذا
الى مسجد اخر ليصل مع الجماعة فحسن وذكر القدرى انه يجمع في اهل البيت ولا يفتقد بالاعتناء
بالمرض والنعادة وان مائة والى على الخوف والقووة وذهاب اليد والرجل من
خوف وذهاب الرجلين والسر البالي والمطر الشديد والبرد الشديد والظلمة
الشديدة عتي واى الناس بالامة اعلمهم بالسنة والدين فيدخل فيه علم احكام
الصلوة صحة وفاء اذا الحاجة الى العلم اكثر بالنظر الى غيره لكن هذا بعد ما يحسن التزاور
قد ما يجوز به الصلوة ثم اقراهم اي اكثرهم قرانا ولقد يد التزاور ان القراءة ركس في
الصلوة ولعله عليه الصلوة والسوم يؤم القوم اقراهم لكتاب الله تعالى كذا في الحديث
والدرر وعند ابن سيرين رحمه الله بالعكس اي لا تقرأ اول من الا علم ثم انت محمد
اي اشد هم خوفا من الله تعالى واجتنبوا من الشبهات قال عليه الصلوة والسوم
من صلى خلف عالم يتي فكا غاصل خلف بين دهر الخ اسنهم لما روى ان النبي عليه
الصلوة والسوم قال لا يتي عليك ليومكما اكبر كما ساد دهر ثم احسنهم خلفا بينهم
المجوع اي احسنهم معاشا وائمة بالناس او بغيرها اي اصبحهم وجها ثم اشرفهم نسباً
ثم اعظمهم ثواباً وان سجدوا ويقع او الخيال الى القوم كذا في الحديث فتقوا من مزاج
الدانيه وكره امامه العبد لا لا يتفرع للتعليم فيطلب عليه الجهد ولا عرابي وهذا
الذي يكن البادية عربيا كان او عجميا لان الغالب عليه الجهد ولا يتركه لا يتفرق
الجماعة ولا يمتدح الى القبلة بنفسه ولا يتدر على استيعاب الرمة غالباً دهر وفي
البدائع اذا كان لا يدان به غيره في الفضيلة في مسجد فندرك وقد استجلت النبي عليه
الصلوة والسوم ابراهيم مكنتهم على المدينية عتي والماسية لغيره الناس عنه وقال مالك
رحمه الله لا ينج امامه اصلا عتي والمبتدع اي صاحب هوى لا يكون به صاهي اذا اكره

اي صاحب الهوى الذي لا يكره صاحبه
فيكون امامه الرقة والجماعة والهدى
فيكون له من يملكه في القارة

الكبرية لم يجز اصلا ذكره ولد الزنا اذ ليس له اب يرويه فيطلب عليه الجهد وقيل لغيره انما
عنه كونه مقما فان لمة معاجان مع الكراهة لعقله عليه الصلوة والسوم صلا اخلف كل
وفاجر هذاية دهر ويكره تلويل الامام الصلوة لعقله عليه الصلوة والسوم من ام
قربا فليصل بهم صلوة اخضعهم فان فيهم المريض والكبير وذو الحاجة دهر وكذا يكره جماعة
النساء وحدهن اذ يلزم من احد المحصورين قيام وسقط الصف وهو مكره وتقدم من
وهذا ينكره في حق من ذكره فان فعلت ثقت الاحام وبسطوا اذ بعض التبرعوا
من بعض كالعراق جمع عانهم فانهم اذ صلوا لم يتقدم امامهم ولا يحضر من الجماعة في الصلوة
الحسن والجمعة فان فيه من خرف الفتنة لا الجهد في الحج والمغرب والصلاة من الفتنة
لا يجتمعون في هذه الاوقات غالباً جازوا في الظهر والعصر وجوز احضروا في كل اى و
جوز ان يروى محمد بن جهم الله حصون الجوز في كل الصلوة كعدم الفتنة لظنة الرغبة
فيهم قال الامام المجير في هذا الخلاف كان في زمانهم واماني زماننا فيمتدح فكان هذا الخبر
الخلاف في المسجد حيث جاز في زماننا ولم يكن جائزا في الا ولة وعليه الفتوى كذا في شرح الجمع وفي
الكافي الفتوى بعدم على الكراهة في كل الصلوات لظن الصا وكذا في الدرر ومن صلى مع واحد
اقامه من يمينه لانه عليه الصلوة والسوم صل بامر عباس بن علي الله عنه فاقامه عن يمينه
ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية وعمر بن محمد رحمه الله يضع اصابعه عند عقب الامام و
العبرة لموضع الوقوف لا لموضع السجود حتى لو كان المقتدى اعطى منه فوقع سجدة امام الامام
لم يصح وان صلى في سائر خلفه جاز واساء فيها في الاصح في ائمة السنة كذا في الدرر وشرح
الكنز للعيني ويتقدم على كل شئ فضا عدا لانه عليه الصلوة والسوم فعل كذلك ويصنف
الرجال ثم الصبيان ثم الثقات في بفتح الحاء المعج جمع الخشي كالخبال جمع الخشي ثم النساء ويتفرع
على هذه المسئلة المحاذات فلذلك ذكرها بالقاء حيث فان حادثه اي المصل ان يمشي مشرعا
بان كانت بينه سبع وقيل ولا صح ان تكون سالمة للجماع بان تكون علية صحة سواء كانت
محرم او اجنبية ويشي ان يكون عاقلة فلو فقدت بالجنونة والمعتب في الحاذاة الكعب السابق
في الاصح وبعضهم اعتبر القدم عتي وقيد في الدرر بكونها قد رجم وقيل في صلوة في محل النصب
على الطال اي حال كونهما في صلوة عظيمة اي التي لها ركوع وسجدة وان كانا يصليان بايماء بعد
الانكسار مطلقة في الاصل واحترز بها في الحاذاة في صلوة الجنائز فانها غير مفيدة لا في اداءها

صفحة الرقة باب قوله كذا في الصباح
كذا في الدرر وفي شرح القصة الخ الخ الخ
الحاء وكبير عا جمع الخشي منهم الحاء وهو خلاف
الحاء الصحيح والقاموس وغيرهما الكتب التي
والشاهدين مسلة مسلة مسلة

عني مكة كسرية بان يكونا باينين مكة على خرجة الامام وادان يكونا امام فيها
 بعد بان تحقيقا او قد يراعى لا يقدر على امراء بالامام فاحداثا و نشاء انهم او قد صلي
 الامام وقاما ليقتضيا في اذنه فدت صلواته لوجده المشاركة خرمية من حيث الادراك
 والابحى مثل المدركة بخلون للمجوق حق لو كانا مسبوقين وحادثة فيها بمقيان لا
 لقد صلواته لا نما منفرد ان فيما بمقيان ولمنا يقران ولو حادثة في الطريق و حالا عنان
 لا تقد صلواته في لا صح لا نما منفرد باصلاح الصلوة لا لحقيقا فانضمت الصلوة اداء
 وان وجدت لخرمية ولو اقتديا في الركعة الثانية ثم احدث او ذها للمنفرد ثم حادثة في
القتضاء بنظر فان حادثة في الاول او الثانية و في الثالثة و حادثة في الثالثة و الرابعة لا تقد
لعدم المشاركة فيهما لكن فيما احتمل مسبوقان وقوله في مكان مخالف نصب على الحال ايضا احتمل
عنا اذا كان في مكانين حتى لو كان عد على وكان هو على في المكان قد قامت الرجل لقد
صلواته لعدم لحقيق الحاذا واعتد بمقوله بما يظهر اذا كان فيهما حائل واذناه قد تشرع
الرجل لان ادنى الاحوال القفود قد ادناه به وغلته مثل غلظ الصبح والفرجة تقدم
مقام الحائل واذناه قد ما يقوم فيه الرجل عني فقد دت صلواته جواب وقوله
فان اي صلوة الرجل ولى صلواتها وقوله ان نويت امامتها كذا في نسي المص رحمة الله وفي
بعض النسخ ان نويت امامتها اي ان نويت امامتها موافقا لما في الكنز اشارة الى شرط
لحق وهما ان يؤدى امامها وامامتها المختار وقت الشرع لا بعد كلام الف ويلزم
من جهتها فان يبدو من الترامه وقال ان فر رحمة الله لا يشترط بها امامتها فهي شرط
خسة ذكرها المصنف رحمة الله وبقي هنا شرطا ان ان لم يذكرها الاول ان يكن الحاذا
في وكن كامل حتى لركبت في صف وركعت في صف آخر وجدت في ثالثة فدت صلواته
بينها وبينها وخلعها من كل صف ويؤلف الحا بشرط ان يؤدى في مكان حائضية عند
حمد رحمة الله وعند ان يرس رحمة الله لو وقفت مقدار ركعت فدت وان لم يؤدى في مختار
لغير المختار لحادثة اقل من مقدار ركعت فدت عند ان يرس رحمة الله لا تقد
الا مقدار الركعت والثاني ان تكون جهتها مختارة حتى لو اختلفت للمنفرد ولا يتصور ذلك الا
في جوف الكعبة ان في ليلة مظلمة وصل كل واحد بالتى الى جبهة وقالت الثالثة الحاذا غير

تقيد بكونها لا تقيد
 فيها وانما

شرع
 وهو سمي
 روى
 منه

نسب البنداء بعد قوله في قوله

غير مفسدة اصلا وهو القياس عني ولا تدخل في صلواته بإلزام ايضا قال وهو شبهه
والنظار ولا يصح الاقتداء بالامام الابنية وتقع الامامة بدون بشرط الكون بالى
حفظ الكبير كما في البناية الا اصل خلقه نساء فان اقتدائهم بالابنية الامامة غير صح
سلسلتى بعضهم الجمعة والعدين وهو الصحيح كما في القاعدة ولو حلف ان لا يؤتى احد فان يؤتى
به السان صح الاقتداء وحل يحدث قال في الحائضية لقد قضاء لا بإلزام الا اذا شهد قبل الشرع
فان يحدث قضاء وكذا الرام الناس هذا الحال في صلوة الجمعة صح وحل قضاء ولا يحدث
اصلا اذا اهم في صلوة الحائضية وسجدة التلاوة التي وقد اقتداء بجعل بإلزام لعله صلواته
عليه سلم لحق من الله امر عليه الصلوة والسلام بما خبر عن فان يحدث لقد يتم كافي او صبي لا يحدث
مقتضى فان يحدث الاقتداء المختار به وقال الشافعي رحمة الله يجوز وقال مشايخ البلخ يبيع امامة الصبي في
الاربع والسن والنفاق والحق لانه لا يبيع في جميع الصلوات عني وطاهر بمعدور وقال
زفر يجوز وبه قال الشافعي يجوز الاقتداء بالمعدور بالمعدور رايه المختار رحما وان لنصف فان
عني وقال سوي يا اي يما هل وهو منسحب الى الاسم بذلك الشخص حيث لا يحدث من امامه لا
يعقل شبهه لا يجوز الاقتداء اي بآخر سوي الا من الاسم حالا منه لقد رته على الخرمية كذا
في شرح العيني ومكتس بما دخل فالشافعي وزفر رحمهما الله غير مهم أى الذي يسل بالا
بما وقال الشافعي وزفر رحمهما الله يجوز وكنا قد اقتداء مفترض بمنفرد وقال الشافعي و
بعد يجوز او بمفترض فما آخر منه مسل الظن بمسل العصر والغايبة وعند الشافعي رحمة الله
يجوز ولا صل في هذا الاقتداء عنه بحجة المشايخ وعند صيرورة صلواته في نفس صلوة الا
مام صح وقد ادعيت ويجوز الاقتداء عاسل بما صح لا ستراء حاليهما وهذا بالاجماع عني و
مقتضى بمفترض لا الحاجة في حقه الى اسل الصلوة وهو مجرد في الامام في تحقيق البناء ومهم
بمنه لا ستراء في الحال وقام بأحد في الاصح وفي الفتوى الظن بما يقع امامة الاحد حبيب
للقائم وذكر الترمذي ان حدث به اذ بلغ حد الركوع على الحالف بجوز عند ما خبر والجود رحمة الله
عني وكذا اقتداء المؤمن بالمؤمن القائم بالقاعد خلاف فالجود فيها واقضاء القاعد بالقاعد عجبا نبا
بالحاج فما به ان علم ان امامه كان عند القاعد صلواته خلاف الشافعي على ما ذكرنا كذلك الحالف
في الجنب والذي في نوبة او في بدنه بجاسة عني وان اقتدى اي وقال يا فدت صلوة الكل
وقال صلوة القائد فقد لانه معدور وام وقام معدور وبما غير هم كما اذا التم العاري علاه ولا

لأنه لا يبي على حالة الولادة في عدم العقل
 وفي الشا من خاتمة ولا يجوز امامة الاعدي للقاء
 وقيل يجوز والاقل اصح يعني الاعدي للقاء
 حديثه حد الركوع في كمال الحديث بالفتي
 مان الظاهر كذا في غير الصحيح

لأن التيمم طهارة مطلقة عند عدم الماء والتراب
 خلف الامام عندها وعند غيره التيمم خلف مع
 الرخصة كذا في قوله كمال نقول عن النهاية

وفي النهاية انما قصد صلوة الامم والآخرين
 عند الجنبه رحمة الله على من خلفه قال يا ابا
 اذ لم يعلم لا قصد صلوة كذا قال الا ان في ظاهر الرواية
 لا فضل بها حالة العلم وحالة الجنب في كمال
 اما صلوة العاري فانه ترك العورة مع القدرة
 عليها واما صلوة الاميين فانها طاهرة في الجاعة
 وجب ان يقبل بالفتاى كغيره في قوله بها
 فتزكا القدرة المقترية به مع القدرة عليها

بين وله ان الامام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها فتعد صلاته وهذا لا يفتى بالان
 يكون قرائته قراءة له هداية ولو استخلف القاري امينا في الركعتين الا ان يبين قدت
 الصلوة وقال زفر رحمه الله لا تعد لنا وقت فرض القراءة ولنا قولنا ركعة صلوة فلو قلنا
 القراءة اما حقيقيا او تقديرية لا تقدير في حق الامام لا تعدل الصلاة وكذا على هذا لا يفتى في
 التشهد هداية في شريح المكنز للمنفرد استند الخليفة في هذه المسئلة الى ان يدعى مع زفر رحمه الله
 وفي النهاية بعد ذكرها في زفر رحمه الله وعند ابى يوسف رحمه الله في غير رواية الامام
باب الحديث في الصلوة من سبعة حدث غير ما في البناء عزروا وهو في الصلوة ذهب
 على القول بوجوب قضاء ما صلى من صلاته وقال الشافعي رحمه الله وهذا العيان ولكن تركناه لا يورث
 ولا يستتبع افضل ليكره بعد عن الشبهة الخوف ويحقق الا اذا داه لا دخل وتبين المنفرد
 يستقبل ما ذكرنا ويثبت الامام والمقتضى احراز العضيلة للبيعة كذا في الحاشي كذا وان كان احاجر
 اخر الى مكانه هذا تفسير لا يفتى في صدق وتفسيره على ما ذكر في الشرح ان يتاخر عند رثاء
 واضعاده على الله يدعي انه سبقت فيقطع عند الظنون ويقدم من الصف الذي يليه بالاشارة
 لو كان بطلت صلواتهم وله ان يستخلف ما لم يجاوز الصف في الصحراء وعالم يخرج من المسجد
 فيه حتى جاوز هذا الحد بطلت صلوة القوم وفي صلوة الامام واما ان يترقاذا ان شاء وام
 في مكانه حتى اذا كان امامه اى الذي استخلفه فان الخليفة امام الامام لا يترفع ولا يترفع
 الا في غير حق بين العود وبين الامام حيث يرضى كانه منفرد فانه يجزيه ايضا بين الامام منه
 والعقد وجه التحيز الى الاول قلنا المقتضى في الثاني اداء الصلوة في مكان واحد في غير اتيان
 وتر واحد حدث عند الاستئذان وكذا استأذنت لرجل او امرئ عليه او احتلم او قهره او شأ
 فباسة ما نفعه او شج او ظن انه احدث في ج من المسجد او جاوز الصف خارجا ثم ظهر انه
 لم يحدث ولو لم يخرج او لم يجاوز بنى ولو سبقت الحدث بعد التشهد بقاءه لم يبق
 شئ فيا في بية وعند الشافعي رحمه الله تعد صلواته عتبه والا فتمده في هذه الحالة او على ما يراها
 فيها تمت صلواته تعد البناء بسبب القاطع ولم يبق عليه شئ من الاركان وانما يبق الخروج
 بفعله عنه وقد وجد وفيه خلاف الشافعي عتبه وتبطل الصلوة عند الامام ان رأى في هذه
 الحالة وهو متمم ما قد وعلى استعماله وهذه الى اخر المسائل الملقبة بالاثني عشرية او ثمة
 مدة الى اسح مقبلا او مضافا بشرط ان يكون واحد الماء ولا يتبطل وقبل تبطل مطلقا او لا

مدركا المقتضى ثلثة انواع مدركه ولاحق و
 مسبوق فالمدرك من يبطل اول الصلوة مع
 الامام الى اخرها واللاحق من ادرك اول الصلوة
 وفات آخره والمسبوق من ادرك اخر الصلوة
 وفات آخرها اولها ترفيق

ولما حدثت ركعة وسجدته بغير اداء تشهد
 ولا يرفع رأسه ولو تركه ركعتين بغير اليه
 بيمين يديه على كتفيه وفي السجود على جبهته
 وفي القراءة على الفم كذا في شرح الجمع

او يرفع عليه بغير قليل بان كان واسع لا يحتاج الى المعالجة الى النزاع فيه لا يفتى في
 احتاج الى معالجة تمت صلواته لوجود الخرج بصلته او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 صلته وقوله سورة وقع اتفاقا وهو على قولنا او ما على قولنا اى حنيفة رحمه الله فالاية يكتفى
 بيق او وجد القاري ثوبا او قدس الذي على اى الركوع والسجود لعدم جواز بناء القدي
 على الضعيف هذا او تذكر صاحب الترتيب فاية وكذا لو كانت فائتة على الامام لم تذكرها الختم
 بطلت صلوة المؤتم وحده كذا قال الزيلعي وتر استخلف القاري امينا وطلعت الشمس
 في الجوف ودخل وقت العصر في الجمعة قبل تحصيل الجمعة اتفاقا لا في الحكم في الظهر كذا في الله
 المراجعة التي اوزال عند المحدثين وسقطت الجبهة عابرة وكلمة عن التحليل غني الخوف
 في هذه المسائل الا ثني عشرية بين ابي حنيفة وصاحبه رحمهم الله مبني على ان الخرج بصلته فرض عند
 لا عند جاهد ولو استخلف الامام مسبقا قاصح وان كان لا يفتى في خوف المدرك اعلم ان
 المقتضى ثلثة انواع مدركه وحده ومسبوق فالمدرك من يبطل اول الصلوة مع الامام الا ان
 واللاحق من ادرك اول الصلوة وفات آخرها والمسبوق من ادرك اخر الصلوة وفات
 اولها لا يفتى في اذ لم يفتى في المسبوق المستخلف صلوة الامام يقدم مدركا ليسلم بهم فيقاء
 المسبوق يتم صلوة نفسه ثم لو فصل المسبوق الذي هو الخليفة عتبه من ايا بعده اى بعد اقام
 صلوة الامام لا يفتى في اذ لم يفتى في المسبوق ولا في الامام كذا في ذلك العمل الثاني للصلوة كالفتوى
 والعلوم والامام كل ان لم يكن فرغ اى ان لم يكن فارها من الصلوة اذ افترغ لم يضر ولا يضر
 من فرغ من الجماعة وهذا اولى من عبارة الرقاية حيث قال القم فانه يفتى في عدم الضرر لهم
 مطلقا كما لا يخفى اما فساد صلوة المسبوق بالخطا لانه المفسد وجد في حال صلواته واما فساد
 صلاه الامام قلنا لا يستخلفه صان مقتدا يابيه فتعد صلواته ولذا لا يبطل ما بين من صلواته
 في منزله بغير فرغ هذا المستخلف تعد صلواته كما في قوله قبل فرغ الامام لا يجوز هذا ان يذبح
 ما في الشرح وله فتمتبه الامام عند الاختتام او احدث عند احدث صلوة من كان مسبوقا
 له قومه في حال صلواته صلاته ولو قام المسبوق بعد ما تعد قدر التشهد قبل ان يسلم الامام
 ثم احدث الاطم عدا او رتبة فان كان بعد ما يذبح الركعة بسجدة لا تعد صلوة لتأكد التمام
 في هذه الحالة لا يلزمه متابعة امامه في سجدة السهو وان كان قبل ان يقبضها فتعد لعدم تأكد

قوله الاثني عشرية لغتها اثني عشرية عن اصحابنا
 ومن خطاه عند اهل العربية لانه لا ينسب الى
 المركب كذا في المطرحة فليست على الوجه

الا نقرأه حتى وجب عليه ان يتابعه في سجدة السجود لم تقصد صلوة بتركه
 المتابعة كذا في التبيين الخ جليلا فقد صلوة من كان مسبقا الى التكلم بعد ما فقد
 في آخر الصلوة او خرج من المسجد اذ كان الكاوم والخروج من المسجد قاطع لا تقصد
 يتحقق ومن سبقه الحدث في ركوع او سجدة اعادها حتما الى بيتي لان الله تعالى من ركع
 الركوع بالظاهرة شرط ولم يوجد ولم يعد ما تقصد صلوته يتحقق ومن ذكر سجدة في
 ركوع او سجدة فسجدها عاودتها برب اى ان تذكر في ركوعه او سجده الله تركه
 سجدة في الركعة الاولى فقط كما يجب عليه اعادة الركوع والسجدة ولكن ان اعاد ويكره
 منه وبالنسبة للصلوة مرتبة بعد ركعة مكان ذكر ومن ام فذا فحدث فان كان المأموم
 رجلا تعين له استخفاف وان لم يستخلفه طائفة من صيانة الصلوة كما مر في اول الباب
 وتعيين الامام لقطع المزاحمة عند الكثرة والائتزام هنا ويكره ان يركع صلوة مقدية يا به كما
 اذا استخلفه حقيقة ذكر ركعة اى وان لم يكن ذلك المأموم رجلا بل صبيا او امرأة او غيبا
 فقل يتعين فقد صلواتها لا استخفاف من لا يصلح للمؤاماة هداية والله اعلم
 يتعين فقد صلواته دون الامام اذ لم يوجد منه الا استخفاف فقط وفي صدر الرجل
 انما يصير اما ما تعينه وصار حقيقته وهنا لم يصلح فلم يصير اما قال الامام امام كما كان كرسى
 المقتدى بى باب امام فقد صلواته كذا في صدر الشريعة ولو حضر بفتح وكسر العين اى عن
 رضى الله عنه خطأ كذا في المغرب قال في مخرج المظنة المحض المانع من حد طلب والمحرر بنحو
 القى والفعل من اذ ولحضر بنحو المفضل فمخصص ومن الثاني حضر مثل علم فمخصص ومن
 الحاء فيه خطأ كذا في المغرب انتهى ولم يحصر الامام عن القراءة جاز له لا تخوف عند اجابة
 رحمه الله خافوا لهما وهذا اذا لم يقرأ قد واجه به الصلوة لما اذا قرأ فقد صلواته لان
 الاستخفاف على كثير فيكون عند حالة الضرورة قد روى ضرورة هنا فقد صلواته عنده
 ايضا قال **باب ما لا يفسد الصلوة وما يكره فيها** الصاد يرجع الى ذات الصلوة والكرهية
 الى رضى الله عنه يفسد اى الصلوة اى صلوة كانت الكاوم وليا وكان او كثيرا ولو سهوا او نسي
 وقال الشافعي رحمه الله كلام الناس لو الخفى لا يبطلها الا اذا طال ويعرف الطول بالعرف لا
 قال مالك واحمد رحمه الله وعن مالك رحمه الله العدا ايضا لا يبطلها اذا كان لا صلوحة الصلوة و
 لنا في آخر حديث ابن مسعود وانه قد حدث عليكم من امره ان لا يتكلم في الصلوة ولا يتبع الا

نقول ان في وزر الاعادة وعن ابى يوسف انه
 يكره اعادة الركوع لان التقدمة فيمن عند عيني

رحمه الله وحضر بكسر العين بمعنى جاز فان لم يفسد
 بنحوين الى رضى الله عنه نقول امام حضر فلم
 يستطع ان يقرأ رضى الله عنه خطأ كذا في الكفاة
 اخبر جليبي

هذا الباب لبيان العوارض التي تعترض في الصلوة
 باختيار المسلم فكانت متشعبة فافرد عنها بابا
 الحديث الذي يترى فيه العوارض السامية التي

قوله وحضر بكسر العين ما جدد باذ في تنبيه
 والنسب ان يخرج المذكور من الخيال والخطا
 ما لا يتنبه بالتنبيه او يتنبه باتباع كاعرف
 في منعه اخبر جليبي

الا استدلالا بحديث ذي اليمين فانه منسوخ عني اعلم ان كذا الكلام في النعم مفسدا
 اختار في رواية مفد وبه اخذ في كتب الفروع وفي رواية غير مفد وبه اخذ في كتب
 اصول وفي التاخر خاتمة الا قال هو المختار وعن الامام حنبل لا سلام انه اذا تكلم انما
 لا تقصد صلواته وكذا الدعاء بما يشبه كلام الناس وهو ما يمكن طلبه منهم كقوله
 اللهم انسى الله يا اللهم زججى فاذلة وعند الشافعي لا تقصد وقد مر في كتابي والاشافعي
 وهو ان يقول آة بفصل المهرمة كذا فستر المصنف رحمه الله في شرح المشية وفي شرح العيني
 الا ان هو الصلوة الحاصل من قوله آة والتاوة وهما يتقلا آة بالمدة وفي الروا المشقة
 آخرها ساكنة او يقول ان بعد المهرمة ذكرها المصنف رحمه الله في شرح المشية والتاوية
 وهما يتقلا ان ولو كانت جرحين خاذا في يوسف اى انما يقصد عند يوسف فيها
 اذا كان على جرحين من حرف الزيادة وهذا اللفظ تشاء او احدها منها ولا خلاف اصل لا
 تقصد في الجرحين وقال الشافعي رحمه الله الا انين والبكاء والتاوة يقطع مطلقا من غير
 تفصيل اذا حصل منه حرفان عني والبكاء بصوت لرجع او مصيبة لا لذكر جنة او نال اى
 لا تقصد ما هذه الاشياء اذا كانت من اجلة كرجعة او نال لانها تدل على الخشوع وهذا المقصد
 في الصلوة عني لان الاثني وخة اذا كان من ذكرها صار كانه يتقلا التزم ان استلكت الجنة و
 راعى ذلك من النار ولو صرح به لا تقصد صلواته وان كان من رجوع او مصيبة صار كانه يتقلا
 انما مصاب ففروق ولو صرح به لا تقصد كذا في الكاوم وشره والتمسح بالوجه بان لم يكن
 مدنى عاليا اى مضطرا بل كان لحبس السمت ان ظهر به حرف فخر الخ بالفتح او الضم فيفسد
 عند ابن حنيفة رحمه الله وان كان مضطرا للاجتماع البزاق في حلقه لا تقصد كما
 كالحلق فانه لا يقطع وان حصل تكلم لانه مدنى عاليا طبعا واما الجثاء فان حصل
 به حرف ولم يكن مدنى عاليا يقطع عندها وان كان مدنى عاليا لا يقطع كذا في الكاوم
 ذكره وتسميت عاتس بالسين والسين والثاني افتح وهذا ان يقول بركب
 الله وجهه افاده انه من كلام الناس اذ يتبع به التماطيل فيهم ولو قال العاطس
 لنفسه بركب الله لا تقصد لانه بمنزلة قوله بركبى وبه لا يفسد كذا في الظهيرية وذكر
 وقيل جواب بالمدلة بالمدلة لله او الهيلة اى بلا اله الله او السجدة اى سبحان الله
 او الاسترجاع اى بان الله وان الله را جمل او الحرقلة اى بلا حمد ولا قرة الا

وجواب خبر كذا بالاسترجاع يعني من اخبر
 في الصلوة بخبر سوء فقال ان الله وان الله
 واجهون وسائر الخبر مفسد بالحمد لله
 ويحجب بالشميلة وقاية

بالبته وتفسير بها مثلاً اذا قيل بين يديه الله مع الله فقال لا اله الا هو مريد به الجواب وفلان قديم من السلف فقال الحمد لله وبان وصف الله تعالى بين يديه بما لا يليق فقال سبحان الله مريد به الجواب بقصد عند ابي حنيفة في محذورهما الله تعالى لا يريست رحمه له انه تشاء بصيغته فلا يتغير بغيره ولما انه لخرج الكاظم مخرج الجواب وقد عجله فيجعل جواباً كالتمثيل هداية ولو اراد بذلك اعلم انه في الصلوة لا تقصد ولو فتح المصل غير امامه قدت لانه تعلم وتعلم كان من كل الناس وقد ساء كان الغيبة في الصلوة او لا آت اذا قصدت التواضع دون الفتح كذا في الدرر لا ان فتح على امامه مطلقاً اي سواء قراء الامام قدر ما يجزى به الصلوة او لا في كل حال وهذا استحساناً وقيل ان قراء قدر ما يجزى به الصلوة ففتح لانه لا ضرورة اليه وقيل ان الانتقال الى آية اخرى ففتح عليه بقصد صلوة الفتح وكذا صلوة الامام ان اخذ بعقله والامام مع ما ذكر في الحق وينبغي للفاتح امامه ان يري الفتح وذلك الفتح وان لا يستعمل به ولا امام ان لا يجهل الى ذلك بل يري كبح اذا قراء قدر الفتح والآلة النقل الى آية اخرى كذا في شرح المكنز والصلوات عمداً قيد بالعدلان الصوم سبوا غير مفيد لانه من الاذكار في غير العود يجعل ذكره في العود كذا في الدرر ورواه اي والصلوات مطلقاً عمداً او سهواً لانه ليس من الامور وكان بل هو الكولم وخاطب والصلوات مفيد عمداً او سهواً قدر وقراءته من مصحف خافوا فيهما ولم ينكر مقدان المصنف والظاهر من الاطوار في المستعربات ان القليل والكثير عند الامام في وفاء وعند حاق عدمه سواء له انما تلقى من المصحف وهكذا للفقهاء من غير حاق تخيير ليس بما صدر عنه وهو مفيد كالحالة وكذا من المصنف لهما انما عبادة النعمة الى آخره في النظر الى المصحف لقوله عليه السلام اعطوا عنيكم من العبادة خطيئة من العبادة قال عليه الصلوة والصلوات في المصحف والعبادة الواحدة عنهم مفيد فكيف اذا النعمة الى آخره الله يكره تشبيهه باهل الكتاب ولما ثبتنا على التشبيه بهم في النعمة نبدأ نحن جلبي لقوله عن السباية واكمله وشرهه عمداً او سهواً قليلاً او كثيراً فيما في الصلوة كذا في الدرر ولما كان ما بين اسنان لا تقصد لانه لا يمكن الاحتراز عنه ولما لا يبطل به الصوم الا اذا كان كثيراً كافي الصوم والفاصل قدر الفتح عني ويقصد ما بين سجدة على خشية تقصد الصلوة عند ابي يوسف رحمه الله لا يقصد السجدة فان عادها على موضع

اي رحمه الله لا يقصد وكذا يكره للتشبيه باهل الكتاب هذا مأخوذة من تقرير الصادقية عليه السلام
 وقراءته من مصحف عند ابي حنيفة خافوا فيهما فان
 منه لا تقصد وكذا يكره لما فيه من التشبيه باهل
 الكتاب وانما قصد عند ابي حنيفة لانه فيه تعجب
 لما رواه وهو كثر ولما ان فيه تعجباً وهو من
 كثير ولا فرق على قدر بين القليل والكثير وقيل
 لا تقصد ما لم يقرأه قدر الحاجة وقيل ما لم يقرأه
 آية وهو الاظهر وهذا الم يكن حافظاً لما رواه
 فان كان حافظاً لا تقصد بالاجماع لعدم التقليم
 كذا في شرح المكنز مستلهه مستلهه

مما ذكره في تفسيره في ان الله تعالى على صلاته

على موضع ظاهر صحيح لان اداءها على الجاسة حيثما كان الصلوة كما يتجزى فاذا قصد بعضها فقد كثرها بخلاف وضع يديه وربكته عليه فان صلواته تجزى في موضعها عليه كثره الرضخا صلا ومنهم من يمنع الجازم بخلاف الوجه فان تركه وضعه كذا في الدرر ويقصد ما ايضا العمل الكثير اختلف في تفسيره وعامة المتأخر على انه مالم يعلم نافرته ان عامل غير مصل وقيل ما يستكره المصل قال الامام السر حسي هذا القرب الى المذهب ابي حنيفة رحمه الله فان دابة التقويم الى رأى المبتلى به وقيل ما يحتاج الى اليد لا يرد ويقصد ما ايضا شرعه في غيرها اي في غير صلوة يصليها هذا الصلوة كان يصلي الظهر فافتتح العصر والظهر بتكبيرة جديدة فان صلوة الظهر تقصد لانه صح شرعه فيها وهو التلويح فيها اذا نداء اولئك العصر وكان صاحب ترتيب او في العصر ان لم يكن صاحب ترتيب بان يقصد الكثرة الغالبة اوضح الوقت فيخرج عما هو فيه ضرورة وكذا لو كان يصلي التطوع فافتتح العزم او كان يصلي الجمعة فافتتح الظهر او بالعكس خرج عما هو فيه عني لا يقصد شرعه فيها تانياً صورته افتتح الظهر بعدما صلى ركعة منها في هي ويجزى بتلك الركعة لانه نوى الشروع في غير ما هي فيه فلفق بينه وبين الذي نوى على حاله هداية ولا يقصد ايضا ان نظر الى المكنز وفيه وهذا لا جازم بخلاف ما اذا اختلف لا يقره كتاب قانون حيث بحث بالفهم عند محمد رحمه الله لان المقصود هناك الفهم كذا في الهداية او اكلها ليس لها دور في الخصة على ما ذكرنا ولا يقصد في قدرها ان مر ما في موضع سجدة اذا كان على الارض او اوحادى الاعضاء الاعضاء عطف على قوله ان مر اي اوحادى بعض الاعضاء الاربعين اعضاء المصل اذا كان يصلي على الدكان وقوله آيم المارة تقصد الصلوة فانظر لكل الوجهين هذا وينبغي للمصل ان يفرز امامه في الفتح استرة طول زراع وظل اصبع ويترتب منها ويجعلها على احد جانبيه ولا يكتفى بالرفع ولا الخط ويدرك المار بآلة طاعة التيسير كما بين ان عزم السترة او قصد المروءية وبينها اي بين المصل وبين السترة قال في الدرر تكلم في الموضع الذي يكره المروءية ولا يحج ان موضع صلته في الصحراء وهو من قدمه الى موضع سجدة وفي المسجد الصغير بالمروءية بين يديه مطلقاً سواء كان بينهما قدر الصغير او اكثر والمسيح الكبير قبل قبل لا يفسد وقيل ان الصحراء وجان تركها عند المروءية ستره الامام بخبره عن القدم ولو صلى على ثوب بطلت بخرجة مع ان لم يكن مضمراً وكذا الرضخ على الطرف الظاهر من بساط طرقت

وقيل من ركعة من الظهر ثم افتتح العصر والظهر
 فقد نقصا الظهر لانه صح شرعه في غيرهما فيخرج
 هداية

عدلت الشيء عما ساء باب تعجب فقصدت والاسم المصنف
 انما يأنم رايه

الاستحسان بالكره كذا استأدى والمذهب بالترك
 يكتفى له تشب

العبث بالعبث والعبث بالعبث
العبث بالعبث والعبث بالعبث
العبث بالعبث والعبث بالعبث

منه جلس سواه فتركه احد هاجركه الطرف الاخر **الفصل** وكبر عنه أي لعب المصا
بطلبه او بدنه لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى كره لكم ثلثا وذكر منها العبث في
الصلوة ولا العبث خارج الصلوة حرام لما ضحك في الصلوة فتباعد قلبه عن الله تعالى وهو صفا
صغار الخياطة الواحدة حساة كذا في القاموس وانما كره لانه ينزع من العبث مناف
للتشروع الا مرة يمكنه السجدة قال في الامساج ولا ينساح شال ابر ذخير البشرف
تسوية لا يقال يا ابا ذر صرة او ذر وقرعة لا يباع هي غير الامساج او من حاجته تسوية
يقال فترتها فترعت كذا في المعرب هذا لقوله عليه الصلاة والسلام لا تفرق
اصابعك وانما يقبل حد اية والتخمر هو وضع اليد على الخافرة لانه عليه الصلاة والسلام
منى عن ذلك ولا في فيه ثمة الصنع المستور عداية ولا ثقات وهذا ان ينظر عينة بكرة
مع في عنقه اما النظر بمخرج عينه يهوى العنق فلا يكره صدره ولو دخل صدره عن القبلة
فندت صلبه ودر ولا قضاء واقترش ذراعيه لقلبه الى ذر وعن الله عنه نهى في
خليل من ثلث اذا تفرقت اليك وان اقترى اعضاء الكلب وان اقترش افراس النملب والا
قضاء ان يضع اليه على الارض وينصب ركبته نصبا من الصلح حذية ورد السوم بياض
او بلا شارة لانه ساوم معنى حتى لو سأل بيته السلام فقد صلبه عني والترجيع بل
عذركه نه ينافي التشريع ولا نه يخالف سنة القعدة عني وكف ثوبه اى رفع ثوبه من يديه
سيديه او من خلفه اذا اراد السجدة فانه نزع ثوبه وسدله للثوب وهذا ان يجبر ثوبه على
رأسه وكفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه ومنه يجعل القباء على كفيه ولم يدخل يديه
عني والتشاور لانه من النكاسل ولا متاوه فان عليه فليكنظم ما استطاع وان زاد
وضع يديه او كره على ثوبه بذلك وورد الحديث عني والتطهير انه ايضا من الكسر ودر ولا
تقيين عينيه للثوب عنه والصلوة معقود من الثوب للثوب عنه وهذا ان يجمع شعره على حافته و
يشده بخيط او صنع ليتلبه ودر ولا حاسر الرأس كما شاف الرأس اذا فعله نكاسلو وراحة
لا تدلوا في ثياب البذلة بكسر الهاء الميمنة وهي الخذمة وهي ما يلبس في البيت ولا يذهب بها
الى الاكابر الا اذا لم يكن له ثوب آخر فيسند كره الخجلي ومسح جهته فيها من الثراب
للثوب عنه ونظره الى السماء للثوب عنه ايضا وعداى او التبيح بيده للثوب عنه ايضا خافها
اى وعندها لا بأس بذلك في الفرائض والنساء في جميعا مراعاة لسنة المزاودة والعمل بما جازت

بما جاءت به السنة قلنا يمكنه ان يمد ذلك قبل التشروع فيستغنى عن الصلوة بعد هذا
وقام الامام في طاق المسجد اى في محرابه يستريح في قيام الامام في المحراب وحده لانه تشبه
بما في الكعبة قيامه في الخارج وسجده فيه ودر ولا يزاوده على الدكان او لا من اى وكذا قيامه
على مكان وحده والقيام على الارض للثوب عنه والتشبه وكذا عكسه في الامساج لانه يشبه الخشوف
المكاييس فكان تشبهه في فيه اورداه بالامام م قدس سره ارتفاع قلته ولا بأس بما ذكره
الطحاوى وهو رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل مقدار ذراع وعليه لا عتقاد وان كان مع الامام
بعض القدم لا يكره في الصحيح لانه المعنى المرجح للكرامة ودر ولا القيام خلفه فيه فوجه للثوب
عنه وليس ثوب فيه نصا وبه لا يشبه حال الصنم ودر ولا تكرة في رأسه او يدي يديه او
بجذاته صلبة الحديث جبرائيل عليه الصلاة والسلام ان لا تدخل بيتا فيه كلب او صورة ولا تشبه
كرامته ان يكون امام المصلين ثم يركب رأسه ثم يركب يمينه ثم يركب يساره ثم يركب خلفه وفي الغاية ان كان
التمثال في منحر الفكرة يكره لانه لا يشبه عبادة وفي الجامع الصغير اطلق الكرامة ودر ولا
ثلاثة صغيرة لا تبدل للثوب والغير ذى روج او مقطوع الرأس فانه اذا كانت كذلك لا يقبله
فالويكره لا قبل الحية والعقرب الحديث اى هريفة رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم لم امر بقول
الا سودين في الصلوة الحية والعقرب ثم قيل انما يقبل اذا تمكن من قتلها بفعل يسير كما
الضرب واما اذا احتاج الى المعالجة والمشي فتفقد وذكر في المسردة انه لا تغنيل فيه لانه
رخصة كالمشي في الحديث ولا ستقاء من البثرة ودر ولا يكره ايضا قيام الامام في المسجد ساجدا
في طوافه اى يكون قدما خارج الطاق ورأسه في الطاق عند السجدة هذا ولا يكره ايضا الصلوة
الى ظهره قاعد يتحدث وقيل يكره والشيخ ما ذكره الحارث من ان صلى الله تعالى عليه وسلم ان اراد
ان يقبل في الصلاة امر عكرمة رضى الله تعالى عنه ان يجلس بين يديه وليقبل ودر ولا الى مصحف
او سيف معلق لانهما لا يعبدان والكرامة باعتبارها وان قال بعض بكرة اى هو ما ذكره او
الى شمع او سراج لانه الجرس لا يعبد ولا الله بل الجرس ودر ولا على سباط ذى نقا وبه لانه
امانة وليس بتعظيم ان لم يسجد عليها بان كانت في موضع جلوسه وقيامه فان السجدة عليها
يشبه بعبدة الاوثان ودر ولا كره البعل والتخلي اى التفضيل والوطئ فوق مسجد لانه ينافي
احترامه لانه سطح المسجد حكمه حق له قام عليه مقتدا بالامام محم ولما صعد اليه المعتكف لم
يفسد اعتكافه ولم يحل للجانب المخالف الوقوف عليه ودر ولا غلق بابيه لانه يكره ايضا غلق باب

نصف ارضي ذى روج مال لا يعبد منه والآن حال
والثوب كاجبة خضراء اما ان كان تمثال ما تغطي
كشك الطيب مشا وناو دية في كرامة السجدة
عليه كذا في اخر نقاوس الكتابة مشك

باب المسجد لا يشبه المنع من الصلاة والاصح جوازها عند الخوف على متاعه قال العيني
وعليه الفتوى ويجوز نكته بالخص وماء الذهب والفضة والاوراق وزود وغيرها لان في
ذلك تعظيم بيت الله تعالى هذا اذا فعله من مال نفسه واما المتكفل فيمنه فان يتبعه
اذا فعل ذلك من مال الوقت كذا في الدرر ويجوز ايضا البعد ونحوه فوق بيت فيه مسجد
والمراد ما اعتد للصلاة في البيت بان كان له محراب لانه ليس بمسجد حتى جاز بيعة فلم يكن
له جهة المساجد كذا في الكافي ودرر بعد النافذة من وسط السورة لا يكره وقيل يكره
قراءة خاتمة السورة في ركعتين يكره وكذا خاتمة سورة في ركعة او سورتين في ركعتين وقيل
لا يكره فيما جمع بين سورتي ركعة لا يكره وقيل يكره ولو كررت سورة في الركعتين يكره الا في
النفل وينبغي ان لا يفصل بين الركعتين بسورة او سورتين او بما يفصل بسور كذا في الفتاوى
قراءة في الركعة الاولى المعوذتين قال بعضهم بقراءة الثانية بغائبة وبشيء من البقرة وقال
بعضهم بجيد قراءة برب الناس في الثانية كذا في الخاتمة قراءة في الاول قل المعوذ برب
الناس قراءة في الثانية ايضا قراءة بعض السورة في كل ركعة وقيل يكره وقيل لا يكره هو الصحيح
قراءة سورة وقراءة في الثانية سورة فترتها يكره ولو صلى رافعا بركته الى المرفق يكره ولو صلى
السراويل والقميص منه يكره المصل اذا كان لا بأس بشقة في رجليه ولم يدخل يديه اختلف المتأخر
في الكراهة والخيار انه لا يكره كذا في الخاتمة **باب الوتر والافضل** الوتر واجب عند
الى خيفة راحة الله اعتقاد او فرض عمارة وسنة سببا وقاية سنة مؤكدة وبه قال القوي
رحمهم الله حين وهب ثلاث ركعات بساوم واحدا لم يروى انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يوتر
بثلاث لا يسلم الا في اخرها رواه ابى جهماعة عن الصحابة رضي الله عنهم اجمعين ورواه
وقال الشافعي رحمه الله ركعة واحده او ثلاث بعد في قنوت وثلاث بركتين في قنوت
وفي قوله كذا هيئلك من غير قنوت في جميع السنة الا في النصف الاخير من رمضان وفي قوله
حسن الى ثلاث عشرة عيني يقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويقتن في الثالثة دائما
في جميع السنة خاتمة فالثالث في جميع السنة كما ذكرنا قبل الركوع طرية فالثالث في جميع السنة فان
القنوت عنده بعد الركوع بعد ركعة يدفع يديه ولا يقتن في صلاة غير ما حقه فالثالث في جميع
الله في الجهر ويتبع المزمع قنوت الوتر ولو بعد الركوع أي يتبع في قراءة القنوت حتى شاقبا
يقتن بعد الركوع ويجزئه لانه دعاء ولا يتبع قنوت الجهر خاتمة فالثالث في جميع السنة والله اعلم

ون

بل يقتض ساكن في اكله ظهر أي بركته حينئذ قايما لاتباعه في ما يجب متابعتة واما قال
في الاظهر لوجود المتابعة في غير القنوت وقيل يقتض حقيقة للمخ لانه الساكن متروك
الداعي لا يبرهن لانه مقتد للامام والقنوت يجتهد فيه فصار كتكبيرات العبد لا والقنوت
في الوتر بعد الركوع ولما اذ منسوخ ولا متابعة في المنسوخ فصار كالركعة خاصة في الجازة
حيث لا يتبعه كذا في العيني والدرر والقنوت لغة الطاعة والدعاء والقيام كافي قوله افضل
الصلاة طول القنوت وقيلهم دعاء القنوت بالاضافة البيانية والدعاء اللهم انا نستعينك
ونستغفرك ونستهديك وننتحب اليك ونؤمن بك ونشكرك ونشكرك ونشكرك
الخير كله شكرتك ولا تكفرنا ونخلع ونترك من يفكر اللهم اياك نعبد ولكل شئ نستعينك
نسبح ونحمد ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكارح ملحق روي بكسر اللام ونحوها
والكسرافض والمقدم يتابعون الامام الى هنا فاذا شرع الامام في الدعاء قال ابو يوسف رحمه
الله يتابعونه ويعزونه معه وقال محمد رحمه الله لا يتابعونه ولكن يأمرون والدعاء هذا
اللهم اهدنا في هذا الدين هديا وعافنا فيما عافيتك وتنا فيمن تولى وبارك لنا فيما اعطيت
وقنا يا ربنا شر ما قضيت وتنا فيمن تولى وبارك لنا فيما اعطيت وقنا يا ربنا شر ما
قضيت انك تقضي ولا تقضي عليك انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت
ربنا وتعالى ذلك اللد على ما قضيت ونستغفر اللهم ونسب اليك وقول رب اغفر
ارحم وانت خير الراحمين كذا في الدرر وفي المحيط انه ليس في الوتر دعاء موقت وقد روي
الحسن ان النبي صلى الله عليه وآله يذهب بركته في القلب وقال بعض مشايخنا لا يذهب
ليس فيه دعاء موقت ليس فيه سوى قوله اللهم انا نستعينك دعاء موقت وقال
بعضهم لا بل ليس فيه شيء موقت اصلا ولا وفي ان يقرأ اللهم انا نستعينك ويقرأ
بجده اللهم اهدنا في هذا الدين هديا هكذا علم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الحسن بن
علي رضي الله تعالى عنهما واذا نسي القنوت حتى ركع وتذكر في ركوعه في اصحابنا فيه
روايات في رواية يعود الى القيام ويقتن وفي رواية اخرى يمضي على ركوعه ولا يرفع
رأسه الى القنوت وفي الظهيرية والصحيح انه لا يقتن في الركوع ولا يعود الى القيام فان
عاد الى القيام وقتنه ولم يعد الركوع لم يقتن صدقة هذا اذا ذكر في الركوع واما اذا
دفع رأسه من الركوع ثم تذكر فانه لا يعود الى القراءة ما نسي بالاتفاق ثم انه هل يجزى

وفي حاشية الكتاب لم يذكره ونسبته
في الدرر وقوله حال ونسب اللغة
المعنى يا الله نطلب منك العفو على الطاعة
وشك المعصية وطلب المغفرة للذنوب
والهداية الى السبل المستقيمة ونسب
البناء وهو المدح وانتساب الخب على
المصدرية والكفر ينقض الشكر وقوله كبرت
فأونا على خلف المضاف والاصل كبرت نعمته
وتخلع من خلج الفرس رتبة اذا الفاء طرحة
والفعلون متوجهان الى ما وتترك عطف
نفسه له ويجوز بعصيت ويجوز الفاعل
الاسراع في المشي وتخذ بالجد المهمة
وكسر الفاء من الخند وهذا الاسراع في
الخدمة وتخلع بكسر اللام من الحق بمعنى
الحق أي بالكارح لاحسن ارفع اللام بمعنى
ملحة بالكناية كذا في المغرب

والاشهر

بالسنة او بخاتمة وقع في بعض الكتب ان قول الله تعالى فاعلم ان الله تعالى قد علم ما في قلوبكم من الخوف والرهبة ووقع في بعض الكتب الخوف على عكس هذا على قول ابي يوسف
 الخاتمة به وعلى قول محمد بن جبر بن عبد الله وقال شيخنا ان كان الغالب في القوم ان لا
 يعلموا دعاء القنوت فالا حرام يجزئهم ليتعلموا منه وان كان الغالب انهم يعلمونه بخاتمة القنوت
 بقراءة القنوت على قول ابي يوسف رحمه الله ولا يقرأ على قول محمد بن جبر بن عبد الله القنوت يقول
 رتبنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقال الشيخ ابراهيم بن محمد
 اللهم اغفر لنا ثلاث مرات ولربك في حالة القيام الله في الثانية او الثالثة يتم تلك الركعة
 ويقت فيها ثم يقعد ويقوم فيصلي بها اخرى وهذا الخراج من هذه الآية من انما كان خاتمة نقل
 من خاتمة الصدر الشريعة لقوله قال الله والسنة المأثورة قبل صلاة الجهر وبعد صلاة الظهر
 وبعد صلاة المغرب وبعد صلاة العشاء ركعتان وقيل صلاة الظهر وقيل صلاة الجمعة وبعد
 اي بعد الجمعة اربع ركعات روى عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي عليه الصلاة والسلام
 يصل قبل الظهر اربعا وبعد الظهر اربعا وبعد العشاء ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل المغرب ركعتين
 ورواه مسلم وابوداود وعنه ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام قال سمعنا منكم
 مصليا بعد الجمعة فليصل اربعا وله مسلم والا اربع بتسليم واحدة عندنا وقال الشافعي رحمه
 الله بتسليمتين وعند ابي يوسف رحمه الله بعد الجمعة ست اربع بتسليم وركعتين بعد الاربع بتسليم
 كذا نقل عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في ركعتي العشاء ركعتان ركعتان
 عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه الصلاة والسلام كان يصل قبل العشاء اربع ركعات ويجعل
 في اصل حنا وخبر محمد رحمه الله بين الاربع والركعتين لاختلاف الآثار عني وندب است
 بعد صلاة المغرب ركعتان روى ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه الصلاة والسلام قال من صلى
 بعد المغرب ست ركعات كتب من الاماريين وثنا قوله تعالى انه كان لله وابي غفر له
 عني وندب الاربع قبل العشاء وبعد العشاء والا فضل في التي بعد العشاء كونه بتسليم
 واحدة عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي سليمان كذا في شرح المنية واختلف هل الاربع
 بعد الظهر والعشاء والست بعد المغرب سوى المؤكدة او معها والظاهر الثاني لانه يصدر
 عليه الله صلى بعد الظهر والعشاء اربعا وبعد المغرب ستا والركعتان سنة المغرب
 في ضمن ذلك كذا في شرح المنية وكبر الزيادة في العدد على اربع ركعات بتسليم واحدة

واحدة في فضلها ولا في فضل الليل الى ثمان خاتمة فاعلم ان الله تعالى قد علم ما في قلوبكم من الخوف والرهبة ووقع في بعض الكتب الخوف على عكس هذا على قول ابي يوسف
 بتسليم عند ابي حنيفة رحمه الله الى ثمان خاتمة وقال ابي يوسف رحمه الله لا يزيد با
 الليل على ركعتين بتسليم عني ولا يزيد على الثمان عند ابي حنيفة لانه عليه السلام
 لم يزد عليه عني والا فضل فيها اي في الليل والنهار ربيع اي اربع اربع وقال لا في الليل
 المثنى افضل وقال الشافعي رحمه الله فيها المثنى افضل للشافعي قوله عليه الصلاة والسلام
 والنهار مثنى مثنى ولها الاعتبار بالتراجم وله اية عليه الصلاة والسلام كان يصل بعد
 العشاء اربعا وذلك ما يشهد به رضي الله عنها وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يراغب على الاربع
 في النبي صلى الله عليه وسلم عزيمة فيكون اكثر مشقة وازيد فضيلة ولهذا لا يزدان على اربع بتسليم
 لا يخرج عنه بتسليمتين وفي القلب بخروج والتراجم يرد في جماعة في اربع ركعة التسبيح وهو
 ما رواه شافعا وما رواه في ركعتي القيام افضل من ركعة الركعات تقدم عليه الصلاة والسلام
 افضل الصلاة طول العسرة اي القيام ولان العشاء اكثر يطول القيام وبكثرة الركوع والسجود
 يكسر التسبيح والقراءة افضل منه كذا في العيني والرد والقرآن فرض في ركعتي الصلاة الفرض
 قال الشافعي رحمه الله في كل الركعات وقال مالك رحمه الله في ثلث ركعات وقال زفر رحمه
 الله والحسن البصري في ركعة واحدة وقال ابي بكر الصديق رضي الله عنه بركعتين اصله ليس
 يصح لرد ذلك من غير ما لا يقتضي التكرار ولكنه اربعا في الثانية بركعة واحدة لانها امتساك كونه
 من كل وجه والشفع الثاني لا يشاكل الاول فلم يكن به وروى عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام
 رضي الله عنه قراءة في كل ركعتين تسبيح في كل ركعتين عني والقراءة فرض في كل النفل وكل الركعات في كل
 كل شفيع من النفل صلاة على حدة واما الوتر فلهو حياط ويلزم نفل سريع فيه قصد احتياط
 افسد قضاءه وقال الشافعي قضاء عليه ذكره في الكافي كماله وكان الشروع عند الطلوع
 والعروب وعند استئذانها خاتمة فالزفر رحمه الله ان شرع فاعلم ان الله تعالى قد علم ما في قلوبكم من الخوف والرهبة ووقع في بعض الكتب الخوف على عكس هذا على قول ابي يوسف
 لم يصل فرض الظهر فشرع فيه فذكر انه قد صاده صار ما سعى فيه فقلنا لا يجب انما هو حتى لو
 نفضته لا يجب القضاء صدق ولم يردى اربعا وفسد بعد القعدة لا قول او قبله قضى ركعتين
 لا في كل شفيع صلاة والقيام الاثالث كبر كبرية مبتدأة فيكون قنونا بالسنة فيقض ركعتين
 وان فاقضاه قبل القعدة لا قد فليس شرع فيه ولا يلزم بالشفع الثاني لعدم الشروع
 فيه عني وقال ابي عبد الله رضي الله عنه بركعتين اربعا وفسد قبله وكذا الخاتمة في الركعة الاولى من الركعة

ان الشروع عند مبتدأة النفل فلو لم يزد
 اربع ركعات لا يخرج مما عدا ركعتين فكلما
 في الشروع من اربع

هذا هو الوجه في
 ان الشروع عند
 اربع ركعات لا يخرج
 مما عدا ركعتين فكلما
 في الشروع من اربع

والأصل في السنين والنهار في الدنيا له لغيره عليه السلام
عليه الصلاة والسلام من أصح ما في سنة الفجر في بيته
له في رزقه وبقل المارعة بيته وبما أبداه وبما
بالأجاني وقه كمال

وان فاتته مع الفرض يقتضيا تبعا الى وقت الزوال بالاعتاق وكذا بعد الزوال عند بعض
المشايخ: خالف البعض آخره واماسا بالسنة فلو يقتضي بعد خروجه الوقت بالاتفاق
مع الفرض او وجد حاق في ظاهر الرواية اصلاوح ايضا ويستلزم سنة الظهر في الحال
اي في حال خوف فوت كلة او بعضه ويقتضيا في وقته قبل شققة اي الركعتين اللتين
بعد الفرض وهذا عند ابى يوسف وعند محمد يقتضيا بعدها ونقل الصدوق في الفريضة الاختلاف
على المكسدة وترى وغيرهما اي في سنة الفجر والظهر وغير الفرائض الخمس والوتر لا يقتضي
اصلا والظاهر ان هذا مخالف للسبق فيلزم هذا ويلزم نقل شرع فيه نقدا ولو عند الطلوع
والغروب حتى لو تقصه يجب عليه قضاء عندنا وفي نسخة مكتوبة من نسخة المصنف
لم يوجد قربة وغير الفرائض الخمس والوتر عندنا وفي نسخة في البداية والوقاية والركعة
وغيرها ومن ادرك ركعة واحدة من الظهر جماعة لم يصح له جماعة بل ادرك فضلها ان جعلت
ليصلتين الظهر جماعة فادرك ركعة بحيث لانه لم يصل جماعة لكن ادرك في فضيلة الجماعة
واختلف في عدد ركعات الثلاث والواحد عشر ومن ان مسجدا ولم يدرك جماعة يتطوع قبل
الفرض ماشاء من السنة وغير ذلك ما لم يخف فوته اي من التي سجد اصل في فواتها
انه يصل فرضه من غير ان ياتي بالسنة قال بعض مشايخنا ومنهم الكرخي لا ياتي بالسنة
انما سلبه اذا ادعى الفرض بالجماعة اما بدونه فلو وقال الحسبي زيد من فاتته الجماعة
فصل في مسجد بيته يبدأ بالركعة لكن لو صح ان ياتي بالسنة فان النبي عليه الصلاة
والسلام واخطب عليها وان فاتته الجماعة لكن اذا ضاق الوقت بقية السنة ويؤدى
الفرض حذرا عن الفوت صدق ومن ادرك الامام ركعا كبيرا وقت حتى رجع الامام
راسه لم يدرك تلك الركعة لان الشك في هذا الركعة مع كونه في الصلاة والصلاة ولم
يوجد في القيام ولا في الركوع وقال زفر والشافعي عليهما الرحمة يميز مدركا له اعني من
ركع قبل الامام فادركه امامه فيه صح ركوعه وكبره وقال زفر رحمه الله لا يصح له ان يركع
به قبل الامام غير معتد به ولنا وجه لا مشكركه وهذا الشك في كونه ويكره ما فيه من التهمة
عني رحمه الله **كتاب قضاء الفرائض** الترتيب بين الفاتحة وبين التنية مشايخ بين الظهر
والعصر ان فاتته الظهر وبين الفريضة الثلاثة او الاربعة او الخمسة شرط وبه قال
مالك رحمه الله واحمد رحمه الله وقال الشافعي في رحمه الله الترتيب مستحب حتى يفتي في فضايل

الذي ذكرها في بعض
 الامام علي بن ابي طالب
 نسبها علم يدور
 ولما توذم من زاعم
 فان كل فخر اصل بنفسه
 فلا يكون كزنا الفخر
 صلابه

المؤذن لا أنه إذا أخذ المؤذن في الإقامة والرجل لم يقيد الركعة الأولى بالسجدة فأنه
يتم ركعتين بها وخاف بين أصحنا كذا قاله الشمس الأمامية للمؤذن كذا في الفتاوى الطهرانية
والجاء مع البرهان انتهى أن لم يسجد لأولى يطع ويقعدى أحرازنا الفضيلة بالإمامة وإن سجد
وحى في الرابع يتم شفعاً صيانة للمؤدى عما كان البطون ويسلم ويقعدى بألام عام لحر
نا الفضيلة الجماعة فيكون ما فعله لقله ولو سجد لثالثة يتم ويقعدى بألام عام حال كونه متعلقاً
ألا في العصرية النقل بعده مكروه ولو كان في البحر أو الغريب يقطع ما صاها ويقعدى بألام عام
ما لم يقيد الركعة الثانية بسجدة فإن قيد بسجدة يتم ولا يقعدى متعلقاً لأن النقل بعد السجدة
وكذا بعد المغرب إذا التفتل بالثلاث لم يثبت ولو كان في سنة الظهر أو الجمعة فاقم أو خطب
أي شفع الخليل إلى الخطبة يقطع على شفع وقيل بينهما ركعة من مسجد أو لا قيد قبل
أن يسلم ما ذكره لها لقوله عليه السلام لا من المسجد بعد النداء إلا منافاة أو دخل
يخرج لحاجة يرد الرجوع عداية إلا من تقام به جماعة انتهى لأنه مثله صعدة وتكمل معنى
عداية وإن صلى بركعة المروج ألا في الظهر والعشاء إلا مكان ألا قد استغفروا قوله أن شفع في
الإقامة نأظر إلى ألا في الظهر والعشاء أي لا يخرج إلا كان في الظهر والعشاء وإن صلى أن شفع
في الإقامة لا نه مخالفة الجماعة عياناً بخلاف ما خرج قبل شفع المؤذن إلى الإقامة عدا
وهو خاف نوبت البحر جماعة أنه أدى سنته بتركها أي السنة ويقعدى بالإمام لا بالزواب
الجماعة اعظم عني وإن دعا له رأت ركعة من الفرض لا يترك السنة بل يسهلها عند باب المسجد
ويقعدى بألام عام إلا صل فيه السنة البحر لها فضيلة عظيمة والجماعة فضيلة عظيمة فإن تعال
يجل بها بقية إلا مكان من أدرك ركعة مع أداء السنة كان أحسن من تقديمه أهدأ لأن با
دراك ركعة مع الإمام بركعة من الجماعة وإن صلى فوترهما دخل مع الإمام لأنه قد ر
أحرزنا الفضيلة بين فخرهما وجه الحاجة فإن كان يرجو أن الشاهد يبدل بركعتي البحر
عندما خاف فالحمد لله قد كمال نقوه من الكراهة والفتية بألام عام عند باب المسجد
يقبل على الكراهة في المسجد أو كان الإمام في الصلاة أو فصل في عامة السنن والنوافل
المنزلة عند المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم عداية ولا تقضي سنة البحر عند أبي حنيفة
وأبو يوسف رحمهما الله ألا يتبع للفرض وعند محمد تقضي بعد الطلوع إن فاتته سنة
الجزء ولا الفرض لا يقضيها أيضاً عندهما وعند محمد يقضيها إلى الزوال والخطبة لا بعده وإن

كونه فأكرا فانتته فد قرضه فادامو قوا عنه على خيفة روحه الله صوته
 صلى الله عليه وآله ذكر فانتته انه لم يقبل الظهور دعه موقفا عنه حتى ارى
 بعده ستة صلوات او اكثر ولم يعد الظهور الكلي جازا وعند ما يقفوا واما اذا
 قطعا لا على سقط الترتيب الكثرة وانما يثبت الحكم اذا ثبت الكثرة فيها بعد ما لا في
 نفسها اذ هي مؤثرة في غيرها لا في نفسها وله ان الحكم مع الصلة يقترن قال والكثرة صفة هذا
 المجموع وحكمها سقوط الترتيب فاذا ثبت صفة الكثرة بوجودها خيرة استندت
 الصفة الى اولها بحكمها فيجوز الكل على قدر قضاها قبل اداء سنة بطلت فريضة ما صلى
 والاى وان لم يقضها قبل اداء السنة بل بعد اداها صححت عنده لا عند ما والحق كالتكرار
 عما ومعنى ما يفرق الجواز بقرينة فذكره مقصدا قالها وهذا بناء على ان الوقت واجب
 عند اداء خيرة روحه وهو المعنى بكثرة فريضة عمليا وعند ما هو سنة ولا ترتيب فيما
 الفرائض والسنة ولو صلى العشاء بوا وضوء ناسيا ثم صلى السنة في عادية العشاء
 اذ لم يقع اداء السنة قبل الفرض مع انها اذية بالوضوء لانه تابع للفرض ولا يعيد الوقت
 لان الوقت صلوة مستقلة عنده فصح اذا اقره وان وجب الترتيب بينه وبين العشاء
 لكنه اذى الوقت بزمان اذ صلى العشاء بالوضوء فكان ناسيا ان العشاء في ذمته فقط
 الترتيب بالنسيان قالها فيما يعنى الوقت عند ما ايضا الكثرة سنة عند ما وبطلوا الترتيب
 ضية لا يبطل اصل الصلوة عند اداء خيرة واني لم يفسد حكمها الله خلقا فالحق ان عند ما يبطل
 اصل الصلوة لا بالترتبة عند ما للفرض فاذا اطلعت الفريضة اصلها ولما انها عقدت لاصل
 الصلوة ببعض الفريضة فلم يكن من ضرورة ما يبطلون الوضوء بطلون الاصل كذا في الهداية
 ويسقط الترتيب بضيوع الوقت لا انه ليس من الحكمة لتفويت الوقت لئلا يترك الخلية
 قال ما كنت رحمه الله لا يسقط بضيوع الوقت يعنى ويسقط ايضا النسيان لان الناسي
 عاجز ويسقط ايضا بغير وقت الفريضة سنة اى ست صلوات اذ لو اشغل بها مع ما لا بد
 منه من الحاجات فانت الوقت وعند زفر رحمه الله الحشر ويصحب في سقوط الترتيب خروج
 وقت الصلوة السادسة وعند محمد يعتبر الدخول يعنى قال في الهداية في الاول هو الصحيح
 لان الكثرة بالدخول في حد التكرار وذلك في الاول انتهى حديثه او قديمة ولا يعود
 الى القلة اى ولا يعود الترتيب بعد الكثرة الى القلة هذا من سنة او اكثر وشرع

والى سنة
 بالترتيب
 سنة

ولو فانتته صلوات رتبها في القضاء كما
 وجبت في الاصل لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 شغل عن اربع صلوات يوم الخندق
 وقضاهن مرتبة ثم قال عزم صلواتها كما ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ان يزيد الفرائض على ست صلوات
 لان الفرائض قد كثرست فبسقط الترتيب
 فيما بين الفرائض نفسها كما تسقط بينها
 وبين الوقتية وحدها كثر ان نصير الفرائض
 ستا بخروج وقت السادسة هداية جامع الصحيح

وشرح بودى الوقتيات مع بناء الفريضة ثم فاته فرض جديد فصلي وقتته بعد
 ذكره له صلى الله عليه وآله وسلم حديثه هذا فيخرج قوله حديثه او قديمة فانه اذا اخذ بودى الوقتيات
 صارت فريضة الشهر قديمة وهي مسقط للترتيب بعد وقوله وكذا في قضاء تلك الفرائض
 الا في هذا او في هذا فصل وقتته ذكره في قوله ولا يعود بعد ما الى القلة فانه اذا
 قضاها كلك قلة الفريضة ولا يعود الترتيب فيخرج اداء الوقتية وعنه بعض الشايع
 ان قلت بعد الكثرة عاد الترتيب زجرا له صلى الله عليه وآله وسلم بالصلوة وكذا في اختيار شمس
 ابو حنيفة في الامام سلام رحمه الله قال صاحب المحيط وعليه التقيد كذا في صدر الفريضة و
 الدبر نقلا عن جميع الفتاوى اذ اتفق الغاية ينبغي ان يقضي في بيته في المسجد حتى
 لا يعجز الناس على ذلك لان تاخير الصلوة عن الوقت معصية فلا ينبغي ان يطلع عليه
 غيره وفيه نقلا من المأموعة لرجل فانت صلوات كثيرة في حالة الصحة ثم مرض مرضا
 يصرفه الوضوء وكان يصلي بالتميم او لا يقدر على الركوع والسجود ويصل بالاجزاء فادى
 الفريضة في المنزل بهذه الصورة جان ولو صح وقد روى على القضاء بسقط القضاء الثاني
 يقبل تارك الصلوة عمدا لم يجز له ان يتركها عمدا غير جاهد يكون فاسقا فيجب حتى يصلي
 كما انه يجلس بحق الصلوة في الله تعالى احدا به وقبل يقرب حتى يسيل منه الدم بالغة
 في الذجر واما اذا جحد فريضتها يكون كما في المرات فيجوز عليه حكم المرات كذا في الدرر في الاول
 كتب الصلوة وان اردت عقيب فرض صلاه صفة فزله ثم اسلم في الوقت اى قبل خروج
 ذلك الوقت لزمه اعادة عند ما خاله فالشافعي رحمه الله لا في نفس الردة لا يبطل العمل عند
 بل المدة عليها لقوله تعالى وما يبدد منكم من دينه قيمته وحكمها فافا ولكل حيلة اعلم
 ولنا ان العمل يبطل بنفس الكفر لقوله تعالى وما يبدد منكم من دينه قيمته وحكمها فافا ولكل حيلة اعلم
 الحكم بكل من المشرط في فعل بالنفس المطلق وبالمعتمد ايضا فاذا بطل جعل كانه لم يعمل فاذا اسلم
 في الوقت يجب عليه اعادة كذا في شرح الجميع ولا يلزم عليه قضاء ما فاته زمان الردة يعنى
 اذ اعصت المدة على ردته ثم اسلم لا يجب عليه قضاء ما فاته فيها من الفرائض عند ما خافوا
 لك في رحمه الله لنا قوله تعالى فالدنيا كثر ما ان ينهوا يعجزونكم ما قد سلف وهو يعرفه
 يتناول المدة وله ان المدة محض من منه اذا كان في الصلاة لم يعلم محاسن الامام سلام ولم
 يلزم ما فيه من الكفاية ولو كان واجبا عليه قضاء المدة كانت في كثر كذا ان يمنع عنه

عن الامام عليه السلام في حق ذلك المذهب انه على حسب الماساوم ولم يرد خلافه
 يستحق التخييف واما ما قيل منه الجزية فشرح المجمع ولا يلزم عليه ايضا قضاء فاته بعد اسائه
 في دار الحرب ان جهل فرضيته اى فرضيته ما فات يعلى اذا سلم حتى يبدل الحرب ولم يعلم
 وجوب الصلوة وخبرها ومكة فيها زمان اشهر عليه به لا يلزمه قضاءه عندنا وقال في زعمه
 يلزمه لان الجهل بالشرايع لا يمنع وجوبها كما ان الجهل بالدين لا يمنع وجوبه كما لو اسلم في دار
 الماساوم ولم يعلم بالشرايع يجب عليه ولما ان الانسان عاجز عن الالتزام بالشرايع قبل العلم بها
 فكيف يلزمه جهلها ولا يلائم ذلك وجود الصانع فاعلمه وجوبه من اسلم في دار الماساوم
 لما فيها من العلم وطبيع الاحكام فلو يكره معذرة ترك تعلمه **باب سجدة السهو**
 هذا ما اضافته الحكم الى سببه عني اذا سهر المصلي بزيادة اى بزيادة فعل الصلوة واقع
 في غير محله او استلزم لذلك ما وجب شرح المجمع ولما كان ما وجب فعله في الصلوة سجدة
 سجدة تلي بعد التسليمين وهذا اختيار صاحب المندبات وشيخنا في نسخة واما ما اورد
 اليس والامام ظهير الدين المرغيناني وقيل بعد التسليم واحدة وهذا اختيار صاحب الكافي
 وشرح الماساوم وشيخنا في الماساوم هذا هو زيادة ومما وجب له في صلاة وسوق الكوم
 الفريقتين يدل على ان القولين للامام لا عظم كذا في الدرر ومجمع البحري نسب الثاني الى
 محمد وقال في حديثه والى يرسفهما الله قبل المختار للمنزلة تسليمت وله ما تيسر
 لانها اذا سلم شنتين يستعمل بعض الجماعة بما ينافي في الصلوة كذا في شرح المجمع في تشهد
 وسلم وياتي بالصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والدعاء في قعدة السهو اى
 التي بعد السواوم هذا هو الصحيح وهذا اختيار الكرخي وقيل ياتي بهما في القعدة الاولى
 وقال الطبري وكل قعدة في اخرها ساوم فيها الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 فعل هذا ياتي بهما في القعدة تلي وقيل عندنا يصلى في الاولى وعند محمد في الاخيرة عني
 يجب ان يقرأ في الركوع او قعدة في القعدة والركوع ليس محل القراءة فكان تعيينا
 يجب وقيل ان يدا في القعدة بالتشهد في القراءة فلو سهر عليه اختيار او قدم كذا
 اخرة او كثره او غير واجب او تركه ثم اوردوا مثله على ترتيب اللف والنشر بقوله كركه
 قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد قيل جوف والصحيح ما يورد في
 ركعة او ركعتين فان كانا قسما على الواحد واجب في الزيادة عليه تركه في تركه في تركه

فيما يخفى وعكس وتختلف في مقداره ولا يصح قد راجع به الصلوة في التفصيلين
 ذكره وترك الصلوة الاولى وسائر الواجبات المذكورة في باب صلاة المصلي
 ذكره وقيل يترك الى ترك الواجب قاله القاضي لا ماصد الشهد رحمه الله
 اختاره صاحب الكفر هذا قال المصنف رحمه الله في شرح المنية قال صاحب الذخيرة
 وهذا اجمع ما قيل فيه لان الوجوه كلها خرج على هذا الا ان كان بالركن في محله
 واجب في تقديره وتأخير تركه وتكرار الركوع يلزم منه تأخيرها بصدقه والباقي ظاهر
 انتهى وفي المنية ويجب سجدة السهو بترك السنة المتعاقبة الى جميع الصلوات نحو
 ان يترك التشهد في القعدة الاولى فانه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد
 القعدة بخلاف تسبيح الركوع فانه منافي الى الركوع وهذا على رواية كونه
 التشهد الا قد سئله والشيخ انه واجب كذا ذكره المصنف رحمه الله في شرحها هذا والوجه
 الامام بالتعذر والتسمية والتامين لا يجب سجدة السهو كمال وان تشهد في القيام
 او الركوع لا يجب عليه سجدة السهو لان القيام محل الشاء فلو تغير فوجب اختيار وان سهر
 مرارا تليها سجدة واحدة في الكثرة يلزم المقتضى بسهر امامه ان سجدة امامه ولا فلو يلزم سجدة
 تكبير التشهد كما بين في باب ان شاء الله تعالى لا بسهر اى لا يلزم المقتضى بسهر اذ لا
 سجدة وحده خالف امامه وان سجدة معه الامام القلب امامه اقتداء بمرءه وبالسهر
 بسجدة امامه وان كان سهره فيما فات عنه يعني ما فات والاولى ان لا يقوم قبل سجدة
 الامام وترى سهره القعدة الاولى وهذا فيه اقرب بان لم يرفع ركبته وترى عاد لان ما قرأ
 من الشيء يأخذ حكمه ولا بسجدة للسهر وهذا الصحيح كما لم يرفع اختيار والاولى وان لم يركع الى
 القعدة اقرب الى القيام لا يعود لانه كالتامة لا بسجدة للسهر تركه الواجب ولما ان عليه
 والسواوم فعل ذلك اختيار وقيل يعود الى القعدة فلم يستقم قائما وهذا لا يجمع كذا قال
 الزبلي ذكره ولا سهر سجدة القعدة الاخيرة عالم بسجدة طار وبنا انه عليه الصلوة والسواوم
 قام الى الخامسة فيسبح به ثلثا لانه قد بقى عليه ركعة وهذا القعدة الاخيرة فيعود لياتي
 به في محله ليم فرسه وسجدة للسهر لما بين اختيار فان سجدة مرتبطة بقرء عالم بسجدة بطل فرضه
 برفعه اى برفع الرأس المستفاد من السجدة هذا عند محمد وبوجهه عند ابن سيرين رحمه الله
 وقد سبق تحقيق الحاشية فيهما في باب بضع الصلاة فتذكر وطرا في وف نظيرها اذا سبحة

فيما يخفى وعكس وتختلف في مقداره ولا يصح قد راجع به الصلوة في التفصيلين

الحدث في السجدة بنى عند محمد رحمه الله خلو قال لا يبرئ من سجدة هذا ومما
 نفوا أي خولت نفوا عند أبي حنيفة وأبي يوسف جميعا الله خلو قال محمد رحمه الله وقد
 سبق لحنيفة أيضا فيهم سادسة أن شاء الله أنما قاله لأنه لم يشرع فيه قضاء
 فلم يجب عليه إقامته وإن قصد في الركعة الرابعة ثم قام عاد إلى القعدة وسلم ما لم يسجد
 في الخامسة وإن سجد ثم قرأه لأنه قد أتى بالقعدة الأخيرة ولكنه لم يقرأه ثم
 عني ويسجد للسجدة ويسجد السادسة ليس بمتعمدا الركعة الواحدة غير مشروعة
 والركعتان نقل ولا عهدة لا تقطع أي لا تقطعها لم يلزمه العتلة أنه مشروعة هداية بها
 ولا تنافيها من سنة الظاهر بها الصحيح لأن المواضع عليها بقرينة مبتدأة هداية ومن اقتدى
 به فيها صلتها بها فقط عند أبي حنيفة وأبي يوسف جميعا الله لأنه أحكم من وجه عن المذاهب
 ولو أنه قضاه أي فسد المقدس في ركعتيه عند أبي يوسف جميعا الله لأنه السجدة
 بجاءه جفد إمام هنا وعند محمد رحمه الله يصلي المقدس به فيها سادسة المزدية
 بمنزلة الحرية ولا قضاء له عند هذه اعتبارا بالتمام ولو سجد للسجدة شفع المصطفى
 بين عليه ولا يبيح معي من صلى ركعتيه فلو عافى فيها وسجد للسجدة ثم أراد أن يصلي آخر
 ولم يبرأ من السجدة يبطل له قعوده في وسط الصلاة بخلاف المسافر إذا سجد للسجدة
 ثم روى الإقامة لأنه لو لم يبرأ يبطل جميع الصلاة ومع هذا لو أدى صح بقاء الحرية هداية
 ساجد من عليم السجدة يخرج منه الصلاة من وجوه ثلث لا تقطع حتى يجري على السجدة
 ألا يته من سجدة الاقتداء بطلان ومنه بالمتقنة ومبرورة فزعموا أنها بنية الإقامة
 أن يسجد عاد إليها ولا أي وإن لم يسجد لا أي يعود إليها فيصير اقتداء من اقتدى به بعد
 سلامه ويصير فزعموا أنها بنية الإقامة ويبطل وضوءه بغيره وقوله أن يسجد ثم
 لقوله فيصح وألا أي وإن لم يسجد فلو يترتب عليه الأحكام المذكورة وعند محمد رحمه الله لا يبرأ
 للصلاة لأنها وجبت جهرا للفقهاء فلا بد أن يكون في إتمام الصلاة كذا في الهداية فثبت أي تنكس
 لأن بعضه وجوه عدي وهذا الأحكام المذكورة سجدا ولا ولو سلم من عليه
 السجدة بنية أن لا يسجد بطلت بنية لأنها تعبير للمشروع فلفظ هداية وله أن يسجد لأن
 هذا السجود غير قاطع وإن شك في صلوة كم صلى أن كان أول ما عرض له استقبال لقوله عليه
 الصلاة والسجود إذا شك إذا حكم في صلوة أنه كم صلى فليست قبل الصلاة هداية وألا أي وإن لم

وإن لم يكن أول ما عرض له بل عرض له كثيرا حتى وعى بطلية فله استقبال عليه الصلاة والسلام
 من شك في صلواته فليحذر الصواب فإن لم يكن له ظن بغيره على الأقل ولا استقبال بالسجود أو
 لما تعرفت حاله كود وركب الكوم ويجوز النية له وعند البناء على الأقل وقصد في كل موضع
 لعقوبته من مخرج القعدة ثم يبرأ من سجدة أو كان فرض القعدة هداية ثم صلى الظهر أو العشاء
 سلم ثم علم أنه صلى ركعتين أمثالها وسجد للسجدة لأنه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك في حجة
 ذي الوديع ولأن السجود ساهيا لا يبطل صلوة كونه دعاء من وجه بخلاف ما لو سلم
 على أنه سائر أو على أنه الجملة أو كان ترتيب العبد بالسجود ثم فطن أن فرضه الظهر أو العشاء
 أو كان في صلاة العشاء فظهر التراجع فلم حيث يبطل صلوة في هذه المسائل لأنه سلم عندنا
باب في سجدة النسيان أو خاف زيادة الحرم بسببه صلى قاعا يبرأ ويسجد قال
 في النهاية وإذا كان قادرا على أن يكبر قايما أو يقعد على القيام لبعض القراءة دون تمامها فإنه
 يبرأ بان يكبر قايما ثم يقعد أو العكس إذا أخذ شمس المائتين الخ لا يتم إذا قد روى القيام متكئا
 ولا يجزئ غيره لك وكذلك قد روى على ما يعتد به على ما كان له خادم لم اتكأ قد روى القيام فأ
 فإنه يقعد ويكبر وإذا لم يقعد على القيام القعدة مستويا وقد روى متكئا أو مستندا
 إلى الجائط أو إلى ما أو ما أشبه ذلك قال شيخنا ينبغي أن يصلي قايما أو متكئا ولا يجزئ إلا يصلي
 مضطجعا وقه حال أو أن تقدر الركوع والسجدة أو أي برأسه فلهما وجعل سجدة له تحفظ
 من ركوعه لأن الأيماء قام مقامهما فأخذ حكمهما دون ما يرفع إلى وجهه شيئا للسجدة ولو
 انتهى من ذلك عني فإن فعل على صيغة الجهر وان فعل الرفع المذكور عني وبه رأى المال أنه
حجتان رأسه صح إيماءه والأولى وأما لم يحفظ رأسه فلا يصح لعدم الإيماء وإن قصد القعدة
 أو أي مستلقيا ووجهه إلى القبلة لقوله عليه الصلاة والسلام يصلي الربيع قايما فإن
 لم يستطع فعل قفاه يرمي إيماءه فإنه لم يستطع فالتة الحق يقبل الضوء منه وينبغي أن يصلي
 تحت رأسه وسادة ليشبه القاعد ويتكبر من الأداة إذا حقيقته الاستلقاء بمنح الأيماء
 للمعنى فكيف للمريض كذا في الكافي ذكر أو مضطجعا غفلت على قرة مستلقيا وجهه إليها أي إلى القبلة
 والمائل أولى خفه فالتة في حال لقوله من الكافي وفي التاتارخانية قال الشافعي رحمه الله لما
 فضله يصلي على جنبه الأيماء كما يصنع الميت في القبر كمال وإن تقدر الأيماء برأسه أخرت
 الصلاة وقهره ويشير إلى أنه لا يستقل الصلاة وإن الجهر أكثر من يوم وليلة إذا كان مضطجعا

القعدة المستثنى مما حكى في السجدة
 وأما إذا كان بعد ركعتين فلا مشكلة

والاصح ان يحجزه ان نأخذ على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان ذلك يلزمه
 كذا في الكافي وذكر في التاتارخانية قال بعضهم لا يسقط وان دام اكثر من يوم وليلة
 ولم مات فمضى عنه ورثته وقال بعضهم يسقط مطلقا غير فصل واليه مال شمس
 ابي جعفر السرخسي رحمه الله في حال ولا يدعى بعينه ولا بجاهيه ولا بقلبه وقال زفر بن
 بعينه وان يحجز يدعى بقلبه كذا في الكافي وعنه ان يدعى ان المريض اذا حجز عن الايام بال
 بالراس يدعى بعينه او بجاهيه كذا في التاتارخانية وذكر محمد رحمه الله في النوازل من
 سقطت يده الى المذقةين وانه من السابقين لا صلوة عليه فثبت ان حجز العقل لا
 يكفي لتعجيل الخطاب كذا في النهاية في كمال والا قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 يومى قاعدا وحدا ففصل من الايام قائما وقائما وقال زفر والشافعي رحمهما الله يسقط قايما لا
 القيام ركبا ولو يسقط بالجزء من اداء ركعة آخر ولما ان المقصد الخضوع والخشوع
 لله تعالى ويحصل ذلك بالركوع والسجدة والقيام وسيلة الى السجدة فلا يجب بدونه
 عني ولو فرض في اثناء الصلاة بني بما قد ينعني بحسب طاقته فان قدر على الركوع و
 السجدة فعلهما والا يدعى فان لم يقدر يستلحق لانه بناء المادى على الماعلى عني ولما
 افتتحها قاعدا يركع ويسجد فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في حيزه والى يوسف وقال
 محمد يستأنف بناء على اختاره فهم في اقتداء القائم بالقاعد وقد مر عني وان افتتحها
 بايماء فقد روي عن الركوع والسجدة استأنف في قولهم جميعا لانه لا يجوز اقتداء الركوع بالركوع
 فكذا البناء هداية والمتعلق لا يتكفى على شي من العضا والمناظرة ان اعني اى يقب
 لانه عدد ان كان اك تكاء بغير عدد بكرة كذا في الاواب وتقبل بكرة عند ابي
 حينه رخصة الله لا تعد بغيره من غير عدد فكذا بكرة الا تكاء وهذا ما يكون
 كذا لا يوجد القعود عندها فبكرة او تكاء وان تعد بغير عدد بكرة كذا في اتفاق ويجوز
 الصلوة عند وعندها كالحزق وقد مر في باب النوازل هداية ولما في ذلك جاز قال
 بالاعداد مثل دوران الرأس مع عني الى حيفه رحة الله خاله فالهيا فانه لا يقع عندها
 المامع عند ذلك في القيام ركبا في يتركه من عدد ركعة في القيام ركبا في يتركه من عدد
 وله ان الغالب دون ان الرأس قنار كالحقق والاولى ان يخرج ان استطاع الخروج منها
 حتى لم يخلو في غير المربوط وفي المربوط لا يجزى بوعده اجماعا وقيل يجوز عنه في

في حالتي اجزاء والارصاد ويلزمه التعجيل عند الافتتاح وكما دلت السنة لا
 منها في حقه كالبينة حتى يتطوع فيها مومنا مع القدرة على الركوع والسجدة بخلاف ركبا
 الدابة عني ومن اعني عليه او حجة يوم وليلة قضى لك وان زاد ساعة لا يعفى فاذا
 كونا في باب قضاء الغداية ان علينا معنى الله اعني عليه اقل من يوم وليلة وقضاؤه وعان
 يا سر من الله عنه اعني عليه يوم وليلة لقضاءه وعبد الله ابن عمر عن الله تعالى عنهما
 اعني عليه اكثر من يوم وليلة فلم يعفهما قول ان الكرا من معتبر في الخفيف والمجنون كالغدا
 فيمارواه ابو سليمان هذا ما مر وعنه في بعض الما يدخر وقت سادس قال العيني في
 شرح الكنز في نصيب الزيادة على يوم وليلة بالاقاات عند عجزه ما لم تقصر الصلوات
 ستا لا تسقط عنه القضاء وان كان من حيث الساعات حتى لو اعني عليه قبل الزوال
 ودام الى ما بعد الزوال من اليوم الثاني الآلة افاات قبل دخول وقت العصر لم يعف
 عنه حاله من حيث الساعات اكثر من يوم وليلة وعنه محمد يعفى ما لم يمتد الى وقت
 العصر حتى يقصر الصلوات ستا ولو كان عطفه بالجزء يلزمه القضاء والا طال وكذا اذا انجب
 عقله بالشيخ او الدابة عند ابي حنيفة رحمه الله وعنه محمد رحمه الله يسقط لانه مباح والماعنى
 عليه من فزع من سبع اودى ولا يلزم عليه القضاء بلاء جماع انتهى **باب سجدة**
التسوية هي مصدر ومن ثوب يتلو بمعنى قراء عني بلسجدة التسوية وقال الشافعي
 يسجد الله عليه الصلوة والسوم قراءها ولم يسجد لها ولما ان اياتها كلها تدل على
 الوجوب لا ربا على ثلثة اقسام قسم امر مريض وهو الوجوب وقسم ذكر فيه نقل الآيات
 عليهم السلام ولا قراءتهم واجب وقسم فيه استنكاف الكفار ومخالفتهم واجبة وما
 وقاويل ماره ان عليه الصلوة والسوم لم يسجد لها وليس فيه دليل على عدم الوجوب
 ان في لا يجب على العبد عني على من تلاوة سجدة من اربع عشرة آية الاعراف والرد والحمل
 ولا سراء ومرم والحج اربعة احتران على الثانية وهي قوله تعالى واركعوا وسجدوا لله
 سجدة عندنا خروا لثا في رحمه الله في كل موضع في القرآن قوله الركع بالسجدة بزيادة
 سجدة الصلوة صدق والفرقان والحمل والم تنزيل وحد وفصلت والجم والشمس
 والعلق وعند الشافعي رحمه الله في اربع عشرة آية في صلب سجدة وفي الاية سجدة
 واختلف في موضع السجدة في حم السجدة فعند علي بن ابي طالب عنه هو قوله تعالى ان كنتم

الاستحسان على عني وعنه محمد

يجب سجود التلاوة على من تلاوة من اربع عشرة
 ممن يلزمه الصلوة الا في قضاء فيجب على الاصح
 ان تلاوة من اصل الاية والجنب والمحدث والسكوت
 لا يلزم اهل القضاء ولا على الكافر والمجنون والصبي والمغفل
 والنفساء لانهم ليسوا اهلها او سموا بها فمك
 او من الشافعي لا على من سمى بالطهر والمجنون والمغفل
 لعدم اهلهم للقرآن فالقرآن منهم كذا قرآنه

ملكه اذ قد وردت بركة كل سجدة فرائد تمام
 يدعى فريض اوجب وجوب فريضه وسنة
 فريضه اذ ان اعلم بعد كل ركعة بركعة
 بعده فرائد الم حسم واجبات
 مثل سجدة الشكوات اقل كجوسندس بولاد
 مشكوك على اولئك بولاد بس بولاد

تعبه ولا وبه اخذ الشا في رده وعند ابن مسعود رضي الله عنه هو قوله تعالى وحمل
 يسأله فاخذنا به من احبنا طاقا انه تاخير السجدة جائز لا تقديما تندر وعلم مع
 عطف على من تلاوا ولو كان غير قاصد لسمع القرآن طاروا عن عثمان وعلى وابن
 مسعود وابن عباس رضي الله تعالى عنهم اجمعين انهم اوجبوا على التالي والسمع
 من فضل وكفى بهم قدوة عني وعلى المزمع بتلاوة امامه وان لم يسمع حقيقة كما اذا قرأ
 امام سراً ولم يكن حافظاً وقراءة الامام تجب عليه بجماله عني ولا يجب بتلاوته
 اي بتلاوة المزمع أصلاً اي لا عليه وعلى من سمعه من المسلمين الا على سامع ليس معه
 في الصلوة ولو سمعها المسلم من غير الصلوة لا يسجد في الصلوة ولا يسجد بعدها
 فان سجد فيها لا يجزئ ولو سجد فيها اعادة كثر ولا تبطل الصلوة لان السجدة من
 افعال الصلوة فلا يبطلها وفي رواية يبطلها فيعيد ما كذا في العشي ولو سمعها من امام
 فاقدمت به قبل ان يسجد الامام لها عني سجد معه تحقيقاً للتابعة وان اقتدى به بعد
 ما سجد فان في تلك الركعة لا يسجد أصلاً وان لم يسجد خارج الصلوة كالنوم
 يقتضي ان اقتدى بالامام بعد سجدة الامام لها فان ادركه في تلك الركعة لا يسجد أصلاً
 لا في الصلوة ولا بعد الفرائض منها باتفاق الروايات لانه صار مدركاً للسجدة باذنه
 تلك الركعة يسجد خارج الصلوة كما اذا سمعها ولم يقعد حيث يجب عليه لتقرب
 السبب كذا في شرح الكنت هذا ولا تقتضي السجدة الصلوية خارجاً اي خارج الصلاة
 لان لها منزلة فلو تبادر بالنافع بتلاوة حاشم دخل في الصلوة واعادها اي اعاد تلك
 السجدة في الصلوة وسجد فيها كفته عز قواو وتيمم للتدخل وجعلت الصلوة مستتجة
 لا ولو لا انها اقرب وفي رواية لا يسجد الا في سجدة اخرى عني ولو سجد في غير
 في الصلوة واعادها يسجد في الركعة التي اقرب فلو يكرر بتلاوة غيره ضعف ولو
 كرر اية واحدة في مجلس واحد كفته سجدة واحدة وان بدله اي االية او المجلس لا يكفيه سجدة
 واحدة اي قرأ آيتين في مجلس واحد اية واحدة في مجلسين لا يكفيه سجدة واحدة مدونة
 وتشد في الشرب والدياسة ولا يقال من غلب على غلب آخر وكما في الارض والسم
 في الماء بتدليل الاختلاف المجلس حقيقة ولو تبدل مجلس السامع تكرر الوجوب عليه اي على
 السامع وان التمدد مجلس التالي وان تبدل مجلس التالي والتدجيل اي على السامع لا يتكرر

لا يسجد في تلك الركعة لا يسجد أصلاً وان في غيرها
 ان كان سجدة في تلك الركعة لا يسجد أصلاً اي في الصلوة
 او خارجها

والسجدة الصلوية وهي سجدة التي وجبت بتلاوة
 ينطبق بها جواز الصلوة لا تقتضي خارجاً اي في غير
 الصلوة لان الصلوة احدى لان لها حركتين
 حركتي التلاوة وحركة الصلوة ولهذا لو تنقضى
 الصلوة ينقض طهارته ولو تنقضى في الخارج
 لا ينقض طهارته ان ملك
 شفع وقاية

وتسبب في الشرب
 في الماء

يتكرر الوجوب عليه ويجب على من سمعها من حافظ أو نفاذ أو كافراً وصحاً أو مجنوناً
 وكذا من نائم في المسجد ولو سمعها من الطير أو البهائم لا يجب ولو نائم بها لا يجب عليه ولا على
 من سمعه وكذا لا يجب بالكتابة أو النظر غير التلفظ واذا تلاها أو سمعها ركع جاناً أو جازاً
 تلاها جازاً أو تلاها أو سمعها غير ركع لا يجزئ الا جازاً بها ركعاً الا من عذر يسجد في الفرض ولو
 تلاها وهو قادر على السجدة فلم يسجد جازاً عني بخلافه من تلاها جازاً أو جازاً بها ولا يلزمه اعادة
 اذا اصابه ويقف الواحد عني عني اي يمس الامام لانه عليه السلام صلى الله عليه
 وابن عباس رضي الله عنهما فاقامه عني عني ولا يتأخر عن الامام في كل ركعة
 والراية وعني سجدة تضع اصابعه عند عتب الامام وان كان المقدس
 الحول فتقع سجدة امام الامام لم يضره لان العبرة لموضع الوقوف لا المكان
 السجود وان صلى في غير اركعة عاز واستأذنها في الصلاة لم يضره
 السنة ويقف الاثنان كل واحد لانه عزم فعل كذا وكذا ويقف من وضع
 بجمته لان النية طهارة مطلقة عندنا كالوضوء ولهذا لا يقدر
 بعد الحاجة ولو يقدر غسل باسح لان الحلق مانع سبابة الحدث
 الا انقعه وما قل بالجنتين بزيه المسح ويقدر فابع بقاعدة لانه عزم
 مع آخر صلوة فاعاد الوضوء فله قيام ويقدر مومع استوائهما
 في الحال الا ان يكون المومع فاعاد والامام مضطجعا ويقدر مستقل بمنزلة
 الطهارة الحاجة في صفة الصلاة وهو مضطجع في حق الامام فيتحقق
 البناء ويقدر مستقل بمقتل استوائهما في الحال وحالف حاله
 بين طرف رجلان كثرهما ان يصح ركعتين فاقعد احداهما بالفرجة
 كاقعد المستقل بالمستقل وخالف بتأدري اي انه رد على ان يصح ركعتين فاقعد
 وأمر علف بالله ان يصح ركعتين فاقعد الخالف بالخلاف جاز لانه
 كاقعد المستقل بغير من لا عكس اي لا يقدر ما ذكر جالف لانه
 كاقعد الفرض بالمستقل لانا ذكر بتأدري يعني نذر رجل ان يصح
 ركعتين واخر كذا فاقعد احداهما بالآخر لا يجزئ لان كلا منهما
 كقتر من فرض آخر

اذا صار قنوتة ايام فصاعداً ما اذا لم يسر ثلثة ايام فلا يشترط الا كفة الاقامة في بلد أو
 قرية بل ييج ولو لم يظان عني وهي ايام الاقامة خمسة عشر يوماً او اكثر ولو لم يظان
 صغير ككفة ومضى لا يغير مقبلاً لان الاقامة لا كفة في مكانها الا ان يبيت بأحد

فكسرت في الصلاة الاصح ان يقبل من التسبيح
 ما يقدر عليه السجدة السابعة وبعضها المتأخر بها
 استحسن ان يقبل في سجدة رابعة وبقية
 سبها المقعد لا وفي التارخانية وقيل يقبل
 رب ان ظلمت نفسي فاغفر لي

يتوى تلك المذورة بان يذرع رجل ان يصل بكفتين
 ان افض له عاتق ان اصلي تلك المذورة ثم افترق احداهما
 في ما لا يقع لوجود الاشتراك
 وفي الكافي عن ابي يوسف رحمه الله ان آة
 لا يفد الصلوة سواء كان منه وجع او ذكر
 حنة او انار وروى

وقال العاطي والاسماعيلية لا يفلاحة لمن هو بالعرفا
وقال العاطي لنفسه بيوتك الله لا يفلاحة بمنزلة قوله
عني الله وبه لا يفلاحة الظهيرية

وكره البقاء بان يلوى عنقه
 لا حاجة للمشي عنه فلو نظر نحو
 عينه بمينة وبمسيرة منه غير ان يلوى
 عنقه او يلوى حاجته لا يكبره ولو
 قول صدره عن القبلة فسدت صلوة
 ولو وضع يدا يديه صلوة وركعتين
 لا يركعهما الا باليمين ويحذف اذا كان من ذكر حائضا صلوة
 يفعل المتم في الشكل الحجة ولو كان في غير حائضا صلوة
 ولو وضع يدا يديه صلوة وركعتين
 لا يركعهما الا باليمين ويحذف اذا كان من ذكر حائضا صلوة
 يفعل المتم في الشكل الحجة ولو كان في غير حائضا صلوة

والتبدل في الشرب والدياسة ولا يقال من غصن الى غصن آخر وكراب الارض السج
في الماء بتدليل الاختلاف المجلس حقيقة ولو تبدل المجلس السامع لكرر الوجوب عليه أي علم
السامع وأن الحد المجلس التالي وان تبدل المجلس التالي والحد مجلسه أي مجلس السامع لا يكرر

في الصلاة ركعة لا يسجد اصلا وان
 ان كان يسجد في الركعة لا يسجد اصلا اي
 امام

والسجدة الصلوة وهي سجدة التي وجبت به
ينفلق بها جواز الصلوة لا تقضى خارجها
الصلوة لأن التسليمة أقوى لأن لها حرفة
حرفة التلاوة وحرفة الصلوة ولها الوقوف
الصلوة ينقض طهارته ولو قهره في ذلك
لا ينقض طهارته أنه

تسدية الثوب
بها
الحمد

تكرار العجائب عليه ويجب على من سمعها من حاضرا ونظاما وكافرا وعقبا ان يجتنبها
وكذا من نائم في السجود ولم يسمعها من الطير او الصديق لا يجب ولو لم يسمها بالواجب عليه ولا على
من سمعها وكذا الواجب بالكتابة او النظم من غير تلفظ واذا قالوا ما وسمعها ركب جان او اوجاه
نكاحا ياء وان قالوا ما وسمعها غير ركب لا يجوز الا ياء بها ركب الا من عذر بسجده في الفرض ولو
دفعها وحده قادر على السجود فلم يسجد حاجتي بخبر عنه يهمل ونحوه جان الا ياء بها ويلزمه اعادة
اذا صبح كافي قضاء الصلاة من طرح الخيبة واليكفة ويسجد بطلان الصلاة بينا بليكم فيما مضى من
يدركه تشهد ولا سلام هذا اعتمادا على قول الشافعي رحمه الله فان صفرا عنه ان يسجد سجدة
واحدة فيكبر بافعاليديه نا ولا ثم يكبر للسجدة ولا يرفع يديه ثم يكبر للرفع ويسلم ومن اصحاب
الشافعي ولم يأخذ بما قاله الشافعي رحمه الله قال فيها تشهد وتسلم وكذا في النهاية وذكر في
الطهريه والسحبانية اذا اراد ان يسجد يقوم ثم يسجد واذا رفع رأسه يقوم ثم يقعد وكذا في النهاية
الشارحانية كمال رحمه الله ان يقرأ سورة ويديع آية السجدة لانه يشبه الاستكفاف عنها عني
لا يكره عليه وهذا بقوله آية السجدة ويديع ما ساءه لانه مبادر به اليها ولكي يذنب
ان يقيم آية آية او آيتين قبلها فذلكم المقيم صدر واخص اخفا وجامعا للآيات
شقة عليهم وقيل ان وقع بقلبه انهم يذوقونها ولا يثبت عليهم ذلك خبرها ليكنه حثا لهم على
الطاعة عني ولقد اذ افاتت من محله **باب المشافعي** من جاوز ربيوت مبرج من جانب
خروج وجه مرهبا سبيل وسطان ثلثة ايام قصر الفرض الرباعي وصار فرضه ركعتين واعتبر
في الوسط في السهل سيرا كبل ومشي الاقدام وفي البحر اعتدال الريح وفي الجبل ما يليق به فذلكم
المسافر ان قصد في الثانية صوم واساء ولا اى وان لم يقعد في الثانية فواي صوم لا شغاله
بالنظر وقيل ان حال الفرض والاصل في هذا ان فرض المسافر ركعتان عندنا او فتكون القصدة
لما ولي من الرباعية فرضا في حقه وقال الشافعي رحمه الله فرضه الا ربع والقصص خمسة
ولا يزال على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي مدة الاقامة بسبل اخر او ثلثة وهذا في
رحمة الله اذا قام اربعة ايام يقيم والتقييد بما يعذر بالانه لا يهمل في الاقامة في الحفازة هذا
اذا سار فلو ثلثة ايام فصاعدا وما اذا لم يسر ثلثة ايام فلو بشرط ان يكون الاقامة في بلد او
قرية بل يبع ولو لم يكن الحفازة عني وهي اى مدة الاقامة خمسة عشر يوما او اكثر ولم ينعها
صغير حكمة ومن لا يصبر مقبلا لان الاقامة لا يكون في مكانها الا اذا اتى ان يبيت باحدا

فَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كَانَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْكَ
وَمَا تَعْلَمُ إِلَّا بِمَا نَعْلَمُ وَتُحْصِي السَّاعَاتِ
وَمَا يَنْظُرُونَ إِلَّا بِكَ بِرُءُوسِهِمْ
وَمَا يَنْصَرِفُونَ إِلَّا لَكَ عِندَ حَقِيقَتِهِمْ
وَمَا يَسْتَكْبِرُونَ إِلَّا عِندَ جَبْهَتِهِمْ
وَمَا يَنْفَعُهُمْ إِذَا فَازُوا بِهِ شَيْءٌ
وَمَا يَكُونُ لَهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ إِلَّا خُسْرًا

فيصير مقبلا بدخله فيه هذا اذا كان كل منهما اصلا بنفسه كما ذكر وان كان احدهما متبع للآخر
 بابا كان في قرية من مصر بحيث جرت الخطة على ساكنيها فانه يصير مقبلا فيتم بدخله احدى الاما
 كان عتيق وتقران لذي اقل منها اى من مدة الاقامة او لم يبق شيئا بالكلية بل قال احدهما دخل بلد
 فلما اخرج بعد هذا اخرج وبقى عتيق ذلك سبيح لعدم النية وكذا قرع عسك نواها بابا من الحرب
 او خاضع لمصر في اى في دار الحرب لانه ليست موضع الاقامة لانهم بيعوا القمار والغرام
 لكن من دخل بامان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صح كذا في الحاشية ودر او خاضع
 معطوف على مقبلا اى او خاضع للمسلمين او احل النبي وهم الذين خرجوا من طاعة الامام في
 دار ناهى في دار الاسلام في غيره اى في غير مصرها ذكرنا ويتم اهل الخبيثة لانه وحاشى
 الاقامة في الاخية جميع خبا وهدية من وبد او تولى صوف وقوله في الامم احترازا
 وتلا لا يجزى اقامتهم لانها لا يبيع الا في الامصار او في القرى والايح المقتضى به ما روى عن ابي
 ان الرعاذة اذا كانا في شحال في المفاوز كانا مسافرين اذ لا تزلوا مرقى وعزموا على
 الاقامة حنة مشربيا فاني استحسن ان اجعلهم مقربين ودر ولما قدى المسافر بالمقيم
 صح في الوقت ويتم صلوة مع الاقام وبعد اى بعد الوقت لا يبيع اقتدا بالماقيم لان فرضه
 لا يتغير بعد الوقت لا يقتضاه السبب فيكون اقتداء المقتربين بالمتنفل في حق التمتع اذ اقتد
 في الشلع الاول وفي حق القراءة والقرينة في حق الثاني عتيق واقتداء المقيم به اى بالمسافر
 صحيح فيما اى في الوقت وبعد ويقصر على المسافر الذي صار مقتدى به ويتم مقتدى
 بغير قراءة في الاصح لانه كالواحدة وقيل يقرئه كالمسبوق عتيق غير صحيح لانه لا يتبدل لهم عتيق
 صلواتكم فاني مسافر روى انه عليه الصلاة والسلام صلى في السفر بالناس وقال حينما
 اقتد صلواتكم يا اهل مكة فانا قدوم سقر دند قتل الاحسن في زماننا التنبيه قبل الشروع
 ذكره القوهستان في بطلان الوطن الماصى وهو مودد الاشياء والبلدة التي تأحل فيها
 بطله اى بالوطن الماصى لان السفر يبطل بمقتضى حتى لو انتقل وطنه الماصى وطنه ببلد
 اخى باهله وعياله ثم سافر فدخل وطنه الاول فصر لانه لم يبق وطنه له حركة للتي هي
 الله تعالى عليه وسلم عتيق ولو كان له اهل ببلدة فاستقر في ببلدة اخرى اهلها آخرى
 لم ينتقل اليها باهله كان كل واحد منهما وطنا اصليا لما روى انه كان لعمامان رضى الله
 تعالى عنه اهل بكة واهل بمدينة وكان يتم الصلوة بهما جميعا ولا يبطل وطنه الاول لانه

مكن

ابن ملك على الرقابة لا بالسفر اى لا يبطل الوطن الا صلى بائشاء السفر لانه دونى
 او المصطفى لا بوطن السفر هذا ويبطل وطن الاقامة وهو الذي ينكر الاقامة فيه خمس اوقات
 بشرط صحة النية بمثل اى بوطن الاقامة والسفر والا صلى اى بالوطن الا صلى لانه فرق
 وفايتة الحضر تقتضى في السفر اربع اوقات فائمة السفر تقتضى في الحضر كعتبة وذلك لان السفر
 على اى اداء عتيق والمعتق وذلك امر الوقت فانه كان الوقت مسافرا وجب عليه ركعتان وان كان
 مقبلا وجب عليه اربع وكذلك حكم الحضر والبلد والبلد والبلد والبلد والبلد والبلد والبلد والبلد
 الطريق والسارق والباغى والعبد اى بغير تغيير من المصطفى في السفر فغيره خمس اوقات لا
 طلاق النصوص وقال الشافعي رحمه الله سفر المصيبة لا يفيد الترخص وبه قال رحمه الله
 عتيق ونية الاقامة والسفر بغيره الا صلى ولا التبع كالعبد فانه تبع لماله والمرأة فانه
 تبع لزوجها والمجنون فانه تبع لا مير وكذا ذلك الاجرة تبع للباغى والتبع تبع لزوجها والالا
 سير على اسرة والمكره تبع للمكره ثم المرأة انما تكون تبعا للزوج اذا اقامها مع الرجل والمجنون انما
 يكون تبعا اذا كان يترقب من الامر عتيق ولا فرق في الجندي مع اى مدين اذ يكون مرتب قاص
 اى ميرا من اى المال وكذا امره السلطان بالتوجه معه هو الميرج عتيق في المختار بالماضي
 المية **باب صلة الجماعة** في مشتقة من الاجتماع لا اجتماع الناس فيه عتيق لانه تعالى وشيئا
 المذكور الله ولا مر بالشيء الى الشراخا على الصلوات لا يكون اى في جابه ودر في بكة
 بستة شروط اهل الجماعة شرايط اثنى عشر فبانه على شرايط سائر الصلوات ستة منها اوقات
 المعلى وهي التذكرة بقله وشروط وجوبها ستة الاقامة بمصر الاخرة وستة منها خارجة عما
 ذاته وهي التي ذكرها بقله بفتح كة بستة شروط المصروف فلو جرد في قرية ولا مماناة
 لقوله على رضى الله تعالى عنه لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا الفجر الا في مصر جامع عتيق
 السلطان او نائبه وهذا الخفيف في زماننا عتيق ووقت الظهر والخطبة قبلها اى قبل الجمعة وقما
 والصلوات ابو خطبة او بها بعد الصلاة او قبل الوقت بطلت الجمعة فتعادي في وقتها ودر في
 والاذن العام اى ياذن الامام للناس اذا قاما حاجتي لظن باب قره وصلى باصحابه لم يجز
 لانها من شعائر الاسلام وخصايب الدين فيجب اقامتها على سبيل الاستعداد وان فتح باب القره
 والاذن للناس بالدخول جاز وكما لانه لم يفتن حجة المسجد الجامع ودر في والمصطفى من له امير
 وقاض ينفذ احكامه ويقوم الحدود وذا قاضى خان في هذا التفسير المسمى ابي جليبي والمراد

وانما روى وقت صل الصلوات في السفر قبل الغيب
 ثم علم انه صلها في وقت صل الصلوات في السفر قبل الغيب
 ومنه فانه يقتضى الظاهر كقوله في السفر قبل الغيب
 مقبلا فم سافر قبل الغيب لانه يقتضى الظاهر انما

اعلم ان الجمعة فرضه محكمة لا يجوز تركها الا في العذر
 فان الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا سئروا للصلوة
 فمن يوم الجمعة فاستمعوا الى ذكر الله وفروا الى البيع
 وقال عتيق من روى جابر واعلم ان الله
 فرض عليكم يوم الجمعة في يومه هذا اهل الجماعة
 في شهرى هذا في عام هذا في هذا في هذا في هذا
 واجبة الى يوم القيمة اختيار في هذا

القدرة على إقامة الحدود وصرح به في حقيقة المقام ولا بد من كونه الموضع المذكور
 والشك في ريبا يتوهم في ريبا أيضا إلا أن صاحب المبدأية تركه بناء على أن القاض
 أن الكمين والقاضي معانده العدة على تنفيذ أحكام وإقامة الحدود ولا يكون له
 في بطله ريبا يتوهم وأسواق وسكن سترج المنية وقيل في تفسير المصنف والراجح
 أنه أي من يجب عليه الجمعة لا مكانه مطلقا در في الكبر جده لا يسعهم قال في
 الدرر وأولو المعنيين منقول من أبي يوسف رحمه الله وأما في اختيار الكسبي والثاني
 اختيار البيني وثالثه أي فناء المصنف أي موضع التصل به مع المصالح كركن الخيل
 والعسكر والمناسلة فدفن المذوق وصلة الجلالة ونحو ذلك در في وفي مصر في
 مواضع متعددة عند محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله وهو قول
 الثاني في ريبا كرهما الله عند النبي صلى الله عليه وآله وأما في موضع فقط وهو قول عثمان في
 رحمه الله عني وهو أبي يوسف رحمه الله في موضعين أحدهما بينهما مذهب أحمد وسمرقند
 وهو قول أحمد رحمه الله عني قال المنصف رحمه الله في سترج المنية ثم على قول أبي يوسف رحمه
 أبي يوسف بعد جواز التصدق لمقتضى ذلك فالجمعة لمن سبق قبل الفراع والبيعان بكاه
 فتتاح فإن صلوا معا ووقع كاه شتبا فسدت صلاة الكل وعنه هذا وعنه الآخر
 في المصنف قال في كلامه وفيه شك في جواز الجمعة ينبغي أن يبطل أربع ركعات بنية آخرها
 وقته ولم يستقل حتى بعد حتى أن صحت الجمعة وكان عليه فله يستقل عنه ولا فتل ولا ولا
 أن يبطل بعد الجمعة مستتبها ثم المادج بهذه النية ثم ركعتين سنة الوقت فإن صحت الجمعة
 يكون قراءت سلتها على وجهها ولا فقد على الظهر مع سنة وينبغي أن يقرأ السورة مع
 لا تقرأ وإن وقع ضايف قراءة السورة واجبة الشئ ومضى مصر في الموضع أي موسم الحج للجمعة
 فيها للبيعة وأمر الحجاز وهذا الشريف في مناهل لا أمير المؤمنين أي مير الحاج لأنه يلزم
 الحج لا غير وقال في جواز الحج في منى لأمير القري ولهما أنها تتمتع أيام الموسم وفيها بنية
 ودر وسكن عني ولا يعرفات في اسم في لفظ الحج موضع بمعنى كذا في حقا والفتاح
 سميت بذلك لما وقعت لأبراهيم عليه الصلاة والسلام في البصرها عرفها وقيل التناظرا
 آدم وحواء أصوات الله عليهما وسواهما فتعارفان قيل غيره لك عني وفرض الخطبة بنية
 أو غيرها أي بنية أو بنية لا طلاق قوله تعالى فاسمعوا لله وأطيعوا الله وعنه ما لا بد من

من ذكر طريق يسمى خطبة وأقله قراءته الشاهد أن ما رواه ذلك لا يسمى خطبة عني و
 ستران يخطب قايما على طائفة خطبتين يفصل بينهما بجملة مشتملتين على آية وآية وآية
 بالفتوى والصلة على النبي عليه الصلاة والسلام وقال الشافعي رحمه الله كل ذلك شرط ودليل الخطبة
 المذكورة في سترج الحج الجريح فيكون ذلك أي جسد المذكورات في اللغة السنة وكونها كشرط الصلاة
 من جهة التذلل من كل وجه ولهذا لم يشترط فيها استقبال القبلة وجان الجمعة لما جاء بعد
 عن الخطبة من سترج الحج في الجماعة فتوته سوى أنه عام عند أبي حنيفة وعند محمد رحمه الله وعند أبي
 الثناي وعند الشافعي رحمه الله أقولهم أو يقولون رجلا كذا ذكرنا عني وقيل محمد معه أي مع أبي
 ريبا فلا يقرأ وقبل سجدة يستأنف الظهر وعند جده يستأنف أيضا أن لا يقرأ وقبل شروق
 وتقبل الجمعة يخرج وقت الظهر وشروط وجهها سنة أيضا إقامة بمصر والذكورة و
 الصحة والحرية وسلامة العينين والرجلين فلو يجب على من رأى بعد قائد أخوه قائما
 وكذا الخاف في الحج ومن هذا خارج المصنف أن يسمع النداء يجب عند محمد رحمه الله وبني
 وعند أبي حنيفة رحمه الله يجب على كل قرية يحج طراها مع خراج المصنف لأنها تابعة حيث
 للمصنف فيكون أهلها كالمسلمين وقيل يجب على كل قرية يحج طراها مع خراج المصنف لأنها تابعة حيث
 قال مالك رحمه الله إذا كان بيته وبينه الجامع فلا توافه أميال يجب لأن هذا العذر قريب تابع للمصنف
 فيستأنف الأمر بالسعي وإذا زادت على الثلثة يلزم الجرح وعند أبي يوسف رحمه الله يجب على كل
 المصنف حال كونهم شتمدين بسوء وعد الله الذي من قارقه يثبت له حكم السفر ومما روي
 إليه يثبت له حكم الإقامة لأن الخارج من هذا الحد لما يكون من أهل المصنف حقيقة وحكما لا يجب
 عليهم الجمعة كذا في جميع الجرح مع شدة هجران قوله وبه يفتي بعد قوله عند محمد لم يذكر فيها ومن
 لا الجمعة عليه مثل المسافر والمرأة والعبد والمريض والشيخ الغافي في
 أنه حضر الجمعة وأما اجزائه عن فرض الوقت وأغنى هذا الظاهر لأن السقوط للمخفف فإذا
 تخلف عن فرض الوقت كالمسافر إذا صام عني والمسافر والعبد والمريض إن يرم فيها أي في
 الجمعة خاف أن يفرجه الله له أنها ليست بإيجابية عليهم قلنا إذا حضر فأواد بالجمعة صارت
 وفرض عليهم سكر ومنعقد الجماعة للجمعة بهم أي بالمد كدبر حتى لو لم يحضر غيرهم جازت الجمعة
 خلو قال الشافعي رحمه الله عني ومن لا عذر له وهذا المعنى المقيم الحر لم يصر على الظاهر قبله أي قبله
 صلاة الجمعة لغيره من الجماعة وقال في فرضه والثالثة رحمه الله لا يجزئ وحنا مني على الأصل

عندهم هذه الجمعة وعندنا هو الظاهر انه من باب سقط بالجمعة فيكون بتركها مسيئا
فكره عسى ثم اذا سعى الى الذي على الظاهر قبلها اليها اي الى الجمعة وكما هو مام بها
ظهور عند ابن حنيفة رحمه الله بتركها من حصرها فله حكمها ولا يبطل ما لم يدرك
الجمعة ويشترط فيها لان السعي اليها ومنه فلو يبطل به الظاهر هذا ان كان المأمور في الصلاة بحيث يمكنه
ان يدركها او لم يشترط فيها بعد واقامتها بعد السعي واما اذا كان قد فرغ منها وكان سعيه مقانا
لفراغه او لم يفرغ الا امامه لغيره فلو يبطل والمعتبر في ذلك الانفصال عن داره حتى لا يبطل قبله
على المكان ولو كان الامام فيها وقت الانفصال ولكنه لا يمكن ان يدركها الصلوة السابقة لا يبطل عند
الصلوتين وعند سماع بلع يبطل عسى وكما للمعذور والسجود اداء الظهر يجازي في المصطفى
اي يوم الجمعة سواء كان قبل فراغ الامام او بعده يروى ذلك على وجهين الله تعالى في اهل السنة
عسى وقتا وحي قاضي خان ومن لا يجزئهم الجمعة من اهل العمى والبداء اي لغيرهم ان يصلوا الظهر يجازي
يوم الجمعة باذان واقامة هذا وما ادركها في التشهد او في سجود السجدة بجمعة عند حنيفة وابي
رحمها الله وقال محمد رحمه الله يوم ظهر ان لم يدرك اكثر الركعة الثانية لانه جمعة من وجه لغات بعض
الشروط في حصة فيصل بان اعتبار الجمعة ولها قوله عليه الصلاة والسلام فاذا ركعت فصلوا ما فاتكم
فاقتضوا امر بقتناء ما فاتكم وحد الذي صلى الامام قبل الاقتداء به لا صلوة اخرى عسى واذا خرج الامام
فلا صلوة ولا يوم هذه الجمعة الحديث ومعنى خرج اذا صعد على المنبر حتى يرفع من خطبة وهذا عندنا
رحمها الله بظاهر الحديث من غير فصل وقال لا يباح الصوم بعد خروجه ما لم يشترط في الخطبة وكذا اذا نزل
قبل ان يكبر واختلف في جلوسه اذا استكت فعد الى يسوف رحمه الله يباح له خلو فالحمد لرحمته الله
الثاني رحمه الله ياتي بالجمعة ونحوه المسجود واليوم عسى ويجزئ السعي الى الجمعة وترك البيع بالا
الاول رحمه الله الذي يرون على المنارة في زماننا بعد دخول الوقت هذا ويتلوه بالاذان الثاني لانه
لم يكن في ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم الا بعد وقيل يجب بدخول الوقت وان لم يبق في قلبه احد ثم اذا تمت
وقت الاذان ينصت ويكبر ويكبره خلفه فالبعض الشافعية والحنابلة عسى فاذا جلس الامام على
المنبر اذن بين يديه ثانيا واستقبلوه مستمعين فاذا اتم الخطبة اتممت وفي الدور والفرج
ولا ينبغي ان يصل غير الخطيب لان الجمعة مع الخطبة كشيء واحد فلو ينشأ ان يصير اثنان وان فصل جاز وفيه
نحوه من الخواصة اذا خطب عيسى باذن السلطان وصل ما يجاز وفيه لباس بالسفر يركبها اذا خرج من
عمران السبل قبل خروج الوقت لان الجمعة لما يجب في الغزاة وقت واحد مائة فيه وفيه ثوبه وقاض

قاضي خان كما يبدى فتحة بالسيف عنوة يختب الخطيب على منبرها بالسيف يريهم انها فتح
بالسيف فاذا انجمت عن الاسلحة فذلك باق في ايدي المسلمين تقتله لكم حتى ترجعوا الى الامم
وكذلك اسم اهلها طوعا يجنب الخطيب فيه بالسيف ومدنية الرسل عليه الصلاة والسلام
فتحة بالسيف ومكة فتحة بالسيف فيجب بالسيف اقتحام **باب صلاة العبد** اصل العبد
عند قلة المراهك منها والكبار ما قبلها يسمى ببلان يعود كل سنة ويحج على ايام يفرق
عن اعتاد جمع عده يعني انة التبر والعدو بمعنى الخشبة يجمع على عيدين عسى بجمعة العبد و
جربها رواية عن ابن حنيفة رحمه الله وهو الصحيح وما نقل عن محمد رحمه الله انه قال عيدين
اجتمعا في يوم واحد فالاول سنة والثاني في بيضة ما قبلها وجربها ثمة بالسنة دوزن
كشرا يطلمة وجربها واداء سوى الخطبة فانها ليست بشرط في العبد بخلاف الجمعة وذنب
في الفطران ياكل شيئا قبل صلوة ويستاك ويغتسل ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويذكر
فطرته ويتوجه الى المصلي ولا يجزئ بالتكبير في طريقة اي طريق المصلي خلو فانه ما اعتد رابعا بالاشي
وله ان الماصل في الشتاء الماخفاء والطبخ ورويه في الماضي لانه يوم تكبير ولما كذلك الفطر
جداية ولا يتنفل قبلها ووقتها من ارتفاع الشمس قدر مخرج او رحيل الى الزوالها ومضتها
ان يصل الامام بالناس ركعتين يكبر تكبيرة الاحرام ثم ينتهي خلو فالثاني وما لك رحمه الله
عسى ثم يكبر ثانيا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع ويسجد ويبدا في الثانية بالقرآن ثم يكبر
ثالثا ثم يكبر احرى للركوع ويرفع يديه في التكبيرات الزاوية ويسكت بين كل تكبير بمرحلة
ثلاثت تسميات لانها تقام بجمعة عظيم والمهرلات يشبهه على من كان بعيدا ويخط بعد حاء
حلقبين يعلم الناس احكام الفطر ولما يقتضي ان فاتت مع الامام بان صلوات الامام مع الجماعة
ولم يصلها احد لا يقتضيها في الوقت ولا بعده لانهما شرعت بشرائط لا يتم بالخطوة عسى وان منع
عذر عسى في اليوم الاول صلوات في اليوم الثاني ولما يقتضي بعده اي بعد اليوم الثاني وعذر الثاني
رحمها الله انه يظهر الى بعد العذر ايضا عسى والاعشى كالغفل لكن يسحب تأخير الماكل فيها الى ان
يصل ولا يكره قبلها في الخفاء ويجزئ بالتكبير في طريق المصلي ويعلم في الخطبة تكبير التثنية والمأ
حمية ويجزئ تأخيرها اي تأخير صلوة الاضحية الى اليوم الثامن والثالث بعد ويزيد عذر تأخيرها
ايام عيد واضحية فيجوز الصلاة فيها ولا يجوز بعد ذلك عسى والاجتماع يوم عرفة تشبها بها
لوقتها في وقت ليس بشيئ او ليس من الاشياء التي يتعلق بها الثواب احرى حبسها وعما

لا يجزئ جهرا الا في مساجد في سائر الاضحية وفي يوم عرفة
لا تشبه بها باذان عذر واذان قطع الطريق وقت
وقته الحديث وعسى الخا من كذا في حاشية الجليل في كتابه
والنكاح

تجارتی و ہون مختصات تدریس میں لکھا
ماہیتات ایضاً ان لغات اور ماویہ
الحدت حضرت کہندہ المصنف

عنى ويلقى الشهادة أى الشهادتين وهما شهادتان كالأله الله واشهادان محمد عبده
 وصلى الله عليه وسلم والصلوة والسلام لتمام ما ذكرنا تأم شهادة أن لا اله الا الله والحمد
 لله رب العالمين وهو سبحانه واعتبار ما يقوله اليه ومنهم من جعله على الحقيقة وجعل الشهادتين
 بعد الله تعالى وهو مذهب الشافعي رحمه الله واختلف الصحابة فيه فبعضهم يلقب بظاهر الحديث
 وقيل لا يلقب وقيل لا يلقب ولا يترجم عنه ككيفية التلخيص ان يذكر عنده كلمة التوحيد ولا
 يؤمر بها حتى فادامت شد والحيية والمعنوية ويوضع على بطنه حديد لئلا يتبع كذا
 روى عن الشعبي رحمه الله ويسحب بقلبه دونه واذا ارادوا غسله وضع على سبيل منى
 من جملة وغيره كالأله المراجعة المراجعة وهذا يدل على ان السري يجر قبل وضع الميت عليه قبل
 يقبل هذا عند اداء غسله اعضاء للرأفة الكرامة عنى وتبلى أى تجمل او ترا ككيفية
 ان يطاف بالجرح حول السري مرة او ثلثا او خسا ولا يناد عليها ولا يبارك لعنه
 عليه الصلاة والسلام ان الله لا يحب المتفخين ويجوز غسله وتبشيره وتستره
 ويغسله بالوضوء ويستنشق لتقذر اخراج الماء من فيه والله قال الشافعي يغمس
 ويستنشق ويستحب عند غسله فاذا كان في وضوءه الله ولغسله في مسح رأسه واليمين
 انه مسح واليسرى الذي لا يعقل الصلاة لا يغسل عني ويغسل بآدم مغطى بسيد وحرث
 ان وجد ولا فالتراحم أى وان لم يجد الماء المثل بعد غسله فالتراحم ثم اذا وجد الكفا
 لتراحم على روى عن ابي سعيد رضي الله عنه ان يبداء بالماء الخالص حتى يتبل ما على
 الهند من الدرن والنجاسة ثم بالسدر والخوض لئلا يعلل البدن من ذلك
 لانه ابلغ في التنظيف ثم جاء الكافر ان وجد تظييا لبند الميت كذا فصلت الحائكة عليه
 السلام بادام عليه الصلاة والسلام حين غسله لقي وعمل رأسه وحيته بلحظه
 بكسر الخاء المعجمة نبي معروف انه ابلغ في مسح الرأس والجمع على سائر غسل
 حتى يغسل الماء الى ما لا يخفى منه أى الى الغيب المتصل بالجنة الجن ههنا بالماء للجنة بمعنى
 سري الميت لا بالمهمل لغسله والمعنى فافهم هنا ثم اضع عليه عينية كذا أى يغسل حتى يغسل
 الماء الى ما لا يخفى منه عنى ثم يغسل مستندا الى غلبه الغسل حال كونه الميت
 مستندا على صفة الفعول كذا في الصنى ويمسح بطنه برقيق حتى زاعر تلويث الكفن فان
 خرج منه شئ غسله ولا يعيد غسله به عرف مرة باللسان ولا يعيد وضوءه أيضا

يستحب الحكة باليد على القدمين
 أى جمع الشهادتين معاً
 قوله هذا مستحب

وقيل وقت التلحين بعد الدفن
 بان يقال فوالله ابع فراهة اذكر
 دينك الذي كنت عليه من شئ
 بآية سائر وبالسلام ويا محمد
 صل الله عليه وسلم رسول الله
 بالقرآن انا كما وبالعبادة قبله آمين

والحال ان في بعض قبضه لانه
 على السلام عند قبضه ونحو
 اعتباره بحال الميت وما كان
 فيه من حياة

وتستعمل في الصلاة
 العورة الخلية ويترك هذا
 مكنت فتبلى في ظاهره ما لا يراها

أخيه جليبي
 قوله من الغسل لانه لا يتم
 سري في البادية يغسل بدمه
 الحرق الاستنقاء والتراحم
 الى الغسل حتى يغسل

فقيه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

شرح
 طه مكي

أيضا حلقه فالتراحم أى رحمه الله ويستحب برب كذا وحل الحياة ويجعل الحنظل على رأسه
 وحيته لور ودلا بذكر ذلك والحنظل يطبخ بالماء عطر مركب من انواع الطيب ولا بأس برب
 الطيب غير الدرس والزعفران في حق الرجال وروى الشافعي ويجعل الكافور على مساجده
 وجميع مسجد بفتح الجيم موضع السجدة وجبهة وافته وركبته وقدامه لانه كانه ليس في بيته
 الا أعضاء فخص بزيادة الكرامة قبل في تخفيف الكافر ان الذي ان تتراب من راحته عني
 ولا يسبح شعره وحيته لانه ذلك زينة الحياة قال الشافعي رحمه الله ولا يغسل ظهره
 وشعره أيضا ولا يغسل بطنه سنة كفن الرجل ميتا وهو من المكسب الى المقام وان اراد
 ولغاؤه وعما من القرن الى القدم والخصر بعض المتأخرين العامة وكفايته ان اراد ولغاؤه
 وسنة كفن المرأة وقنع ودرع المرأة فتيها او حمار بكسر الخاء المعجمة ما تغلظ به المرأة رأسها
 وان اراد ولغاؤه ودمر بياضا وخروقة تتربط قدسيتها قبل غسله لئلا يزرع عان وحده
 شبر والحرقه طولها ثلثة اذرع وعرضها من تحت ابطها الى ركبته والمخروقة التي توضع
 على عروة الميت وقت الضل لئلا يلف وتغسل وعرضه وخرعان من ذراع على هذا او تقففت
 تقدي وظلم كذا ذكره اخيه جليبي وكفايته أى كفاية كفن المرأة ان اراد وحار ولغاؤه وعند الضم
 يكون الواحد ولا يتصل عليه بالوضوء لان محسب به غير مرضى الله عنه حين استشهده
 كفن في ثوب واحد حذاية ويسحب الابيض ولا يكف الا فيما يجزله لئلا حال جوده وبخر
 اللان وان تراقب ان يكرج الميت فيها وتبسط اللقافة ثم الا ان عليها ثم يغسل ويوضع على
 الا ان ثم يلبس من قبل يسه ثم من يمينه ثم اللقافة كذلك والمرأة تكبس الدرع ويجعل
 سفرها صغيرا على صدرها فوقه أى فوق الدرع وعند الشافعي رحمه الله شعرها ثوب
 ضفاري ويلقى خلف ظهرها عنى ثم الحار فوق ذلك تحت اللقافة ويعقد الكفن ان خيف ان
 ينشق **فصل** الصلاة عليه ومن كفايته وشروطها اسلام الميت لقوله تعالى ولا تغسل على احدا
 مات ابا يمين المتأخرين وهم الكفرة عنى وطهارة لانه حكم الامام ولهذا ابشرت بدمه
 امام القوم حتى لا يجبر الصلاة عليه له وضوءه فحرم عنى وأولى الناس بالقدم فيها السلف
 ثم القاصي ثم امام الحق ثم الولي الاقرب فالاقرب الاقرب فانه يقدم على الابن والابن
 ان ياد نصير فان سئل غير ذلك بواذن اعاد الدفن ان شاء ولا يغسل غير الذي بعد
 وقال الشافعي رحمه الله يجزى لمن لم يغسل ان يغسل بدمه عنى وان ذفره بالوضوء عليه صلى على

أخيه جليبي
 قوله من الغسل لانه لا يتم
 سري في البادية يغسل بدمه
 الحرق الاستنقاء والتراحم
 الى الغسل حتى يغسل

فقره عالم ينظر تشييده اقامة للواجب بقدر امكنه وكان والمعتبر في ذلك اكثر الراي
على الصحيح انه يختلف باختلاف الزمان والمكان ولا شخص وقال ابو بصير رحمه الله
يصل الى كونه ايام حتى ويقوم خداه الصدر للرجل والمعدة كانه موضع القلب وفيه
نور الايمان فيكون القيام هذه اشارة الى الشفاعة لا يمانه ودرر ويكبر تكبيرة يثنى عليها
اي يقبل التكبير سجدة اللهم وعجل الله اليك في كل صلاة الصلوات ويجوز ان يذكر فيها قوله
ثالثا وقد مر ذكره هنا ثم يكبر تكبيرة ثانية يعلى على النسي على التحلية ولم بعد ما كان يعلى في صلاة
الصلوات بعد التشهد ثم يكبر تكبيرة ثالثة يدعى خلفه والميت والمسلمين بعدها والدعاء اللهم
لفقر حيتا وميتا وشاهدا وفائضا وصغيرا وكبيرا وذكرنا واننا ان الله من اجابته
منا فاحية على الاسوم ومن لا فيته منافرة حده على الايمان وانما قال في الاول الاسوم
وفي الثاني الايمان لان الاسوم والايمان وان كانا محمدا فلا سلام يثنى عن الايمان
فكانه دعا في حال الحياة بالايمان والافتقار واما عند الوفاة فقد دعا بالتد في حال الايمان و
الافتقار وهذا العهد فخر مودة في حال العفاة وبعد كذا في صد الشريعة وقد زاد المصنف رحمه الله
في شرح الميت بعد قوله لانه على الايمان وحقت هذه الميتة بالروح والراحة والغفرة والرضوان
اللهم ان كان عسافا وقد في احسانه وان كان مسيئا فليكن في ذنبه ولعله الامر والبشرى والكرامة
والزكوة برحمتك يا ارحم الراحمين ثم قال المصنف رحمه الله ويجوز غير مراد الآية اذ ليس فيه
دعاء موقوف انتهى ثم يكبر رابعة ويسلم عليها هذه الصلاة تدل على انه لا يزال بشي بعد الرتبة
وهو ظاهر المذهب ويقل يقبل رها انما في الميتا حسنة وفي الاخرة حسنة ومنا عذاب النار
وعند الشافعي رحمه الله لا بد من قراءة الفاتحة فيها عني فان كبر الامام حيا اي جسد تكبيرات
لا يتابع على صيغة الجهرية اعلا يتابعه المقتدى في ذلك لانه منسوخ وقال زفر رحمه الله يتابعه لانه
يجتهد فيه ثم عني الى حقيقته رحمه الله ليس عني اشتغل امامه بالخطاء وعنه ينصرفه فيسلم
معه وهذا الاصح عني ولا قراءة فيها ولا تشبه ولا رفع يده الماخ التكبيرة الاولى في ظاهر الرواية
وكثير من مشايخنا يلج اختيار الرفع في كل تكبيرة وبه قال الشافعي رحمه الله عني ولا يستغفر
لصلى لانه لا ذنب له وكذا المجتهد لانه مثله ويقول الامام وكذا المقتدى كان الدعاء المشتمل
للاستغفار اللهم اجعل لنا قرنا يتقربن اجرا متقدما واصل الفالط والقرط فيموت بغير الوارثة
اي الصبر والحرص وفي الحديث انا فرطكم على الحزن اى متقدمكم كذا في صد الشريعة اللهم اجعله

وقد مر في الكفاية الدعاء الى قوله فتر في حال الايمان
قال الحارث عابدين رحمه الله عني ان الشافعي يسلّم
كان يقبل حكمة التقدير في النهاية وان لم يكن ذلك
فيكون ما بعد من الشفاعة اللهم اغفر للمسلمين
المؤمنين اى وقال الامام قاسم بن سلام وان كان لا
يسجد بالربابة وعادته وانما هذا منتهى

ويجوز ان يثني بالمجتهد الاصل دون العارض
بعد البعد ذكره في شرح الميتة

اجعله لنا اجرا ودخرا وهو بظن الذال وسكون الخاء الجيم الحيد الباقى واجعله لنا شافعا
وهو الذي يشفع لغيره متفعا على صيغة المفعول وهو الذي يجعل شفيعا عني وفي بعض
النسخ اللهم اجعله لنا شافعا متفعا بذكر اللهم مكان الدوام فاعلم ان في الرواية الاولى
موافق لما في المتن ومن ان بعد تكبير الامام لا يكبر بل ينظر حتى يكبر الامام تكبيرة اخرى فيكبر
معه فاذا سلم الامام فتر معا عليه قبل ان ترفع الجنانة وقال ابو بصير رحمه الله قال الشافعي
يكبر حين يحضر ولا ينظر كذا كان حاضرا حال الخيرية اعتبارا لاسر الصلوات ولها ان كل تكبيرة
قائمة مقام الركعة والمسبوق لا يبتدى بها فاته قبل تسليم الامام عني وفيه كذا كان حاضرا
حاضرا حال الخيرية يعني حاله كان حاضرا وقت الخيرية ولم يكبر مع الامام فانه يكبر ولا ينظر
تكبيرة الامام اتفاقا كذا ذكره المصنف رحمه الله في شرح الميتة نقاب من الخاتمة واما اذا ادرك
بعد الرابعة لا يكبر عند ما تقرأ الصلاة عنه وهذا لا يثبت يكبر فاذا سلم الامام فتر ثلثا
لكبيرات كذا في شرح الجيم وذكر المصنف في شرح الميتة ان الفتوى على قول ان يستره جده ثم قاله
وذكر في المحيط ان عماد الدين يستره الله في هذه الصلاة ولا يجزى ركب استحسان الاستحسان
هو الدليل الذي يكبر في مقابلة القياس الجلي الذي يستحق اليه الاوقام والقباس هناك ان يجزى
واكبر لانه ليس بهادة لعدم الاركان بل هو دعاء وجه الاستحسان انما صلوة من وجه لوجه
الخيرية واستقبال القبلة فلا يترك القيام من غير هذا احتياطا صند وكبر في مسجد جماعة
ان كان الميت فيه وان كان خارجا جهل المشايخ اخذوا في بناء على ان صلاة الكرامة عند
البصير ثم تدبى المسجد فان كان الميت خارجا لا يكبر عنده وعند البعض ان السجدة لم يقرأ
الا للصلوات الخمس فالميت وان كان خارجا يكبر عنه ثم ايضا صدر ولا يميل على عتق اى على عتق
الميت اى عتق كان ولا على غائب خذوا في الشافعي رحمه الله في حاله ان صلاة الجنانة دعاء الميت
في الحقيقة فيجوز على عتق منه وما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى على جنازة فقامت
وجدمات بارض الحبشة والى عليه الصلاة والسلام بالمدينة ولنا ان الصلاة يتعلل الجميع
الميت وان كان اكثر معد وما كان كنه في حكم الصدم وان الميت له حكم الامام ولنا انه وصلة للصلى
خلفه لا يجوز صلوة فالجهد بين الامام والمقتدى كان ناقصا الجواز هكذا بين الميت والمقتدى
صلوة عليه الصلاة والسلام على الجنازة ثم في هذه الصلاة عليه الصلاة والسلام لان الارض
كانت تقضى له فيكون البعيد حاضرا كذا في شرح الجيم ومن استعمل على صيغة المصنف مستحب

اي يقبل الشفاعة وهو الذي يقبل من قال اى
يعطى الشفاعة هذا منتهى

يجوز ان يثني بالمجتهد والجميع ملك المشايخ يسلم ببعده
صلى الله عليه وسلم ان يقرأ الكتاب وله شأن
عليه السلام عني

البقي ان يرحمه الله ما قبل على حيوته من بكاء او غم او حزن او غم او حزن او غم او حزن
استبذل الصبر ان يرفع صوته بالبكاء عند الولادة كذا في النهاية اخرى جلي فعل هذا يكون قوله
بعد الوفاة كذا في البداية مضطربا بالتميم ان يحل على الجريد غسل وسمى وصلى عليه ويرث
ويورث والمحب في ذلك حرج الاكثر حيا حتى لو خرج اكثر وعمره يحزن صلى عليه وان خرج الا
عنى وادى وان لم يستعمل غسل في الجنان وهو رواية الطبراني عن ابي يوسف رحمه الله وفي رواية
لا يغسل وادرج في حرقه تكبرا بنى آدم ولا يغسل عليه ولو سمي من احد ابويه مات لانه
يسلم عليه الا ان اسلم احد او اسلم هو حال كونه عاقلا بعينه الاسلام ولم يسب احد
منه اى ولم يسب احد الا بوب مع الصبي في هذه الصور يغسل عليه بتجاسد اسلام احد ابويه
او تبعا للدار واختلف في اللقيط فقتل يصيب المكان وقيل الواحد وقال الشيخ رحمه الله واولاد
المسلمين اذا ماتوا في صغرهم كانوا في الجنة والتقت المروءة ابي حنيفة رحمه الله مرده على
الراوى واما قوله الكفار اذا ماتوا اقتلوا يقولون فقال محمد لا يذب الله تعالى احدا بل يذب
ويقتل في الجنة عند المسلمين وعنه ابي حنيفة رحمه الله في وقت قيم عسى ولومات مسلم قريب كان
غسله غسل النجاسة ولغة في حرقه والقاه في حفرة او دفنه الى اهل دينه لينقلوه ما ينقلون
بعد تاهم اختيار وسما في حمل الجنانة اربعة وان يبداء فيمنع مقدمها على يمينه ثم متفرعا
مقدمها على يساره ثم متفرعا ويسر عليه وروى للثيب وهو العدد والسرير عنى والمشي خلفا
افضل لانها متبوعة وقال الشافعي رحمه الله المشي قد اما افضل وفي الحديث من حمل جنازة او
بعض خطبة كثر له اربعين كيرة عسى ولا ينبغي للنساء ان يخرجن مع الجنانة بل يكره كراهة حرة
في زماننا ويحرم الفرح وشق الجيوب وتشمع المدود ولطها ونحو ذلك لقوله عليه الصلاة
السلام ليس من شق الجيوب وتشمع المدود عابدة على الجارية ولا باس بالبكاء بالاسان
الدمع في الجنانة وفي المنزل لقوله عليه السلام ان الله لا يعذب بدمع الصبيان ولا
حزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه او يرحم او ان كان مع الجنانة نائحة
او صائحة ترخر فان لم جبر لا يترك اتباع الجنانة لذلك وينكر بقلبه ولا يقدر احد الجنانة
اذا حريته اياه اذا اراد ان يتبعها وما ورد في الاحاديث من القيام لها منسوخ ولا
ينبغي ان يرجع حتى يغسل عليه او بعد ما صلى قاله لا يرجع الا باذن وفي الحديث قيل الرقي ان
يسبح الرجوع بنهر اذ هم وهذا لا وجه ولا يثبت في متبعها الا يكون متفكرا في

في ثاله متعلقا بالحدوت وما يصير اليه الميت ولا يتحدث باحاديث الدنيا وما ينشك وسبع
ابن مسعود رجاء بغيرك جنازة فقال له انك في جنازة لا تكلمك ابدا وينبغي ان
يغسل الصمت ويكره رفع الصوت فيها بالكسر وقراءة القرآن كراهة حرة لم يرد في
فليد في نفسه من شرح الميتة اذا وصل الى قبره كره الجلاس قبل وضعه عن الاغصان
ويحضر القبر وقد رخص القامة وقيل الى الصدف وان زادوا الحسن عنى ويلجأ القبر لقوله
عليه الصلاة والسلام للحد لنا والشق لضيقنا والحد ان يحفره جانب القبلة من القبر
فيوضع الميتة فيها الميت والشق ان يحفر حفرة في وسط القبر فيوضع فيها الميت ويدخل الميت
فيه من جهة القبلة وعند الشافعي يسلك وحده ان يضع الجنانة على رأس القبر بحيث يكون
رأس الميت عند طرف القبلة فيسلك الرافق الى القبر من جهة رأسه لانه عليه الصلاة
والسلام سئل سألوا ولما خلد ابن مسعود رضي الله عنه انه صلى اخذ الميت من قبل
القبلة وانما سئل عليه الصلاة والسلام للحد للحد من الحائط عنى ويقدر واضعه
لبس الله وعلى ملة رسول الله اى لبس الله وهو ضمائه وعلم الله رسول الله سئل
هكذا روى الطبراني عن ابي عمر عن ابي الله عنى اى يغسل قبر المرأة بقرب الحائط يجعل
الدنيا على الحد لان مبنى حالها على السر كذا في الحياة لا قبر الرجل لان عليا رضي الله عنه منع
ذلك المظهر او نزع امره على الدخيل في القبر عنى ويوجه الميت في قبره الى القبلة بذلك
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم عناية وتحمل العقدة لوقوع الامر من الانثى ولا يسرى عليه
اللبس والعقب ويكره المآجر والحطب لانها لاحكام البناء والقبر مومن البلى هذا
في كمال التراب سئلوا ويكره ان يناد عليه التراب الذي خرج من قبره عنى ويسمى
القبر وقد رخصه وقيل قد رابع اصابعه ولا يربح خاوة فالت في رحمه الله ويكره بناءه
بالحطب والمآجر والحطب لانه لاحكام والزينة كذا في الجوريش الماء عليه ووضع حجر للموت
ويكره الكتابة ولا باس بها عنى ولا يدفن انسان في قبر الا لغزوة ويجعل بينهما تراب
ليصير كقبرين ولا يخرج الميت من الميتة الا ان تكون الارض مقصورة في حيز لا يخرج
لحق صاحبها ان شاء وان شاء سواه مع الارض وانتفع به ذراعة وغيرها ولو لم
فيه متاع انسان لم ينشئ بل يحفر من جهة المتاع ويخرج ويقل لا باس ببنيته واخرجه لو
وضع لعين القبلة او هل شقة اليسار او مطويا في لم يهل عليه التراب ينشئ ويدفن في السنة

ولم يكن الميت وصار له ابان دفن غيره وذريعه وابناء عليه عتيق ويكره وعلى ر
 العتيق والجهرس والتم عليه الصلوة والسلام عليه لانه عليه الصلوة والسلام منى عن
 ذلك وفيه امانة به احتيازا **باب الشهيد** لما كان القتيل ميتا باجله عند اهل السنة
 كانا باب الشهيد من قيمة باب الجنائز ما غابوا عن حجة لاختصاصه بالقتيل في
 اخراجه منه كخراج جليل عليه السلام من الدلوكة عليه السلام وانما سمي به لانه
 لانه الملوكة يشهد ولا موته كرامته فكان مشهورا فهو فعيل بمعنى مفعول وقيل بانه
 مشهور له بالجنة وقيل لانه حي عند الله حاضرا في هذه امس حتى يلقى نفاة عن الشاية
 والنهاية هوى الشهيد في عرف الشرع من قتله هل الحرب او اهل البني او قطاع الطريق
 سواء كان القتل مباحا او تسيبا عني او جدي للمعركة وفي موضع القتال من القرى
 وهذا المذكور والحال ان يكمل به افرجاجة او قتل مسلم ظلما ولم يجب بقتله دية اي بنفس
 القتل حتى لو جبت بالصلح او بقتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة لان الواجب هو القضا
 ولكنه سقط بالصلح او الشهادة وعندنا ان في حرمته لا يكون شهيدا الا بقتل المعركة
 فما زيا عني واذا كان الا مراكا ذكر فيكف ويقتل عليه ولا يقبل لقتله عليه الصلوة والسلام
 في شهاده احد رجليهم بجلدهم وما ثبت الحديث عني والثاني في رجحان قتله الصلوة
 ويقبل السيف عماء للذنب فاعني عن الشفاعة ونحن نقول الصلوة على الميت لا نظرا
 كرامته والشهادة او في الظاهر عن الذنب لا يستغني عن الدعاء كما ينبغي عليه الصلوة
 واليوم والصبى هداية ويدفن بدمه وتيا به الامام ليس من جنس الكفن كالقبر والخندق
 والخف والسوح ويراد حتى يتم الكفن ان لم يكن عليه ما لم يكن عليه ما لم يبلغ الكفن عني
 ويقفون ان كان عليه اكثر من الكفن مراعاة لكفن السنة من الوجوه وان كان بيتا او
 جونا او جنبا او حائضا او نساء يقبل خلوا فاله امانة لا يقبل عندها في الجوع لعدم ما
 روينا ولا يحنيفة رحمه الله ان الشفاعة عرفت مانعة لا رافعة فلو يرفع الجنابة والحنيفة
 والنفس من القبر والحنيفة ليس في معنى شهاده احد عني ويقبل ان قتل في المصر
 ولم يعلم انه قتل عدوا ظملا لان الرأب فيه القامة والدية فحقت الظلم عداية ولم يذكر
 انه وجد في موضع جيب القامة كالشاعر والجامع فان علم ان القتل بالحد يدة لا يقبل ان
 شهيد وان علم انه قتل بالعصا الكبيرة ينبغي ان يقبل عند اهل حنيفة او ليس شهيدا عنده

عنده خلوا فاله وان علم انه قتل بالعصا الضعيفة ينبغي ان يقبل اتفاقا لانه نفس القتل
 او جيب الدية فعدم وجوبها يمان من جيل القاتل لا يجعله شهيدا اما اذا علم القاتل فان علم
 ان القتل بحدية لم يقبل انه شهيد وان علم انه قتل بالعصا الكبيرة يقبل عند اهل حنيفة خلوا
 خلوا فاله وان علم انه قتل بالعصا الضعيفة يقبل اتفاقا صدد يقبل على بناء عالم يستم فاعله
 قال مضي التقدير ثم المرتبة وان غسل فله نقاب الشهادة كالغريق والحريق والمبطون وفيه
 والمطعون والغريب فانهم يقبلون وهم شهداء على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احمي جلي وشرا لا تراث بقوله بان الكل او شرب او عسل او بروج او باع او اشترى او
 عاش كشر يوم عند ابي يوسف رحمه الله خلوا فالحد حرمته الله او مضي عليه وقت صلوة وهو
 يقبل مع شهيد القدرة على اداء الصلوة حتى يجب عليه القضاء بتركها عني او اواه حية
 او نقل من المعركة حيا او ميا مطلقا عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد بن روح ان اوصى بانه
 باصر اخر وي لا يقبل ومن قتل بعد او قبض على غسل وصلى عليه ومن قتل بغير اهل جرحه
 عن طاعة او لا جرح قطع طريق غسل ولا يقبل عليه وقيل لا يقبل ايضا وقال الشافعي
 روح يقبلون ويقبل عليها لانه مسلم قتل عني فصار كالمجروح ولنا ان علينا رضائنا
 عنه لم يقبل الخراج ولم يقبل عليهم فقتلهم كقتل قتال لا ولكنهم اخواننا بعضنا
 علينا اثار الى ترك الصلوة والصلوة عقوبة لهم يكون زجرا لهم وقال بعض اصحابنا
 هذا اذا قتل في حال الحيا ربة قبل ان تقع الحرب او زارها واذا قتل بعد ثبتت
 يد الامام عليه ما قاتلها ليسوا من اهلها ولا يقبل عليها وهذا تفصيل حسن اخذ به كبارنا
 المشايخ والله اعلم عني روح ويقبل على قاتل نفسه عند اهل حنيفة ومحمد رحمه الله هذا
 لانه فاسق غير سابع خلوا فاله لا يبرئ من حرمته الله زجرا له كالباب عن اذ كان عدوا ولو كان
 خطاء يقبل ويقبل عليه اتفاقا كذا في شرح الجمع **باب المصلحة الكعبة** صح في الفرض و
 القتل عندنا وعندنا في جرحه فالما لك روح في الفرض كذا في النهاية وما وقع في النهاية من
 قوله خلوا فاله في جرح يري فيها قال في النهاية هذا اللقب وقع سهوا من الكاتب فان الشافعي
 روح يري جراح الصلوة في الكعبة ومنها ونفلا كذا او رده اصحاب الشافعي رحمه الله في كتبهم
 انتهى ومن جعل فيها ظهره الى ظهر امامه بان ولو جعل ظهره الى وجهه اي الى وجه امامه
 لا يجزئ لان هذا تقدم وكذا ان يجعل وجهه الى وجهه ولو خلفت ارجلها وجهه فيا اي والحال

وكذا ان ارتد عن
 اهل السنة
 حكمة في الوقاية والفساد في الحيا والاركان
 حكمة في الانسب والاعطاف منسوبة
 حكمة في اراة حمة اي ضمت للمنية
 الشهيد الى انفسنا

ان الامام فيها جاز وان كان خارجا اي خارج الكعبة جازت صلوة من بعد اقرب اليها منه
 ان لم يكن في جانبه اي في جانب الامام لان التقدم والتأخر انما يظهر عند الحاجة للجانب قداية
 ويجوز الصلوة فوقها اي فوق الكعبة وتكره **كتاب الزكاة** وهي فطرة وهي فطرة وهي من زكاة الزمان
 اذا غار و زاد و سميت بها لانها سبب غناء الحال بالخلف في الدنيا والثواب في المعنى ويعبر عن
 العبادات ايضا قال الله تعالى وحنا نأمر ولدنا و زكوة اعطينا به سميت بها لانها تظهر المزية عن
 المذنب عن غيره و من اعطى الزكاة عليك جزء من المال معين شرعا من فقير مسلم غير عاقل
 و هو من يكره منسوب الى بني جاشع و هم العباس و آل عقيل و آل جعفر و آل حارث بن عبد
 المطلب عني و لا هؤلاء اي مولى عاقل و حاشي و حاشي و حاشي مع قطع المنفعة عن الملك بغير اللوم اي
 الدافع من وجهه عن الدفع الى غيره و ان سئلوا و الى اصوله و ان عاقل و الى مكاتبه و من دفع
 احد الن و جين الى الآخر فان المنفعة عن الملك بغير اللوم لا ينقطع عن الدافع في هذه الصلوة با
 لكتابة عني و اللوم في ملكه فكل من سئل بقره فليكن جزء من المال اراد ان يكره على وجه النية مع
 الاخذ من ملكه و شرط وجوبها و اراد به الفرضية لانها ثابتة بذليل قطعي فالصحيح باله
 جرب اما لان بعد مقدارها ثلث اجناس الاحاد و لان امتنع حال احد ما مقام الاخر جاز
 مجازا اي جلي العقل و البليغ و لا تكليف به و منها ما هو فالتاثير في جها عني و السلام
 لانه شرط لصحة العبادات كلها و لا يمتنع العقل لانه الرقيق لا يملك للملك و شرط و
 جوبها ايضا ملك نصاب حقيق لقوله عليه الصلوة و السلام لان زكاة في مال حتى يعمل عليه
 عني فانزع عن الدين المراد به دين له مطالب من جهة الصياح حتى لا يمنع فيه الذنوب والكفارة و
 فانزع عن حاجته الاصلية كدور السكنى و ثياب البذلة و اثاث البيت و آلات الخمر و كتب
 الفقه لاهلها لان المشغول بالحاجة الاصلية كالمص و عني فام و لو قدر ان كان يتمكن من
 الاستغناء بكونه الحال في دينه او يد نائبة عني ملكا تاما اعزقة و يد اصد و ذكي في الزمانية اراد بالتام
 ان يكره ملكه ثابتا من جميع الوجوه و لا يتمكن فيه نقصان بوجهه فكان هذا احقران اعز ملك الكتاب
 و المدينين و هو صدق الملاءة على قوله الخيفة روح اذا كان ابلو سائمة باعيا ناهية مقبوضة
 لها و هو المبيع قبل القبض فانه المسمى و لان زكاة فيه على المشتري و لا كان للثمن زكاة لعدم تمام الملك
 الا يتمكن منه لا يجوز التصرف فيه و كان فلو جاز عن جند لعدم العقل و لا على صبي لعدم البليغ
 و لا على مكاتب لعدم الملك التام فان له ملكا ابيه لملك الرقبة صدر و لا على مد يدها مطالب

و زكاة الدين هو دينه
 من الدين هو دينه
 الجارية و النسيئة و القسمة و الخلع و
 و قد راجع الطبيب و موطنه الجاهل و
 فلهذا سميت بدينه

فطرة و مستحق من المال ففسره بالانفد
 المستحق بغير الحق و المستحق و
 المراد به جهنم المستحق بالفتح لان بني
 تاخيم سبعة لا مسبيد و انما لم يجر
 و في الزكاة الى ما يليهم لعدم سبب السلام
 ان من في التقدم من انفسهم

مطالب من جهة العباد في قدر دينه لان ملكه غير ما ضل عن الحاجة الاصلية و هي قضاء
 الدين و انما يكون قيد بكونه مطالب من جهة حتى لو كان مطالب من الله تعالى لا يمنع من
 الزكاة كمن ملك ثيابا بعينه مشغول بدين الله تعالى كالنذر و الكفارة او الزكاة يجب
 فيه الزكاة و لا يشترط لوجوب الزكاة فرائض هذه الدين و قوله في قدر دينه متعلق
 بقوله فلو يجب اي لا يجب على المديون بقدر ما يملكه ماله مشغولا بالدين كذا في صدر الشريعة
 و لا في مال ضار و هو مال نقد الوصول اليه مع قيام الملك كذا في كمال و عني الحال
 الضار بقوله و هو المقصود و الساقط في البحر و المنصوب لا يثبت عليه و مدفوع في بنية
 نسي مكانه و ما اخذ مصدرة و دين كان قد جحد و لا يثبت عليه فصد نال لاجب الزكاة
 في مال الضار خلوه و التناهي في بنيه بناء على اشتراط الملك التام في حصول رتبة لا يبا و الخلو
 فيها اذا وصل المال الضار الى مالكه هل يجب عليه زكاة السنين التي كان الحال فيها ضارا ام لا
 صدر بمخاوف دين على من ملى لعني لفظا و معنى هذا او على من ملى لعني لعني و مفسر
 بفتح الهمزة الشدة اسم الذي نادى عليه القاض باله انفس اعمى على او جاهد عليه بنية
 او علم قاض فانه اذا وصل هذه الاموال الى مالكها يجب زكاة الايام الماضية صدر خلو
 محمد روح في الفلاس حيث لا يجب لتحقيق الاقل من غنة بالتقليد فيكون النصاب ثانيا
 كال و يخلاف ما ذكر في البيت و نسي مكانه ليستصل العمل اليه قداية و في المدفوع في الارض
 او الكرم اختلف في الاختلاف في المشايخ كذا في النهاية و ينكر الدين عند قبضه فيقول مال
 التجارة عند قبض اربعين و بدل ما ليس كذلك عند قبض نصاب و بدل ما ليس بحال عند قبض
 نصاب و حملان حيد و قال لا ينكر ما قبض منه مطلقا الا الدية و الارش و بدل الكتاب فيعبد
 قبض نصاب و خلو ان حمل نقيع هذه السائل معترف على قبض الدين بعدا و بيان مراتبها
 الدين ثلثة انواع و بين مرتبة كبدل عمر من التجارة و هو السوايم و يستبدل ما ليس للتجارة
 كمثل عبيد الخدم و ثياب البذلة و اجرة دار النجاة و يصحيف كبدل ما ليس بحال كالميراث و الخلع
 الخلع و العتاص و الكتابة و الدية اذا عرفت هذا فاعرف ان الدين اذا كان نصابا كاملا و
 حال عليه الميراث عند المد يدين ثم قبضه الميراث فصد اي حينئذ روح ان كان المقصد من الدين
 القصد يجب عند قبض اربعين و بها و لا يردى ما قبض عنه لان في الكسوف و لا يرد
 عنه و ان كان من الدين الوسط فصد قبضه ما قبضه و بها يجب خمسة و اربعين و لا يرد

ان قدر سلفا

و ينكره الدين عند قبض الدين من المدفوع
 عند قبض اربعين و بها و لا يرد
 بدل مال التجار

فيه وان كان من الضعيف فقد قبض ما لم يكن دينا مع مضى الحول عليه بعد القبض بحسب
 عليه حسنة وراهم له ان الدين ليس بمال حقيقة لانه عرض مقبوض فاعبر الدين بما هو عليه
 وان كان بدلا عن مال عاقل اخذ حكمه فصار قديما ولو يشترط فيه الحول ولا قبض النصاب ^{المال}
 وان بدلا عن مال ليس للتجارة فباعتبار كونه بدلا عن مال لا يشترط فيه الحول ولا قبض النصاب
 وباعتبار ان المال للتجارة يشترط كل منهما فتركت النصاب دون الحول على ما بالشريعة
 وان كان بدلا عما ليس بمال يكون ضعيفا فاشترط الحول والنصاب لانه ليس مالا باعتبار
 ذاته وباعتبار بدله وقال لجب زكاة ما قبض من اى دين كان قرا وكثرة الدين
 كلها في المالية سواء والدين على الصعيق ولهذا يجوز ان يشترط به ويستخرج عليه وتعلم
 الحول عليه في الذمة كتمامه وهو عين فيؤدي ربع عشرة ما قبض وفي القبض المحيد للذوق
 فيما لم يكن له مال غير الدين فان كان في قبضه الما قبضه الى ما عنده اتفاقا لانه بمنزلة الضائفة
 واستثناء من حكم الديونة دين بدل الكتابة والدية والارث وشروط في المقبوض منها
 النصاب والحول لان دين بدل الكتابة ليس بدين في الحقيقة فلذلك لا يقع الكفالة به و
 كذلك الدية تكون واجبة على العاقلة بطريق اطلاق لنا ثمة العقل والصلوة لا يملك قبل
 القبض ولهذا لا يسترقى من تركته من مات من العاقلة كذا في شرح الجمع ومغرر دانها
 اى اداء الزكاة نية مقارنة لاداء الزكاة اى لاداء الزكاة الى الفقير كما في الصلوة الا
 ان الدفع يتفرقا ظاهرا فاقبض برجعه عاقل الحول يتيسر التقدم النية في الصوم وهو
 معنى قوله او بنية مقارنة لعزل المقدار الواجب فانه اذا عزل من النصاب قدر الواجب
 زائدا للزكاة بقصد في الغنم بكونه سقط زكاته ولم يصدق بالكل ولم ينهها للعقل
 سقطت اى ولم يصدق بجميع ماله لا ينزى الزكاة سقط فصرها فرضها عنه للمستحق لان المال
 جب خرا منه فكان متعينا فيه فلو حاجة الى التحسين والرضا في البعض لا تسقط ^{حصة}
 اى حصة البعض التي تقدره عند ابي يوسف رحمه الله لان البعض غير متصل كقولنا ^{في}
 نحو الواجب خلو والمجد مرج فان عنده سقط زكاة العدم لان الواجب شايع في الكل
 وتركه الحيلة لا إسقاطا عند محمد مرج خلا لا يبيد رحمه الله ان الزكاة تنفع الفقراء
 وفي الحيلة اضرار لهم ولا يبيد ان امتناع من الوجوب لا يبطال حق الغني لانه ربما
 يخاف ان لا يمثل امره فيكون عاجزا والفرار من المعصية طاعة وهذا صحيح كذا في المحيط

لا تترك في الدُّنْيَا والمجاهدة كالقَلْب والباطن
والنفس واصلها كذا في الكافي الآن يكون
للنحو كذا في النامخانية دمره وغمره

في المحيط وكلا الخوف في الحيلة للشركة قبل التفرق في الشفعة على قوله أبي يوسف
وفي الزكاة على قوله محمد وهذا تفصيل حسن شرح الجمع ولما اشترى عبد التجارة فبيع
استدأه بطل كونه للتجارة وبطلت الزكاة ^{عنه} لاقتال الشية بالجمع وحدوث التجارة وما
نوى للمخدمة لا يصيب للتجارة بالنية ما لم يبعد لأن الشية لم تقبل بالعمل أذ هو علم بجزئ
فلم تعتبر نية ولهذا يصيب المسافر مع ما يجزئ والنية لما يصيب المقيم ما فرأى الأبا السلف
كذلك في الهداية وكذا ما وردت حيث لا يكون للتجارة بالنية لأن الشية لم تقبل بالعمل
لأن المورد يصير ملكا للواردت جبا بوجهه ولهذا يورث الجنين وإن لم يتصل
منه العمل ^{دور} وإن نوى التجارة فيما ملكه بهبة أو وصية أو مباح أو حرام أو صلح على
قوله كان لها أي للتجارة عند أبي يوسف رحمه الله لاقتراها بغيره بقوله العقد خالفوا
لحمد رحمه الله فإن عنده لا يكون للتجارة لأنها لم يقارن على التجارة وقيل الخوف بالعكس
كذلك في البداية وكذا تعيين النذر للصدق اليوم والدرهم والفقير يعني إذا قال الناذر
على أن الصدق اليوم بهذا الدرهم على هذا الفقير أو عشرين أحدها من اليوم أو الدرهم
أو الفقير فقد عني هذا اليوم أو صدق درهم آخر أو على فقير آخر جزائيه ويلتزم
تعيينه ولا يخفى عند فخر رحمه الله لأنه لا ينفرد بالقرعة بحد ذاته فلا يعتبر عنه
أن ما هو قرعة وهو أصل الصدق تحت النذر وقد أعطاه والتعيين ليس بقرعة
فيظلم والمسئلة من بيع الجوز **باب زكاة السوائم** هي جمع سائمة من سامت
الحارثية سوما أي رعت واسماها صاحبها والمراد التي تسام للذئ والنسل ^{بغير} ^{سورة}
واسماها الجوز والركوب فلا زكاة فيها وإن أسامها للبيع والتجارة فيها زكاة التجار
لأن زكاة السائمة على السائمة التي تكتفي بالرمي بالكلاء وبالفتح مصدر ^{دور} في
الكلاء وليس في أقل من خمس من الأبل زكاة فإذا كانت سائمة ففيها
ساة وفي العشرين ثمان وفي خمس عشرة ثلاث وفي عشرة أربع وفي
خمس وعشرين الخمس ولذا لم يثبت لها بالهاء المعجمة وهي التي طفت في الثانية سميت
به لأن أمها تكلمت على أمها أي حاملا بأخرى عاد في ستة ولشئ إلى خمس وأزه
بعض بنت لبون وهي التي طعت في الثالثة سميت به لأن أمها تلد أخرى وتكون
ذات لبن غالباً وفي ستة وأربعين إلى ستمائة حقة وهي التي طعت في الرابعة سميت

مشاة على هذه الأيات يكون منكم مؤتمن مساولد
مشاة تلك اصل مشاة زيد اسم صغير في شوبه ظنون
جمع شياه كلود وقولك اليك ثلث شياه كسين
عشره وثمانه نالود سين عدة مشاة كثيره
والقول
عنهم قيونر اسم جنس مرد قليله كين مشاهلند

بها لانها حق لها للزكوة والركوب وفي احدى رستين الى خمس وسبعين جنحة
 وهي العنقبات التي طعنت في الخامسة سميت بالمعنى في اسنانها يعرف ارباب
 الابل وهي الكبريت يؤخذ في الزكوة وفي ست وسبعين التي تسعين بنتا لبعلا
 وفي احدى رستين حقان الى مائة وعشرين على هذا النقص الا ان اثار واشهرت
 كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولجتمت الآية على من يجب في كل خمس يزيد على مائة
 وعشرين نشاة في مائة وخمسين وعشرين نشاة في مائة ولتس حقان وشاة
 وفي مائة وخمسين ولتس حقان وثلاث شياه وفي مائة واربعين حقان وارب
 شياه الى مائة وخمسين واربعين فيها حقان وبنه مخاض الى مائة وخمسين
 فيها حقان ثلاث حقان ثم في كل خمس يزيد على مائة وخمسين شاة كان كمرنا
 الى مائة وخمسين فيها ثلاث حقان وبنه مخاض الى مائة وست وثمان
 نين فيها ثلاث حقان وبنه لبون الى مائة وست وتسعين فيها اربع حقان
 الى مائتين ثم ينصل في كل خمس كاض في الخمسين التي بعد المائة والخمسين مثا
 اذا كانت مائتان وخمسين فيها اربع حقان وشاة واذا كانت مائتان
 وخمسة عشر فيها اربع حقان وثلاث شياه وان كانت مائتان وعشرين فيها اربع
 حقان وارب شياه فاذا كانت مائتان وخمسين فيها اربع حقان وبنه مخاض
 وعلى هذا عسى والجمع مجتمعي منسوب الى بحث نصر لانه اول من جمعه بين
 العرب واليه واليه باب جمع عربي سواء لان مطلق الاسم يتناولها هذه **فصل**
 وليس في اقل من تسعين من البقر الزكوة فاذا كانت ثلثين سائمة فيها بيع وهو
 طعم في السنة الثانية او تبعة هي انشاه الى اربعين فيها اربع اربعين مسما وهو
 ما طعم في الثالثة او مسنة في انشاه ولا منيع فيما زاد على اربعين الى ان يبلغ ستين
 عند ذلك عند الستين في واحد واية عن الامام لقوله عليه الصلوة والسلام
 انما رضى الله عنه لا تاخذ من ارقاص البقر شيئا وفسره بما بين اربعين الى
 ستين قلنا قد قلنا ان المراد منها البصاير هداية وعند الامام يجب فيه اى فيما زاد
 بحسابه في واحدة ربح عشر مسنة وفي الثلثين نصف عشر مسنة وفي الثمانية ثلاث

ثلاث ارباع عشر مسنة او ثلث بيع عنى وفي ستين تبعات او تبعات ارباع الاجاع و
 في سبعين مسنة وبيع وفي ثمانين شتان كندر وهكذا يجب كل ما زاد عشر في كل تسعين
 بيع وفي كل اربعين مسنة فالطرس يتغير كل عشر من بيع الى مسنة في تسعين وثلاث
 ابعة وفي مائة تبعات ومسنة في مائة وعشرة مستان وبيع وفي مائة وعشرين اربع ابعة
 وفي مائة وثلاثين مسنة وثلاث ابعة وفي مائة واربعين مستان وثلاث ابعة وفي مائة
 وخمسين خمس ابعة وعلى هذا الى عدد ينتهي بين الجواميس جمع جواميس معرب كما
 كما وينس كالبقر في كنية الضاب وجوب الزكاة لان البقر يتناولها وعدم الخش بالكل
 له في الاكل لم يقتل لاجل العرف على **فصل** وليس في اقل من اربعين من الغنم زكوة فاذا كان
 الغنم اربعين سائمة فيها شاة الى مائة واحد وعشرين فيها حقان الى مائتين واحدة
 فيها ثلاث شياه الى مائة فيها اربع مائة فيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة بهذا الشهر كتب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتب الى بكر بن الحنفية عنه وعليه العقد الاجماع بينه والضان
 والمهر سواء اى في الزكوة وكان يضاب احداهما بالآخر وكذا المنع له من طيبى فحقة خاوا فالت
 روح عنه وادى ما يتعلق به الزكوة ويؤخذ في الهدية والنفى ويوما تمت له سنة منها اى من
 الشاة ولما قال ان هذا لان النفى من البقرة تمت له سنتين ومن الابل مائة له خمسة كاسبي
 في كتاب الانحية ان شاء الله تعالى لا يخرج كندر ويوما الى عليه الكس حاد هذا نصيب الفقهاء وعند
 الجرع مائة له سنة ق طوى في الثانية والنفى مائة له سنتان وطوى في الثالثة وعن ابي حنيفة انه
 خير به الجرع من الضان وحدثناهما وقوله الشافى رحمه الله **فصل** اذا كانت الخيل سائمة زكوة
 وانما اى في كل سنة فيها الزكوة عند ابي حنيفة ربح وكذا عند فرج خاوا فالحق عليه السدة وم
 ليس على السلم في عبده ولا في فرسه مائة وله قوله عليه السدة والسلام في كل فرس سائمة
 دينار وعشرة دراهم وتا ويل مار وياه وهو الضانى وهو للشغل مع زيد بن ثابت رضي الله عنه
 حذاية ثم صاحب الكنز اختار فيها قولها حيث قال ولا شئ في الخيل وقال الشافى الضان عليه الصلوة
 هذا نص قول ابي حنيفة ربح صاحبها غير فان شاء اعطى من كوفس دينار وان شاء قوما واعطى من
 فيما ربح العشرين بلغت القيمة نصا با قال في شرح الجمع هذا الخيتم في الاقرار من المتساوية وما في
 الاقرار من المتساوية قيمة فالزكوة باعتبار القيمة وفيه فتكون الكفاية لا يأخذ الامام صدقة الخيل
 جبلا كما يأخذ صدقة سائر السوائم وليس في الزكوة والنفى حتى اتفاق وفي الاثبات المختص

انما يتشبه بالبيع والبايع كذا في نسخة
 في حاشية الضابانية مسنة مثلا

ولم يكن المصنف كتاب الخيل لا يقتضيه
 فحينئذ وبما المنقول عند الطحاوي قيل
 فيكون كذا في الدور والضرر مسنة مثلا

عن الامام رويان في رواية يجب لما كان التنازل ثم بالحق المستعار وفي رواية لا يجب
لعدم التنازل ثم في ذلك وفي التنازل شيئا اتفاقا بناء على قوله الاشهر الامام كما
يتبين من عبارة الهداية حيث قال وعنه انه يجب في الذكوة المنقذة ليا واما صاحب الجمع فقد ذكر
الروايتين عنه متساويين الاقدام حيث قال وفي الاناث والذكوة المختصرون وبيان في حجة
نحو وهكذا ذكر العيني في شرح الكنز فلي هذا يكون قوله المصنف اتفاقا مضطرا بهذا حتى
في البطلان والجميع لم تكن للتجارة عليه الصلوة والسلام لم ينزل على فيها شيئا والمعاد يثبت
سماعا الا ان يكون التجارة لان الذكوة حينئذ تتعلق بالمالية كمال الاموال التجارية هداية
وكذا الفساقون والمطأون والجميع يحمل الفساقون والمطأون على وزن غير ان جمع فيسول ويحمل للمطأين
ولد الشافعية قبل ان يتم عليها حمل من فضل الرضيع عن امة والثاني بالفتح في ولد الشاة قبل
تمام الحمل والجميع بكسر العين ولد البقرة حينئذ تنضم اليه المشرك وفي شرح الكنز للشيخ العجا
جيل جمع عجل كاييل جمع ابل وكذا في شرح الجمع وفي مختار الصحاح العجل ولد البقرة وكذا العجل
والجميع بجمع الجبل والاشي عجلة انتهى هذا الا ان يكون معها كبر فانه اذا كان فيها واحد من
الكبار جعل بصلاله في انعقادها بزيادة في تأدية الزكوة وعندنا في شرحنا فينا اي
في الفساقون والمطأون والجميع واحد من اربعة المسئلة رجل له تسعة وثلاثون حموا
وسنة واحدة فاذا كانت المسئلة وسطا اخذت وان كانت جيدة لم تؤخذ وليدة صاحب
المال شافيا وان كان دون الوسط لم يجب الا هذه كذا في حاشية اخي نقوه من البيانية
ثم قال استصحب بعض الفضلاء تشريفا ببناء على ان وجوب الزكوة دائر على حمله في الحمل وبعد
الحمل لان لا يتصور شي من هذه المعاني المذكورة فيقتل في صدقة رجل اشترى خمسة وعشرين من
الفساقين او ثلوه من العجايل او اربعين من المطأين او وحبله ذلك هل يقع عليه الحمل
لم لا على قول في حجة رحمه رح ومحمد لا يقع و على قول غيرهما يقع حتى لو حال الحمل عليها
من حية ملكها وجبت الزكوة ويقتل اذا كان له نصاب سائمة فعلى عليها ستة اشهر فوالله
مثل عدد ما ثم هلكت الاصل وبعيت الفروع فتم الحمل عليها يجب الزكوة اهلا وقبل لو حال الحمل
على النصار والكفار ثم هلكت الكبار قبل ان تؤدي الزكوة وجبت النصاب حري بها من الزكوة
بمحبتها لم لا فالمتدرك على الخوف فعند زفرها لك وجهها الله يجب منها ما يجب في المال وعند
اي يرضح يجب فيها واحدتها وعند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله ليس فيها شي انما في حاشية

في حاشية اخي نقوه من الكسبية ولا يثبت ايضا في الحاصل هي التي اعدت للحمل الماتل
ولا في الحاصل هي التي اعدت للحمل كاثارة الارض فانها حينئذ من الحراج الاصلية ددد ولا
في العرفة هي التي تقطع العلف فانه يكون سائمة ددد وكذا السائمة المشتركة حيث لا يجب
لا يجب فيها الزكوة الا ان يبلغ نصيبك واحد من الشريكين المستفادة من الشركة منها اي سائمة
نصابا حينئذ يجب لكل واحد على حدة وفي بعض النسخ نصيب كل منها اي من الشركة ومن وجب عليه
سائمة اي ذلك سائمة فلم يوجد عنده دفعه او في منه مع الفضل او دفعه على منه واخذ الفضل و قيل
الحمار للسائمة وهذا يثبت على اخذ القيمة في باب الزكوة جائز عندنا كما ذكره بعضه ويجوز في
القيمة في الزكوة والصحر والحراج والكفارات والذود ومدة العلف وقال الشافعي رح لا يجوز
اتباع المسوم كالهدايا والتمايا ولما ان الامر بالاداء الى الفقير اتصالا للزكاة الموهوبة
اليه فيكون اتصال القيمة الشاة وصار كالجارية بخلاف الهدايا لان الهبة فيها اراقة الدم وهي لا
يقبل وجه القرية في المتنازع فيه سرخلة المحتاج وهي معقولة هداية وتسقط الزكوة
بهلاك المال بعد الحمل وان هلك بعينه سقطت حصته ويصرف الهالك الى العفو ولا
ثم المنصاف يليه ثم ثم الى ان ينتهي عند الاما وعندنا في يوسف يصرف بعد العفو الاول الى الثاني
شايها والزكوة تتعلق بالنصاب دون العفو وهذا عند ابن حنيفة والجمهور في حجة الله
وعند محمد وزفر رحمهما الله تتعلق بها حتى لو هلك العفو وبق النصاب بقي كل الواجب عند
ابن حنيفة والجمهور رحمهما الله وعند محمد وزفر سقطت بقدومه لجذ وذفرهما ان الزكوة
وجبت شكر النعمة المال والكلية ولهما قره عليه الصلوة والسلام في خمس من الابل شاة
شاة وليس في الزيادة شي حتى يبلغ عشرين وهكذا قال في كل نصاب في الواجب
العفو ولان العفو يتبع للنصاب فيصرف الهالك او لا الى البت كالتبع وقال المنهارة
ولمنا قال ابو حنيفة رحمه الله يصرف الهالك بعد العفو الى النصاب الاخير ثم الذي
يليه الى ان ينتهي لان الاصل في النصاب الاول وما زاد عليه تابع وعندنا في يوسف يصرف
الهالك الى العفو او لا ثم الى النصاب شايها هداية ولما ذكر المصنف الاصلية اهداها
ويصرف الهالك الى العفو او لا ثم الى نصاب يليه وثانيهما قره الزكوة تتعلق بالنصاب
دون العفو فزعم عليه ما قره له هلك اربعة بعد الحمل من ثانيا شاة يجب شاة كالملة
وعند محمد رحمه الله شاة وهذا بناء على الثاني ان الزكوة تتعلق بالنصاب دون العفو

صاحب

ولذلك الثاقبة قبل ان يتم عليها حمل من فصل الرضيع
عام الحمل والجزل بكسر العين ولد البقرة حين تقصف
جيد جمع عجل كايابيل جمع ابدل وكذا في شرح الجمع وفي
الجمع بجاييل والانشى عجلة انتهى هذا الان يكون
الكبار جمع تبعاله في انعقادها انسابا دون قأ
في الفضول والمليون والعجايل واحدة مناصدا
ومسنة واحدة فاذا كانت المسنة وسطا الخند
المال ثانيا ورسا وان كان دون الوسط لم يجب الاء
ثم قال استصحب بعين الفضلاء تقريرا بناء على ان

المولان لا يتصور شي من هذه المعاني المذكورة فيقول في صدد تاراجل اشتد
الفساد او لولا شي من العجايل او اربعين من المليون او وحبيله ذلك هل ينعقد عليه العمل
الم لا يقرول الى حنيفة رحمه و محمد و لا ينعقد و على قول غيرهما ينعقد حتى لو حال الموت عليها
من غير ملكها وجبت الزكاة و يقول اذا كان له ثياب سائمة فحق عليها ستة اشهر فلو دلت
مثل عدد هاتم حلت الاصل و بعيت الفروع فتم المثل عليها يجب الزكاة اهلها و قبل حال الماله
الى النصار و الكبار ثم حلت الكبار قبل ان تدعى الزكاة و بعيت النصار حرم بيع عليها من الزكاة
بخصتها الم لا فالعذر كما على الخوف فعد في فروعاك رحمها الله يجب منها ما يجب في المان عند
طريق روح يجب فينا و لعدقها و عند ابن حنيفة و محمد رحمها الله ليس فيها شي اشتد في حاجتها

في حاشية آخر نقلا من الكوسجية ولا ينبغي ايضا في الحوامل هي التي أعدت لحر المال
ولا في العوامل هي التي أعدت للحر كاثارة الارض فانها حسيته من الحراج الاصلية ددر ولا
في العلوفة هي التي تغطي الحلف فانه يكمن سائمة ددر وكذا السائمة المشتركة حيث لا يجب
لا يجب فيها الزكاة الا ان يبلغ نصيبك واحد من الشريكين المستفادة من الشركة من اى السائمة
نصا با حسيته يجب لكل واحد على حدة وفي بعض النسخ نصيب كل منهما اى من الشركة وموجب عليه
سواء اى ذلك شي فلم يوجد عنه دفع اى منه مع الفضل او دفع اعمل منه واخذ الفضل وقيل
الخير للساعي وهذا ينبغي على اخذ القية في باب الزكاة جائز عندنا كما ذكره بقوله ويجوز في

ات والنذور ومعدية العطر وقال الشافعي رحمه الله

بنا ان الامر بالماء الى الفقيه ايلا للرزق الموعود
 فزفة بخوف السدا الى الحربه فيها راقه الدم وهي لا
 خلة المحتاج وهي معقول حذايه وتسقط الزكوة

سقطت حصته ونسبها إلى العبد والرا

الاما عندنا في يد يصف بصر بعد العفد الا قد الى التنبه ^{٢٦} بصله

والعنف وهذا عندنا في الحقيقة واليد وضرب الله

فلو حلك الصدوق في النصاب بقى كل الواجب عند

لقد وزف سقط بقدره لحد وزوجها ان الزكية

أولهم على الصدقة والرسول يؤخذ من الأمانة

وہی ہے جس نے ان کو اپنا رب قرار دیا ہے۔

الحج عسرا فقلنا لا اذنى لك صاحب بيتي العزيز عسرا

يسرف المملوك الاول الى البقع كالربع ومال المتهاجرة

الملك بعد المعركة الى النصاب الاخير الذي

ب. الما قبل وما زاد عليه تابع وعند أبي بصير

شايها حكاية ولما ذكر المصرا الأصليين أحد هاتين

فانما انما بانه وثانيهما انه في الزكوة تتصلوا بالمال.

الاربع بقا من الاربعه في انهم اشافه في شدة كالمه

وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذَا أُتُوا بِالْحَسَنَةِ قَالُوا هَذِهِ لَنَا خِزْيَانَةٌ لَمْ يَذْكُرُوا أَنَّهُمْ إِنَّمَا هِيَ إِتْرَاعٌ يَتْرَعُونَ

ولا شيء في البعاطي الجبر لا عيب لهم بزل عيشها حتى ولا اثبت المقادير الاسماء عامم بكن للو للبحار في تعلق الزكوة
بالبها وكذا الاثني في النفل اجمع فقبيل وهو ولد اقف وأما في قبيل بكرة صاحب تولد الغنم والبيع جبل
مع عجله والبر من فضايلة شير الان يكون معاكبر فينبغي بها التساوي لا تؤخذ في الركاب عنه فلو كان له يعونه
شاة ومها من حلال فانه كالبك الا واحد وبقي الحلال نجب السنة ولو كان امانة ونسقة عشر من نجب السنة
ولو كان امانة وعشرون ومن نجب السنة عنه اخفيف لا غير ولا شيء فيها اذا كانت سفارا عنه وهو فلو اخبر اوبه
فقد لا تأخذ ما قدره الشارع من الماشي استغنى الركاب لأن المقادير لا يغلها العيب أقل من نجب في الكبد وهو فلو
الاو عند به يوصف فيها واحد منها لا يلو وجب فيها ما يلو في كبد التفسير به المذكور ولولم يجد التفسير به النقص فوجب
منها عاين للجانين

الطبعة الثانية

على المجهول والى يوسف وعند محمد بها هذا لو هلك خمسة عشر من اربعين بغير ما
 بنت خاص وعندي يوسف خمسة وعشرون جزءا من ستة وثلاثين من بنت ليلون و
 علي محمد نصف بنت ليلون ومنها هذا تفريع لجمع اصليها المذكورين وياخذ الساع
 الرسل لا الاعلى ولا الادنى رعاية للباينين ودر ولواخذ البعثة ذكره الساع
 اخذوا العشر والخراج يعني اربابها ان يعيدوا خفية ان لم يصرفوها في حقها الى الخراج
 اعلم ان ولاية اخذ الخراج للامام وكذا اخذ الزكاة في اموال الظاهرة وفي عشر الخراج و زكاة
 الساع و زكاة اموال التجارة ما دامت تحت حماية العاشر فان اخذ البعثة او سواها
 زكاة الخراج فالو اعاد على المالك من مصرف الخراج المقتاة وهم من المقتاة لانهم
 يحاربون الكفار وان اخذوا الزكاة المذكورة فان صرفوا الى مصارفها وهي مصارف
 الزكاة فالو اعاد على المالك وان لم يصرفوا الى مصارفها فعليه الاعادة خفية اي يتركها
 الى مستحقها فيما بينهم وبين الله تعالى وانما قال يعني ان يعيدوها احترازا عن بعض
 المشايخ انه لا اعاد عليهم لانهم لما تعلقوا على المسلمين في حكم حكم الامام ضرورة و
 لهذا البيع منهم ثقلين القضاء واقامة الحج والعباد وغير ذلك والرباب عبدان ما يشبه
 بالضرورة يتقدم بقدر حاجته لقب القضاء واقامة ما هو من شعائر الاسلام ضرورة
 يتقدم بخلاف الزكاة فان الاصل فيها الاداء خفية قال الله تعالى وان تخفوها وتؤتوها الفقراء
 فمن غيركم ومن قبل بعض المشايخ انه اذا دفع الى الله في اليوم التصدق عليهم فقد غلب عنهم
 بما عليهم من التبعات فقراء والشيخ الامام ابو منصور الخاتمي يروي عن زيف هذا فانه قال
 لا بد من الاعلام المتصدق عليه وايضا الاخفاء في ان الزكاة عبادة محضة كالصدقة فلو تعلق
 المالك بالنية الخالصة لله تعالى لم يتجدد مصدر الشريعة **باب زكاة الذهب والفضة والبر**
 نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب الفضة مائتا درهم وفيها اي في النصابين ربع العشر
 في ما في درهم خمسة دراهم وفي عشريها دينار ونصف دينار به ورد الا ان هذا في كل
 اربعة مثاقيل واربعين درهما بحسابه اي في كل خمس زاد على النصاب بحسابه وذلك
 ان الزكاة لا تجب في الكسود عند ائتمنة خيفة رجمة الله الا اذا بلغ خمس النصاب فاذا زاد على ما
 في درهم اربعون درهما في الزكاة درهم واذا زاد ثمانية درهما زاد درهمان وكثير
 في المثل صدق وقال ما زاد بحسب وان قل اي وعند حاجب فيما لا يحاسبه وان كان قليلا

خراج وخرج بر خراج ولا فله
 خراج وخرج بر خراج ولا فله

قليل حتى اذا كانت الزيادة درهما ففيه جزء من اربعين جزءا من درهم وهذه المسئلة الكسور
 هذا والمصتب فيها اي في الذهب والفضة الذين وجبوا واداء حاصل المعنى ان يكون المزدى
 قدر العاجب وذلك في كل ما يصير فيه القيمة وكذا في حق العجب يصير ان يبلغ وزنها
 نصابا ولا يصير فيه القيمة بالايجاع حتى لو كان له ابريق فضة وزنها مائة وخمسون وقيمتها
 مائتان لا يجزئها الزكاة وكذا حكم الذهب واما اعتبار الزكاة في الاداء في قوله الى خيفة و
 يرصد حرم الله وعند فرجه الله يصير القيمة وعند محمد رجمة الله يصير الا نفع للفقراء حتى لو
 اوى من خمسة دراهم جيا خمسة زيرفا قيمتها اربعة دراهم بان عندها خلو فالجهد وزفر
 حله الله الا اذا ادنى القصور ولو ادنى اربعة جيا اربعة خمسة ودية لا يجزئ خلو فالزفر
 رجمة ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمتها اربعمائة ان اوى من العينة
 بوزن اربع عشرة وهو خمسة قيمتها سبعة ونصف وادى خمسة قيمتها خمسة جاز
 عندها خلو فالجهد وزفر حرم الله الا ان يردى الفضل ولو ادنى من خلو فحسب بغير
 القيمة بالايجاع عني والمصتب في الدرهم وزنه سبعة مثاقيل جمع مثقال والمثقال
 قراط فيكون الدرهم اربعة عشر قراط والميزان خمس شعيرات وكذا صلي فيه ان الدرهم كان
 على ثلثة انواع فكل واحد من قيراط ونوع النخلة عشر قيراط ونوع عشر قيراط فثمة القيراط
 بينهم في المصروفات فاخذ من قيمته عنه من كل نوع درهم في اقله فثمة ثلثة مثاقيل
 خرج كل درهم اربعة عشر قيراطا لان اقله اربعة عشر قيراطا وثلثة اربعة عشر قيراطا
 الى يومنا هذا في كل شيء خلو فالش في رجمة ومالك رجمة الله في الديارات كذا في شرح المكنز
 للعينى وماعرب ذهب الفضة في حكم الذهب والفضة للمصيرين وما غلب غشيه تعين
 قيمته لا وزنه وتشتروا نية التجارة فيه اي فيما غلب غشيه كالحروم وان كانا سواء قيل
 يجب فيه الزكاة احتياطا وقيل لا يجب فيه دونهان ونصف عشرة رطل خلو من التبريد ويجب
 الزكاة في تبريدها وحليها جميع حلي في حمار النماح الحلي حلي المرأة وجهه حلي من حلي و
 ندي وند كسر الماء وقير من حليهم بينهم الماء وكسرها وحليها السيف جميعا حلي مثل
 حلية وحلي وبنما هم النقي والمراد بالبركة كان غير مضر وب من الذهب والفضة نهاية حلي
 فوجب في اشتمالها الانية جمع انا في جميع الانية او ايو مثل سقاء واسقية واساق كذا
 في فتح النماح وفي عروض تجارية بلغت قيمتها نصابا من احدى النماح بخاص النفع

من سبعة وفسد ذلك بقوله و
 ان الزكاة العشرة منها اي من الدرهم

وانما في النصاب من الذهب والفضة
 كذا في النصاب من اخذ من النصاب

والشبهة في الاصل عندنا للذهب عند الكثرة
 الخلو الفقراء وعليها على ما في بعض اهل
 اللغة مستند

للفقراء العروض جمع عرض على وزن فعلن وعروض المتاع وكل شيء عرض له الدار والديار
فانما عاين وقال ابي يوسف عبيد العروض لا متعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون
حيوانا ولا عقارا كذا في مختار الصحاح هذا وقوله تقدم يعارض الفقهاء ان كان التميم بالدار
انفع للفقراء فتم عرض النجاة بالدار وان كان بالدينار انفع قدمت بها وتقدم قيمتها اي
قيمة العروض اليها اي الدار والدينار ليعلم النصاب وينم احد حاشا من الذهب والفضة الى
الاجزاء القيمة عند ابي حنيفة وحملة و عند ابي الجوزي اي لو كان احدهما ثلث نصاب لا بد له
ولا يكون الاخر ثلثي نصاب وعلى هذا سائر الاجزاء من النصف والربع وغيرها وعلم الا
تقدم في الاكراه عشرة مثاقيل ذهب وخمس مائة درهم قيمة الذهب لجزء ثمانية وخمسة وثمانون
او قيمة خمسين درهم عشرة مثاقيل ذهب بحسب الزكاة عنده خاؤه فلهما واذا كانت مائة
وخمسة وثمانون مثاقيل ذهب وقيمتها لانت اى خمسين درهم فقلتها بما يجب له
جزء الاجزاء واختلف على قوله فقال بعضهم لا يجب لان الضم عنده باعتبار القيمة فيتم الاقل الى
الاكثر لان الاقل تابع للوكف فلو يكمل النصاب وقال الفقيه ابو جعفر الممد والى يجب على قوله
ايضا باعتبار ضم الاكثر الى الاقل وهو الصحيح ولو كانت له مائة درهم وعشرة مثاقيل ذهب قيمتها
مائة بحسب اتفاقا ولو كانت مائة درهم وعشرة مثاقيل ذهب قيمتها مائة وخمسة وثمانون
لا يبلغ النصاب لاقية ولا اجزاء كذا في شرح الكنتى ويضم ما هو مستفاد من جنس واحد
اليه في حمله وحكم المسئلة من المختار وعبارته ويجب في المال المستفاد الى نفسين وليس كونه مع
الماصل وهو ما يستفاد بالهبة والارث او الوصية لقوله صلى الله عليه وسلم اعلم ان من
السنة شهرا يردى فيه الزكاة فحدث بعد ذلك فلو زكاة فيه حتى يجزى رأس السنة وعدا
يدل على ان وقت وجوب كل صل والمادة واحد وهو يومئذ السنة وهذا يرجح على ما يروى
لا زكاة في مال حتى يحمله عليه لعله له عام ومار وبناه خاص في المستفاد او يجرى حار واه على
رضي الله عنه غير المجانس عما هو بالحديثين ولما في اشتراط الحمل لكل مستفاد مشقة وعناد
فان المستفادات قد كثر ففسر عليه مراقبة ابتداء الحمل وانتهان لكل مستفاد والحمل للتبدي
ومعاد كالا ولما والارباح اما المستفاد الى النفس فيتم بجمع اى حرمنا كل يوم صاحب
المظن ونقصان النصاب في انتهاء الحمل ايضا ان كل اى النصاب في طريقه ان الحمل
ينعقد آ على النصاب ولا يجب الزكاة في النصاب فلو بد منه في البداية والنهاية ولا

قوله وفي عرض على
وعروض المتاع
قيمتها لانت اى
في الكاف فتم
كانت مائة وخمسة
كالسليم او ساجس
الزكاة كالنصاب
ما ذكر في النهاية

المستفاد انتداه
بعضه ما كان له
الحمل المستفاد
و من يجمع
فيهم الماية الى

ولا عبدة طائفتها او قل سبق المال حصة على حاله لكن لا بد من بقائه شي من النصاب ليعلم
المستفاد اليه ان حاول كل يطل العقد الحمل اذ يمكن اعتباره ببلو حال ذلك ولو عجل
ذو نصاب لتبين او لنصب صحيح او صل في هذا المال النامي سبب لوجوب الزكاة و
الحمل شرط لوجوب الاداء فاذا وجد السبب ببيع الاداء مع انه لم يجب فاذا وجد النصاب
بيع الاداء قبل الحمل واذا كان له نصاب واحد حتى اذا طلك للوكف بعد ذلك له جزاء
ما ادى من قبل ان لم يملك نصابا او لم يبيع الاداء صدرت عنه في مال البسطة التي
وعلى المرأة منهم ما على الرجل تغلب بكسر اللام مستحقات التوالى الكسرية وانما قالوا بالكسر هكذا
في الصحاح وبنو تغلب قوم من مشرك العرب طلبهم عمر بن الخطاب بالجزيرة فابدا وقالوا
نعتي الصدقة مضاعفة فصاروا على ذلك فقال عمر بن الخطاب تعالى عنه هكذا جزيتكم فصورها
حاشتم في الجري الصلح عن ضعف زكاة المسلمين لا يؤخذ من صبيانهم ويؤخذ من شيوخهم
كالمسلمين مع ان الجزية لا توضع على النساء **باب العاشر** هو تسمية الشيء باعتبار
بعض احواله وهو اخذ العشر من المهر الحربي من المسلم والذي كاسبي اى جليبي هو
من نهب من جانب الامام على الطريق لما اخذ صدقات الجوار من قس فيها بانه ياخذ من الكفا
ايضا وان اخذ منهم ليس بصدقة واجب بان اصل في نفسه اخذ الصدقات لان فيه لعانة
للمسلم على ادائه العبادات واعادها بايع لا يحتاج الى تنصيفه بالزكاة اى جليبي ياخذ من المسلم
ربع العشر ومن الذي نصفه اى نصف العشر من الحربي تمام اى تمام العشر بذلك امر عمر بن
الخطاب عنه سعادته و ذكر وكذا ليس هذا مطلقا بل ان بلغ ماله اى مال الحربي نصابا ولم يعلم
قد رما يأخذ من مقاتل علم اخذ العاشر مثله لكن ان اخذ والكل لا يأخذه اى لا يأخذ عاشره كل
مال الحربي بل يملكه قد رما يملكه من دابسي الاضال والتفصيل اى قدر ما يوصله فانه وان
كان لا يأخذ من شيئا من تاجرنا لا يأخذ منهم شيئا لان الحق منهم بالكارم ولا يأخذ ايضا
من القليل اى النكاح يملك نصابا هذا وان اقر بان في بيته ما يكمل النصاب ويقبل قول من النكر
تحمل الحمل او الفراغ من الدين او ادعى الاداء بنفسه الى الفقراء في المهر وغير السوايم حتى اذا
ادعى الاداء الى فقير في مصر في السوايم لا يصدق اذ ليس له في السوايم الاداء الى الفقير لا يأخذ
منه السلطان ويصرفه الى مصرفه مكر او ادعى الاداء الى عاشر اخوان وجد عاشر اخوان في هذه السنة
من يمينه ولا يشترط اخراج الجزية اى التمسك عنها ولا يقبل واداءه بنفسه خارج المصير لانه

او يجوز من نصاب واحد لنصب مدونة
صحيح فيجب في الوجبة عندنا وقال مالك
لا يصح في الوجبة الا ان قال زكوا لا يصح
في النكاح واشتات ارجح خلاف الشافعي
ايضا في السوايم الا ان قال فارجحه في نصاب
كسبه والله اعلم عني

وعنه من يمسك بالعلم عشا
عشر امالهم ومنه العاشر في صحيح

ولا يجب ان يقال انه لا يأخذ من المسلم
ربع العشر ومن الذي نصفه العشر
من الحربي تمام العلم وهو بعض

يقال عشايم بعض عشايم
امالهم ومنه العاشر ويقال حش
العلم من باب نصاب اخذ حش
امالهم كذا في مختار الصحاح واما
تجيب ببعض جملة فاشه اكان
ومنه بحسب القول مثله

قوله في المختار ان بعد الخراج في
العلم فانه لا يلتزم اليه بعد
سكان العاشر اليه

اي شديدي في الجزية

الشرع أربعون وربعاً

دُرِّه
 اَبَجُو اَلُو
 بَرِجِد
 جَوَاهِر
 دُرِّه
 اَبَجُو اَلُو
 بَرِجِد
 جَوَاهِر
 دُرِّه
 اَبَجُو اَلُو
 بَرِجِد
 جَوَاهِر

باقوت اربعه اقسام
 احمد اصغر ابیتر استیاجین
 مجاهد باقوت کلاسه و احد
 فارسی نظر عجیب
 نظر من خاد

والساعة الرابعة انا وكونا بطوننا
 في النهاية فحقت اوسق الف وثلاث مئة
 وهذا قول اهل الكوفة وقال البصرة
 مئة مئة


تكملة من كان
 ربه له انه يحب خسة اعداد من اهل
 ما يقدر به ذلك الشيء في خسة احوال
 وفي الصلح خسة افراق كل واحد
 رطل وجللته بنو ما ألف رطل والفرق
 ستة وعشرون رطل كما تقدم الكاف
 وقب خاسر وعده الذب بقية منه
 الاقربوم لقب الذرية وقب السكر
 فيها احسانا يقد بهما استقوا
 الارض كذا في الهداية وقب الذرية
 لقب لقا به مع الهمة سميتها
 لانها تقطع ذرة ذرة وتبقى ذرة
 كذا في شروح الهداية وهذا منه

على ما ذكر في النهاية فلعن المضطربة الله اراد بالكل الكثرة والاعداء يعني ان
جد كثر في صحراء الحرب خمس وباقي له وقه كمال ولا خمس في البحر ولا في الجبل
جد وجد في جبل لقوله عليه السلام لا خمس في البحر ولا في الجبل ولا في الصحراء
من الجبل الا لمن يكمله وفي الجبلية فيه خمس اذا لا يترط في الكثرة الا الماهية للمنة
غنية كذا قال الزبيدي ودر خمس زبيدي لا لؤلؤ وغني لا خمس لؤلؤ وغني لا خمس
وكذا كل حلية تستخرج من البحر حتى الذهب والفضة فيه بان كانت كنز البحر حتى
بالعسكة خمس زبيدي وخمس لؤلؤ وغني لا يدر ان عرفني الله عنه اخذ الخمس من الغني
ولما ان قرأ الجرم بعد عليه القدر فلو يكنه لما خذ منه غنية وان كان ذهابا افضة و
المروحة عما عرفني الله تعالى عنه ثيابا منيرة البهي هداية والغني غني دابة في البحر وقيل انه
نبت فيه بمنزلة الخشيش وقيل انه شجر واللؤلؤ مطر يبعث يقع في سدق وقيل خلق
من غير مطر عني **باب ذكر الكثرة** المزد بالزكاة هنا العشرة بينهما من المناسبة
وقه كان ولهذا قال في الكتاب باب العشرة وفي الهداية باب زكاة الزرع والثمار هنا فيما
سقطه السماء اي المطر وسق سقما وهو الماء الذي يجري على الارض اوخذ من عمر جبل
العشر ولا اكثر ولا ينسب ببقاء وعندنا انما يجب فيما سبق سنة اذ بلغ خمسة
او سبق والرسق سقط صاعا والصاع ثمانية ابطال والارطامانة وثلاثون درهما وكل
ان عندنا حيث لا يجب في الحفريات صدقة يودتها المالك الى الفقير لانه يأخذها
السلطان هكذا في الاسرار للقاضي الامام ابو زيد الدائمي رحمه الله صدقة ولا يدر
اي لا يدخل تحت الرسق ولا يكال كالعتل والزعفران والسكندر العسل هذا الخدام الكافي
فاذا بلغ خمسة خمسة من ادى ما ليس عند ابي يوسف وخروج وعند محمد اذا بلغ خمسة امتاله
من اعلى ما يقدر فيه وقوله فاعبر اعلى صيغة المعلوم اي فاعبر محمد رحمه الله وامام صيغة
الجهل اي فاعبر عند محمد هذا في العتلة خمسة احوال وفي الزعفران خمسة امتاله ولا يشترط في حب
وقصب فارسمه وحقيق ونحوها مما لا يستنبه في البائس اخي جليلي وتبها وسعفت جمع
سعة وهي غصن الخلداني فختار الصالح وفيما سقى بعرب بفتح لغين البحر وسكة الزاء
وهو الدار العظيمة التي يستقي بابقا واداية المنجد اي الدار والاب التي يستقي عليها
وهي الناعمة كذا في الكتب القديمة كما قامه سورة فختار الصالح والناعمة الدار والاب التي ارادها

میرزا محمد ناصر بن محمد فی الجبار

السهام وتكون للمسلم وقد هرو وجهه وما قبل من المسلم قبل من الذي لانه في دارنا كالمسلم في
 المعاملات واحكامها الا انه لا يصدق في الجزية اذ قال اذ يتا عني لا يقبل الحرب الا قوله لامة على
 ام ولدى امان اذ على الحرب ان هذه الامة ام ولدى تصدق ولا ياخذ منه شيئا صدر وان قرر الحرب
 ثانيا قبل منى الحرب فان مر بعد عوده الى داره عشر ثانيا ولا فواى وان لم يكن المرد
 بعد العود الى الدار فلو بعث ثانيا وبخسر فيه المزاوية الخسائر وعندنا يرضى ان
 مر بها معا عشر هامة بعث مال ترك في المصرة بضاعة ولا متبارية ولا كسب ما دون
 الا ان كان لا يرضى عليه ومعه ماله اى ان مر بعد ما دون فان كان مديونا لا يأخذ منه
 شيئ وان لم يكن مديونا فليسب ملك لملكه فان كان للولى معه يأخذ منه الزكاة ولا لم يكن
 معه لا يأخذ صدر ومن مر بالخارج اى البغاه فبشره عشر ثانيا لان التقدير منه حيث
 مر بهم بخلاف ما اذا غلبوا على بلاد فاخذوا الزكاة وغيرها لا يأخذ منهم ثانيا اذ انظر عليهم
 لان التقدير الاحكام **در باب الزكاة** من الزكوة وهو الاثبات لحة يقال وكزكجه في
 الارض اذا اشتبه وشراها باسم لما يكون تحت الارض خلقة او يدفنه العباد فالأولى يسمى
 معدنا والثاني كنز اعني مسلم او ذمت وجد معدن ذهب او فضة او حديد او نحاس
 او نحاس في ارض عشر او خارج اخذ منه خمس وابقى له ان لم يكن الارض مملوكة ولا اى
 فان كانت الارض مملوكة فليأكلها وما وجهه الحرب فكله فحق اى وما وجهه الحرب في الارض
 سواء فكله فحق لان للولى ليس من اهل الضمان كذا في اختيار وان وجهه في داره لا
 يحسن اى لا يأخذ منه خلا فالحما وفي ارضه روايتان هما الاحكام وان وجد كنز فيه عومة
 الاسلام فهو كاللقطة وسيجب حكمه في حالها ان شاء الله تعالى وما فيه عومة الكفر فحسب
 فيه له ان كانت ارضه غير مملوكة وان كانت مملوكة فلكذلك عندنا يدسخره الله وعندنا
 لم ملكها اول الفتح ان علم ولا يؤقضى مالك عرف لها في الاسلام وما المقسبة ضربه يجعل
 كافر باى ظاهر للزكاة لب لانه الاصل هداية وقيل اسلوميثا في زماننا لتقدم الفقه
 العهد هداية ومن دخل دار الحرب با مان فوجد في سائر اثار كان فكله له وان وجهه في دار
 منها ردة على مالكها خسرنا عن الصد لان ما في الدار في يد صاحبها فصد صاحبها وان وجد
 مكان متاعهم في ارض غير مملوكة فحسب وباقية له قالوا يريد بالمتاع الاواني على ما ذكر
 في الكافي وقيل المتاع ما يتبع به من الرصاص ونحوه وقيل المراد الثياب لانه يستمتع بها

حقاً انفساً في لا حشر عليها الا انها معكم كالصخرة صلبة

[illegible]

وكان من مصلحتها
 ما كان موضوعا
 وان وجد الخلف في ذلك السلام فقد فهم
 لانه ليس من اهل الشائخ
 قال كالمقطعة تعرفها حيث وجد هامة تصد
 يتعلم ان صاحبها يطلبها وذلك تخلف بقية
 الحال وكثرة على ما ينبغي في كتابها انما على
 وقد وان وجد مكان متاعهم اه هذا عبارة
 الدوائية بعينها وزيفها صاحب الدور و
 قال هذا ليس ينبغي قال والمصواب ان
 يقال وجه متاعهم في ارضنا غيب على كثر
 ودايته لوجه بان يقطع وجد عما قبله ليقا
 على البناء لمصلته وبيان لفظة منها وبيان
 امارتنا في المسلمين انتهى وكذا على ما حبه
 كحصى قرة كمال لا يرد عليه ما قال ممكن

الماء هذا أو سائبة في محال الصالح السائبة النافعة وهي النافعة التي يستحق عليها وفي
في الشهرين السوائين سولا يقطع انتهى نصف العشر وفي الكافي ويجب فيه نصف العشر اتفاقا
غير أنه لا يشترط الغائب وإبقاء عنه خلافا لما فان شق ببعض السنة يسبح
وفي بعضها بدالية فالعبرة لاكثر السنة كإيما السائبة انتهى كلامه ولم يذكر حكم السائبة
ويشترط صورة السائبة أن يكون العايب نصف العشر مثل ما قرئ في السائبة كالأصل رفع مؤبدا
الزمن المؤبد جمع مؤنث مشابرة التماثل ونفقة البقرة كى الأثران راجعة لما قلنا ونحوها يعني تحت
الوضيعة وهي العشر ونصف العشر لا رفع مؤبدا الزرع أى لا يجزى أن يرفع مؤبدا الزرع كإيما
المصدا ونحوه ونفقة البقرة كى الأثران راجعة لما قلنا ونحوها يعني تحت
في الصد الشريعة وفي الفصل العشر قل أو كذا أو أخذ من جبل أو أرض عشرية هذا عند أبي حنيفة و
عند محمد رحمه الله أبلغ خمسة أفران لأنه على ما يدر به نفعه والفرق بفتح ي ستة وأثنان وثلاثة
كذا في الاختيار موافقا لما في شرح الجمع للمصنف وفي شرح الجمع لما بين ملك رحمه والفرق بفتح ي ميكال
يلخص ستة عشر بطوكنا في الصحاح انتهى في محال الصالح الفرق ميكال معدوم بالمدينة و
هو ستة عشر بطوكنا وقد جرتك والجمع فرقان وفي القاموس الفرق ميكال بالمدينة يسبح ثلثه
اصوع ويترك أو هو اصبع أو يسبح ستة عشر بطوكنا وأربعة أبلغ انتهى فقل هذا ما ذكره المصنف
في الفرق مخالف لمالك وأما كان موافقا لما ذكره صاحب المختار وصاحب الجمع في شرحه هذا
وعند أبي يوسف أبلغ عشر قريب جمع قريبة أى عند أبي يوسف لا يجب العشر فيه عالم بكون عشر
قريب كل قريبة منها خمسة متعلقه عليه الصلة والسلام في كل عشر قريب من الصلة وقربة ورواية
عنه لا يجب حتى يكون خمسة أسماء كذا في شرح الجمع ويأخذ من أرض عشرية لتطبخ عشرين وقد مر
وجهه في عند محمد عشر واحد أن كان اشتراها أى الأرض من مسلم لأن الوضيفة لا تنفع بشرائه ولو
اشترها منه دى أخذ منه العشران وكذا الراشد أعانته مسلم أو سلم عروفا فالأصل يوضح فإن عند
لواشترها منه مسلم أو سلم هو يعود إلى عشر واحد وقيل مجمل مع أى مع أبي يوسف في هذه المسئلة و
أوضح أنه مع أبي حنيفة فهذا ذكره الضيق شرح الكسوة وعلى المرأة والصبي منهم ما على الرجل فإن العشر
يأخذ من أرض أطفائنا ونسواننا فيأخذ ضعفه من أرض أطفائنا ونسوانهم كرجالهم هذا هو
شرى دى عشرية مسلم فعليه الخراج فيه في الدار بشرط القبض وقال ولم يذكر في العاقية و
الكسنة القبض وشروط الهدية لأن الخراج لا يجب إلا بالتمكس من الزاوية وذلك بالقبض انتهى و

ووجه ذلك هذا القيد ظاهر هنا وعند محمد بن يعقوب على ما نقله ابن يوسف ما
أخذ يصرف مصارف الخراج وعلى قوله محمد بن يعقوب يصرف مصارف الصدقات في رواية
يصرف مصارف الخراج كذا في الهداية هذا وإن أخذها منه أي من الذي مسلم يستفقه
أوردت على باب بيع المسلم لفادته لا جلف البع عا د العشر و إذا جعلت بستانا
خراجا إن كانت لذي أو كانت لمسلم لكن سقاها بماء أي بماء الخراج وإن سقاها بماء العشر
فصخره شيئا في الدار ولو لذي كانها لا تستحق وكذا المقابر عني وماء السواء والبركة
البئر والعين عشرين وماء النهر وحظها المخرج كغيره من دحره وخزوه صدق وكذا يسبحون
وبسبحون ودجلة والفرات عند ابن سفيان خلافا لمحمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى
دجلة نهر بغداد والفرات نهر كوفة ذكر في الكافي وأما يسبحون وبسبحون ودجلة والفرات
في أحقية عند أبي حنيفة وأبي حنيفة هما الله وعشرته عند محمد وهذا بناء على أنه يمكن إثبات اليد
عليها وإدخالها تحت حماية فصدقه لا يمكن فتعاركا الجوار والعظام وعند أبي بكر بن السخري
بعضها ببعض حتى يتبينها القطرة كالأول وليس في غير هذا القدر أي الوقت أو لفظة بكسر
الفتحة عني في أرض عشر شئ وإن كانت في أرض خراج في جميعها الصالح للزراعة الخراج لا في أوقاف
يجمع عشر خراج وإن واحدة أي لا يتخذ العشر من الخراج من أرض خراجية وقال الشافعي
في جمع بينهما قيدنا الأرض بالخراجية لأنها لو كانت عشرية لوجب للخراج اتفاقا وكذا في الخراج
له أنهما مختلفان ذاتا وسببا لأن سبب العشر هو الخراج وسبب الخراج الأرض النامية
ولهذا يجب للخراج بدولة الخراج ولنا قوله عليه السلام والسلام لا يجمع في أرض مسلم عشر
خراج شرح المجمع باب الميراث بكسر الراء أي مصرف الزكاة الأصرف فيه قوله تعالى فما الصدقات
للغبراء الماية فهذا ثمانية أصناف وقد سقط منها المثلثة فلو بهم لأن الله تعالى عز وجل
وأعني عنهم وعلى ذلك انعقد الإجماع هدية هو الفقير وهو من له أدنى شئ ولو كان ثيابا أو
الحكيم من لا شئ له وقيل بالعكس والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنيا فيعطيه الإمام ما سعة
وأعوانه غير مقدر بالغير خذو قال الشافعي رحمه الله لا يستحقه بطريق الكفاية ولهذا يأخذ
وأن كان غنيا إلا أن يشبهه الصدقة فلو يأخذها العامل بها شئ تنزيها لقربة النبي عليه السلام
والسود عن شبهة الرشح والفضي لا يوزن في استحقاق الكرامة فلم تعتبر شبهة في حقه عدم
والكتاب ليأخذ في ذلك وقته ويبدلها لا يملكها بأفاضل عن دينه وهذا مراد بقوله

و قد عرفت النسخ ومنقطع الحجج مع الحاج منها
مع كونه غير موافق للسباق مخالف لكتاب الحق
أخذ المصنف منها هذا من أجله
مستله

وهذا المسألة يسمى به الذومه الطريق فحان
له الاخذ من الزكاة فلهذا حاجة وان كان له
حال فله يبعد ان لم يجد عليه في الحال ولا عليه
له الا يأخذ اكثر مما حاجته والمولى ان
يستتر من ان قدس عليه عن

والله اعلم
واعلم انما تجلس للحديث عما تلبس عليه السلام
وجعفر وعقيل اخوان لعلي بن ابي طالب وكلهم
ينسبون الى هاشم بن عبد مناف لان رسول الله
لنا سلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن
هاشم بن عبد مناف وابو طالب عم النبي عليه
السلام كذا في البيانين مثله مثله

رواه مسلم و قوله عليه الصلوة والسلام نحن اهل بيت لا تحق لنا الصدقة رواه البخاري
وفيه العلة وقد يفتقر وهم آل علي الماخز وفائدة تخصيص بالذكر جواز الدفع الى بعض بنيها
وهم بنو ابي طالب لان ابا طالب اذى النبي عليه الصلوة والسلام فاستحق الامانة فصرى ذلك الى
اولاده فجاء اليهم دفع الصدقات التي ارسلها في شرح الكنز لليعنى وما فوق في
ذلك الصدقة بين الراجب والنفل وكذا الزايف لا يحل لهم في البداية ان سعى الراقف بنى
يحيى الراقف عليهم كالرسمى الراقف الاغنياء وان لم يستمر لا يجوز وقال بعض مشايخنا
يحل لهم النفل لان الرسم لا يزل له به كما ينزل بالعرف وفي شرح الآثار عن ابي حنيفة ربح ان الصدقات
كلها جائنة على بني هاشم والحكمة كانت في عهد النبي عليه الصلوة والسلام ليعمل كل واحد الى الصلوة فلما سقط
ذلك بموت حلة لهم الصدقة قال الطحاوي وبالحديث تأخذ من شرح الجمع والهاشمي يحمله ان
يدفع وكذا الى الهاشمي مثله عند ابي حنيفة ربح خلو قال ابي يوسف فيقول ربحه ولو كان اى الهاشمي
لهما فانه لم يرد ولا الى الهاشمي اى لا يجوز دفع الصدقات الى الهاشمي ولو كان علوا على الصدقة
لان فيه شبهة الصدقة فلو يأخذها العامل الهاشمي تنزل بها القرابة النبي صلى الله عليه وسلم عن شبهة الكسب
لجوف ما اذا كان العامل غنيا غير هاشمي فانه لم تعتبر شبهة في حقه وقد مر عتق هذا في اوله
الباب عند قوله والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنيا فاعلم من الهندية قبل جوف التطلع اى قال بعض
المشايخ يجوز لهم دفع صدقة التطلع لان الرسم لا يزل له به واليه مال صاحب الهداية حيث قال بعد
ذكر الان جوف التطلع وعلمه بقوله لان التطلع بمنزلة التبرع بالماء وهكذا ذكر في شرح المختار
وفي شرح الكنز لليعنى ويجوز صرفه صدقة النفل اليهم على وجه الصلة وهذا ومعاييرهم اى مفتق
هو كما من بين هاشم مثلهم لان النبي عليه الصلوة والسلام قال يا ابا ذر ان الله تعالى امر
بنبي هاشم عاف الله الناس وان موث القوم من انفسهم كذا في الكافي قال ربح يدع ترك زكاة الى
اصد وان على او المرفعة وان سفل او زوجه بالانفاق وكذا لا يدفع الزوجة الى زوجها عند
اى حنيفة ربح وبه قال السلف احدى في اصح عن خلو قالهما فان عندهما يجوز ان تدفع اليه وبه قال
الشافعي ربح والاصل في كسب مكانة او مدبره وام ولله الفضل ان التملك الاكسب المملوك
ليتم له من في كسب مكانة او مدبره فلم يتم التملك هناك وكما عبيد المصق بعضه عند ابي حنيفة
ربح لانه بمنزلة المكاتب عنه خلو قالهما لانهم مدبرين عندها عتابة ولقد ربح زكاة بخر هذا
الصيد المذكور في الهداية والكنز الى ان ظنة مصر فابان اى ظهر انه اى المدفع اليه عن اى هاشمي

باب في حكم
لقد علم ان الله تعالى حرم عليكم غسالة
اموال الناس و اوساخهم
فغوضهم عنها
خمس الحسن اختيار
تماماً

وذكر في الحق عن أبي حمزة عن أبي خزيمة
 أن الصدوق قال دخلت حاشم فقيهم ففينا القصب
 فبينهم وجهان أحدهما هو الحسن بن سعيد
 البهم لما حال الناس امر القنايم وقيمتها
 واليهما إلى مستحقا وإذا لم يبيع اليهم
 عاد إلى المعادن عما ومطلقات الآية سالما عن
 معارضة أخذ المعادن مخافة سائر المعادن
 احتجبان

ان كان او ابنة او ابنه اجزاه عنده خاوا فاك في يومه صحيح لان خطا له ظهر بغيره وبه قال
 الشافعي واما ان كان امر به فصح حتى اذا دفع بغيره فصح واخطا لا يجزيه عني ولو بان انه عبد
 او مكاتب لا يجزي لانه لم يخرج من ملكه وندب دفع ما ينعى من السؤال يومه وكره دفع نصاب
 او اكثر في غير مدينته وكره ايضا نقلها الى بلد اخر غير بلده الا الى قريته او الى اخرج من اهل بلده
 ولا يناله من له قوت يومه لا يحل له السؤال لقوله عليه الصلاة والسلام من سئل عنه
 ما يقنيه قال ما يستكثر من جهنم قالوا يا رسول الله ما يقنيه قال يقنيه قال يقنيه روله ابد
 داود واحد وغيره **باب صدقة الفطر** من قبل اضافة الشيء الى شرطه كمن لا يساوم
 حتى لا يتكرر عادة بل يتكرر الرأس عيني في واجبة على المسلم المالك لنصاب فاضل عن حصة
 عبد الله صلى الله عليه وسلم في السكنى والعتق والاثاث والسلاح والعبد والامك لا يكون
 ميا قال الشافعي اذا ملك شيئا قبل عن قوت وعياله في اليوم الذي يتعلق فيه الرجوع
 بذمته يجب عليه لا يطوق الا حيا وبه قال احمد وناقله عليه السلام لا صدقة الا على من
 عني في شرط النسي كالكافة عني وبه حرم الصدقة وجب كالحية اي بهد النصاب عزم له
 لحد الكافة وان لم يجب عليه بهذا فقرأ هذا عن نفسه متعلق بقوله في واجبة وولد الغنم
 الغنم وبه للخدمة ولو كان كافرا وكذا امه برة ولم ولده لا عن زوجته وولده الكبير وظله
 الطي ليس حال النفل والمجدد كالنفل ولا عن مكاتبه ولا عن عبيد الحجارة ولا عن عبد ابوك او جد
 عمه ولا عن عبد او عبيد بين من لا يوجب الشئ هذا عند ابي حنيفة وجه الله وعندنا يجب على كل
 فطرة ما ينفقه من الرأس دون الا شقاص يصح على كل واحد فطرة عبيد من لا ينفق او اثنين او ثلثة
 وفطرة عبيد من كل دابة او اثنين وفطرة ثلثة ابد في السنة او السبعة هكذا وهذا بناء
 على ان ابا حنيفة ربح لا يرى قسمة الرقيق وهما يبدلانه عني ولم يبيع بخيار فصل من يتزوجه الملك
 اي لم يبيع العبد الذي للخدمة بخيار الشرط من يوم الفطر والميار باق يجب من يومه يصير له العبد عند
 الشافعي ربحه وفريج على من له الميار كيف ما كان وانما قلنا العبد الذي للخدمة لانه لو كان للتجارة
 لا يجب اصله كما مر هذا ويجب بطول في يوم الفطر مات قبله واسلم او ولد بعده لا تجب فطرة
 وحده عندنا واما عند الشافعي رحمه الله فيمن يزوج الشمس من اسم في القيل او ولد في ايامه عنده
 صدق وصح تعدى بها بل هو فرق بين مدة ومدة اي بل هو فرق بين ان يكون قبله من ان يكون بعد
 سنين وبين مدة المدة ومدة واسطة واخره وهذا احراز عن قوله من قال يجد نجيلا في

قوله وحده ما يجب من الفلوف منها فصح ما صدق
 النسي واما في العبد العبد فلا يجب على واحد من
 اتفاقا

في النصف الاخير ويقتل في العشر الاخير ويقتل في العشر الاخير ويقتل في العشر الاخير
 ولعل في ثلثة ايام بين الفطر والحج اذا دخل شهر رمضان لم يجد قبله لا يجزى وفي الظهيرة
 وعليه الفري كاله وندب اخراجها قبل صلاة العيد ولا تسقط بالتأخير وان طالت
 المدة وصح اذا داه بعده وعند الحسن تسقط بمعنى يوم الفطر كاله لقوله من الكافة وهي
 نصف صاع من بر او تين او سبعة اصع من تمر او شعيرة عند الشافعي ربح من جميع
 ذلك صاع عني والذهب كالبه وعندها كالتحريم وهو راحة الحسن عن الاعام والصاع ما
 يسع ثمانية ارطال بالصرافي اي عراق العرب وهو بغداد فيكون الفاردين دها وهذا عند
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله من محمد من اوج فاما ولد بهما فقلة التفاوت بين حباتهما عكسا
 ومصرنا وتماخوفا واستانازا بخلاف غيرها من الجرب فان التفاوت في الكثرة غاية الكثرة عند
 وعندنا في صريح وكذا عند الشافعي والصاع ما يسع فيه حصة ارطال مائة وثلثون وهو الصاع الجاني
 ولودع منى بر صاع خلو فالجد وهذا بناء على ان الصاع يعتبر وزنا فيما يجري وي عني ابي
 حنيفة ربح وعن محمد ربح انه يعتبر بوزن في الزيادة ودفع البر في مكان تشترك به الاشياء
 فيه فنزل عند ابي حنيفة في اليوم انزل وهو اختيار الفقيه في جعفر المند وان كان له ادفع
 الحاجة وانما به من ابي بكر لا غش ربح الله تعين الحظ لانه ابعد من الخوف اذ في الدقيق
 والقيمة خاوا في الشافعي **كتاب الصوم** كان ينبغي ان يذكر كتاب الصوم عقيب
 كتاب الصلاة لان كل منهما عبادة بذية الا انه اتبع القرآن قوله تعالى اتقوا الصلاة واتقوا
 الزكاة والحديث يوجب الصوم على عبادة وعبادة انسان مطلقا وغرامه هو ان لا اكل
 والشرب والعطش من الخواطر العروب اي من طلوع الفجر الصادق الى غروب الشمس من بيت
 لتتميم العبادة عن العبادة حاصله من احد اي من اهل الصوم وهو عاقل طاهر عاقل
 ونفاس وصوم رمضان فريضة على كل مسلم مكنت اداء وقضاء وصوم النذر والكفارات
 واجب وغيره لك نفل وصوم السيدين واما في الشريعة حرم ويجوز اداء رمضان والنذر المحرم
 المحرم بنية من الميل الى نفل نصف النهار وهو الذي عبده بالجمعة الكبرى كالي وقاية
 والله تعالى عنه اجماع بنية عند نفل النذر وقوله في الاصح ما ظن ان يجمع قوله والى ما قبل نصف
 النهار لا عنده قاله في البداية كذا في الجامع الصغير وحالة ما لا بد من وجده النية في اكثر
 النهار ونفقه من وقت طلوع الفجر الى وقت الغروب الكبرى فيشرط النية فيها بالتحقق والاكثر

الصوم ضربان واجب ونفل قالوا يجب منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر العيني
 والثاني ما يثبت في الزمة كصوم رمضان وصوم الكفارة

انما هو ما يجب من الفلوف منها فصح ما صدق
 النسي واما في العبد العبد فلا يجب على واحد من
 اتفاقا

[illegible]

في احليله دهن او غيره خلو قال لا يوسف رح قال في الهداية وقوله محمد رح منسحب
فيه وان دخل خلقة صبار او دخان او ذباب لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد في الخارج ولو دخل
ميتة او بهيمة او في غير السبلين كالنخيل او قبل او لمساى مست باليد ان ابتل انفسه فلو
وان ابتلع ما بين اسنانه فان كان قدر الخلقة فتنى وان كان دونه لا يفسد الا اذا خرج ثم اكله
ولواكل سمية من الخارج ان ابتلعها انفسه فان منسحبها فلو يفسد لانه يتناول في فيه بالمضغ
والقيح مآلوه الخ ان عاد بنفسه او عييد بنفسه باعاد السهم عند الذي يفسد وان كان قليلا لا
يفسد وعند محمد يفسد باعادة القليل لا يعود الكثير اذا عاد الذي فالفصل عند الذي يفسد من الكثرة
اي ملوه الخ وعند محمد يفسد السهم الى العادة في اعادة الكثير ففسد اتفاقا وفي عدم القليل لا يفسد
اتفاقا وفي اعادة القليل لا يفسد عند الذي يفسد خلو فالحمد رح وفي عدم الكثير يفسد عند الذي يفسد
لا عند محمد رحمه الله صدق وكمره ذوق سيئ ومضغ باوعذر ما كراهة الذوق وقوله
تقرين لافاد صدمه وذكر بعضهم ان زوج المرأة اذا كان يبي للطلق لا ذوق له ولا يبالى بها
قالوا هذا في الغرض واما في النكاح فلو يكره ما كراهة المضغ فلو فيه ايضا من التعريض لافاد
وان كان بعد زبانه لم يجز للمرأة من يمينه لينة الطعام من لا يفسد ولم يجز طيبين ولا البناء
حليبا فلو باسبه للضرورة ددد وكمره ايضا مضغ العسل والقبل ان لم يامس على الفل لافاد
لا تكرر القبل ان امس على نفسه ولا يكره الخ ودهن الشارب بفتح الكاف والدال لانها مهدون
من كل عينة ودهن عسوه ولا يكره ايضا السواد ولو عشا لانه يزيل الخلو ف مضغ طعام
لا بد منه لطفل وقد مر تفصيله ولا الجامة ويكره عنه لافاد المستنق في التبريد وكذا الاغشا
له والتلف بتمشيت لما فيه من التشنج فاقامة العبادة ولا يكره ذلك عند الذي يفسد رح
ماروى انه عليه الصلاة والسلام صب الماء على رأسه من شدة الحر وهو صائم وفي هذه الآية
عمدا على العبادة وفيه التبريد الطبيعي شرح الخ ومثل يكره المضغ كالدمعة والعسل من الجارية لما
فيه من تدم الا فطار ولا يتم في الرضة والعسل لانه قيم للسنبة والعرض شرح الخ والمباشرة و
المعائقة والمصاحفة في رواية اي يكره هذه الثلاثة في رواية عن ابي حنيفة رح لما فيها قرب من النكاح
المخلط شرح الخ بسبب الجارية لما فيه من التقية للعبادة شرح الخ بسبب انها تأخير
السجود وتقبل العسل في باباح الفطر لم يفسد خاف زيادة مرته لا يفسد ويباح ايضا في
ولكن صومه احب ان لم يفسد ففسد كما وان تفسد ما خسر لكم وقال الشافعي الفطر افضل لانه عليه السلام

قلت بفتح الفاء المعجمة راجعة في الصائم بالفتح
مصدر قاله خلف في الصائم خلو فافاد
تعبيرت راجعة وكذا اللين والطعام

انما يفسد ما لم يفسد
انما يفسد ما لم يفسد

منه خلو في حنيفة وعند محمد ان حنيفة
منه خلو في حنيفة وعند محمد ان حنيفة

السوم من البيرة السوم في السوم عن قلة قضاء آمل يلزم الفدية ان ماتا على حالهما من
الارض والسفلا منها لم يدركا عدة من ايام اخرى ويجب القضاء بقدر ما فاتهما من صح الخ
او اقام المسافر بقدره اعبدها فوات والاى واب لم يصح ولم يبع بقدره مضان بقدره فوات
هذا بقدر الصحة ولا قامة فانه اذا فاتت عشرة ايام فاقام بعد رمضان خمسة ايام ثم مات
او صح بعد رمضان خمسة ايام ثم مات فدية خمسة ايام مستكر لم يطعم عنه ولية لكل يوم من الايام
التي افطرها نصف صاع من بيا او صاعا من غيره كالقطرة ويلزم من الثلث ان اوصى والاى فوات
وان تبيع بدهج والصلاة كالصوم وفدية كل صلاة كصوم يوم هو الصحيح وعند البعض فدية صلاة
يوم واحد كفاية صوم يوم صدد ولا يصوم عنه ولية ولا يفسد الفطر عليه الصلاة والسلام يوم واحد
اخذ ولا يفسد احد عن احد ولا يطعم عنه رواه الشافعي ودره وقضاء رمضان ان شاء فدية
تقريباً وان شاء فابعه فان اخرته حتى جاء آخر يوم الماداه ثم فتنى ولا فدية عليه وعلافت
رحمه الله يجب الفدية مقدار الشئ والغالي اذا جاز عن الصوم يفسد ويطعم لكل يوم كالقطرة وان
تدور بعد ذلك لزمه القضاء وحامل او مرضع خاف على نفسها او ولدها ففطر وتقتضى بلو فدية
خافه فالتشا في رح في المنيح حتى ويلزم صوم فطر شرع فيه اكله في الايام المنية وهي خمسة ايام بعد
الفطر ويعيد الاصحى مع ثلثة بعده ولا يباح له الفطر بلو عدوى في رواية اي اذا شرع في الفطر
لا يجوز له الا فطار بلو عذر لانه ابتلا العمل وفي رواية اخرى يجوز له ان يعقها خلاله صدد ويباح
بعد القضاء وهذا الحكم يشمل المنيح والضيقة ودره ويلزم القضاء ان افطر ولو لم يفسد
الفطر لم اقام ولو في الصوم في وقتها اي وقت النية صح ويلزم ذلك ان كان في رمضان كما يلزم في
سائر ايامه اي من رمضان لكره لافطر فلو كفاية فيها ومن اعني عليه اياما قضاها الايام
حدث فيه وفي ليلة لانه اذا انما اياما لم تجد منه النية فيما عدا اليوم الا ان كان في اليوم الاول قال
فالظاهرة قد نفى الصوم فيه صدد ولو جاز كل رمضان لا يفتنى وان افاق ساعة منه فتنى ما
مضى سواء بلغ جزءا او كرمه بعدد في اعمار رواية الجنود اذا استغرق شهر رمضان يستحق الفدية
وان لم يستغرق لا يجب عليه القضاء ولا فرق في هذا بين ما اذا بلغ جزءا او بلغ غايته ثم جاز عند
محمد رح اذا بلغ جزءا لا يجب عليه الصوم مع انه لا يكره مستكر فاقام السنة اذا اقبل بالنبأ لم يجب
الصوم وهذا الخبر يكون اتفاقا في كل من الجنود الضعيف والضعيف المستغرق اما اذا جاز
البائع فانه دافع للصوم الواجب فلو بد ان يكره جازنا قويا وهو المستغرق صدد ولو بلغ سبع

ان يجب انما يد عليه قال افسد عليه
القضاء الا في الايام المنية فان
التي في حنيفة انهم ومنه
ايام حيد الفطر والاشهر الثلاثة
بعد الايام

الحج فريضته محكمة يكفر جاحداها وهو أحد أركان الإسلام ثبت فرضيته بالكتاب ثمرة تعالى والله على الشايع البيوت مع
اله مسيلا والسنة وهو قوله عز وجل بني الإسلام على خمس أه وصلة بهم وتحتوا بيت ربكم وعليه انعقد الاجتماع
وسبب وجوب البيت لضافته اليه ولهذا لا يكره لأن البيت لا يكره ويحب على العزيم وقال عليه السلام من ملك
زادا يبلغه إلى بيت الله تعالى لم يحج فعليه ان يموت بغيره أو يضره أو يفتقر إلى حنيفته وأبدل عليه فان كان من كان عنده

أقل من يوم وعند ما يجد وقد مر انتهى **كتاب الحج** قوله القصد وشعاره في مكان الحكمة
وهو البيت شرفه تعالى في زمانه من عهد آدم إلى يومنا هذا لا ينفصل عن حرمه وهو الطواف والسعي
والوقوف بحرا في الحج لفعله تعالى والله على الناس حج البيت في العمر مرة واحدة لحديث اذ وقع
بنا حابس بن أبي عامر بن سويلم الله فقال الحج مرة فمن زاد فهو متطوع رواه احمد والنسائي بمناه
عنى ولان سببه البيت وأنه لا يتعدى ولو تكرار واجب هداية على الضرورة على الترتيب في كل سنة
الهداية والسوم من اراد الحج فيلحق فانه قد عرف من المزين ونقل الرحلة وتعرض الحاجة رواه
احمد وابن ماجه والبيهقي وهذا قوله ان يؤخر حجه الله ومالك روح عتيق بن خويطر والحدود ح فان
عنه على التراخي فانه وضيفة العربيه قال الشافعي واحد في رواية رحمه الله فان قلت حج
رسوله الله صلى الله عليه وسلم في سنة عشر وكان فرضه في سنة سبعة فمذايل على ما
ذهب اليه محمد بن قيس الحج واجب بقوله تعالى والله على الناس حج البيت في كل سنة فليس
الذي نزل في سنة عشر قوله تعالى واتخذ الحج والعمرة لله وهو امر بآتمام ما شرع فيه وليس فيه
ولالة الايجاب من غير شروع واوقاتا خبره عليه الصلاة والسوم الى السنة العاشرة في كل سنة
بعد ما كانا نزل بعد فوات الوقت او لمعرفه المشركين على أهل المدينة او عرفه واقا قاله
بعضهم انه عليه الصلاة والسوم كان قد علم انه يريد الحج فقدمه فليس بشيء عني بشرط اسوم
وحرية وعقل وبلغ وصحة وقدره زاد ودخله وفقته ذهابه وايابه ففعلت عن حرجية الاضحية
كالسكن والادام وثالث البيه والنياب والسوم وكنت الفتحة ان كان فقيرا عني وقضيت ايضا
بما نفقة حياله الرحيم عده مع امين الطريق قال الفقيه أبو الليث رحمه الله ان كان الغالب في الحج
السومية يجب وان كان خوف ذلك لا يجب وحله الماعتماد على جليبي اصوح وايضا وبشرط ان
زوج او محرم للزوجة ان كان بينهما وبين مكة مسافة سفر ولا حج بل واحد من الزوجين لم يحرم عاقوب
بالضاغير لم يمس ولا نسق ونفقت عليها وفي الحرام معه أي الحرم حجة الاسوم بغير لمون زوبا
خافوا ثالث في روح عني فلو اصرم صبي لم يمس فبلغ اراعتن عني كل واحد منهما على احرامه لا يجوز عن
فرضه أو غيره ومن الحج لان احرامها انقضت للشك ولو يندى به الفرض وقال الشافعي رحمه الله اذا مضى
يكفه على الفرض عني فان جدد الصبي احرامه للفرض مع الجوف العبد المصح لان احرام المصح لم يكن
لان احرامه الاهنية واحرام العبد لانم فلو يمكن الخروج منه بالشروع في غيره وهو فرضه الحرام
وهو حارة عن جميع النية بالقلب والتلبية بالسنة وفصل بعضهم ذكر النية باللسان ايضا مع ما

ما يحج به ويبريد الترتيب بيدار بالية و
لأن الموت غير نادر في السنة بخلاف
موت الصلوة فان الموت نادر فيه
ولهذا كان التحمل افضل اجماعا
اختار شرح المختار
الحج بفتح الحاء وكسر الهمزة وهما في القصد
العبادة على ثلاثة بدنية تحضه كالصلوة
والصوم ومالية كالزكاة وصحية كالحج
فلما بين النوعين التولبي شرع في بيان
النوع الاخير فقال أه صورة تبارك مسكين

ولا يفرق على اعني عند ابن حنيفة خلافها
ابن مالك
قال عليه السلام انما احببت حج وبلغ ضلعي حجة
وانما عديت فاعتق ضلعي حجة ابن مالك

في منية
في منية

ما لاحظته القلب آياها التي جليبي وبشرط والوقوف بعرفة قال الموطأ عرفت علم
للموقوف وهي منوية لا غير ويقال له عرفة ايضا اصوح وطواف الزيادة وهما
وكشان وهذا الشافعي رحمه الله ايضا ركن وعرة الجوف تظهر في اذ الخرم قبل عرفة
الحج جاز عندنا لا عده دور واجبه الوقوف بمكة ليلة وليلة وتسمى جمعا ايضا تسمى بمكة ان
ادم عليه الصلاة والسوم اجتمع فيها مع حواء واذولف اليها أي دنا منها والسعي
بين الصفا والمروة ورمي الجمار وطواف الشكر للوقوف في عرفة ما لك راحة الله ههنا
وهو احد قول الشافعي روح والتفسير والمثل هو اخذ روى الشريعة الاثمة اصوح
وكل ما يجب بتمكة الدم وغيره من واداب وسي تفرها كل في مواضعها ان شاء الله
فاشهره شال وذا القعدة والعشر الاول من ذي الحجة ويكفيه الاحرام قبلها والعمرة سنة
وفي اخرهم وطواف رسي للحج وحلق وتقصير وجازت في كل السنة وكمرت يوم عرفة و
اربعة بعد ما قالوا في الدين قال صاحب الكشاف الميقات ما وقت به الشيء احدى
ومنه مواقيت الحج وهي المد وبالقربى بها من يريد دخول مكة الاخرى والحد من مكة
من جاء من من سببه المدينة وطريقها ولا يلزم ما يكون من احكامها وكذا في سائر ذلك على
ذلك ما ذكره المستصيان الشافعي اذا عزم على الحج واحرم من ذات عرق لا يجب عليه فاق
الاحرام من الحجفة اصوح ذو الحليفة وهو موضع عند قرية بينه وبين المدينة ستة أميال
او سبعة عني والشافعي حجة بعين الليم وكرة لواء المهمله وهي موضع بالقرب من
والبحر وهي خال لا يسكن به والعمام يقولون هي الزايح وليس كذلك عني والشافعي
ذات عرق بكر العين وحدثه بين نجد ونهاية عتقهم للحج يبين من المنازل ويقال قرن
الثالع ايضا بين مكة وبين مكة خمسة ميوا عني والميقاتين يلقب ويقل العلم بالهجرة موضع
الياء عني وهي جبل من جبال تامة على ليلتها من مكة احدى جليبي عليها أي لما حل عنه الموضع لها
مر بها من اخر خارجها ونحوها احرام الاحرام عنها من فقه دخل مكة وجاز التقديم وهو النقل
ويجوز اخذها دخل مكة غير محرم ووقته أي ميقات من يدخل مكة وجاز التقديم وهو النقل
الحج الذي بين الميقات وبين الحرم والميقات لسائر مكة في الحج الحرم وقته مذكور في
شرح الكنت للفتي رح عوجه التفصيل وفي العمرة الحلق **كتاب الاحرام** وادان الاحرام نذب اما
يقلم اظفارها ويقصر شاربه ويحلق شاربه ثم يتنهد ماء او يمشي وهذا افضل وليس ازارا

وجاء في نسخة السواد والذليل الصدوق ومحمد بن يحيى

الافاق قال أهل اللغة الافاق الناحية للحد
الافاق والسببه اليه افق او الافاق في فلك
فان الحج اذا لم يسلم به لا ينسب اليه ولا ينسب
الى واحد كذا في التذييل باسماء النذور ويكنى
اما يقال ان الحج بالاشتراك فليس كذلك
به فيجوز النسبة اليه بعد ذلك اصحاح

في الميقات اسم ماء من مياه حنيفة
سنة اصحاب اربعة من المدينة

في فلك من باب ضرب وقوله فلكه
لكنه والقوة بالشمس ما شئت منه
وهو افضل من سبيل ولا يسبقه ولا يسبقه
في نسخة

وراء جديد بين ابينين وهو اى كمل كل واحد من الاذان والرداء جديد وبياننا افضل
ولم كانا عسيلة او ليس بقيا واحد ابستر عذرة جان وبتطير وتقبل كحيتي ناوله
الحج جلي فانا كانا مفرقا بالحج بقبل عقيبها اللهم انى اريد الحج فيسره لى وتقبل منى
ان ترى بقبله اجزة لا الشهد التبة بقبله والذكر بالان ليس بشهد كما في الصلاة لكن
الحج بينهما افضل كما في كتاب الصلاة هذا ثم يلحق ثم هنا بيان الترتيب للترتيب حتى
يلزم خوف الا فليس هذا فيقول ليتك اللهم ليتك لا شريك لك ليتك ان الله والنوره
لك والمليك لا شريك له ينص منها ويجتهد الزيادة فاذا التى ناولا فداهم اى ما عرجا فليست
الرفق اى الجاه وقيل ذكر يد واعيه عند الساء والصوق اى المعاصى والمزوج عن طاعة
الله تعالى فانه فيج وفي حالة الاحرام ايقع والجذلة اى الجاذلة وهى الجاهل مع امر الرفقة
والمكارتة والعوامين والمناجدة بهم والسياب عرق وقيل صيد البير والاشارة اليه
الدلالة عليه وقيل القى والتطير وقيل القى وحلق شعرا به او بدنه وقيل حلقه
وسر راسه او وجهه وغسل راسه او حلقه بالحلق بفتح الحاء الجوه وكسرها كما فى حلق النحر
وليس يقرب او سراويل او قباء او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان لا يجد فليحلبهما من
اسفل الكعبين وكس ثياب بفتح بى عفران او وراو عسفر الا ما غسل حتى لا ينقص اى لا يند
لانه تم ولا رايته بالفضل هذا ويجوز له الما غسال وخذ الحام والاسطرلاب باليت و
لمك وشدة اليمين في وسطه ومقابلة عذرة كثر التلبية رافعا بها صوته عقيب الصلاة
وكلا عاوشا فافى صعد مكانا مرتفعا او هبلا اى نزل او يا اى مكانا اسفل ولوقا
جمع ركب كى فجمع واذا قال يعقوب هو الصخرة فافى فقامه الا بالاعنى وبالكحار اى خضا
في وقت الاحرام كثرها وقت الدعوة هذا **فصل** فاذا دخل مكة ابتداء بالكمى الى المسجد
للرام فاذا عاين البيت كبر وحلق وابتداء بالحج الاسود فاستقبله وكبر وحلق رافعا يديه كالشم
ويقبل ان استطاع من غير ايداء او يستلمه اى يمس باليد او يمسه من الايساس شيئا يديه
ويقبل او يشير اليه مستقبلا وكبر امم كبر حامدا لله تعالى مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم
اخذا من يمينه الجاهل عاين الباب اى يمين الطائفت والطائفت المستقبل للحج بكفة يمينه الى
خات الباب فيبدأ من الحج ذاهبا الى هذا الجانب وما بين الحج الى الباب هو المخرج الملتزم ذاهبا
وقد اصطحب رداءه وفسر الا اصطلاح بقوله بان جعله تحت ابطه الايمن والى طرفه على

يعني يريد الحج فورا
لا العزرة

جواب سوال اورده صاحب الاصول
والايناح منة

وهو الجاهل والكهول الفاضل او ذك الجاهل
بجزة النساء اصلاوح

القول بفتح القاف وسكون الهم ودية معرفة
عقل من الاساخ ببدن الانسان يقال له
بالعزمية شمس منة

قدوة للمسلمين والاولى وكثرة النشاة وبالعكس
سورة الكهف ورر
فانه ما يوضع فيه الدماء من الحج
يعني شيئا يراه بعينه

يعني يريد الحج فورا
لا العزرة

جواب سوال اورده صاحب الاصول
والايناح منة
وهو الجاهل والكهول الفاضل او ذك الجاهل
بجزة النساء اصلاوح
القول بفتح القاف وسكون الهم ودية معرفة
عقل من الاساخ ببدن الانسان يقال له
بالعزمية شمس منة
قدوة للمسلمين والاولى وكثرة النشاة وبالعكس
سورة الكهف ورر
فانه ما يوضع فيه الدماء من الحج
يعني شيئا يراه بعينه

على كفته الا بغير كفة كفة الايمن مكشوفة واليسرى مغطاة بطريق الارار ماخذ من الضم
وهو الصند لا يبق مكشوف فالجاء وكى يعلى بها امية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف
مضجبارواه ابوداود عسى ويجعل طوافه وراء العظيم لانه من البيت سعى به لانه جليل من
البيت اى كسر وهو مخطوط ود على صخرة نصف دائرة خارج عن جدار البيت من جهة
الشام عنة الميزاب وليس له من البيت رواف مسلم ولعلم يظن بالحطيم بل دخل الفرجة
التي بينه وبين البيت لا يجده عسى ولما استقبل المصلح الحطيم وحده لم يجز لان فرضية التجدية
بنسب الكتاب فاحتمل اى بما شبة بخبر الواحد احتياطا در سبعة اشواط اى سبع مرات يرتل
في الثلثة الاول منها الزملا ان يرس في مشية التكفير كالمسار من تحت يمين الصفاة وكان سبعة
التجدد للركعتين حين قالوا احنا هم حتى يشرب ثم يبق لهم بعد ذلك السبب على حاله كذا في الدرر
يمشى في الباقي على هيئة اعدا قان وسكنة ويستلم الحجر كما مر به ويجعل طوافه بالاسكودم كما روى
انه عليه الصلاة والسلام طاف على جميع كما لى على الركن اشار اليه بشي في يده وكبر واه احد
الجاري وان لم يستطع استقبل على ما بينا عسى واستنوم الركن اليماني كلما مر به حسن ولا يقبل
عند جدران موصلة ويقبل مثل الحجر الاسود عسى قال في الذخير ولم يذكر في الاصل استنوم الركن اليماني
وقد تضمنه كفى ويستلم الركن اليماني وفي زاد من هشام عن محمد بن ابي الركن اليماني في الاستنوم
التقبل كالحج الاسود وعن ابن خزيمة ان الله ان استنوم به حسه وفي المداية وهو حسه وقاهر البلية
اصلاوح ابتاح ولا يستلم غيره اذ روى لم يزل ركعتين عند مقام اى مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام
او حيث يشير المسجد للرام ان يركب في اللقاه وما اى الركنان المذكوران واجبتا عندنا وقال في
روح سنة بعد كل اسبوع اى بعد كل سبعة اشواط قال في حنابل النجاش طاف بالبيت اسبوعا على
سبع مرات انتهى وهذا طواف القدوم وسمى طواف الحية ايضا وروى في سنة وليس بواجب
وقال مالك روح انه واجب لفقه عليه الصلاة والسلام من الى البيت فليجئة بالطواف ولما ان الله
تعالى امر بالطواف مطلقا والامر المطلق لا يقتضي التكرار وقد تعين طواف الزيارة بالاجماع وقوله
ستاه حية وهو دليل الاستحباب عداية وكثرة سنة لغير القيمة بركة فليس على من مكة طواف
القدوم لا تقدم القدوم في حقه عداية ثم يعود ويستلم الحجر ويخرج الى الصفاة ثم يرفع في
جدار المسجد للرام في مقابلة بين طرف ومنه باب الشهور باب الصفاة اى حلقه في صفاة عليه مستقبل
البيت ويكبر يلقا ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديه للدعاء ويدعوا بآشاء ثم يتخذ اى

في حنابل سنة ان روح منه البيت وما يلهو كذا
عاشق من الله عا انه عليه الصلاة والسلام قال
سنة ان روح منه البيت وما يلهو كذا
سبعة اشواط الشدة الحرة مرة واحدة
والمراد منه طواف البيت بتمام البيت ستة اشواط
الجدي طاف البيت سبعة اشواط من الحجر الى الحجر
في حنابل سنة ان روح منه البيت وما يلهو كذا
عاشق من الله عا انه عليه الصلاة والسلام قال
سنة ان روح منه البيت وما يلهو كذا
سبعة اشواط الشدة الحرة مرة واحدة
والمراد منه طواف البيت بتمام البيت ستة اشواط
الجدي طاف البيت سبعة اشواط من الحجر الى الحجر
في حنابل سنة ان روح منه البيت وما يلهو كذا
عاشق من الله عا انه عليه الصلاة والسلام قال
سنة ان روح منه البيت وما يلهو كذا
سبعة اشواط الشدة الحرة مرة واحدة
والمراد منه طواف البيت بتمام البيت ستة اشواط
الجدي طاف البيت سبعة اشواط من الحجر الى الحجر

ينزل من الصفا فاصدا نحو المروة اسم موضع بعد ما بينا وبين المسجد مقدما ما في ذراع أو يزيد
 تقريبا والسعي فيها واجب عندنا وليس بركن خوفا لثالث فخرج من جلي عيسى على جبل فاذا بلغ
 بطن الوادي بين الجبلين الاحمرين بجذاه دار عباس رضي الله عنهما يقال له الوادي المني في طريق
 مكة اميال وجا شيان من كان من نحر حذر المسجد الحرام عاو متان لموضع السعي في عرف بطن الوادي
 بين الصفا والمروة ولم يبق اليوم بطن الوادي لان السيل مائه وقوم الاحمرين على طريق التعليل
 لان احد الجبلين احمر والاخر كذا في شرح الطيبي سيما حتى يجاوزها ويصل على المروة كسعي على
 الصفا وهذا السعي الصفا في السعي منه المروة شربا والصدقة على المروة ثم السعي منها
 الى الصفا شربا احرا كما قال الطيبي وروي من ان السعي من الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا شربا
 واحدا لان ذلك في النسخة بالمرور كذا في شرح الصفي والدور والاصلاح مع تعويضات ايقنة
 هذا فيسويها سبعة اشرا يبدل بالصفا ويجزم بالمرور ثم يعيم بمكة حرمها ويعتد بالية لغة
 ما واد لانه يشبه الصلوة قال عليه الصلوة والسلام لمطراف بالية صلوة والصلوة خير من سعي
 فكذا المطراف الا انه لا يسوي عقيب هذه الامثلة في هذه المدة لان السعي لا يجب فيه المارة والنفذ
 بالسعي غير مشروع ويصل لكل اسبوع وكثيرين وجد كعتان المطراف على ما بينا هدية فاذا كان اليوم
 السابع من ذي الحجة خطب الامام خطبة يعلم الناس فيها المناسك في الحوزة الى منى والصلوة بغير
 والاها فتدبر وكذا الخطبة في اليوم التاسع بعرفات وفي الحادي عشر بعض نفس بين خطبتين
 بيوم وقال فيخرج بخطبة في ثلثة ايام متواليات اولها يوم التروية اصباح فاذا صلى فجر يوم
 التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة سعى بذلك لانهم يرون في الاصل في هذا اليوم صدق
 خرج الى منى فيقيم بها الى صلوة فجر يوم عرفة ~~في مكة~~ ثم يتوجه الى عرفات فاذا زالت الشمس
 خطب الامام خطبتين هذه هي الخطبة الثانية كالجمعة يعني يجلس فيها دد ويمر فيها
 المناسك في الوقوف بعرفة والمرة لغة ردي الجار والجزر الحلق والاراء الزبارة اصبوح
 وصل بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معا باذان واقامتين وشرب الخمر صلواتها مع الامام
 اي السلطان او نائبه خلوها اي وقا لا يجزى بينهما المنفعة ايضا لان جواز الجمع للحاجة ^{متعد}
 العرفات والمنفعة محتاج اليه ولما في حقيقة مع ان المحافظة على الوقوف فرض بالنسبة ^{اي} و
 يجزى تركه لما فيها ورد الشرح به وهو الجمع بالجماعة مع الامام هدية وفيها تعقيب وشرب الخمر
 ايضا كونه محرما فيها وفيه ايضا خلوها فيها تركه في البداية في الاصباح والاصباح وقالا

خيرة الله
 قوله لا كما قال الطيبي هذا على ما في نسخة
 واكثر الكتب في كسر في الاصباح والاصباح
 من هذا في هذا منه الى صاحب الكافي بان
 ليس الخاتمة للطريق روي في هذا هذا
 مثله
 لانه يشبه الصلوة لانه خير من سعي فكذا
 المطراف وهو افضل من الصلوة في حق الاقامة
 وبالعكس للمكي عيسى
 ان يري قوله بغير البناء وفتح الراء على نسخة
 جميع المذكور من مضارع السورة اصله تروية
 التي تسمى العطش وقيل انما سعى بذلك
 لان السعي عليه الصلوة راي ليلة التروية
 كان قائله بغير ان الله تعالى يا مريم اذ
 ابتك بهذا فلما اجمع تروية اي تفكر في ذلك
 من الصباح الى العشاء فلما امسى راي ذلك
 فعرض الله من الله تعالى في يوم عرفة
 ابي جليل

وقالا لا يشترط الجماعة فيها ولا واحدة منها ولكن يشترط احرام الحج في العصر وهذا
 كذا في الاثر انتهى ثم يقف رابعا مع الامام بمرسته او قبل وهو السنة قرب جبل الرحمة
 عند الشراة السور الكبار بسف الجبل وهو الجبل الذي بوسط ارض عرفات يقال له الاالا
 على وزن احوال اصباح وعرفات كلها موقوف الى بطن مروة كمنزلة في مختار الصحيح قال
 الان حرم بطن مروة واد بجذاه عرفة انتهى يستقبل القبلة رافعا يديه باسطة احداهما
 مكرها مائة ملبيا مصليا على النبي عليه الصلوة والسلام داعيا لاجلته بجمعه ويقف
 الناس وراء الامام بعقبه مستقبلين سامعين لقوله ثم يستقبل معه الى عرفة
 بعد الغروب وينزل بقرب جبل ثور وبطن المطرب والعشاء باذان واقامة هربت بجمع المطرب
 والعشاء في وقت دوام على المطرب ^{في الطريق} او بعرفات تعلية اعادة تارة
 لم يطلع الخيل ولا في يوضح حيث قال يجرى لانه صدق ما في وقتا منه قال الشافعي يخرج ذكره
 الصفي وبسبب بمرودة فاذا طلع الفجر على بطن مروة وعمل الصلوة طوم آخر الليل ولكن المدة منه
 طلع الفجر الثاني في غير آخر قبل ان ينزل الطوم وينشر الضياء عني وقت بالمشعر الحرام وصنع
 كانه عرفات ومزدلفة كلها موقوف الى احدى محسنا فاذا انشأ ظهر قبل طلوع الشمس الى منى
 فيبدأ فيها بمرى جرة العقبة مما يقف الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف هو بالماء
 الحجرة رمي الحصى بالاصابع وفي المغرب ان ينع طرف الايام على طرف السبابة فيلزم دية
 بكثر مع كل حصيات فيقول بسم الله والله اكبر رعا الشيطان وحزنه اللهم اجعل حجى مبر
 مبر وراي سعي مشكورا ذنب مغفورا ^د ولقطع التلبية بالولاء ولا يقف عند حاجته بل
 يج ان احب يعني احل مستحب المنفرد واجب على القارن والمنفرد على الجبل وهو الحلق
 افضل من التقير او يقصر والتقير هو ان يأخذ الرجل والمرأة من رؤس الشعر مقدار المعلقة عني
 وقد حلقه غير النساء ثم يذهب من يومه او العدا ويحده الى مكة فيلزم للزيارة بغيره وروي ان
 كان قد حلقه في الارض قبله وسعى بعده وقد حلقه النساء وهذا هو المطراف المفروض في الحج
 وهو ركوب فيه وسعى طواف الزيارة وطواف الافاضة وطواف يوم النحر وطواف ركعتين
 ووقته بعد طلوع فجر النحر وفيه افضل وكذا تأخير عن الامم الخريص انه افضل في يوم الاولة
 من ايام النحر ويجب ان ياتي به في ايام النحر حتى يجب الدم بالثاخير على ما ياتي في باب الجنائيات كذا في
 الاصباح ثم يعود الى منى فيرى بجان الشاوش في اليوم الثاني بعد النحر والبدء بالثاخير الى المسجد

تأويل على ما في اصطلاح فقيه الشافعيان
 منهم انما في وقت الزوال الحج والارامطة فيمنع
 للصلوة والطينية من وقت السجدة انما يقع في وقت
 فاما السعي فغيره من السعي
 الحاج ما منى من باب منى
 افسح الحاشية
 احيى بابل حصاة بيضاء وقال انك يقطرها
 اذا رجع فزعرفات عني
 التقدير بعد ان تأخذ الرجل والمرأة من رؤس
 شعره من رؤس مقدار رؤس الاصابع احيى
 اوسع وقتين

الحكمة في معرفة الحقائق ومعرفة حقائق الدين

قوله ان تدق حتى يخرج النجس وجب عليه غسله
لان قوله وقته من وجوب النجس عند الشك فيه
نصف الليل
انما المقامه وتذكر النجس كونه من الليل

انما الرمي بالاقامة احب وهذا اول ما يجب
النهي الى الاقامة هذا

قوله لا يجوز اعتبار الساعات الايام وبه قال
وله انه لا يلزم التحقير في هذا اليوم بتركه
الرمي فلو كان يظهر ساعات اول يوم من رمي
عن ابراهيم بن موسى انهما ايضا حتى

قوله وطاف الصدوق به في حق النساء والرجال
رجوعه وانما يسمى به لانه الطواف الاخير للعبادة
به الطواف فربما العتيق الحاحله ولما يسمى
ايضا طواف الدعاء

اي مسجد الخيف فير ما بسج حسيات يكبر مع كل حصة ويقف عند ما اي عند تلك الحرة
ويطوف الى ثلثها كذلك اي يقف ويدعو اليه عند ما اليها ثم يفعل بالجرعة العقبه كذلك
لان الله لا يقف عند ما ثم يفعل في اليوم الثالث كذلك ان شاء الله تعالى مكة وله ذلك انما
قبل طلوع فجر اليوم الرابع وعند الثالث فيخرج فيقطع حيار النفر بفروب الشمس من اليوم الثالث
اصحح لا بعده اي بعد طلوع الفجر حتى يرى رداء اقام فوي كما تقدم وهو احب وان
رأى فيه اي في اليوم الرابع قبل الزوال جان عند الحج رحمه الله خذوها قاله في الهداية وله كما
من الغد وهي الجوار الثالث بعد زوال الشمس كذلك وان اراد ان يتجلى النفر الى مكة وان اراد
ان يقف في الجوار الثالث يوم الرابع بعد زوال الشمس لعله قد تجل في يومها فلو انما عليه
ومن تأخر فلو انما عليه من الفجر والافضل ان يقف في الجوار الثاني في اليوم الرابع من حب حتى ي
الجوار الثالث في اليوم الرابع وله ان ينفر في اليوم الرابع لم يكن له ان ينفر في حرة وقت
الرمي وفيه خلاف الثالث في روح وان قدم الرمي في هذا اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر
جان عند ابن حنبله روح وهذا استحسانا ولا يجوز اعتبار ايام الايام وانما التكاليف
في حصة النفر فاذ لم يترخص الحق بها ومنه حرمه من غير ابراهيم بن موسى انما الله عنهما ولانه
لما ظهر ان التحقير في هذا اليوم في حق الزكاة ولان يظهر في جوار في الاوقات كلها اولها في
اليوم الاول والثاني حيث لا يجوز الرمي فيما الا بعد الزوال في المشهود من الرواية لانه
لا يجوز تركه فيما يفي على اصل المروى استمر وجاز ركبها وغير ركبها افضل في غير جرة العقبه
فان الافضل في جرة العقبه ان يكون ركبها على ان عليه الصلوة والسجود في جرة العقبه
ركبها يوم النحر ذكره العتيق رحمه الله وروى في كتابه الرمي بمعنى ان الشئ على الصلوة والسجود
بات فيها وعمر بن الخطاب عنه كان يذبح على ذلك المقام بها وكبره تقديمه في مكة قبل نحره النفر
بفتح الهمزة الشاء للثقة والقاف مع المسافر وخشيه حتى جلس في مكة فاذ النفر الى مكة فبالحجب
اسم موضح يقال لا يطع نزال به وسجد الله صلى الله عليه وسلم وروى عن قتادة الزاهد الطعن
احسن عن طواف للصدوق سبعة اشواط بله رمل ولا تسبيح وهو اي طواف الصدوق واجب
الحا على المقيم بمكة ثم يستقي من زمزم في ثوب الصالح استقي في الثوبه وسقي فيها اي جعل فيها الماء
استقى ويشرب ثم يأتي الباب ويقبل العقبه ويضع صدره وبطنه وحده الايمن على المقام على
الموضع الذي بينه بقوله بين الباب والجدار الاسود وتثبت بالاستعداد اي استل الكعبة ساعة

ثم يمشي
كذلك

في مكة

ساعة ويدعو جتهدا وبكر ويرجع فتهتري وهو ان يمشي وراه وبصره الى البيت
تخطيا وتكرما لبيت الله تعالى ويرجع هكذا حتى يخرج من المسجد **فصل** ان لم يدخل
الحرم مكة وتوجه الى عرفات وقف بها سقط عنه طواف القدوم لانه شرع في
ابتداء الحج على وجه يترتب عليه سائر الافعال فلو كان الايمان به على غير ذلك اوجب
سنة هداية ولا يشرى عليه لتركه لانه سنة وبترك السنة لا يجب الا بالبر هداية ومن
وقف او اجتمع بعرفات سبعة ما بين زوال الشمس يوم عرفه وطلوع الفجر يوم يوم
فقد ادرك الحج ولو وقف واجتاز حال كونه قائما او معي عليه ولم يعلم انها عرفه فاقول
وقت الوقوف بعد الزوال عند طاروي ان النبي عليه السلام مزاد رك وقف بعد
الزوال وهذا بيان اول الوقت وقال عليه السلام مزاد رك عرفه ببليل فقد ادرك الحج
ومن فاته عرفه ببليل فقد فاته الحج فهذا بيان آخر الوقت ومالك رحمه الله ان كان يقف ان اول
وقت بعد طلوع الفجر او بعد طلوع الشمس فخرج عليه جاز وينا هداية وعرفاته ذلك
فقد فاته الحج فيلزم ويسعى ويحلق ويقضي من قابل ولا دم عليه عندنا وقال الشافعي
روح عليه دم ولا نه تحلل قبل او انه فليزجه الدم كالحمل ولان ما بين من الحج يقضيه بالمثل فلو
يجب عليه شئ كالسجود والصلوة وامامه لا حصار فانه فاما كان التحصيل فاذية التحلل
وفيما بين الحج وقع التحلل بافعال العمرة فهو يلزمه دم شرح الجميع ولو امر برفقة ان يحرم عنه
عند انما ففعل صح وكذا ان فعل بلوا امره ففعل ما اي وكذا يبيح ان فعل رفقة بلوا امره
عند ان حنبله روح وقال لا يجوز زلمها انه لم يحرم نفسه ولا اذن بغيره به وهذا لان لم يصرح
بالاذن والدلالة تقف على العلم وجواز الاذن به يعرفه كثير من الفتاوى فكيف يعرف
العلوم بخلاف ما اذا امر غيره بذلك صريحا وله انه لما قدم عقد الرفقة فقد استجاب
بكل واحد منهم فيما يجره من ميثاقه بنفسه والاحرام هو المقصود بهذا السر فكان الاذن به
ثابتا دلالة العلم ثابتة نظر الى الدليل والحكم يدور عليه هداية والمراد في جميع ذلك كالرجل
لهم الا امرهم بالتحلل ليل للخصم عنى انما كسفت راسها لا عودة ولما سجد له على
وجها مستويا واجفة جان اي لا رسله على وجهها شيئا وابتعدت ذلك الشئ عن وجهها
جان ولا جهر بالعبية ولا سجد ولا تسبيح المسبلي ولا تحلق بل تقصر لقوله عليه السلام
والسلام انما على النساء التقصير واه ابو داود حتى والتبس الخيف لانه عز كشف

قوله او اجتاز اي سلك معناه ان يترك ما بين
البيتين

الشمس يخرج من الاحرام

قوله عند البيت وقوله لا يجوز
بابا يحرم عنه عند جوار فاحرم عنه عند غار
اجزاء

والله اعلم بالصواب
وحيث الملة الرجل الا ان الشافعي والسنن
الصحت والحسن والرجحان في كل شئ
والتقوى في كل شئ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

العودة ولا تقرب الحرج اذا كان عند رجاء ولو حاضا عند لا حرج اغسلت وانما يجمع
المسك الى الطواف لانه في المسجد ولا يجوز في غيره فان صدر وردد وان حاضا بعد
طواف الزيارة سقط عنه الطواف في كل الوقاية والرد والصلح كان احسن
والفصل هذا ولا يشترط عليها التركه لانه عليه اليوم رخصت في تلك طواف
الصدور من غير الامتين بشئ شرج المجمع كما سقط عن اقام بركة ولو بعد النزول بعد النزول
الا انه قد وهو الرجوع الى مكة في اليوم الثالث من ايام الحز وقيل النذر الثاني وهو الرجوع اليها في
اخر ايام التشريق شرج المجمع عند ابو يوسف وعند محمد بن لا يسقط بالاقامة بعد تيمم
بقوله بعد النزول لانه لو نوى الاقامة قبل ان يدخل النزال لا يسقط عنه طواف الصدور
اذا قام من نية الاقامة انما سقط الصدور اذا كان يقبل فخره واما بعده فلو كان اصبغ
مقبيا لا يجوز له ان يفتقر في ذلك بالسفر لمجد روح انه اذ ركنه وقتة فتأكد اذ اقله عليه نصار كما
لو قطع بعد الشروع فيه ولا يبيح سفر الطواف الصدور انما يجب على الصادور وهو مستوطنا
خافوا ما اذا اشيع فيلانه لزوم بالشرع شرج المجمع ومن قلده بدنة تعلق بان يعلق على عنقه
قطعة نضر او عروة مرادة او خاشبيرة وغير ذلك ما يكره عوامة على انه حديثي عني او قلده
بدنة نذر او قلده حبل صيد او غيره كبدن المشقة وبدن القرآن عني وتجدد معاً مع البدنة
والصدور ان يربط بالجمع فيلزم اى صار حرمها وان لم يلبس لقلده اى عر عني الله عنها اذا اقله الرجل
هذه فيه فقد اقرام فيلزم من كل حال ما اذا اساقه لان سورة بعد التقليد في معنى التلبية فجرة
التقليد لا يصير عرفاً وقال الشافعي رجع لا يصير حرمها الا بالاحرام ولو اشترط لاجاعة في بدن قلده
احد من صدر او عنق ميثا ان كان ذلك ما من التلبية وسار واما عني فان بعضه بها اى با
لبدنة قلدها ثم تدرجه عند فلو يصير حرمها حتى يلحقها لانه اذا ادرها فقد اقرنت نية بعد
عوم خفايين للجمع فيصير حرمها بها لو ساقه في ابتداء عني في بدنة المشقة فانه يصير حرمها
بجوده توجهه لكن اذا نوى الاحرام وهذا مستحسن فان جلتها او اشرفها من الاستحرام وهو
الطعن في سنام المبدى من جانبها الائمة وهو مكره عند ابو حنيفة رجع خلو فانهما عني
او قلده لا يكره محرمانا لان التجليل لدفع الحرقة البدة والذب جميعه فباب
فلم يكن من خفايين للجمع والاستحرام مكره عند ابو حنيفة فلو يكره من الشك في شئ وعند
ان كان حسناً فمفعول المعالجة بخلاف التقليد لانه يحتمل به المبدى والتقليد لانه غير
مستند وليس به ميثا هامة والبدن لغيره الباء جمع بدنة يكره عندنا حرم الا بل والبق وقال

لانه صدر على السلام الطواف ببيت صلاة
فيجب فيه التيمم عند التيمم في بيت الصلاة
اعتباراً فيه فلهذا وفيه وجوباً لولا بنية المصل
بغيره بان ركنه لم يبدل ان حينئذ يجمع الطواف

ان وجه التماس فيه ما ذكرنا
وجه الاستحرام ان هذا المبدى مشروع على الا
سكان من مسكن الحج ومخالفة تحق بركة و
يجب على المصلي اذا التمس في غير بيت
الجنانية وان لم يعلل الى مكة فلهذا لا يكتفى فيه
بالسجدة وفي غير وقت من حنيفة النفس
هذا آية

الذي بين الميعات وبين الحرم من الاختيار ان كان مكان شامته واقرب التعميم من القمصان التعميم من
خارج الحرم ولا ان الحج عبادة سفر كالحرم للجمع من مكة يكون وقوفه من عرفات وفي خارج الحرم والحرم للعمرة
من التعميم يقع احرامه من اطل فيجمع الحجل والحرم في الحج والعمرة فيكون نوع سفر غاية البيان ثم الا صناف
ثلاثة اهل الافاق وهم الذين كانوا خارج المواقيت ويسمى كل واحد منهم آفاقياً وهم كاهل بصرة وكوف
وغيرهم ونواقيسهم في الحج والعمرة هي خمسة المذكورة والصف الثاني من كان داخل المواقيت خارج الحرم
كاهل بستان بنى عامر وغيرهم فيعاطون الحج والعمرة بدورة اهلهم او من حيث شاءوا من الحجل والصف الثالث
من كان داخل الحرم كاهل مكة وغيرهم فيعاطون الحج بدورة اهلهم او حيث شاءوا من الحج اما احوالهم للحرم
وهو الحرم والحرم وهو المواقيت يجب لا يجوز لمن دونه ان يتجاوز الا الامام عظماء للبيت في النهاية نقول
بمخالف جميع دعوى من التعميم من مكة من غير ان يتجاوزها ولا الامام عظماء للبيت في النهاية نقول
بمخالف جميع دعوى من التعميم من مكة من غير ان يتجاوزها ولا الامام عظماء للبيت في النهاية نقول

بينما نرى سعي سعيين جان لانه
الحية عليه ويلزمه بذلك
القدوم وسو كالاخي فان
بان اشتراك مع ستة
من الابد والبقرة
البقرة هداية و
فالحج عنة
مزدى ليجي
عنه الم
لعملة
عن
من سماع هذه الايام
وعند التقدّم الطهارة عند وقت الصلوة في غاية البيان نقول المار بالجماعة والحمد لله رب العالمين
والا فضل ان يكره التلبية بالسان مع القلب ثم المرمون
انواع اربعة مفردة بالحج وتفرد بالعمرة وقارن ومنشع
وبان الحقل ياتى في الكتاب ثم الاحرام طلالاً او عندنا
حتى لا يصح الحج بدونة كتكبيره الا فتاح في باب الصلوة
وعند ذلك فحق كرم ولله اجاز تقديم الاحرام عند التوجه
عند التقدّم الطهارة عند وقت الصلوة في غاية البيان نقول المار بالجماعة والحمد لله رب العالمين
والا فضل ان يكره التلبية بالسان مع القلب ثم المرمون
انواع اربعة مفردة بالحج وتفرد بالعمرة وقارن ومنشع
وبان الحقل ياتى في الكتاب ثم الاحرام طلالاً او عندنا
حتى لا يصح الحج بدونة كتكبيره الا فتاح في باب الصلوة
وعند ذلك فحق كرم ولله اجاز تقديم الاحرام عند التوجه
عند التقدّم الطهارة عند وقت الصلوة في غاية البيان نقول المار بالجماعة والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر
الذي بعثه في هذه الأمة
مباركاً مطهراً
مؤيداً مؤثراً
مؤيداً مؤثراً

أي سنة مؤكدة وقيل واجبة وقيل حله فرض كفاية في باب الفوات وقيل الكفاية
أي الطواف والاعوام والسعي والحلق إلا أن الأحكام شرط والطواف ركن والسعي والحلق
واجبان في الكفاية وسياق بيان العمرة في باب الأحكام وصفت أن يبدئ في الميقات فيحرم
بالعمره ويدخل مكة فيطوف بها ويسعى وحلق أو يقصر في غاية البيان في باب الفوات العمرة فرض عين
كأنه عند الشافعي وعندنا ليس بفرض عين ثم اختلفوا في الميقات فقال بعضهم فرض كفاية كصلوة الجنازة
وقال بعضهم سنة مؤكدة كالأضحية وصلاة الفطر وهو الأصح في المسألة وقال في الخصائص أي واجبة
عندنا وهو الصحيح في المطالبات نقول

لأنه من عباد الله
فيجب عليه أن يحرم
عنه ما حرم الله
وأن يحل ما أحل الله
فإذا حرم الله
شيئاً لم يحل
للمسلم أن يحرمه
وإذا أحل الله
شيئاً لم يحرمه
للمسلم أن يحرمه

قطعة نفل أو عمره فزادة أو حاشية وعنده ذلك ما يكرهه علامة على أنه حديث عتيق أو قل
بدية في باب الأحكام
أنه حق وتجدد معاً أي مع البدنة
ساعة رضى الله عنها إذا أتت الرجل
لواشترط جماعة في يدن فقلت
صحة ما عني فإن بعض أهلها أجازها
كما فقد اقتضت شئها بعد
لأنه المدة التي لا يلبس فيها
فبعضهم التزم
بأنه المدة فإنه يبيحها
بعضهم لا يشترط
ثم خرج خله فلهما عتيق
لبسه والذب جميعاً بلب
لنفسك في شئ وعندنا
بأنه وتكيد الشاة غير
بأنه لا يبرأ بالبر وقال

وقيل إن هذا
منه ما سكت الخ
فيمنع الجاهل إذا أكل
بالجناية ولا يبرأ منه
بأنه وجب له عتيق
هذا

في باب الأحكام
في باب الأحكام

وقال الشافعي من الأبد خاصة لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث الجمعة فالتجمل منهم
كالمدى بدنة والذي يليه كالمند بقره فسل بينهما ولأن البدنة بتقضى البدنة وهي
الضحية وقد اشتركا في هذا المعنى ولما اختلفوا في واحد منهما سبعة والصحيح من الأدلة
في الحديث كالمندى جرواً حداية وقال مالك ربح أن يحرم الأبل بكلمة من البر عن **باب**
التمان والبق القلبي مسدود من قنن بسبب شينين إذا اجتمع بينهما والقابلة للجامع
بسبب الحج والبرقة عتيق مطلقاً أي من التمتع وإذا فرادى وعادى القرآن أن يلهى أي يحرم
بالبرقة والحج معا من الميتات ويعقد بعد العترة اللهم أني أريد الحج والبرقة فيسرها لي وتقبلها
معي وذكرك الميتات وقع اتفاقاً وعلى الخالب لأحرم بهما من ديرة أهله أو بعدا خرج من بلد
فتل أن يسل إلى الميتات جاز فصار قاتلاً بل هو أفضل وكذا الوارح بهما داخل الميتات لأحرم
ببرقة ثم قل أن يطفئ لها سبعة أشراط عتيق فإذا دخل مكة ابتداء فطاف للبرقة وسعى
ثم طاف للحج طواف القدوم وسعى فله طواف لهما أي للبرقة والحج طوافين متوالين من غير أن يسعى
بينهما وسعى سعيين جاناً لأنه أتى بأحد المسعى عليه وأساء بتأخير سعى البرقة وتقديم طواف
الحية عليه ويلزمه بذلك شئ عتيق قوله ثم حج كما مر الأول ذكره بعد قوله ثم طاف للحج طواف
القدوم وسعى كاللحج هذا فإذا أدى عمره العترة يوم الحج ذبح دم القران شاة أو بدنة أو سبعة
بأن اشترك مع ستة فزاد دم القران لأنه في معنى المذبة والمندى منقوص عليه فيها والبدنة
من الأبل والبرق والغنم على ما يذكر في باب ما إذا شاء الله وأراد بالبدنة هنا البهيمة بحج
البرقة حداية ولأن اسم البدنة يقع عليه وعلى ما ذكرنا ويجوز سبب البهيمة سبع البرقة حداية
فالحج معننى عن المندى صام ثلثة أيام قبل يوم النحر والأضحية أحرها يوم عرفه فيصوم اليوم السابع
من ذي الحجة والتاسع والعاشر أي سبعة أيام إذا فرغ من أفاضل الحج وأمرهم
عنه السبعة بمكة فإنه يجوز وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز أن لا ينوي الإقامة فيها فينبذ بجزية
لتحذر الجميع به فيقبله ثلثاً وسبعة إذا رجع المدة به حقيقة الرجوع ونحن نقول لأن معناه رجع
عن الحج أي فرغ من أفاضل الحج سبب الرجوع إلى أهله فكان الأداة سبب فيجوز كفاية الهداية فإن
لم يصم ثلثة قبل يوم النحر بقيم الدم فأوجبنا أن يصوم الثلثة ولا السبعة بعدها وقال الشافعي
يج يصوم الثلثة بعد هذه الأيام وقال مالك رحمه الله يصوم في هذه الأيام ولأن النبي لم يوف
عن يوم هذه الأيام ولا ما يوفى بعدها أيضاً لأن الميت أصل وقد نقل حكمه إلى بدنة من صدف

وقيل في باب الحج والبرقة
البرقة هي الأضحية
والج هو الحج
فإذا حرم الله
شيئاً لم يحل
للمسلم أن يحرمه
وإذا أحل الله
شيئاً لم يحرمه
للمسلم أن يحرمه

أي بعد الركنين

لأنه عليه السلام كان قايماً
جاءت حجته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ففتننا البعير عن سبعة والبق عن سبعة رواه
البيهقي ما سلم فبكرة حجة على الكثرة قوله لا يجزئ
البدنة إلا واحد

لأنه تعالى في الحج عتيق
أما وجهه تلك عشرة كاملة فالنسب وإن و
في التمتع فالقران مثله لأنه مرفق بأداء النكاح
والله أعلم والله أعلم والله أعلم

بعض مسائل السنة وبعض جمع ما يفعل الحاج لانه
مضرب بالجمع الا انه يعمل في طواف الزهارة ويسمي
بغير لانه هذا القول خلاف القديم له في الجمع
المضرب لانه سمي مرفع غير طواف القديم عن
مؤلفه قاله فان عجم كالمقتضى كما في الدعاء
لكننا اظهرنا انك

التعليق لا يتصل بآية واحدة على انه حكى
بكرة عامة على انه حكى

الطاهر الكاظم لا يتفاد في حيزه بقدره

والاشغال هو الامداد بالخرج لغة بعبته
انما هو شغلها بان يطعموا في السفر
السلام من الجانب الايمن قالوا والاشغال هو
الانيسه لان البني عليه السلام طعموا لاجانب
مقعد في جانب اليمين اشفاقا هداية

توبه انت السند وقت نف نيك كرم الحياه الهيه

من غيبه عن جمع من غلبه من غلبه
من غيبه عن كانا السليمة
من غيبه عن كانا السليمة

انكى كلوا مثل الراس والذوات
التي كانت على الارض
والحيوانات جمع غنابة في السموم
والاكل جميع اكلها
وهنا فصل لاجل الله

الفتنة والفساد في الدنيا من بين أمور عظيمة
والله أعلم بالصواب

الشع كنان جنابة قاهرة ولا ينجس حرمانه اصل الطيب ولا يخلو عن طيب وقيل
 الهلام ويلقي الشعر وينزل النك فتكامل الجنابة بهذه الجزة فيوجب الدم وكونه مطعوما
 لا ينافيه كالزعران وهذا الخلاف في الزينة والنجس اما الطيب منه كالنضج
 والرشق وما اشبهه ما يجب استعماله الدم بانه نكاح طيب وهذا يستعمل على وجه الطيب
 ولو ادوى جراحة او شقوق رجله او كفارة عليه لا ينعلي ليس بطيب في نفسه انما هو اصل الطيب
 الطيب من وجه فيسترط استعماله على وجه الطيب بخلاف ما اذا ادوى ببللوك وما
 اشبهه هذلية ولو خضب راسه بماء او ستره بها كما هو عليه دم وكذا لو اسقى ثوبا
 بماء او ما كاهلوه وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وعمره باليدين ضربه الله ان اذا لبس اكثر
 من ثوبين يوم فعليه دم وحرقه ان جنى رحمه الله اولاد وقال الشافعي رحمه الله يجب الدم بنفس
 اللبس جنابة او خلق ربح راسه او باج لحيته اى ربح محبة لان الربح يحكى الكل وعندنا ان
 رحمه الله لا يجب الا بخلق الحلق عني او خلق رقبته او بلبسه او احدى اوعانه وكذا لو خلق
 محاجة جمع محجم وهو موضع الحجامة وعندنا صدقة لانه اذا خلق لاجل الحجامة وهي ليست
 من محظرات الاحرام فكذلك ما كونه وسيلة اليها ان فيه ازالة شئ من النكاح فيجب الصدقة
 ولا ينجس رج ان خلقه معقوبة لانه لا يتصل بالعضد الابن وقد وجد ان الة النكاح من
 عضو كامل فيجب الدم جنابة وان قص اظفار يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه دم
 وكذا لو قص اظفار يديه واحدة او رجل واحد وان قص اظفار يديه ورجليه في اربعة مجلس
 فعليه لاربعة دماء وعند محمد رحمه الله دم واحد كذا في المداية فان طيب اقرض عند او
 استرد راسه او لبس الخيط اقرض يمينه فعليه صدقة وكذا لو خلق اقرض ربح راسه او
 لحيته او خلق بعض رقبته او عانته او احد ابطيه او اس غيرة او قس اقرض ربحه اظفار او
 متفرقة وعند محمد رج في الحلق المتفرقة دم وان طيب او لبس او خلق لعضد خيزان شاذج
 وان شاء بقصد وثبوتة اصراع على ستة مساكين وان شاء صام ثلثة ايام لعله تعالى فدية
 من صيام او صدقة او نسك وكذا ان الخيزر وقد فرها رسول الله صلى الله عليه وآله وآله نزلت
 في المعذود ثم يجرى في اى موضع شاء لانه عبادة في كل مكان وكذا الصدقة عندنا لما يتا
 واما النسك فيقتصر بالحرم بالاتفاق لان الاراقة لم يعرف قربة الا في زمان او مكان وهذا الدم
 لا ينجس بزمان فتعين اختصاصه بالمكان ولو اختار الطعام اجزاه فيه التذنية والتعشية

عن جنة بفتح الجاء والسينة واللام
 اي خاص النسب ومسك يجمع
 من الاختيار والنجس
 وطعام يجب لادام معه ومنه
 وفيه شدة كذا في المصباح

فان نكح اقرض ربحه اظفار في مجلس واحد
 من غير ان يلبس ثوبا من غير ثوب صدقة وهذا في
 يجب الدم بلبس ثوبه منها وهو قوله في
 المأثورة حكمه
 والاصل فيه حديث كعب بن عجرة قال عرض
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جبرائيل
 او قد خلت قد بلى فقال عليه السلام ان
 نيك يهدم راسك فقلت نعم فالت الله
 عن كان منك مريضا اريد اذى من راسه فندية
 من صيام او صدقة ونك فقلت ما السلام قال
 ثلثة ايام فقلت ما السلام قال ثلثة ايام
 من حنطة على ستة مساكين فقلت وما النسك
 قال الشاة
 من الصدقة

والتعشية عند اى موضع اعتبره بأكفارة اليوم وعند محمد رحمه الله لا يجزئ لانه الصدقة
 تبقى عن التملك وهو المذكور في الآية جنابة ولو ارسلت الى بالمعصية اى استعمله استحصال
 الرداء او شئ بالقيس بان ادخله تحت يده اليمنى والقاء على كتفه اليسرى كذا في حاشي الهذلية
 او انزل بالسرور اى استعمله استعمال الا اذا رافه باس يده لا يلبس لئلا ينجس الجنابة
 وكذا لو دخل منكبيه في العتلة ولم يدخل يديه في كتفيه خلوه فان فرج الله هذلية **فصل** في
 طواف للعمرة او للعمرة جنبا فعليه دم وكذا لو طاف للركن اى طواف الزيارة بمحذرا او ترك طواف
 الصدرة او اربعة منها وتركه دون اربعة من الركن اى تركه ثلثة اشواط او اقل من طواف الزيارة
 ذكر او افاض من عرفات قبل الامام بالزوار ولما افاض بعد غروب الشمس لا شئ عليه وقال
 الشافعي لا شئ عليه في الحالى ان تركه السعي او العرف بجزء لانه تركه ركني الجوار كذا في
 ركني يوم او ركني حرة العقيقة يوم النحر واكثره ولو طاف للعمرة او الصدرة محذرا فعليه صدقة و
 كذا لو تركه دون اربعة من الصدرة او تركه ركني احد الجوار ثلث في يوم ولو ترك طواف الركن او
 اربعة منه لم يجر عدا اى يجره ولو طاف الركن جنبا فعليه بدنة اى ولو طاف
 للزمن جنبا فالواجب عليه بدنة لان الجنابة اغلظ من الحدث فيجب جبره بقصاها بالبدنة اظفارا
 للثقات بينهما وكذا اذا طاف اكثر جنبا لان الله اكره حكم الكل دسره والافضل ان يعيده ما دام
 بمكة ويسقط الدم وفيه تفصيل في الهداية ولو طاف للصدرة طواف في ايام الترتيق بعد
 ما طاف للركن محذرا فعليه دم لان طواف العمرة لم ينتقل الى طواف الزيارة بل على حاله لان
 اعادة طواف الزيارة بسبب الحدث غير واجب وطواف الصدرة واجب والواجب لا ينتقل الى
 غير الواجب فوجب الدم بسبب الحدث وطواف الزيارة غير واجب ولو كان هذا بعد ما طاف الى
 للركن جنبا فدان اى فعليه دماء عند الامام وعندنا دم واحد ايضا اى حيا الصدرة الكا
 هذا لان طواف الصدرة هنا ينتقل الى طواف الزيارة ويلتزم نية للصدرة لوجب ترتيب
 افضال الحج فيكونه فان طواف الصدرة ومطهر الطواف الزيارة عن ايام النحر فيجب دم بشرط الصلاة
 بل هو خاف ودم لغيره ان جنى رحمه الله بتأخير طواف الزيارة عن ايام النحر فيكونه دمان
 عنه ودم واحد عندنا فقتله طواف لعمرة وسعى لها محذرا فادام بمكة يصيد هذا ولا شئ عليه
 اما اعادة الطواف فلتتمكن التقصير فيه بسبب الحدث واما السعي فلو نه تبع للطواف واذا اعادها
 لا شئ عليه لارتفاع النقصان هذلية فان رجع الى اهلها ولم يعدها فعليه دم اى لو رجع الى اهلها

عن جنة بفتح الجاء والسينة واللام
 اي خاص النسب ومسك يجمع
 من الاختيار والنجس
 وطعام يجب لادام معه ومنه
 وفيه شدة كذا في المصباح

قبل ان يصيد فعليه دم لترك الطهارة فيه ولا يهرق بالبعد لرفع القتل باده الركب اذا لم يصب
 النعلان ليس عليه وليس عليه في السبي شيئا انه ان به على انطراف مقربة قد اية ولا
 شئ لولاء الطول فقط هو الصبح كذا في النهاية وان جامع الحرم باحد السبلين قبل الوقوف
 بعرفة ولقدنا سيات فجدد ويمس في اية الحج اي ينقل افعال الحج كما يعني من يبدجته و
 يقين عليه م اي يقين ذلك الحج الفاسد من قابل لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 عنهم انهم قالوا ايما كان دما ويمس في فجهما وعليهما الحج من قابل عني وليس عليه اي على الذي اشد
 الحج بالجامع ان يبارق عن وجهه في القضاء اي في قضاء الحج لانه صلى الله عليه وسلم لم يذكر الحلق
 لما سئل عنها ولوجب لذكره كغيره يتبينها على الحكم اختيار وان جامع بعد الوقوف قبل الحلق لا يوجب
 حجة لقيه صلى الله عليه وسلم الحج عرفه من وقت بعرفة فقد تم حجة اختيار عليه بدنة متفقد ذلك
 عن ابن عباس رضي الله عنهما ولما جامع بعد الحلق قبل طواف الزيارة فطه عليه دم وكذا العتق او
 لم يشره وان لم ينزل وكذا الجامع في عمرته قبل طواف الاكمة وهو اربعة اشواط يلزمه عليه
 دم ايضا وفدت عمرته فحصى فيها وقتها وان جامع بعد طواف الاكثر لزم الدم و
 ولا تفد عمرته لوجود الاكثر وقال الشافعي في حجة تعدد في الرهبين جميعا وعليه بدنة اختيارا
 بالحج اذ هي فرض غنائه وعقدنا في سنة فكانت احدا رتبة منه في الثالثة فزاد حديته ولا
 شيئا ان انزل بنظره ولا يخرج لان الحرم هو الجامع ولم يوجد فصار كالوقوف فامر هداية
 وان اخر الحلق او طواف الزيارة عن ايام الحج فعليه دم خاوا فاهما وكذا الخوف لرا حذر الرمي
 او قدم نسكا على نسك هو قبله كالحلق قبل الرمي ونحو القارن قبل الرمي والحلق قبل الذبح
 عني وان حلق في غير الحرم الحج او عمره فعليه دم وان الحلق اختص بمسح من الحرم استباح حلقه
 لابي بيضريح فانه لا يجب شي عليه والمراد في غير الحرم في ايام الحج وما اذا خرج في غير ايام الحج
 حلق في غير الحرم فعليه دما ان عندنا في حنيفة ربح وقال محمد ربح يجب الدم واحد وقال ابو يوسف
 لا يجب شي وقال زفر ربح ان حلق الحج في ايام الحج فوك شي عليه وان حلق بعده فعليه دم
 كذا في شرح الكنت للفتوى وفي الاصل ربح والابن ربح فلو عاد المعتمر بعد حرجه قصر فاره دم عليه
 اجماعا اخرج من الحرم ثم عاد اليه وقصر شي عليه وانما خفف المعتمر لان الحاج ان خرج من الحرم قبل
 القتل ثم عاد الى الحرم يجب عليه الدم متدد ولو حلق القارن قبل الذبح لزمه دما ان عندنا في حنيفة ربح
 دم بلحلق في غير ايامه لان اوانه بعد الذبح ودم بتاخير الذبح عن الحلق وعنده دم وبها الاولى

فقلت عمرته هكذا في اكثر النسخ وفي نسخة مجتهد والمسندت بابا واربعا لا يايوم بقتله كذا في الاصل في العبارة ان يتناول دما ولا جامع في عمرته قبل طواف الاكثر فدت فقتلها وقفاها على دم موقوف على ما يشاء

المال قد رددت والدم حيث ذكر اي في كتاب الحاشية تجزئ في الاضحية التي لا يسيح تفصيله
 في كتاب الاضحية والصدقة حيث ذكر ياد بها ما تجزئ في الفطرة اي نصف صاع من برة
 او صاع من تمر او شعيرة **فصل** ان قتل محرم صيد بواو ذل عليه من قتل فعليه الجزاء والاصل
 في ذلك قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم الآية وقوله تعالى حرمت عليكم
 صيد البر ما دام حرا اختيارا وفاللتا فخرج في الدلالة وتقييد الصيد بالبر بناء على
 ان الصيد البحر حاول لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الآية وصيد البحر ما يكون في الدار ومثواه
 في البر وصيد البحر ما يكون في الدار ومثواه في الماء والصيد هو المتبع المتوحش في اصل الحنفية
 واستثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلب العقور والذئب والهدأة والغراب
 والحية والعقرب فانها مبتديات بالاذى والمراد بالغراب الذي ياكل الخيف هو المروء
 عروا حنيفة ربح كذا في النهاية وهو اي الجزاء قيمة الصيد بتقويم عدلين في موضع قبله او في موضع
 اقرب موضع منه ان لم تكن فيه اى في موضع القتل قيمة ثم هو حنيفة القيمة ان شاء اشترى
 بها هديا ان بلغت حدا فذبحه بالحرم وان شاء اشترى بها طعاما فتصدق به على كل فقير من
 صاع بواو صاع من تمر او شعيرة لا اقل من ثمانية صاع عن طعام كل فقير يوما فان فضل اقل من
 طعام فقير يصدق به او صاع عنه يومها كاملا هذا عندنا في حنيفة ربحهما الله وعند محمد الشافعي
 الجزاء نظير الصيد في الجنة فيماله نظير في التلبيشة وفي البضع شاة وفي الارنب غنق وهو البعج
 الاثني من ولد الحق والجبع اعنق وعنق كذا في مختار صحاح وفي البيهقي جوزة الجوز بفتح الجيم
 وسكره الخاء من اولاد المعز ما يبلغ اربعة اشهر والاثنى عشرة كذا في مختار الصحاح وفي النفا
 بدنة في مختار الصحاح النخامة من الطير يذكر ويؤنث والنخامة اسم جنس مثل حمام وحمامة
 وجراد وجرادة آتسى وفي حمار الوحش بقرعة وكذا في بقرعة وعالا نظيره فكلوا لها اي في الجراد
 ربح فيما لا نظيره كقوله في حنيفة وابي بيضريح ربحها الله والمثاق في هذا الباب قوله تعالى
 ومن قتل منك متقرا في البيت قتل من النعم يحكم به ذلوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة
 طعام ساكني او عدل ذلك صياها ومحمد والشافعي ربحها الله يوفون المثل على المثل صدقة بديل
 تفسير المثل بالنعم ونحو تعدد المثل في النضانات لم يبعد في الشريعة ولا ان يراد به المثل صدقة
 ومعنى في المثنيات او معنى وهو القيمة في غير المثنيات اما البقرة فلم يبعد مثله لجان الوحش و
 كذا البدنة للنخامة وكذا البقرة في قوله من النعم اي من النعم فالمعنى ان الواجب جزا كما قل

اكرامة دون الحج

لما قتل بعد القيمة كان من النعم بان يشتري بتلك القيمة بعض النعم قوله عليه السلام به ذوا عدل
 يؤيد هذا المعنى فان التقويم يحتاج الى رأى العدل ولما التقويم اوله كيف يشب الاختيار بين
 النعم والكفارة والسيام وايضا لم يكن له نظير من النعم فعند ذلك قال في حجب ما يجب عند
 الجنيحة ربح او لا فيقول المثل على القيمة ولا دلالة للآية على هذا المعنى عند العابد والسالك
 والصائم من العقود والابتدأ في ذلك سواء لم يجد الجنازة منهم وبها وجب اختياره وان
 الصيد او قطع عنده او نكف شعره فمعه ما نقص من قيمته اعتبارا للبعض بالاختيار وان
 نقص ريشه او قطع قراينه خرج عما حيز الامتناع فعليه قيمة كاملة لانه باخراجه عن حيز الامتناع
 فقد فلت عليه الامن فصار كما اذا قتل وكذلك كل فعل يخرج به عن حيز الامتناع كذا في الكتاب
 وان عليه قيمة لبنه وان كسر بيضه فقيمة البيض وان خرج من البيض فرخ قيمته فقيمة الفرخ
 اي فعليه قيمة قيمة الفرخ حيا لانه كان بغير قيمة الحية وقد فرت بها فيجب قيمته احتياطا لاختيار
 ولا شيء يقتل غراب وحداوة وذنب وجبة وعقرب وقارث وكل عقود وبعوض
 وتل وبوعث وقراد وسحبات وان قتل قلة بفتح القاف وسكون الميم ودية مصرية
 متولدة من سح البلى وليس الجنازة مخوفة في القتل بل بالقاء من يده الى موضع آخر ايضا وانما
 يلزم الجنازة في كل حال الاستراحة التي عليها او قتل جملته نقد بماتناه وقرع خيبر جملته
 القاد للبيعة ولا يتجاوز ثمانية وقل السبع بفتح الباء وبعد السباع وان مال البعج انحدر
 عليه فلو شئ بقتله وقال من فرج حجب عليه قيمته عتق ولما اضطر الحرام الى قتل الصيد فقتله
 فعليه الجنازة والحرم ذبح شاة وبقرة وبغيره وحاج ولبا اعلى وصيد سمك وعليه اي وكل
 الحرام الجنازة بذكر حمله مسروبا او فليست مستأنسة لانها صيد باصل اللقطة ولو ذبح حرم صيدانه
 ميتة اي في حكم ميتة حيث يحرم اكله له وبغيره وقال الشافعي مخرج على غيره وله اذا حل عتق
 ولو اكل التاج منه حيث لا يلزم عليه شئ في قتلهم جميعا حداثة ويحل للحرم لم سيد ماله
 وذبحه ان لم يبله عليه اي ان يبله الحرام عليه ولا امره ببيعه ولا اعانه ومن دخل الحرم وفي يده صيد
 فعليه ارساله فان باعه وذا البيع ان كان باقيا لان البيع لم يجزئ فيه من الترضي للصيد وذلك
 حرام حداثة وان فات لزومه الجنازة لانه تعرض للصيد بتفويت الامر الذي استحقه حداثة ومن
 احرم في بيته او نفسه صيد لا يلزم ارساله وقال الشافعي في يلزم وان اخذ حلاله صيدا ثم لم
 فارسله احد ضمن المرسلا عند الجنيحة ربح وقال لا يفرض حداثة بخلاف ما اخذه خرج على غيره

متناع

فكله قيمة ما اكل من اللحم هذا عند الجنيحة ربح
 خذوا فانها تجوز في حرم تترك كل منه

اي بخلاف ما اذا كان اخذه في حالة الاحرام لانه لم عليه والواجب عليه تركه التعرض ويمكنه
 ذلك بان يحمله في بيته فاذا قطع يده عنه كان متعديا ونفسه الاختلاف في كسر الحان في هذا
 فان قتل ما اخذه الحرام يحرم اخراجه الاخذ لا اخذه والقائل لقتله ورجع اخذه على قوله بما صحت
 لانه كان قادرا على ارساله وان قتل الاول صيد الحرام فعليه قيمة وان حمله فقيمة لبنه وقلع
 حشيش الحرام او سحره غير منبته اي حال كونه غير منبته اي غير ملوك ليد هذا ما في الكفر
 او سحره غير ملوك ولا قراينه الناس من قيمته قال في الدرر نقلا عن شرح الهداية ان
 حشيش الحرام وسحره على نوعين سحر انبته الانسان وسحر نبت بنفسه وكل منهما على نوعين لانه
 اما ان يكون من جنس ما ينبت الناس او لا يكونه والاوله بنفسه لا يجب الجزاء والاولى من الثاني
 كذلك وانما الجزاء في الثاني منه وهو ما ينبت بنفسه وليس من جنس ما ينبت الناس ويستوي
 فيه ان يكونه ولو كان انسان بان ينبت في ملكه او لم يكن حتى قالوا في رجل نبت في ملكه ثم عاون
 فقتلها انسان فعليه قيمتها لما لها وعليه قيمة اخرى لمخلق الشرع انتهى الا باجف حيث يجد فقتله
 باو غرام والصدقة متعين في هذه المأبذة ولا يجوز الصوم ببدل القيمة لانه ما وجب فيها من
 القيمة غرامة وليس بكفارة فاشبه ضمان الاموال فلو يتاذى بالصوم دبر وحرم ربح
 حشيشه اي حشيش الحرام وقطعه الا الاذخر وهو بغير النزع والماء للجنة بينهما راحة الجنة
 نبت بركة وانما استثناء رسول الله صلى الله عليه وسلم لكثرة استعماله في قتل احل مكة في
 ويؤتمم الحرج عليه وكل ما على الفرد به دم على القاربه دمان دم الحرج ودم لونه وعند الشافعي
 ربح دم واحد وهذا بناء على انه حرم باحرام واحد عنده واحرامه عند ناعني الان يجازي
 وان الميتات حال كونه غير حرم فانه حينئذ يجب عليه دم واحد لا من تعظيم البقرة وهي
 واحدة وقال زفر رحمه الله عليه ومان لانه لعن الاحراميين من الميتات عتق وان قتل حراما صيدا
 فعلى كل من اجزاء كامله قال الشافعي ربح عليها جزاء واحد كالحاليين اشتراكا في صيد الحرام لانه
 ان هذه كفارة وبطل الحرج وفعل كل واحد كامل فيجب عليها ما وجبه بخلافه لانه وحدها
 بطل الحرج فقط عتق وان قتل حلاله كان صيد الحرام فعليه جزاء واحد كذا وبطل بيع الحرام
 الصيد وشراؤه ومن اخرج فليس له الحرام فولدت وماتت ضمنها لان استحقاق الامر يسرى الى
 الولد كاستحقاق الصفات الشرعية كاترك والحرية فيضمن الولد كالاتم عتق وان ادى جزاءها
 اي جزاء الام ثم ولدت لا يضمن الولد **باب ما في الميتات من جوارح**

روي ذبح صيد الحرام وحمله وقلع
 حشيشه وسحره منه

المبقيات غير محرم ثم أحرم لزمه دم فان عاد اليه محرما سلبا سقط الدم الا وزم وتكررا
يسقط بعوده محرما وان لم يلب وعقد ز فرج لا يسقط لبي او لم يلب كذا في الهداية
وان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه أي من المبقيات سقط الدم ايضا وكذا لو احرى بعمرة ثم
اضدحها وقضاها وان عاد بعد شريح في الطواف لا يسقط الدم بالاتفاق ولما دخل مكة
الستان أي بستان بني عامر وهي قرية من داخل المبقيات وخارج الحرم عني الحاج جعفر
له فله دخل مكة غير محرمة لانه لم يأت بستان والستان ان يدخل مكة بواحد لم يأت
جدة فكذلك عني ومما تارة بستان اراه جميع الخلد الذي بينه وبين ان يوصى الإقامة في مكة
الستان خمسة عشر يوما لم يرد عني ان يوصى ان يوصى الإقامة أقل من خمسة
عشر يوما لا يكون منهم فلو كان لم يدر مكة بغير احرام ولو احرم في بستان الحج ولم يدخل
مكة حتى وقت بعرفة اجزاه لانه احرم من ميقاته لم يترك نسكا واجبا فلو يلزمه شيء
كاحل البستان عني ومن دخل مكة بواحد احرام لزمه حج او عمرة لان دخله سبب لوجوب الاحرام
سواء قصد الحج والعمرة او التجارة او لم يقصد شيئا وعند الشافعي له يدخل مكة بواحد احرام
الا لم يبدأ أداء النسك عني فلو عاد واحرام عني او ساءم او بجعة مندورة او بعرة
مندورة ذكره العيني في عامه سقط ما لم يدر بدخوله مكة فان بعد عامه لا يسقط وان جا
وزمى او تمتع الحرم غير محرم فتدرك جاوز المبقيات غير محرم وقد مر في اول الباب ووقفه
بطرافه أي وقف الحكي الجاوز الحرم غير محرم كطواف من جاوز المبقيات بواحد احرام من الافاقي
في الاحكام التي ذكرت هذا باب **اضافة احرام مكة** على طواف لعمرة شرط واحد او
شرطين او ثلثة عني فاحرم بالحج رفته أي الحج عند أبي حنيفة رحمه ويتم العمرة بالاتصال الا
دار بها ونفها لعقنها ودفنته اعتناع من الاداء فيها ولو لم يحج لانه واجب بالشرع ومعه
قوله وعليه دم وقضاء حج وعمرة ثم ان دفن العمرة قننا حاله غير وان دفن الحج قضاء وقضى
العمرة كما ذكرنا وقال لا يرقت العمرة ويعقنها وعليه دم لرفضها ويعقنها في الطواف لهما اربعة
اشراط يرقت الحج اجاسا لان ذلك حكم الحكي عني فلو اتمها أي الحج والعمرة مع لانه ادائها كما التزمها
غنايه منهي عنه والنفى لا يمنع المشركية عني وعليه دم وجمعه بينهما وهو دم جبر حتى لا يجزى
له ان يأكل منه بمخوف الا فاقي حيث يجزى له الاكل منه لان ذلك دم نسك عني ومن احرم
حج وفرغ منه ثم احرم باخر الحج احرى بهم الخ فان كان قد حلق في الاول لزمه الثاني

الثاني للصحة الشروع وكذا دم عليه وانه أي وان لم يحلق لزمه أي لزمه الثاني وعليه دم سواء
قصر بعد احرام الثاني او لم يقصر عنه ان قصر كونه جانيا على الثاني وان لم يقصر يكون منخر للتقصير
في الحج ولا عتقته وحرام يوم النحر وهو موجب الدم وعندنا ان لم يقصر فلو دم وذا ان قصر
فقد حلق على الثاني وان لم يقصر فقد احرى التقصير فلو شئ بناخيه غزوة عني ومن فرغ من عمرته
التي شريها ولم يبق عليه آفة التقصير فاحرم باخرها أي بعرة اخرى لزمه دم للمبقيات ان الشيخ
فرق بين الحج والعمرة كما ترى فوجب فيها ما لم يوجب في الحج وهو رواية للجامع الصغير وفي
مسائل اوجب الدم في الحج ايضا للمبقيات احرما ولا فرق بين الجاهل عني ولو احرم افاقي حج ثم
بعرة لزمه لان الحج بينهما مشروع في افاقي كالقرآن صدر فان وقف بعرفة قبل افعال العمرة
فقد رقتا أي عتق بالوقوف لا لوجه العرفه ولم يقف حيا لا يمضي بانفائها وفي المساعي
المجتمعة بعد ان صلى الظهر في منزله عني فان احرم بها طوافه الحج ملطف القدم نذب ورفضها
يعقنها وعليه دم لرفضها فان معنى عليها صح أي على الحج والعمرة بان قدم افعال العمرة على افعال
الحج لانه قارن عني ولزمه دم الحج بينهما وهو دم كفارة وجبر في الصحيح على الاختاره
مخافة ساءم ودم شكر على اختاره شمس في وقت وعرة الطواف في جواز اكل منه عني
وان احرى احرام الحاج بعرة يوم النحر او ايام التشريق لزمته العمرة للصحة الشروع ولزمه دفن
أي دفن العمرة لكرامتها في هذا ولزمه دم لرفضها المحلل منها فان منى عليها أي على العمرة صح ولا
الكرامية لعني في غير ما هو مكرمة مشعرة باء بعقبة افعال الحج في هذه الايام عني و
يجب عليه دم بالمنى عليها لانه جمع بينهما في الاحرام او في بعقبة افعال وقيل
اذا احرم بالعمرة بعد الحلق لا يرفض كذا في الاصل ولا يصح ان يرفضها عني ومما قاله الحج
بنفقات الوقوف فاحرم حج او عمرة لزمه الرضا في رواية الحج المحلل بافعال العمرة غير
ان ينقلب احرامه احرام العمرة والحج بسبب الجحش والعرقين غير مشروع عني ولزمه القضاء
أي قضاء ما احرم به للصحة الشروع صدر والدم للمحلل قبل اوانه بالرفض باب
احرام النساء احرام النساء منع مطلقا يقال احصره العدو و
احصره المرض قال الله تعالى الذين احصرها في سبيل الله وشاعوا من الوقوف
والطواف فاذا قدر على احدوا فليس يحصر عني ان احصر الحرم بعد ق او مره او عد م ثم
بأرضاع نفقة وقال الشافعي رحمه الله لا يكون احصاؤه بالعدو حداية فله ان يبعث

وقضاؤه

شاة تذبح عند ذبح الحرم في وقت معين أي في يوم بعينه هذا ويحل بعد ذبحها يعني إذا ذبح عند
 يحلل هو لقوله تعالى وإن احصيته فما استيسر الهدى من غير خلق ولا تقصير عند ذبحه
 ومحمد بن أبيه الله لا نه حصل له التحلل بالهدى خلو قال في يرضع فانه لا بد من اللق أو التقيين
 بعد الذبح كانه ان يخرج اداء المناسك لم يخرج من اللق عني وان كان قارنا بعث دم من ذبحه
 ود ما لونه كانه محرم بها ويجزئ ذبحها قبل يوم النحر في الحل كانه دم كقارن حتى يجزئ الاكل منه
 فيحليل المكان وجه الحرم وروى الزمان عند حيفه رحمه الله آخى حلي وعندها لا يجزئ قبل يوم النحر
 ان كان محط بالحل قبل ذبحه دم المحط بالحل لا يترقت بالزمان اتفاقا وعلى المحط بالحل اذا احتل
 قضاء حج وعمره كذا روى عن ابن عباس وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وقال الشافعي رحمه الله
 على المعتمر الحرة فمطهر يعني اذا احتل يجب عليه قنأها فقط ولا حصار عنها محتق عندنا
 خافا لما لك والشافعي رحمه الله عني وعلى القارن الحرة وعمره ان يضيء اذا احتل لصحة
 شراومه في الحج والعمرة فيلزمه بالتحلل قنأها وقضاء عمره اعزى اذا لم يضيء الحج في تلك
 السنة على ما بينا عني وان زال الحصار بعد بعث الدم وامكنه ادراكه قبل ذبحه واد
 راكم الحج ببقا من الوقوف لا يجزئ له التحلل ولزم المضي وان امكن ادراكه اي ادراك
 الدم فنقد تحلل ولا امكن ادراكه الحج فقط جاز التحلل استسما والقياس ان لا يجزئ
 وهو قوله زفر رحمه الله عني ومن منع بركة عن الركبتين أي طواف الزيارة والوقوف
 بعرفة فندحصر ما نه تصدق عليه الوصول الى افعالها وانما قال منع ولم يقل احصا لان
 لا يتحقق بركة عندنا خلو فالثبوت عني وان قدر على احدى ما ليس بمحصر اما اذا اوقف على الزم
 فاونه لزم من القنأ وانما اذا اوقف على الطواف فاون فائت الحج لتحل به والدم بدل عنه في التحلل
 فاون حاجة الى الهدى ومن فاته الحج بعقبات الوقوف بعرفة فيحل بالافعال العمرة وعليه الحج
 من عام قابل ودم عليه وقال الحسن بن زياد عليه دم مع القضاء روى ذلك عن عمر بن الخطاب
 عنه وبه قال الشافعي وهو محمول على استحباب عندنا عني وقوت للعمرة لا نه اخذ
 موقفة وعليه لا جازع وهي العمرة اي صفتها احرام وطواف وسعي بين الصفا والمروة والظرف
 ركنها ولا حرام شرط والسعي واجب ويجزئ في كل السنة واجبا لذكر يوم عرفة ويوم النحر وايام
 التشريق لحاد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما لا تقصر في خمسة ايام واعمر قبلها وبعد
 ما وعة عايشة رضي الله عنها انها قالت حلت العمرة في السنة الا في اربعة ايام يوم عرفة ويوم

أي لا يضيء دم الاحصار فحل لانه لا يجزئ
 ذبح دم الاحصار الا في ايام الحرم

يوم عرفة ويوم النحر وما بصله رواه الهروي عني والعمرة سنة وقال الشافعي رحمه الله
 فريضة هداية ويقطع المتلبية فيها بأول الطواف **باب الحج عن النسيء** يجزئ النسيء في
 العبادات المالية مطلقا أي فرضا واجبا ونفلا لمحضركم للقصود بفعل النسيء هداية ويجزئ
 في العبادات البدنية كالصلوة والصوم والحج والعمرة بحاله من احواله عند الحج وعند العدة
 وفي المركب منها كالحج يجزئ عند الحج عند العدة وبشرط المعية او الجواز الدائم الى اللزوم وانما
 شرط الحج للضرورة للتحلل من عجز فاحج عني صح ويقع عنه أي يقع الحج عن الحج عني وبه
 البيع وعمره كذا روى عن ابن عباس وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وقال الشافعي رحمه الله
 النسيء عنه فيقول بيتك بجدة عرافون ويجزئ التحج الضرورة بغير الصلو الذي لم يجز بعد قال في الق
 موسى ورجل صرود وصرادة وصرادة وصرادة وصرادة وصرادة وصرادة وصرادة وصرادة وصرادة
 والبعد معطلة فان على الضرورة وغيره اولى من غيرها وصرادة وصرادة وصرادة وصرادة وصرادة
 والحج له وان ابره لم يبره من غير احدى قبل المضي فانه يرضع فانه يرضع فانه يرضع فانه يرضع
 عنه وصره نفقة لها ولدا طلق بان سكت عن ذكر الحج عني معينا فانه يرضع فانه يرضع فانه يرضع
 فيه وينبغي ان يقع التقيين هنا اجاعا لعدم الخافعة عني وانما اي وان لم يصير احدى قبل المضي
 بل عني بعد لا يرضع دم المتعة والعتا على المأمود وكذا دم الجنابة ودم الاحصار على الامر
 خلافا لما لا يوضح فاون عني على المأمود لان وجوبه لدفع ضرره امتداد الاطعام وهو محقق
 به ولما انه هو الذي وطره فيه فيجوز خلاصه منه ولا كان الا مرميا في ماله أي ماله الميت
 وان جامع قبل الوقوف ضمن النفقة لانه مأمود بالحج الصحيح وهذا فاسد فقد خالف
 الماهر وعليه الدم لان الجامع فصل اختيار وان مات المأمود في الطريق حج من منزله
 آخر من ثلث ما ياتي من ماله وعند ما من حيث مات المأمود لكن عند المبيد فخرج
 بما ياتي من الثلث وعند مخرج بما ياتي من المال المدفوع أي اذا اوفى ان حج عنه فاجمل عنه
 فوات في الطريق فصد ابني حيفه رحمه الله حج عنه بثلث ما ياتي فان قسمة الوصي وعزله
 المالك يرضع كالتسليم الى الوجه الذي عليه الوصي ولم يرضع الى ذلك الوجه لان ذ
 لك الحال قد نزع فينزع رضية من ثلث ما ياتي وعند ابني مخرج ينغذ من ثلث الكل
 عند مخرج ان يرضع مما دفع الى اكله فليجبه ولان لم يرضع الوصي صدق وبه لا
 المأمود ما فنزله النفقة التي اعطيت اليه الى الوصي او الورثة هذه المسئلة وجدت في

وجزئ ان يرضع المأمود بصله وصدقه
 ويأخذ منه ما يرضع في البدنية بحاله هذا مسلما

لأنه صدر من نفع العباد وصاروة وصدوق
 اذ لم يحج فحج حجاج
 أي قبل الطواف والوقوف عني

اما دم المتعة والقن فاون وجب شكره حيث وقف
 لاداء الشكر وبما لك حصل له هذه النعمة ايام
 الجنابات فاونه على الجاني اختيار

وقد روي هذه المسئلة في العناية بصلة السرة
 حيث قبل يجل له اربعة الالف درهم او حجاج عني
 فوات وكان مقلدا للحج الا الف درهم فدفعها الى
 صبايح عني فشرى في الطريق قال ابو حنيفة يرضع
 بذلك ما ياتي من الثمن وسالنا وهو فان سرق ثانيا
 يرضع بذلك ما ياتي ويمن ثلث ثمانية وثلاثة وثلاثون وثلاثا
 فان سرق ثانيا لا يرضع مرة اخرى ابي حنيفة

نسخة المصنف رحمه الله في هذا الخبر وفي بعض النسخ وجدت قبل هذا بعد قوله وينبغي
 الشائب عنه فيقول ليتك عجة من فاون هذا ومن أهل حجة من ابراهيم ثم عيسى احدهما جاز
 لا نه غير ما ورد بالجمع عنها ومنع من غيره بغير امره لا يكون حاجا عنه بل يكون حاجا له فلاب
 حجة له وتكون نيته عنها لغوا لا لا حجة الواحدة لا تكفي عن اثنين ولله ان يجعل كتاب
 عمله خيرا في جميع العبادات سواء كانت او صوما او حجا او صدقة او قراءة او ذكر او غير
 ذلك من جميع انواع البر وكل ذلك ليس الى الميت وينفعه عند الله السنة والجماعة وقالت الحنفية
 ليس له ذلك ولا يصير اليه لقوله تعالى وان ليس المؤمن الا ما سقى وقال مالك والشافعي
 رحمهما الله بخلاف ذلك في الصدقة والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيره من الطاعات كالصلاة
 والصوم وقراءة القرآن وكذا ما روي ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله كان لي ابنة ابراهيم حاله حيوتها كيف لي ببيتها بعد موتها فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم ان ابنتك بعد البتة تنقل لهما مع صوابك ولن تقدم لهما مع صياحك ولا
 الدار وتلقن وجه الله ومارواه معقول ببيان الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اني اراي من اكم سورة يس رواه ابراهيم ورواه روى انه عليه الصلاة والسلام
 صحى بكاتبين عليهما بعد ما عصى نفسه واخرى امة متفق عليه اي جسد زوجه لامة وهذا
 تعليم منه عليه الصلاة والسلام ان كل ما ينفعه على غيره ولا ية من ردة بقوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعوا ربيهم بما ايمان الحقنا بهم ذريتهم وما انتاهم من عملهم شيئا
 كل امرئ بما كسبت رهين قاله ابن عباس رضي الله عنهما وقيل هي خاصة ببيت ابراهيم و
 موسى عليهما السلام لا نه وقص حكاية عما في صحفهما بقوله تعالى ام لم ينسأ بما في صحف
 موسى وابراهيم الذي وفي وقيل اريد بآية نك الكافر واما المؤمن فله ما سقى اوجه وقيل
 ليس له من طريق العدل وليس له من طريق الفضل وقيل الا انهم بمعنى على كافي قوله تعالى ولهم
 اللعنة اي وعليهم عيسى في اول هذا الباب **باب في من قال في مختار الصحاح الهدي**
 ما يهدي الى الحرم من النعم هو من اهل اهل او غير او ختم واقلة شاة ولا يجب تعريفه اي الذخا
 الى عرفات وقيل المراد الا غاوم كالتمثيل فتدور ويجري فيه ما يجري في الاضحية ويجري الشاة
 في كل موضع الا اذا طاف للزيارة جبا او جامع بعد وقوف عرفة قبل المذبح فوجزى فيها الا بلبنة
 وكان من هدي التلويح والتمسك والقرابة من غيرها اي ولا ياكل من بيدها الا لان الحاج فيها

الآية الكريمة في سورة يس
 والذين آمنوا واتبعوا ربيهم
 بما ايمان الحقنا بهم ذريتهم
 وما انتاهم من عملهم شيئا
 كل امرئ بما كسبت رهين

وتفسير يوم النحر الذي لا يخرج الاخير من ذبيحتهم
 ولا يركب الهدي الا عند الشروع في ذبحه
 يستأنس بها ويحضرها واجب قال الله تعالى
 يعظم شعائرنا فانها من تقوا القلوب والتقوى
 واجب فبهاة لتعليم حاجا وحالة الضميمة
 شاة طارئة الله عليه السلام راي حيوان
 يسوق بنية تقاله او كبرها من تلك قاله بان
 سلة الله انها بدنة قاله اوكبرها فذلك قاله
 ما جبره ان حبه باكره من الشريعة اختيار

فيها التصدق هذا وحسن ذبح هدي النقة والعزبان بايام النحر وند غيرها وخضرا كل بلحرم اي كل
 دم يجب على الحاج خضر بلحرم لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة عني ويجوز ان يتصدق به اي بالهدي على
 فقير الحرم وغيره وقال الشافعي لا يجوز التصدق على غير فقير الحرم لان الدماء وجبة وتصدق
 الحرم قلنا هديتة الحاجة والكل سوله عني ويتصدق بحجة وخطامة بغير الحاد الحجة زمانه و
 لا يصح لغير ارضه ولا يركبه لا هذا الضربة لانه احالة له لقوله تعالى ولا يعظم شعائر الله الا ادا
 اضطر الى التركيب لقوله عليه الصلاة والسلام اركبه بالمهر وفرة اذ الحجة اليها وقال الشافعي وا
 لك حهما الله يجوز ركوبه مطلقا الا ان يهتله عني فان نقص بركبه ضمنه وتصدق به لانه بدل
 جزئها وكذلك اذا انقصت من كل عليها ما يتا القنار ولا يحل له اي الهدي لا ينجزه فلو جاز ان
 ينفع به ولا غير الاضحية فان عليه تصدق به ويحج اي يشترطه بالماء البارد لينقطع لينة
 قالوا هذا اذ قرب من وقت الذبح فاما اذا ابعيد احبها دفعا للقرينة عنها ويتصدق به لانه جزء من الهدي
 وان استهلكه تصدق به لان للولد حكم اتم على طرف اختيار فان عطي الهدي اي هلك قال
 في مختار الصحاح الضبط الهيك وبابه طرب والمصطب المالك اتم وقوله الواجب لغيره عن
 عن المهر التلويح حيث لا يلزم شي به كما سيذكره او تعيب فاحتجابان ذهب اكثر من ثلث ذنبه
 او ذنبه او عينه عند الامام وعندنا بان ذهب اكثر من ثلثه اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب
 ما شاء لا نه خالفه ملكه وعذا احد وبعض الشافعية يذهب عني وان عطي الهدي التلويح اي
 قرب الى الهدي له عزه ومبغ بعله اي الذي جعل قنوة بدمه وضرب به بصفته اي صفته
 سنامه والصنف والمناقب ولا ياكل منه يذوق عني وليس عليه عذر من اكل بداله والتصدق
 كافي الهدي العاجب وتعد بدنة التلويح والتمسك والعزبان لا يغنيهما من الدماء كذا ما وجدنا
 والكفارات والحصاة من السربا اليق وفي الحديث يقبل دم النذر لانه دينك وشاة
 عني **باب في من قال في مختار الصحاح الهدي**
 ان هذا اليوم الذي وقف فيه اي وقف في هذا اليوم في عرفات يوم النحر يطلب شهادتهم
 ويجزئهم حجهم لا نه الشهادة على النبي فو تقبل ولان التذكار غير ممكن وفي الاثر اعادة حرج
 بيت التذكار فكل في الجلة بان يزول احتياجه في يوم عرفة ولان حيل الموقر له تقبل ولا كذا
 جوان للقدم خذاية ومن ترك الحجة اكل وفي التلويح الهدي في الطريق اليوم فان شاء راعا
 فقد لان للشركة في هذه فتيار فان في وقته ولم يكن الامار كالتزيب والتدبير وقال الشافعي

التلويح في النحر والتمسك في النحر
 التلويح في النحر والتمسك في النحر
 عطف كفضلك وعطف العبد والعبد كفضلك
 كتب فضلك لان كذا في القاموس

فانه مدفع بالتمسك على ولد غيره وان لم يسم الشاة
 حرج شاة وتسم لان سم

لا يخرج منه ما لم يجد الحق لان الترتيب عنده شرط على ولا بد ان يسمى الحق بان الذي هو الحق
 ثم الثانية ثم الثالثة طاقه من اوقات سنة الترتيب ومنه ان لا يخرج ما شيا يسمى به حيث
 يطوف للزيادة لا منه يجب عليه الا يضاف بما التزم كالوعد وان يسمع متابعات ولو ركب
 اوراقا وما كانه ادخل فيه التفسير وكذا اذا ركب في اكثره وان ركب الاقل يجب عليه بحسب ما لم
 وبطراف الركن يتنزه الا حرم فيمنه وطراف الصدق تدبر وليس باسلف في الحق لا يجب على
 من لا يده عنى وقيل من حيث يحرم فان ركب لزمه دمج اولي غير مخرج اشترى امة حرمة بالاد
 له ان يخلها اي يجامعها ولا ولي تحريمها بقدر شعرا ونظر قبل الجاع تعيلا لا مخرج وقال زفر
 رحمه الله ليس له ذلك لانه عقد سبق ملكه فلو يتمكن فسخه كما اذا اشترى منكوبة قلنا
 النكاح حق سرج تعلق باذن المالك فلا يتمكن وان لم يملك تعلق حق العبد به حتى يفسى
كتاب النكاح لما فرغ من العبادات شرع في المعاملات وابتداء من بينها بالنكاح
 لان فيه مصالح الدين والدنيا وقد اشهرت في وعيد من رغب عنه وحق ليس من رغب فيه
 المانا وما اتفق في حكم من احكام الشروع مثل ما اتفق في النكاح من اجتماع دواعي الشرع والعقل
 والبطع فاما دواعي الشرع من النكاح والسنة والاجماع فظاهر واما دواعي العقل فان كان
 عاقل يجب ان يبقى اسمه ولا يجمي رسمه وماذا كان غالبا لابقاء النسل وما للبطع البهيم
 من الذكر والمأنثى يدعوا الى تحقيق ما اعدت المحاميات الشرائعية والمناسجات التفتيح
 ولا مرجع فيها اذا كانت باذن الشرع وان كانت بدواعي البطع بنوعه عليه بخلاف سائر
 الشروعات كذا في الاكلية ولا اقرب منزلة من العبادات حتى كان الا اشتغال بالنكاح
 اول من التحق للشراف عندنا وفصل من الجاهلان لان النكاح سبب لوجه المسلم والاسلام معا ولما
 لوجه الاسلام فقد كذا في التبيين وهذه النعمة الضم ثم يستحق في الركن لوجه الضم فيه وفي
 العقد لانه سببه صرح به مفتي التتبع لحي هو عقد يده على ملك النعمة به جارية عن معنى
 يقتضي من الاستمتاع والبطع والهبة ايضا قد يهبط ملك النعمة الا انها غير مضمونة
 لها ولم يثبت في حق لا يحل الاستمتاع بخلاف النكاح اصلا وح البياح قد ادى من حيث
 القصد واحتمل به عن عقد يده على ملك النعمة ضمنا كالباع والهبة وغيرهما لان المقصود فيها
 ملك الرقبة ويدخل فيها ملك النعمة ضمنا اذا لم يرد ما يمتنع حتى يجب عند الموقان ويد
 غلبة الشهوة الحاصلة من الشوق القوي من توافقه نفسه الى الشئ ان يشتد شوقه اليه

فان راسه ليس له ولا في الاستمتاع لتعلق حق
 المستمتع به فافقه المشتري قام مقامه بعد
 الشئ في ذلك لا يملكه له حتى الفسخ والمأخر
 فاجتمع فيها مثله من الله في الاحرام وفي المشتري
 في الاستمتاع في مقامه على حاجته على من الله على
 لفناه كذا في الاكلية

في العقد ذكر المصلحة والارضية والمناسجات التفتيح
 فانه كما قال السرخسي في اصداله ان لفقه
 حقيقة في الركن وجان في العقد عندنا عند
 النكاح حقيقة في العقد فكل هذا في قوله
 عقد شرطه غير من النكاح فان لفقه النكاح
 حقيقة في العقد في غير من النكاح فكل هذا في قوله
 وفيه الاسود والارضية والمناسجات

اليه وبابه قال ويكره عند خوف الجور ان يعلم بعاقته حقوق الرعية ذكره وليس مؤ
 من كذا حاله عند اى عداله المزاج بين الشوق القوي الى الجاع وبين القدر عند
 دته وينعقد بايجاب وقوله كذا ما يلفظ الماضي فخذ وجبة وتزوجت وقبلت واجرت
 ثم المراد بالانقضاء ههنا تعلق كلام احد العاقلين بانه خرج ما على وجه يظهر اشته في الحلق
 كذا في النكاح وبما لا يجاب الخراج المكن من الا مكان الى التفتيح في ايجاب الذي هو ان يلا
 تاركه اتمام المعنى بالاجاب هو ما يلفظ به اقلا من اى جانب كان من الرجل والمرأة كذا في النهاية
 او احد مما يلفظ الماضي فقد كثر وجب فقال زوج وان لم يعلم معناه على ما هو في هذا
 ولما قال احد مما بالانقضاء وادى او يذير في فقال لا خرد او يذير في بلو يسمي صح اى
 اذا قيل للمرأة خراشتم وابوي بقولون داي فباله داد ثم قيل لا خرد يذير في فقال يذير في
 عذوق المكن العرف فان جراب مثل هذا الكلام قد يذير كالميم ويدون البسيع وشراوى
 اذا قيل للبائع في رضى فقال في رضى ثم قيل للمشتري من يدي فقال اخبرني ببيع صدي
 ولما قال عند الشهود ما زن وشريكم لا ينعقد لان النكاح اثبات وهذا اظهر وانها غير
 اثبات ذكره في التفتيح والتميز بلفظ نكاح وتزويج وما وضع لتأكيد العين في الحال
 ببيع وشراء وجبة ومدة وتملك الا باجارة واباحة واعارة وفي اى بيع بلفظ الاجارة
 والاعارة لا منها لم توضع لتأكيد العين ولا بلفظ الرخصة لانها وضعت لتأكيد العين في الحال
 فاللفظ الذي وضع لتأكيد العين اذا اطلق ويكون العارية دالة على ان الموضع له غير مراد بان يكون
 الزوجة حرة يثبت هذا المعنى الجازية وهو ملك النعمة فان ملك العين سبب لملك النعمة فيكون
 اطلاق لفظ السبب على المستبب وهذا الشافعي رحمه الله لا ينعقد بهذه اللفاظ وانقادوه
 بلفظ الهبة تحق بالشيء عليه المصلحة والسود لقوله تعالى خالص لك من دون المؤمنين
 وكذا قوله تعالى ان وجبت نفسها للنبي اية والجار لا يحق بغيره الرسالة وقوله تعالى خا
 لصة لك في عدم وجوب المهر او اطلاق من خالصة لك اى لا حل لا حذر من صدور وشرط سرك
 كل من العاقلين لفقه اخر وحسن حزين حسد الشا هدين عند العقد شرط النعمة عندنا
 خلو فالحال كبح فان الشرا عندنا هو ان لا ينفذ الجاهل والبيان ذكره في التفتيح ايضا اخر
 وحسن في لو يشرط الذكورة عندنا هو ان لا ينفذ في رجمه مكلفين مسلمين قوله ان الزوجة مكنة
 ناطق الى قوله مسلمين سامعين مما يلفظ ما يوجب ان يسمعا منهم قيس كما اذا انكح بحسن واحد

وذكر ان لا يمانية وان عقد النكاح بلفظ لا يمانية
 كونه نكاحا ولا يمانية به على يمينه النكاح اخلف
 قال بعضهم ينعقد وقال لا ينعقد في النكاح في هذه المسئلة
 يعلم ان هذا لفظ ينعقد به النكاح في هذه المسئلة
 جملة من الطلاق والطلاق والتكليف والتكليف
 الخلع والارضاء عند المحققين والبيع والتكليف والتكليف
 كمال هذه الله مثله

ولا تقتصر على لفظ النكاح والتزويج في عقد النكاح
 والصدقة والهبة والبيع والشراء والاجارة والاعارة
 والاعادة جميعا
 لا يحق لفقه في خالصة لك من دون المؤمنين
 انما فيه قوله تعالى ان وجبت نفسها للنبي اية والجار لا يحق بغيره الرسالة
 لم يثبت ان اراد النبي ان يستكمل خالصة لك من دون المؤمنين
 انما فيه قوله تعالى ان وجبت نفسها للنبي اية والجار لا يحق بغيره الرسالة
 فلفظه ما سبق في خالصة لك من دون المؤمنين
 انما فيه قوله تعالى ان وجبت نفسها للنبي اية والجار لا يحق بغيره الرسالة
 فلفظه ما سبق في خالصة لك من دون المؤمنين
 انما فيه قوله تعالى ان وجبت نفسها للنبي اية والجار لا يحق بغيره الرسالة
 فلفظه ما سبق في خالصة لك من دون المؤمنين

فان يبيع نفسه ففقه في قوله ان لا ينفذ الجاهل والبيان
 في الجاهل من يبيع نفسه ففقه في قوله ان لا ينفذ الجاهل والبيان
 في الجاهل من يبيع نفسه ففقه في قوله ان لا ينفذ الجاهل والبيان
 في الجاهل من يبيع نفسه ففقه في قوله ان لا ينفذ الجاهل والبيان
 في الجاهل من يبيع نفسه ففقه في قوله ان لا ينفذ الجاهل والبيان

جاءوا وروى عن كمال بن زيد امره جواد بن زيد
مغيرة بن زيد بن عبد الله بن عبد الله بن كمال بن زيد

ای سقا قیبا از آنست که
بیتها و قصاید و کلمات
و اشعار و دیوانه ها
و مثنوی ها و غزلها
و قطعه ها و رباعیات
و سایر اشعار را در این کتاب
درج کرده ام

لأن الله وإن كان يحكم على عباده بما هم عليه من الحق على قدر عقولهم
فكأنما الله تعالى يحكم على عباده بما هم عليه من الحق على قدر عقولهم

في النساء ولو كانت الامهات كما في الشيخ الكبير
والجديد والرضع كما في التبيين احمد

لا ينعقد وبه لفظ كثير المشايخ قال القاضي للماجد في الدين الفتوى على قوله الحسن في زماننا قال
 وهذا عند من ينعقد موقفا ولو من كغيره اعلم ان الحرية العاقلة البالغة اذا زوجت نفسها فقد
 اوجبت له باليوسف رجمها الله ينعقد وفي رواية اخرى ان ينعقد لا ينعقد الا بولي وعند محمد
 ينعقد مطلقا فاعل اجابة الولي وعند مالك والشافعي رجمها الله ينعقد بعبارة النساء واقا
 مسئلة الكفر في ظاهر الرواية النكاح من غير كنف ينعقد لكن للولي ان يزوجها ان شاء فصح وان شاء
 اجاز وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة لا ينعقد عند ولا يجبر ولا بالغة ولو بكرا اعلم ان ولاية
 ابيها ثابتة عندنا على الصغيرة واما البالغة وعند الشافعي ثابتة على البكر وله الشيب والبكر
 الصغيرة غير انهما لا للشيب البالغة اتفاقا والبكر البالغة لا تجبر عندنا وتجبر عند مالك والصغيرة
 تجبر عندنا لا عنده ثم عندنا كل من له ولاية ابيها وعند الشافعي زوج الولي المجبر ليس له الا
 والحد متكرر فان استأذن الذي ابكر فكت أو طلقت غير مستهزئة من الفهرم اذ لا ريب في
 اذ كان على وجه الاستهزاء لا يكون رضاه اصلا او بكت باو صحت فمما اذا زوج الصبي
 رة عليه الفتوى ذكره في الذخيرة اصابا وكذا لو تزوجها قبلها الخبر في النكاح وتزوج فيها
 في صفة الاستبدان وفي صفة التزويج ثم يلحق بالغير هذا تسمية الزوج لا المهر من الصحيح
 قال ويستلزم ان يكون الزوج كفرا والمهر واقرارا فاما عدم احد هاتين يكره عندنا
 لا اختيار رضاه الا في حق اكلاب والحد في قول ابي حنيفة زوج لا نعهه الا بالحد وفي هذا العقد
 وعندنا بمنزلة ايجاب كذا في شرح الجامع الصغير القاضي خان والصدور الشيبه اصلا ولو
 استأذن غير الولي الا قرب فلا بد من القتل وكذا لو استأذن الشيب وعزال بكارها بوشية
 اوجبة او جراحة او نفيس فمكر أي فلها الحكم المذكور للبكر وكذا لو تزك برنا حتى خوطقها
 اي وقا اذ ان له بكارها بالزنا لا يكون لها حكم البكر ومما اورد في الشافعي رجمها الله ايتنا
 ولو وطئ بشبهة او نكاح فاسد بكرة في حكم الشيب باو خوف وانما قيد الزنا بالخوف لانه
 اشترطه لانه لا يكتفي بسكرتها باو خوف عني ولو قال لها الزوج سكرت وقالت ردك
 ولا بينة له فقول لها وتكلم عندك لا عند الامام ثم ايتها اقام البينة قبله بينته ولو اقام
 حامعا فالبينة بينة المرأة عني وللنكاح المجردة والسفير والصغيرة ولديها وهذا احتراز
 عن قول الشافعي زوج كافر مستد فان كان ابيا وجدة الزم أي النكاح وان كان غيرها فلها الخيار أي وان
 كان الذي اشاع غير اكلاب والحد فللصغيرة والخيار اذا بلغا او حملت بالنكاح بعد البلوغ

قوله ان نفيس وهذا طالع كذا في منزل اهلها
 وقوله الشافعي حكم
 وقوله حكم الشيب في الجميع
 على

بعد البلوغ خلافا لما في سفره الله وفي الكافي الكافي وان زوجها غير اكلاب والحد فكل
 واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء اقام ولان في صحيح عند ابي حنيفة ومحمد رجمها الله وعند ابي
 يوسف رجمها الله لا خيار لهما وقوله غير اكلاب والحد يتناول القاضي وكذا ثم حتى اذ زوج
 القاضي والامام ثم الفرقة بخيار البلوغ ليس بطاوع وفائدة تظهر في موضعين احدهما
 ان الفرقة لا وقعت بخيار البلوغ ثم نشا كما يمكن الزوج ثلث طلقات والثاني في الفرقة
 اذ كانت قبل الدخول لا يجب بنفس المسمى بخلاف الطلاق قبل الدخول كالك رجمه الله
 ويسكت البكر رضاه عند البلوغ او العلم بالنكاح بعد البلوغ ولا يمتد خيارها الى اخر
 المجلس وان جهل ان لها الخيار فالجمل يكون عذرا في حقها بخلاف المصقة وذلك جوه
 فلو كانت لا ولد ان خيار المصقة لا يبطل بالسكوت وخيار البكر يبطل بالسكوت والثاني في خيار
 المصقة بمتد في آخر المجلس وخيار البكر يمتد الى آخر المجلس الثالث ما ذكره بقوله كذا رجمه الله
 اذ اعتبرت الامة ولما زوج يشبه لهما الخيار فان لم تعلم ان لهما الخيار في المصقة لم يكره
 تنفع للعلم بخلاف المرات فان طلب العلم فربما على كل مسلم ومسلمة فبالتمسك بعد رصده
 وخيار الغلام والشيب لا يبطل ولو قاما على المجلس لم يرضيا سرهما او لالة السراج ان يقول لا
 والدلالة ان ينعقد ما يبدل على الرضى كالقبلة والممس واعطاء الصلوات والمهر وقبول الشيب المهر
 وشهد القضاء للصح في خيار البلوغ فلا يبطل العقد ما لم يقنع به القاضي حتى لو مات احدها قبل القضاء
 وروى الاخر في ما سياتي بخلاف ما لو كان النكاح بعد البلوغ فربما يبطل بركه لان ثمة اصل العقد
 موقوف فيبطل بركه ثم توقف على اجازته وهذا العقد كان نافذا فلا يبطل بركه بالبقاء بالبقاء
 لو كان خيار البلوغ مختلف فيه بسببه باطل وخفي ومما روي في نسخة فكان الرابطة الى اخره فلو تزوج
 به ايضا في خيار الصلوات فان المصقة اذا اختلفت الفرقة بخيار الصلوات يبطل النكاح ولا يتوقف
 على قضاء القاضي فان مات احدها قبل التزويج وله ان يزوجها مرة اخرى النكاح بينهما متدد والولي
 من المصقة بسبب او سببا فان موثقا في حقه وعيبه من جملة العيبات المدة عن الامم وفي كلام
 ذكره في الذخيرة وعند الشافعي رجمه الله ولا يكره اكلاب والحد ذكره في شرح الطحاوي ايضا على قول
 الا بول والحب يعني اكلاب ثم لا يكره اكلاب وان سفلر ولكنه لا ينعقد رجمه الله في المصقة والمصقولة
 ثم الاب واب اكلاب وان عدا هذا عند خلافا لهما في المصق والمصقولة في المصقولة والتفسير يطلب
 من اللطائف ثم الاخرى الا اكلاب من الامم ثم يشبهه وان سفلر في الامم لانه كذا في المصق والمصقولة

ثبت للخيار وهو الصحيح عندنا في صفة رجمه الله
 انه لا يشبه الخيار لهما فيما اذا زوج القاضي
 او الامام صح

وفي الشيب ورضاه به رضا اختاره وان نفيسه
 مشد وترتب غرضه من رضى عليه لانه حكم الجان
 والرضاهان بكسر الراء ونحوه لانه نفيسه وترتب
 الرضى وهو خلو السخط او راضية مرضاة
 ورفاء مشد ولفظه موافقة ووافق وزنا معنى
 متباح مشد الرضا والرضا والرضا
 ختمه وشدن مشدور

قوله سبب بمتد ان يكتب بالياء يكره رضى على
 كمن اسما

قوله ان نفيس وهذا طالع كذا في منزل اهلها
 وقوله الشافعي حكم
 وقوله حكم الشيب في الجميع
 على

[illegible]

تبدل الخصال والصفات
والصفات والصفات
مستجاب
مستجاب بالفضل

كذا في الحديث شرح الجمع خاؤه والها الظاهر تقارب الكافي في خاؤه بين ائمتنا وحب
 ههنا المثل في المثل والمثري حيث قال اما وجب مهر المثل في الثوب فبالاعتاق وما في المثل
 والمثري فذلك عندنا وعند مالك رحمه الله النكاح فاسد فيبقى الخاؤه في مهنه الدنيا
 المثل فاذا اهرجتم فيجب عندها مثل هذا الدين في المثل ويجوز اصرح في جميع المواب وشرح الكثر
 للصي هذا او بهذا العبد فاذا اهرجتم فانه يفسد التسمية ايضا يجب قيمة المثل لو كان
 عبدا او ثوب او بدابة لم يبين جنسها او بتعليم القرآن او بخدمه الزوج المهر المست
 فانه يفسد التسمية ويجب مهر المثل في هذه الوجوه ايضا عند ابي حنيفة وابي يوسف جميعا الله
 وعند محمد رحمه الله لها قيمة للخدمة في السيرة الاخير وكذا يجب مهر المثل في الشغار وهذا
 ان يشاع الرجل الرجل يعني ان يزوجه بنته واخته معا وهذه بالعقد ولو اى يكون احد العقد
 عروضا اخر فالعقد صحيح ويجب مهر المثل له سمي ما لا يبيع مهرها والله اعلم في هذه العقد
 باطل الحديث فاعلم ان يفسد الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نفى عن الشغار وليس بينهما جد او روه الجماعة وعند النبی صلى الله عليه وسلم
 لا شغار في الاسلام بوجه مسلم ولنا ما قلنا والحديث ورد له خلو ثم غر تسمية المهر
 واكتافه ذلك غير ان يجب فيه شيء من المال على ما كانت عليه عند غم في الجمالية او هو مجرول
 على الكراهة عن رحمه الله ولو تزوجها على خدمته لها سنة وهو عبد فلها الخدمة بلو خاؤه
 ولو اعتق امته على ان يتزوجها فصارتا صداقها عند ابي رحمه وعندنا لها مهر المثل ولو ايتت امة
 بعد العتق ان تزوجه فعليا قيمتها اى العتق اجماعا والمفوضة بكسر الراء والفتح اذن ولها
 بالنزوح باو مهر اتيح وبغيرها على التي فرضها ولها ان يتزوجها باو مهر اتيح فافرض لها بعد
 ان دخل وعات بان راضة الى انها من ففر منها مهرها فان لها ان توافقه الى التام ذكره الترمذي
 اتيح والتمتع ان طلق قبل الدخول وهذا في مفسد جميع الله ويعد قبل ان يفرجه الله لها نصف
 ما فرض وان زاد الزوج في مهرها بعد العقد لزمه الزيادة خاؤه والزفر رحمه الله وهو قوله الله
 رحمه الله اتيح ونفقة بالطلاق قبل الدخول اى لو زاد مهرها بعد المسمى قبل الدخول في حال
 التاكيد يتأكد وفي حال التخييف لا يتخيف بل ينصف الاصل اتيح وهو قوله الله تعالى
 ايضا اى كالمصل وذكر في الكافي والثاني رعاية ان في هذه المسئلة قولان عن ابي يوسف رحمه الله في
 قوله الله تعالى تنصف الزيادة ايضا وفي قوله الله تعالى تنصف بالانقطاع كما هو قداما هذا وان

لا يجب من الموضع البضعة من حمار الله
 لا يبيع ساج ولا نعيم
 وأما فيه الخبر لأنه كان حبيباً للمدينة
 وفي الثانية خاتمة ولدته رجلاً على خاتمة عبده
 سنة جاز بوضوء كماله سنة
 في السحاح شغل البهائم من الناس ما به قطع
 والشعار بكسر الشا كان في الجاهلية ويدان
 الرجل الآخر زحزح السك أو خنك على أن يكون
 بنت وضعت على السنان كدولها منها يبيع
 ما خرد كانها رفا المهر وأحب البضعة مبيع

فتح العباد وكره
مدرسة

جانبه المارسة احدى اوليته في اسم الله تعالى
انه عظم في اسم الله تعالى

وان حصلت عنه من المهر صح عبارة المصنف تبدل على جهة البعض لكن يقع مطلقا كما او بعضا
 كونه صلبا الشرعية وصاحب الام صلاح ولا يفسح هذا اذا اخطأ بما يوافق من الوطئ تحت امرتها
 او طبعا لمن يمنع الزنى سواء كانا في الزوج او الزوجة ولا يقع هذا نظير المانع لحسن ومعدم وضمان
 واحكام ومن اقبل هذا نظير المانع الشرعي وحسين وانفس هذا نظير المانع البطولي ولا يضمن ان يكون للمانع
 الشرعي موجدا فاما صدقته تمام المهر ولو كان حبسا او غنيا وكذا لو كان مجبوا بعد ابي حنيفة
 روح خلا فالهما فاما مدحا خلا للمجبوب ليست بتجبره فيلزم نصف المهر وهذا واعلم ان المهر بالخلوة
 اجتماعا بحيث لا يكون مبرها عاقل في مكانه يطلع عليها احد بغيا ذنبا او كما يطلع عليها احد
 بغيا ذنبا او كما يطلع عليها احد للظلمة ويكون الزوج عالما بانها امرته صدقته في الكافي وثان
 معها ثالثا لانها طهرت ولو كان امرها او امته او ان يكون صغيرا يعقل والمكان الذي يقع
 فيه الخلوة ان يامنا فيه اطلع عليها بلواذنها كالبنت والدار بخلاف السجدة والحمام وذكر في
 الفتاوى رخصة والجملة كالعضي في بعض المراضع ولو كان معها ثام او اصبه فان كان في الزمان
 تقع الخلوة وان كان في الليل تقع واذا كان الامر بغيرها فليكن الخلوة صحيحة في الليل ولو كان
 معه امته كان حراما او يقع الخلوة بخلاف ما لو كان معه امته ثم رجع وقال لا تقع الخلوة وبعد قوله
 الى حنيفة وايضا يفسد جميعها والله كالحرج ومنع القضاء عليها في كونه صحيح وكذا صدم الذنوب في رواية
 واختلفت الرواية في صدم غيرهما ان قال القدر والصح ان صدم القطع والقضاء والذنوب
 يمنع صحة الخلوة وقال بعض المشايخ تقع الخلوة في صدم القطع ان كان قبل الزوال لا تقع هناك
 التاخر خاتمة وذكر في النهاية وان كان احدهما صالحا بطلت عاقبتها المهر وصدم القضاء والمنذر
 كالقطع في رواية كماله الله وفيه الصلة مانع ان تكون الخلوة صحيحة مع الصلة الممنوعة
 كما في الصوم المنعوض وتكون صحيحة مع صلة النفل كافي الصوم النفل مستند والعدة تجب بالخلوة
 ولو جمع المانع احتياطا وذكر في النهاية ان القدر واجبة عليها سواء كانت الخلوة صحيحة او باطل
 افاضت الخلوة بالجماع حقيقة فحينئذ لا تجب العدة في التاخر خاتمة وخلوة السكينة ليست
 بمنعولة وعلة كل من منع فدت الخلوة مع التمسك على الجماع حقيقة فقلنا كان عليه العدة ولو كان
 عاجزا عن الجماع حقيقة لا تجب العدة وان اخطأ بها والحام تمكن المرأة من نفسها فتختلف التاخر
 وفي الكافي وجب عليها العدة في جميع هذه السبل اي عند صحة الخلوة وفدا بالمناخ المذكورة
 احتياطا لعدم التمسك مع تحقق هذه المانع نظر الى التمسك الحقيقي كمال وجه الله والمنع واجبة

طمان زوید
پا بنته م

لمطلقة قبل الدخول لم يسم لها مهر وسحبته المطلقة بعد الدخول وسحبته المطلقة قبل الدخول
 مهر للمطلقات أربع مطلقة لم تقطع ولم يسم لها مهر فحب لها المهر ومطلقة لم تقطع ولم يسم لها مهر
 سمي لها مهر وهي التي لم تسحب لها المهر ومطلقة قد وطئت ولم يسم لها مهر ومطلقة
 قد وطئت وتسحب لها مهر فإنا تسحب لها المهر والمهر المهر إذا وطئت تسحب لها المهر سواء
 سمي لها المهر أو لا سمي له أو حبها بالطلاق بعد ما سلب اليه المهر وعليه وبه يذهب فيجب
 أن يصطفا شيئا لا يدا على العجب وهو المسمى في صدقة التسمية ومهر المثل في صدقة عدم التسمية
 وأن لم يطها في صدقة التسمية بأخذ نصف المهر غير تسليم البضع فلو تسحب لها مهر آخر في
 صدقة عدم التسمية يجب لها المهر لا منها لم تأخذ شيئا واستغناء الصبي لا ينفك عن المال مسك
 ولو سمي لها المهر وقبضته ثم وهبته له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف مهرها بقبضت تمام المهر
 ولم يجب له النصف فترد النصف واللف الذي وهبته لم يستطع أن ينفك المهر لأن الدائم والد
 فأنشراح يتعين في العقد والفسخ مطلقا وكذا كل مكيد وموذن أي إذا كان المهر مكيلا أو
 موزنا أو كثر في الذمة غير الدائم فقبضته ثم وهبته ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع عليها بنصف
 ذلك لعدم اليقين وللمهر لم يجب عليها شيء ما قبضته كما رجعت له فقامت العناية ولو
 قبضت النصف ثم وهب الكل أو الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع عليها بشيء عند الخيفه
 روح لأنه وصل إليه عين حقه خاله قالها أي وقال يرجع عليها بنصف المهر من راحة النصف
 فليجوز بأصل العقد وكان العقد ورد على النصف فينصف بالطلاق قبله عشى ولو حبس أقل من
 النصف وقبضته الباقي رجع عليها إلى تمام النصف وعندها بنصف المهر وفي النهاية وإذا تزوج
 بها على الف نكاح المهر ما قبضته وقبضته الباقي فعند الخيفه رجعت له يرجع عليها بشيء
 مائة درهم حتى يتم النصف وعندها يرجع عليها بأربعة دراهم حتى يتم النصف المقبوض قال رحمه الله
 ولم لم تقبض شيئا فرجعت لا يرجع أحدها على الآخر كسكنى لأنه حصل له معتدده وهو أربعة أثمانه
 عز نصف العداق بالطلاق قبل الدخول وفي القياس يرجع عليها بنصف المهر وبه قال في رجعت الله
 لأنه سلم أنه برأه فلو سمي لها مهر واستحقت به بالطلاق قبل الدخول عشى وكذا لو كان المهر موزنا
 حبه قبل القبض أو بعده فطلقة قبل الدخول بها لا يرجع عليها بشيء استحقاقا لأنه وصل إليه عين
 ما يستحقه بالطلاق قبله والقياس أن يرجع بنصف قيمته وبه قال في رجعت الله لأن استحقاته عجرة
 الطلاق فلم يحصل له تلك الجزية ولم تزوجها من حيوان أو عرض في الذمة فذلك للزواج يعني مشروما

وكذا في عرض
 الألف درهم
 والزمه

ما إذا تزوجها بعرض مقبوض عشى وإن تزوجها بالثمن على أن يخرجها من البلد أو على أن يتزوج عليها
 فإن وفي أي فمات على أن يخرجها أو يتزوج عليها أخرى سدر فلها المهر المثل أي ولو لم يفر
 بالشرط فإن أخرجه من المدينة أو تزوج عليها فالحق أجبتا عليه مهر مثلها وفيه تفصيل حكاه في شرح
 الكفر للشيخ ولو تزوجها على الفان أقام بها على العاقل أن أخرجهما فإن أقام فلها المهر المثل أي ولو لم يفر
 على العاقل ولا يقصر عن الف يعني أن المهر لا يزداد على العين لأنها رضية بالانعقاد ولا ينقص عن الفلانة
 يعني باللف كذا في الكافي كذا وعندها لا الفان أن أخرجهما ولو تزوجها بهذا الصدد فلها المهر المثل أي
 كذا مثل مهر مثلها أو كان أقل منه فالأدنى أي فلها الأدنى أي أن كان مثله أو أكثر أي فلها الأدنى أي أن كان
 الصدد الأدنى أي ما دون مهر مثلها أو أكثر منه ومهر مثلها أي كان بينهما أي فلها مهر مثلها أي كان المهر بينهما
 عند فالحق الأدنى أي بغير شرط حال وإن طلقها قبل الدخول فلها نصف المهر المثل أي إن طلقها
 قبل الدخول كذا فلها نصف المهر في كل حال بأجره أي أن يكون نصف المهر في كل وقت من المهر
 فيستدرك لها المهر كذا في التاتارخانية قال رحمه الله وإن تزوجها بمهرين العبد أو العبد
 فإذا أحدهما حر فلها العبد فقط عند المهر أي سائر عشرة أي عشرة دراهم ولو فكل لها المهر
 وعندها يرضى الله لها الصبر فبها لو كان هذا المهر عينا كان تسمية العبد
 مصبغة عنه على ما يجب أصله لكنه غير تسليم أحدهما في القيمة شرح الجمع وعند محمد الله لها
 العبد مع تمام مهر المثل أي صدق منه أي وعندها جميعا العبدان سائر مهر المثل فإن نقص عن
 مهر المثل يعطى لها العبد ويؤخذ عليه لأن يتم مهر المثل كذا في شرح الجمع فبها لو كانا حرين يجب
 مهر المثل منه فكذا إذا كان أحدهما حرين العبد ومقام مهر المثل لعدم رضا عايد وله في خيفه
 روح إذا الباقي صلح مهر المهر كذا فيجب ويجب المسمى وإذا قلنا فيجب ويجب مهر المثل عشى
 ولو تزوجها على عرض أو ذهب حرة بالغ في مائة أو خير يدين دفع الوسيط أو قيمته
 كذا لو تزوجها على مكمل أو موزون بيت جنبه لا صفته ولا بيت صفته أيضا وجب مهر المثل
 وقيل الله ينف مثله أي مثل المكمل أو الموزون إذا بقي جنبه وصفته أي بغيره أي في مائة
 في نصف الذهب فأنه يجب هذا الذهب لا قيمته وعندها ولاية في خيفه روح ومهر المثل
 رحمه الله ذكره في التاتارخانية وذكر في اختيار شرح المختار وأختار بعضهم قوله في رجعت الله
 وقال به الماصح في الثواب وجب في الذمة وجب ما مستحق كالمسلم وكذا الحيوان لأنه لا
 يجب في الذمة والذمة وجب ما مستحق كذا هنا انتهى هذا وأن شرط البكارة فيجبها ثانيا لغيره كل

أو هذا العبد

أي أن كسب هذا العبد وبذلك العبد واحد
 أكثر قيمة من الآخر يجب مهر المثل أن كان بين قيمة
 العبدين ويجب الأقل قيمة إذا كان مهر
 المثل دون قيمة هذا العبد ويجب العبد الأكثر
 قيمة إذا كان مهر المثل فوق قيمة العبد ويجب
 مهر المثل وأما القيمة الحد ما يجب هذا العبد

المرتين وكذا ان شربها شافية فوجد ما يحجزنا كمالا وثقلنا على قود في البستر وعلنا غير عند العقد
فالمعبر ما علناه وعند اي يوضحه الله المصير ما استلزم يعني لو وجع امرأة بمر في السرم ثم تزوج
بالكثير منه رياء وسمعة لها من السر عند اي يوضحه وقالوا امرها بكونه هذا اذا لم يشهد
علايه ما في العاوية هنالك فان اشهد عليه لم تجب الزيادة اتفاقا خاله والا يضاف النكاح
يحتل النسخ فلو يعتبر العقد الثاني لما ليس بعد حقيقة ولما ان العقد الثاني لم يعتبر
استثنى اقله في زيادة المهر في صحيح فيعتبر تلك الجزية شرح الجمع وكما جرت به في
شدة فاسد وان خلو فان وجب مهر المثل يولد على السخى وان كان مهر المثل مساويا
المسمى او اقل من المثل واجب وان كان اكثره تجب الزيادة متدر وعند وفرة مهر الله يجب مهر
المثل بالغا ما يبلغ كذا في الكافي وذكر في النهاية ومهر النكاح الفاسد النكاح بغير مهر والنكاح
الا حصة في عدة الناحية الاخرى في الطلاق والباين والنكاح الخامسة في عدة الرابطة والنكاح
الامة على المرأة وعندها كمال جهته وعليها العدة وابتداءها من حين التفرق لغير الحمل
المثل ما هو الصحيح أي يجب على المرأة بالعقد الفاسد العدة احتياطا لان الفاسد ملحق
بالصحيح في موضع الاحتياط ويصير ابتداءها من وقت التفرق كالطلاق وفي النكاح الصحيح وقالوا
فوجد من اخر الرطاس واختاره ابو القاسم العصار حتى لو كانت ثلوث حيف من الخزانة
قبل التفرق فقد انقضت عتي ربيبة في النسب أي وبنيته في المهر العدة الفاسد نسب
الولد المولود لا وخطا و مدته من حين الدخول عند محمد بن عبد الله وبه يفتي قاله ابو الليث
وعندها من وقت النكاح وهو بعيد عتي ومهر مثلها يعتبر بغير ابيها ان تساوي سائلا ويجوز
وعقله ودينها وبلدا وعندها وبكارة وثيابة وكذا يشترط ان يستويا في العلم والادب وكما
الحلق وان لا يكون لها ولد وقالوا يصير حال الزوج المتاعف فان لم يوجد منهم من الاجانب
فان لم يوجد جميع ذلك من الامواف المذكورة فما يوجد منه ولا يصير بامها او خالتها ان لم تكونا
مقدم ابيها وصح ضمان ولينها مهرها وتطالب من شاءت منه ومهر الزوج ويرجع الولي على الزوج
اذا ادى قيم باهره والا فاق والمهر منع نصيا من العظمى والسفر حتى يفرق قدر ما يثبت بتجديد
مهرها كذا وبعضها ولما السفر والمهر في المثل اي كنهها من الرطاس ولما النفقة لو
منعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده خلو فاما فيما لو كان الدخول بغيرها غير ربيبة
ولما جنة وان لم يثبت قدر المهر فقد ما يعجز عن مثله عرفا غير مقدور ببيع ونحوه كالحسد ليس

وليس لها ذلك لاجل كماله ولا في بي بي يوضحه قاله الصوفي شرح الكنتور وي المصنف في البي
رحمة الله ان لها منع نفسها اذا كان كماله من جواهر استحقاق واختاره بعضهم للفتوى التي رواها
فاذا ذلك اي قدر ما بين تجديده للمهر او بعضا فله فلهما حيث شاءا وما دون السفر وقيل له
السفر بها في ظاهر الرواية والفتوى على الاول وذكر في التاتار خانية اذا اراد الزوج ان يخرج
للزوجة من البلد الى بلد آخر وقد افاد مهرها فخراب الكتاب ان له ذلك في ظاهر الرواية واختار
الشيخ ابو الليث على انه ليس له ذلك وفي الكافي وكثير من المشايخ على انه ليس للزوج ان يفر بها
في زمانا وان اوفى ما المهر وكذا ينظرها الى غيرها من احوال وعليه الفتوى وله ان يقدم في القرية
الى المصروف الى القرية كذا في ح وج وان اختلفا في قدر المهر فالقول له ان كان مهر مثلها كما قالت
او اكثره او اي والعقل للزوج ان كان مهر مثلها كما قاله هو واقل وان كان مهر المثل بينهما
تخالفا ولزم مهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول القول بان كانت متعة المثل كسفت ما قاله ابو
الكثير وله اي والعقل له ان كانت متعة المثل كسفت ما قاله ابو اقر وان كانت المتعة بينهما تخالفا
المتعة وحده الذي ذكره كماله في حيفه ومحمد بن عبد الله وعند اي يوضحه العقل له في المهر
قبل الدخول وبعده لا ان يذكر ما يتعارف مهرها قال قاضي خان ويروى عنه ويروى عنه يبيع مهرها
شراها ويماه بكمه اقل من عشرة دراهم لا نه مستنكرة شرعا وقاله ابو البرق هذا شبه بالصلاب
عتي ربيبة برحق قبل بر حانه وان بر حنا في عتي او في حيف بكمه العقل لها وبنيته او في حيث يكون
العقل له لان البيئات شرعت لاثبات ما يدعيه في الظاهر واليحيى شرعت لاثبات ما يدعيه على السر
قال عليه الصلاة والسلام البيت على المدعي واليحيى على المالك والاصل في النكاح ان يكون المهر المثل
فالذي يدعيه فان ذلك قبضته او روى صدق وان اختلفا في الصلابة في اصل المهر وجب مهر المثل
اجامعا وقاية ومعت احد ما يجدهما في الاحكام المذكورة وفي مذهبنا ان اختلف الزوجان في وقت
فالعقل لمدته الزوج عند اتمام ما يستثنى العقل اي ما يتعارف مهرها وبمستثنى ابيها
رحمة الله كما استثنى فيما سبق لان الظاهر يكذبهم وعند محمد بن عبد الله في مهر محمد بن عبد الله العقل
لمدته الزوج ان شهد له مهر المثل لان العقل قول من يشهد له الظاهر اذا اظهر ان المهر لا يتزوج
بل قول من مهر مثلها وكان قول من شهدا حقا بالعقل كذا في شرح الجمع وشرح الكنتور ولا يخلو في اصل
يجب مهر المثل عند طاقا وبه يفتي وعند العقل كذا التسمية ولا يجزئ في ذكر في الكافي وان ما اختلفت
العدة فان اختلفت في مقدار المسمى فالقول لمدته الزوج عند ابي حيفه رحمه الله ولما يحكم مهر المثل

وان اختلفت في المهر فمهر المثل يجب مهر المثل اجامعا وفي
مدته حال قيام النكاح العقل للمشهد له مهر المثل
مع جميعه ربيبة اقام بنية قبلته شهد مهر المثل لها
وان اقاما في بيتها ان شهد ربيبة ان شهد لها رقبته

في نسخة الكافي وان كان الاختلاف بعد موت
احد جانبا اختلف الى مع مدته المية فالجواب
فيه كالجواب في حال حيتهما حال قيام النكاح في
الاصل والمقتضى كمال رحمه الله

وان اختلفت في المهر فمهر المثل يجب مهر المثل اجامعا وفي
مدته حال قيام النكاح العقل للمشهد له مهر المثل
مع جميعه ربيبة اقام بنية قبلته شهد مهر المثل لها
وان اقاما في بيتها ان شهد ربيبة ان شهد لها رقبته

لان مهر المثل يسقط اعتبارا بعد موته عندة وليس في قولنا استثناء العليل وعند ان يوسف القزله
 لو رثته الزوج انما ياتي بشيئين قليلين وعند محمد رحمه الله القول لورثة المرأة الى مهر المثل والقول
 لو رثته الزوج في المفضل كافي حال الحرة وان الغنم والاربعاء التسمية بعد موته فعندنا في حصة القول
 لمع التسمية ولا يقتضي شيئا من حكم مهر المثل عنده وعندنا يقتضي مهر المثل كافي حال الحرة و
 عليه القدر كالماله وان بعث اليها شيئا فالت ماله حدية وقاله مهر المثل له وفيه ما في القول
 كالشراء واليتم والفرقة التركة تبقى والقول قولنا في استحسان الجريان العادة باحد الماهي وكان الظاهر
 متاخرا لها بخلاف ما اذا لم يكن مهنيا للكل كالصلو والتمس والجزن وغيرها وقيل ما يجب عليه
 الحار والدريع ونحو ذلك ليس له ان يجتهد في التمس في الماهي كذا في قوله لا يجب عليه كالحق
 والماله ثم اذا كان القول قبل الزوج يرد عليه المتاع ان كان قائما وتجمع بهما وان كان حالكا لا
 يرجع وفي فتاوى اهل سمرقند جل تزوج امرأة بعث اليها بهديا وهو فسد المرأة على ذلك عندنا ثم
 ردت اليه ثم فارقتا وقال انها بعثت اليك عارية واراد ان يسترد ذلك وارادت المرأة
 ان تسترد العوض فالقول له انه انكر التملك فاذا استرد ذلك منها كان لها ان تسترد
 تسترد ما عوضته وفي الذخيرة جزء بنته وزوجها ثم ان الذي دفعه اليها ماله وكان
 على وجه العارية عندها فقالت هو ملكي جزء تنبيه او قال الزوج ذلك بعد موته فالقول
 قولها وذاك بكون الظاهر شاهد تلك البنت اذا العادة دفع ذلك اليها بطريق الملك و
 حكم على السفي ان القول قول الاب لان ذلك مستفاد من جهته وذكر مثل السرخسي و
 اخذ به بعض المشايخ وقال في الدائعات ان كان الحرف ظاهرا بمشهد في الجواز كما في ديواننا
 القول قبل الزوج وان كان مشتركا فالقول قول الاب يعني وان كان ذميا فميتة او حربي فميتة
 ثم آتى في دار الحرب على ميتة اعداء هو بالقي او بالسكوت وذلك جائز في دينهم فلو شئنا في
 الصدقات عندنا في حصة رجة ان امرنا بتركهم وما يدينون خوفا لهما فاعندها يجب مهر المثل
 كما بين المسلمون ان دخل بها او مات عنها والمقتة ان طلقها قبل الدخول وبه قال السفي في قولها
 الله عني وانما قال وذلك جائز في دينهم انه ان لم يخرج عنها في دينهم او يجب المهر عندهم لا يكون حكم المسئلة
 عدم وجوب المهر عند سرة وطقة وظلقت قبل او مات احداهما كذا كرنا وانما كانا حربي او
 خنزير معيتم ثم اسلما او اسلم احداهما قبل القبض فلها ذلك المقتة عندنا في حصة رجة الله لا
 نه ملكها بالعقد فيقول للزوجة الخنزير معيتم عني وان كان غير معيتم ثم اسلما او اسلم فميتة

وانما يحكي ذميا وميتة او حربي حية الى قوله
 لها فقولها خذوا ما لهما مشكلا لان الخوف فيما بين
 ذميا وميتة لا فيما بينهم حربي وميتة كذا في البنية
 والبر والديار والاختيار ونحو ذلك للنفق في غير
 هاجم المعتبات ودر صاحب البداية والكنز و
 الجمع والمجاز حيث افرد وبالذكر كل واحدة من
 المستلزمين فكان المصداق من عبارة القارة
 حيث ذكر المستلزمين فيما معا على في ما ذكر
 لك صاحب القارة لم يذلل في حق ما ذكر
 هذا لا شك انما فلهذا خصصنا الخوف
 بالصدقة الاولى مع كونه بعد خروجا وان هذا

في النكاح الاول اي في النكاح الثاني
 حربية لانها خافوا في النكاح الثاني والكنز والمجاز
 والنفق وان كانا على الصدقة الثانية في الخوف
 مع بيان خوفها ثم في الصدقة الثانية في الخوف
 كذا في النكاح والجمع ونحو هذا

فميتة للزوجة مهر المثل في الخنزير معيتم وزوجها على غير معيتم او خنزير غير معيتم بان جعلها ذميا
 في الذمة فاسما قبل القبض او اسلم احداهما قبل فميتة للزوجة مهر المثل في الخنزير معيتم وعندنا في
 حصة رجة لا ملكها بطل فوجب القيمة في الزجر مهر المثل في الخنزير لانه لا يمكن تسليم قيمته كذا في
 مثله في ضمان العدو وان عني وعندنا في مضرحة الله لها مهر المثل في الزوجين لان المسم منهن
 عن التملك والتسليم والمسلم فيهما في مهر المثل وعند محمد رجة لها القيمة فيهما وهو قوله في ينف
 رجة او لان التسمية قد حلت وقت العقد وقيل لا عن التسليم فيلزم القيمة عني
 الطلاق قبل الدخول يجب المقتة عندنا او جب مهر المثل ونصف القيمة عندنا ثم ارجها
 في الصحاح الرقيق المملوك يطلق على الواحد والجمع شرح الجمع وهكذا في النهاية لكاح
 العبد والامة والمكاتب وام الولد بواذن السيد معوقوف فان اجاز فله وان رد بطل
 وفي الكافي لا يجزئ لكاح العبد والامة والمكاتب وام الولد الا باذن المولى وقال مالك
 رجة لخدمة العبد ان يتزوج بعد اذن مولاه والفضل والنبي كالعبد وفي النهاية الاب والجد والعم
 والقاضي والمكاتب والمضارب والشريك والمفاض يملكه تزويج الامة وفي التاتارخانية واقام
 شريكه الضمان والمضارب والمأذون فلو يملكه تزويج الامة في قوله الجنيبة ومحمد رحمه الله
 وكذا لا يجوز له ان يتزوج بغير اذن المولى بجملة من اتم الولد وكذلك معق السمع
 على قوله في حصة ويجوز للمكاتب والمكاتب ان يزوجا بغير رضا المولى وبهما امتا بخلاف
 يزوجها انفسهما والعبد اذا تزوج امرأته بغير اذن المولى ودخل بها يجب المهر ويؤخذ بعد
 الحق كمال رحمه الله وقوله في قوله السيد طلقها رجمة اجازة لكاح الموقوف من الملة
 الرجوع لا يكون له في نكاح صحيح فحين اجازة عني طلقها او فادها اذ يمكن ان يكون المهر
 انكها وهذا المعنى اليق بالبعد المتعمد واما فارقنا فمما ظهر في هذا المعنى وفي الكافي وان قاله
 طلقها الوفاة فليس باجازه وقال ابن ابي ليلى يملكه اجازة وفي النهاية يخاف ما اذا تز
 وج العتق رجل او امرأة فلما بلغ الخبر اليه فان طلقها حيث يملكه اجازة لانه يملك التخلو بالاجازة
 فيملك له مهره ايضا كمال رحمه الله فان لم ياذنه فالمرء عليهم بيع العبد فيه ويسو المدبر والمكاتب
 ولا يباعان واذنه لعده بالنكاح بشيئين جازيه وفاسده فيباع في المهر المثل فاسده فطلق
 ويصح اذنه به حتى لو نكح بعد جازيه اوقف على الاجازة وهذا عندنا في حصة رجة عني بالاطراف
 وقا لا يتناول الا الصحيح لان مقصوده هو التحصين وانما يحصر بالصحح فيل عليه ثمرة الخوف

ان الزمعيين وغيرهم معيتم

ثم ان السيد شيب صديقا كاجرت وذميا فان
 فيه دلالة على هذا احد او طاب او لم طاب
 ونحو هذا ان يصح يوق اليها ماله شيئا منه
 مسته

تظهر في حق الزوج المهر فاما اذا تزوج فكاها فاسدا ودخل بها حيث يظهر لزوم المهر عنه
 في الدخول فيباع فيه وعند حاله لا يقتضي بطلان العقد والعقود في حق الزنا والاداء بالعقد حيث
 يتبين به وعند حاله لا ينتهي حتى لو تزوج غير حلالا كما يحكي او اعاد عليها العقد صح عند حاله
 لا يقع هذا الخلاف في التزوج واما التزوج فلو يتبين لهما خلوها والبعض عني وان زوجه
 عبده المديون المأذون صح وهي اسوة للزواج في مهرها على ان يبيع العبد بقسم غنمه بين
 المرأة والغرماء بالحصص فاخذ بحصة مهرها ان كان المهر للمسيكين من مهر النكاح وما دام اذا
 كان زانيا فلو تأخذ بحصة ما زاد سدد وزوج امته لا يلزمه بشئ منها وسببته ويبي
 الزوج متى نظر ولا نفقة عليه بالبنوة وهي ان يخل بينهما الى المرأة والزواج في منزله ولا يستحق
 فان بقاءها ثم يرجع صح وسقطت النفقة برجوعه بغير البتة وان خدمته بغيره لا يستحق
 انما خدمته للمولى بغيره لا يستحق وجوه البتة لا تستحق النفقة من الزوج والبتة مبردة
 بانه منزلا وبزات له اذا حيا له منزلا والمولى وان لم يمتى المشتك والتبتة تشدد
 اليه باعتبار انه يمكن الزوج من ذلك سدد ولزوجه امته ثم قلما قبل الدخول سقط المهر
 وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله لغوات المعقود عليه بفعل من له المهر وقال لا يستحق
 اعتبارا بموتها حتى نفق عنها بخلاف حاله فقلت الحرة نفسها قبل اي قبل الدخول حيث
 لا يستحق ويلزم كل المهر خاوه فالزوجه الله وبعد الدخول لا يستحق اجماعا لان جناية
 المهر على نفسه غير معتبرة عني وكذا في الغرة الامة للسيد لا لادن في غرة الماء
 على اقامة في الجراح لسيد الامة عند ابي حنيفة زوج المان المولى له وليس لها حق وعند حاله
 اي وعند حاله ذن لا اومة لان لها ولاية للطالبة فلو يجوز الا برضاها جازي في الامة المملوكة
 فانها لا يطالب لها فلو تقبض رضاها عني وان تزوجت او مكاتبه بالاذن ثم غشقت فلها الخيار
 في الفسخ حر كان زوجها او عبدا خاوه فالنكاح فمهره فيما اذا كان زوجها حرا عني وان تزوجت
 بواو اذن فصحقت نفذ النكاح وكذا العبد ولا خيار لها ما نفوذ النكاح فانها حرة من العباد و
 والمأمنة لحق المولى وقد زل وما عدم الخيار فلو ان النفقة بعد العتق فلو يتسددان للملك
 عليها وشبعت الخيار باعتبارها وقال زفر مالت في بطل النكاح لانه توقف على اجازة فلو
 ينفذ باجازه غير عني والمسيكين السيدان وطقت قبل العتق ولها ان تملك بعده وللراي بالسي
 حاسي عند العقد وهو وطقت امته ابنة ولدت فادعاه بنسبه منه اي من الاب صيانة لما

وإذا مدبرة وام ولد ور

وان راو على مهر

ولو مدبرة
 بزازية

لانه من الضياع والنفس من الزنا ولزمه قيمتها اي قيمة اقامة صيانة طاله غير الضياع الولد
 مع حصول مقصود الولد مهرها لانه وطقت طلبة صدر وقال زفر مالت فوجها
 عليه مهرها من الرطبي وجد في غير ملكه ولا قيمة ولدا حاله ولد في ملك اب وبنته
 ام ولده لشبعت النسب منه وهنا شرطان للمهر هذا الدعوى الاولى ان يكون الاب حرا
 مسلما حيا لو كان عبدا او مكاتب او كافرا لا يقع دعوته الثاني ان تكون الامة في ملك الاب من
 وقت العتق الى حين الدخول حتى لو جلبت في غير ملكه او في ملكه واخرجها الاب عن ملكه ثم
 استتره عالم تقع دعوته لعدم الولاية عني والمكاتب بعد موته اي بعد الاب في الحكم
 المذكور لا قبله اي قبل موت الاب وان زوج امته اياه جاز عليه مهرها لتمامه بالنكاح
 لا قيمتها لانها ملك الرتبة عني فان ات بولده لا تيسر له ولدان ماله صار موصونا بدله
 فلو حاجة اليه وقال زفر رحمه الله بغيره بغيره ولد وقال الثاني في ح لا يجوز للاب ان يتزوج
 بجارية ابنة عني ووجه بقرائنه لانه ملكه اخيه فيعتق عليه نفقة عليه العسوة والى يوم في
 ملك ذانم حر من عتق عليه رواه ابو داود والترمذي والثاني عتق حرة قاله السيد زفر
 اعتقه عني بالثبوت فسد النكاح عندنا ولزمها الف والوجه لانه عتق عليها ويصح نكاح
 لو ثبت بهذا الا عتق الا عتق من الكفاية يصح ويقع في الكفاية وقال زفر يصح لا يفسد ولا يصل
 ان العتق يقع عتق من عندنا اقتضا كانا قاله بعده عني بالثبوت ثم ذكر وكلي في العتق في النكاح
 يكون الكفاية لو حر ويصح في عتق الكفاية ان نكاحها به وعند يقع عتق المأمورة ان العتق غير
 الخالك بعد ويكون الكفاية له عني وان لم تقبل بالثبوت يفسد النكاح والعقد له اي للسيد وهذا عند
 خلو فالاب يوضح فان عند يفسد النكاح والرق له ويسقط المهر كافي المسئلة الما والى وكما
 انه اذا لم يكره الخا له جاز ان يقدر حبة او بيعا فاسدا لعدم ذكر الثمن وليس البعض اولى من البعض في قص
 الجلالة فلو يفسد النكاح ولا يفسد المهر عني والمولى اجبا بعده وامته على النكاح ولا مكاتبه و
 مكاتبته في الكفاية والمولى اجبا بعده وامته على النكاح ومعنى الاجبار ان ينفذ نكاح المولى عليها و
 ان لم يرضها به وعند الثاني في ح لا اجبار في العبد ويهد رواية عن ابي حنيفة زوج وفي الثاني خاتمة و
 لا يجوز للمولى ان يزوج المكاتب والمكاتبه وان كانا صغيرين كما قاله رحمه الله **باب فكاك**
 واداة زوج كافرا بغيره او في عتق كافرا وذلك جائز في دينهم ثم اسلموا امرأته خاها فلهما
 في العتق وقاله زفر رحمه النكاح فاسد في الجاهل به به قال مالك رحمه الله عني ولو تزوج

فانه لا يملك اخيه بكنة او نسخة التي لا يملكها بالطلاق
 لانه ملك اخاه وان كانا ابنا وبخلافه في ما خرج ثم

المكاتب الصغيرة
 ولو تزوج المكاتب
 على اجازة لانه مكاتبه بالالف فمات عني
 المكاتب وان عتقت قبل ان تزوج النكاح
 فالنكاح موقوف على اجازة المولى اجازة
 ومنه من الطف المسائل
 قبل الاعتراف على اجازة المولى وبعد العتق
 على اجازة المولى ونفذ قبل العتق كما
 باجازه المولى باجازه المولى وبعد العتق
 باجازه المولى باجازه المولى

المجرى محرمه ثم اسما او اسلم احدهما فرق بينهما لعدم المحلية ثم هل له ان لا يملكه حكم
 الفقه فعندنا جنيته رحمه الله في تحريمه بينهم حتى لا يترب عليها وحرم الفقه ولا يستقل
 حصانه بالدخول با بعد وقتي عنده فاسدة وهو قولهما الا ان لا نعرض لهم بقاء سلام
 والمراقة اعراضا لا تقربا عنى وكذا الرضا ايضا وبما افاده احداهما لا يفترق خلافا لهما كذا
 في الاختيار والظن مسلم ان كان احدا برية مسلما او اسلم احدهما كذا في ان كان بين كتابي
 ومجوسى ان كان بين بيع خيرا لا يدين ودينا عند رولو اسلمت زوجة الكافر او زوج المجوس
 عرض الا سلام على كل من خرافا اسلمت له فيها ونعمت ولا آى وان لم يسلم الا خرافة بينهما
 فان ابى الزوج فالفرقة طلاق خاوقا لا يفسخ رحمه الله لانه لا يتقدم وجوده من المهر
 وبذلك لا يقع الطلاق كالفرقة بسبب الملك والمهرية وخيار البلوغ ولما انه فان لا
 ماله بالمعروف من جانبه فتعين التسريح بالا حان فان طلق ولا باب القاضى منابه
 حتى لا يابى اي يكره اياه المرافعة كاسوم طلاقا بانه تفارق عندنا وعندنا في رحمة الله
 ان كان قبل الدخول وقصة الفرقة با سلام احدهما وان كان بعده يتوقف على انتقاله ثلوث
 حيث ولا يبرأ من اسوم على كذا في الكافي وشرح الكنت للشيخ ولما المراد كان هذا بعد الدخول و
 لا آى وان لم يكن بعد الدخول ولا بقاء المرافعة فلو مهر لها بل كان قبل ففسخ له ابى ولا يثنى له
 ابى اي فيل نصف المهر لكان الا بقاء من الزوج وان كان با بقاء المرافعة فلو مهر لها لان الفرقة منه
 قبلها والمهر لم يتأكد فاشبه الردة والمطالبة كذا في المداية ولو كان ذلك في ذم امرأه كان
 اسوم زوج المجوسية وامراة للمكافى في ذل لرب لا تبين المرأة حتى تحيض لاولا قبل
 اسوم الاخر وهذا لان الاسوم ليس سببا للفرقة والعرض على الا سلام معتذر
 لعقود الوكالية ولا يديم الفرقة دفعا للفساد فاقترنا بشرطها وهو معنى الحيف مقام السبب
 كافى حذر البشر ولا فرق بين المدخل وغير المدخل بها والشا في حرمه يفصل كما حمله في دار
 الاسلام هداية وان اسلم زوج الكاكية بوق نكاحها لانه يصح النكاح بينهما ابتداء
 فلو لا بيع او لى وتباين الدارين سبب الفرقة لا السبب فلو خرج اليها احداهما
 او اخرج سببا بان وان سببا معا لا آى لما تيقن وقال الشافعي رحمه الله وقصة
 فالماصل ان السبب يما لتباين عندنا ذم السبب وهو يملك هداية ومن هاجرت
 النيا بانة ولا عدة عليها خلو فالسما ذكر في الكافي اذا خرجت المرأة مهاجرة الى دار

والمجرى محرم ثم اسما او اسلم احدهما فرق بينهما لعدم المحلية ثم هل له ان لا يملكه حكم
 الفقه فعندنا جنيته رحمه الله في تحريمه بينهم حتى لا يترب عليها وحرم الفقه ولا يستقل
 حصانه بالدخول با بعد وقتي عنده فاسدة وهو قولهما الا ان لا نعرض لهم بقاء سلام
 والمراقة اعراضا لا تقربا عنى وكذا الرضا ايضا وبما افاده احداهما لا يفترق خلافا لهما كذا
 في الاختيار والظن مسلم ان كان احدا برية مسلما او اسلم احدهما كذا في ان كان بين كتابي
 ومجوسى ان كان بين بيع خيرا لا يدين ودينا عند رولو اسلمت زوجة الكافر او زوج المجوس
 عرض الا سلام على كل من خرافا اسلمت له فيها ونعمت ولا آى وان لم يسلم الا خرافة بينهما
 فان ابى الزوج فالفرقة طلاق خاوقا لا يفسخ رحمه الله لانه لا يتقدم وجوده من المهر
 وبذلك لا يقع الطلاق كالفرقة بسبب الملك والمهرية وخيار البلوغ ولما انه فان لا
 ماله بالمعروف من جانبه فتعين التسريح بالا حان فان طلق ولا باب القاضى منابه
 حتى لا يابى اي يكره اياه المرافعة كاسوم طلاقا بانه تفارق عندنا وعندنا في رحمة الله
 ان كان قبل الدخول وقصة الفرقة با سلام احدهما وان كان بعده يتوقف على انتقاله ثلوث
 حيث ولا يبرأ من اسوم على كذا في الكافي وشرح الكنت للشيخ ولما المراد كان هذا بعد الدخول و
 لا آى وان لم يكن بعد الدخول ولا بقاء المرافعة فلو مهر لها بل كان قبل ففسخ له ابى ولا يثنى له
 ابى اي فيل نصف المهر لكان الا بقاء من الزوج وان كان با بقاء المرافعة فلو مهر لها لان الفرقة منه
 قبلها والمهر لم يتأكد فاشبه الردة والمطالبة كذا في المداية ولو كان ذلك في ذم امرأه كان
 اسوم زوج المجوسية وامراة للمكافى في ذل لرب لا تبين المرأة حتى تحيض لاولا قبل
 اسوم الاخر وهذا لان الاسوم ليس سببا للفرقة والعرض على الا سلام معتذر
 لعقود الوكالية ولا يديم الفرقة دفعا للفساد فاقترنا بشرطها وهو معنى الحيف مقام السبب
 كافى حذر البشر ولا فرق بين المدخل وغير المدخل بها والشا في حرمه يفصل كما حمله في دار
 الاسلام هداية وان اسلم زوج الكاكية بوق نكاحها لانه يصح النكاح بينهما ابتداء
 فلو لا بيع او لى وتباين الدارين سبب الفرقة لا السبب فلو خرج اليها احداهما
 او اخرج سببا بان وان سببا معا لا آى لما تيقن وقال الشافعي رحمه الله وقصة
 فالماصل ان السبب يما لتباين عندنا ذم السبب وهو يملك هداية ومن هاجرت
 النيا بانة ولا عدة عليها خلو فالسما ذكر في الكافي اذا خرجت المرأة مهاجرة الى دار

اي اسوم زوج المجوسية وامراة الكافر
 في دارهم متدبر مملوك مسنة
 اي ان كان اسوم احدهما قبل الدخول وقصة
 حرة بالاسلام في الحال وان كان بعد
 يتوقف على مخرج ثلوثه قرويه مسنة
 وفيما يجب النيا بانة بلوعة الا الحامل
 وقاية

المد اسلا سلام مسلم او ذمية لم تكن ما العدة عندنا جنيته رحمه الله الا ان
 نكته حاملا ومفيدة لا تستزوج حتى تنزع حملها وان كانت حائضا فليحان لتزوج
 في الحال وعندها يلزمها العدة وفي النهاية لو طلقا الحرب ثلثا في داره ثم هاجرت
 فانه لا عدة عليها بالاجماع كاله رحمه الله وارشداد احد الزوجين فسخ في الحال سدا
 كان قبل الدخول او بعده وقال الشافعي رحمه الله لا تقع الفرقة بعد الدخول حتى
 تستقضى الا قراء كما قال في اسلام احدا من زوجين كذا في الكافي وعند محمد ارشاد
 الزوج طلاق بناء على الردة ولا بقاء طلاق هذه وعنده في يسطر حرمها الله كذا
 فسخ وعنده في حنفية ح الردة فسخ ولا بقاء طلاق كذا في الكافي خلافا ثم ان اردت قال
 مشايخ بلخ وسمرقند والحاكم الشهيد انه لا يثبت في افساد النكاح ولا يوجب تجديده
 سدا لهذه الباب عليهما ويجبرها القاضى قد ما يرى ترجيح قسما وعامة علما
 بخارى يقولون كغيرها يعمل في افساد النكاح لكن يجبر على النكاح مع زوجها الما قبله وفي
 فتاوى اهل خوارزم ان لكل قاض ان يجدد النكاح بينهما بمهر يسير ولو بدنيا رضى او
 ابى كذا نقلناه في رسالة المهمة بهمدانية المهدية يس من معتبرات الفتاوى على اجلي
 وتسمى المهمة المداية المدخل بها المهر كله سواء كانت الردة منها او منه لانه لا يملكه
 فلو يتصور سقوطه عنى وكغيرها فعنده ان اردت ولا يثنى ان اردت ان اردت المرافعة
 قبل الدخول لا يجب لها شي لان الفرقة من جهتها وان اردت امها واسلمها معا لا تبين
 وقال زفر رحمه الله تبين وهو القياس وان اسلمت متحبا بانة المرأة لانه لما تقدم اسوم
 احدهما بوق الاخر على رفته فحقن الاختار وان كان المتأخر اسامه امرأه قبل الدخول لم يفسد
 المهر وان كان هذا الزوج لها نصف المهر عنى ولا يقع تزوج المرتدة والمكرهة احد الاجماع
 شرح المجمع **هذا** هو نفع القاف وسكون السين مصدر قسمه السبق فانقسم لا
 لكس واحد الاقام كذا في التلويح والمراد ههنا قسمه الزوج ببيتة بالتسوية بين نسائه
 اعم على عيب العدل فيه ببيتة لا وطأ اي تجبا التسوية ببيتة في البيتة والاقامة عند كل واحد
 حد منهن والمعاشر معهن لاق الجماعة ولها لا فرق في هذا الواجب بين الفجر والعين والحجب
 والمريض والعبي والمراة الحائض وذات النفاس والمجنونة التي لا تحي والرقاء والزنا و
 لو اقام عند واحدة منهن سهر في السفر من حائضه الاخرى فيوفى بان يعيد بينهما والمستقبل

في النكاح حائضه النافقة ان ضارها فليحان
 مستقلة
 مستقلة

وفي النهاية وقاله ابي بليال لا تقع الفرقة ببيتة
 احدهما لا قبل الدخول ولا بعده حتى يستتاب
 المرتدة فان تاب في امرته وان طالت او قتل
 رثته وبعده مشايخ بلخ وسمرقند كذا يفتيان
 بعدم الفرقة بالقاء للمرأة وعائتهم علانية يقع
 الفرقة الا انها تجبر على الاسلام وعين النكاح
 مع زوجها الا وله وشايخ بخارى كذا على هذا
 وفي ثنائى خانية وبين الصحيح وان كانت بالكد
 وقبلها مظهر بانة وفي مشركه كمال

القسم بالفتح مصدر قسم القسم بالدين
 الشكاه فمقتضى وهو انصاهم ومنه القسم
 الشكاه وما القسم بالسبب والقسم
 اسم للقسمة كمنها في النكاح

مؤید بنیاد

تمیز از پاره کشید حرام
از پاره کشید حرام

[illegible]

از جانب شیرخواره زوجان و فروع
از جانب شیرخواره همه خویشی شوند

يعني جانب المصلحة جميع ما ينسب إليها
بما هو من أصلها وفروعها وبغير العلة
لصداقة أصلها واختارها واختارها
من اختارها واختارها واختارها على الزوج
أصله وفروعه واختارها واختارها على الزوج
فإن النسب ومعنى المصلحة الثاني يحرم من جهة
النسب نفسه وفروعه وذوها وزوجة
فقط فلما كانت النكاح يحرم على من نصبتا
بنوتها ومنه نفسها على زوج ومن نصبتا على
بناتها ومنه بنات زوجها وأبي زوجها وأمه
وأبها ومنه زوجها على زوج المصلحة
كان ذلك يحرم زوجها على زوج المصلحة
التي هي عليه

والتقى فيها في عدم التوصل مع مهندس الانا انكم
الضمان اختيار

أما السهر في حقهم قائم مقام الحيف قال الله تعالى والحق في يسر من الخميني لما قاله والحق في لم يحضر. ووجه في حق الخميني خاصة حتى يتركه ربه سهره في حقهم بالسهر
وهو بالخميني لما بالظهور أن كانا انطلقا في أول السهر بعين السهر بالاجنية بل كانا في وسطه في ما بين. وفي حق السهر في حق عبد الله عند أبي حنيفة وعندهما يكون لولا
بالاجنية فانه فيما بينه ما فالتمس اسقاط الاجنية في مسئلة الاجازات هكذا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

إذا دخلت مكة أو في دخولك مكة لا يقع ما لم يدخلها لأنه علقه بالدخول وكذا الدار أي إذا
قال أنت طالق في الدار ينطق بالحالة حيث كان ولو قال أنت طالق في دخولك الدار يحتاج
بلفظ المقابلة بين الشرط والظرف فيجوز عليه عند بقية الظرفية كذا في الهداية **فصل في**
إضافة الطلاق إلى الزمان هداية قال أنت طالق غدا وفي حديث أبي بصير عن الصادق عليه السلام أنه إذا قال أنت
طالق غدا يقتضى أن يكون موصوفاً بالطلاق في كل الغد فيقع عند الحركة تسع نية العسر كما
إذا قال صمت السنة يدل على أنه صام كلها بخلاف صمت في السنة وفي قوله أنت طالق غدا
يقتضى وقوع الطلاق في جرم الغد وليس جزء منه أو في الجزء الآخر فيقع عند الحركة ما يعلم أن
حرم غير مرجح صدر ولا نوى الوقوع وقت العسر صح وبيان أنه لو فضاء لونه نوى التحفيف في العموم و
يحمل على الظاهر وفي الثاني قضاء البناي وفي الصورة الثانية صح نية قضاء كما تحت وبيان
وهذا عندنا في حنفية رحمه الله خلوها ما يوافق قوله لا يقع قضاء خاصة كذا وأنه وصفاً بالطلاق
في جميع فصار بمنزلة قوله غدا على ما يشاء ولم يأت به في قوله جزم منه عند عدم النية وهذا لأن حذف
في ما يشاء سواء لونه ظرف في الحالين ولا يبرح منه أنه نوى حنفية كل يومه ولا كلمة في الظاهر
والظرف لا يقتضى الاستيعاب وتعين الجزء الأول ضرورة عدم المزاج فماذا عتبر آخر الحال
كان التعيين العقدى أو في بلا اعتبار الضرورى بخلاف قوله غداية يقتضى
الاستيعاب حيث وصفاً بهذه الصفة مضافاً إلى جميع الغد نظيره إذا قال والله لا أموت
عمري ونظيره الأول والله لا أصوم في عمري وعلى هذا الدهر وفي الدهر هداية ولو قال أنت
طالق اليوم غداً أو غداً اليوم يعتبر الأول ذكراً أي أن قال أنت طالق اليوم غداً يقع في اليوم
وإن قال أنت طالق غداً اليوم يقع في الغد فيعتبر اليوم الأول ذكراً ويلغى الثاني ولو قال
أنت طالق إن لم تفرج فمعهذا وكذا أنت طالق أمس وقد نكر اليوم لأنه أسنده إلى الحالة
منافية لما لكية الطلاق فيلزم وإن كان نكراً قبل أمس وقع الأول أي أن قال أنت طالق أمس
لا امرأته نكراً قبل أمس يقع في الحال لأنه أسنده إلى الحالة منافية ولا يمكن تسميته أخباراً أيضاً
فكان إنشاء في الماضي في الحال ولو قال أنت طالق ما لم أطلقك أو متى لم أطلقك أو متى لم
أطلقك وسكت أطلقك للحال أنه أضاف الطلاق إلى زمان خال عن التطبيق وقد وجد حيث سكت
وهذا لأن كلمة متى ومبينا صريح في الوقوع لانهما ظرف زمان وكذا كلمة ما قال الله تعالى ما
دمت حياً أي وقت الحياة هداية حتى لو علق الثلاث في هذه العقد وقصر بسكتته ولا وصل

وان وسر ان طالق وقع واحدة ايمان قال ان طالق فلو قال ما لم اطلقك انت طالق تقع واحدة وقال زفر رحمه الله يقع ثلوث تطليقات كذا ذكره صاحب الايضاح فعرف من شرط الطحاوي والحال الذي بين رحمته الله فتلازم الساتر خاتمة هذا ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع ما لم يسم احداهما ذكره الكوفي ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لم تطلق جمعا يعمت احدهما قبل ان يطلق ثم ان ما الزوج فان لم يدخر بها فو ميراث لها لان امرأة الطارق ايمان ثا اذ كانت في العدة وان دخر بها فلها الميراث لان حينئذ يصير فارا وانما كانت المرأة في النكاح وانه لا يقع الطلاق بموتها والصحيح ان ميراثها كونه فو ميراث للزوج منها اذ لا يكون بينهما زوجية عن الموت كمال رحمه الله واذا بلا بنية من ان عند الاما رحمه الله وعندهما مثل متى قال في الهداية ولو قال انت طالق اذ لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك لم تطلق حتى يموت عندا في حنفية وح وقال لا تطلق حين سكت لان كلمة اذا الموقوت قال الله تعالى اذا الشمس كورت وقال قائلهم واذا انكسر كريمة ادعى لها مهرها واذا انكسر الجبس يدعى اجندب فصار بمنزلة متى ومتى ما ولد هذا القول لامرأته ان طالق اذا شئت لا يخرج الا امرج يدها بالقيام من المجلس كما في قوله متى شئت وكذا في حنفية رحمه الله تعالى مستعمل في الشرع ايضا قال قائلهم واستغن ما غنك ربك بالغي واذا انقبضت خضضة فمجلس فان اريد به السقوط لم تطلق في الحال وان اريد به الوقف تطلق فلو تعلق بالشك والاحتمال استمر مع نية الشرط او نية الوقت فانوى اى اذا انقضى الشرط يقع في آخر العمر واذا انقضى الوقت يقع في الحال لان اللفظ يعتمد على كذا في الهداية واليوم للنهار مع فعل ممتد والمطلق الوقت مع فعل لا يمتد المتمد عندهم ما صح فيه ضرب المدة وغيرها المتمد ما لم يقع فيه ذلك والتقنين في ذلك لانه يقع ان يقال جعلته امرأته بيدك يدو امرأته ويعبر بالامر بيد ما في ذلك الزمان دون غيره والطلاق من الثاني حتى لو قال طلقك شهر كان ذكر المدة لفعل وكانت المرأة مطلقة اتيها فلو قال امرأته بيدك يوم عتيق زيد فقدم ليد لا تحتمل ان قاله يوم ان زوجك فانت طالق فنكحها اليوم وقع الطلاق فاعلم ان اليوم يذكر ويراد به مطلق الوقت فينبول الليل والنهار والضابط فيه انما اذا فرق بفعل ممتد يراد به النهار واذا فرق غير ممتد يراد به مطلق الوقت والسير فيه ان الضرب الزمان اذا اتصل بفعل بالفعل يابو لفظه في فكمه معياره كقولنا صحح السنة بخافوف ما اذا اتصلق بلفظة في قولنا صحت في السنة فا

معدود
منهم واما ان الطمان اذا زلزلت
فيكون فيه تركلة واحدة فلما كرم تسع بضع
لهذا وانك في الواحدة فقط
ويجب قولك انت طالع يبيع شراكم

لان وقتها غير متوقف على ما بعد ما انقضى الباقي
 لغزات محلي لانها غير متضمنة تحت الجمع
 والاصرفيه ان الظروف و بعد قبل و بعد ان لم يكن
 بالضميمة للمعية لما قبله لان ذلكت به بقية سنة لما
 بعده اذ تحقق هذا ففيه قبل واحدة سنة لما قبله
 فسبقت الواحدة الاولى في التوقيع فبان ان لا الى اع
 وفي قوله بعد ما واحدة الجدية سنة للمعية الثانية
 فتقع الاولى فلم يبق ايضا محلا للآخرى تحت الجمع
 في قوله بعد ما واحدة الجدية سنة للمعية الثانية
 فالاولى الى الثاني فتقع ان كما في القبر
 والاولى الى الثاني فتقع ان كما في القبر
 صيانة من الانواع في جميع بان هذا انما بعد
 ان انما الحلال الذي لم يخل عليه بدون
 على ذلك من الالة انما لا يقع عليك ان منى بالكر
 في القبرين من الذين وعوان الحق في الالة
 بالاولى بعد ما اخرى فالاولى حجب الالة
 في تلك واحدة منسوبة بالانابة مسبقة لانه

(Faint handwritten Arabic script)

فان كما ان زوج النية في حال مذكاة الطلاق
صدق مع التيمم فيما يعالج اللجب والتميم
فان هبى قدسى ونفى وتحرى واشترى واغرى
والحق ايسر منه الفاظ خسة اخرى عليك ولا
سبيلك وفان كنت لا اهلك فان ضمه
سبيل لي عليك والحق باهلك فان ضمه
الفاظ يتبرر المرأة عن طلبها وان يكتمها
من النكاح كذا في شرح الجمع ولم يذكر هذا
القسم مع انه مذكور في الهدية ايضا هذا
مسألة مسألة

العقب فيما يصح من الكايات للطلاق ولما الرد والشم فان غلبه يدل على انه اراد بما
 بالطلاق لا يرى ان من قال بغيره حالة الرضاء لسبب لا يبيك لا ينفك فاذا قال له
 ذ حالة العقب بلك فاذا فوجي اختياري واعتدي واخرتك بيدك كما حرر ولما حلية وبرية
 وبابا وثبة وتيلة وحرر فمحمل الحراب والسب فان قال اردت بها السب حالة
 العقب يصدق سرح الجمع ويصدق ديانة الكل قال في النهاية والكايات ثلثة اشياء
 ما يصح جرابا وردا وما يصح جوابا ردا وما يصح جوابا ويصح سبنا وشتمية في حالة الرد
 كما يكره شيئا منها طلاقا بالنية والقول قوله في الكايات لما قلنا وفي حالة مذكره الطلاق
 لم يصدق فيما يصح جوابا ولا يصح ردا في القضاء مثل قوله حلية برية بابا حرر اعتدي امرأته
 بيدك اختياري لان الظاهر ان مراده الطلاق عند سؤال الطلاق ويصدق فيما يصح جوابا و
 ردا مثل قوله اخرجني اذ جرحي تقضي تحرري وما يجري هذا الجرحي لانه احتمل الرد وهو الاواني
 فحل عليه في حالة العقب يصدق في جميع ذلك الاحتمال الرد والسب الا فيما يصح للطلاق
 ولا يصح للمرة والشم كقول اعتدي واختياري وامرأتي بيدك فانه لا يصدق فيها لان العقب
 يدل على ارادة الطلاق ونحوه لا يفسر في قوله لا يبيك عليك ولا سبيل عليك و
 حلية سبيلك وفاقولك انه يصدق في حالة العقب لما فيها من العمل معنى السب في قوله
 وقع البايين بما سوى التوبة الا في مذهبنا وقال الشافعي فيهم يقع بها رجوع الشتم في
 كل موضع يصدق الزوج على نية النية انما يصدق مع اليمين لانه لو لم يقع بها رجوع الشتم في
 والقول قوله لا يمين مع اليمين كذا في الهداية ولو قال ثلث حررت اعتدي ونزى بالاولى
 طلاقا وبالباقى حيضا صدق مع يمينه لانه نوى حقيقة كلوه وان لم ينو بالباقى شيئا
 وقع التوبة لانه نوى بالاولى صارا الى حال حال مذكره الطلاق فحين الباقى ان الطلاق
 بهذه الدلالة فالو يصدق في نية النية بخلاف ما اذا قال لم امرأتي الطلاق حيث لا يقع شيء
 لانه لا فلاحه يكذبه بخلاف ما اذا قال نويت بالثلاثة الطلاق وذل الاوليين حيث لا يقع
 الا واحدة لان لخال عند الاوليين لم تكن حال مذكره الطلاق هداية وتطلق بلسان امرأة
 اوست لث زوج ان نوى الطلاق وقال لا يقع لانه نوى ما لا يحمي لفظه فيعلم ان هذه الفا
 انكار الطلاق لانها انكار النكاح فالو يقع نية الطلاق في عبارات هي انكار ولم انه نوى ما

من وجوب الطلاق في مذكره في الهداية

ما يحمي لفظ لا منه كما يصح لانكار النكاح يصح لانشاء الطلاق لا يرى انه يجزئ ان يقول
 ليست لي بامرأة لاني طلقها كما يجزئ ان يقول ليست لي بامرأة في مائة وجها فاذا نوى به الطلاق
 فتدلى به حمل لفظه كشف والصريح يلحق الصريح مادام في الصلة اجاعا والباين لكن الطلاق
 الذي يلحق البايين لا يكره رجوعا والباين يلحق الصريح لا البايين يعني لو طلق امرأته المذنب بها
 طلاقا قاصريا ثم طلقها في العدة طلاقا قاصريا يقع الثاني كذلك وكذا طلقها طلاقا باينا ثم طلقها
 في العدة طلاقا قاصريا ثم طلقها في العدة باينا في العدة وقال الشافعي لا يلحق البايين الصريح
 كما لا يلحق البايين لانه تصرف لما يهادف عمله فيلحق وهذا لان الطلاق شرع لان الة ملك
 النكاح وقد زال الملك بالجمع والطلاق على مال فالو يقع الطلاق بعده كما بعد انقضاء
 العدة ولما قرره في فلو جناح عليها فيما اقتدت به يعني الجمع ثم قال فان طلقها فاولئك له
 حر بعد القضاء للمصل والعقب قد دل على هذا على وقوع العدة الثالثة بعد الجمع وفي
 المشاهدة على السيرة والسودم قال المختلعة لما يلحقها مخرج الطلاق ما دامت العدة
 كشف الخبايا الا اذا كان مصلحا بالشرط بان قال اذا دخلت الدار فانت باينة ثم ابانها دخلت
 الدار في عدتها وقسم اخرى الشرط وقال زفر جلالته لا يقع لان المعلق بالشرط حرر عند
 وجوده ولو طلقها باينة اخرى في عدتها لم يبين مجتمعا يقع كذا هذا ولما ان التحليل صحيح وقد وجد
 الشرط وحمل لم يقع الطلاق عليها لانها في عدة النكاح فينزل الجراء كالم وجد الشرط بعد الطلاق
 الرجعي بخلاف ما ذكره في الابانة بعد الابانة يمكن حملها على اللجاء ثم يقع الرخصة في طهارة
 الوجه لها انشاء فالعقب السابق وقع انشاء الجاعا وان طلاق المجلس يراها
 او اكثر لا جبر لان تعليق الجبر بالشرط لا يستقيم بقطع عند وجود الشرط لوجوده المحل كشف
 الخبايا اي تفويض الى الطلاق واذا قال لها اختياري ينوي الطلاق فاذا اختار
 نفسها في مجلسها علمت به فيه بانته برادة ولا تقع نية التوبة لان الاختيار
 لا يستفوع بخلاف البينة كشف وان قامت منه او اخذت في غير اخر بطريق حاله دليل
 المصراع بخلاف الصرف واسلم لان المخذ هناك الافتراق من غير كشف فلا بد من ذكر
 النفس والاختيار في احد كلامهما اي في كلام الزوج او الزوجة حتى لو قال لها اختياري
 فقالت قد اخترت فيه باطلا لا يعرف بالاجماع وهو في المفسرة من احد الجانبين ولما لم يبرهن
 لا يصح تفسير الجبر لاختياري مع الما بام هداية وان قال لها اختياري فقالت انا اختار نفسي او

من وجوب الطلاق في مذكره في الهداية
 الصريح ولا يلحق البايين الصريح بل الصريح والباين مجتمعا
 ان تقع لا يلحق البايين الصريح كما لا يلحق البايين حتى
 لا تفرق ما بعد الجمع ان البايين لا يقع الطلاق على مال انت طالت
 ولو قال لها بعد الجمع ان البايين لا يقع الطلاق على مال انت طالت
 يقع عندنا وغناك في لا يقع ولو قال ان دخلت
 الدار فانت باينة ينوي الطلاق ثم ابانها دخلت
 الدار في عدتها وقع عليها طلاق اخر عندنا وعند
 لا يقع
 ثم لا بد من النية في قوله اختياري لان الاختيار
 من الكايات الطلاق فالو يقع بنية كما في
 فان المجلس يتبدل باحد الاخرين بالقيام بيمين
 ما يكره من جسد ماضى

اخترت نفسى بطلان والقياس في الاول ان لا تطلق الاحتمال المعد فادى بصير جابا الا انه
 استحسن ذلك وجعل الحال الحديث عاينة ومضى التمهيد فانها قالت لا بل اختار الله
 ورسوله وازادت الحال وجعل النبي عليه الصلاة والسلام جابا منها كشف وان قال لها
 ثلوث حرات اختاري فقال اختري الاولى والوسطى والاخيرة يقع الثلوث بلونية
 وعندها تقع واحدة باينة وانما لا يحتاج الى اشارة لدلالة التكرار عليه اذا الاختيار في حق
 الطلاق هو الذي يتكرر لهما ان ذكر الاولى وما يجري مجراه ان كان لا ينفذ حيث الترتيب
 ينفذ من حيث الاول فيعتبر فيما ينفذ وله ان هذا وصف لثلاث في المثلث لا ترتيب فيه
 كالجمع في المكان والكلام للترتيب والافراد من ضرورة فاذ الطالق في حق الاصل والحق البناء
 هداية ولو قال اخترت لغير اختيار وقع الثلوث اتفاقا لانها لثلاثة فصار كما اذا صرحت بها
 ولما في الاختيار للتاكيد وبعد ذلك التاكيد يقع الثلوث في التاكيد اولى هداية ولو قالت
 طلق نفسي واخترت نفسي بتطبيقه بانة بمعادة في الاصح وقيل يملك الرجعة قال صاحب
 النهاية راج قال صدر الترتيب وذكر في الهداية انه يقع واحدة يملك الرجعة به قبل هذا عند
 وقوعه من الكتاب والصلاب ان لا يملك الرجعة وقيل فيه رواية اخرى انه يقع واحدة رجعية
 لان لفظ اصريح والاخرى انه باينة وهذا اصح انتهى وذكر في النهاية والاصح من الرواية في
 واحدة لا يملك الرجعة لان رواية البسود والجامع الكبير الزيادة وعامة نسخ الجامع
 الصغير هكذا سوى الجامع الصغير لصدور كلامه فانه ذكر فيه مشرا ذكر في الكتاب كما كـ
 ولو قال امرتك بيدك في تطلقه او اختاري تطلقه فاختارت نفسها وقعت واحدة ر
 رجعية لانه جعل لها الاختيار لكما بتطبيقه وهي معقبة للرجعة وابد بيقول امرتك بيدك
 وبقوله اختاري الرجعي بقرينة قوله الصريح كما لو قال الصريح بالباينة بان قال انت طالق باينة
 فانه يتبين به ابتداء به البينة كشف ولو قال امرتك بيدك بنوى ثلوثا فقالت اخترت
 نفسي بواحدة او بجزء واحدة وقع الثلوث لان الاختيار يصح جابا لانه لا يرد كونه به
 تملكها كالتخيير الواحدة صفة الاختيارية فصار كأنها قالت اخترت نفسي بجزء واحدة وبذلك
 وبذلك يقع الثلوث هداية وان قالت طلق نفسي واحدة واخترت نفسي بتطبيقه
 فواحدة باينة لا الرأفة نعم لمصدر محمد وف وهو في الاولى بتطبيقه لانه عقلت
 عليها لخبائباينة لان هذا تملك الطلاق البينة وفي الثانية الاختيارية لانه اخترت

اي طلقته فلو لم ينفذ في حصة ولا في حصة
 نية الزوج كذا في الهداية

لان ركنك الرجعة فلو لم ينفذ في حصة ولا في حصة

في رواية اخرى بانة يملك الرجعة

في جوابه قوله
 امرتك بيدك

اخترت عليها كشف ولو قال امرتك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل فيه وان
 اي الاخرى اليوم لا يرد بعد غد وان قال امرتك امرتك اليوم وغدا يدخل الليل
 ردت اليوم لا يرد غد لان الليل يميز بينهما فيسقط الجمع بينهما واحدا فاذ ردت في
 البعض بطل الجمع بخلاف الفصل الاول لانه يميز بينهما يمين واذ ردت احدهما بقي الآخر
 مقدر ولو مكنت بعد التفويض يوما ولم تنم او كانت قائمة فجلس او جالسة فان كانت او مكنت
 ففقدت او على رتبة فرفضت او دعت اياها للمضرة او دعت شهودا لا يثبت جوارها
 اما في الحث فاجماع الصحابة ومخالفه عنهم اجماع وامام في الباقى قوله فاذ ردت على الاقرار والتمس
 لا لا حرج لكشف وان سارت وبقيا بطل جوارها لان سيرة الدابة وقوفها مضاف اليها هداية
 لا بغير قلة هي فيه لان سيرة غيره مضاف الى ركنه لا ترى الله يترك على اية قد وركب الدابة
 يترك ولو قال لها طلق نفسك ولم ينو احدى واحدة فطلعت واحدة رجعية لان الطلاق
 بعد الخول يعقب الرجعة وكذا لو قالت ابنتي نفسي في جواب قوله طلق نفسك حيث تقع واحدة
 رجعية لانها امرت بالطلاق وقد انت به وزيادة وصف وهي البينة فيبقى في صراطها فقامت
 ويلغى الوسطى لغيرها وعزب حيفة راج النكاح فطلق لانها انت بغيرها ففرض اليها كشف الحقائق وان
 طلق نكاحا ونكاحا وقسم عليها وهذا لان قوله طلق مضاف لفعل الطلاق وهو اسم جنس فيقع على
 الاخرى مع احتمال النكاح كراسا والاجناس ولها تقع فيه نية الثلوث وينصرف الى الرأفة
 عند عدمها هداية ونعم نية التخيير لانه نية العدد الا اذا كانت المنكحة امة لانه جنس في حثها
 هداية ولو قالت اخترت نفسي فطلق احد فالطلق نفسك فقلت اخترت نفسي لم تطلق لانه
 ليس من الفاظ الطلاق وانما عرف طلقا باجماع الصحابة ومخالفه عنهم اذا كان جابا للتخيير على عقيب
 خلو القياس فيقتصر على مورد الشئ فاذا وجد عقيب التخيير كان جابا والاك كذا في قوله
 ولا يملك الرجوع بعد قوله طلق نفسك ويتقيد بالجلس لان فيه معنى البينة لانه تعليق الطلاق
 بتطبيقه واليهي تضمن لازم ولو قامت عن مجلسها بطل لانه تعليق هداية اذا قال لست
 فليسكن لا يتقيد بالجلس لان معنى نعم الاوقات ولو قال لها طلق ضرتك او قال لا
 طلق امرأتى يملك الرجوع لانه توكيد ولا يتقيد بالجلس الا اذا اراد ان يثبت بكسر الناء
 وفيه هذا فيتمتع بالجلس وليس لمان يرجع وقال زفر رحمه الله لا يتقيد به ولان يرجع
 وهذا بناء على ان التخيير بالمسبة عندنا تملك وعنه توكيد ان التقييد بالمسبة لغو

ثم
 حصر يكون بها فصار بالليل

مخرج

في جوابه قوله

كل من الرجل يتصرف بشبهة نفسه لا محالة كشف ولو قال لها طلق نفسك فلو شأ
فطلقت واحدة وقع واحدة وفي عكس لا يقع شيء عند الرجعية رحمة الله وعندنا يقع
واحدة لا نهائية بما ملكته وزيادة فيتمتع ما ملكته وتلف الزيادة كالمرطوق الزوج
الفاوق في حنفية رحمة الله انما لم تات بما احرمت به فصارت مبتدأة لان الزوج فوج
اليها الواحدة ولم يأت بالواحدة لان الثلوث غير الواحدة لوجده الكثرة فيها وما كانت بينهما
مغايرة على سبيل المضادة فكانت مخالفة مستقلة ولم يثبت الواحدة من الثلوث ايها الاثنا
بمنه الجدة ولم يثبت الجدة فكيف يثبت ما يقع بها لان المقصود من ثبوتها ما يثبت ما هو منه
كذا في الكافي كما ان روى طلق نفسك فلو شأ ان شئت فطلقت واحدة لا يقع شيء وكذا في عكس
اي لو قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت فلو شأ في الاول لا يقع شيء لان
المراد ان شئت الثلوث ولم يترجم مشيه الثلوث في الثانية لا يقع شيء عندنا
حنفية رح لان المراد طلق نفسك واحدة فمعية ان شئت ولم يترجم مشيه الواحدة
فقد اتمد روعدها تقع واحدة ولو امر بالباين او الرجعي فمكت وقع ما امر لانها
متصرفه من قبل فلو ينفذ بقدرها على خلاف امره كشف ولو قال ان طلق ان شئت
فقال شئت ان شئت فقال شئت بنوى الطلاق لا يقع شيء لانه من قولها المشية المخرجة
وهي ان شئت بالحققة فكانت مخالفة وقد استغلت بما لا يبينها فخرج الامر به حان الطلاق
بقوله شئت لا يقع لان لفظ الطلاق لم يوجد ولا تسمية المرأة ولا عبارة بجرم النية فان
قبل سبب ان يقع لانه مسبوق بذكر الطلاق فيها ركانه قال شئت طلاقك فيقع قلنا الكوهم
انما يبنى على ما مراد الاعتبار السابق والسابق هنا غير معتبر لا اشتغالها بما لا يبينها ولو قال
شئت طلاقك ونوى الايقاع وقع لانه ايقاع مستداه لان المشية بنى على الوجود فمضى قوله شئت
طلاقك حصلت وحصل الطلاق بايقاعه اذ لا بد من النية لانه قد يقصد رجعة ملكا
فلو يقع الطلاق بالثبوت في كماله لا يفي الكافي وكذا لو طلقت المشية بمعدوم اي لم يكن بعد
كان دخل الدار ونحوه لان الخافى به مشية مطلقة فلو يقع الطلاق وبطل الامر وان كان
بموجب دفع ايماء قاله قد شئت ان كان كذا الامر قد مضى طلقت لان التعليق بشرط كان
تجيز ولو قال ان طلق متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فمقتات الامر
لا يثبت ولو لم يعلق واحدة متى شئت وكذا بتقدير المجلس وكذا يزيد لان متى ومتى ما العزم

لان شئت فطلقت مستبقة بالاحكام في ان يقع الثلوث
في الرجعية فمقتات الامر

ولو امر بها بالباين او الرجعي فمكت مستبقة
الامر وان يقع طلاق واحدة بانية فمقتات الامر
نفس واحدة رجعية تقع بانية ومعية الثانية
ان يثبت طلق نفسك واحدة املك الرجعية فمقتات
طلقت نفسي واحدة بانية فتقع رجعية فلما صدر
انه يقع بالصفة التي هي بانية رجعا لانه غير حنفية
المقتات اليها في رجعة الايقاع الماحول وان
تعيين المصنف كذا في الكافي مستبقة مستبقة

بانه يقع طلاقا بالمشية المستبقة بانية بالحققة
فمقتات الامر مستبقة مستبقة مستبقة مستبقة مستبقة
مقتات الامر مستبقة مستبقة مستبقة مستبقة مستبقة
مقتات الامر مستبقة مستبقة مستبقة مستبقة مستبقة
مقتات الامر مستبقة مستبقة مستبقة مستبقة مستبقة

ما عزم لا وقات والرد في وقت لا يبطئ ثاول المظن وقت لمر ولا يتبدل على واحدة فمقتات الامر
لان ما من دون الاصل فمقتات التعلق في كل زمان فمقتات التعلق بعد تعليق واما كلمة او
اذا ما فمقتات متى سواء عندنا وعند الرجعية رح ان كانت تستحق للثبوت كما تستحق للثبوت
لكن الامر صار بيدها فلو يخرج بالثبوت كذا في البداية ولو قال لها ان طلق كذا شئت فلو
ان تطلق فلو شأ فمقتات الامر لا يبطئ ثاول المظن وقت لمر ولا يتبدل على واحدة فمقتات الامر
التعلق ينصرف الى الملك العام حتى لو عادت اليه بعد نوح اخر وطلقت نفسها لم يقع
شيء لانه ملك مستحدث وليس لها ان تطلق نفسها ثانيا في كلمة واحدة لانها لا يجب عزم الا
تفرد لا عزم الاجتماع فلو تملك الايقاع جملة رجعا حادثة ولو قال ان طلق حيث شئت
او اريد شئت لا تطلق ما لم تشأ في مجلسها لان كلمة حيث وايدع اسماء الحكا والعلوق لا تعلق
بالحكا فليعند يبنى ذكر مطلق المشية فيقتصر على المجلس بخلاف الزمان لان له تعلقا به
حيث يقع فلو كان فوجب اعتباره خصصا وهو ما هدائية ولو قال ان طلق كيف شئت فان
شئت موافقة لنية رجعية او بانية او فلو شأ وقع كذلك كعبت الموافقة بين مشيتها واما
دنه وان فما لم يقع رجعية اي اذا ارادت ثانيا والزواج واحدة بانية او على العكس تقع
واحدة رجعية لانه لما تقر بالعدم الموافقة بنى ايقاع الزوج وكذا ان لم تشأ عندنا
حنفية رح وتقع شيء ما لم تشأ فان شئت او قص رجعية وان شئت او قص بانية
وان شئت او قص ثلوثا بشرط مطابقة ارادة الزوج وعلى هذا الخلاف لو قال ان طلق
كيف شئت يعنى عندنا في الحال وعندنا يتوقف على المشية والحاصل ان اصل الطلاق لا يعلق
بمشيتها عندنا وانما يتعلق بغيره وقد يما يتعلق اصل الطلاق وصفته بمشيتها كذا في الكافي
وفي النهاية ونحوه الخلاف نظر فيما اذا قامت في مجلسها قبل المشية عندنا في حنفية رح تقع واحدة
رجعية وعندنا لا تقع شيئا وفي الثانية بخلافه هذا اذا كانت مخرجة فان لم تكن مخرجة فلو
مشية لها عندنا في حنفية رح وعندنا المشية في الاصل الطلاق كذا في الوصف كذا في وان لم
تلك لم تقع ما شئت اي قصه تعتبر مشيتها فيما قاله اجر يا على موجب التميز كذا في البداية ولو قال
ان طلقك شئت او ما شئت طلقت ما شئت في المجلس لا بعده لانها تستحقون للرد وقد فو
لخص اليها اي عدد شئت فان قاست من المجلس بطل وان ردت الامر كان رد كذا في البداية
وان قال طلق نفسك ثم تلا ما شئت فلو ان تعلق ما من الثلوث لا اثبات خذوا لها فان

له

عندنا

عند ما تطلق ثبوتاً ان شاءت لان كلمة ما حكمه في التيمم وكلمة من قد استعمل التيمم
 على تيمم الجهر كما اذا قال كل من طعمني ما شئت او طلق من نسائي من شاءت ولا حجة
 روح الكلمة من حقيقة التبعيض والتبعيض فعملها وفيما استشهد به ثبوت التبعيض لاظهار
 السامحة او لعدم الصفة وهي المشية حتى لو قال من شئت كان على الخلق وكذا في الردية
الطلاق انما يقع في الملك كقولك لشكوتك ان زنت فانت طالق او مضافاً
 الى الملك كقولك جنبته ان نكحت فانت طالق فيقع ان نكحاً لوجود الاضافة الى الملك وعندك
 رج لا يقع والمراد بكه صافه الى الملك تعليق الطلاق بالملك صدر ولو قال لا جنبته انا
 زنت فانت طالق فنكحاً فزنت لا تطلق لانه ليس بملك ولا اضافة الى الملك وسبب ولابد
 من واحد منهما هذيان والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكما ومعنى ما لان الشرط مشروط
 الصلوة وهذه الالفاظ مما يليها افعال فتكون على ما كانت ثم كلمة ان شرط للشرط لانه
 ليس فيها معنى الوقت وما وراءها ملحق بها وكلمة كل ليست شرطاً حقيقة لان ما يليها كم والشرط
 ما يتعلق به الجزاء او الاجزائية تتعلق بافعال الا انه لعلق بالشرط لتعلق الفعل بالاسم الذي يليها
 مثل ذلك لا عهد استشهاده فهو من هذيان وان الاصل ذكره وما كذا ذكره عامة للشيخ فان ما
 يتعلق بهما من الملك ككثير كما لا يخفى على واقف الاصل فزنت في جميعها اذا وجد الشرط
 انتهت اليه وانما غلبت لانها غير مقضية للعدم والكرار لغة فيجوز الفصل مرة يتم الشرط
 ولا بعد لليمين بدونه الا في كل ما فانما تقتضي تيمم الافعال قال الله تعالى كلما نفيتم جلودكم
 بدلتها جلوداً غير الالية ومن ضرورة التيمم الشكر فذلك يشترط فيها بعد الثبوت ما لم تدخل على
 على الزوج اهل دخل على الزوج فلو شترى اصابه ووقع على هذا قوله فلو قال كلما تزوجت في
 طالق تطلق بكل تزوج ولو بعد زوج آخر ولده خلع على غير الزوج كالدخول مثلاً يكرر لثبوت
 حتى يشترط الثبوت فان تزوجها بعد زوج آخر وتكرر الشرط لم يقع شيء وهذا معنى قوله ولذا قال
 كلما دخلت الدار فانت طالق لا تطلق بعد الثبوت وزوج آخر وانفرد ان معجم اليمين في مسألة
 التزوج ملك يوجب في المستقبل وذا غير محصور فيها وجد الشرط تبعه جزاء في مسألة الدخول
 مع اليمين حول ذلك القائم وهو يشترط بالثبوت فيتم اليمين كذا في كشف الغافية وزوال الملك لا يبطل
 اليمين لان الملك لا يملك لا يمتثل الا ببقاء فليبقا اولئك وكشف الملك شرط له فوقع الطلاق
 لا لا محذور اليمين فان وجد الشرط فيه اخلت اليمين ووقع الطلاق لوجود المحللة والا لاي وان

في
 نية

وان لم يوجد الشرط في الملك كما اذا وجد قيد الزوج اخلت اليمين ولا يقع الطلاق لعدم المحللة
 كشف فان قال ان دخلت الدار فانت طالق فلو قال ان تدخل الدار من غير ان يقع الثبوت في
 ان يطلع واحدة وتقتضي الصفة فتدخل الدار حتى يبطل اليمين ولا يقع الثبوت ثم يتزوجها فان دخلت
 الدار لا يقع شيء بعد ان يبين صدر وان اختلفا في وجد الشرط فلو قال له مع يمينه لانه
 متمسك بالاصول منه ينكر وقوع الطلاق وزوال الملك والمراد بتبعيه التيمم المأثور ابرهنت
 المرأة على وجد الشرط قبله العقول وقد كانا مبدعية كشف وفي عام يعلم ان هذا العقول لها في
 حق نفسها كما في حق غيرها فلو قال ان جنبته فانت طالق وولونه فانت حنت بطلت حتى
 ولونه ولم يخذ اليمين على ظاهره بل فيها اذ كذبها ان وقع في قولها حنت واما اذا صدقها فانه يقع
 اخر على وكذا لو قال ان كنت عيسى عذاب الله فانت طالق وعبدى حرفاً قالت اجبت طلقت
 حتى لا يقع العبد لا يقال اخبارها مع مجزئتها تعذيب الله اياها بان جهرهم مقطوع بكذبها فوجب ان
 لا تقبل قولها اصولاً لانها لا تقبل بكذبها لانها شدة بعض اياته وقد حجب التيمم منه بالعذاب
 فلم يكن كذبها مقطوعة به آخر على اخذ الردية ولا يقع في ان حنت ما لم تستمر الدم فلو قال في لونه
 ايام فاذا استمر وقع من ايت اظه ان قال ان جنبته فانت كذا فبعد ما رأت الدم فلو نوت ايام يحكم
 بالجزاء من اول الدم لانه تيمم بربوبية الدم ثلثة ايام انه جنب فيحكم بعد ان تته به وقوع الجزاء في او
 اولها قدره وذكر في التاخر خاتمة وفائدة هذا تظهر فيها اذا كانت المرأة غيرة خولها فانما
 طارت دما ونز وجبت زوج اخر فاستمر الدم ثلثة ايام كان النكاح صحيحاً وتظهر ايضا فيها اذا قال
 ان حنت فعبدى حرفاً كان كتاب للعبد كما كان لو قال ان حنت حنته تقع او ظهرت
 من حنتها لان الحنة بالماء الكاملة منها ولها اجر عليه وحديث الاستبراء وكذا في بانها ثلثها
 وذلك الطهر هذيان ولو قال ان ولدت ذكراً فانت طالق واحدة وان ولدت اثنى فانت طالق
 شئتين فلو لم يولد ولم يكن ذكراً ولم يلق واحد وان ولدت اثنى فانت طالق وشئتين فلو لم يولد
 ديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى صدر وتقتضي الصفة اي بالوضع الثاني وانما لا يقع طلاق آخر
 لان الصفة تقتضي بالوضع قال الله تعالى واوصيت بالاحوال اجلس ان يضع حملها ثم الرضخ شرط
 له وقوع الطلاق فبعد من الرضخ فستقتضي الصفة بالوضع فلو وقع بعده طلاق صدر ولو كان طلق
 بشرطين شرط للوقوع وجد الملك عند اخرى فان وجد اي الشرطان كلاهما او وجد اخرى اي اخر
 الشرطين في اي في الملك يقع الطلاق المعلق وان وجد اي الشرطان او وجد اخرى لا يقع

وفي رواية اخرى لو قال لبي وبي خليل ان كان حالك هذا
 غاي ما فانت طالق واحدة وان كانت حاضرة فانت طالق
 شئتين فلو لم يولد فلو لم يولد فلو لم يولد فلو لم يولد
 محبة كذا

[illegible]

المعرض

شافي الشرح جلد و باب قال و بيان مشغور
ای کتب و مشغور الحارثه زینب و مشغور
مشغور زینب مختار ص 2

...

[illegible]

واجد بهيمة رخص الله تعالى عنهم اجماعا ولم يظنوا ثبوتها بآثارهم بانه منه وانقضت
 عدتها وعادت الى اول عادتها بثبوت ثقلية اجماعا كما في شرح الكفر للصبي ولو
 معلقا الثلث انقضت عدتها في مثلث ومثلثة وانقضت عدتها في مثلث والمثلث والمدة معلقة ذلك
 فله بعد ثبوتها الا عتب كنهه عند ثبوتها قبل اقل تلك المدة تسعة وثلاثون يوما لا بد من ثبوتها
 ونظريا واول مرة للحضرة ايام واول العشرة عشر يوما صدق فيذهب عليه ان ما ذكره في
 حقه واصله في المسئلة لا بد من ثبوتها في الصباح وفي الكافي في هذه المدة صدق في حقه واصله
 ان اقرب بالمضي بالاعتناء وعند هاتسعة وثلاثون يوما كان طلقا في العشرة وحضرة ثبوتها
 طهرها خمسة عشر فمضى عدتها بنظرها ثلثي يوما وثلاثة ايام تسعة ايام لا يمكن ان يرد على
 قياس قولنا في يفتح سبعة وثلاثين يوما ونصف اربع ساعات لا اقل للحضرة عنده يومان
 واكثر اليوم الثالث فيجعل كل حين يومين ونصف يوم وساعة فذلك سبعة ونصف وثلاث ساعات
 لا جوار ولا غشال ولا في حقيقته يح ان يجعل كانه طلقا في اول العشرة وطهرها خمسة عشر لانه
 لا غاية لا كنهه وحضرة خمسة ايام في اكثر من اقله وان اعتبرنا الوسط فثبوتها طهرها يكون خمسة
 وابشرين وثلاثة عشر فيكون خمسة عشر يوما كماله **باب اربعة ايام** هو ثلثة ايام
 كافي الكافي والكشف وشرا الخلف على ثلثة ايام والزوج مدته هي اربعة ايام شهر الحرة و
 شهران للمدة فواياد لو خلف على اقل منها ايام للمدة في التا اربع ايام وعند ذلك في رجه الله لا
 يلزم ماليا حتى يخلف على اكثر من اربعة اشهر وذكر في شرح الطحاوي ان العبد في ايامه كالحرة واقفا
 بنظره ذلك الى الزوجة كالك وحكمه وقوم طلقه باينة ان يكون ومن الكفارة او الجوار ان تحت
 قال لزوجته والله لا اقربك او والله لا اقربك اربعة اشهر كان ماليا وكذا لو قال ان قربك
 فصلح او معص او صدقة او فاشط او غيره وان قربا في المدة حثت وسقطت ايامه في اي
 وان لم يقربها في المدة بانه بمضيها اي بانه بتطليعه واحدة بمضي المدة لا ظهرها يمنع حثا في الخلع
 فانه الشرع يزوال قوة النكاح عند مضي هذه المدة وعند ذلك في رجه الله لا يقع الفرقة بمضي المدة
 لكنه توقف الحكم بعد المدة على ان يقربها وان لم يقربها وان لم يقربها في المدة حثت وسقطت ايامه في اي
 باينة كشف وفيه تفصيل وسقطت ايامها ان خلف على اربعة اشهر او قال والله لا اقربك اربعة اشهر
 ومنعت المدة سقطت ايامه كالحرة موقوفة بوقت فتخل بمضيها حتى لا يكونها فلم يقربها بعد ذلك لا بد
 وبقية ايامها ان اطلق بان قال والله لا اقربك ذكر الابد ولم يذكر ثبوتها بالاجابة الا انه لا يتكرر

والمباني ثبوتها لم قالت حليته في مدة
 تحمله وعلب على ثبوتها حلتها ولو
 وقاية

في الكافي هو في اللغة العربية وفي الشرح
 اربعة اشهر على ثلثة ايام المدة اربعة اشهر
 او اكثر قال به الله

قرب بقية من باب علم ميم في
 في التاموس

لا يتكرر الطلاق قبل الزوج لانه لم يوجد منع حتى بعد البعثة ما لم تنزعها كانه
 لاحتمالها في الخلع كشف فلو تكرار المدة ثانيا عاد ايامه فان مضت مدة اخرى باي
 باينة باخرى فالحكم ثالثا وكذلك اي عاد ايامه فان مضت مدة اخرى باي وطى باينة
 باخرى فان تنزعها بعد ذلك وجاز ايامه ايامه واليهين باينة بعد ثبوتها لانه لم يقربها
 فلم تكن اليهين وهذا اذا كان الخلف بغير الطلاق وان كان به فلو بقي بعد ثبوتها لان التحريم
 يعلق بالطلاق والمضطر منه الله انما لم يلتفت الى هذا التفصيل لانه اعتبر الخلف في الخلف با
 لله لا بالطلاق وان كان اصله على الاطلاق ايضا فان وطى لزم الكفارة او الجوار اي لو
 لبقاء اليهين كذا في الايضاح ولا يبين بمضي المدة وان لم يقربها وكذا لو اخرج اجنبية او ممتا
 اما الرجعية فكلا لزوجته فيه اي المطلقة الرجعية كالزوجة في حق الماياد لبقاء الزوجية
 بينهما كالحرة باي اجنبية والمباني فانه لا يتصور في حثها ان محرم ايامه لم يكونا
 نسا ثلثة اياما اجنبية والمباني ليست منها ولم ينفذ موجب الطلاق حتى لو تزوجها
 بعد ذلك لا يكون ماليا والحقيقة ان الايام بمنزلة تعليق الطلاق بمضي الزمان فلو بيع
 او في الملك ولو طلقها او مضى الى الملك كما سبق بان ان تزوجت وانكح اربك ولم يوجد
 الملك ولو طلقها لم يزم بحية لانه منقطة في حق وجوب الكفارة عند الحث ودهم ولا اياما
 فيما ودا اربعة اشهر الحرة فلو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هيا كان ايامه لانه
 عطف الاخرين على الايام متساوية ولم يفرقها بين فصار مدة واحدة كشف ولو كانت
 ثم قال اقربك شهرين بعد الشهرين او ليس فليس باياما في اي يوم او كان حلقه
 على شهرين وفي اليوم الثاني كان حلقه على اربعة اشهر او بصدور فصار كانه قال اقربك
 اشهر او بصدور يومين ماليا كذا في الكافي كالحديث وكذا لو قال اقربك سنة او بصدور
 المستثنى يومين متكررا فان قربها وقبضت السنة اربعة اشهر ماليا لم يستطع الاستثناء و
 بقاء المدة والى فوايضاح ولو قال لا ادخل بصره وامرته فيها لا يكون ماليا لانه يمكن قربانها باي
 حث لانهم بان يخرجها من البصرة فيقربها قبل مضي المدة هذا لا يمكن بينه وبينها مسيرة ان
 اشهرها لكانت في غير ماليا كذا في كشف الحثا فان عجز للمدة وجبها بمرضه او مرضها او ثبوتها
 او غيرها وجبة اولان بينها وبينه مسافة اربعة اشهر فثبت ان يقول قبيح الدنيا
 العذر من وقت الخلف الى اخر المدة فلو قال في المدة تعديا التي **باب** لو طلق في الكافي

في المدة
 في المدة
 في المدة

هذا اذا لم يقربها في المدة
 في المدة
 في المدة

في المدة
 في المدة
 في المدة

وان كان المولى حريصا لا يفتد على البيع او كانت حريصة او انتقاء او مضرة كما لو طلق او كانت سبيها
 سبوة لا يفتد ان يوصل اليها في مدة اربعة اشهر فحينئذ ان يفتد فبطلت البتة فان قال ذلك فربما كان
 بالطلاق في بطلان حكم البراءة لم حريصا حتى لو مضت اربعة اشهر لم تطلق وقال الشافعي في خروج لافي الا
 تعلق واليه ذهب الطحاوي فلو قاربها بعد كفت لبقاء العتق وان قد دفع المدة بطل حكمه وان
 فيه الرطب كذا يح وان قال له انك على حرام كان مولى ان نرى الترخيم او لم يترشدا لان نرى
 المباح عينا وان نرى طهارا نظار كذا اطلق الحرة وفي الطلاق نفع حرة وفي المطلق احكاما للعتق
 فقد نرى حمل لفظه فيصدق وقال جمهور كذا يترشدا لان عدم ركنه وهو التشبيه بالحرة كشف
 وان نرى الكلب فكذب كذا نه في حقيقة كذا مولى ان امراته حلال وان نرى الطلاق في ايسر لانها
 الحائض الكايات وهذا حكمها وان نرى الثبوت فانوت لتفتح البينة الى خفيفة وخفيفة
 كشف والفتوى على وقوع الطلاق فيكون ان لم يزل الطلاق للعرف ولذا لا يخلو به الا الرجال
 ومن هذا قاله النوى غيره لا يبيد قضاء ولو كانت له اربع نسوة والمسئلة على ما يقع على كل واحد
 منها طلقة باينة وفيه تطلق واحدة منها واليه البيان وبه لا يخلو وكذا ذكره الزيلعي
 وكذا بقوله لا يخلو على حرام او قال هرجه بدست كبريم بدوى حرام للعرف ولو قال هرجه بدست
 كبريم كان طوقا كذا في النهاية **باب** في المصداق خلع خلع اذ اقبل وان اخل
 في ازالة الزوجية بالنكاح وفي ازالة غيرهما بالبيع كان الترخيم في قيد النكاح اخص بالطلاق و
 في غير الطلاق اخص في الشرع الفصل في النكاح كذا في الكفر اي الفصل في قيد النكاح بما لا
 هذا وقيل ان تفتدي المرأة نفسها بما لا يملكها كذا في المختار وقيل هذا مطلق بمعنى مالي وان
 لم يصح حرما وهذا مشهور بالكاتب والسنة واجماع الامم فيمخرجه المالك من الملة بان يملك
 النكاح سواء كان بلفظ الخلع او الطلاق او المباشرة او البيع بان يفتد خالعتك على الف درهم او ظفرك
 على الف او باراك او اجبت نفسك او طوقك على الف وفي الدرر كلها لا يقع الطلاق الا بقدرها
 في الجسد ولزما المالك والشافعي تطلق باينة كاذبة وفيه تمثيل ولا بأس به عند الحاجة لقوله تعالى
 فان ختم ان لا يفتد احداه الله فلو جناح عليها فيما افتدت وكره له الخدم ان نشأ اي كان
 الترخيم قبل الزوج يكره له ان يأخذ منها عتقا فلو كان او دم استبدال زوج مكان زوج
 الى ان قال فلو اخذ وامنه شيئا ولما او حشاها بالاستبدال فلو يفتد في حشاها باخذ المال كذا في النهاية
 واخذ اكثر مما اعطاها ان نشأت اي ان كان الترخيم قبلها كره له ان يأخذ كذا ما اعطاها لقوله تعالى

من نكحت امرأة ما لم يفتد فبطلت طلاقا وقع الطلاق
 منه ولو لم يفتد فبطلت طلاقا وقع الطلاق

وهذا المختار تفصيل من كذا في الاصطلاح
 والاصطلاح

الخلع وهو بيع المملوك للمعتق
 لغة وهو بيع المملوك للمعتق
 وانما اعتبر في هذه الابانة بالخلع تشبيها لغيره
 فيمنع الشباب لان كل واحدة منهما لا بأس
 بالبيع قال الله تعالى من نكحت ما لم يفتد فبطلت طلاقا وقع الطلاق

ان نشأ اي كان الترخيم قبل الزوج يكره له ان يأخذ منها عتقا فلو كان او دم استبدال زوج مكان زوج
 الى ان قال فلو اخذ وامنه شيئا ولما او حشاها بالاستبدال فلو يفتد في حشاها باخذ المال كذا في النهاية
 واخذ اكثر مما اعطاها ان نشأت اي ان كان الترخيم قبلها كره له ان يأخذ كذا ما اعطاها لقوله تعالى

العرف ما يستقر
 في التفسير
 في قول
 وطاعة
 بالقبول

عليه السلام في امراته ثابته بن قيس بن شماس ما الزيادة فان في رواية الجامع الصحيح كذا
 قوله تعالى فلو جناح عليها فيما افتدت هدية والواقع به وبالطلاق على مال باين ويلزم المالك الحرة
 وما يصح من ماله به الخلع كذا ما يصح عرضا للمعتق وهو البيع عند الدخول يصح عرضا للمعتق
 وهو البيع عند الخرج كشف وان بطل العرض فيه يقع باينا وفي الطلاق على مال يقع رجعا
 بدوي شيئا او وقع الطلاق فلو اخذ عتقا بعتولها فقد وجد ما البينة في الخلع فلو نه كناية و
 الرجعي في الطلاق لا يصرح ولا يجب للزوج عليها شيئا في البيع لا قيمة له عند الزوج وهي ما
 سميت فيمنع به اختيار كذا اذا طلقها او طلقها وهو مسلم على حر او خسرنا وميتة او قاله
 خالعي على ما في يدى كذا شيئا في يدى فان قاله على ما في يدى كذا شيئا في الزمان ثلثة
 دراهم كذا سميت الخلع واقعة ثلثة وكلمة من هذا الصلة دون البينة لان الكلام بمقتضى
 هدية وان قاله من ماله لهما وقد مرها لانها لما سميت ماله لم يكن الزوج راضيا بالزوال الا
 بالعرض ولا وجه الى الجواب المسعى وقيمة المالة والى قيمة المصنع اعني مهر الخلع لا يفتد
 حالة الخلع فوجب على الجواب ما قام به على الزوج دفعا للضرر عنه هدية وان خالعا على عتق
 على انما برية من ضمانه لا يخلو ولزما تسامحا ان امك والاى وان يكن التسليم فقيمة له
 عند معاوضة فيقتضى سلامة العرض واشتراط البراءة عنه فلو فاسد فيظهر لان الخلع لا يخلو
 بالشروط الفاسدة وعلى هذا النكاح ولو قاله طلقى فلو تابا بالطلاق واحدة قبلت
 المالك فقد طلبت كل واحدة بثلث المالك وهذا لا خلاف الباء بتجيبا لا غرض والعرض
 ينقسم على المعرفين واثباته لوجوب المالك كذا في البداية وفي على بيع رجعا بدوي شيئا وعند
 كالباء اي كذا قاله طلقى فلو تابا على الف فطلقها واحدة بدوي شيئا عليها هدية رجعي وكذا
 الرجعة وقاله واحدة باينة بثلث المالك لان كلمة على بمنزلة الباء في المعاوضة حتى ان لم
 اخل الطعام بدرهم وعود درهم سواء وله ان كلمة على للشرط قال الله تعالى يفتد على ان يشرط
 باينة كذا في البداية ولو قاله كذا طلقى نفسك فلو تابا بالطلاق واحدة لا يقع
 شي لان الزوج مريض بالبينة الا لتسلم له المالك كذا بخلاف قولنا طلقى فلو تابا بالطلاق لانا
 لما رخصت بالبينة بالان كانت ببعضها ارضى هدية ولو قاله انت عالة بالان او على الف فقبلت
 باينة ولزما المالك لان معنى قوله بالان بعضها الف يجب لي عليك ومعنى قوله على الف شرط
 يترك لي عليك والعرض لا يجب بدوي قبله والمعلق بالشرط لا يشرط بوجه الشرط ووجهه بالقبول

هكذا لوق

لا طلبت الثلث بالفصح

فأقبل وقب الطلاق ولزمها الحال أنه ما لم يعلق الطلاق بغيره وتعلقه وقد علق
 بقوله كشف وإن قال أنت طلق وحلت لك أو قال لعبدك أنت حر وعليك الف طلقت وعن
 حباننا وإن لم يقبله وعندنا ما يعلق ولا يعتق ما لم يقبله وإذا قبله ولم يعلق لم يأن هذا
 الكلام يستعمل للمعاوضة فإن قيل لم يخل هذا المتاع ولك درهم بمنزلة قوله درهم وله الله جملة ما
 ترتب بما قبلها لا بد لالة إذ الأصل فيها الاستقلال لا بد لالة لأن الطلاق والصاق ينفكان
 عن الحال بخلاف البيع ولا حاجة لالتهما لا يبرحان دونه هداية والبيع معاوضة لانهما يتبدلا
 كما ليس لها نفسها رد في حقها فيعرج عنها قبل قبوله بعدما أوجب شرط الخيار لها هذا عندنا
 ارجح من رجوعها فلو بيع شرط الخيار لأحد فالطلاق واقع والبدل واجب ويبطل بالقيام
 من المجلس قبل قبوله لانه لما كان الما عاب من قبله فلو بد من قبول الزوج في المجلس عند رجوعه في
 حقه من أنفس الأحكام فلو يرجع بعد ما أوجب ولا يبيع شرط الخيار له ولا يبطل بالقيام من المجلس
 قبل قبوله بل يبيع إن قبلت المرأة بعد المجلس وانما كان الخلع كذلك لان فيه معنى المعاوضة
 فإن المرأة يتبدل ما لا يسلم لها نفسها وفيه معنى البيع فإن اليقين لغو الله تعالى ذكر الشرط
 والبراءة والخلع تعليق الطلاق بقبول المرأة وحذف طرف الزوج فخلع من جانبها يمينا وحر
 جانب المرأة معاوضة عند وجاب العبد في العتق على ما كان عليه فكم من طرف العبد معا
 وضة ومن جانب اللدي يمينا وهي تعليق العتق بشرط قبول العبد فيرتب أحكام المعاوضة
 في جانب العبد في جانب اللدي عند ولو قال لها طلقتك أسرا بلف فلم يقبل فقالت بل
 قبلت فالقول له فإن أقاما أخذت بيته للزوجة كذا في النكاح خاتمة كذا فلو قال البائع كذا
 فالقول للمشتري كذا وأما البائع بعث هذا العبد منك بالفس
 أسس فلم يقبل وقال المشتري قبلت والقول للمشتري وجه الفرقان
 قول البائع بعث أقرار بقبول المشتري لأن البيع لا يصح إلا بالإيجاب
 والقول ففعله فلم يقبل رجوع من أقرار بخلو الخلع فإنه يمين في حقه
 فيمكن أن يكسره عن البدل ولا يكون أقرار بقبول المرأة فتكون العتق
 قوله لأنه منكم الخلع والمرأة مدعية عند والمباراة كالخلع المبار
 بفض الهرة مفاعلة من بارء شريك إذا أراء كل واحد صاحبه فتزك
 الهرة خطأ كذا في المغرب وهذا المراد بالمباراة ههنا جعل كل من الزوجين

فإنما جعلوا الطلاق في حق الزوجين
 والشرط في حقه من العتق
 وكذا ما استدل به على العتق في حق الزوجين
 عليها الف فيقع بلو شيئا مستمرا

من الزوجين بغيره لا بد من الدعي عليه رد ويسقط كل منهما كل حق لكل واحد الزوجين
 على الآخر مما يتعلق بالكلح فلو تطلب هي بغيره نفقة ما نفقة من نفقة أم نفقة العدة فلو
 تسقط له بالذكاة الأخيرة مدونة بطلب نفقة عجزها ولم تحض مدتها ولا بغيره
 وخلق قبل الدخول وعندنا ما يسقط ما سميها فيها وأبشفت مع الزمارة والمباراة و
 مع عهد في الخلع لمجرد جرائته أنه تعدد الزوج حقيقة الفطرية على ما لا يخفى كناية عن الطلاق في
 مال فلو يجب لا ما سميها به لا في يوسف أن المباراة مفاعلة من البراءة وقضية البراءة من الجانبين مطلقا
 أو أن اقترنا على ما وقع المباراة لأجله وحرجه في النكاح وأما الخلع فيقتضي الإختراع من النكاح
 وقد حصل فلو حاجة الإختراع ولما يبرح فيه وجه الله أن الخلع من الإختراع وكذا نترج على
 في قوله الباب والمباراة كما قال أبو يوسف رحمه الله فيقتضي الإختراع والبراءة من الجانبين ونفس
 النكاح لا يخلو الإختراع والبراءة وحقوقه تعبد ذلك فيقع البراءة عند حصول ما هو المقصود من الخلع
 وهو انقطاع المراجعة بين الزوجين أو تعبد بها باطوقها في النكاح وأحكامه بكنة الفرض والنفقة
 الخلع بلفظ البيع والشرط فكم من جهة يجب البراءة عند الإختراع ولو خلع صغيره من زوجها
 لا يلزمه الحال ولا يسقط حرها وطلقت في أي مع ما وقع الطلاق فلو أنه تعليق بقبول المرأة
 فيلزم كسابقة بساتر أفضاله وأما عدم وجوب المال عليها فلو بد الخلع ببيع ومما
 العتق يقبل التبرع وفي البكيرة يتوقف على قبولها ولو علق أنه ضاهر لزمه الحال وطلقت أي
 ولو خلع صغيره من زوجها على الأب ضاهر لزمه الحال وطلقت لم يده بالضم النكاح
 من الصغيرة من المال لا يلزمه بل المراد التزام المال ابتداء كذا في الدرر والمختار على ما علم
 الصغيرة طلقت بلو شئ إن قبلت أن كانت من أهل القبيلة بأن كانت تعقل أن الخلع سالب النكاح
 جالب كذا في الردد وأما فلو تطلق وخلع للزوجة من من الموت معتبر من الثلث لانه لا قوة للبيع
 عند الفروج ويسمى الخراج الأصلية وكان كالدمية وهذا إذا ماتت بعد العدة أو قبل الدخول فأما
 إذا ماتت وهي في العدة فللمزوج الاقرب للميراث ومن الميراث كان يخرج من الثلث وإن لم يخرج فله أن يخلع
 من ميراثها ومن الثلث اختيار **باب الفلأ** وهو في اللغة على ما مر به الزينو مقابلة النظر لانهما
 إذا كان بينهما عداوة يجعل كل منهما ظهرا للآخر وفي الشئ ما ذكره للصف بقوله هو تشبيه
 من وجهه أو عضو منها يعبر به عن جنتها كالرأس والوجه أجزء شاع منها كالثلث والربع بعضهما
 عليه النظر إليه من محاربه ولو رضاها فلو قال لها أنت على كل شيء أو رأسك وكثرة كالوجه أو

وهو في اللغة مشتق من ذلك
 يقال ظاهرها هو ما راوا وهو ذلك الوجه الذي لا يستر
 كذا في غير هذا المعنى
 اختيار

مؤكد بلفظ الشهادة فيجوز بين الزوجين الأهلين للمهر ولو بشرط أهلية الشهادة
 حتى لا يضر الذمي والعبد والمحدود في القذف وهذا لأن قوله تعالى ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم
 فشهادة أحدكم أربع شهادات بالله شريك الشهادة ولفظة بالله والشايع يخرج جهة المهر
 لأنه عليه السلام سبها أيماناً في حديث الملوقة التي بالمد على النعت المكروه لوله إنما سبته
 فكان في ذلك شأن وخبر رجحان الشهادة لقوله تعالى فشهادة أحدكم وعد مبرح في أن ما يند
 منهم اللعان شهادات كشف مبرونة في المرأة الحائض باللعان في جانب له كان كاذباً أكيداً
 وبالغضب في جانبها رد عالين عن الوقام لكثرة جري اللعان على السنن قائمة مقام حد
 القذف في حد الزوج بمعنى أنها إذا نكحنا سقط عنه حد القذف ورد مقام حد الزنا
 بمعنى إذا نكحنا سقط عنها حد الزنا فله قذف زوجته بالزنا وكل منهما أهل للشهادة قيد
 به لأن كل واحد شاهد على صاحبه كلف وحجته قاذفها قيدي به لأن اللعان حد الزنا
 فأوبدهم احصاء كلف أو نفي نسب ولما حاله به بالنفي صار قاذفها ومالته بمجرجه أي
 بموجب القذف ولا بد من طلبها في الحق كما في حد القذف اختيار وجب عليه اللعان فإن
 الجاعل امتنع عن اللعان حبس حتى يلو عن الكذب نفسه فيجوز له إذا كذب نفسه سقط
 اللعان وإذا سقط اللعان وجب عليه الحد لأن القذف لا يجزئ من موجب فإذا سقط
 اللعان صرنا إلى حد القذف إذا حاله من اختيار لقان لا من الزوج وجب اللعان عليها بالنفي
 فإن ابتجست حتى تلو عن أو تعد فيه فواجبه إلى اللعان ولا يجب عليها حد الزنا لأن
 من شرط الوقار الأربعة عندنا على ما يأتي في بابها ولهذا قال الشافعي رحمه الله عز وجل
 الزاني عنه حد بالاقتران مرة واحدة اختيار وفي التاتارخانية لو صدقت المرأة وله حد
 ولا لسان وإذا صدقت عند الحاكم أربع مرات لم تعد أيضاً لأنها لم تقصر بالزني وقال
 الشافعي إذا امتنع حد الزنا كالم فإن لم يكن الزوج من أهل الشهادة بأن كان عبداً أو كافراً
 أو محدوداً في قذف وهي من أهل حد اللعان امتنع لمحن من جهة فيرجع إلى الموجب الآخر
 اختيار وإن كان أهلاً وهي أمة أو صغيرة أو مجنونة أو محدودة في قذف أو كافرة أو محرمة لا
 فلهذا ما بان كانت زانية أو حبسية أو مجنونة كذا في الكافي فلو حد ولا لسان لأنها إن انصف
 بالزني لا يكره عفيفة وإن انصف بغير ما ذكر لا يكره أهله للشهادة فله حد على الزوج
 لعدم احصائها ولو لعان لعدم عقاب أهلية الشهادة صدر عن أن قد انصف أو عزم

مشرطه قيام الزوجية وسبب وجوبه قذف
 الزوج زوجته وركنه شهادات من كلفها
 لا يمان واللعان وحكمه حرمة العطف بعد الشؤن
 واحد من ذكرنا كلف

لا يكذب نفسه من باب الأفعال يقال الكذب
 أي نسب إلى الكذب كذا في كشف القافية ويروى
 قول صاحب الاختيار ما إذا كذب نفسه
 ويجوز كونه من باب التحليل

بأن سبته امرأة فذا قبان يعرض عليه السلام
 زوى

أو من لا يحد فاذ في ليس في محله أنه ذكر كونه صغيرة ومجنونة وأمة وكافرة أو له نكحاً فلا
 ولياً له إلا لا يذكره كذا في القاية أو يذكره وحده كذا في الكثر أو يذكره أوله ثم الخريات كما في المختار
 حيث قال وإن كان من أهل الشهادة وهي محله قاذفاً بأن كانت أمة أو كافرة أو محدودة في قذف
 أو حبسية أو مجنونة أو زانية فلو حد عليه ولا لسان انتهى وصحته أن يبداً بالزوج أي أن يبداً
 القاضي بالزوج كذا في الكافي والاختيار فيقول أربع مرات أشهد بالله أني صادق فيما يمتد به
 من الزنا فيسب الأبا في جميع ذلك ثم تقول هي أربع مرات أشهد بالله أنه كاذب فيما يمتد به من
 الزنا وما يمتد به الزنا في الحائض غضب الله عليها أن كان صادقاً فيما قال به من الزنا تشهيراً
 في جميع ذلك كذا في مقتضى النسب كافي وذكر في الشواهد عن الحسن بن علي بن حمزة أنه لما بد من يقول
 إلى الحسن الصادق فيهم ربيك به من الزنا ويقتل أشهد الكاذبين فيما يمتد به من الزنا لونه
 إذا ذكر باللحن الغيبة بغير شبهة واحتمالاً فلو بد من لفظ الحائض في طاهر الرواية لم يعتبر
 هذا لأن كل واحد منهما يثبت في صاحبه كذا في شارة الباع أسباب التعريف كذا في أن كان القذف
 شفي الولد كره عوف من ذكر الزنا وإن كان بالزنا وفي الولد ذكر ما في ذكر الزنا وفي الولد جنيته
 الزوج فيما رتبها به من الزنا وفي الولد وتقول هي فيما رتبها به من الزنا وفي الولد فإذا
 تلو من فرق الحاكم بينهما وهذا في التزويط بآية ذكر في الكافي وتكون الفرق تليق بآية
 عندنا حنفية ومحمدية الله لأن فضل القاضي منسوب إلى الزوج كافي للحنين وينوب
 الولدان كان القذف به ويلحق بآية فإن كذب نفسه بعد ذلك حد وحل له أن يقر وجهها ولو لا
 في يسخر رج فان عنه يتأبد الفرق وهذا قول الشافعي رحمه الله تعالى عليه ولم يوافق
 لا يجتمعان أبداً ولا في جنبه زوجهما الله أنه لم يبق اللعان بينهما وقوله عليه الصلاة والسلام
 المتزوجان لا يجتمعان أبداً أي إذا لم يتزوجا عيشاً لا ماله عليه عن اجتماعهما اللعان فلي بطل اللعان
 لم يبق حكم وهو عدم الاجتماع كذا في الصدوق حاشية لكاره وكذا في حله أن ينزحها أن يقر
 في باب لانتفاء أهلية اللعان كشف أوزنت حدثت أي أنه لم يبق وجهاً لها بهذا وهذا إذا نكحها بعد التزويج
 قبل الدخول ثم زنت لأن حدها الجلد حبس لأنها ليست بمجنونة قبل الدخول ولا يمكن تقويم الزوج
 إذا كان اللعان بينهما بعد الدخول ثم زنت لأن حدها الرجم وعز بعض الشافعيين أوزنت حدثت بشدة
 الحنفية أي نسب رجوا إلى الزنا بأن قالت أنه زان فحدثت كلف ولا لسان بقذف الآخر من سوا كان
 الحنفية في جانبها القاذف أو الملقدة وفي جانبها فلا لسان في حد قائم مقام حد القذف وقد نه لا

واللعان بلفظ اللعان
 واللعان بلفظ اللعان
 في الدرر شرح مجمع مسئلة

واللعان بلفظ اللعان
 واللعان بلفظ اللعان
 في الدرر شرح مجمع مسئلة
 وفي التاتارخانية ولو ظن أن الزنا أو ياب بعد القذف
 فواجبة ولا لسان

واللعان بلفظ اللعان
 واللعان بلفظ اللعان
 في الدرر شرح مجمع مسئلة
 وفي التاتارخانية ولو ظن أن الزنا أو ياب بعد القذف
 فواجبة ولا لسان

واللعان بلفظ اللعان
 واللعان بلفظ اللعان
 في الدرر شرح مجمع مسئلة
 وفي التاتارخانية ولو ظن أن الزنا أو ياب بعد القذف
 فواجبة ولا لسان

لا يخلو من شبهة ولقد يندري بها ولا يهمل ان يأتى بشهادة في اللعان حتى لو قال
 احلف مكان اسنهد لا يخلو من شبهة وانما يشاهد قسمة واما وجابته فلو كان قد قاله لكان
 لحد لاحتمال انما شهد به وبني اللعان على وجه الحق لا على وجه الله ولا على ايدي بني الجحيم وانما
 لا يخلو من شبهة اسنهد وهذا عند ابي حنيفة وزفرهما الله وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 اسنهد انه حينئذ يبين ان كان موجودا وقت النكاح هذا وفيه بعد الزيادة سواء ولم يزل
 يثبت حكم الارث والعتبة اذا ولدت لافق من ستة اشهر وله في حصة زوج انه لا يثبت بحدود الجحيم
 وفيما اذا ولدت لافق من ستة اشهر يميز كانه قال الله كنه حاكمه في الجحيم ليس من بني بنيها كانه كانت حا
 مة والقذف لا يبع تطليقة كذا في السدد مع حاشيته لكان عليها رحمة الملك المتعال ولما قال
 ان نيت وجعل من كنه عن اتفاقا وله بني القاضى لكان قالوا عنهما كان بسبب قهر نيت له بني
 الجحيم صدر وقال الله في رحم الله بني القاضى لكان في كافي كذا ولد في الوعد التوبة
 وهي ضد التوبة متى وابتاع الله العادة صح ولا عن وان في بعد ذلك اي بعد زمان التوبة وابتاع
 الله العادة للفر ولا يثنى العدة بالنيبة السب وزفرهما الله وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 لان امره العادة والتوبة فيها اعتبارا بالعتبة اختيار وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 العادة وله ان الزوج او ثناء عتبه العادة انتى بالاجماع ولهم في حصة طالب الحدة فليس فيه
 بالاجماع فلو بدع من قاضى ومعلوم ان الله شان لا يشهد عليه سب ولهم وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 بعينه التوبة وابتاع العادة وقيل عدية المصدق فاذا فعل ذلك او من مودة يعقل
 فيه ذلك عادة ومعلوم ان الله شان لا يشهد عليه سب ولهم وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 كمال ولا تبايعه انه يقع عليه عتبه في مدة النفاس وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 يلزمه السب مع عدم عتبه حاله عليه حاله العادة على الامسكيا وزفرهما الله وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 فترصد رجة النفاس وعندهما ما يروى ان الله شان لا يشهد عليه سب ولهم وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 الاول وعندهما ما يروى ان الله شان لا يشهد عليه سب ولهم وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 وحما ولدان من بطن واحد لا يخلو من شبهة اسنهد كما مر هذا او قرا بالآخر لانه الكتب نفسه بدعي
 وان عكس بان او بالاول ولما في الثاني لانه قاذف بنى الله ولم يرجع عنه والقرار بالعتبة سابق
 على النكاح فصار كانه قاذفها ثم قذفها بالزنا وبنت نسبها اي نسب الولد بها فيما اى في السب
 لانها خلقت فراد واحد فثبت نسب احدها يلزم ثبت نسب الآخر كذا في **الدين**

في النكاح
 في العتبة
 في السب
 في القذف
 في اللعان
 في الطلاق
 في الرجعة
 في المهر
 في النسيئة
 في الحضانة
 في النفقة
 في الميراث
 في العتق
 في الجحيم
 في التوبة
 في العادة
 في السب
 في القذف
 في اللعان
 في الطلاق
 في الرجعة
 في المهر
 في النسيئة
 في الحضانة
 في النفقة
 في الميراث
 في العتق
 في الجحيم
 في التوبة
 في العادة

من عن او احبس في العتة وهي خطبة الا بواحدة عتية لا تشترى الرجل وهو فاعيل بمعنى
 مفعول وهو لا يخلو من شبهة انما يشاهد قسمة واما وجابته فلو كان قد قاله لكان
 ان يخلو من شبهة اسنهد وهذا عند ابي حنيفة وزفرهما الله وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 اسنهد انه حينئذ يبين ان كان موجودا وقت النكاح هذا وفيه بعد الزيادة سواء ولم يزل
 يثبت حكم الارث والعتبة اذا ولدت لافق من ستة اشهر وله في حصة زوج انه لا يثبت بحدود الجحيم
 وفيما اذا ولدت لافق من ستة اشهر يميز كانه قال الله كنه حاكمه في الجحيم ليس من بني بنيها كانه كانت حا
 مة والقذف لا يبع تطليقة كذا في السدد مع حاشيته لكان عليها رحمة الملك المتعال ولما قال
 ان نيت وجعل من كنه عن اتفاقا وله بني القاضى لكان قالوا عنهما كان بسبب قهر نيت له بني
 الجحيم صدر وقال الله في رحم الله بني القاضى لكان في كافي كذا ولد في الوعد التوبة
 وهي ضد التوبة متى وابتاع الله العادة صح ولا عن وان في بعد ذلك اي بعد زمان التوبة وابتاع
 الله العادة للفر ولا يثنى العدة بالنيبة السب وزفرهما الله وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 لان امره العادة والتوبة فيها اعتبارا بالعتبة اختيار وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 العادة وله ان الزوج او ثناء عتبه العادة انتى بالاجماع ولهم في حصة طالب الحدة فليس فيه
 بالاجماع فلو بدع من قاضى ومعلوم ان الله شان لا يشهد عليه سب ولهم وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 بعينه التوبة وابتاع العادة وقيل عدية المصدق فاذا فعل ذلك او من مودة يعقل
 فيه ذلك عادة ومعلوم ان الله شان لا يشهد عليه سب ولهم وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 كمال ولا تبايعه انه يقع عليه عتبه في مدة النفاس وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 يلزمه السب مع عدم عتبه حاله عليه حاله العادة على الامسكيا وزفرهما الله وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 فترصد رجة النفاس وعندهما ما يروى ان الله شان لا يشهد عليه سب ولهم وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 الاول وعندهما ما يروى ان الله شان لا يشهد عليه سب ولهم وعندهما ما يروى ان الله لا يخلو من شبهة
 وحما ولدان من بطن واحد لا يخلو من شبهة اسنهد كما مر هذا او قرا بالآخر لانه الكتب نفسه بدعي
 وان عكس بان او بالاول ولما في الثاني لانه قاذف بنى الله ولم يرجع عنه والقرار بالعتبة سابق
 على النكاح فصار كانه قاذفها ثم قذفها بالزنا وبنت نسبها اي نسب الولد بها فيما اى في السب
 لانها خلقت فراد واحد فثبت نسب احدها يلزم ثبت نسب الآخر كذا في **الدين**

في النكاح
 في العتبة
 في السب
 في القذف
 في اللعان
 في الطلاق
 في الرجعة
 في المهر
 في النسيئة
 في الحضانة
 في النفقة
 في الميراث
 في العتق
 في الجحيم
 في التوبة
 في العادة

في النكاح
 في العتبة
 في السب
 في القذف
 في اللعان
 في الطلاق
 في الرجعة
 في المهر
 في النسيئة
 في الحضانة
 في النفقة
 في الميراث
 في العتق
 في الجحيم
 في التوبة
 في العادة

في النكاح
 في العتبة
 في السب
 في القذف
 في اللعان
 في الطلاق
 في الرجعة
 في المهر
 في النسيئة
 في الحضانة
 في النفقة
 في الميراث
 في العتق
 في الجحيم
 في التوبة
 في العادة

غلظة او حمة مرافعة او غلظت ينجح من سلك الذكور في الفرج يقال امرأة قذارة اي باذلة الذم
 كذا في الدور وعاشية آخر رحمة الله والمصالح انه لا ينبغي احد الزوجين يعيب الآخر عند
 راي يوسف رحمه الله مطلقا خلافا لثاني راي في العيب لانه وعند محمد راي ان كان الزوج
 جنونا او جازما او يهرس فالمرأة بالخيار وان كان بالمرأة فالزوج لا يجبره على طلاقه فيعبر
 عن نفسه بالطلاق كذا في البداية والعدد والدور وغيرهما من المصنفات هذا **باب العدة**
 وهي مصدر عنة وتشمل صلتها عنة ولم يبق في العدة قال اذا انكحتم الصبيان اي عدة اهل
 البنية وعدة اهل النار اي عدد هم ويسمى الزمان الذي ترتب فيه المرأة عقب الطلاق والموت
 عدة لانها بعد الايام المصروفة عليها وتنتظر ان الفرج الموعود لها والاصل في جبرها قوله تعالى
 يرتبهن بانفسهن ثلثة قرو وقوله تعالى والذين يتركونكم ويذرون واجابتين بانفسهن
 اربعة اشهر وعشرة قرو وقوله تعالى والذين يتركونكم ان يترجم فعدنكم ثلثة اشهر والذين
 لم يحضوا اولادهم ان يترجموا ثلثة اشهر وقوله تعالى فليكن منكم من يترجموا واحصوا العدة
 والعدة في عرف الشريعة ما ذكره المصنف بقوله هي بقية ما يقع في نفوس الزوجين من
 سبب في بيانها بالمرأة والعدة في النكاح متأكد بالحدث او الحمل او الحيض او الحيض او الحيض او الحيض
 النكاح فلو عدة بالطلاق وقبل الحمل ولم ينكحوا من غير ان يكونوا عدة لما كان وجب غيره ومن
 نكح اخيرا لم ينجح سواها وحده الطلاق في كذا في الدرر جنة طرة للطلاق او الفسخ ثلثة قرو اي حيف
 كواصل وجه تفسير كلامه اشارة الى ان الفسخ الاضداد اي يطلق على الخيف والظفر عيب المنة ثم
 وجه ذكر الفسخ والشرك بما وقع في الكتاب الكريم والمطلقات يرتبهن بانفسهن ثلثة قرو وهذا لا فرق
 الخيف عندنا وقال الثاني رحمه الاطلاق واللفظ حقيقة فيها اذ هو الاضداد كذا في اربع السكت
 ولا يستلزم اجرة لانه شرط في الخيف على الحيض او على ما هو بلفظ الخيف لانه لا يعمل على الاطلاق والطلاق يرفع
 في غيرهم يرفع جمعا لانه موجب لبراءة الرحم ويبرأ من كل ما كان عليه من الصوم وعدة الامه حيفتان
 فيلحق بيابا كذا في البداية وكذا اخر وطنة بشبهة كما اذا نكحها في غير طهره وهو لا يعرفها في طهره
 او نكحها فاسد كذا في النكاح المدة قرو وقوله او مات عنها فاطل الى الطهر بالشبهة والنكاح الفاسد
 فالعدة فيها ثلثة حيف سواء وقع بينهما قرة او مات الزوج كذا في العدد ولم ولد عنته او مات
 مولاها كذا في النكاح والناظر في رواية مولى ام الولد عنها او غيرها فعدت ثلثة حيف وقال
 الثاني رحمه الله حيفته وان كانت لا يجبر فعدت ثلثة اشهر وعندها في رحمه الله شهر واحد كذا

قوله او ولد له فعدت ثلثة اشهر
 مستقلة لا لاعتدالها في الام والعدة
 او شئ من سبب كذا في الدرر
 كذا في الدرر
 كذا في الدرر
 كذا في الدرر

كما ولا يحتسب حيفت في ان كانت لا تحيض كثيرا او بصيرا او بلغت بالسن ولم تحض
 اشهر لثقة نكاح والوفا في يثنى من الحيف كذا في وقته ولكنها مقيمة بالدم طاهر ان لا عدة بالطلاق
 قبل الدخول ولم يذكر المصنف رحمه الله هذا القيد اكتفاء بما سبقت هذا او الفلح في كذا صحيح
 اشهر وعشرة ايام سواء كان وطنة او لا لثقة نكاح والذين يتركونكم ويذرون واجابتين
 بانفسهن اربعة اشهر وعشرة ايام عدة كذا في حيفتان لثقة نكاح والذين يتركونكم ويذرون واجابتين
 تطليقتان وعدت حيفتان ولان الرق متصف والحيف لا تجزى فكذلك فعدت حيفتين
 حذرية وفي الموت وعدم الحيف نصف الحيرة لما عرفت ان الرق متصف وعدة الحامل وضع الحمل
 مطلقا وانما عنتها متى لم ولو كان زوجها الميتة صبي لا طلاق قوله تعالى والذين يتركونكم
 ان يترجموا منكم ويذرون واجابتين بانفسهن اربعة اشهر وعشرة ايام عدة كذا في حيفتان
 بوضوح لانه لما عنتها متى لم ولو كان زوجها الميتة صبي لا طلاق قوله تعالى والذين يتركونكم
 حيفته ومحمد رحمه الله ان قوله تعالى والذين يترجونكم منكم ويذرون واجابتين بانفسهن
 والذين يترجونكم منكم ويذرون واجابتين بانفسهن اربعة اشهر وعشرة ايام عدة كذا في حيفتان
 مقدار ما يتبين له الايتان وهو حامل بقوله تعالى وان يترجونكم منكم ويذرون واجابتين بانفسهن
 نسب حملها قلت لان سلم بر اولاد ابي حمال الا في وجبة عنتها عدة فعدت من ان يترجونكم
 حذرة وان حملت بعد موت الزوج تعدت بالاشهر كما عنتها لانه لما عنتها عدة فعدت من ان يترجونكم
 عدة الحرة ولا نسب في الرجوع اي فيما حملت قبل موت العبي او بعده لان البقي لا ماء له فلو
 يتصور منه الطلاق والنكاح يقدم مقامه في موضع القدر ودد وطنة في مرفعت موت طوبى
 وجبة فعدت كذا في عدة الزوجة يعني طلاق الفار ان كان رجعا فعليه الفاة لان الزوجة
 فائمة وانما يتعد بان بعد الاجل من عدة الطلاق وعدة الحيت فان انقضت عدة الطلاق وهي
 ثلثة حيف مثلا ولم تنقض عدة الطلاق الموت فانه يبدان ترتب انقضاء عدة الموت وان انقضت
 عدة الموت وبن عدة الطلاق ترتب عدة الطلاق ودد وعندي يوسف رحمه الله كذا في حيف كذا
 الطلاق الرجوع وهي عدة الفاة كذا في عدة الرجوع فعدت كذا في عدة الرجوع فعدت كذا في عدة الرجوع
 فوجب انقضاء عدة الرجوع وان عنت في عدة باين او موت فكل امة اي عدة الامه لان الطلاق
 في الملك الناقص لا يرجع عدة للراي فلا ينقض عدتها وان اعدت المايعة بالاشهر ثم عاد ومات
 وبنها بطلت عدتها ومساكنة بالحيض لانه يبين انما لم تكن ايسة فعدت نصف بالحيض قال في البداية

قوله او ولد له فعدت ثلثة اشهر
 مستقلة لا لاعتدالها في الام والعدة
 او شئ من سبب كذا في الدرر
 كذا في الدرر
 كذا في الدرر

قوله في مقدار ما يتبين له الايتان
 الاحالة لا يتبين له الايتان
 والذين يترجونكم منكم ويذرون
 يتعدت بالاشهر كما عنتها
 الاحالة لا يتبين له الايتان
 من غير الحامل باربعة اشهر
 كذا في التكميل

قوله وان حملت بعد موت الزوج
 وهو الحامل في عدة الرجوع
 النسخ وان حملت بالياء وهو الحامل في عدة
 والدور وهي واحد مسئلة

قوله وان حملت بعد موت الزوج
 وهو الحامل في عدة الرجوع
 النسخ وان حملت بالياء وهو الحامل في عدة
 والدور وهي واحد مسئلة

هذا الصحيح وفي رواية الجعل الدقاق انما متى رأت الدم بعد ما حكم باياسا فانه لا يلزم حيفا
ولا يبطل الاياس ولا يظهر في فاء الا نكحه لانه دم في غير اوانه صدد وذكر في التاجانيه
صدر الشهيد يفتي بطلان الاعتداد بالاشهر وان كانت رأت الدم قبل تمام الاعتداد
بالاشهر ولا يفتي بطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت رأت الدم بعد تمام الاعتداد بالاشهر كذا في
كامله وكذا استأنف المصنف اذا حاض في خلافه بالاشهر لان الجمع في عدة واحدة بين الحيض والاشهر
ممتنع لما فيه من الجمع بين البدل والبدل ولا يلزم به ان لم يقرب به شهوره فقد تقرر الاعتداد بالاشهر
شهر فيحيى الحيض او يقبله الاشهر خلفه في الحيض وقد قدمت على الاصل قبل حصول المختار بالخلف
فيجب عليها كالتيمم او وجد الماء في صلواته اختيارا وحرامت البعض بالحيض ثم آتيت بقدر
بالاشهر لانه يبين انها تختص بالاشهر هذا واذا طلت المعتدة بشبهة وجبت عليها عدة اخرى بخلاف
السبب وتدخلت في الاعتداد وانما تارة تحسب منها فان وطئ بالشبهة بعد انقضاء الحيضة
مثلا فحاضت حيضتين بعد ما تمت عدة الاولى وجب عليها ان يتم بحيضة ثالثة وهو المراد
بقوله وتتم عدة الا تمام اعتمت المرأة الثانية ان جمعة الزمان وقبل تمام الثانية قال
صاحب الدرر في اوضح تلك المسئلة اذا وجبت على المرأة عدة فان لم تكن فريضة او جردا وحدها
كان الثاني كما اذا طلقها ثانيا وقال غنيت انما على او طلقها بانه لم يخل الكفاية فوطئ في عدة فوطئ
ان الصديقين تدخلت وان كان الاول وكانت من جنسها كالموتى فوطئ بها او طلت بشبهة كما سبق
او من جنس واحد كالمطلقة اذا تزوجت فوطئها الثاني ووطئ بينهما تدخلت عدة واعتدلت في عدة الله
لو يكون ما تراه المرأة من الحيض تحسب منها جميعا واذا انقضت عدة الاولى ولم تكمل الثانية فوطئها
عدة الثانية ومعدته ان وطئ في الثاني ان كان بعد ما رأت حيضه يجب عليها بعد الزمان الثاني وثبت
حيض ايضا والحيضة الاولى من عدة الاولى وحيضان بعد ما رأت الحيض فتمت عدة الاولى ويجب حيضة
ارابعة لتمام عدة الثانية وان كان قبل ما رأت حيضه فلو طئ عليها لكانت عدة حيض وهي تنبئ بموت
حيض انتهى فبطلت عدة في الطلاق والحمل فبقية ولان لم تعلم بها اي ولم تعلم المرأة بالطلاق
والحمل حتى ان الزوج اذا كان غائبا عنها وبلغها خبر تطليقها اياها بعد ما رأت ثلوث حيض وموت بعد
مضي اربعة اشهر وعشر كانت عدة ما منقضية وفي النكاح الفاسد عيب الزوجي القاصي او الزوم عن
العدة اي عزم الزوج على تركه بان يترك او خلية سبيلها وعقود ذلك لما جرد الزوم ذكره الزيني
دون وجب قاله انقضت عدة في الحيض والنفقة كالمعدع عدلية ان مضى عليها ستون يوما عند حيضه وجمعة

فتق العبد عتقا من باب ضرب وشقاق فاشارة بفتح
الاول والعتق بالكسر اسم منه فعد عتاقه وتعدى
بالفتح فيقال اعتقه فعد معتق متبجح
انما نكح بالاشهر والاشهر بضم المهملة بعد تمام الاعتداد
بالاشهر لان ما رأت الدم قبل تمام الاعتداد بالاشهر

وقال ان نكح لا يثبت اخر العدتان فليها عدة الثانية
عقب الاول في وقت النكاح هذا اذا وطئها بغير
بشبهة اما اذا وطئها الزوج المطلق بشبهة تدان
في عدة الاعتداد انما شرحه الجمع

اي عيب العتق والموت لا عيب على غيرها لان
الله تعالى وجبا على المطلقة والموت في غيرها بان
هي متصفاتها بهما فتبينها

والزوج فالعبد مع العيس لانا امنية في ذلك وقد اتمت بالكتاب في كل

رحمة الله وعنده ان مضى تسعة وثلاثون يوما وثلاث ساعات لاحتمال ان يقع الطلاق قبل
اول حيضة فيكون مدتها ثلثة ونظر بعد حاشية عشر ثم تحيض ثلثة وتطهر حاشية عشر ثم تحيض ثلثة
فكل عدة ثلثة ساعات لا غشال له ان رؤيتها هكذا نادرة فلو بين عليه الحكم الشرعي وانما
يبني على العالب فيعتبر الكثرة الحيض واقل مدة الطهر ليعتدلا فيكون ثلوث حيض شهر ولما كانه يحتمل
ان يقع العتق قبل اول حيضه فكونه مدتها ثلثة ونظر بعد حاشية عشر ثم تحيض ثلثة وتطهر حاشية
عشر ثم تحيض ثلثة فكل عدة ولو كانت المقررة بالانقضاء امة بتدق عندها واحد وعشرين يوما سنة
اقام حشانا وجمعة عشر يوما طهر وعنده بتدق وفي ابعين لانه يحتمل كانه طلق في اول الطهر فالطهر
ان كل ما قبل دخول الزمان عليه حراما على عدة مستأجلة عند الحيض واني لم يضرهما الله فان
ان الطلق في النكاح الاول باق وعدا عدة فصار كان الطلق حاصل في هذا النكاح وعنده رحمه الله لم يضر
لنفسه حراما عليها تمام عدة الاولى فقط ولا عدة للطلاق الثاني لان الزوج طلقها قبل الطهر فيه عند
زفرجه الله عدة عليها اصولون عدة كالموتى سقطت بالزوج ولم يجب للنكاح الثاني لانه لم يضر
صدد ولا عدة في طلاق قبل الدخول لعدم نكاح ملك النكاح ولا عدة فيه طهر في هذا عند الحيض
اذ لم يكن معتد اهل الذمة ذلك وان كان معتد هم ذلك يجب او حريمه خرجت النيا مسجلة
او ذمية او مستأجلة منه ثم اسلم او صارت ذمية لقوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن
مطلقا به وقد ما عرفت ان الحرب على الجهاد والبرام ولا حرمة فباشته خلوها ولها فان عندها يجب
مطلقات وجه الطرفين مذكور في البداية **فصل** في الاخذاء وبقائه الجداد وهي الثاني ان
يترك الطيب والزينة والكل والدهن الملبس وغير الملبس الا عذر وفي الجاهل الصغير الذي وجب
هذا في حد ما ترك ما سائر معتدة البياض والحمل للتأسف على فوت نعمة النكاح الذي هو
سبب لصيانه وكفاية مآثرها ولهذا لا تجوز للعلة الرجعية لان نعمة النكاح لم تقبل بقاء النكاح
ولمنا حق وطأ ويجري عليها احكام الزوجات وقد ان كانت مكنته مسجلة فان الصغيرة والكافرة
غير مخاطبتين بالفرع وعند المكنت امة لانه مخاطبة بحقوق الله تعالى فيما ليس فيه ابطال
حق المولى بخلاف المنيح من المهر فان فيه ابطال حق المولى وهو العبد معدم لاجابة كفاية الدرر
بترك الزينة مطلقا بقوله قد وتزل ليس المصبر اي المصبر بالحضرة وذلك ليس المصبر
اي المصبر بالزينة انما يفرح منها ما يحبه الطيب والدهن والكل والجاء الا عذر فان العذر
يبيح المحظورات لا معتدة العتق وهي ام ولد اعتق ام ولدها ومعتدة النكاح الفاسد لان الواحدة

مسألة عشرية حاشية ان يكونها حاشية تمام شهر الحيض كالموتى

قوله او ذمية خرجت النيا مسجلة او ذمية
مسألة منه او يوجب هذا التيمم فادركه
في النهاية بعد قوله وكذا اذا خرجت الطهر في النيا
مسألة الاسلام ليس يبرئ من عدم وجوب عدة
عليها بل الشاهد به المخرج على سبيل المراجعة اي
المراجعة ومعنى ان لا تعد له الا الطهر

لان وجوب عدة لا يجزى ان يوطئ من طهر الشرع لانه
غير طاهر بمقتضى الطهر ولا يجزى الزوج لانه
معتقة وقد اقر ان نكحهم ولا يدينون ذلك
مسألة مسألة مسألة

قد تم احداث اعداء او عدت هذا امر
باب من يفر وضرب يرضى به حار الشك
على المنيح كسنة عدها المأزوم في المكنت
لنكاح تأسف ويؤثر بينا والمتركة باس ابر
كذا في الترجمة مسجلة

رات

لو ظهر التام على قرائن نكاح ولم يثبت ذلك ولا يخطب من الخطبة بالكسر المعتدة
 اي معتدة الموت لان التعريض لا يجرى للمطلقة لانه لا يجرى لها الخروج من منزلها اوصافها
 من التعريض لها على وجه لا يجرى على الناس واما الموتى عنها لا يجرى زوجها باح لها الخروج منها فيمكنه
 التعريض على وجه لا ينفك عنها سواها كانه قد اقام في الزانية ولما باس بالتعريض لقوله تعالى ولا
 جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الى ان قلن لكم لا تعجلوا قوله
 معروفا قالوا للتعريض ان يقولوا اني اريد ان تزوج انك لم تجزى وانك لصاحبة وعندها لا يثبت على
 اعادة التزوج بها والقول المعروف اني فيك لاربع اني اريد ان يجمع وعندها لا يثبت على خروج معتدة
 الطلاق من بيتها اوصافها اي اياها ومنها القول تعلقه خرجها من بيتها ولا يخرجها الا ان ياتي بها
 بغاشة مبيتة اي لا يخرجها حتى تفتنى عدتها اي من مساكنها التي مسكنها قبل العدة وما
 بهت الزوج ومعنى الخرج بين الخرجين وهو جرحه اي يخرج من الزوج غضبا عليها وكراهة ما كنتم
 او حاجة لهم الى السكن ولا يخرجها بانفسهم ان اردوا ان ياتيها بغاشة مبيتة في الغاشة
 خروجها من بيتها وقيل الغاشة ان تاتي فيخرج لاقامة الحدود كانت من الكفر ومعتدة الموت يخرج
 نهرا وبعض الليل لانها لا تنفك لها فيحتاج الى الخروج نهرا وقد يمتد الى الليل بخلاف المطلقة لان النفقة
 دارة عليها من مال زوجها كنف ولا يثبت في غير منزلها اي يبعد لمعتدة الموت للخروج وكما لا يثبت في غير
 منزلها هذا والامة يخرج في حاجة الموت وفي التاخرانية وان كانت المعتدة امة فلما ان خرج لحاجة
 الموتى الدفات والطلاق والمطهر والمدة وام الولد والحكمة كالامة في اباة الخروج واما البتية
 فان كان الطلاق رجعي فلما ان خرج باذن الزوج وليس له ان يخرج بغيره والكتابة بمنزلة
 الصغيرة كانه اعتد المعتدة في منزلها يضاف اليها وقت الفراق او الموت الا ان يخرج جبر للضرورة
 الشرعية او خاف على مالها او على انفسها او لم تقدر على كفايته وفي التاخرانية ولد طلقة فاما
 فاجرة المنزل على الزوج كانه ولما باس بكيفية ما يجرى له وان كان الطوبى اياها اذ كان بينهما
 ستة الا ان يكن فاستا او كان بيتا فخرجت والا ولي خرجته اي والا ولي ان يخرج الزوج
 ويتركها كذا في الكافي وان جعل بينهما امرأة فتعد على الجيلة فحس ولما بانها اومات عنها في سفر
 وبينها وبينها مفرها فله من مده رجعت وان كان مسافة اي مسافة الرجل من كل جانب فخرجت
 معها وفي رواية العدة اجمدة وان كان ذلك في مسافة ان كانت الابانة او المدة في السفر ونمرا فخرجت
 منه ما لم تعد ثم يخرج ان كان لها محرم وهذا عند الامام والاقا ان كان لها محرم جان الخروج قبل اية

فلو كان الكافي والرسالة ما علمت بانها باقية في السفر
 مات عنها فثبت لها ما في سفرها من ثمنها فلو كان في السفر
 ان ساءت مبيتة وان ساءت رجعت رجعت رجعت
 ان ساءت مبيتة ومعاها من ثمنها فلو كان في السفر
 ان ساءت مبيتة ومعاها من ثمنها فلو كان في السفر
 ان ساءت مبيتة ومعاها من ثمنها فلو كان في السفر

هذا الظاهر في سفرها الاخر وانه اختار
 ما دونه

الا عند لانها في محرم منزلها فلما خرج كذا كانت وغير قصر وله ان العدة اتمنع للخروج من عدم
 الحرم فانما يمنع قليلة وكثيرة ثم لا يجرى السفر منة الحرم وكذا في العدة كذا في كشف الحقائق باب
 فثبت النسب اقل مدة الحمل ستة اشهر لقوله تعالى وحده ونفصه ثلثه شهر ثم قد نشأ
 فيها لم يولد معها فثبت النسب ستة اشهر واكثرها ستة اشهر عايشة رجلا عنه الولد يثبت في البطن
 اكثر من سنتين ولو نظر مغزل ومن قال ان نكته فبونه في طلق فكلما ولدت ستة اشهر منذ
 الحمل من مده سبعة اشهر فلو لم يبعث ان الزوج والنزوح وكذا في الكافي في نكاح البتية
 مبيتة والزوج وطنا في تلك البتية ووجد العلوق وكذا يعلم ان النكاح مقدم على العلوق او مقرر له
 من الحمل على المقارنة على الزوج ان علم انه لم يكن يكن على هذه الصفة وانه لم يطاء هاهنا في تلك البتية فهو
 قاد على النكاح فلما لم ينفك الولد بالنكاح فليس عليه نفقة من الماشي مع حق الا مكان صدر واما
 وجوب المهر عليه فلو لم يماشت النسب منه حقق الرطبة منه حكما فقايد المهرية كذا في الكافي كمالا
 واذا اقرت المطلقة بانقضاء العدة ثم ولدت لا اقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبتت نسبته
 لانه ظهر كذا بغيره فصار كانه لم يقر اختيار وان لست لا يثبت لان العلوق حينئذ لا يكون في
 العدة ورواها لم يقر المطلقة بانقضاء العدة يثبت النسب ان ولدت له فخرج سنتين يعني
 نسب ولد المطلقة اذ اجازت به لا اقل من سنتين باوعدة لاحتمال كون الولد قائما وقت العلوق
 فلو يتبين بزوال الفرائض ويثبت النسب احتياقا كذا في البدن فان سنتين او اكثر لا يثبت اي
 اذ اجازت به تمام سنتين من وقت الفراق او اكثر لم يثبت نسبته لان الحمل وحادث بعد الطلاق
 فلو يقر من طرفة الرطبة ودر الماخ الرجعي ويكره رجعة لاحتمال العلوق حال العدة لكونها
 بمدة الطلاق اذ اجازت به لاسر من سنتين كان مرجحا لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه من
 لانقضاء الزمان منها حو جازما على الاحسن والماصل فيخرج مرجحا بخلاف البتية لا يثبت النسب
 فيه تمام سنتين او اكثر لان بغيره الزوج فيثبت فيه اي في البتية وهذا على القول بغيره في البتية
 وان كانت المبانة مراعاة اي مبيتة ستة اشهر فما بعد لم يظهرها امارات البلوغ فان انت به
 لا اقل من ستة اشهر ثبتت نسبته كذا في البدن لا اقل من ستة اشهر من طلق الا ان العلوق حينئذ
 يكون في العدة والا اي وان لم تات به لا اقل من ستة اشهر بالمتعة ولو يثبت نسب والدها
 لان العلوق حينئذ يكون خارج العدة وذلك لانها صغيرة يقيم واليقين لا يولد بالا حتمالا والعصر
 صان للحمل فاذا انقضى في اربعة اشهر حكم بمقتضى عدتها ثلثة اشهر وحمل المهر على ان حادث فثبت

ان ساءت مبيتة ومعاها من ثمنها فلو كان في السفر
 ان ساءت مبيتة ومعاها من ثمنها فلو كان في السفر
 ان ساءت مبيتة ومعاها من ثمنها فلو كان في السفر
 ان ساءت مبيتة ومعاها من ثمنها فلو كان في السفر

النسب الا ترى انما لو اقرت بمعنى العدة ثم ولدت لستة اشهر لم يثبت النسب لوجود دليل
 كالتقصاء وحواقرانها فكلنا متباينان لان اقرارها يقتضي الكذب وحكم الشرع بالتقصاء لا اثر
 فيه دور وعندنا اني ليس بمرجوح الله يثبت فيما دون سنتين لانها مستعدة على محتمل ان يكون حاملا
 ولم تقربا لتقصاء العدة فاشبهت الكبيرة هذابة وهذات عنها ان انت به لاقل من سنتين اي
 ويثبت نسب ولد الحق في غناز وجها ان انت بالولد لاقل من سنتين وهذا وقاله زفران جازية
 بعد التقضاء هذه الوفاة لستة اشهر لا يثبت النسب فاسد على اذا اقرت بغيره فالتقصاء ولما ان
 التقضاء عدما بالاشهر مشروط بعدم الحمل ولا يوقف عليه كما من جرتا فالدم لم تقربا بالتقصاء
 لم يحكم به وطالته بالولد لمدة محتملة يثبت نسبها على كونه حيا كما لو اقرت ان بها حيا لها
 كشف وان كانت اي محتملة الوفاة مراعاة فانه قد اقرت يثبت النسب ان انت بملاقل من عشرة اشهر
 وعشرة ايام وكذا فلو اي وان لم تات بعد اقل من عشرة اشهر وعشرة ايام فلو يثبت النسب
 وهذا عندنا اني ليس بمرجوح الله وعندنا ان يثبت النسب ان انت به لاقل من سنتين
 كما لو كانت المراهقة مبانة كذا في جميع الجوزا قال في شرح المجمع اعلم ان المذوق فيما اذا سكنت الصغيرة
 ولم تدع حيا ولم تقربا لتقصاء عدتها اذا ادعت صارت موقرة بالغة فكانت في نسب ولدها
 كالكبيرة اذا اقرت بمقتضى العدة بعد ثلثة اشهر ثم جاءت بولد من قبل من ستة اشهر يثبت نسب
 وان ولدت لستة اشهر او اكثر لم يثبت نسبا كان حيا او باينا اتفاقا لان عدتها ثلثة اشهر بالبعث
 ومقتضى كاقرار الكبيرة بمقتضى عدتها انتهى ويثبت به مدة المعتدة بالبشهادة بجليع او رجل
 وامرأتين وعندها يكون شهادة امرأة واحدة وان كان حبل طاهر واعترف الزوج به اي بالحبل تثبت
 بحرقه ولما عندنا لا بد من شهادة امرأة واحدة لان الفاضل قائم بقيام العدة وهذا من نسب لغير
 النكاح وكذا في حيفته وجه الله انما لو اقرت بوضع الحمل فقتضت العدة ولا للتقصاء بكونه حيا فيحتاج
 اثبات النسب فلو بدع حجة كامنة اما اذا اظهر الحمل واعترف به فالنسب ثابت قبل الولادة والحاجة
 الى التبيين والله يثبت بشهادتها وكذا اذا اعترف به الوعدة بعد ولدت وهذا في حق الاثبات
 لانه حرقه وام النسب فان كانا من اهل الشهادة يثبت بشهادتهما ولا يثبت في حقهما باعترافهما ويثبت
 في حق غيرهما بما للشبهة في حقهم اقتضار وهذا معنى قوله وان ادعتا بعد عدته لاقل من سنتين
 فصدقها الوعدة صح في حق المات والنسب هو المختار للاختلاف في النسب فقطدوه في الالام
 عند المختار ناظر الى النسب والتفصيل في النهاية ومنه وحدها ونكح فانه بولد لستة اشهر فضاء

د

لا يثبت نسب ولد الحرة
 الا اذا اقرت صحتها

انما يثبت نسب ولد الحرة
 اذا اقرت صحتها

فصاعدا ثبت منه ان اقرب بالولادة او سكت وان جحد بشهادة امرأة فان كفاهاه كسرها ولما قل
 من ستة اشهر يثبت ذكره الكافي ومن تزوج امرأة فولدت لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها
 لم يثبت نسبها لثبوتها بالعلق قبل النكاح وان ولدت لستة اشهر فصاعدا يثبت نسبها منه
 اعترف به الزوج او سكت له النكاح قائم وقد ولدت على فراشه لمدة جازية تام من وقت النكاح
 فيثبت النسب وان جحد الزوج الحرة في حال قيام النكاح قبلت شهادة امرأة على الحرة ويثبت
 النسب حتى لو في الزوج الحرة ولو لان النسب يثبت بالنكاح القائم والمسانع انما وجب باللفظ
 اي بقوله ليس مني وكذا انما له بالولد فانه يقع بولد بان قد فذف منكوبة بالزنى كما ان اد
 عت نكاحا منذ ستة اشهر وادعى الزوج الاقوال لقول الجميع العيين وعند الامام رحمه الله تعالى
 لها بولي يمين لان الظاهر عدلها بان العدة من النكاح لا من الفاحاح صدر وان علق طلوقها
 بالولادة فشهدت بولدها امرأة لا تطلق عدلها ولا حواقرانها فانها تطلق لان الولادة تثبت بشهادة
 امرأة ثم يثبت الطلاق بالبيعة وله ان الدابة ثبت ضرورة فيعتد بقدرها فلو يتعدى الى
 الطلاق وحدها ليس بها لان كونه منها يرجح بدو من الاخر فصدق وان اعترف بالحبل تطلق بحرقه
 قريبا ذكره الكافي وان كان الزوج اقرب بالحبل ثم علق طلوقها بالولادة فثابت ولدت وكنها الزوج
 طلقت بولدها فثابت كذا هذا عندنا في حيفته وجهه وعندنا لا بد من شهادة امرأة كالتقابلة لانها
 تدعى حفته فلو بدع من حجة وله ان اقراره بالحبل او انما يفتق اليه وبه الولادة صدر ومن نكح
 امه فطلعت فاشترها فولدت لاقل من ستة اشهر ثم اشترها لزمه لانه ولد المصحة المحصنة لان الصلوق
 سابق على الشراء كشف ولا فواى وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لزمه بالولادة لانه ولد
 المملوكة لاضافة الصلوق الى وقت الشراء لانه اقرب الاوقات هذا اذا اطلقها واحدا بينا او جميعا
 اما اذا اطلقها شيئين ثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق ولما لم يدع للاحقة غليظة فلو في
 الصلوق الا انما قبل لانها لا يجلد بالشرى كشف ومنه قال لامته ان كان في بطنك ولد فعد مني فشهدت
 امرأة بالولادة فبرام ولده هذا اذا ولدت لاكثر من ستة اشهر من اقرارها فان ولدت لستة اشهر فصاعدا
 لا يلزمه لاحتمال انها جلت بعد ولدها فليكن المثل مدعيها هذا الولد كاذب ومنه قال لعلوم
 ماتت فثابت امه ان امرأته وبولدها يثبت ان يثبت الطفل وامه من المهر لان المسئلة فيما اذا كانت
 المرأة معروفة بالحرية وبكونها ام الطفل فلو جحدت ان يثبت الطفل له الا بالنكاح امه نكاحا صحيحا لانه بها
 الموضع على صدره فان جملت حريتها وقالت المدة انتم ام ولده فلو ميراث لالان الحرية الثابتة بطل

انما يثبت النسب بالزنى صح

منه شهادة الزمة العدة والافواه يثبت لان العدة في
 العدة الاولى ولد المصحة المحصنة ان العدة سابقة
 على الشراء وفي الثاني ولد المملوكة او الحادث يثبت
 الى قسب وقته فلو بدع من العدة

ان الامه حرمت حرمة غليظة لا يجلد ولا يحرق
 الا ان كانت حرة تزوج زوجها آخر كالحرة

الحال لم يبلغ لرفع الرق لا كاستحقاق الارث والحاجة هنا الاستحقاق الارث فلو يقتضى به ولكن
لما هو المثل لانهم اقرنا بالادخل بها ولم يثبت كبرها ولم يثبت كنف **باب** **الطلاق** وهو من رتبة
الولد شرع الجمع كنف ادم الحق من العبد بخصانه ولدها قبل الفراق وبعد ان طليت الا ان يكون
بسرقة او فاجرة غير مغلقة لغلقه عليه الصلوة والسلام انت احق به ما لم يتزوج ولا تجبر
الأم على اخذ الولد اذ انت اولى بطلب الا ان يكون للولد ذم ورحم حرمة سوى الام فحينئذ تجبر الام
على حضانتها كبرها فيضع الولد لانه لا شفقة له جنبه اصابه كنف ثم انما اى الام وان عدت
ثم ام الاب ثم اجبت الولد لابيه ثم لام ثم لاب ثم حالة كذلك اى الاب ثم لام ثم لاب
فان الحالة لغت الام فاجتبا لاسيها اولى ثم اختار الام ثم لاب وذلك لان الاصل في هذا
الباب الام فالعزبة من جهتها قدمت على العزبة من جهة الاب متد ثم عتبه كذلك اى لاب
وام ثم لاب متد وبنات الاب او لم يثبت الاب لان بنت الابنة تدلى اى تنسب الى
له حق الحضانه واما الاعمام والعمات فيعملن من حق الحضانه لان قريش لم تتأكد بالحيمة كذا
في الكافي وهذا اى بنات الماخ اولى من بنات العمات كذا في المختار وفي نسخة غير محرمة اى غير حرمة
الولد مستند حقا لانه لم يحرره كأم نكح عمة رتبة نكح جنة لانه لا يلزم جوارحه وعمة اخت
ويعد الحق بزوال نكاح مستند به لان المانع قد زال اختيار والفقهاء قالوا ايحده المرأة في حق
الزوج لانها تنكح بطلون حقا والحضانه وبكثرة الغلوم عند حق حبس **باب** **المدة** بان ياكل
ويشرب وليس ربيحي رجة قبل اربعة وقد استشهدت بسبع على ما قد ذكره ابو بكر الرازي
رحمته الله او بسبع على ما حقه كصاف رحمه الله قال في الكافي وعليه الفتوى وكذا شرح الجمع ويدل
عليه قوله الصد رجة افراد الثاني بالذكر ولم يذكر الاول بعد المذكور في المبدية والكنز و
المصنف رجة ذكر القولين على رتبة وارده صاحب الاختيار رحمه الله هذا ثم يجبر الاب
على اخذه وتكفله الحاربية عند الام والمدة حتى تحين وعند محمد رحمه الله حتى تستمرى كما عند
غيرهما به يضيق لفساد الزمان ذكر في الكافي والام والمدة احق بالجارية حتى تحين وقد
عز محمد رحمه الله انما اذ ابلعت حد الشبهة تدفع الى الاب لانها صارت عرضة لتعرض الرجال
والرجال من الغيرة ما ليس للثاء فمن يرضون بذلك في حق انفسهم فلو يستبعد ذلك في
حق بناتهم وفي النهاية وذكر في غياث المتقى ان الاب ولاية اخذ الجارية اذ ابلعت حد الشبهة
والاعتماد على هذه الرواية لفساد الزمان واذا ابلعت احدى عشرة سنة فقد بلغت حد الشبهة

ما رواه ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله
ان ابى بكر رقة فقال رقة خير
من عسر عندك يا عمر اسكت

بسطوا حبيهم فلو حق له نام ولديه اى
العلم والولاية

والصنف
وقد ذكره ابو بكر الرازي بسبع سنين
بسبع سنين اختيارا للاب والام لانها لا يشترط
المدنية في الحضانه في الحق به حتى يثبت اختيار

وقد كانا عند غيره اى في المدة والمدة يشترط
الحضانه في كونهما عندى فقلت واما اذا كانت
غيره فله الحادى شترى بالاشفاق عندا

الشبهة في قولهم جميعا قال رحمه الله ومع لها الحضانه لا تجبر عليها فان لم تكن امرأه فالحق اى
حق الحضانه للعصبات على من قبلهم اى برة ثم اذ ختم العروة اولهم اقر بهم تعصب كنف
لكل لا تدفع صبية الى عصبة غير حرمة كابر العم ومولى العاتقة خرافة الوقوع في العصبة اختيار
ولو الى فاسق ما جنى لعدم الامور وان اجتمعوا في رجة فاولدهم اولى ثم استنهم كنف
لوجه وام ولدى الحضانه قبل الصق ليجوز في حق الحضانه بالاستعمال بخدمة المولى ولون
الحضانه ولاية وليست باهل ولا اعتنا صارتا كاخوة في حق الحضانه كنف والدمية اى حق
لدها المسلم لم يملك عليه الف الكفران النطفة في حضانتها قبل ذلك وبعده عليه الصلوة والاختار
وليس للاب ان يسا قبل ولده حتى يبلغ حذاه مستند لما فيه من ابدال حق الام من الحضانه
اختيار ولولا ذلك اى والى ولها وقد فرض وجها فيه كون الزوج دليل المقام فيه ظاهر عند التزم المقام
في بلدها واغلازها ابتاعه حكم الزوجية فان ازلت الزوجة تجوز لان تعود اليه لانه في ذلك
اختيار ان لم يكن العطل والخراب لانه ضرر بالصبي لانه يتعود اخذ في الشان وتجا بالعلم و
اذا انادت ان تخرج الى وطنها ولم يقع العقد في ليس لها ذلك لانه يلزم لها المقام فيه فلا
يجوز لها التفريق بينه وبين ولده من غير التزامه اختيار وليس ذلك اى لسفر المذكور لغير
اوم واما ما بين المصيرين او العزبين ما يمكن الاب ان يبيع عليه ويبيعه في منزله وزوجا
وكذا النكحة من المصيرين لانه في نظر الصغير حيث يتنقل باحده في اهل المصير اختار
في اوقاف العكس لان اخذوا اهل السوء حتى كان فيه ضرر بالصبي فلو يجز اختيار في حارة
للعاد غلو ما وجارية قال الشافعي رحمه الله لهما الخيار لان البنى عليه السلام خيرة لسانه
لقد عقدت تحت رة عند الدعاء بتخليته بينه وبين اللعوب فلو تحقق النكح وقدح ان الصلابة
رضى الله عنهم لم يجز واما الحديث فقلنا قد قال عليه السلام اللهم اهدني فرفق لاختيار
نكح بدعائه عليه الصلوة والسلام ويحل على ما اذا كانه بالظاهر **باب النفقة** في مشقة
امامه المتفق الذي هو المدة وكونه اوم الشافعي بالفتح ويد الرواج وفي النفقة الشرعية هو
الحال في المصارف وارج الاموال في المصالح والمناسبة في غاية القليل هذا رتبة ما في الزيوت
اى تجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها ولو صغيرا اى ولو كان الزوج صغيرا
مسك كانه او كافرة كبيرة او صغيرة نكح حتى لم يظا كان المخلع من جنتها فلم يوجد تسليم
البضع فلو تجب النفقة بخلاف ما اذا كان الزوج صغيرا لا يرد على الرضى فان المانع من جهة سكر

فمنه ولا الى فاسق ما جنى اعانته لا يابى
في الشف وحقا يوجب الجدة ان يابى الانسان
فامنع وقد جسد من باب دخل وجانه ايضا قد
ما جسد رجة انتهى مقفه مسكه
ص لا يملك ان كان الصغير فضا ولا
بل كنف
بينه وبين امه ان كانا في ملكه فاسيانه
في بيع وان كان المدة وان كان حرة
فالحضانه لا قربانية الا ان اراد اعقده
كان لهما حق اخذ في زوالهما ولا سيما الاخر
لانها وانما جازا ارجال نبوت الحق
ولاد

النفقة هي قسم معين الاتفاق قاله همام شافعي
النفقة يقال في الطعام والكسوة والسكنى
سكنى و الخاوة

ولا يخلف ومنهم من يعكس في بينهما احتياطاً نظر اللغاب فلو لم يقر بالزوجة ولم يصرح بقاضي
 بها فاقامة بينة او يقتضيها وكذا لم يخلف في قامة البينة على من وجبة ليرضى لها النفقة ويا
 مرها بالاسناد عليه لا يسمع بينة عند زفر جرحها لانه يسمعها لغير النفقة لما ثبتت
 الزوجية وبه المحول به اليعم والحرار وجبة النفقة والسكنى لعدة الطلاق ولو باينان
 المرفقة بانه معصية كحياز الصق والسبوع والتزويج لاصم الكفاة اي ما دامت في العدة وفي مودة
 البايه خلوها للشا في رحمه الله له حديث فاطمة بنت قيس وشارة عمر بن الخطاب عنه متداخلة
 الحقت والمرفقة بمعصية كالردة وقبيل ابن الزوج ولو اردت مطقة الثلاث تسقط
 نفقتها كما نصارت محرمه في حق الشرع وهذا اذا خرجت من بيت الزوج للحبس والم
 من بيته فلما النفقة اختيارية اي لا تسقط النفقة لو مكثت ابنة اي ابا الزوج لو ان المرفقة
 جازت من قبلها بالتمكيد وعصية فلو تسقط النفقة لما بينا ولو صالح امرته على نفقة الزوجة
 ان كانت بالشرع وجاز لانها معلومة وان كانت بالخيفه يجوز لانها محرمه بالعدة فيكون النفقة
 محرمه لاختيار **فصل** ونفقة النفق الغير على ابيه لقوله تعالى وعلى المولود له من رزقته وكسوته
 بالمعروف اختياراً وانما قيد بالمعروف لانه لو كان غنياً فماله لا يشركه فيها احد كنفقة الوبرين
 والزوجة اي لا يشركه احد في نفقة الابدان والزوجة ولا تجبر امه على انفاقها الا اذا تيسر
 بان لا يوجد من يرضعه او لا يشرب لهما غير هاتين وليست جاز الاب من ترشده عندها اي
 اذا لم تقيس الام وكذا استأجرها وهي زوجة او مستعدة من رجوع لشرع ولها لا يجوز في وقت
 البايين وروايتان واعلم قرة تحت والدات يتبعن اولادهن اوجب الارضاع على الامهات ثم
 قرة تحت لانك نفس الامم لا تشاء والدته بولدها ولا معلوم له بولده اوجب دفع الضرك
 عن الامهات والاباء فان امتنع طالب لا يتخير باستجار المصلحة لا محبة الام لان الظاهر
 ان استئجارها للمنفق لان استغفار الامومة يدل على انها لا تمتنع الا للزواج فاد اقدمت عليه وتطلب لا يصح
 لانه ظهر قدرها فانه بيان بالمعصية البقرة على ان الشرع لم يوجب لمرضة الا النفقة قال الله تعالى
 وعلى المولود له من رزقته وكسوته بالمعروف فكل من تأخذ النفقة وهي المنكره ومعدة الرجوع
 لا تقتضي شيئاً اخر للارضاع واما المستعدة فذلك في رواية واعلم ان الرواية الاخرى فان الزوج قد
 اوجبت له بالزوجة ولو تخرج منها المساحة والمساكنة فصار كما بعد الصلة وانما يجوز الاجارة بعد
 الحدة لان النفقة غير واجبة لها فيجب الاجارة لقوله تعالى وعلى المولود الاية صدد قرة تعالى والو

ما لا فاصلة

وإذا ثبتت مكوثه فطهرت ونفقة
 الزوجة وان استأجرته بعد النفقة
 بغير امره ثم أخرجت بعد ذلك
 فانها نفقة بعد ذلك كذا في

قوله ويستأجره من رزقته
 الصدر الثاني رحمه الله

والعادات يرضعن اي يرضعه ذكر في الترتيب وانما عدله في امره الى ان خجل وان الخيرية
 ان لم يوجد في الخبر يلزم كذب الشارع والمأمور به ان لم يوجد في الامر لا يلزم ذلك فاذا
 اريد البينة في وجود المأمور به عدله الى لفظ الاخبار جاز او قوله تعالى لا تغتار والدة يجوز
 ان يلقى انشاء من قبل النبي ويجوز ان يلقى خبره من قبل النبي فعلى هذا يلزم جاز ان معنى النبي
 للبينة وقوله والاب لا يضر رجلاً حاله او معصية بين الشهد والجزاء وقوله اذا اقدمت عليه
 اي على الانصاع وقوله تعالى وعلى المولود له من رزقته وكسوته اي اخره على الاب رزقاً
 المصنعات وقوله اي المنكره جملة حاله او معصية بين المبتدأ والخبر كمال جملة البينة واجبة
 البينة يجوز اي اختياراً ولو راعى ولد الذي منها بعد ما طلقها وانقضت عدتها يجوز وهي الحرة
 الزوجية وانما اشفق وفي ذلك نظر للنفق ان لم تطلب زيادة عن الصبر ولا استأجرها وهو وجب لا
 ضاع ولد من غير وجه ونفقة البنت بالعدة والجلل زينة على الاب خاصة به يعني وقيل القائل
 للمنفق والمسلم رحمه الله تعالى الاب ثلثا وعلى الام ثلثا قال في الكافي ويجب كل نفقة البنت البالغة
 ولو لم يزوج من الاب في ظاهر الرواية كالمولود الصغير وفي رواية للمنفق والحسن يجب على الام
 بغير ثلثا وعلى الاب الثلثان وعلى الام الثلث اعتباراً بقدر الوثاق قال في طالب العلم اذا لم يمتد
 الى الكسب لا تسقط نفقة على الاب كالمسلم من الذي في الثاقفة والى في طلب العلم الى ان
 الغربة لتعلم فضل المسلمين كفايته ونفقة لوم لا يرتفع من بيت المال واذا كان الاب معسر لانه
 قادر على الكسب والابن كبير عاجز عن الكسب وله ام متوسة هل يشترط بالانفاق حتى يرجع على الاب اذا
 ايسر له المشايخ من قال بالرجوع الى الاب هناك النفقة وقرى هذا القائل بين الصغير والكبير الذي
 لا يقدّر على الكسب وحكاه وعمر بن حفص في وفي النهاية السبع الذي له قوت العمل لا انه لا يجسر العمل
 فنفقة على الاب كاد رحمه الله وعلى المرء يسيراً يحرم الصغير ثم يجب عليه حدود القصد نفقة
 الفقراء بالسوية بين الاب والابن وفي ظاهر الرواية وجه الصحيح لان المصنف وهو الجزية يشترط في
 الانصاع ويعتبر فيها القرب والجزية لا الارث فلو كان له بنت وابن ابن فنفقة على البنت مع ان ارثه
 لهما ولو كان له بنت وبنت واج فنفقة على بنت البنت مع ان كل ارثه للزوج وعليه نفقة كل من يحرم
 منه ان كان فقيراً صغيراً او عجزاً او معاً ولا يحسن الكسب لحرمة الارث بالضم وبالفتح وبالهاء
 المعجمة والراء المهملة الخي وان لا يحسن الرجل العمل كذا في المصباح الحيز والها مرس او كونه من ذوي
 البسائط اي المحدثات هذا او طالب العلم لان الجزية لا اكتساب في حق هؤلاء وثابت لان

وجاء اذا لم يجز حال حتى كان النفقة في مالها

ورفع المصباح النسب وخرق خيراً اي انما عدله
 فانه ينفق فيه وفيه اخرج والاشق خيراً اي مثله
 وجاء في الاسم الخلف بينهم المأوى كونه من البسائط

شرط وجوب نفقة الكسب المختار ويجوز عليها وتقدر بقدر الكسب حتى لو كان له اخوات
متفرقات فنفقته عليها أحاسا كما يرش منه صورة المسئلة اذا كانت له ثلث اخوات
احد حاكم وام وثلاث اب فتقدر ثلثا الام فقط تجب نفقته عليها أحاسا ثلثه
اشهر على كل واحد وام ومنز واحد على كل واحد وسهم واحد على كل واحد وهذا نص في اهلية
النفقة **كتاب النفقة** هو كذا انما تجب نفقة الزوج على الزوجة وعلى الوارث مثل ذلك فيجب
ان لا تجب الا على الوارث فقال المصنف اهلية الوارث لا حقيقة وذلك لان حقيقة الوارث
لا تعلم الا بعد الموت فتقدر نفقته من له حال وابن عم على حاله لانه يمكن ان يموت
ابن العم ويتركه ابنته لئلا ينفق فاعبر به قربة مع اهلية الوارث كذا في الصدور ونفقة
زوجة الاب على ابنته ان كان مضرا او ممتا ذكره صاحب الاختيار ولا تجب نفقة
للضهر على فتيته الزوجة والولد قال صاحب المختار ولا تجب نفقة الزوجة والولد
المضهر لفرقه تعالى ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما اتاه الله وقال وعلى الولد ان ينفق
ولان نفقة الزوجة حجازة وذلك تجب مع الفراق ما صلة فلا وجب للنفقة على الفقير
لم يكن ايجابا له اختيار ولا تجب مع اختلاف الدين كذا في الزوجة وقربة الولد داخل
واستدل كذا في الفرض وله نفقة الزوجة جزءا الا جتاس كما هو وبالعقد كالمهر
وذلك لا يختلف باختلاف الدين ولهذا تجب مع الكفر فكذا الجارية هذا اذا كان ذمة
فان كانا حرا باهلا تجب وان كانا مستثنين لقوله تعالى انما ينسأكم الله عن الدنيا وانكم
في الدنيا الاية بخلاف غيرهم من ذمة الاضحام كذا في الوارث منقطع فيما بينهم ولا بد من
اعتباره بالنسب اختيار ولا ببيع عرض ابنته لنفقة كذا في بيع عتاقه اى لا يجوز له بيع عتاقه
الا بانه يبيع المقتول من الجاني اذ يخشى عليه التلف وكذا في عتاقه له منها
مخفوفة بنفسها ولا ببيع العرض لغيره على ان يبيعها ما اى سوى النفقة ولا
للام ببيع ماله لغيره اذ يملك ماله الا ببيع مخصوص بالواب لقوله عليه الصلوة والسلام
انت ومالك ابنيك ولا نه ليس للام ولاية التصرف في ماله الا ببيعه وعتقه او
يجوز لواب ايضا وهو القياس اذ له ولاية له لا تقطعها بالبيع ولما ذكره مالك
حال حضرته ولا يملك البيع في دين سوى النفقة ددد ولكن اذا كان عليه لغيره لغيره
مال الا ببيعه عند الحاجة او لائق المدة مال الابن عليها بغيره قاض ضار ولا يرجع عليها

والنفقة الزوجية على الزوج

سواء كان الزوج حرا او مملوكا

عليها ولو بقي القاضى بنفقة غير الزوجة ومضى مدة بقاء اتفاق سقطت نفقة
هؤلاء انما تجب كفاية للحاجة واذا مضت المدة حصلت الكفاية وقد نقل عن الجامع الكبير
البيروني ان هذا اذا طالت المدة بعد الفرض اما اذا قصرت فله يستعد وقد روى
المصنف بما روى الشهرستاني ان يكون القاضى احرا باهلا مستدانة عليه فحينئذ يصير
دينا على الغائب وعلى المولى نفقة رقيمة لقوله عليه الصلوة والسلام في المالك انهم
اخر انكم جعلهم الله تقاضى ايديكم فاعلمهم ما تظنون بالسوم مما تفسرون ولا تعدوا بعباد
الله عداية فان ابي المولى عن الاتفاق اكتسبوا وانفقوا وان لم يكن لهم كسب اجبر عليهم
وفي المدبر وام الولد اجبر على الاتفاق لا متناع البيع فيها والمكاتب على المالك يكسب او
مالك يداوان كان حرا كربة ددد وفي غير المملوك لا يؤمر بزيادة اى فيما بينه وبين
الله تعالى ولا يؤمر قضاء غيره اى بغيره انه يجبر قضاء وهو قوله ان في حرم الله قاسما
على الرقيق والاصح عدم الجبر اخرجه الله **كتاب الحثاق** وفي بعض النسخ كتاب
الحثاق موافقا في الوفاية قال في الدرر العتيق والاتفاق لغة القربة مطلقا وشرا
قربة حكية تظهر في حق الادنى بانقطاع حق الوفاية عنه والاتفاق لغة اثبات القربة
مطلقا وشرا اثبات القربة الشرعية التي بها يغير المصنوق احواله للشهادات والولايات
قادر على التصرف في الوفاية وعلى دفع تصرف الوفاية عن نفسه الشترى وهذا معنى قوله
هو اثبات القربة الشرعية في المملوك اى المملوك انما يبيع من ماله حراما بغيره اى
صريح الاتفاق بان كان مستصديه ومنا وشرا وان لم يند له ان يبيعه انما يشترط
اذا اشتبه مراد المتكلم واذا المشتبه فو بنية كانت حرا ومعتقا او مملوكا او حرا
نكاحا او عتقا او هذا مولى او يامولى فان لفظ المولى مشتق من احد معانيه المصنوق
وفي الصلوة لا يليق الا هذا المعنى فيصنق بوا بنية صدر ذكر في الكافي ولو قال هذا مولى
او يامولى عتق اما قوله فان المولى يذكر بمعنى المملوك او بمعنى ابن العم وبمعنى المولى
وبمعنى المصنوق وبمعنى المصنوق كذا في المولى ليس بمملوك لان المالك لا يستصير بمملوكه عادة
وكذا الثاني لان نسب العبد معروف لان الكليم فيه والثالث نزع حمان والحمان له يعارض
للمصنقة والاضافة الى العبد نيا في كونه مصنقا فتعين المصنوق بالحق والصريح ولا يحتاج
الى التنية كقوله لعبد وهب نفسك منك فانه يعقوبه وان لم يند كذا في الامام لامة

شأن العبد فحقا خراب ضرب وشاقا وشاقا بغيره اى
والعتق بالکسب اسم منه فمما عتق وتيسر بالهبة فيقال
اعتقته فمعتق عتقا بفتح الهمزة ولا يعق بغيره فاد
يقال عتقته وبفتح الهمزة فمعتق بفتح الهمزة ولا يعق بغيره فاد
مثل كذا وراجاه عتاقا فمعتق بفتح الهمزة ولا يعق بغيره فاد
وبما ثبت فعتق عتقا بفتح الهمزة ولا يعق بغيره فاد

سواء

هذه مولانا لما قرأها أو يقرأها أو يفتق فان لفظ الاخبار جعلنا في التفرقات الشرعية
 دفعا للحاجة كما في النكاح والطلاق والبيع ونحوها فان تعييج كلوم الصاقل بقدر الامكان
 واجب ولا وجه له الا بتقديم ثبوت العتق ونحوه في المحل ليسحق منه هذه الاخبار
 فان قال اريدت الكذب او حرية من العتق صدقه وديانة له جمال او قضا والنداء له
 سكتان المنادي فاذا ناداه بوصف يملك انشاء كان حقيقا لذلك الوصف وردد لم
 يجعل ذلك اى الحر والعتق اسماله فانه اذا جعل ذلك لا يصق له حراده او عاوم بكم
 علمه وهذا لعله به ثم اذا نادى بالعجبة او عكس عتق وردد وكذا الرضا في الحرية الى ما
 يعتبر به عن البذل كرسك حر ونحوه وكقولهم له متة فربك حر وبكنايته عطف على الحر
 انما ازالة لادب شبيهه ولا حتماله كل ملك على عتق ولا سبيل اوله ونحوه ان خرجت
 من ملكي او خليت سبيلك لانه محتمل في هذه الاشياء بالبيع او الكتابة كما يخلط بها
 بالعتق واذا ناداه تصني او قال له متة اطلقتك تصق ان ندى اذ يقال اطلقت من سبي
 اذا خلى سبيله فمكفوف خليت سبيلك ولو قال اطلقتك لا تصق وان ندى ان الطلاق
 يقع بلفظ العتق بوجه عكس وكذا اسرار الفاظ صريح الطلاق وكنايته لكون ملك اليقين
 اقرب من ملك النكاح وما يزيل الا ضعف بطريق الاولى اما ما يكون مراد به لادب ضعف
 لا يلزم ان يفرق بين لادب لادب ولا لادب لادب لان العتق اثبات القوة على ما قد تناه والطلاق
 رفع القيد وبين الاثبات والرفع تضاد ولو في صريح الطلاق وكنايته مستحيلة
 لحرمة الطلاق وحرمة الرضى تناه في النكاح ولو تناه في الملوك كناية عن كناية عنه اختيار
 ولو قال انت لله تعالى لا يصق عند ابن ابي عمير الله جلا واليه ان الله له اختصاص وخص
 الملك لله انما يحرر برؤا ملك العبد عنه فيمن اعتاقه ان العبد قبل هذا القول كان
 لله تعالى في الاشياء كلها لله تعالى بحكم الخليفة اجابا لا انشاء شرح الجمع ولو قال هذا
 ابنى او ابى عتق بلونية وكذا هذه امي وعندي لا يصق ان لم يصح ان يملك ابتداء او ابا او
 اما لانه كذب فصار كقولهم اعتقتك قبل ان اخلص وله انه ان تعدد العتق حقيقته فتد امك
 العتق بمجازة لان الحرية ما وزمة للنبوة في الملوك والملاو زمة من طرق الجمان ثم قيل لا يشترط
 تشديق العبد لان اقرار المالك على ملكه يقع من غير تشديق فيشترط فيما عداه حق النبوة
 لان فيه تحييل النسب على الغير بخلاف النبوة لانه محتمل على نفسه كشف ولو قاله لصغير

اذا كان اسما ساه به المبيع اذا نادى بالعجبة مثله
 فناداه بيا حقيق لانه ليس بشيء باسمه فليس
 اخبارا عن العتق مثله

ثم ان من العبد يملك ولد او ولد او ولد او ولد
 النسب يثبت نسبه ايضا لانه ولوية الكفاية
 والعبد يحتاج الى النسب فيثبت ويصق بالواجب
 وان لم يملك ولد او ولد او ولد او ولد او ولد
 عاوم بكم لفظه وهذا لعله عليه من حيث ملكه
 ولو ثبت النسب لعتقه كذا في الكشاف مثله

لصغير هذا جدى يعق في الخمار من مرجبه في الملك انما يشب براسطة الاب وهي غير
 ثابتة ولا يتصور تعييج كاره من المدوم وقيل يصق قياسا بهذا الى المسئلة المذكورة
 في شرح الجمع الجويني وشرح القدوري وكذا لا يصق في فلاح الرواية لو قال هذا اخوة
 وروى الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله انه يصق ان ملك اخرج منجب للعتق ولا خرق
 عند الاطلاق ينصرف الى النسب اختيارا قال في الدرر ونحوه عن المبرور ان
 اختداف الروايتين في اخرج انما كان اذا ذكره مطلقا بان قال هذا اخي فاما اذا ذكره
 مقيدا او قال هذا اخي لى راي فيصق بانه تردده ان مطلقا اخوة مشتركة وقد يرد بها
 الاخوة في الدين قال الله تعالى انما المؤمنون اخوة مشتركة لا يبرأ من اخوة فاما اذا قيد بما ذكر
 فتعين المراد انتهى او قال العبد هذا لى يعق في الخمار وكذا لو قال له متة هذه ابني وقيل
 يعق ويثبت نسبه كذا في الدرر وذكر كمال نقاش عن التاتارخانية لو قال له متة هذه
 ابني او قال له جاريتك هذا ابني فانما لا يصق في المشايخ من قال هذه للسيدة على الخوف ايضا
 ومنهم من قاله بل على الرفاق وحرارة فلهذا يرد يصق بوجه سلطان على وان نرى
 السلطان هو العجبة قال الله تعالى اوليايتى بسلطان مبين اعجوبة ويذكر ويراد به اليد
 ولا سبيله سمي السلطان به لقيامه به واستيادته فصار كانه قال له عجة لى عتق ولو نرى
 عليه لم يصق ولم يفرق فكذا هذا ولا يصق بيا ابنى ويا ابى بالعلم وبابنية بالتفسير ويا
 سيدي ويا مالكي لان النداء لا يختص المنادي فاذا ناداه بوصف يملك انشاء كالمروية
 كان حقيقا لذلك الوصف وان لم يملك انشاء كان لاوعاوم الحرية تحقيق الوصف لعتقه وهذه
 الامور فمثل البذل ودر اوانت مثل الحرية ان المشايخ لى ركة في بعض الاحوال ومما سرفا
 فرقع الشك في الحرية قوله يثبت والله امرنا قوله وقيل يصق تأثر الجمع قوله ولا يصق بيا ابنى
 ويا اخي اوانت مثل الحرية الخوف في الاولين فقط دون الثالث كما في الكفر والخمار والرقاية
 وشرحها لو قال ما انت الا حر عتق لى في هذه القول اثبات الحرية بطريق المحصر من ملك دارهم
 محرم منه عتق عليه ولو كان ذلك صغيرا او مجنونا الرجم في الاصل وعاء الولد في بطن امه وسميت
 القرابة من جهة الولد ورحا ومنه ذوالرحم والرحمات شخفا لا يحسد النكاح بينهما لو كان احدهما ذكرا
 والاخر انثى وقيل محرم صفة ذابرة الجوار ولا صفة ذابرة من الله تعالى عليه وسلم ملك دارهم محرم منه
 ذابرة واللفظ بعومه يشار الى كل قرابة متكررة بالحرمة ولو كانت او غيره ولو فرق بين ملكا كان المالك مسلما

قوله في الخمار من مرجبه في الملك انما يشب براسطة الاب وهي غير
 مثله
 حتى لا يبادر بالادخار في الدين من ان قال هذا اخوة
 انما المالك متدنا محرم

او كما في قوله ان لا يبيع العبد نفسه بالحرية والى ذلك ينسب عليه قايمة العبد وخصه بالحرية
 لا يملكه لكان حرا عتق عليه فاذا كان مكاتبيا كان عليه كرامة العبد وله ان يملك المكاتب فاصح
 بقدر على اعتاق والدعوى عند العتق وقاية العبد العتق فممن مصاد المكاتب فامتنع البيع
 بخصه بامتنعه الكتاب بالحرية الا في العلم ليس مقصود المكاتب فانه يظهر بها اختيار ومن عتق
 لوجه الله تعالى عتق وكذا العتق للسلطان او للغير وان عصى الله تعالى عتاق من اهل مضاف
 الى قوله ان لا يبيع العبد نفسه بالحرية في العتق فيقع ويغير قوله للسلطان ويغير عاصيا
 لو ان ذلك من فعل الكفر وعبدته كذا في اختيار وكذا العتق مكرها او سكرانا فان
 اعتاقها بغير قصد ورعا حله مضاف الى قوله ولا يشترط في العتق الرضا وبكراهية يتعدى
 ولا تأثر له في انعدام الحكم ولما اضاف العتق الى ملك او شرط في كافي الطلاق اما اضافة الى
 الملك ففيه خلاف في الفروع واما التعليق بالشرط فانه استلزام محض فيجوز فيه التعليق
 بخلاف التعليلات على ما عرف في موضع كذا في الهداية ولو خرج عتق حربي النياس
 عتق لقوله صلى الله عليه وسلم في عتق طائف حربي خرجوا اليه مسلمين هم عتقاء
 الله ولانه اخبره نفسه ومسلم ولا يشترط في العتق على المسلم ابتداء عتاقه والحرية يفتق
 بعتق امه لانه متعلق بها فصار لغيره اجزا وليس العتق والتسليم فيه شرط في بيعه
 البيع والهبة حيث لا يبيع لا يشترط العتق او القدره عليه اختيار ومن اشتاق به
 وحده لانه كالمفضل فيما ينفعه ولهذا يستحق الرمية والارث ولا يفتق امه به اي
 بالحق الذي عتق وحده لان العتق لم يقع عليها فسد الوجه لوقاعه عليها بعتا لولا
 متبوعة ولو جعلت تبعا لبعثها لزم قلب الموضع واذا يفرق في تمام المحل اذا ولدت لا قبل
 من ستة اشهر وقت اعتاق وفيه تفصيل في شرح المحرر والرد والرد يبيع
 احد في الملك حتى اذا كانت الام ملك زيد فولدت ولدا كان الولد ايضا ملكا له ولدا كانا
 مشتركين بينه وبين غيره كان الولد كذلك والرق والفرق بينهما ان الرق هو الذي تركب
 له على بعض شياؤه جزاء استنكاحه من طاعته وهو حق الله تعالى على العامة على
 الخوف وفيه والملك وهو تمكن الشخص بالشرع وهو حق اول ما يتخذ المأمور به
 بالرق لا الملك الا بعد اخراج الحدان لا سلام والملك يوجد في الجاد والحيوان غير الذي
 له الرق وبالبيع يزر ملك المالك له الرق وبالعتق يزول ملكه فممن اذا نه عنه ويترك

والمعنى ان العتق بالشرع والعتق بالملك والعتق بالملك والعتق بالملك والعتق بالملك

ف

بالحق ضمن ضرورة فلهذا عن حقوق العباد وحرية والتدبير والاستيلاء
 والكتابة بالاجماع عليه ولولا ما يترتب منها ما فيها فتمت جابها ولا يمتنع به فممن
 ولهذا ائتمن نسب ولد الزنا ولد المملوك منها ترثه ويرثها ولولا قبل لا يفتق كعضد
 منها حتى يحكى بغيره وينقل بانتقالها ويدخل في البيع والعتق وخير من النصف
 تبعا لها فكان جابها ان يحكم في البراءة ايضا حتى اذا القاد بين الوحي والحق
 اوبى المالك وغير المالك يترك اذا كانت امه مملوكه ذكره الزيلعي ولولا لامة من سيد لها
 حرية نه مخلوق من ماله ولا يباع منه ما اؤتمن لانه ماها مملوكه لسيدها بخلاف امه المملوك
 ماها مملوكه لسيدها فتمت جابها بما ذكرنا والزوج قد رتب الله به لعله ولولا
 من زوجها ملك لسيدها ولد المملوك حر بعتقه المملوك رجل اشترى امرأة على ان يملك البائع
 او يملك امرأة على الناحية فولدت من واحد منهما ولدا فظن ان الولي ملك لغير البائع والثانية امه
 فخرجت كل من الولد بغيره بالقيمة والحرية فلو نه خلق من ماء الحرة ولم يرهن العبد بقرينة كارض
 بالاول فلو يبتعها ولما القيمة فلما جابها جانب التبعية الاصلية **باب عتق البعير وما اشبهه**
 بعض عبده مع وسعي في باقية هذه المكاتب لانه لا يبدى في الرق لو جاز وقال يفتق كله في
 يسعي وهو قوله الشافعي رحمه الله هذا باطل لان العتق لا يجزى بالوفاق فكذا العتاق عندها
 كانه اثبات العتق كالكمسح انكار فلو لم يجرى المهر مع العتق عدم تجزى
 من ومنه وهذا عتاق كذا في حيفه يح بقوله العتاق ازالة الملك لانه ليس للمالك ان
 ازالة حقه وهذا الملك والملك مجزى وكذا ازالة الله فاعتاق البعير اثبات شرط العتق فلو
 المملوك لا يفتق ان يفتق تمام العتق وهو ازالة الملك كذا يفتق وان اعتق شريك نفسه فلو
 ان يفتق امه بتر او يكاتب او يستعي والولد لهما او يفتق المصنوع او مملوكا بان يملك قدر
 قيمة نصيبه الاخر ولو كان محصل فلهذا العتاق اولا استعفاء فقط والولد ولهما كما
 في الاصل وروى جرح به للمصنوع على العبد والولد له وقا لا ليس للآخر ان الضمان مع
 والسعاية مع العتق ولا يرجع المصنوع على العبد لو ضمن والولد له في الحالين وجه الظاهر
 فيمنع ذكره في الهداية ولو شهد كل منهما باعتاق شريك لهما في خطهما والولد بينهما كيف ما كان
 مصريه او مصريه او احدهما مصريه ولا يفرق بينهما في العتق فممن نصيب صاحب عليه
 باعتاقه ولو لولا له وعتق نصيبه بالسعاية ولا يفرق في الكافي وقا يسعي للمصنوع بالولد

فانما العتق بالشرع والعتق بالملك والعتق بالملك والعتق بالملك والعتق بالملك

فانما العتق بالشرع والعتق بالملك والعتق بالملك والعتق بالملك والعتق بالملك

سريته

لا نأخذ على صلها الضمان مع السيار والسعاية مع العار فان كانا معا ميسرين في الحال
 وان كانا معا ميسرين فلو سعاية والضمان ايضا لان كل واحد يدعي اعتاق الاخر والاخر
 ولا بينة صدر ولو احدى ميسرا ولا حر ميسرا يسعي للمير ففقط ان اعتقه ثبت بقوله
 ثم المير يسري عن الحق في السعاية والمير يسري عن الحق في السعاية لان المعتق
 ميسر ولا يعتد على ثبات الضمان وان شريكه منك فلو شئ لم اصله صدر والولد
 موقوف في الاحوال المذكورة موقوف وقوله يسعي للمير الى هنا حتى يتبادر قانون كل
 منها يجمل على صاحبه وميرته منه فيبقى موقفا الى ان يتفق على اعتاق احدهما ولو علق
 احدهما اعتقه بغير غدا ولا حر بعد منه فيه اي وعق آخر عتقه بعدم الفعل في الغد
 ففني الغد ولم يدور وقوع الفعل وعدمه عتق نصفه وسعي في نصفه لهما اي الشريكين
 مطلقا هذا عند الامام رحمه الله وعندنا ان كانا ميسرين فلو سعاية وان كانا ميسرين
 فلو نصفه عند اي نصف جمالته وفي كل عند محمد رحمه الله لان المعتق المقتضى عليه يسعي
 السعاية جهولا فانه على المعتق على المير ولا يبيعه رحمه الله ان نصف العار
 ساقط بيقيني فكل واحد من الشريكين يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيبي
 نصيب فينصف بينهما وانه مختلفين بان كان احدهما ميسرا والاخر ميسرا يسعي العبد للمير
 سرقته في ربه عند اي نصف رحمه الله وفي نصفه عند محمد رحمه الله والمسئلة المذكورة في
 جميع الجواب لك المص رحمه الله غير الترتيب ولو علق كل من رجلين يعتق عبده والمسئلة بخلاف
 لا يعتق واحد اي قال رجل ان دخل فاوله الدار غدا فعبده حر وقال آخر ان لم يدخل الدار
 غدا فعبده حر ففني ولم يدان به دخل ولا لا يعتق شئ من العبد لان المعتق عليه يا
 بالعتق والمقتضى له محمد لان ففني بالجهالة صدر فم ملك ابنة مع اخر بشر او هبة او
 صدقة او وصية عتق حظه ولا يفرق ولا يشركه ان يعتق او يستعي سيرا علم الشريك
 انه ابنة اوله وقوله يفرق الاب ان كان ميسرا وعندنا ان يسعي الاب لو ان شري القريب
 اعتاق فان كان ميسرا يجب الضمان وان كان ميسرا يسعي العبد وابو حنيفة رحمه الله يقول انه
 يفرق باء نصيبه فلو يفرقه كما اذا اذن له باعتاق نصيبه حيث شاركه في علة العتق وهو
 الشر وان جعل فالمراد به يفرق عند صدر وكذا الحكم والخلاف لو علق عتق عبدا بغيره بعض
 ثم اشتراه مع آخر واشترى نصف ابنة مريم ملك كماله ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب

انما حاله سيارا وساعيا
 الاخر لان كل واحد منهما يكره ان يفرق
 الى ان يتفق على ان يفرق
 وفي ان ثمانية من الصحيح
 او ميسرا او ميسرا
 هذا مسئلة
 فان يفرق بينه وبينه
 عليه نصيبه من العتق
 لان المعتق عليه المقتضى عليه منها عبد المعتق من ان
 في المقتضى له عبد المعتق من العبد من المقتضى
 مجمل ان يفرق بينه وبينه
 على العتق من العتق ان يفرق بينه وبينه
 يتبادر

ثم الاب باقية ميسرا ضمن الشريك او استعي وقوله يفرق فقط ذكره الكافي وان لم يفرق
 الاجنبي او لو نصفه ثم اشترى الاب نصفه الباقى وهو ميسر ضمن الاجنبي الاب نصف قيمته
 او استعي الاجنبي في نصف قيمته وهذا عند ابو حنيفة رح وهذا خيار له ففني الوصية
 قيمته كالك ولو ملكه بالارث فلو ضامن اجماعا ميسره امرأة ماتت ولها عبد ميسر زوجها
 فتركت الزوج والارث فترت الاب نصف ابنة ففني عليه ولا يفرق حصة اجزا ان قال لان
 ضروري في اختيار الوص في شريكه ثم بعد هذا للشريك ان يعتق او يستعي در عبد ميسر
 على صيغة المير اي لهما ميسرا ذبح احدهم واعتقه اخر ضمن السكت مدبرة والمدبر معتقه
 ثلثة حال كونه مدبرا ماضيا بالتحقيق فوضعه ان قيمة العبد اذا كانت سبعة وعشرين دينارا
 مائة فان السكت يفرق المدبر تسعة والمدبر نصف المعتق ستة وذلك لان قيمة
 المدبر ثلثة قيمة القربى لاسيما في الدبر لعت منه تسعة وكان اذا توافق باله
 عتاق واقعا فقيمة المدبر وفي ثلثة قيمة القربى في ثمانية عشر وثلثة تسعة في قيمة المدبر
 للمعتق تلك الستة فقط ولا يفرق التسعة التي نصيب السكت مع تلك الستة التي
 يفرقها اياها در والولد ثلثة المدبر وثلثة المعتق وهذا عند ابو حنيفة رحمه الله وقوله
 ضمن بالتحقيق مدبر الشريك ولو ميسرا اي يضمن المدبر لشريكه ثلثة قيمته ولو كان المدبر
 ميسرا كان ضامن ثلثة فلو يفرق بالسيار والعار بخلاف ضامن العتاق فانه
 ضامن جنابة در والولد كذا له اي المدبر وقيمة المدبر ثلثة قيمته فانه ان المناقعة ثلثة
 انواع الطوى والاحتدام والبيع فبالمدبر فان البيع ميسر ولو كان الشريك في ام ولدك
 وانك هو مخدومك ولو علق ففني اصله ففني يومها هذا عند ابو حنيفة رحمه الله وذلك لانه
 المقر ان له حق له عليه في اخذه باقراره ثم المنكر من اياها كما كانت فانه حق له ان يفرقها
 صدر وقوله المنكر ان يستعيها في حظه ان شاء ثم يخرج حره لانه لم يصدقه صاحبه
 انقلب اقراره عليه كانه استولى ففني بالسعاية صدر وماله ولد تقدم الى السيار
 قيمة هذا بجنينة رحمه الله وفرغ عن هذا ففني فلو يفرق ميسرا اعتق نصيبه منها اي ام ولد
 وعندنا هي متقدمة لانه مملوك محررة منتفع بها ولها اجارة وكذا ما في غير متقدمة كاله
 كالمدر ولما لو قال كل مملوك لحر يخل ام ولد استباحه الطوى دليل الملك فيهما
 ثلث قيمة العتق وبه قالت الثلثة عتق واذا كانت متقدمة عندها ففني حصة شريكه منها اي

رث

فيمنع ذلك المصنف المهر حصه شريكه منها ولو في حصة رجة الله قوله صلى الله عليه وسلم
 اعتقوا ولد هارواه ابيه واجبه والدنا قطن وقضية الحرية زواله التمتع لكنه تقاعد عما اذا
 لم يزلها رضى وهو قوله صلى الله عليه وسلم انما امرأة ولدت من سيدها فهي معتقة
 عمن دبر منه او قال من بعده رواه احمد حجة الله ولا معارض له في زوال التمتع فثبت
 ما ذكرنا على عبارة الكافي وقوله لا بد من الراد عند ان حصة رجة الله وعندها متقدمة لكن
 ثلث قيمتها فانه لا يملك في ملكه منفعة لا يستلزم ولا يستباح بالبيع وقضاء دينه
 ما يثبته بعد موته وبما يستلزمه فانت اثنان وبق واحد خذوا فالدخول فاذ عرفنا هذا
 اصل خرج عليه المبال في قوله لا يفرم احدا لثبوت رجة الله باعنا وان كان من رجة
 لا تاليت بمقتضى رجة الله فانه لو كان مضمونة بالاداء فاولا فاد وعندها يفرم
 له ما متقدمة عندها ولا يضر الغاصب ان ماتت عنده وان كان الغصب يختص بما هو
 حال متقوم وعندها يضر لكن ما متقدمة ولو سعاية عليها ان مات احدها وان نصيب
 الشريك ليس بمتقوم فاولا يلزمها بدله وعندها نصيب الشريك متقوم وقد سلم لها با
 بالعتق انتهى ما في الكافي **باب المهر** له ثلثة اعياد قال لاثني عنده احد كما
 فخرج واحد ودخل الاخر فاذا القول ثم مات من غير بيان عتق ثلثة ارباع الثابت و
 نصف الخارج وكذا نصف الداخل وهذا عندنا في حصة والى يخرجهما الله وقاله احمد
 رجة الله عتق رجة اربع ارباع الداخل وغيره كما قاله وذلك لان الويجاب الاول دائر
 بين الخارج والثابت فيتنصف بينهما ثم الويجاب الثاني دائر بين الثابت والداخل فيتنصف
 بينهما فالنصف الذي اصاب الثابت شاع فيه فاصاب النصف الذي عتق بالوجوب
 الاول لغاوه اصاب النصف الخارج وهو الارباع بقى فعتق منه ثلثة ارباعه واما الداخل
 فيعتق منه رجة عند حجة الله لان هذا الوجوب لما اوجب عتق الارباع الثابت او
 جنبه من الداخل ايضا لتصفه بينهما وهما يقولون المانع من عتق النصف يفتقر بالثابت ولو
 مانع في الداخل فيعتق نصفه متبر ولو كان هذا القول منه في مرضه ومات قبل البيان وقم
 العبيد متساوية فان كان له يخرج قدام المصنف من الثلث وذلك رجة وثلاثة ارباع رجة
 عندها ورقة وتصف رقبته عنده اولى يخرج ولكن اجازت العدة والكرام كاذكر وان لم
 يكره ما سوى العبيد ولم يجر الالته بغير كل عبد سبعة كسرام اعتق ببيان ان حق الخارج

وفي نسخة نصف الداخل ونصف الخارج رجة
 جميعا

الخارج في النصف وحق الثابت في ثلثة ارباع وحق الداخل عندها في النصف ايضا فيحتاج الى
 خروج له نصف واربعة ارباع فقولنا الى سبعة حق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلثة ارباع
 حق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة ارباع العتق في النصف
 وصية وحمل ثلثها الثلث واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلث المال اربعة عشر وهي سهام
 السحابة وسائر جميع المال احد او عشرين وانه ثلثة اعياد فيصير كل عبد سبعة كذا في الدردو
 حق من الثابت ثلثة ارباع وسبعة ارباع ومن كل اربعة عشر في الخارج والداخل اثنان وسبعة ارباع في
 فبلغ سهام الوسايا سبعة وسهام السحابة اربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان وعندها
 الله يجعل كل عبد ستة سهام العتق عنده وسهام السحابة اثنى عشر وجميع المال ثمانية عشر
 يعتق من الثابت ثلثة ارباع وسبعة ارباع ومن الخارج اثنان وسبعة ارباع ومن الداخل واحد وسبعة ارباع
 في حصة فيستقيم الثلث والثلثان ولو طلق كذلك قبل الدخول ومات باو يار سقط ثلثة ارباع
 اثنان من الثابت واربعة من الخارج رجة وغر من الداخل بالو اتفاق فهو المختار لو كانت له ثلثة
 زوجات مهران على السواء فطهرت قبل الطلاق على القضية المذكورة فلا يوجب الاول سقط
 نصف من الواحدة منتفيا بين الخارجة والثانية فسقط ربع من كل واحدة التيم فسقط
 ثلثة اثمان من الثابت اربعين وسقط ثمن من الداخل واما فوضنا المسئلة في الطلاق
 قبل الطلاق ليكره الويجاب كقوله موجب للثبوت في اصاب الويجاب الاول ولا يبقى محموله
 لا يوجب الثاني فيصير في هذا المعنى كالتقوله بعض المتأخرين هذا قول احمد رجة الله خاصة
 ويتردد قولها ايضا متدرج ثم قد المستفاد من الله بالو اتفاق هو المختار موافق لما ذكره الخليلي
 نكاح رغبة البيان وقد ذكرنا السند رجة الله الفرق بين العتق والطلاق على هذا الرواية
 على وجه التفسير فيلتنظر فيه والبيع بيان في العتق للمهر وكذا العرض على البيع والموت و
 التدبير والتحرير والو ستيلود والهبة والصدقة مسلمة في اعياد اقال لعبد يه احد كما
 فباع احدها او عرض على البيع ومات احدها او دبره او حرره او استولد احدها امته بعد
 ان يقول احد يكاحرة او مهنيت احدها او تصدق به وسلم فكذا للبيان ان المراد هو الاخر
 والوطى ليس ببيان فيه اعني العتق المبرم هذا عندنا في حصة رجة الله خلافا لما يروى لوقاله
 لامته احد يكاحرة ثم جامع احدها لم يكن بيا ناعنه وعندها لهما ان الطلاق لا يخلو الا في
 الملك فصار لا يلزم عليه دليل الاستعداد ولما كان الملك ثابت فيها ولهذا كان له ان يستعملها

في النصف المصنف ذلك بان دخلت عليه امرأتان

فقال احدكم فالتقوا ثم خرجت احدهما وطلعت الثانية فقال
 احدكم طالق فوطى لم يخرج جيا بعد ما ياليا بالبيان
 فان جيا بالبيان فكما مزلومات قبل البيان يخرج حكم
 الطلاق عليها باعتبار الاحكام كذا في الكافي
 ففقط ببيع كل واحدة المقتولة
 الداخلية واما باقية مبدية فيخرج من ثلثة ارباع
 ما قسم بقدر حقت فتم

وكان له ان يشي اذا جنى عليها والمهر اذا جنى بشبهة لونه العتق الجهم معلق بالبيان والمعلق
بالشرط لو ينزل قبله كذا في الذرد وفي الطلاق الجهم جوا على العتق والموت بيان يعني اذا
لو حرائية احدى طالق فوطي احدى اومات فكل منهما بيان ان المراد هي الاخرى اما العتق
فاون النكاح عقد موضع لحل العتق والطلاق موضع لانه التناكح ازالة حل العتق اما
في الحال او بعد انقضاء العتق فالوطي دليل على ان الموطنة لم تكن امرأة بالطلاق والموت
فلما عرف ان البيان انشاء من وجه فلو بدخ محل كذا في الذرد وان قال لامة اول ولد
تلد منه ذكرا فانية حرة ولدت ذكرا وانثى ولم يلد او لم يلد ذكرا فانيق ويعتق نصف
كل من الام والابن وان كانا من الوهم والبنت تعتق في حال العاوم او لعة العتق او بعد الشرط و
البنت بتبعيتها كحرها حرة حين ولدت وترق في حال وهو اذا ولدت البنت او ولد المهر
يعتق نصف كل واحدة ويسعى في النصف واما الوهم فيترك في الحال اذا ولد ولا يشترط
الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق وعتق الاممة معينة يعني اذا شهد شاهدان على
رجلانه طلاق امرأته او عتق امته تقبل شهادتهما بدون دعوى المرأة والاممة في اخرتهم
الفرج وهو حق الله تعالى ولكن كونه متعينا ان الحق العبد شرط فيه العدد ولم يقبل
خبر الواحد وفي عتق العبد وغير الاممة معينة تشترط الدعوى وليس في الاول حرمة الرجوع
حتى يتعلق به حق الله تعالى وفي الاممة الغير المعينة الدعوى جرملة فلو يتحقق الدعوى من الجرملة
فولو تقبل الشهادة خالوا فالها يصح تقبل الشهادة باو دعوى عندها فيما لو ان الشهادة وان
كانت غير مقبولة في حقوق العبد باو دعوى لكن الغالب عندها فيما في عتق العبد حق الله
لولا سبب المالكية هو الحرية يتعلق بها حق الله تعالى وجوب الزكاة والجمعة وغيرها فقبل
بدون الدعوى وفي الاممة الغير المعينة وان كانت الدعوى جرملة لكن يترجح طرفها احتياطاً
فيتعلق بها حقوق الله تعالى ايضا ثم فرغ على هذا قوله فلو شهدا عتق احد عبديه او امته لا تقبل
الشهادة لما ذكرنا في وصيته وعندها تقبل قال العاومة في الكافي وان شهدا على رجلانه عتق
احد عبديه بطلت الشهادة عندنا خيفة رجة الله ان يكون في وصيته استحساناً ثم قال وهذا اذا
شهدا في وصيته انه عتق احد عبديه فان شهدا انه عتق احد عبديه في مرض مائة او شهدا على رجل
تدبيره في وصيته او مرضه واداء الشهادة في مرض مائة او بعد مائة تقبل شهادتهما والقياس ان لا
تقبل لعدم شرط العتق وهذا الدعوى جرملة ان العتق في مرض الموت وصية حتى لا يعتبر

وهو ما اذا اوله

اعتبرم الثلث والتدبير وصية سواء كان في الصحة او في مرض الموت والختم في تنفيذ الوصية
هو الموصى له ونوجب تنفيذ الوصية لحد وثقته يعود اليه وان كان مرد وذكراً
وهو يعني الموصى معلوم عنه خلف وسما الوصى او الوارث فيبقى الدعوى في وصيته او
وارثه وان العتق الجهم يشترط بالموت فيما حتى يعتق من كل واحد منها نفسه فيبقى
الدعوى واحد منها فصار كل واحد منهما خصماً متعيناً كمال وان شهدا بطلاق احد عتق
قبله اتفاقاً ويجوز ان يطلق احد منهما هداية **باب الخلف بالعتق** ومن قال ان دخلت
الدار فكل مولود لي يمدح حتى يعتق بدخوله في ملكه عند دخوله سواء كان في ملكه وقت
الخلف او بعدد بكونه يوم يمدح تقديره يوم اذ دخلت الدار استند الفصل وعرضه
بالتقوية وكان المعتبر قيام الملك وقت الدخول هداية ولم يمدح يمدح لا يعتق الا من
كان في ملكه وقت الخلف وان قوله مولود في الحال والجزء حرية المولود في الحال انه لما دخل
الشرط على الجزاء تأخر الى وجود الشرط فيصق اذ انقضى على ملكه الى وقت الدخول وايتنا
من استراه بعد العتق هداية وكذا لو قال كل مولود لي حر بعد غد وفي الكافي ولو قال كل مولود
او امك حر بعد غد او قال كل مولود لي حر بعد غد وله مولود فلك اخرتم جاء بعد غد عتق
مبا كان في ملكه من خلف لامه ملكه بعد الخلف كمال والمولود لا يتنازل له المولود من مولود الملك
الطلاق والحل مولود تبعا لامة ولذا لم يبع امة عمة كخانة اليها ولو قال كل مولود لي حر حرة
امحامل فولدت ذكراً فلي حر نصف حرة من خلف لا يعتق وقائدة التقييد بوصف
الذكورة انه لو قال كل مولود لي حر حرة فلي حر نصف حرة من خلف لا يعتق وقائدة التقييد بوصف
لم يقبل ذكر عتق تبعا لامة ولو قال كل مولود لي حر بعد موتي صار من في ملكه عند الخلف
مدبراً له من ملكه بعده لكن يعتق الجميع من الثلث عند موته اعلم ان هذا اضاف العتق الى المولود
من حيث انه ايجاب العتق يتناول المولود في الحال فيصير مدبراً لتعليقه بالموت فلو جاز
بيعه مع حيث انه ايجاب بعد الموت يصير وصيته يتناول ما يملكه بعد هذا القول وان المعتق
في الوصايا الملك حالة الموت ولا يكون مدبراً له لم يوجد زمان الوصايا حتى يستحق
العتق فيجوز بيعه صدر **باب العتق على جسد** هذا بالنسبة ما جعل لا يشترط شئ بغيره وكذا
الجحالة بالكسور ومما عتق على الامة بان قال انه حر على الف درهم او بالف درهم فقبل
العبد عتق وانما قيد بقبول العبد لانه معاوضة ومن شرطه القبول في الحال والحال الذي شرط

وفي ان ما خاضع ويخلف في المدبر والمولود اذا كان
والعبد المهر ولو دخل في المكاتب الابانية والابنية عبد الف
فوق ما جسد
ان مكنته من بعد بيعه وله ان يمدح بقبول العتق
الحرقة الميت يعتق من الثلث اذا في الوصية

وایکبر الحق بک سید حق جان الہی الخدایا صلی علیہ وسلم
محمد و الخاتمین

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين
والعلماء أئمةً مهتدين
والعلماء أئمةً مهتدين

二六

والضمان ان الوكيلان متعديا اوله وآخيه على الدوام

والتحقيق بطريق الاقتضاء كما عرفنا في مقدمتنا
فمنها ما لا يصلح ان يدركه العقل على الوجه المتقدم
سوى ما لا يدركه العقل على وجهه في البيع لا يتم
منه ما لا يدركه العقل على وجهه في البيع لا يتم
منه ما لا يدركه العقل على وجهه في البيع لا يتم

٦

التدبير وأما مع مولى فإلوه للقرآن والشرط لا بد من تدبيرها فكانه قال بعد مولى
 وأنه تدبير وعند مولى في تحليل العتق بالموت ولو بدخ وجوهه أولا وفي مولى لو أن حرف
 العطف إذا دخل على الفصل جعله شرطاً وكذلك إذا ذكر مكان الموت الوفاة واليه لو أن
 المعنى واحد وأما الوصية بالرقة ونحوها فإلوه العبد لو يملك رقة نفسه والوصية تقتضي
 ن والوصية وانتقاله إلى الموصي له وأنه في العبد حرية مثل قوله بعتك نفسك وهبتها
 لك وأما الوصية بالثلث ونحوه فإنه يقتضي ملكه ثلث جميع ماله ودقيقته ماله فملكها وله
 سهم ماله لأنه عبارة عن الدس ولم قال بجزء من ماله لو يملكه تدبيراً لأنه عبارة عن جزء من
 والتعيين إلى العدة فإلوه تكون رقبته داخلية في الوصية اختيار وإذا صح التدبير ولو بجزء
 أخرجه عن ملكه أو بالعقد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع ولا يهب ولا يهدى
 وهو حر من الثلث وأنه سبب الحرية للحال على ما يتألف وأنه كالمال في الحالة وفي الهبة والبيع
 إبطاله فإلوه يجوز وأنه يجب له حق في الحرية فمنع البيع كالكتابة أو الاستيلاء واختيار ويجوز
 استخراجه وكتابته وإيجاره لبقاء الملك بعد ثبوت حق العتق وهذه الصفات لا يطرأ
 فالو يمتنع منها وفي الكتابة تعجيل الحرية المؤجلة وله ذلك كالمال بجزء العتق والامة المدبرة
 نوطاً وتزوج أي جهر للسيد وطناً وتزوجها بغير رضاها وولد المدبرة مدبر لزوج الصبية
 رضي الله تعالى عنهم جميعاً وإلوه وصف لوزن فيها فيسبها كالكتابة كذا في الاختيار وأدوات
 سيد عتق م ثلث ماله لمار ويناخر الحديث وإلوه علق عتقه بالموت فكانت وصية والوصية
 تعتبر من الثلث وإن لم يخرج م الثلث فمجباً معناه يجب ثلث ماله فيعتق فيه بقدره و
 يسى وباقيه اختيار وإن لم يترك غير سعى في ثلثه هذا إذا كان له وارث ولم يجز التدبير
 أما إذا لم يكن له وارث أو كان لكنه أجازة يعتق كله لأنه في حكم الوصية فينتقم على بيت المال
 ويجوز بإجازة الوارث دد وإن استغرقه دبر المولى سعى في كل قيمته إذ لا يمكن نعتق العتق
 فيجب رد قيمته ولو دبر أحد الشريكتين وضعت نصف شريكه ثم مات عتق نفسه بالتدبير و
 سعى في نفسه لأن نفسه على ملكه عبده من غير تدبير وهذا عند الامام خا فإلوه فاعلها
 يعتق جميعه بالتدبير لأنه تدبير الجميع وهذا فرع الاختيار والمقتدر قال له سيد
 أن مئة من مرضى هذا أو مريض هذا أو مريض كذا أو إلى عشر سنين فمروا إلى مائة سنة
 واحتمل عدم مائة فيها هذه المسئلة المذكورة في الاختيار بهذا الوجه كذا في الحديث والنظر

د

في النادر والحاكم في المتن لو قال لعبد أن مئة إلى مائة سنة فإنه حر فهو مدبر مقتدر وهو
 قوله أي مضر حرمانه فجزء بيعة وقوله الحسب بن زيد رحمه الله هو مدبر مطلقاً ولو لم يجر بيعة
 والمختار أنه متى ذكر مدة أو يوصي إليها غالباً فهو مدبر مطلق لأنه كالمائة التي تسمى بجزء بيعة
 لأن السبب لم ينشأ في الحال لتردده في تلك الصفة بخلاف المدبر المطلق لأنه تعلق عتقه
 لمطلق الموت وهو كأنه لا محالة كذا في الدرر وإن وجد الشرط بأن تحقق المدة في مرضه الذي
 أو سفره الذي علق العتق به عتق المدبر المقتدر عتق المدبر المطلق أي المدة لأن الصفة لما
 صارت معينة في آخر جزاءه الجزاء الحقة أخذ حكم المدبر المطلق لوجوهه الإضافية إلى الموت وإن ماله
 التردد **باب الاستيلاء** هو طلب المالك وشرط طلب المولى الولد من أمته بالطريق دور
 يشبه نسب ولد الأمه من سيدها كما أن ابنته وأذا ثبت صارت أم ولد لها بغير إيجابها
 ملكه أو بالعقد أعلم أن الفرائض أضعف أو متوسط أو قوي والضعيف في الأمانة أو يثبت نسب
 ولدها أو يدعيه سيدها فإذا ادعى صارت أم ولد وهي الفرائض المتوسطة يثبت نسب ولدها
 بأودعية ولو يثبت بالنسب يلجيب للعالم صدر وله أي السيد وطناً وتزوجها وأجازتها وتزوجها
 وكتابتها لحام في المدبر كشف وتعتق بعد موته من جميع الماله ولا تسجل له ماله ولا يملكه عليه
 السوم أحرصت أمهات الولد من غير الثلث وإذا لا يبيع في دينه كشف ويثبت نسب ولدها
 بعد ذلك بدو ذرية لأنه لما ادعى الولد تعيين الولد مقصوداً فصار له والولد للفراش ولكن
 إنفقه انتقب وللعان لكونه فرات متوسطاً كاتبة ولد استولدها بنكاح ثم ملكها فمروا ولدها و
 كذا لم يستولدها بملك ثم استخفت ثم ملكها فامتنعها من ولدها وفيها وفي المسئلة السابقة فلو
 الشافي جهانته ورجع الطرفين في الهداية بخلاف ما استولدها من فام ملكها لأنه لا نسب
 فيه للمولود إلى الزنى وإنما يقتضي على الزاني إذا ملكه لأنه جزء حقيقة بغير واسطة هداية ولذا ألت
 أم ولد الفرائض عرض عليه السوم فإن أسلم فله ولذا أبي سعت في قيمتها وهي كالمكاتبة ولا ترق
 بغيرها وإن مات مولدها يعني الفرائض عتقه بدو سعيه والمسئلة في أن غاية وجرادى ولداً
 له فيها شرك أي شارك شبه منه لأن النسب إذا ثبت منه في نفسه بمصادفة ملكه ثبت
 في الباقي ضرورة أنه لا يجري طان سببه وهذا الصلوة لا يجري إذا ولد الولد لا يمتنع من مائتين
 وصارت أم ولده لأن الاستيلاء لا يجري عندها وعند أبي حنيفة رحمه الله يصير نصيبه أم ولد ثم يملك
 نصيب ضاحية لأنه قابل للثالث إذا لم يحصل له من أسباب الحرية شيئاً كالتدبير وغيرها ونحوه

الفرق بين المدبر المطلق والمقتدر أن المطلق ما يطلق العتق
 بمجرد مطلق أو يقتضيه كجزء العتق أو قوله والمقتدر أن
 يقتضيه موت مولى بغير أن يملك كذا في النادر

الفرق بين المدبر المطلق والمقتدر أن المطلق ما يطلق العتق
 بمجرد مطلق أو يقتضيه كجزء العتق أو قوله والمقتدر أن
 يقتضيه موت مولى بغير أن يملك كذا في النادر

أو يثبت نسب ولدها

أو يثبت نسب ولدها

في الخبر

المجلد

فنه وه عدد ذلك يقصر فيه اليه حفظ اليبا المص
ونعما اي اليه بالث على السوا حفظ اليبا المص
غيب العبدية لثقا استعمل الله تعالى في ذلك ما هو مستعمل
استعمله الى صل ويا بهر ويا انا انيا صدم اليه كبير
ايه وبعده من تبة في يمينه اي هداية اليه بالفتح كذا
منفعة والمراد هنا بعد المازل مستعمله مستعمله

سید محمد زکریا، العرب، زید، بقدر، الزم، طلب، الحمد
و سر، نیست، راجب، است، مستوفی

الحلف عليه حال كونه متقيا لله تعالى
وكان له في نفسه حجة الله تعالى
فان كان الحالف عليه غير متقيا لله تعالى
او لم يكن له في نفسه حجة الله تعالى
او كان له في نفسه حجة الله تعالى
او كان له في نفسه حجة الله تعالى

مع عليه او مجنون لتحقق الشرط حقيقة كذا في الهداية وهي اي كفارة اليمين عن رتبة او
 اطعام عشرة مساكين كما في عتق النكاح واطعامه او كسوتهم كل واحد بايسترعامته
 بدنه هو الصحيح والاصل فيه قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين اذ في كلمة او
 للتخيير فكان الواجب احدى الا شياء الثلاثة هداية او كفارة او إطعام
 عشرين في العرف كذا ما لا يجزيه الكسوة يجزيه اطعام باعتبار القيمة هداية فان عجز
 عن احدى اى عن العتق والاطعام والكسوة عند الاداء اى عند اداء الاداء تمام ثلثة
 ايام متتاليات وعند الشافعي جهلته ان شاء تابع وان شاء فرق ثم اعتبار الفقر
 الضاء عند اداء التكفير عندنا وعند الشافعي جهلته عند الخسة حتى لو حثت وهو مفسر
 ثم اعتبار جاز الصوم وبه لا عندنا وعنده على القلب كذا في الكافي ولو يجوز التكفير قبل
 الخسة حتى لو كفر قبل الخسة ثم حثت بحسب الكفارة خلو القلب في صدره ولو كفارة في حلف
 ولما حثت مسأله لانه ليس اهله لليمين لانهما لا يقعان في التكفير في التكفير ولا
 اهل للكفارة لانهما عبادة وان تبعا معنى العقوبة ودرر ولا يصح بيمين البسوة والجحود و
 الشايع طاهر في البسوة اختيار فصل وحروف القسم الواو والباء والتاء كقوله والله
 وبالله وتالله وان كل ذلك معهود في ايمان ومذكور في القرآن وقد تفرقت حالها كالتة
 افعله اى كقوله الله افعله لان حذف الحرف من عادة العرب ايجازا ثم قيل ينصب له نزع حرف
 حافظ فيلحق الكسوة ولا على المحذوفة وكذا اذا قال لله لان الباء تبدل بها قال الله تعالى
 له اى ائتم به كذا في الهداية واليمين بالله تعالى او باسم الله حرم اسماءه تعالى كالحرم و
 الرجيم والحق وجميع اسماء الله تعالى فيه سماء تعارف الناس الخلف به اولا هذا الظاهر من
 حب اصحابنا وهو الصحيح وقال بعضهم كل اسم لا يستعمل بيمين الله تعالى كالله والرحمن فمن
 يمين وما يسمى به غيره كالطيم والعالم والقادر فان اراد به يميناً فهو يمين ولا يلو كذا في البدن
 فتكلم الكافي والحق اسماء الله تعالى ذلك بان الله هو الحق المبين ذكر في الهداية قال ابن
 حنيفة رحمه الله اذا قلنا وحق الله فليس بحال وهو قوله محمد رحمه الله واحدى الروايتين
 ان يمين الله وعند رواية اخرى انه يمين يمين لان الحق من صفات الله وهو حقيقة
 فصار كانه قال والله الحق والخلف به متعارف ولما انه يراى به طاعة الله اذ الطاعات
 حقه فلهذا حلفا بيمين الله تعالى قالوا وقالوا والله يميناً ولو قال حلفاً لا يميناً

في عتق النكاح واطعامه او كسوتهم كل واحد بايسترعامته
 بدنه هو الصحيح والاصل فيه قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين اذ في كلمة او
 للتخيير فكان الواجب احدى الا شياء الثلاثة هداية او كفارة او إطعام
 عشرين في العرف كذا ما لا يجزيه الكسوة يجزيه اطعام باعتبار القيمة هداية فان عجز
 عن احدى اى عن العتق والاطعام والكسوة عند الاداء اى عند اداء الاداء تمام ثلثة
 ايام متتاليات وعند الشافعي جهلته ان شاء تابع وان شاء فرق ثم اعتبار الفقر
 الضاء عند اداء التكفير عندنا وعند الشافعي جهلته عند الخسة حتى لو حثت وهو مفسر
 ثم اعتبار جاز الصوم وبه لا عندنا وعنده على القلب كذا في الكافي ولو يجوز التكفير قبل
 الخسة حتى لو كفر قبل الخسة ثم حثت بحسب الكفارة خلو القلب في صدره ولو كفارة في حلف
 ولما حثت مسأله لانه ليس اهله لليمين لانهما لا يقعان في التكفير في التكفير ولا
 اهل للكفارة لانهما عبادة وان تبعا معنى العقوبة ودرر ولا يصح بيمين البسوة والجحود و
 الشايع طاهر في البسوة اختيار فصل وحروف القسم الواو والباء والتاء كقوله والله

فان الباء تدخل على المظهر والمنصور والواو تدخل على
 المظهر والمنصور والياء لا تدخل الا على مظهر واحد وصاحبه اسم
 سكال

في ربه

يميناً لان الحق اسماء الله تعالى والمكبر يراى به تحقيق الرعد انتهى ولو يقتصر اليمين
 او فيما يسمى به غيره تعالى كالحليم والعليم فيحتاج الى يمينه وقيل لا يحتاج الى يمينه في
 جميع اسمائه وكبره حالها لان الخلف بيمين الله تعالى لا يجوز والظاهر انه قصد يميناً صحيحة
 فيحلف عليه فيكون حالها لان يمينه غير الله تعالى اختياراً وبصفة من صفاته تعالى يحلف بها
 عرفاً كعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وودارته فان الايمان مبنية على العرف فالتعا
 تعارف الناس الخلف به من صفاته تعالى يكون يميناً وما لا فلا لان اليمين ايماناً تفقد للحمل
 او المنع وهذا لما يمين بما يعتقد الخلف تعظيم وكل مؤمن يعتقد تعظيم الله تعالى وصفاته وهو
 بجميع صفاته معظم فصارت حرمة ذاته وصفاته حراماً له الخلف او ما نفا وهذا ايماناً
 اذا كان الخلف بما متعارفاً له اذ ايكه فلهذا لا يحلف بيمين الله كالعراق والنجى
 الكعبة لقوله صلى الله عليه وسلم لم كان منكم حالفاً فيحلف بالله او بغيره هذا اذا قيل
 النجى والقرآن والكعبة وما لو قال انا بريء من المسيء كذا يميناً ولو قال انا بريء مما في المحسن
 يميناً لان في المسيء قرآن فكانه قال بريء من القرآن كذا في الدرر نقوله من الكافي ولو عطف
 لو يحلف بها عرفاً كحرمة وعلمه ورضاه وعظمته وسخطه وعذابه ما سبق ان يمين اليمين
 على العرف ذكر في الكافي او بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفاً كعزة الله وجلاله وكبريائه وقا
 العراق وما من ثغنا الخلف بصفات الذات كالقدرة والعظمة والجلال والعزة والكبرياء
 جميع والخلف بصفات الفعل كالرحمة والسخط والغضب والرضى ليس يميناً وقالوا بصفة الذات
 ما لا يجوز ان يوصف بصفته وصفه الفعل ما يجوز ان يوصف بصفته فانه تعالى بريء بالايمان ولما
 يمينى بالمكفر وهذا الظاهر غير حرمى عندنا لانهم يقتصدون بهذا الفرق الاشارة الى مذهبه
 ان صفات الفعل غير الله تعالى والمذهب عندنا ان صفات الله تعالى لا يوصف بها ولا غيره وكلها قد يمين
 فلا يستقيم الفرق بين الصفات الذات وصفات الفعل ولا يمتح ما قلنا وهو اختيار
 مشايخنا وما وافقنا ان الايمان مبنية على العرف فما تعارف الناس الخلف به يكون يميناً
 وما لا فلا انتهى وقال في الاختيار بعد ذكر كلام الكافي والفرق الصحيح ما قاله محمد بن الحسن
 يراى به غير النعمة فلهذا لم يصير به حالها بالثبوت فالرحمة يذكر ويراد بها المظهر والخلف ويراد
 الجنة قال الله تعالى في رحمة من فراخا له والسمي والغضب يراى به ما يقع من العذاب في
 النار والرضى يراى به ما يقع من الثواب في الجنة فصارت حالها بيمين الله تعالى وقوله لعمر الله يميناً

حلف يحلف خلفاً ولفظ حلفاً فاصح واحداً ما جاء في المصنف
 على معنى حلفه وقصدت حلفاً بيمينه كذا في الاختيار

منقولة
 صفات الذات والافعال
 قد يمينت صفات الذات

واليمين القسم والمظهر والمنصور والواو تدخل على
 المظهر والمنصور والياء لا تدخل الا على مظهر واحد وصاحبه اسم
 سكال

بخلافه ليس بمبرم لانه وعد وقد يلزم بيننا يابط او قلنا لفظه يا فان نسبة بمعنى او
 الصاطفة يعني او قاله لو كان حرم من يتطوق زن لو يلزم بيننا لعدم الحرف وانما ذكر المص
 رحمه الله تعالى في حرم ملكه أي حرم على نفسه شيئا مما ملكه لا يخرج عليه وان استباحه أي
 عامل به معاملته المباح او استباح شيئا منه فله الكفاة لو ان حرم المالك له بينا لفظه فقد خرج
 الله أتم حكمة ايمانكم على ان العبد اذا كان على فعل وجوبه في وجوب المباح وان كان على عدمه في
 حرم المالك له ذلك وقال الشافعي رحمه الله عليه لا في النساء والرجال كافي وقوله كذا هو
 على حرام فهو من الطعام والشراب وان ينوي غيبة لك كافي الهداية والكا في محمد استحسن
 والقباس ان تحت كافي وبوقوله زفر رحمه الله كفا للاختيار والكا في والفتحة على ان الطوق
 بهذا القدر أمرته بلونية فله الاستدلال في اعادة الطوق كذا في الكافي ومنه قوله حوله
 بروي حرام للعرف ذكر في الكافي وكذا قوله حوله بروي حرام او حوله الله او حوله المولى
 وان قال لم اتوا لصلواته لم يتصدق قنانه ما طوق عرفا انتهى وكذا قوله حله بوجه بدست كبر
 بروي حرام فانه يفتلوق به أمرته بلونية للعرف وهو او ظهر وقد يستدل فيه السنة كذا في الهداية
 وذكر في الكافي وقوله حله بدست كبر بروي حرام ويتحمل طوقا بلونية ومما يستدل مشايخ
 سمرقند في حله العامة حرمونه لفتنة الطوق وقال بعض المشايخ لم يتفق في رفع الناس في
 حلقه من زواجر له يغتف بد كذا في ذلك والمصلحة ولو كان العرق مستفيضا في ذلك لما
 استعمله لما ذكره المصلحة فالصحيح ان تعذر الجواب ونقول ان ترك الطوق يعجز عنه قافا حرام
 غير دولة قال حبان ان تعذر المزفيه ولا يخالف المتقدم ولو قال حله بدست كبر
 كبره لو يلزم طوقا لا بلونية ولو قال حله بدست كبره وقيل لا يلزم طوقا لا بلونية وقيل لا
 السنة ولو قال حله الله على حرام وله أمرتان أو أكثر وفي النهاية ولو قال حله الله يقع الطوق
 على دولة وابعد البيان لما ذكره كونه أمران طالق وله أمرتان أو أكثر وفي النهاية ولو قال حله
 على حرام او قال حله على حرام وله امرأة يسرق ايهما من ثمانية وفيه الفرق وان لم يكن له طلاق حرام
 قوله كانه وزند نذكر مقتضيان قاله على حرام شركا في معصاة بشرط بريد كانه قدم غيبه ووجد ان
 او قاء لفته شفا وايد ليقر ان زوكرنا ولو لم يعل التسلية ولم يذرك في حله او قاء
 سمي كذا في الهداية انما يعل قوله عتق بشرط لو يربله كان زيب خير بدين الوفاء والكفيرة

[illegible][illegible]

است
و هو فی تالیف
طریق
فی تالیف
الطریق

وَمَا كَانَ
لَا يُفْقِدُ بَشَرَةً مِنْهُمْ
فَتَجِدَبُ وَإِنَّمَا تَأْكُلُ
مِنْ ثَمَرِهِمْ وَلَئِنْ كُنْتُمْ
تَعْلَمُونَ

الصبي يعني ان علق نذره بشرط لا يريد منه كالتنا ونحوه فحش يتخير بين المكافاة وبين الرفق
 بما التزم وهو قوله الشراح في الجديد وروى ان ابي حنيفة رجع اليه قبل موته بسبعة ايام وكان
 يمشي لا يمشي في شدة الحر وغيره من كبار الفقهاء كان كلامه نذرا بظاهره يعين بمضاده لانه قد
 المنع في ايجاد الشرط فيميل الى الجريين شاء بخلافه اذا علق بشرط يزيد بشيء ونحوه
 وهو قدس الله غير موجود فيه لان قصده اطلاق الرخصة فيما جعله شرطا قال صدر الشريعة قوله
 ان كان الشرط حراما كان زينة مثله يعني ان لا يتخير في تحقيقه والحرام لا يجب التحقير او ليس
 الموجب للتحقير هو الحرام بل وجوده ليزال التحقير لان اللفظ لما كان نذرا وجهه ويمينا وجهه لزم ان
 يعمل بمقتضى الوجهين ولم يجر هذا احد ما لزم التحقير الموجب للتحقير بالضرورة فتدبر دور
 ولم وصل بجملة ان شاء الله ولو حش عليه لكان انشاء الميمى وهذا المعنى الذي ضرب به
 قوله صلى الله عليه وسلم خلف على يمينه وقال ان نشاء الله فقد ربي في يمينه وقد اشار المعص
 رحمه الله بقوله وصل الى قوله صاحب انه لا بد من الاتصال لان الاستثناء بعد الفراغ
 بجمع ولو جمع في اليمين لم يخلو رحمه الله **باب في النذر والشرط** **باب في النذر**
 حلت لو دخل بيتا فدخل القبلة او المسجد او البيعة او الكنيسة لا يحل ان البيت
 ما اعدا ليتونة وهذه البيعة مابينة لها هداية وكذا لا يحل ان يدخل دهرين او هو
 بالكس مابين الباب والدار او ثلثة باب دار وهي على ما فهم من الغاية مستقيمة
 بين الحائطين تحتها طريق لئلا كان لو غلق يتي خارجا واذا حش كالمود خرقة و
 قبل لا يحل في القبلة ايضا ذكر في الكافي رجل خلف ان لا يدخل بيتا لا يحل ان يدخل القبلة
 والمسجد ليس بسبب حقيقة لان البيت ما اتخذ للبيعة وهما لم يبنا لها فانه لو بنات فيهما
 وكذا البيعة والكنيسة بيتا للصلوة او للبيعة وكذا الدهليز لم يبن للبيعة فيقال
 مشايخنا رحمهم الله هذا اذا كان الدهليز بحال اذا غلق الباب يتي خارج البيت وما
 اذا كان الدهليز بحيث اذا غلق الباب يتي داخل البيعة وهذا سقف يجب ان يحل لانه
 يصلح للبيعة وكذا الظلة وهي الباط الذي يلقى على باب الدار ولا يفرق بينا البيت
 بسبب لانه لو بنات فيها والحجاب في الصفة بناء على عرفنا وفي عرفنا هو الكوفة يحل لانه صفا
 على هيئة البيوت لو بنات ذات خرابط اربعة عند فتم بيتا وعرقنا الصفة لو بنات على هيئة
 البيوت لو بنات ذات خرابط ثلثة فلو بنات بيتا ولو بنات في الصحاح الباط مستقيمة بها

يعني جعله نذرا لما يريد ان يكون من موجب التحقير به
 الحرام وليس كذلك بل يجب سعة اللفظ عند النذر
 والبيعة مابين

البيعة مابين الباب والكنيسة والبيعة مابين
 الباب والدار

سبب ان هذا البيت هو الذي يلقى على باب الدار
 ويستحب ان يبنى بهود كسنة النذر

بينا حائطين تحتها طريق فانه كانه رحمه الله وفيه يدخل دارا يدخل دارا حربة او يحل
 لوقال هذه الدار فدخلها حربة محرا او بعد ما بنيت دارا اخرى حش لانه الدار اسم
 للمعرضة عند العرب والعجم يقال دار عامرة ودار غامرة وقد شهدت اشعار العرب بذ
 لك والبناء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر فاض وفي الغايب معتبر كذا في الهداية وفيه
 هذا المقام تحقيق النذر وكذا لو وقف على سطحها فانه ايضا يجب الحش لانه السطح
 من الدار اولى ان المعتكف لو ينفذ اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد وروى لا يحل ان
 في عرفنا ذكر في الكافي ولوحش لو دخل هذه الدار فوقف على سطحها وعلى حائطينها حش والمختران لا
 يحل ان كان الحالف من باود العجم وعينه الفتى لان الساعد على السطح والحائط لا يسمى داخل في العجم
 الوبري انه يقال هو على السطح وفي الدار وان كان الحالف من باود العرب يحل ان السطح والحائط
 من الدار حتى يدخلون في البيع باود ذكر كذا ولو دخل طاف بابها او دهرينها او دخل طاف دهر
 هذينها هذا ان كان لو غلق يتي خارجا لا يحل ان لم يبق دار الاعراض اسم اخر عليه هداية وكذا
 لو دخل بعد انه دام الحرام وسببها لانه اسم الدار لا يعود به دور وفيه لا يدخل هذا البيت قد
 بعد ما نهى عن ومسا محرا او بعد ما بنى بيتا اخر لا يحل ان الاكم لم يبق بعد الانه دام دور محرا
 ما كسقف السقف وروى الجدل ان لانه بنات فيه والسقف نصف فيه هداية وفيه لا يدخل هذه
 الدار وهم فيها لا يحل ان يخرج ثم يدخل تحتها القياس ان يحل ان الدار له حكم المائدة وجه
 او كان ان الدار له حكم له لانه انما هو الخارج الى الداخل هداية وفيه لا يلبس هذا الثياب
 وهو لو يركب هذه الدابة ويحملها او لو يسكن هذه الدار وهو كذا ان اخذ
 احمشع في النزع والنزول والتعلق من غير بيت وتاخيره لا يحل وكذا حش وعذانا وعذنا فرج
 الله يحل مطلقا لوجه السكنى والركوب وان قل قلنا البيعة شرعية للبرق فان تخيل
 البرق مستثنى كذا في المصدر ثم لو يسكن هذا البيت وهذه الدار لا بد من وجه جميع اهله
 ومشاعه حتى لو بنى وتدر حش وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف حرام لانه
 يعتبر بقرانه كثر لانه نقل الكل قد يتعدر هداية فيعتبر او كثر وعليه الفتوى كافي وعند
 محمد رحمه الله يعتبر بقرانه ما تقوم به كدخاينه وهو الاحسن والافضل كذا في المصدر ثم لو بد
 من نقلته الى منزل اخر حتى لو ينقلته الى السكة او المسجد وكذا في لو يسكن هذه المحلة
 فانما بمنزلة البيت والدار احكاما وفيه لا يسكن هذه البيعة او القرية يتي بخر وجهه فتركه اهله

الطائفة المعتكفة من البيت والبيعة والبيعة
 كذا في الصحاح

الطائفة المعتكفة من البيت والبيعة والبيعة
 وصحة

نقلته نقول من باب قد حش من مطلق الموضع
 وانتقله من باب قد حش من مطلق الموضع

لا يحل ان يدخلها حربة محرا او بعد ما بنيت دارا اخرى حش لانه الدار اسم

و مناعه فيها وفي لو خرج فامر من حله واخرجه حنت لان فعل الامر مضارع الى الاخر فصار
كما اذا ركب دابة فخرجت هداية ولو حمل واخرج بدوامه مكرما او راضيا لا يحنث ومثله لو
يدخلات فاحكاما وقاية فالواقام ان يخرج بامر وان يخرج بدوامه اما مكرا او راضيا
والحكم الحنت في الاول وعدمه في الاخرين صدر وفي لو يخرج او الى الجنابة فخرج اليها الى الجنابة
اخرى لا يحنث لان حروجه لم يكن الى الجنابة صدر لان الدوام على الخروج ليس بخروج كاف
وفي لو يخرج الى مكة فخرج يريد هاتم جمع حنة لوجه الخروج على قصد مكة وهو الشرط وفي
لو ياتها لا يحنث ما لم يدخلها لان الايمان انما يملك بالدخول والذهاب كالخروج والاصح تعين
لحلف لا يذهب الى مكة قبل بيوكالان وقيل بالخروج وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال صليا
وفي يثابتين فلو ناكلما ياتته حتى مات حنة في آخر اجزاء حنة أي في آخر اجزاء حنة لا يحنث
البر قبل ذلك مرجع الياس حينئذ يحصل دور وان قيد الاتيان عذابا بالاستطاعة فهو على
الالات وعدم الموانع المعبرة كمنها مانعا فلو لم يات ولا مانع من مرض او سلطان حنت عبادة
الهداية ولو حلف لياثيته عند ان استطاع فهذا على استطاعة الصحة دون القدرة وفرضه
في الجراح الصغير وقاله اذ لم يعرض ولم يمنعه السلطان ولم يجرى امر اخر لايته على اتيان
فلم يات حنت انتهى ولو نوى الحقيقة أي ان قال اردت الاستطاعة الحقيقة المقارنة للفعل كما
تقرر في الكتب الكلا مية صدق ديانة لانه حقيقة كلامه لا قضاء في الحمار لانها تطلق في
العرف على سوا مة الاسباب والالات والمعنى الخروج فظاهره في الظاهر دور وفي لو خرج
أمراته الا بانه شرط الاذن لكل خروج لان الاصل ان التمسك في موضع النوى ثم وان الفعل يدل
على المصدر لغة وان المستثنى يمتنع من جنس المستثنى منه وان الباء تقتضي ملصقا به فصار
التقدير لا يخرج امراته من مجالها ملصقا بانه فيلزم ما و لو الخروج بالاذن باقيا تحت
الحظ العام فحنث اذا وجد الخروج لا يحنث لوجده شرط الحنة كذا في الكافي وفي النهاية والجلسة
في ذلك ان يقول لها كذا اردت الخروج فقد اذنت لك فان قال ذلك ثم ماها وبعين نبيه
عند ان يري رحمه الله خافوا فالحمد رحمه الله ولو نوى الاذن مرة يصدق ديانة حتى لا يحنث
في المرة الثانية اذا خرجت بصير ان كذا يخرج وفي قوله لا يخرج الا بالاذن لك يحنث الاذن مرة
ولو بشرط لكل خروج اذن لان الاذن للثانية مثل الحان فاذا اذن مرة اخرى لم يحنث وذكر في
الكافي وعند الفراء هداية كذا بادي فحنث لان ان مع الفعل مصدر ولا انتقال للمصدر لما تقدم

في الفعل لا يحنث الى الحكم الامارة سنة الاكل
وكذا في صورة المصداق في الصحيح لان الانتقال بالاصح
الرضاء

وفي بعض النسخ الحاجة اخرى أي ثم ذهب منها
الى امر اخر قبل الفعل فحينئذ لا يصح دعيه وارجح
صاحب الدرر سنة

لان الاتيان عبارة عن الزوال قاله بعض
فانما يحنث عند فقد لاله الالية هداية

لان الاستثناء مضارع ومضارع مضارع
الاخر جارا ملصقا بادي في الكافي وسباق
الفتح نعم فاذا خرج منها بعض ما بقي ما
عده على العدم سن

لما تقدم الا بصله فوجب تقديره بالياء فيصير قوله الا بادي كذا وكذا في حركته يخرج امراته
الا بانه لما اذن له فيها أي في الخروج متى شاءت يعني قال لها اذنت لك ان يخرج متى
شئت ثم ماها عن الخروج فخرج لا يحنث عند ان يري رحمه الله خافوا فالحمد رحمه الله لان
الاذن بطل بالنهاي فكان خروجها بصير ان ولو يري رحمه الله انه لما اذن لها بالخروج متى
شاءت انتقل الاذن بجميع الخروجات الممكنة لكانت شرط الحنة وهو الخروج بصير ان يحنث
اليمين لفوات شرطها فبالتالي لا تعد شرط الحنث ولو اذنت الخروج فقال ان خرجت او اذ
ضرب العبد فقال ان ضربت تعيد الحنة بالنقل وتراجع لم يحنث ثم قلنا لا يحنث يعني لو اذنت
المراة الخروج فقال الزوج ان خرجت فاني طالق فجلس ساعة ثم خرج لم يحنث وكذا
لك ان ارد رجل ضرب عبده فقال له اذن ضربته فعبدي حرة فتركه ثم ضربه لم يحنث وجده
تسعي يمين فهدى وتفرقا بوجيفة رحمه الله بطلان وجهه ان امره المتكلم المراد من تلك الضربة
والخرجة عرفا وبني الويمان عليه كذا في الهداية قاله لا يخرج من فمك ان تصدق
وكذا لو يحنث بالتقدي الا معه ولو في ذلك اليوم لو كان مخرج خرج فخرج الجواب فينتطبق على
السؤال فيصرف الى احدا المدعى عليه هداية او ان قال ان تصدق اليوم وكذا لو انه زاد على
قد ر الجواب فيجعل مبتدئا هداية كذا في لو يركب دابة فلو نزل فركب دابة عبد له ما ذولا
لا يحنث وان نزل او غير مستغرق بالدين وعند ان يري رحمه الله يحنث مطلقا ان نزل
عند حمد رحمه الله يحنث مطلقا وان لم ينو اي حلف لا يركب دابة زيد فركب دابة عبد له ما
ذون فان كان عليه دين مستغرق لرقبة وكسبه لا يحنث لان هذه الدابة ليست لزيد
وان لم يكن عليه دين مستغرق فان نوى بدابة زيد دابته الخاصة لا يحنث وان نوى دابة
في ملك زيد ام حران تخرج خاصة له او نوى دابة عبد المأذون فحنث يحنث وقاله في
رحمه الله يحنث في العجره كلها اذا نزل وقاله رحمه الله يحنث وان لم ينو صدق **باب**
اليمين في الاكل والشرب واللبث والامام من حلف لا ياكل من هذه الخلقة فينقض على غيرها
و د ب سها غير المطبوخ لان المعنى الحقيقي مجرور حنث فينصرف الى ما يخرج منه لانه سببه
له فيصل مجازا منه كذا الشرط ان لا يتغير بصفة جديدة هداية لا على بيدها ولا على
و د ب سها المطبوخ لو وقع التغير بصفة جديدة هذا حلف لا ياكل من هذه الخلقة فلو
الحكم دون اللبث والزبد وفيه ياكل من هذه الخلقة فاكل رطبا لا يحنث وكذا من هذه الخلقة

لانه استثناء مضارع ومضارع مضارع
ملصقا بادي في الكافي وسباق
بعض ما بقي ما

اليمين في الاكل والشرب واللبث والامام
من حلف لا ياكل من هذه الخلقة فينقض على غيرها
و د ب سها غير المطبوخ لان المعنى الحقيقي مجرور حنث فينصرف الى ما يخرج منه لانه سببه
له فيصل مجازا منه كذا الشرط ان لا يتغير بصفة جديدة هداية لا على بيدها ولا على

هذا هو الحق في كل ما ذكرناه من هذه الصفات

أو اللبغا فأكلمه ثم أو شير أن لو ن هذه صفات داعية الى اليقين فتفقد بهاد ربحه خوف
 لو يكلم هذا العيني فكله شأنا أو يتجاول في حرجان المسلم يمنع الكلام مني عنه فلم يعتبر الذي
 داعيا في شرح هداية وفي التعليل تفصيل في الدرر أو لا يأكل كل هذا الجمل فأكلمه كذا أي
 بحث ايضا لو ن صفة الضر في هذا ليست بداعية الى اليقين فان لم يمنع منه اكثر امتناعا
 عنه لم الكس هداية وفي لا يأكل بسرًا فأكلمه رطب لو بحث لانه ليس بسر ولا كل
 مدنيًا حنة لانه اكل الحلو عليه وزيادة درر وكذا لو اكل بعد ما حلف لا يأكل رطبًا
 وقاله لو بحث فيها وجه الطريق في الهداية ولو اكل بعد ما حلف لا يأكل رطب ولا بسر
 حنة اتفاقا وفي لا يشتري رطبًا فاشترى كباسة بسر فيها رطب لو بحث كما لو اشترى
 مدنيًا لان الشراء ينافي الحنة والمطلوب تابع ولو كان اليقين على الاكل بحثه لان الاكل ايضا
 شينا فشيئا فكان كل واحد منهما مقصودا وصار كما اذا حلف لا يشتري شيئا أو لا يأكله فا
 شترى حنطة في حجاب شعير أو اكله بحثه في الاكل ومن الشراء كذا في الهداية وفي لا يأكل
 لما أو ايضا فأكلمه سمك أو بيضه لا بحثه وكذا في الشراء والميسر ان بحثه لانه سمي في الغزاة
 وجه الاحتكاك ان التسمية تحانية لان اللحم مشاه من الدم ولو دم فيه لسكن في الماء هيا
 وفي الكاف ولو حلف لا يأكل حنطا فأكلمه السمك لا بحثه استكانا لان ينوي وحسنه يعتبر لانه لم
 من وجه وقال الشافعي في ربه ان الله يحسنه قياسا في التاخر تحانية ولو اكل التي من اللحم قال
 شيخنا أو سوام ينبغي ان لا بحثه ولو قال الفقيه وعندي انه بحثه كآدم وجرانه ولو اكل لحم
 انسان أو غيره برحت لانه لم حقيق او انه حرام واليه قد يعقد للغير من اللحم كذا في الهداية
 وهكذا ذكر الصلوة النسي في الكثر وقال في الكاف بعد ذكر صفة الحنة وذكر الزاهد الصابغ
 انه لا بحثه وعليه الفتوى وبه اخذ صاحب القاية والدرر وشارح الحج قال اربع يجزى رحمه الله
 في الاشباه والنظائر بعد ذكرها في الكثر وكذا الفتوى على ما في هذا انتهى وهذا مبني على قاعدة ذكرت
 وهي اذا تعارض العرف مع الشريعة قدم عرف الاستعمال خصوصا في الايمان وقد فرغت عليها مسائل
 كثيرة منها هذه المسئلة وكذا بحثه لو اكل كبد أو كبد لانه يشبه لحم الدم والاختصاص باسم لحم
 لا للشخصان كالرأس والكراع قال صاحب الحيد هذا في عرف اهل الكوفة وعرفنا لا بحثه لانها لا
 تعد لحم ولا تستعمل استعمال اللحم كذا في الدرر اخذ من عبارة الكافي ولذلك قال المصنف رحمه الله
 انه لا بحث بهما أي الكبد والكلى وعرفنا كذا في الهداية بالغا رسية ربه لانها نفع ثالث لا تستعمل

هذا هو الحق في كل ما ذكرناه من هذه الصفات

الكرش

الكبد والكلى

لا تستعمل استعمال اللحم والشحم كذا في الدرر وفي لا يأكل شحما يتقيد بشحم البطن
 فلو بحث بشحم الظهر عند حنة رحمه الله خافوا فالها فانه بحثه به عندها ايضا
 اللحم السمير لوجود خاصية الشحم فيه وهو الذوب بالنار وله الله لم حقيقة الاثراء
 بششاء من الدم وبشحم استعماله ويحصل به فوته ولهذا بحث يا كلف في اليقين على اكل
 اللحم ولا بحث ببيعه في اليقين على بيع الشحم وفي هذا بالعربية فاما لم يبيعه بالغا رسية لو
 يقع على شحم الظهر كذا في الهداية ولو اكل اليقة في بالغا رسية ذنبه أو لحاه بحثه اتفاقا
 وفي لا يأكل من هذه الحنطة يتقيد باكله فتنها وهو اكل كل با طرف الاسن فويل القضم الاكل
 بطرف الخ كافي الكثر للغة وفي هذا الاكل الشح واليابس بمقدم العلم لقوله الماساس
 فلو بحث باكل خبزها عند حنة رحمه الله خافوا فالها بناء على ان النصفان كان له معنى
 حقيق مستعمل ومعنى تجان متعارف فلو حنة رحمه الله يرجح المعنى الحقيقي وهو التجان
 المعنى المجازي فالمراد عندها اكل باطنه تجان فبحثه باكله سواء كان بالقضم أو غيره فيقول
 بعموم الجان صدر وفي لا يأكل من هذا الدقيق بحثه باكل خبزه لو ن عينه غيرها كمل فانصرف
 الى ما يتخذ منه لا بسعة أي لا بحثه أي لا بحثه بوضعه على كفة واكله غير مضغ هو الصحيح لانه
 للمعنى الحقيقي مجوز في المجازي وفي الكافي ولو حلف لا يأكل هذا الدقيق فأكلمه خبز حنة لان
 غير الدقيق لو ياكل فانصرف يمينه الى ما يتخذ منه كما لو حلف لا يأكل من هذه الحنطة وانما اسف
 الدقيق كما هو أي اكله غير مضغ لو بحثه في الصبح لان هذه حقيقة ممييزة فتعد اعتبارها
 وانصرف يمينه الى ما يتخذ منه وقيل بحثه لانه اكل الدقيق حقيقة والعرف وأن اعتبر الحقيقة
 لا سقط به وان عني اكل الدقيق حقيقة بعينه لم بحثه باكل الخبز لما يري حقيقة كآدم و
 في التاخر تحانية ولذا لا يجزى هل بحثه وقد اختلف المتأخر في بعضهم قالوا لا بحثه وقال
 بعضهم بحثه والاولى المختار قوله كآدم رحمه الله والخبز يقع على الصلوة اهل مصر خبز البرق
 الشعير فلو بحث بخبز القضايت أو خبز الارز بالعراق الا اذا نواه كذا في الكافي والشوا على
 اللحم لا على البازنجان والجزر والبين الا اذا نواه والطبخ على يطبخ اللحم بالماء وعلى مرقه الا
 اذا نوى غيره ذلك وفي الهداية ولو حلف لا يأكل الشواء فهو على اللحم دون البازنجان والجزر لا
 يراد به اللحم المشوي عند الاطباء في الا ان ينوي ما يشوي من بعض او غيره لكان الحقيقة وان
 حلف لا يأكل البطيخ من اللحم وهذا استحسن اعتبارا للعرف وهذا لان التجميع مستدر فيعرف انما

الفتوى قد روي عن ابي الحسن عليه السلام في رجل قال لا يأكل من هذا اللحم فأكلمه لحم
 من هذا اللحم فأكلمه لحم من هذا اللحم فأكلمه لحم من هذا اللحم فأكلمه لحم من هذا اللحم

هذا هو الحق في كل ما ذكرناه من هذه الصفات

وهو متعارف وهذا المصطلح بالماء الا اذا انفك غير ذلك لان فيه تشديد وان اكل
من مرقه نجسة لما فيه من اجزاء اللحم ولانه يسمى طينياً انتهى والراسح ما يباع في مصر ويكس
اي يدخل في الشاة فيجمع سمه وفي الجامع الصغير ولعلنا لا ناكل رأساً فربما قدوس
البقر والغنم عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف وحدهما الله على الضم خاصة في زنا
يعني على حسب العادة كذا في الهداية والفاكهة على التفاح والبليغ والمشمش لانها هي تفكه
بها عادة قبل الطعام وبقته وعندها على العنب والربيب والزمان ايها اي كاي يقع على التفاح
والبليغ والمشمش ولا يقع على التفاح والخيار اتفاقاً لانها في القبول يباعا واكلا فله نجسة
بها هداية وادام ما يصطليح به كالحل والزيت واللبن وكذا الخبز لا اللحم والبيض والجبن
الا بالنية وعند محمد رحمه الله هي اي اللحم والبيض والجبن ادام ايها مصدر واية عن ابي
يوسف رحمه الله هداية والبيض والبليغ ليس بادام في الصحيح كذا في الهداية ودليل الطرفين
فيها والغذاء المأكول فيما بين طلوع الفجر والزوال اي وقت الزوال وفي الهداية الغذاء المأكول
من طلوع الفجر الى الظهر والمال واحد والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل لان ما بعد الزوال
يسمى عشاء ودر السحر فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر لانه مأخوذ من السحر واطلق
على ما يقرب منه في جلته لا تغذي ولا تقتنى ولا تستخرى اذ بها هذه المعاني ودر و
في ان اكلته او شربته او لبسته او كلمت او تزوجت او خرجت ولم يذكر مفعولاً ولو كان
او مشروباً او ملبوساً او زوجاً او خرجاً جامعياً لا يصدق لان المنقح ما هيبة هذه الافعال
ولا دلالة لها على المنعول الا اقتناء وقد تقرر ان مقتضى لا عمر له عندنا لتعني
التخصيص ودر ولو زاد طعناً أو خمره صدق ديانة لا قضاء لان اللفظ حينئذ عام
يعمل التخصيص لكنه خاره في الظاهر فلو يصدق قضاء وفي لا يشرب من دخله لا نجسة بشره
منها باثاء عالم يكره منها عند ابي حنيفة خاره فلهما فانه اذا شرب فانه نجس عنده لانه هو
المعارف المفهوم وله ان كلمة من للتبعيض وحقيقة في الكرم وهي مستحيلة ولهذا نجس
بالكرم اجماعاً فنصت المصير الجازي وان كان متعارفاً هداية وان قال لا لا شرب من ماء
دجلة نجس بالاثاء اتفاقاً لانه حلف على الماء وقد شربه بخاره في المسئلة الاولى وكذا
الحكم والخلاف في الجلب والبرص الاثاء بعينه وتفصيل المقام المذكور في شرح المختار وامكان
البر شرط صحة الحلف خاره في رحمه الله يعني ان البرص انما تتعقد عند ابي حنيفة ومحمد رحمتهما

وهو متعارف وهذا المصطلح بالماء الا اذا انفك غير ذلك لان فيه تشديد وان اكل
من مرقه نجسة لما فيه من اجزاء اللحم ولانه يسمى طينياً انتهى والراسح ما يباع في مصر ويكس
اي يدخل في الشاة فيجمع سمه وفي الجامع الصغير ولعلنا لا ناكل رأساً فربما قدوس
البقر والغنم عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف وحدهما الله على الضم خاصة في زنا
يعني على حسب العادة كذا في الهداية والفاكهة على التفاح والبليغ والمشمش لانها هي تفكه
بها عادة قبل الطعام وبقته وعندها على العنب والربيب والزمان ايها اي كاي يقع على التفاح
والبليغ والمشمش ولا يقع على التفاح والخيار اتفاقاً لانها في القبول يباعا واكلا فله نجسة
بها هداية وادام ما يصطليح به كالحل والزيت واللبن وكذا الخبز لا اللحم والبيض والجبن
الا بالنية وعند محمد رحمه الله هي اي اللحم والبيض والجبن ادام ايها مصدر واية عن ابي
يوسف رحمه الله هداية والبيض والبليغ ليس بادام في الصحيح كذا في الهداية ودليل الطرفين
فيها والغذاء المأكول فيما بين طلوع الفجر والزوال اي وقت الزوال وفي الهداية الغذاء المأكول
من طلوع الفجر الى الظهر والمال واحد والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل لان ما بعد الزوال
يسمى عشاء ودر السحر فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر لانه مأخوذ من السحر واطلق
على ما يقرب منه في جلته لا تغذي ولا تقتنى ولا تستخرى اذ بها هذه المعاني ودر و
في ان اكلته او شربته او لبسته او كلمت او تزوجت او خرجت ولم يذكر مفعولاً ولو كان
او مشروباً او ملبوساً او زوجاً او خرجاً جامعياً لا يصدق لان المنقح ما هيبة هذه الافعال
ولا دلالة لها على المنعول الا اقتناء وقد تقرر ان مقتضى لا عمر له عندنا لتعني
التخصيص ودر ولو زاد طعناً أو خمره صدق ديانة لا قضاء لان اللفظ حينئذ عام
يعمل التخصيص لكنه خاره في الظاهر فلو يصدق قضاء وفي لا يشرب من دخله لا نجسة بشره
منها باثاء عالم يكره منها عند ابي حنيفة خاره فلهما فانه اذا شرب فانه نجس عنده لانه هو
المعارف المفهوم وله ان كلمة من للتبعيض وحقيقة في الكرم وهي مستحيلة ولهذا نجس
بالكرم اجماعاً فنصت المصير الجازي وان كان متعارفاً هداية وان قال لا لا شرب من ماء
دجلة نجس بالاثاء اتفاقاً لانه حلف على الماء وقد شربه بخاره في المسئلة الاولى وكذا
الحكم والخلاف في الجلب والبرص الاثاء بعينه وتفصيل المقام المذكور في شرح المختار وامكان
البر شرط صحة الحلف خاره في رحمه الله يعني ان البرص انما تتعقد عند ابي حنيفة ومحمد رحمتهما

رحمهما الله اذا كان الحلف عليه حكم الوقوع سواء كان الحلف بالله تعالى او العداوة او
العناق خاره فالا في يوسر رحمتهما وحاصل ان البرص عقد كثر العقود الشرعية فله نجس
من محل ومحل عنده خبر في المستقبل سواء قد روي عليه الحالف او له اذ يرى ان البرص على
مسئله السهام او تحريك الحجر ذهباً منقودة لانه عقد ما على خبر في المستقبل وان لم يقدر عليه
وعندهما خبر فيه رجاء الصدق فلو ينقذ اصله كمين الغرس ودر في حلف ليس بيهما
هذا الكون اليوم ولواء فيه او كان نصب قبل مضية اي معنى البرص لا نجس عندهما
نحو الحلف لا نقاء شرطاً وهو ما كان البرص هو فانه لا يبرص رحمه الله لعمري الحلف عنده
وكذا الحكم والخلاف ان لم يقل اليوم الا ان كان فيه ماء نصب فانه نجس بالو اتفاقاً او
البرص عليه اذا فرغ من التكلم لكم من سحر بشرط ان لا يفوته في عمره والبرص عند الفرج
منه فالعقد اليه حتى لو امتنع بان صب الماء عقب البرص بانه تراخ لا ينعقد فان قيل لم
تنقذ البرص على ما يوجد الله تعالى في الكفر فانه حكمه قلنا ذلك الماء الذي انقذ البرص
عليه ودر في ليعمدن السماء او ليعلن في الهوى او ليعلن هذا الحجر ذهباً او ليعلن
ن يدا علما بموته انقذت يمينه وحنت لخال وقال في رحمه الله لا تنقذ لانه استحليل
عادة فاستثبه المستحيل حقيقة فلو تنقذ ولما ان البرص منقذ حقيقة لان الصعود الى
السماء حكم حقيقة الا يرى ان الملوكة يصعدونه وكذا تحوّل الحجر ذهباً تحوّل الله تعالى وكذا
قتل نبي دعالم بموته اذ يراه حينئذ قتل بعد احياء الله تعالى وهو حكمه واذا كان منقذ
ينقذ البرص من جباله لم نجس في حكم الجبال ثابت عادة كاذامات الحالف فانه نجس مع
احتمال اعادة الحيوة كذا في الهداية وان لم يعلم بموته اي يموت زيد فلو نجس خاره فالا في
يوسر رحمه الله ذكر في الكاف وان لم يكن دعالم بموته لو نجس عند ابي حنيفة ومحمد رحمتهما الله
لانه عقد يمينه على ان ياتي روح قائم به فان انقذ البرص وان هاق روح قائم به
انقذ البرص مستحضر منقذ فلو ينقذ البرص فلو نجس ضرورة وعند ابي يوسف رحمه الله
نجس لان التصود شرط عندنا لانقذ البرص ولما قال ابو يوسف رحمه الله كما حذر
في مسئلة الكون انتهى في في حكم فقرأ القرآن او سجد او حلق او كبر لا نجس سواء كان في
الصلوة او خارجها هو كذا لانه لا يسمى مستكبراً ما من غير ما يقرأ في سجدته ومثلوه
ومكبراً او مبني الايمان على العرف فاما قال هو الحنح احتلأ أي قبل لا ينجس في الصلوة وحينئذ

لان الشئ يكون قاتلاً
وكم السهم الذي لا ينجس
في حلفه من غير ما ينجس

خارجها لان الكلام في الصلوة مفيد فلم يجعل كلاما ضروريا ولو ضروريا خارج الصلوة
 كذا في شرح المختار وفي لا يكله فكله بحيث يسمع وحرنا ثم حشا ان يقضه قال في البداية
 وعنه مشايخنا رحمهم الله لانه اذا لم يوقظه ولم يشبهه كان كذا اذا ناداه بعيد ويحب
 لو يسمع وقيل مطلقا اي سواء ايقظه او لم يوقظه لانه قد كلفه ووصل الى سمعه لكنه
 لم يسمع لتخافه كذا في البداية ولو لم يسمع غيره وقصد سماعه لم يجز لانه لم يكله حقيقة ولو
 سلم على جماعة هو فهم حشا لان السلام كلام للجمع اختيار وان نذرهم دونه لا يجزى ديا
 لعدم التقيد ولا يصدق قضا لان الظاهر انه للجماعة والنية لا يطلع عليها الحاكم ولو كتب
 اليه او اشار اليه او اسل اليه لم يجز لانه ليس بكلام لان الكلام اسم لحروف منظومة
 مفهومة باصوات مسموعة اختيار ولو قال الابدانه فان اذن ولم يعلم فكله بحيث
 لان الاذن مشتق من الاذن الذي هو اعلمه او حروف الوقع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق
 الا بالسمع خلو فالوجه في صفة الصلاة فان عنده لا يجزى لان الاذن هو الاطلاق وانه
 يتم بالاذن كالحقناء قلت العشاء في اعمال القلب ولو كانت الاذن على ما ذكره في البداية وفي
 لا شهاد في حرمين حلف لانه لم يذكر الشهادة بد اليه وذكر الشهادة لاجزاء ما رواه في ذلك
 على يمينه داخله على بدالة حاله وفيهم الحكم لمطلق الوقت اي لو قال بغيره الا فاونافا امرته
 طالق فمضى الليل والنهار لان اسم اليوم اذا قرأ بفعل لا يمتد بمراد به مطلق الوقت قال
 الله تعالى ومن يرهم يومئذ بوجه والكلام لا يمتد ويتبع بنية النهار فقط اي باول ليل لانه مستعمل
 فيه ابتداء في غير حرم الله لانه لا يقع لانه خلو في المتعارف كذا في البداية وليدة الآية الليل
 فحسب لانه حقيقة في سراد الليل كالليل النهار للبيان وما جاء استحواله في مطلق هداية وفي ان
 كلمته الا ان يقدم فيه زيد او حتى يقدم زيدا والاذن ياذن زيدا وحتى ياذن زيد فكله قبل ذلك
 اي قبل القدوم والاذن حشا ولعلكم بعد القدوم والاذن لم يجز لانه غاية واليه باقية
 قبل الغاية ومنه لا يبعد ما فلو يجزى بالكلام بعد انتهاء اليه هداية وان مات زيد سقط
 الحلف خلو فالوجه في حرم الله لان المنع عنه كلام يبنى بالاذن والقدوم ولم يبق بعد ذلك
 متصور الوجه في حرم الله وعنه التمسك بغيره فمضى سقوط الغاية يتأيد اليه
 هداية وفي لو ياكل طعام فلو ان اوله يدخل داره او لا يلبس ثوبا ولا يركب دابة ولو لم يكن
 عبدا ان عتقه المذكور بان قال عبده هذا مثوا او داره هذه وقال ملكه اي ملكه فلو ان وفعل

نكته

وفعل لا يجزى لان اليه عدة من غير مضاف الى فلو ان مضاف ملك فلو يبق اليه بعد زوال
 الملك كما ان لم يشترط ان يملك هذه الايمان لا يقصد بغيرها لانها لا يملكها الا بالملك واليه
 تنفذ بمقتضى الحلف فصار كانه قال ما دام فلو ان كذا في شرح الجمع خلو ما لم يجد رجة الله في العبد
 والدار لان الاضافة للتعريف والاشارة الى ما في التعريف منها كذا في شرح الجمع خلو ما لم يجد رجة الله في العبد
 ونقلت اليه باليه وصار كالصديق والمرأة كذا في شرح الجمع وفي المجردة لا يجزى انما يقع
 لا يجزى ان المجردة الملك في هذه الاشياء لاجل بان يشتري فلو ان عبدا وبنا آخر ودار او دابة اخرى
 وان لم يبيع اي اضاف الى فلو ان ولم يبيع المضاعف لا يجزى بعد الزوال اي زوال الملك لانه عند
 يمينه من فعل واقع في محل مضاف الى فلو ان ولم يجد فلو يجزى رجة الله في المجردة اي حشا في
 المجردة ملكا لان التقيد مطلق فيجوز على اطلاقه وفي لا يتكلم رجة او صدقة يجزى في المصير
 بعد الابانة والمعاداة اي لم يخلع لا يتكلم صديق فلو ان هذا اوز رجة فلو ان هذه وكلم بعد
 الابانة والمعاداة يجزى اجماعا لان الحرف مقصور بالجهان فكانت الاضافة للتعريف الحرف
 والداعي لمعنى في المضاعف غير ذلك لانه لم يبين اي لم يبق الاكم صديق فلو ان لان فلو ان بعد
 فلو يشترط دواها بخلاف ما حار ايضا لان تلك الايمان لا يشترط لوانها اما عبدا فلو ان
 كذا العبد على ظاهر الرواية لانه لم يمتد وسقوط منزلة الحق بالجمادات فكانت الاضافة معتبرة
 فلو يجزى بعد زوالها رد وفي غيره اي غير المحبس بان قال لا اكلم رجة فلو ان او صدقة فلو ان
 النسبة بان ابا ان امرته او عاى صدقة فكله لا يجزى لان مجرد جواز الحق لغيره محتمل فان اذن
 النسيب دل ذلك على هذا الحق فلو يجزى اذا كان نصية بعد زوال الاضافة مع وجود هذا التماس
 درر الا في رواية محمد بن محمد بن الله بناء على الاضافة للتعريف الحرف المقصود بالجهان
 ويجزى بالمجرد اي وان لم يكن فلو ان رجة او صديق وان شئت وكله حشا خلو ما لم يجد رجة الله
 كذا في المختار وفي لو يكلم صاحب هذا الطيبان فباعه فكله حشا لان هذه الاضافة لا تجزى
 الا التعريف لان الانسان لا يعادى لمعنى في الطيبان فصار كذا اذا اشار اليه هداية لا اكلمه حشا
 او زمانا متكررا او الحين او الزمان معهما ولا يمتد في حرم الله على ستة اشهر لان الجهر يراى به الزمان
 القليل قال الله تعالى فيسبى الله حين تمسك الآية وقد يراى به الزمان او بعبارة ستة قال
 الله تعالى هل اتي على الانسان حين يدره وقد يراى به ستة اشهر قال الله تعالى اتي على كل
 كل حين فسر ابا عباس رحمه الله عنها بستة اشهر وهذا الوسط فيصرف اليه والزمان تسع اشهر

عليك ان تعرف وسمي نوحا وذكر في حاشيا ابا عبد الله
 سيرة اخيه
 عليك ان تعلم انك بدوشت الزمان ويا ابا عبد الله

للميت دون ومعه ائمة مع النية ما نرى لانه حقيقة كلامه وان قال الدهر لم يبد فمعه على التو بالا اتفاق
 اتفق ولو قال دهر منكم فقد تعقد الامام فيه حيث قال لا ادرى ما هو ائمة فيتعقد وتعد
 عندنا ههنا دهر كالتيمان فمعه على ستة اشهر لها ان دهر يستحق استواء اليوم والزمان يقال
 ما رايتك منذ دهر ومنذ حين بمعنى وابو حنيفة رحمه الله تعقد في تقديره ان الله لا تدرك قضا
 والعرف لم يعرف استمراره لاختلاف في الاستواء هداية ولو قال اياما او شهورا او سنين فلهي
 ثلثة لانه اجمع جميع ذكر متكررا فيتناول اقل الجمع وهو ثلثون وان عرف فمعه عشرة ايام قال الامام
 فمعه عشرة لانه جمع معرف فيتعرف الى اقصى ما يذكر بلفظ الجمع وذلك عشرة هداية كايام كثيرة اي كما
 اذا حلف له بكلد اياما كثيرة يرد به عشرة ايام وقاع على جملة اى سبعين وان لم يكن على عشرة ايام
 وعلى العرف في النسيان ان اليوم للمعهود وهو ما ذكرناه بد وعلينا **باب البيعة**
المطلوق والعتق قال ان ولدت فانت كذا حلفت في المية لان المجرى مولود فيكون
 ولدا حقيقة ويسمى به العرف ويعبر ولدا في الشرع حتى يتفق به العدة ولم يحد
 تقاس وامه ام ولد فيحقق الشرط ويوم ولادة الولد هداية ولو قال ان ولدت فمعا
 الولد حرة ولدت ولدا ميتا لم يخرجها عتق وحده عند ابو حنيفة رحمه الله خذوه فلهما اى و
 قالوا لا يعتق واحد منهما لان الشرط قد تحقق بولادة المية على ميتا فحمل المية الى جزاء
 لان المية ليس بحمل الحرة وهي الجزاء ولو جئنا رحمه الله ان مطلق اسم الولد يقتيد بصف
 الحيوية لانه قضايات الحرة جزاء وهي قوة حكمة تظهر في دفع تسلط الغير ولا يشب في المية
 فيعتد بصف الحيوية كذا قالوا اذا ولدت ولدا حيا بخلاف جزاء الطلاق وحرية الام لانه لا يبيع
 مقيما هداية في اول عبد ملكه فمحرقتك عبدا عتق لان الاول اسم سابق فمعه هداية ولو ملك
 عبدا معا لم اخره يعتق واحد منهم لا تقدم التقدر في الاولين والسبق في الثالث فانعتق
 الاولية ولم يزد وحده عتق الآخر لانه يرد به التفرع في حالة الشراء لان وحده للمالة لانه
 اى الثالث سابق في هذا الوقت ولو قال اخر عبد ام ملكه فانت بعد ملك عبدا واحد لا يبي
 لان الآخر فرد للحق ولو سابق له فلو يبيح لاحقا هداية ولو بعد ملك عبدين متفرقين عتق
 الآخر منذ ملكه فمعه كماله عند الامام رحمه الله وعندنا عند موته من الثلث لان لآخرية لا
 تشبه الا بعد شراء غيره بعده وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط محققا عند الموت فيقتضي عليه
 ولو جئنا رحمه الله ان الموت معرف للحرية فاما التفرع بالآخرية من وقت الشراء فثبت

لا يصح في هذا الباب ان الولد الميت ولو في وقت البيع
 نكح فان يولد له من بعد ذلك لا يبيح ولا يحرر
 الا بعد موت المالك او بعد موت المالك ولو كان المالك
 بالآخرية فثبت له في حياته ولو كان المالك
 بالآخرية فثبت له في حياته ولو كان المالك

اننى
 شرا
 عند

فثبت مستندا هداية وعلى هذا الخلاف تعليل الطنقات الثلثة به كقول آخر امرأة
 ان زوجها فمعه طالق ثلثة فادرسث عند الامام خاوا فاما وذكركم الكافي وعلى هذا الخلاف
 اذا قال آخر امرأة ان زوجها فمعه طالق ثلثة فادرسث عند الموت عندنا فثبت الموت للغافل
 عنده يبيع منذ تزوجها فمعه طالق ثلثة فادرسث عند الموت عندنا فثبت الموت للغافل
 منفرد ومن عتق اولاد لان البشارة اسم لغير بغير بشره الرجعة ويشترط كونه سارا في
 العرف وهذا انما يتحقق في الاول وان بشره معا عتق لاننا تحققت في الكل هداية ولو
 قال من اخبرني عتقا في الرجلين اى متفرقين او معا كذا في الكافي والاختيار ولو نوى كفا
 بشره ابيه سقطت الكفارة لان شراء القريب اعتاق لعتقه صلى الله عليه وسلم لم يجزى ولد
 والده الا ان يجده مملوكا فيشترط فيعتقه هداية لا بشره امة استولدها بالنكاح اى
 لما سقط الكفارة بهذه لان حرية مستحقة بالاستيلاء فلو تناقضا الى الميراث كل وجه دهر
 او بشره عبد حلف بعتقه يعم اذا قال ان اشتريت هذا العبد فبعوه فاشتراه يفي به كفارة
 يمينه لم يجز لانه شرط قران النية بعتقه عتق وهو الميراث واما الشراء فشرطه فان العتق عند
 الشراء يضاف الى الميراث السابق ولم يوجد بنية الكفارة وقت الميراث دهر الا ان قاله بشره
 فانت حرة فمعه كفا في لون حرية غير مستندة الى آخر وقد قارنته النية دهر وفي ان بشرت
 امة في حرة ان تسرى من ملكه وقت الحلف عتقت لان الميراث انقضت في حتمها لمسا دهر
 الملك وان تسرى من ملكه بعده لا تعتق لان هذه الامة لم تكن في ملكه زمان الحلف ولم ينصف
 عتقا الى الملك او سبيهم وفيه خلاف فخرجه الله صخرة في كل مملوك الى حر عتق عبده وقد
 برره وامات اولاده لوجود الاضافة المطلقة فيهم لثبوت الملك فيهم بنية ويد الامكان
 الا ان نقاهم لعدم ثبوت الملك بكونهم لا يملكه اكسابه ولو عجل له وعلى مكاتبته دهر
 وفي هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين لان سقوط كلامه لا يجاب
 الطلاق في احد الاولين ومشارك الثلثة لها فيما سبق له الكلام كاحد طالق وهذا فاه
 لمعطوف عليه بما اخذ من صدر الكلام لا احد المذكورين بالتصيين وكذا العتق والافراز
 اى اذا قال لعبيده الثلثة هذا حر او هذا عتق ثلثهم وخير في الاولين وكذا اذا قال لعتق
 على الف درهم اولادك وفزون كان لآخر خمسائة وخمسة بين الاولين **باب**
البيع في البيع والشراء والعتق ونحو ذلك نجحت بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء

والاجابة والاشجار والصلح من مال والقسمة والخضرة وضرب الولد يعني اذ احل البيع
ولو يشتري ولو يجر ولو يستاجر الى آخره فكل وكما لو لم يحنث لانه غير جازم حقيقة ولو
حكما لرجوع حقوق العقود الى الركيل الى الركيل حتى لو كان الخالف هو العاقد بالوكالة يحنث
ولو نوى في حلفه ان لا ياتي غير **هـ** يحنث بالتكليف او كان الخالف حرة او يباشر بنفسه
العقود لكونه ذا سلطان يحنث بالتكليف لا يمينه باعتبار عادية ينصرف الى التمسك باليمين
الخالف يباشر قارة ويقتضى لزمى يعتبر الغالب شرح الجمع ويحنث بهما اي بالمباشرة والتك
كيل في النكاح والطلاق واللعن والعتق والكتابة والصلح غرض عدم الهدية والصدقة والعتق
والو استقرى فان الركيل وهذه العقود دسفير محض حتى ان المصدق ترجع الى الآخر فكان الامر
فصل بنفسه صدق وان نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لا قضاء ولا يحنث وجهه وكما ضرب
العبد والذبح والبناء والحيطة والادعاء والاستيداع والاعارة والامتارة وقضاء الدين
وقبضه والكسوة والحل والفرق بين ضرب الولد والعبد حيث لا يحنث في الاول بالتكليف
ويحنث في الثاني لان فائدة ضرب العبد راجعة الى المولى فبشره بنفسه ومنفعة قرب
الر لدية لانه الى الولد وهو كونه موقدا الى الاب فلو يحنث كفعله ولم يحنث لا يضرب رجاء
حرافا حربه غير ضرب لا يحنث لانه لا يملك ضربه بنفسه فلو يملك الامر الا ان يملك الامر
ذا سلطان او قاصيا يحنث لانه يملك ضرب الاحرار ونفريا فيمكن ان لا يحنث في
الجمع او انه لو نوى المباشرة بنفسه يصدق قضاء وديانة يعني لو قال عني ان اقول
ذلك بنفسى يصدق قضاء وديانة بخلاف ما تقدم من الطلوق وغيره ووجه الفرق الطلوق
ليس او تكلم بكلام يعنى وقوع الطلوق عليها والحر بذلك مثل التكليم واللفظ يستقرها
فاذا نوى المشكك به فصدق الحفوض في العام قديين ديانة لا قضاء اما الضرب والذبح فنصل
حتى بانه والنسبة الى الاحرار بالسبب مجازا فاذا نوى الفعل بنفسه فقد نوى الحقيقة
فيصدق ديانة وقضاء كذا في الهداية ولا يزوج فوجه فصله فاجاز بالعقد حث
وبالفعل لا يحنث او حلف لان الاجازة في الانتهاء كالا في الوعداء على ما عرف في تصرفات
المنفرد وان اجاز بالفعل كاعطى المهر ونحوه الخا رانه لا يحنث لانه العقد يحنث بالاقرار
فلو يحنث فصل عقدا او تأمينا يحنث بغيره بشرط الحث العقد للرضى وروى محمد رحمه الله انه لو
يحنث في الرجعي وانقضى به بعض المتأخر لان الاجازة ليست بانشاء العقد حقيقة وانما يحنث

الفسخ من المصالح بين القدم والبيع سفاك فتنقضي
وقفا
لان الركيل سفاك ومعه يحنث بنفسه الى نفسه بل
الى الآخر فصدق فقد ترجع الى الاحرار اليه فدية

ان قول محمد رحمه الله

تنفيذ الحكم العقد بالرضى به كذا في الاختيار وفي لا يزوج عبده او امته يحنث بالتكليف
والاجازة لان ذلك يقضى اليه فيوقف على ادايته ولو يحنث اختيار وكذا في ابنته وبنته
الصغيرة ولو يحنث عليها وفي الكبير لا يحنث الا بالمباشرة لعدم ولا يحنث عليها كالا يحنث عنها
فيتعلق بحقيقة الفعل اختيار ودخول الماوم على البيع كان يحنث لانه يحنث بخصائص الفعل
بالخلاف عليه بان كان باهره سواء كان ملكا او لا وكذا الشراء والاجارة والصبغة والبناء ذكر
في الكافي والاصل ان دخول الماوم على ما يملك بالعقد كالبيع والاجارة والصبغة والبناء
كان يحنث لانه يحنث بخصائص الفعل بالخلاف عليه بان كان باهره سواء كان العيين ملكه
او لا لان الماوم للو اختصاص وقوى وجوب الملك فاذا جاوزت الماوم الفعل اوجب ملكه
لا يملك العيين وذا بان يفعل باهره لان نفع ذلك الفعل يقع له حتى لو رفس الخلف عليه في يومه فنيا
الخالف فباعه ولم يعلم يحنث لان تعدد الكلام ان يحنث بانه يملك واخره ولم يرجع ودخل الماوم
على العيين كان يحنث بانه يحنث بخصائصها به اي اختصاص العيين بالخلاف عليه بان كان
العيين ملكه اي ملك الخلف عليه سواء اهره او لا لان الماوم لما وزر العيين اوجب ملك العيين
دون الفعل وكذا دخل على الضرب والاكل والشرب والدخول سداد قدم الماوم كقولهم ان اكلت لك
طعاما او شربت لك شرابا او دخلت لك دارا او اخر كقولهم ان اكلت طعاما لك او شربت شرابا لك
او دخلت دارا لك لان هذا الفعل لا يملك بالعقد فوجب صرف الماوم الى ان يملك وبما يصير لان الاثر
المستند للو اختصاص لا يملك اعمالها فيصرف الى العيين فيقتضى كونه العيين ملكا للخلف عليه سواء كان
باهره او لا كذا في كشف الحقائق وان نوى حيرة اي غير المذكور مما اقتضاه ظاهر الكلام صدق قضاء وديانة
فيما عليه اي فيما فيه تشديد على نفسه ولو يصدق فيما له اي فيما فيه تخفيف الماوم ديانة فقط لانه ما يحنث كالا
ولكنه خلاف الظاهر كذا في شرح الكفر وذكر الكاذب وعلى ما يملك به اي بالعقد كالدخول وضرب الطلوع
والاكل والشرب والخس او على العيين كان يحنث بانه يحنث بخصائص العيين بالخلاف عليه باه كان ملكه
سواء كان باهره او لا وسواء علم بذلك او لا لان الماوم جاوزت العيين فوجب العيين لا يملك
الفعل وصار تعدد يمينه ان يحنث بانه يملك فلو يحنث بانه يملك الخلف عليه يحنث بانه يملك
الحق وفي الدخول وخلفه يقع اليه ملك العيين سواء الماوم بان قال ان اكلت لك طعاما او شربت
شرابا لك او اخر بان قال ان اكلت طعاما لك او شربت شرابا لك لان هذا الفعل مما يملك بالعقد فوجب صرف

حاصل قاعدة المتكلمة في فعل الماوم على الفعل
انما يحنث العيين ما ذكره

نك

أول الكوفة

100

لأننا إذا قال هذا الكلام لأننا لم نكن
لكنه خاف أن قال هذا فلو بطلت مسند

وذكر الاربعة عشر بيعة لماز الصلوة في الشريعة هذا
في الاربعة صلوات حيث ينبغي ان لا يباد به الصلوة
المعتبة شرعا وانما ركعتان النهي عن التبادك في

يصل بحيث بركة وهو ما اذا قيد بالسجدة ولا يجتهد بالقياس ان يجتهد
بالشروع اعتبارا بالصوم وجه الاحتياط ان الصلوة عبارة مختلفة عن ان كان مختلفة فالجواب
بجميعها تسمى صلوة زيلوي وان ضم صلوة فشفع اي فحش بشفع لا باقل منه لان الصلوة المصطفوية
ينصرف الى الكامل وهي الركعتان لئلا يسهل عليه الصلوة والتأويل من التبراهن يلى وفي ان يسهل
من عزلك فندى اي صدقة فلك قطنا فخرته امراته ونسج قلبه فمهدى خلوفا
لهذا اي وقال ليس عليه ان يهدى الا اذا عزله من قتل كان في ملكه يوم خلف لان الله
لا يبيع الا في الملك او من اياه الى سببه ولا في حيشه رحمه الله ان العزل سبب الملك
ولهذا يملك الخاضع وعزل المرأة من قتل الزوج سبب ملك الزوج عادة والعرف لا يفرق
بين ان يترك العطل مملوكا وقت الخلف او لم يكن هذا زيدا ما في الزيلوي والكشف وان ليس
ما عزله من قتل في ملكه وقت الخلف فندى بالاتفاق بين الامتنان في الفضة ليس بجلى
بمعنى الخلية لا في الخلق يستعمل للتزويج فقط وهذا يستعمل له وغيره ولهذا اختلف للرجال
ولم كان حليا من كل وجه لما حق واذا لم يكن كاملا او يدخل تحت مطلق الاسم عرفا ولو شرعا
وذكر في النهاية معربا الى الفوائد التفسيرية ان خاتم الفضة اذا اصبغ على هيئة خاتم الثيابان
ذا فخره حيث هو العجيج يلى بخلاف خاتم الذهب لانه لا يستعمل للزينة ولهذا حرم استعماله
على الرجال فكان كاملا في معنى الخلق وعند اللذان ان يقع في ولا فلو كان العادة لم عزبا
بالخليفة اله مرصعا بذهب او فضة والعادة هي المحبرة في الايمان وقاله مطلق اي في
اولم يرفع وبه يبنى لان اللذان الخاضع يدخل تحت اسم الخلق قال الله تعالى وتخرجون منه حلية
واغما يستخرج من البحر اللؤلؤ الخالص وقال تعالى يخرجون فيها اساور من ذهب ولؤلؤا يلى
وفي او يجلس على الارض مجلسا عابدا او حصيدا بحيث لانه لجالس عليها لا يعتد جا
لسا على الارض عادة فانقطعت النية الى الارض ولو يجتهد زيلوي وان حال بينهما وبينه
شيء بحيث لا يرى حاله بين الارض وبينه شيئا به وهو لا يسهل حيث لانه يقع له ولو يعتبر
حائرا اذ انزعاه وفرشه على الارض وجلس عليه فانه حيث يسهل كالفراش المثاليه
بهذا يسهل الفراش الكائن يلى وفي ان ينام على هذا الفراش فجعل فرقه فاش فنام عليه لا يجتهد
لان الفراش المثاليه بهذا يسهل الفراش الكائن فاذا جعل فرقه فاش لا بعدنا فاما الفراش
الكائن وان جعل فرقه فنام بحيث لانه تابع للفراش عرفا وفيما يجلس على هذا السري ان جعل فرقه

على زيلوي من مجموع وابا مشروطا مستوفى في
مغيا كبري اي مستوفى قال في فقه العباد
على الية من باب هذا وروى في عزلي ونقري اي في
ونسب مستوفى مستوفى
للحج الملة والجمع حيث في زيلوي ونسب كبري
وخليلهم بغير الحاد وكسبا
في زيلوي حيث قال في باب في غلط او غلط

في لا يسهل
سري
وان جعل فرقه

فرقه باسط او حصيدا حيث لانه يعتد جا لسا على السري بها كما اذا احلف لا يركب هذا الفراش
ضمح عليه سرجا وركبه حيث لانه يلى **باب البيوت في الحرب والقتل وغير ذلك** قال الزيلوي
اذا حل في هذا الباب ان ما شارك الميت فيه لى يقع اليه فيه على حالة الحياة والموت وهو اختص
بجالة الحياة فقيدها بالقتل والسرقة والكسوة والكسوة والكسوة يختص بخلها بالحق فلو يجتهد قال
ان مرتبه او كسوته او كسوته او دخل عليه بغيرها بعد موته لان هذه الاشياء لا يتحقق في الميت
وهذا لان الضرب اسم لفعل ممل متصل بالبدن وبعد الموت لا يتصور ذلك والكسوة يراى به
التمليك عند اطلاق ملاق ومنه الكسوة في الكسوة وهو لا يتحقق في الميت ولهذا لا يربى بغيره احد
ثم اخبره السيل والسباع يوم للتبيع له لو رفته لما قلنا والكسوة يراى به الا ان يام وهو لا يتحقق
في الميت والعزلة الدخول اكرامه بتعطيله او رفته بتعطيله او زيادته ولا يتحقق الكسوة بعد الموت
ان يلى بخلاف القتل والسرقة يراها ان احلف لا يفعل ذنبا او لا يفعل ذنبا او لا يفعل ذنبا
يجتهد اذا فعل به ذلك بعد موته لان هذه الاشياء يتحقق في الميت كما يتحقق في الحي وهذا لان الفصل الا
والمقصود منه التقدير الميت يظهر بالفضل والفضل يتحقق بعد الموت قال عليه الصلوة والسلام
من اجل ميتا فليست بغيره والمس للتعظيم او الشفقة فيتحقق بعد الموت ان يلى لا يضر به ثم شرعا
او حيفا او هتافا حيث لانه الضرب اسم لفعل ممل وقد يتحقق زيلوي يضر به حتى يموت فمما اشد
الضرب ليعقبن دينه قريبا فاه من السرقة والسرقة والسرقة والسرقة ليعقبن دينه ففناه
ن يرفا او بخرجه او سخته او باعه به شيئا وقبضه برأى حيث ليعقبن دينه اليوم فقناه ثم وجد
رب الدين بعينه زيلوي او بخرجه او سخته فخرجه او رده فدير في عينه ولو باعه به اي
بدينه شيئا فقد قناه وبر في عينه لو وجد السرقة البره وقد قناه الدين كذا في الكسوة ولو باعه به
او سخته او وهب الدين له او ابراء منه لا يبرأ السترة بالعلم والنسخ ما يجره دخلا على
وخرجها ففناه وهي مربة سنة تقبل مربة سنة طاق يعنى ان وجب هذه الدلائل ففناه و
حشوها منفرها اما السترة والرصاص فلهما يسام جنس الدرع حتى لا يجره كذا في
الهياكل الجند بها في الصرف والسلم والاهية والابواب فاحدم المقاصد كذا في الدور لا يعقبن
دينه ورجاء ودرع ولو يجتهد يعقبن بعينه لم يبيض كله منفر قائل اذا احلف لا يعقبن دينه
درهما دون درهم فيعقبن بعينه لم يجتهد حتى يعقبن كله منفر قال لان السرقة قبض الكسوة من الطريق
لانه اضاف القبض الى يد معرف بالاضافة الى نفسه فيعرف الى كله فلو يجتهد الا به در ووان قرنه

الحنفي يفسر السرقة مصدر ففناه بالحنفية بالسرقة ففناه ايضا
مستوفى او باعه به شيئا اي باع الدين كذا في الكسوة بالدين
عبد الله وقبضه الدين
وقال في المراجع
اشهر حجة بقرعة في السرقة

بغير ضروري كالورق لا يحتمل له ليس بتفريق عرفا ان كان في الامانة او غير مائة او سوى
مائة لا يحتمل بها او باقل منها ان المقصد منه عرفا بقا ما زاد على المائة فلم يوجد الشرط للثبوت وهو
الزيادة على المائة ^{لما} لا يحتمل ان كان مستثاء عندنا لكونه باقى بعد الشك وليس كاستثناء من التوثيق الثابت
فان قوله ان كان في الامانة فكذلك مضاه ليس في الامانة وقد لفتنا فرق المانة واما اثبات المانة
فليس لان عندنا صدق كذا تركه ابدا لانه في الفعل مطلقا فيشأ وله اشياء في جنسه فيجب الجنس
كل ضرورة شريعة والاولا كان شأيا ليعمل في الجنس بل في البعض المتفق فيكون في بعضه يكون في البتة
فعله مرة لانه يتناول فلهذا واحد وهو ذكره في موضع الاثبات فحققت ويجوز ان اذ لم يفعل في آخر
من اجزاء حيوته او لغزات محل الفعل هذا اذا كانت مطلقة غير موقته وان كانت موقته بوقت
ولم يفعل فيه يحتمل بمعنى الوقت بان كان له مكان باقيا في آخر الوقت ولا يحتمل ان لم يبق بان وقع
اليأس بموته او بغيره المحل لانه في الموقته يجب عليه الفعل لما في آخر الوقت فاذا مات الفاعل
او مات المحل استحالة البقاء في آخر الوقت فمقتضى البقاء على ما ذكرنا في مسألة الكون ويتا في فيه
اي بضره في وقت المحل فيكون رحمه الله حلفه والى بطلانه بكل دلائل نفسه وخبرته
بكل ادعاء يعرفه او في بلد او في اخر البلد فيبقى تحت حمله ولويته لان المقصد منه دفع شره وشر
غيره بالهرب والجس او القتل فلا يفيد فايدته بعد ذلك ولا سلطان له عدم قدرته على ذلك
القول بالموت وكذا بالاعزال في ظاهره وعمل في بضره رحمه الله انه يجب عليه الرجوع اليه بعد
الاعزال لانه يفيد الاحتمال ان يعود بعده فيؤذي او يسيء في قاذيته عندنا الى الاضرار في
رجوعه قال الكافي وكذا الحلف العالي رجا او رب الدين غريمه او الكفيل باحرار المكفولة ان
لا يخرج من البلد لانه يفيد التقيد بالخروج حال الوفاة والدين والكفالة وفي
النهاية ثم ان الحالف لو علم دخول الداعر البلد ولم يعلم المستحلف حال قيام سلطنة له
يحتمل بجره انه لم يعلم فاما اذا لم يعلم جميعات المستحلف او جزا فحينئذ يحتمل الحالف لو
يتبعه اعداء السلطان الثاني الذي جاء بعده ليرثه فذهب ولم يقبل المذهب له بين
في بيته لان الهبة تمليك بلو عرض قيمته بالمراهب والقبول شرط ثبوت الحكم وهو الملك
وشرط لثبوت الهبة لو حكمها ولهذا يقال وهب ولم يقبل وكذا القرض والحارية والسدقة
قال الزيلعي وفي القرض رايان عن ابي حنيفة رحمه الله بانه في البيع لانه تمليك في الجاه
بنين فلو يتم الماهية ونفي البيع الاجارة والعرف والسلم والرهبة والتكاح والملاح ويحتمل

ويحتمل بالفساد في البيع والهبة لا يتلقى لا يشترى رجا نافي على ما اقول له فلو يحتمل بضم
الورد والياسمين لكون لها ساق وقيل يحتمل لا يشترى وردا او بلفظها فهو على وردة
اي ورق الورد وورد الجوز الورد التي عليها الورد وفي الكافي ولو حلف لا يشترى بضمها
او لو يشترى وردا يقع على المدق وقال في اصل الجامع الصغير النسخ يقع على الدهن والورد
رد يقع على الورد والعرف يرجع الى عرفهم وفي النهاية ولو حلف لا يشترى بضمها فاشترى
دهن بضم ح حث عندنا ولم يحتمل عندنا في قوله الله ولو اشترى ورق النخيل لم
يحتمل وذكر الكرخي انه يحتمل وهذا يبنى على العرف كالكاف يدخل وان قانون يتناول الملك
والاجارة اي لو حلف لا يدخل وان قانون يحتمل ما يدخل ما يسكنه بالملك والاجارة وقال
الشافعي رحمه الله لا يحتمل الا بالملك لكون الحقيقة هي الملك حرادة فلو بقي الجواز حرما كالحال
اجتماعه حرادين بلفظ واحد ولنا ان المراد به المسكن عرفا فدخل ما يسكنه باي سبب
كان باجارة او اعادة او ملك باعتبار عموم الجواز فيبقى حلفه انه لو مال له ولو يد على مجلس
او على له يحتمل لانه الذي ليس بمال وانما هو وصف في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة وعند
الثقة يحتمل بغير جهالة **كتاب الحدود** الحدود المنع ومنه الحد للحد للحد للحد
الدخول وشرعا عقوبة مقدرة خرج به التعذيب اذ لو تعدى فيه اى ليس فيه وقد روي
فان اكثره تسعة وثلاثون سوطا واوله ثلثة كما سيأتي ذكره يجب على ادم حقه الله تعالى
فان المقصود اذ على شرعه انه زجاري يفتقر به العباد خراج به المقاص لانه حق
العبد فلو يسمى تعزير ولو قصاص هذا لما ذكرنا وانما بالحد والعصم كذا في النهاية اي ان
الموجب للحد وعلى مكافئ خرج به وعلى المجنون والبلوغ في قبل مشهورة خاله من ملك اعم من
ملك التكاح وملك البهائم وسببه اى شبهة ملك هذا في حق الرجل وامان ناه المرأة فصلا
عن تمكينها من هذا الفعل كذا الدرر نفوس النهاية ويشبه شهادة اربعة رجال بجمعين
في مجلس واحد حتى لو شهدوا متفرقين لم يقبل خلو الشك في جهالة كذا في الكافي بالان في
متعلق بالشهادة اى شهادة مطلقة بالانكاح بالامتناع الجاه اي لا يلفظ الرضا والملاحة
اذا سألهم الوعاظ عما هيبة الزنا لان من الناس من يعتقد ان كل ما يجرى حرما في ولونه صلى الله
تعالى عليه ولم قال العينان تزنيان وزناها النظر واليدان تزنيان وزناها البطش والرجل
جوزان تزنيان وزناها المشي والفرج يمدق ذلك كله او يكذب يسمى الفعل فسادا وبالف

زنا والحد لا يجب آلا بالجماع في الفرج كذا في الكافي وكيفية فأن الرجل ينع بواحدة من
 الشائين وفي الكافي احترازا عن الوكيل ومن زنى طهران أن ينج له نكاح أو شبهة مع المفسد
 بها وأما غيره معلوم للشهور فيقتضي أن لا يوافق منسوب إلى احتيال لدره الخ قال مسلم
 الله تعالى عليه السلام أن لا يحدود بالشبهات كافي وأيضا في فأن الزنا بالدار الحرب
 لا يجب الحد وكذا في دار البقي ذكره في الكافي ومضى في فأن التقادم لا يجب الحد وكذا في حال
 العيب والحدون كذا في الكافي فيمنعه قالوا لا يراه وطنا في فخرها كالميل في المحلة فيمنعه
 وعاء الكل وعدلوا سرا وعلا بنية ولم يكف بظواهر عدلهم احتيالا للذمة ذكره أبو بكر
 عطف على قوله ويشبه بشهادة أربعة رجال عاقبه بالخارج مرات عندنا وعند الشافعي
 رحمه الله محمد بالاول مرة كافي في الحقوق في أربعة رجال من مجالس المقررا الحاكم لعقبة
 عرفانه صلى الله عليه وسلم احترازا قامة عليه الزنا أربع مرات مجالس فلو ظهر فأن
 لما احترازا بثبوت العجب كما أقرده في المرات الثلاث حتى يعيب عن بصره ثم
 بعد المرة الرابعة كما رأى عن الماشية والكيفية وغيرها سوى الزمان كونه لو خزان عن
 التقادم وهي تمنع الشهادة لو أقر وأقر ويقل يسأل عنه أيضا لو حال كونه في البصير دور
 فيمنعه فأن بين الزمة الحد ونائب فلعينه أن يته ليرجع بلحلك قبلت أو لم تزل
 بشبهة فأن رجح قبل الحد أو في شأنه ترك ذكر في الكافي ونائب اليوم أن يلقا للمقر
 فيقول له لعلك لمسة أو قبلت أو من وجها أو وطئا بشبهة فأن رجح المقر من أقر
 إقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه وحتى يسيل وقال الشافعي رحمه الله وأما في ليس رحمه الله
 يحده لرجعة الحد عليه بقرانه فلو يبطل رجوعه ولو جعل امرأة ولو زوج لها حدثت عند مالك
 رحمه الله في لو ادعت أنه من نكاح أو يقبل لأن الظاهر أنه من الزنا فأن عندنا لو أخذ
 محمد لو حال أنه من نكاح فاسدا أو صحيح خصوصا إذا ادعت أنه من نكاح وفي الثاني
 ولم شهد أن رجعة أنه أقرب إلى واحد عليهم ولو على الشهادة عليه وأن أخذ ما يرجعه فأن
 فأنه لا يبيع وكان ذلك رجعا على خوف الشهادة فأنه يبيع إذا يهرب في الثانية شهدا
 على رجل بالزنا فأن الرجل بالزنا بعد شهادتهم ثم الله ولم يبرأ أربع مرات لأحد عليه كمال رحمه الله
 والحد للمحصن وشيئا في بيانه في هذا الباب رجعي ففناء حتى يموت يبدأ به الشهادة فأن أبا
 أو غابا أو ماتا سقطت في العام ثم الناس وفي المقر ببدء الامام ثم الناس ويحد في يحد عليه

راجع في هذا وقد رده في المحال لأنه لا بد من أن يزوج
 بعده أربع مرات وليس كذلك بل لا بد من أن يزوج
 مرات فأن أقر في أربعة لا بد من أن يزوج
 في من كان من هذه الشهادة

عليه وإذا اراد والرجم أو يحد لأوب والعم والجد والولد وكذا في رجح منه أن يرجعه فأن خطا
 ذلك لم يجر مع من الميراث كمال رحمه الله فيمنعه أن تارة خانية وغير المحصر جارية مائة والعبد
 شفا أي نصف المائة بسوطا مرة في المغرب المربع العذبة وهي ذنبه وقبل العقد قال في
 الوفاي والاول اصح وفي الصحيح مخرجه السياط عقد اعرافا صدر لو أن عتار رضي الله تعالى عنه
 لما اراد أن يعيم الحد كسر ثمرة درر ولعم بكسر الميم ثمرة تعد كل ضربة بضربتين وطرا ويح أن عتيا
 رضي الله تعالى عنه ضرب الوليد بسوطا له طرفان وفي رواية ذنانا ر بصبي جلية فكان
 الضربة بعشرين يلقى رحمه الله ضربا وسوطا مفرقا على يده آله الرأس والوجه والفرج لعقبة
 صلى الله تعالى عليه وسلم الحد أدنى الوجه والمذكر يلقى وعندنا الحد ضربه الله يضرب
 الرأس ضربة واحدة لعقبة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه الجلود احترق الرأس فأن فيه
 سبطان قلنا قاله ذلك في سجن القتل يلقى ويضرب الرجل قائما في كل واحد بالوجه أي يضرب
 الرجل في الحد من كل باقيا ثم القتل على رضي الله عنه يضرب الرجل قائما والمرة قاعدة ولو يحد في
 سجن من الحدود والتعذيب ومارده أن الجلود لو يحد يده فوق رأسه ويحد مراده أن يطرح
 على الوجه ويحد رجلاه وكل ذلك لا يفضل لما فيه زيادة على السجني ولو يحد القدي من حد
 قدره الشيع كذا في الكافي وتزعم نيا به سوى الأزار والمرة تقرب جالس ولا يترفع
 ثيابها أو العزى والخشخيش ويجز لها في الرجح كونه صلى الله تعالى عليه وسلم حذر لنا مدقة وعلى رضي
 الله عنه للشرعة وأن ترك لا بأس كونه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يأمر به وهي مسعدة ثيابا
 دور لو يحد له لونه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يحد لما عرفت كونه سيد مملوكه بهو أدنى
 الامام لو أن الحد حق الله تعالى لأن المقصود منه اخوة الصالحين والساد ولهم لا يستفد
 باستطاع العبد فيستر فيه النائب عن الشرع وهو كماله أو ثمانية بخوف التعذيب
 لما نهى حق العبد ولهذا بعد الرعي وحق الشرع ساقط عنه دور فلما ذكر المحصر احتيازا
 البيان الوحصان فقال واحصان الرجح احترازا عن احصان القذف وسيأتي في حد القذف
 أن شبه الله تعالى الحرية لأن احصان متعلق عليها قال الله تعالى فليعلم نصف ما على
 المحصنات من العذاب أي الحراري وقال الله تعالى فم من يقطع منكم طولا فأن تنكح المحصنات
 أي الحراري يلقى والتكليف أي العقل والبلوغ فأن غير المكنت ليس بها من العقوبات دور و
 أو سوطا مفرقا على يده آله الرأس والوجه والمفرق مفرقا على يده آله الرأس والوجه والمفرق مفرقا

ومن في الحد على العتار آله الرأس والوجه
 وقال الشافعي في حد العتار آله الرأس والوجه
 الراس البس سوطا قال في سوطا مفرقا مفرقا

وقيل في حد العتار آله الرأس والوجه
 بجماعا على العتار آله الرأس والوجه
 الصبيح والحد في العتار آله الرأس والوجه
 من الألف في حد العتار آله الرأس والوجه

هذا متفق على تسليم النكاح والعطى به اثره اقل لان الاخصان يطلق عليه لغيره تقاوي
المحضات من النساء اعمى المتكحلات وقال تقاوا اذا اخصن اى تزوجوا واشترطوا
لغيره صلى الله عليه وسلم النبي بالثب والشباب لا يلقى بلو دخوله وقال يلقى على ما عليه امر حال
الادعى من الحرية ان النكاح ويجب ان يعلم ان حصوله الرضا بنكاح صحيح شرط حصوله الايمان
ولا يجب بقاؤه لبقاء الاوصان حتى لغت الزوج في غيره مرة بنكاح صحيح ودخل بها ثم زال النكاح
وبقي حرمها وان في يجب عليه الرجوع ودر حال وجود العتات المذكورة فيها اى الزوجية
وفي النهاية وانما يجب ان يقول شرط الاوصان على المضمون اثنان الاول عدم والدخول بالنكاح
الصحيح باجرة هي مثله واما العقل والسمع فهما شرطان احدهما حرية للعقوبة لا شرط الاحسان و
والحرية شرط تكميل العقوبة وان شرط الاوصان على المضمون كما رحمه الله ولو عجز بين يدي
وخرج ولو بين يدي ونفى الوسياسة اذ اراى الاحام في مصلحة والمريض يرجع اذا كان محصنا
لانه شرع اتاه قافوا يمنع بسبب المرض ولا يجلد اى ولا يجلد من غير حنة الجلد عالم بغيره
لانه شرع راجع متلفا والجلد في المرض بما يلقى متلفا ودرر ولما مل ان ثبت ان اها بالبينة
تجسس حتى احران ابولدها وترجم اذا وضعت ان كان حدها الرجوع لان التأخير لاجل العدة
وقد خرج ولو جلد ان كان عند الجلد عالم خرج من نكاحها لانه نفع حر فيقتل البر منه وان
لم يكن للعالم حر يربيه لا ترجم حتى يستغنى عنها اى عن التربية هكذا امر النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم للامامية وقصتها مذكورة في الزيل **باب الوطى الذي يجب الحد**
والذي لو فيه شبهة الشبهة دارية للحد كقولهم صلى الله عليه وسلم ادرى بالحدود
بالشبهات ما استطعتم هذا حديث تلقته الامه بالقبول واما اختلافنا في شبهة و
خدا فمحتاج الى تحديد ها ولقد بعنا ففقد الشبهة ما شبهة الثابت وهي ندعان على ما ذكره
المصنف رحمه الله ولما نفع ثالث سمي شبهة العقد على ما يجي بيانه في محله ان شاء الله تعالى وهذا
قال في الدرر وهي شبهة القاع شبهة في الفعل كسعى شبهة اشتباه ودرر وهي فعل غير الدليل و
ليو وهي تحقق في حق حرا شبهة عليه لا علم لم يشبهه عليه لولا فلا بد من الظن ليحقق الاشتباه
كعدم سقوا حمل يخدم علم منهم انه حرام لا يعلم ودرر فلو وجد فيها ان فعل الحلى والواى وان لم يظن
الحل يحد كوطى معصية من ثلوث او م طلاق على مال لان بقاء النكاح وبها المصدا لا يبعد ان
بصير سببا لان يشبهه عليه حل وطى او لم وليا اعتما وهي المصدا بالاعتاق او امة اصله

قدم

فقد الشبهة وارتد اى افضة من الذمة بالاداء
معه او بعد ادفع منه

اصلها وان عاوان الوصال او مالوك بى الوصل والفرع يفيض ان الوالى ولوية وطى جارية
الوب كفى العكر او امة زوجته وان غنى الزوج بحال زوجته المستفاد من قوله تعالى وجدك
عائلا واعفى اى بحال عديجة رضى الله عنها وقد يورث شبهة ان مال الزوج ملك للزوج او امة
سيده فان احتياج العبيد الى اموال المولى اذ ليس لهم ينفقون به مع كمال الانبساط بين ماليك
مولى واحد ومع انهم مغنون بربوبهم بالجلد مطنة او عقاد مع حل وطى اها المولى صدر ودرر وكذا
وطى المرتبة امة المهرقنة في الوصح فان مالكية المرتبة المهرقنة ملك يد يفيض حل وطى
المهرقنة وثانيتها شبهة في الحل ويسمى شبهة حكمة وهي قيام دليل ناف للحمة في ذاته اى انه انظر
الدليل مع قطع النظر عن المانع يلقى منافيا للحمة ولا يتوقف على طعن الجاني واعتقاده ودرر فلو
يخذ الجاني فيها اى في هذه الشبهة وان علم بالحمة كوطى امة ولده وان سفل فان الدليل الثاني للحمة
فيه قوله صلى الله عليه وسلم ان مالك لا يبيك او وطى مشتركة فان الملك في الجارية المشتركة
دليل جواز الوطى او وطى البتة بالكنائيات دون الثلوث فان الدليل فيه قوله بعض الصحابة
ان الكنائيات زوج او وطى البائع او امة المبيعة او وطى الزوج او امة المهرورة قبل تسليمها
قبل التسليم او ولى المشتري والثانية الى الزوجة فان كونها المبيعة في يد البائع بحيث لو ملكته
انتقض البيع دليل الملك وكون المهرقنة اى غير مقابل بحال دليل عدم زوال الملك ودرر والنسب
يبين في حقه اى في شبهة المحل الدعوى في الوالى اى لا يشبه في شبهة الفعل ما وان ادعاه لان
الفعل في الوالى تحقق نأ سقط الحد لو مر باجم اليه وهو شبهة الوطى عليه بخلاف الثانية ودرر
ويجذبوطى امة اخيه او اخته او عمة او عمته وان ظن حلها وكذا ان الحرام سوى الوالى واد
لو سبوطى له في ماله بهواه فلم يستند طنة الى دليل فلم يعتبر ودرر وكذا يحد بوطى احراره وجره
على قرانه وقال حسبنا امران اذ بعد طوطى للصبي لا يشبهه عليه امراته وان كان امره لونه يقدر
على التمييز بالحركات والهيئات الا ان ادعاه فقال انان وحيتك فوطى اى الوطى دليل كذا في الكفا
حتى اذا اجابته بالفصل ولم يقر ذلك فراقها وجب عليه الحد كذا في الوطى اى بوطى اجنبية
زوجة اليه وقرانه زوجته وعليه المهرقنة به غير رضائه تعا عنه وبالمعة ودرر ولو بوطى بهيمة لونه
ليس في معنى الزنا كونه جنسية ثم ان كانت عاوا بكل تدبج ثم حرق بالنار او حرق قبل الذبح
وعنه الفاعل قيمة الدابة ان كانت لصيرة لونه فقتل له جله والاحراق بالنار ليس بايجاب واما يفعل
ثلاثا يعتبر الجبل بان كانت باقية فيقطع الحدث به وان كانت مما يهلك تدبج وثلاثا عند باجهم

فقد في الامام قال الزيل واما الجارية المستأجرة في حق
المشتري وان ادعت الحد ودرر انتم والحد فان
المصدا في الامام مستند

انما ان النكاح كذا في شبهة
مستند

وهذا الذي يفسد جهنمته تحرق دهره ونافه في دار حرب او ينجى الله بالثاني في دار الحرب
 او في دار البقي قال الشافعي في حقه الله يجب ان المسلم ملتزم احكام الواسع حيث كان ومن حكمه
 حبس الحد على الزنا وبه قال مالك واحمد رحمهما الله ولما قرأ صلى الله عليه وسلم لا تقام الحد ودفن دار
 الحرب كذا في الزنا واللعن ولا يوطى حرم تن وجا وهذا هو القسم الثالث من الشبهة المسماة بـ
 العقد وقد ادرج المصنف هذه في القسم الثاني فلو يوطى هذه سواء كان عالما بالحرمة او لم
 يكن عالما بها عند الجنحة رحم الله ولكم ان كان عالما يوجب بالضرب تعزير له كذا في الزنا واللعن
 او يوطى من استأجرها لغيره بها خلوها في المستلتي فانه يجد عندها يوطى حرم تن وجا
 اذا كان عالما بالحرمة لانه عقد لم يصادف محلا له محله ما ثبت فيه حكمه وحكمه للخل وهو غير ثابت
 بالاجماع فصار باضافة العقد الى الزنا ولا في جنحة رج عقد صا د ف محله ان علمه ما هو صالح
 لحصول المقصود والمقصود من النكاح النوال والتناسل والوفاء ميات قابلة لذلك وقضية
 ثبت للخل ايضا انه تعاقد عنه فاوردت شبهة وانما تلحق بسقوط الحد انه يجب عليه
 التعزير ويوجب عقوبة لانه ان تكب جنابة ليس فيها حد مقدر فيقدر وكذا الحد عندها يوطى
 من استأجرها لغيره بها لان منافع البضع لا يملك بالاجارة فصار وجوب الاجارة وعدمها سواء
 فصار كانه وكلها غير مشروط وله ما روي امرأة استفتت مراعى البناء فابى ان يسقط حتى
 تمكنه من نفسها ففعلت ثم رفع الامر الى عمر رضي الله عنه فادركه الحد عنها وقال ذلك
 حررها ولو ان الاجارة تملك المنافع ومنافع البضع فاورثت شبهة وصار كالمقنة
 اختيار ومن وطى اجنبية فيما دون الفرج يعزى بالاجماع لانه جنابة ليس فيها عقوبة مشروطة
 فيعزى اختيارا وكذا يعزى عند الجنحة رحم الله لو وطى في الدبر او عمل عمل قوم لوط لانه
 لو يسحق زنا فوطى بالزنا في الحد وله تثبت قياسا ولو انه لو يوجب المال بحال ما فلو
 يتحقق به الحد كما اذا فعل فساد في السيلين وله انه لو كان زنا لما اختلفت العوبة رضي الله تعالى
 عنهم اجمعين في حقه فان حد الزنا منصوص عليه في حكم القرآن ومتواتر السنة وليس هو
 هو معنى الزنا لانه ليس فيه اضاءة الوالد ولا اشتباه الوهاب فلو يلحق به وقوله صلى الله
 تعالى عليه وسلم اقلد الفاعل والمنعول به محمول به على التحول والسياسة لوجوب القتل
 مطلقا غير اشتراط الاحتمان في التعزير لما قلنا وسجرت زيادة في العقوبة لفظ الجنابة في
 عند حاجتنا لان اللواطة كانه في لانا قضاء شهوة في محل مشتهى على وجه الكمال وقد تحقق حراما

قوله في دار حرب او ينجى الله بالثاني في دار الحرب
 والعصاة لا ينجون من نفاق القرآن قال الله
 ولا تقربوا الزنا والحد لا يعلق

حراما في الحد كان في الصحابة رضي الله عنهم اجمعين لجمعها على جرم الحد فيها
 لكن اختلفوا فيه قال ابو بكر رضي الله عنه يحرق بالنار وقال علي رضي الله عنه عليه حد
 الزنا وقال بعضهم يجب ان في اثنى موضع حتى يموتوا وقال بعضهم يهدم عليها جدران
 وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما تنكس من مكان مرتفع اختيارا وان زنى ذمى مجرية
 في الدنيا حد الذي فقط لكون اهل الذمة محتاطين بالعقوبات دهره وعند ابي
 رحمه الله يحد ان كلوها لان المستام التزم احكامنا في دارنا في حد في ضرب الحر لانه
 يعتقد حرمتها عيني وفي حقه آمان زنى حر في بذمية حدت الذمية لما قلنا لو الحرب لانهم
 ليسوا بمخاطبين بالعقوبات دهره وعند ابي يوسف رحمه الله يحد ان لما ذكرنا وعند من رحمه
 الله لا يحد ان لو فصل الرجل اصل وفصل المرأة تبع والفعل يتم بالفعل فصار محموله والمحال
 كالشروط فامتنع الحد في حق الوصل يجب امتناعه في حق التبعية كذا في الزنا وان زنى
 مكلف بجفنة او صغيرة حد وفي حقه لا حد عليها في رواية عن ابي يوسف رحمه الله و
 لو حد بزنى المكرك ساء كان المكرك زانيا او مزينة دهره ولو ان اقرا حدها بالزنا ودعى
 الاخر النكاح كما اذا قرأ بها بالزنى بضاونة فتأله انه تن قبيحة او قرأت اربعا بالزنا
 مع فاونه وقال فاون تن وجا لم يحد او فاقا واما اذا اقرا حدها دون الاخر كما اذا قرأ
 اربعا لانه زنى بضاونة فتأله ان زنى ولو اعرفه او قرأت اربعا بالزنى مع فاونه وقال
 فاون حان نية بها ولو اعرفه او يحد المقر عند الجنحة رحم الله ايضا كذا في الدرر ومزني
 بامة فقتلها به لزمه الحد والقيمة لانه جن جنائتي فيرتب على كل واحد منهما موجب الحد
 بالزنا والقيمة بالقتل دهره وعند ابي يوسف رحمه الله لزمه القيمة فقط ولو يحدون تعزير
 ضمان القيمة عليه بقتله اياها بفعل الزنا سبب للملك اياها دون المضمرات تملك عند اداء
 الضمان مستندا الى وقت وجود سبب الضمان فصار كالمغيب جارية فزنا بها ثم ضرب فميتها
 فانه يسقط الحد به فكذا هذا في القتل والقيمة اي الامام الذي ليس فرق امام يؤخذ بالمال
 وبالقصاص لانها من حقوق العباد ويستوفيه والمحق ابا يملكه او باو ستغاثه بمنعه
 المسلمين لا يؤخذ بالحد لانه الحد حق الله تعالى واقامة اليه دونه غيره ولو يمكن ان يعزى على
 نفسه دهره باب المشاهدة على الزنا والزوج او تقبل الشهادة بحد متقدم من غير بعد
 عن الوفاة في القذف فان حد القذف فيه حق الله العبد وهو لا يسقط بالتقادم صدق

انكس من مكان مرتفع حتى يموتوا
 اسلمه وابي بكر

قوله في دار حرب او ينجى الله بالثاني في دار الحرب

وفي السرقة يضمن المال اي اذا شهد شهود السرقة بعد التقادم لا يجزئ السارق ويضمن ما سرق لو ان
 التقادم لم يضره لانه حق العبد ورسد ويصح الوقاية اي لو كان التقادم في حق العبد لم يضره التقادم
 والعداوة ورسد لا في الشرب على ما يأتي وتقدم غير الشرب بشهود في الصحيح وقبل بستانه
 ورسد وتقدم الشرب بزوال الرجوع وعند محمد بن النضر بشهادته بشهادته وان شهدوا بزيادة بغاية
 قبله بخلاف سرقة من غاب لشبهة الدعوى في السرقة ورسد الرجوع على ما يأتي في الفرق وكذا
 السرقة ان شأنته تقا صدق وكذا الاختلاف في اقراره في الجور له حد لان حمل المقر
 يدفع الحد ان لو كانت امرأته او امته لم يخف عليه ورسد وان شهدوا بذلك لا يجزئ اي شهدوا
 وجعلوا المطرقة واحدة على الشهود عليه لا محال ان تقام للمرة زوجته او امته ولو على الشهود
 لو جرد اربعة شهداء صدق وكذا الاختلاف في طهر المرأة اي ان شهد اربعة فقال اثنان منها كما
 طاعة وان كان كانت مكرهة فلو حد عندا في حصة محمد بن النضر وعند محمد بن النضر لا تقا ولا بد
 على ان نال المرأة لا يختص في طهرها وان لم يكن الفصل المشهود به ان كان واحد فبعضهم كاذب
 لو ان الفعل الواحد لا يقر بطهرها وكرها وان لم يكن واحدا فهو نصاب للشهادة على كل منها و
 لا يجزئ الشهود لوجوه العدد وصدور ولا يجزئ احد لو اختلفت الشهادة في بلد الزنا اي شهدوا
 اثنان انه في امرأة بالكوفة واخران انه في بلخ البصرة لا يجزئ احد لان الفعل الواحد لا يجزئ
 في الموضعين ولا يجزئ الشهود لما ذكر ورسد او شهد اربعة في بلد معين ووقت معين وربعة معينة به
 في ذلك الوقت ببلد آخر فلو حد عليها لانه شهادة اربعة في وقت معين وربعة معينة كذبهم ولو جاز
 لاجد لها في بلد الجوع ولو على الشهود لا محال صدق احد الفريقين صدق وكذا الشهود اربعة
 على امرأة به اي بالزنا وهي بكر او هم فسقة او شهود على شهود وان شهد به الاصل بعد
 ذلك اي لم يجز احد في هذه العهد اما الاولى فلو ان الزنا لا يتحقق مع البكارة فظهر كذبهم بتعين
 فلو يجزئ الحد عليها لو ان قولهم حجة واستقام الحد في ايجابه ولو على الشهود لتكامل عددهم و
 لعقد الشهادة ورسد وان كانا افسقة يندرون الحد ولا يجزئ الشهود لو ان الفسقة اهل الشهادة
 فوجدت شهادة اربعة ان كانا شهداء على شهود لم يحدون في شهادتهم زيادة شبهة لو ان
 الكلام اذا تداركته الولى سنة يتطرق اليه زيادة ونقصان ثم ان جازا لا اصل فشهدوا على الزنا
 بعينه بعد زيادة الفروع لم يجز ايضا لو شهدوا بهم قد تدرت من وجه يهد في زعمهم والشهادة اذا
 رسدت مرة واحدة لا تقبل فيها ابدا كذا في صدر الشريعة وحد المشهود عليه فقدموا لاختلاف

هذا هو الصحيح في السرقة
 في السرقة يضمن المال

لم اختلفت شهوده في زنا البينة مضاه ان يشهد كل من اثنين على الزنا في زناية والقياس ان
 لا يجب الحد لا يختلف المكان حقيقة وجد لا تخفى ان البينة في ذلك بان يلقا ابتداء الفعل في راي
 او انهما في اخرى بالاضطرار في المكان البينة صحتها بحيث يحتمل ذلك وان كان كبيراً فهو ورسد وحد
 الشهود فقط لو كانا عياناً او محدودين في وقت او اقل من اربعة او اقدم عياداً او محدودين في وقت و
 انما خص الحد بهم لعدم اجمالية الشهادة فيهم او عدم النصاب ولو يشك الزنا فيجب الحد عليهم لكونهم
 قد فسد ورسد وكذا لو شهد احد في عدا او محدود في وقت بعد حد المشهود عليه فيجب الحد عليهم لظهور
 كذبهم قد فسد ورسد في بيت المال ان يجرى وان شجر ضربة او منته منه حد ورسد في بيت المال ايضا
 اي شهد المشهود به بن ثاواني محض فبهم ثم ظهر احد في عدا او محدود في وقت فدية لزم في بيت
 المال وان شهدوا واحداً كذبهم كذلك والزنا في غير محض فبهم فخرج الحد فارتش الحد صدق عندا
 ح وقالوا جميعاً الله في بيت المال لو ان فعل الحد لا يستقل الى القاضي وهذا على المسلمين وبغرامة
 في مال المسلمين وله ان فعل الخارج لا يستقل الى القاضي لانه لم يأت به الجرح فيقتصر على الجور ثم يحد
 لو يظن كيداً يمنع الناس عن الماقامة مخافة الحرام كذا في صدر الشريعة وكذا الخوف لا يراج
 الشهود بعد حد الشهود عليه اي لا يضمن في عده وعندا في يمينه والسئلة الاخيرة من البداية ولو
 رجوعا بعد الرجوع حد وانفاق بينا ايتمنا خاوة الزنا رجوعا الله ورسد الطرفين في شرح الجمع ورسد
 الشريعة وغير من الدية لان النفس تلفت بشهادتهم واحد رجوع حد وغرم رجوعا اي رجوع الدية
 لما ذكرنا ولو رجوع احد حصة فبوشى عليه اذ النصاب باق وهو الماربعة فان رجوع اخر الماربعة
 الباقية حد اي الخامس الرجوع قبل واخر الرجوع ثلثه وعشران رجوعا اي الى الدية اذ بوق ثلثة ارباع
 الجرح بقاء الثلثة على الشهادة لان كمال الحد ليس بشرط البقاء بل بوق بكل رجل قسط فصار عليها
 الرجوع وعلى واحد الرجوع حد كامل وان الحد لا يجزئ ورسد ولو رجوع واحد قبل القضاء حد والكلام
 ولو بعده قبل الحد فذلك اي حد والكلام وصدور رجوع حد الرجوع ففقد وسقط الحد ثم المشهود به
 اتفاقاً للشبهة لانه ان الشهادة تاكلت بالقضاء فلم يفسخ الوفاق الرجوع كمال رجوع بعد الحد ولهما
 ان الامضاء في الحد ورسد في القضاء ولهما سقط احصاء الحد وفان غلظ القاضي فالامضاء موقوف
 فلو رجوع احد في قبل القضاء يحد ورسد وكذا لو رجوع قبل الامضاء كذا في شرح الجمع ولو شهدوا في الزنا
 ثم ظهروا وكانوا عبيداً فالدية على المالكين ان رجوعا التزكية والى وان لم يرجعوا التزكية على
 بيت المال اي فالدية على المالكين ببيت المال هذا عندا في حصة محمد بن النضر وقالوا جميعاً الله الدية على بيت

هذا هو الصحيح في السرقة
 في السرقة يضمن المال

هذا هو الصحيح في السرقة
 في السرقة يضمن المال

هذا هو الصحيح في السرقة
 في السرقة يضمن المال

الحال مطلقا سواء رجعوا او لم يرجعوا اما الرجوع من التزكية فمضاه اذا رجعوا عن التزكية بان قالوا بعدنا التزكية مع علمنا بجهلهم وهذا عندنا حجة رجم الله وعندنا رجم الله لم يضمنوا ولا شتموا على شهادتهم ولم يرجعوا لم يضمنوا بالوجه جاع لو منهم اخطا او فيما جلد العامة المسلمين فبما كالتقاضى ولما في الخافية انهم اشغوا على الشهادة خيرا فصاروا كالمشهود الاحسان ولو جنى رجم الله ان الشهادة لا تعول ولا تنقض حجة او بالتزكية فصار كصلة ولزامهم القاضي القضا بالنية بخلاف شهده او حصان لو ان الاحسان عاصمة محض ولهذا اشترط المذكور في التزكية دوما شهده الا حصان على ما يأتي من قريب والشهادة موجبة للعقوبة وان لم يكن محصنا ولو فرق بين ما اذا شهدوا بلفظ الشهادة او اخبروا ان التزكية لا يشترط فيها الشهادة فيكون اذا اخبروا بالظلمة واما اذا قالوا هم عدو ولا ظهر واعيد لم يضمنوا اتفاقا له منهم صادقة في ذلك ان الرق لا ينافي العدالة اذ هي اجتناب الخلفاء رأت وكلم القاضي اخطاء حيث اكتفى بهذا المقدار او ضمان على الشهود لان كل ما لم يقع شهادته ولا يجد ولا للتدفع له منهم قد فاضحا وقد مات فلو يودت وعلى هذا التفصيل لرجع الشهود وكانوا يلقون ولو قتل احد المأمورين بجهل فظنوا ذلك فالدية في حال القاتل بعض شهده اربعة على رجل بالزنا فامر القاضي بجهل فضرب رجل عنقه ولم يرجع ثم رجعا لشهادة عبدا او كذا فصل القاتل الدابة والقياس ان يجب القصاص لانه قتل نفسا معصومة بخلاف وجه الاحتسان ان القصاص صحيح ظاهر وقت القتل فارتب شبهة بخلاف ما اذا قتل قبل القضا لوقن الشهادة لم تسترحجه بعد ويجب الدية في حاله لانه عدو وان كان القاتل لو تعقل دم العود من وضربية الملاح ان لم تزل الشهادة فرجم امره او مات فقتل امر المأمور فقتل فعله اليه ولو باشر بنفسه يجب الدية في ريب لان كذا هذا دتر صدق ولو اقر الشهود بتعمد النظر لانه شهادتهم لو كانت يباح لهم النظر ضرورة ليجل الشهادة ولما انكرنا في الاحسان بعد وجه سائر الشرايط يشبه بشهادة جليل او بشهادة رجل وامرأتين او لادة زوجته منه اما الاول فمضاه خلاف زفر رجم الله والثاني رجم الله فان ذفر رجم الله يقتل الله شرط ومضى العلة فلو يقبل فيه شهادة النساء احتيا لا للدة والثاني في جدي جري على اصل ان شهادتهم غير مقبولة في غير الاموال ولان الاحسان عبارة عن الخصال الحميدة وانما مانعة عن الزنا فويجى في معنى العلة لانه ان ذرات العلة ان يجرى مضيقته الى العمل به وهو لا مانع غير معقولة دتر **باب حد الشرب** من شرب خمر ولو قطرة واخذ وجرها معجود او عاقابه سكران باي شيء كان من البسكات ولو كان من نبيذ من الالبنة الحمرية لم يجر

وكان من نبيذ من البسكات ولو كان من نبيذ من الالبنة الحمرية لم يجر

يحيى ومنه بدلت رجلان او اربعة اي بشرط الخمر او السكر بغير عاقبة وعندنا في غيرهما الله عز وجل وعلم شربه طوعا حاد اذا شربنا دبر وتمجروا في الشاربانه لو يتالم حال السكر فانه سوطا للحر وان يبيع للبعد لوجاع العجوبة رضى الله تعالى عنهم اجمعين عليه متوقفا على يد منه كاي الزنا وان اقر او شهد عليه بعد ذلك رجحا فبدل جمع الا قرار والشهادة دتر لو تحذروا فالجرحه اعدوا ويجوز من وجد منه راحة الخمر او تقبيلها او اقرانه رجح او سكران اما عدم الحد بعد ذلك والاي يكون فلو ان حد الشرب يشبه بالوجاع العجوبة رضى الله تعالى عنهم اجمعين والوجاع الابن اي ابن مسعود في استسقاء عنده وشربه قيام الراجحة واماعده بتقيلها ووجدان رجحا فلو ان الراجحة محتملة وكذا الشرب قد يقع عن الكراه او اضطرار ولا يجزئ السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه طوعا لو ان السكر من البياض او يوجب الحد كايح ولما حاله وكذا شرب الكمر لا يوجب الحد واماعده بالرجوع عما اقرانه فبونه خالص حق الله تعالى فيه الرجوع واماعده في اقران السكران فلو زيادة احتمال الكذب في اقرانه في حاله لدرته انه خالص حق الله تعالى بخلاف حد القذف لان فيه حق الحد والسكران فيه كالصالح عقوبة عليه كايح سائر تصرفاته دتر والسكران موجب الحد ان يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء وعندنا ان يهدى ويحلف كلامه وبه يقضى وعندنا ان يهدى ان يظهره في مشيته وحركته وامرافه صدق ولو ان السكران نال العقل دتر او تبيده اخرته لو ان الكفر باب الوعقود الشرعية كعهدة الوقران والطلاق والعاق جارية عليه زجره كما ارتداه لو يشبه لانه امر حقيق اعتقاد لا حكمي فعدم العقل لا يشبه اعتقاد الكفر والمالم يجر ارتداه لو يشبه تدابرة كفتح النكاح انتهى **باب حد القذف** هو كحد الشرب كية بتشديد اليم والياء كذا تحجى الحشى عصام الدين في حش الجوى اى عدوا وشدا حيث يشبه كرامها بشرا جليلا ولو تقبل فيه لشهادة النساء كافي سائر الحد ووافقه قذف محصنا او محصنة بصرح الزنا بان يعقل او يانانية او انانية زانية ونحوها حد بطلب القذف واشترط طلبه لان فيه حقه حيث دفع العار عنه متوقفا على بدنه ولا ينزع عنه غير الخمر والخمر يعني في الزنا لا سببه غير مقتضى به او حمله كان القاذف صادقا لكان ينزع فيه العز والاحشوا لانه يمنع اعيال الوالم اليه دتر واحصاه كونه ملكا حرا مسلما عفيفا عن الزنا ولو انقاه عن ابيه بان قال لست له ولد بكت اولس باية فلو ان القذف عيب حد او لا يوجب اذا كانت امه محصنة لانه قذف لومه حقيقة لانه اذا كان من غريبه المنسوب اليه كان الزنا ضرورة اذا لو نكاح لغريبه ولو يميز احتمال كونه من غريبه بالنكاح او بالعنف بالشبهة لان ذلك احتمال الجحد

وكان سكره من نبيذ من البسكات ولو كان من نبيذ من الالبنة الحمرية لم يجر

وكان من نبيذ من البسكات ولو كان من نبيذ من الالبنة الحمرية لم يجر

مجلس فیاضیہ جامعہ اسلامیہ کراچی

[illegible]

لشبهتهما بالكباب ويؤخذ الشرب لأنه أضعف منهما ذكره الذي يلي رحمة الله **فصل في التعزير**
 التعزير تأديب دون الحد في الكسوف الحزب المنع ومنه التعزير لأنه يمنع من معاودة البقيع
 وهو قد يقع بالجس أو الصنع أو تعريك الأذن أو الكلام العنيف أو نظر القاصي بوجه عبوس
 أو الضرب دسره عزير قد ذف علكا أو كافا بالزنا لأنه جنائية قد ذف وقدا منع وجوب الحد
 لعدم الحصان فوجب التعزير ولهذا يبلغ في التعزير غاية دسره أو قد ذف مسليا يافا
 إلا أن يظهر معلوم الضيق فينبذ لا يعزير ذكره فاضحان دسره ياكاف يا جيب يا لقي يافا
 يا منافق يا وطن يا مري يا حب يا بليان يا أكل الربوا يا شارب الخمر يا ديويت هدم أو يصارف
 على زنا طله دسره يا مخنث يا خال الجوه يا ضايق يا ابن الضجرة يا ابن النجبة **في التعزير** في النجبة
 الزانية لأنه الزانية من الخواب وهو السجاء وكانت الزانية في العرب إذا مري بها رجل سخطت
 منها حاجته فسميت الزانية لها نجبة ويقل وهو من تلحق بها الزنا قبله في فخر الزانية لأن الزانية
 قد تفعل سرورا تألف منه والنجبة من جنس عربي بالوخة دسره يان نديق ياق طيان هدم عرب
 قلتيان مرادف ديوت دسره يا مزاوي الزواني أو ماوي اللصوص يا حرام زادة معناه الجرم
 المستر كحر الوطن الحرام وهو دسره الزنا كالموطن حالة الخيف وفي العرف لا يباد إلا ولد الزنا وكذا

عبد الجليل في سنة ١٠٠٠ هـ
بنيادة الباشا

المستطوع له ادب و افتخار

فقد سوز گشته و در تن تو کشته در دل
با آتش گشته ساجده از سر تو سر
از لایحه آفرین

فمنه المختار يقال له خاتنه خاتنه
فمنه المختار يقال له خاتنه خاتنه
فمنه المختار يقال له خاتنه خاتنه

شاه اولد فوجون احقر

فاعلم به لفظ التيمم فلو حدث به وانما غرضه فيها لانه ادى مسحا والحق التيمم به ولو حدث
 للقياس في المدة فوجب التعزير ودر لو ادى لا يعزّر بيا حمار يا كلب يا قرى يا تيس يا خنزير
 يا بقرة يا حية يا حمام يا ابلج اجم وابده ليس كذلك يا بقاء فانه من شتم العلم ولا يقصد و
 به معنى معناه ودر يا مواجر فانه يستعمل فيما يجره له لانه لا يكتفى ليس معناه الحق المقصود
 بل بمعنى المعجر فلو تعزير فيه ودر يا ابلج اجم يا عتار يمكن ان يقسم العير هو الطبل والعار هو
 التبييه والعيب وعلى الغزاة جل عتار اذا كان كثيرا للتطاول والمطالة عتار يا ناكس يا منكوس فاس
 بفتح الكاف اعم لسلب الادمية والملكوس بمعنى المعكوس والاول معرب من الفارسية يا سحر
 بضم السين وكذا الماء هو الذي يسحر منه واما بضم السين ففتح الماء فمضى الذي يسحر من الناس
 عتار يا سحر بضم السين وكذا الماء بمعنى المعكوس اى الذي يفتح عليه الناس واما بفتح الماء فمعنى
 الماء فمعنى السائل اى الذي يفتح على الناس هذا الكشيان قيل هذا الذى يفتح امرأته اللسان و
 قال اللسان الكشيان ليعلم كلام العرب ومعناه الحديث الذى لا غيره له فان اعرب قبل كشان
 على وزن فاعول بكسر الفاء عتار يا ابلج يا منكوس من الوسواس بكسر الواو وهو حديث
 النفس او من الوسواس بفتح الواو وهو اسم الشيطان عتار والتعزير اذا كان المجرى
 له فتيها او على يالونه بعد سبها في حقها وتلحقه الوحشة بذلك وان كان من العامة لا يعزّر
 قال الربيع رحمه الله وهذا الحسن ما قيل فيه ولما وج ان يعزّر وجهه لترك الزينة وترك
 الواجبة اذا دعاها الى الفاحشة وترك الصلوة في رواية كذا في الاشياء والنظاير وفي الدابة
 لا يعزّر على ترك الصلوة بخلاف الاب لا يعزّر الا ابن عليه ثم قال في النهاية انما يعزرها
 لمصلحة تعود اليها الا ترى انه ليس له ان يعزرها على ترك الصلوة وله ان يعزرها على ترك الزينة
 ونحوه انتهى وترك الصلوة الجناية والخروج من بيته واقل التعزير اذا كان بالتعزير بتركه اسباب
 واكثره شدة التعزير لان التعزير ينبغي ان لا يبلغ حد الحد واقل ما يعزرها ويحد الحد
 في التقصير والشرب وعذابي يعزرها بتركه وسبها وهذا معتبر جدا لغيره وانهم لا
 وحد ثمانية ونقص عنها سوطا في رواية وخمسة في اخرى وانما كان الحد ثلاثة لان ما دونها لا
 يقع به التعزير ودر ويجوز جسه بعد الضرب اذا احتج الى زيادة تاذيب ودر واخذ الضرب
 التعزير لان الخفيف جرى فيه من حيث العدد فلو يخفف من حيث المصنف كباي يردى الى وقت المقصود
 ولذا لم يخفف من حيث التعزير على الاعضاء ويعزّر قائما في ازار واحد ودر ثم حده الزنا اشد من

والتشديد على السبأ المحض على يد الخلد على ما وافق
الكتاب المشيخ الخلد في هذا الموضع
في هذا الموضع

تاریخ کنیزان و زنان و خدمت در آن

باب اول فی بیان احوال و اسما

لانی کنادان و ما
مبعیة الآدمی ففی التذلل و
و فی مظهر احوال

الشيخان بالقرآن المجيد

نفسه
نفسه
نفسه

[illegible]

لها الشقة
سبحان الي مثل المفضلة
عنه يجلت عن علي السواد فخطت معه
في الما تحفظ بالقلب عن سر الما فاضيه
معراج الكلب

مقدور ميل عدول
معدل ايدو
بمال الفاعل
لعمري

من لا يؤمن بالله
او باليومئذ
فان الله
هو العزيز
العليم

الباقى لونه ثابت بالكتاب وحده الشرب تشبه باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم حيث قال على
 رضي الله تعالى عنه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افسرى وعلى المفسرين غافلون
 جلدة وعليه لجمع الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين تحميد الشرب ثم حد القذف وان جناية
 الشرب مقطوع بها وجناية القذف لو احوال كون القاذف صادقا في قذف وعجزه عن اقامة البينة
 لا يدل على كذبه لا احتمال غيبة مشهودة او اياهم عن ادائها ولو كان شارب الخمر قاذفا يخلو عن
 القذف فيصير كل شارب جامعا بين الشرب والقذف فيتحقق منه جانيان ومن القاذف جناية
 واحدة فلهذا كان ضربا اخف من ضرب الشارب وان كانا منصوصا عليه كذا في الكافي
 وروى عن حماد او عن حماد فان قد منه حد من له فعل ما فعل يا امر الشرع فلهذا منسوب الى
 الامم فكانت مات حتف أمه وروى بخوف تعزير الزوج وجنات فان دما له ينفذ
 حد من اولى ناهيه مباح فيقتيد بشرط السلومة ادعية على زوجها ضربا واحشا
 وثبت ذلك عليه يعزى وكذا المعلم اذا ضرب الصبي ضربا واحشا يعزى كذا في مجمع البحار
 روى عنه مع امراته او مع محرمه بها مطاوعتان قتل الرجل والمرأة جميعا كذا في المنية وروى
كتاب السرقة في لغة اخذ الشيء من الغير خفية او شيئا كان سرقة اخذ مكنت خفية وروى عن
 دناج منسوب جنة اذا المطلق ينصرف الى الكامل من حرز لا ملك له فيه وروى عن
 البرقة بما يشبه به الشرب فان سرق مكنت حرا وعبد ذلك العبد المذكور وهو مقدار سرقة
 دناج منسوب جنة وعند الشافعي ربع دينار وعند المشرقة الله ثلثة دراهم كذا في
 صد الشريعة حال كونه محررا يمكن او حافظا فيجب تقبيله واقر بها حرة عند جنة وروى
 رحمه الله واطعن الى من حضر جهالة لو بد ان يعزى من قيات على الزنا صدر او شهدا عليه جنة
 وسألها الامام عن السرقة ما هي وكيف يارب في حكم سرق وبيتا عا قطع نيتا عا
 احتراز عن يسرق من صلاته بان لا يعدل الركوع والسجدة كما قال عليه الصلوة والسلام ان
 اسود للناس سرقة من يسرق من مصلوته وعز كيف في احتراز عن دخول ناول غيره خارج وايه
 يحا احتراز من السرقة في الحرب وكما يعلم ان المسروق نصاب ام لا ومن سرق ليعلم انه سرق
 من ذبح من حرم ام لا ومنى في احواله كونه في حالة الصباح والسؤال عن الزمان المذكور في المعزاة
 كالتحار والواقية والدرود وجمع الجوع مخرج الكثرة للعين وفي شرح مجمع البحرين منسوب الى الجند
 السؤال عن زمانها فيها اذا ثبت بالبيضة واما اذا ثبت بالادوار فلو احتج الى السؤال عنه لان التقادم

في السرقة ما يشبه به الشرب فان سرق مكنت حرا وعبد ذلك العبد المذكور وهو مقدار سرقة دناج منسوب جنة وعند الشافعي ربع دينار وعند المشرقة الله ثلثة دراهم كذا في صد الشريعة حال كونه محررا يمكن او حافظا فيجب تقبيله واقر بها حرة عند جنة وروى رحمه الله واطعن الى من حضر جهالة لو بد ان يعزى من قيات على الزنا صدر او شهدا عليه جنة وسألها الامام عن السرقة ما هي وكيف يارب في حكم سرق وبيتا عا قطع نيتا عا احتراز عن يسرق من صلاته بان لا يعدل الركوع والسجدة كما قال عليه الصلوة والسلام ان اسود للناس سرقة من يسرق من مصلوته وعز كيف في احتراز عن دخول ناول غيره خارج وايه يحا احتراز من السرقة في الحرب وكما يعلم ان المسروق نصاب ام لا ومن سرق ليعلم انه سرق من ذبح من حرم ام لا ومنى في احواله كونه في حالة الصباح والسؤال عن الزمان المذكور في المعزاة كالتحار والواقية والدرود وجمع الجوع مخرج الكثرة للعين وفي شرح مجمع البحرين منسوب الى الجند السؤال عن زمانها فيها اذا ثبت بالبيضة واما اذا ثبت بالادوار فلو احتج الى السؤال عنه لان التقادم

لان التقادم غير مانع من صحة الادعاء انتهى وان كانا جعلا واصاب كلا منهما قد نهبها فقطعا وان
 على اخذ بعضهم لان المعتاد بين السارق ان يتولى بعضهم يشتغلون بالدفع فلا يمنع الحدة بمنزلة لا تمنع
 القطع في اكثر السارق فيؤدى الى فتح باب الفساد وروى ويقطع بركة الساج حطب مقدر
 يجلب من الهندي وروى وآله بنرس والسندل شحيطت الراجحة اخرى والنصوص جمع قطع القس
 وقيل لظن التقاضي والياقوت والزبرجد واللدن والعلل والغير وروى وبالجل كل ما حقه اعني
 الاموال والنفسا ولا يوجد في الادلة مباحة الاصل غير غريب فيها وروى وانه ناهي الباب
 المختص من الحطب فان الصنعة فيها غلبة على اصل فالتحريم بالموال القسبة وانما يقطع بالباب
 اذا كان محررا غير مشعوب على الجدار خارج البيت وكان خفيفا لا ينقل على اخذ حمل وروى او اى لا يقطع
 بسرقة شيئا ثوبا او غيرهما مباحا في دارنا كحطب وحشيش وقصب وسمل وطير و
 زرع ومجرة نفع في نفحات الميم والفين اللجة والراء المهلة الطين او حترسكين الغيا فيه لغة
 اخرى ونحوه بغير النون ولا بما يسرع فاداه كلبا ولم وفاكرة رطبة ويطبخ وكذا على شجر وروى
 لم يجز عدم الاحرار فيها وهذا عندان خفية وتحررها الله واما عندان بوضوحه الله يقطع في كل شيء
 الا في الطين والتراب والسرقين وعند الشافعي لا يمنع القطع كون الشيء مباح الاصل
 كالحطب ولا كونه رطبا كالفراكة ولو كونه متعرجا للفساد كالحرقه واست قوله عايشه رضي الله
 تعالى عنه كانت اليد لا تقطع على قطع على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الشيء السابقه الى الميراث
 وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تقطع والطين وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تقطع في شيء ولا تجزئ منه ولا يقطع
 بما يتاؤل فيه الا كان كسرية مطربة اى مسكرة كانه بقوله اخذته للاراقة واللات لهم كوثق
 وطبل وبريط وحرمار وطينور وعلية ذهب او فضة وسطرج ونحوه بقوله اخذته لكسر
 دناج عليها التمثال كانهما اعدت للعبادة بل للمقابلة فلو ثبت فيها ناهي الكسر وروى بسرقة باب
 مسجد لعدم الاحكام وكتب علم وصحيفة لا ليس بحرق للمقابلة واخذته يتاؤل الفترة فيه وروى
 حر لاهن الحاريس بال ولما كان عليها حلية ولما كان على المصون البسطة حلية لان ما فيها تابع لهما ولو
 خلو فالاية بوضوحه الله وعبد كبره لو ان اخذه غصب او خذاع او سراقه وروى غير الحجاب لو ان المهرود
 ما فيها ليس بمال ولو انها كانت شرعية ككتب التفسير والمديث والفتاوى كالمصنف وان كانت شيئا مكره
 حقه فمما كالتطير وروى بخوف الصغير بعد الصغير وروى الحجاب قال في الدرر واما فاقه
 الحجاب فالذكر في الكافي ان المراد فاقه من حاسبها لو ان ما ياله يقصد بالاخذ وانما المقصود الكسر عند

الارواح

في السرقة ما يشبه به الشرب فان سرق مكنت حرا وعبد ذلك العبد المذكور وهو مقدار سرقة دناج منسوب جنة وعند الشافعي ربع دينار وعند المشرقة الله ثلثة دراهم كذا في صد الشريعة حال كونه محررا يمكن او حافظا فيجب تقبيله واقر بها حرة عند جنة وروى رحمه الله واطعن الى من حضر جهالة لو بد ان يعزى من قيات على الزنا صدر او شهدا عليه جنة وسألها الامام عن السرقة ما هي وكيف يارب في حكم سرق وبيتا عا قطع نيتا عا احتراز عن يسرق من صلاته بان لا يعدل الركوع والسجدة كما قال عليه الصلوة والسلام ان اسود للناس سرقة من يسرق من مصلوته وعز كيف في احتراز عن دخول ناول غيره خارج وايه يحا احتراز من السرقة في الحرب وكما يعلم ان المسروق نصاب ام لا ومن سرق ليعلم انه سرق من ذبح من حرم ام لا ومنى في احواله كونه في حالة الصباح والسؤال عن الزمان المذكور في المعزاة كالتحار والواقية والدرود وجمع الجوع مخرج الكثرة للعين وفي شرح مجمع البحرين منسوب الى الجند السؤال عن زمانها فيها اذا ثبت بالبيضة واما اذا ثبت بالادوار فلو احتج الى السؤال عنه لان التقادم

في السرقة ما يشبه به الشرب فان سرق مكنت حرا وعبد ذلك العبد المذكور وهو مقدار سرقة دناج منسوب جنة وعند الشافعي ربع دينار وعند المشرقة الله ثلثة دراهم كذا في صد الشريعة حال كونه محررا يمكن او حافظا فيجب تقبيله واقر بها حرة عند جنة وروى رحمه الله واطعن الى من حضر جهالة لو بد ان يعزى من قيات على الزنا صدر او شهدا عليه جنة وسألها الامام عن السرقة ما هي وكيف يارب في حكم سرق وبيتا عا قطع نيتا عا احتراز عن يسرق من صلاته بان لا يعدل الركوع والسجدة كما قال عليه الصلوة والسلام ان اسود للناس سرقة من يسرق من مصلوته وعز كيف في احتراز عن دخول ناول غيره خارج وايه يحا احتراز من السرقة في الحرب وكما يعلم ان المسروق نصاب ام لا ومن سرق ليعلم انه سرق من ذبح من حرم ام لا ومنى في احواله كونه في حالة الصباح والسؤال عن الزمان المذكور في المعزاة كالتحار والواقية والدرود وجمع الجوع مخرج الكثرة للعين وفي شرح مجمع البحرين منسوب الى الجند السؤال عن زمانها فيها اذا ثبت بالبيضة واما اذا ثبت بالادوار فلو احتج الى السؤال عنه لان التقادم

تقطع ان يلبس نساء في المحيط سرق وهو حاسب انسان واستعملها فيهم المالك
قيمتها و بعد ان ينظر بكم سرق ذلك وهو نظير من حرق ملك انسان فبعض قبة الصلوة مكتوبا
على قول الشرائع فلا ينظر الى المال انتهى ما في الدرر ولو بسرقة كلب وزنه او نجا جدي
مباح الاصل درر ولو بجناية ورتب واخذوس وكذا انفس لقوله صلى الله عليه وسلم لا قطع
على الخنزير وهو النباش بئحة اهل المدينة درر خاوي لا في بيعه رحمه الله وهو قول الشافعي
لقوله صلى الله عليه وسلم من بئس قطعنا وتفصيل المقام وان يلبس ولو بسرقة مال عامة او مشرك
اي لا يقطع في بيع المال العامة للسارق فيه شركة حقيقة او شبهة شركة فان مال بيع المال مال
المسلمين وجميعهم واذا احتاج بشئ له لحق فيه بقدر حاجته فاورث ذلك شبهة والمردود
تدرا به ان يلبس او مثل دينه او ان يدحاو كان او مرقوبا كان له على اخذ درهم حاله او مرقوبة
فرق منه مثله لم يقطع لانه استيفاء الحق والمال والموجب فيه سواء لان لتأجيل لتأجيل المطالبة
ولو اخذ بان يد على حقه لانه عند احقه بقرعة شركا فيه وحسب ما في الدرر وان كان دينه نقدا
فرق عرفا قطع لانه ليس باستيفاء وانما استبدال فلا يتم الا بالراضى خلو فاق في سرقة
اذا لم يقطع عنه واختلاف العلماء فيه فان عنده ان يلبس رحمه الله له ان ياخذه بذنبه لوجود الجارية
من حيث المال به ومن العلماء من يقطع له ان ياخذه رهنا بجمته فاورث شبهة قلنا هذا قول لا
يستند الى دليل ظاهر فلو يعتبر بدونه التمسك الدعوى به جمع لادعاه ودرى الخدعة له جمعة
الفتح في منع الوجها و يمتنع لانه ليس له حق الاخذ كذا في الهداية ولو بما قطع فيه لم يتغير معنى
من سرق عبدا يقطع فردا عانم عاد فسرقة باعها لم يقطع لها سمان وان كان قد تغير قطع ثانيا كغزل
نسج **السرقة في الخزن** هو قسمان بكان كيب ولو بهو باب او باب مفتوح وكصندوق بالفتح علف
على قدره بكان كيب عنده مال ولو نائما في الخزن بالمكان لا يعتبر المافئ ولو قطع بسرقة ماله من بينهما
قربة ولو دولا بسرقة من بيت ذي رحم حرم وان كان المسروق ما غيره لان في قربة المولد بالسواطة
في المال وفي مال الدخول في الخزن وفي السرقة من بيت ذي رحم حرم لا يوجد الخزن كذا في الهداية
ويقطع بسرقة ماله اى ماله الحرم من بيت غيره كتحقق الخزن وكذا يقطع بسرقة من بيت حرم
بضاعا وانما يقطع فيه لعدم ما ذكرنا فيه من الشبهة خلو فاق في سرقة ماله الله واليوم ولو قطع
بسرقة ماله زوجته او زوجها ولو من خزن خاص لكل واحد منهما خلو فاق في سرقة ماله الله اذا كان
من خزن خاص وكذا لا يقطع لو سرق من سيده او من وجه سيده او من وجه سيده الله لوجه الاول

افندوس از غرین کلوی رسته (بقا آمد)
الرب فیهم شکر — (آمد)

وان كان في المشرق والامم والبلدان
لا يقطع الا ان النقطه جنس واحد وتبين بطلان
التصديق

[illegible]

لو وجد الودن بالدخول عادة في هذه المصنوع دون أو المولى من مكانه لأن له في الكسب حقيقة
 أو حصة وحسن ووجع كل محرم منه أو محرره وبعد كل ذي رحم محرم من أمهاته وهذه عند أبي حنيفة رحمه
 خذوا قالها فيما أي في الشهر والخمس يعني لا يقطع عند أبي حنيفة رحمه الله ويقطع عندهما ولو بعد
 الشبهة في المال والخبر له أن الرجل يدخل دور حنيفة وصهره بأوذن عادة فيثبت فيه الوذن
 أو شبهة إلا أن بالدخول حقيقة كذا في شرح الجمع أو من معتمدين لأن له فيه نسيب أو حام. ^{بنا} وأن كان نسيبه
 عنده لوجد الودن عادة فأختل الحرز ^{دون} أو حرز نسيب أو ذن وقوله لا يختل الحرز ^{دون} بوجد الودن
 حقيقة وكذا خرابية التجار والمخانات ^{دون} أو أفسق منها ليدلوا بها بيبه أو حرز أو مولد الودن
 تختص بالنهار ^{دون} أو بيبه مضطربة لأن البيه لم يبق حرزاً في حقه ككلمته ما دوناً في دخله ^{دون}
 وقطع لو سرق من الحام ليدلوا بالذن تختص بالنهار وفي البيه هذا إذا كان مفتحة الباب أن كان
 مغلقة يقطع وأن كان نهاراً في الأصح وما جرت العادة بدخوله في بعض الليل ملحقاً بالنهار لحصول اللذان
 كذا في شرح الجمع أو المسجد متاعاً ورتبه عنده لوجد الحرز ^{دون} أو حرز أو المسجد لا يثبت حرزاً
 فاعتبر الحافظ بخلاف الحام مع وجوه الحافظ لأن الحرز بالحافض لا اعتبار له عند وجوه
 الحرز بالمكان وقد اختل الحرز بالاذن بالدخول أو بصبر الحافظ فيه فلا يقطع كذا في الصدقة ^{النسيب}
 أو دخل يده في صندوق غيره أو كره أو حبسه أو سرق جوارقه متاعاً ورتبه يحفظه أو تأمير
 لوجد الفرقه من الحرز في الكل والنعيم يعرب منه بحيث يبعد حفاظه كالنعم عليه عليه على الخمار
 كذا في الزيلعي أو سرق المعجر بيبه المستأجر أي إذا سرق المعجر بيبه الذي في يد المستأجر يقطع
 عن أبي حنيفة رحمه الله خذوا قالها قيد بالمعجر أنه لو سرق المستأجر من المعجر بيبه لم يقطع ^{نفساً}
 لهما أن المعجر يدخل البيه الذي أجره للحرمة فيثبت له الودن كما لو سرق من دابة أمارها وله أنه
 يمنع من الدخول بغير إذن المستأجر لأن البيه المستأجر كالماله له في حق المنفعة وأما الدخول للحرمة
 فباح بأذن المستأجر أو بغير إذنه كذا في شرح الجمع ولو سرق شيئاً ولم يخرج به فخرجه إلى الدار أي إلى صاحب
 الدار حيث يقطع لأن كل مقصودة باعتبار راسها حرز على حدة كذا في البداية أو سرق بعضاً على حجر
 ديار من حجره أخرى فيها لم يبتأ أو أخذ شيئاً من حرز فالتقاء في الطريق ثم خرج فأخذ لونه إلى جبله يبتأ
 السراق أو عرض فأسده فيه ولم يتعرض عليه يد معتبره فاعتبر الكل فصار واحداً فقطع وإذا خرج ولم يبتأ
 فهو مضطرب لا سارق ولا يقطع ^{دون} أو حرز على حجاب فاقه فأخرجه من الحرز لأن سيره منضاف إليه
 لسوقه ولودخل بيتاً فأخذ ناولاً من يده خارجاً لا يقطعان لأن الناول لم يخرج لا اعتراض يد معتبرة

مفاتيح

الاصحاب اهل بيت الرضا عليه السلام
السلامة من النار والجنة جبرائيل
عليه السلام

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وَاللَّهُ وَتَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

على المال بقرض وجهه والثاني لم يمتك الخزن فلم يتم السرقة من كل واحد ودور وكذا لو ادخل الخارج
 يده فتا ولم يمتك الداخل وقال ابو حنيفة ان يمتك الخزن لم يتم السرقة من كل واحد ودور وكذا لو ادخل الخارج
 الصورة الثانية اما الخارج فلو ادخل يده في الخزن واخذ المتاع واخذ الخزان اليه في الخزن واخذ
 منه سبب لم يجب القطع عنده كما في مسألة النقب والداخل فلو ادخل يده في الخزن في السرقة
 لو ان الخارج قامة مقام بداخل فيانا وله لانه ثبت هذا اليد من جانبه فصا كان المتاع في يده عند
 الخروج من الخزن فيقطع كذا في نزوح الهداية وكذا لو يمتك لو نقب بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا
 لما لم يمتك الله تعالى عنه اللص اذا كان ظاهرا لا يقطع وقسوه بهذا دور او طريق خارجة منكم
 غيره قال في الدرر قال في النهاية القرعة وعاء الدراج والمراد بها بيت نفس الكرم وانما كان حكمه كذا لو ان
 الرباط لم يخرج في الطريق فيقطع او خذ من الظاهر فلم يقطع حتى يخرج من الخزن وان كانت القرعة داخل في
 واخذ ما قطع ولو ان الرباط لم يدخل في الطريق فيقطع او خذ من الظاهر فلم يقطع حتى يخرج من الخزن وان كان مكانا
 الظاهر ان الرباط يمتك الحكم لو انعكاس عليه دور ولو قاله الى يدي من خزانته فانه يقطع
 عنده كذا لو ان الكرم حرنا وفي هذا المقام تفصيل في صدر الشريعة وان حكمنا واخذ من داخل الكرم قطع
 اتفاقا بين داخل القرعة واخذ ما بداخل الكرم قطع اتفاقا فلو ان الرباط لم يدخل في الطريق فيقطع او خذ
 من الخزن وهو الكرم فاقطع من الدرر مغرا الى النهاية ولو سرق من خزانته او حمله او يقطع سواء
 كان معه سائق لسوقه او قائد يمتك اوله لو ان مقصود السائق والعايد السوق ودور
 القود و قطع المسافة له لافظ دور وان شق الخيل واخذ منه شيئا قطع او خذ من الخزن لو ان الخيل
 حرز دور والمطاط كالباب **فصل في كيفية القطع** **باب في كيفية القطع** **باب في كيفية القطع** **باب في كيفية القطع**
 اما القطع فبالنفس اما باليد فبالسيف او بالرمح او بالخنجر او بالكلب او بالقطيع او بالقرعة
 المشهورة بين ما عندنا واما القطع من زنده اى سرقة او من السجى صلى الله تعالى عليه وسلم
 امر بقطع السارق من الزند كذا في الدرر والنيل وحكم اى نكح كى يقطع الدرعة
 صلى الله عليه وسلم فاقطعوا ثم احسوه رواه الدار قطني جهرته ورجله اليسرى ان عاد
 لقرعة صلى الله عليه وسلم فان عاد فاقطعوه عليه اجماع المسلمين فيلحق فان سرق او يقطع بل يحبس
 حتى يتوب وطلب المروق منه شرط القطع اى طلب المالك المروق حتى لا يقطع ويغيب
 لولا المنفعة شرط لظهورها ولا فرق بين الشجادة والقرار في ذلك لاحتمال ان يقر له بالملك
 فيسقط القطع فلو بد من حضوره عند الاداء والقطع لتبقى تلك الشبهة وكذا اذا غاب عند

فصل في كيفية القطع
 بطلب المالك المروق حتى لا يقطع
 ويغيب لولا المنفعة شرط لظهورها
 ولا فرق بين الشجادة والقرار في ذلك
 لاحتمال ان يقر له بالملك فيسقط القطع

قد روي في القواعد المشهورة
 الاول والثاني والثالث والرابع
 المشهورة او من قبلها بالقرعة
 ولا شقة وهذه القواعد مشهورة

منه

عند القطع لا يمتك المصطفى في اليد ودور المقصود من كل واحد ودور وكذا لو ادخل الخارج
 مستعين او مستاجر او مضارب او مستبضع او قابض على جميع الشئ او من شئ الى ولو كان
 للسروق من واحد من هؤلاء يقطع بغير موافقة وقال ابو حنيفة ان يمتك الخزن لم يتم السرقة من كل واحد ودور
 بغير موافقة المالك بل يقطع بطلب المالك ايضا في السرقة من هؤلاء لو بطلب السارق والمالك
 لو سرق من السارق بعد القطع مضاه اذ قطع سارق بسرقة فسرق منه بعد القطع لم يكر له
 ولو لم يمتك السرقة ان يقطع السارق الثاني لو ان المالك غير متفق بعد القطع في حق الاول فلم يقطع من
 حيه للمقطع وفيه تفصيل في الزيل يخاف ماله سرقة منه قبل القطع او بعد دور له بشبهة حيث
 يقطع بغير موافقة الاول لان سقوط التعيم ضرورة القطع ولم يوجد فصار الغائب كذا في الهداية والى
 لم يطلب احد لا يقطع وان اقر مديها وقد مر بيانه ولو بد من حضوره عند القرار والشهادة و
 القطع ولو كانت يده اليسرى او يده اليمنى مقطوعة او كان اصبعان من يده اليسرى سرى اليها لم يقطع
 لو يقطع منه شئ لانه لم يقطع اليمنى وقرة البطش فاية في اليسرى يلزم تقديس جنس
 المنفعة وحقوق الحقيقة اهل ذلك صدر بل يحبس وكذا لو كانت رجله اليمنى مقطوعة او
 لونه اذ لم يكره لو كان يده وجعل في طرف واحد فلو قطع على المشى املوا واما طرفه فيقطع
 الصاعحت ابطه فيلحق قائما مقام الرجل الغائبة صدر ولا يقطع المأمور بقطع اليمنى او قطع اليسرى
 لونه انكث واخلف من جنسه ما عجز عنه دور وعندها يمتك ان يمتك لونه انكث يدها معصومة فلا
 عمنافه يعنى وان كان مجتهدا فيه لان المجتهد لا يمتك في اذ كان دليله على علمه عرف في منعه وكان
 ينبغي ان يجب القصاص لانه امتنع في الشبهة اذ ليس في الودية تعيين اليمنى والمالك يجب مع الشبهة بل يمتك
 ومن سرق شيئا ودور قبل لضمومة المالكه او يقطع بغير موافقة سرقة فدية الى المالك قبل او خذ من
 المالك لم يقطع ونحوه في يدي من خزانته يقطع اعتبارا بما اذا رده بعد المرافعة وجه لظاهر ان المصنوع شرط لظهور
 السرقة لان البينة انما تجل حجة ضرورة قطع الممانعة وقد انقضت الشهادة بخوف بعد المرافعة
 لضمومة يحصل مقصودها فبقى تقديرا عداية وكذا لو انقص قيمته من الغائب قبل القطع ولا قيام
 كان الغائب عند الاداء مضاه شرط القطع وانتي دور او ملكه بعد انقضاء بطريق الهبة او البيع ولا قيام
 لضمومة عند الاستيفاء شرط القطع وقد اتفق دور او ادعائه ملكه وان لم يمتك لان الشبهة ان رده للمد
 وتثبت بجره الادعى لا حقال وكذا لو ادعاه احد السارقين بعد قراره بالقرعة حيث لا يقتضيان ان
 عامل في حق الرابع ومودت للشبهة في حق الاخر لو ان السرقة تثبت باقرارهما في الشركة دور ولو سرقا

فصل في كيفية القطع
 بطلب المالك المروق حتى لا يقطع
 ويغيب لولا المنفعة شرط لظهورها
 ولا فرق بين الشجادة والقرار في ذلك
 لاحتمال ان يقر له بالملك فيسقط القطع

قد روي في القواعد المشهورة
 الاول والثاني والثالث والرابع
 المشهورة او من قبلها بالقرعة
 ولا شقة وهذه القواعد مشهورة

وعاب احد هاتين على سرقتهما قطع الآخر على ما شرع في السرقة اذا لم يشبه على الغائب كان اجنبيا ويعد
 الاجنبى لو يشبه الشربة ولو ان احتمال الاعتراف غائب ذكرى شبهة الشربة فلو تعذر رد ولو اقر الصديق
 لادب بسرقة قطع وردت لو ان اقره صحيح حيث انه ادعى تكلف وكذا الصديق المحرم عند الوفاة وعند
 يرسمه يقطع ولو ترد وعند جميعه لم يقطع ولا ترد والدلالة من كمد في الهداية وجع قطع سرقة
 بالصبر قائمة بدها الى صاحبها بقاها على ملكه دون ان لم يرد قاعة ولو ضا عليه وان سبها لم يقطع عليه
 السرقة في السرقة لا عزم على السارق بعد ما قطعت يمينه دمه وان سرق سرقات فقطع بكلها او بعضها
 لا يقطع شيئا منها اي من تلك السرقات يعني ان سرقة سرقات فحضر واحد من اياها وادعى حقه فاقب قطع
 فيها فوجبه لغيرها ولا يقطع شيئا منها عند الوفاة وقاله يقطع به اي وعندها يقطع التي لم يقطع بها هذا
 اي يقطع كلها التي قطع بها وصح المسئلة اذا حضر احد من فاقضوا جميعا وقطعت يده فحضر منهم لا يقطع
 شيئا بل اتفاق في السرقة كذا لما ان الحاضر ليس بنائب الغائب ولو بدع في السرقة ليعذر السرقة فلم يقطع
 السرقة من الغائبين فلم يقطع القطع باليقين انما هم معصومة وله ان العاجب بالكل قطع واصدقائه
 لو لم يمتي الحدود على الدار الخضرية شرط الطهره عند القاضي فاذا استوفى والمستوفى في كل الوجوه ان تركه
 يرجع نفسه الى الكل فبقع عن الكل وهذا لا يوافق اذا كان النصب كذا لو لم يوافق في البعض هداية والمهرق
 في الشقة في الدار ثم اخبره وحديثا ومعه عشرة دارم هداية قطع قال في الدرر فيد بقاءه في الدار
 في الدار وان سارق عشرة دارم بعد الشق في الدار انه اذا اخبره غير شقيق وحديثا عشرة دارم
 ثم شقه وانقص فيه ثم اخبره لم يقطع لان السرقة تمت على النصاب الكامل والاولى الثاني فظن ان القيد
 الثاني لا يبد منه ولهذا ذكر في الهداية والكافي وغيرها وقد ترك في الدار قاية والكثير استوفى الحدود
 والجواب ان دأب صاحب الكنز والد قاية لا يذكر في النصاب في الدار كذا بناء على ظهوره اوله انه ذكر
 في اول الكتاب ان نصاب النصاب في القطع بخلاف صاحب الهداية والكافي فانها يذكر ان النصاب مسئلة هكذا
 كما ان سرق شاة فذبحها ثم اخبره لان السرقة تمت على الكرم ولا قطع فيه هداية ولو ضرب المسروق در
 او دنانير قطع وودها وعندها لا يرد ما بناء على ان صنعة متقومة عندها قاله دون ولو صبغة
 اخر لا يخذ منه ولا يمتد وعند محمد بن الحسن يخذ منه ويحيط ما زاد الصبغ فيه لان عينه حاله قائم
 من كل وجه وهو اصل الصبغ تبع فكان اعتبارا لا صلاوى وانما ان الصبغ قائم صفة ومعه حق صفة
 الشب قائم صورة لا معنى لرمال الصبغ بالقطع كما مر فكان حق السارق احق بالترجيح دون وان
 اسود اخذ منه ولا يقطع شيئا في السواد نقصا فلو يجب انقطاع حق المالك وحكما فيه اي

اي في الود سردها في السرقة باب قطع الطريق لما فرغ من بيان السرقة الصغرى شرع في
 بيان السرقة الكبرى فقال من قصد قطع الطريق من مسلم او فحى احتسابا من المسلمين فان
 القاصد اذا كان مستامنا في اقامة الحد عليه خلاف كذا الدرر على مسلم او فحى فاقطع قبل اي
 قبل اخذ شيئا وقتل نفس فمضيه قبل الرجوع الى قطع الطريق با زيادة للذكرين وعراة الى يقطع
 هذه الهاد ترجع اليه من كمد اي الى اخذ القتل باعتبار الظاهر ولو تأويل هذا جازع بعد التعيين
 لمبا شرته فمكر حتى يربح ويجزى القتل بل لو ان يظهر فيه سبها الصلحاء دون وان اخذ ما لو حصل لكل
 واحد نصاب السرقة قطع يده اليمنى ويحذف اليسرى ان كان صحيح الطرف كذا في تحفة الفقهاء دون وان
 قتل فقط ولو بعتا او جرحا فقتلوا فقتلوا بقتل واحد بقتل واحد حتى لو عني الاول لم يقطع الي
 عظم كذا في الزيلعي وان قتل واخذ ما له قطع وقتل وصب او قتل عطف على قطع او صلب عطف على
 قتل والمال من الوفاة فغيره عند ابي حنيفة رحمه الله بين الامور الثلاثة ان شاء قطع وقتل وصب
 وان شاء قتل فقط وان شاء صلبه فقط وكذا هذه الوفاة على صيغة الجرح ولو فاعل في الحقيقة
 بعد الوفاة عيني والود صرفه قبله تعالى اجزاء الذبيحة كما يرد الله ورسوله الآية اي كما يرد الله
 لبقاء الله على حد والمضاف لو ان احدا لا يجازي الله تعالى ولو ان المسافر في البراري والضياع في الدار
 الله تعالى وحفظه والمضرب له كانه يجازي الله تعالى والمال من السرقة يرجع على احوال كانه قال
 ان يقتل ان قتل الى اخره او الخبير كما قال مالك رحمه الله متشبها بظاهره وثبت ذلك لقوله
 صلى الله عليه وسلم من اخذ المال قطع ومن قتل قتل ومن اخذ المال وقتل وصب وقتل ومن اخذ المال
 عليه الصلوة والسلام نزل بهذا القسم في الجاني الى يدة دون وخالف محمد بن الحسن في القطع
 قال انه جناية واحدة فلو تعجب حديثا ولو ان النفس يدخل في النفس في باب الحد كذا
 السرقة والجرم وكما ان اخذ عقوبة واحدة تعطف لتعطف سبها ومعه عين الوفاة على الشاهي
 بالقتل واخذ المال ولهذا كان قطع اليد والرجل معا في الكبرى حذرا وان كان في العصى حديثا والحد
 في الحد واد في حد واحد هداية ويصلح حيا ويبيع بطنه بريح حتى يموت ويترك مصلدا بثلثة ايام
 فقط لا يذبح بعد ما قتل في ذى النسيئة ومعه ان يضره انه يترك على حشبه حتى يقطع فيقتل
 ليصير به غير قلنا حصل الاعتبار بما ذكرناه والنهاية غير مطلق هداية ومن دما اخذ الى مالك ان
 باقية الوفاة وان لم يترك باقية فلو ضاع عليه باعتبار السرقة العفوية وقدرتها ما باشر الفصل
 بعضهم حدوا كهم لانه جزءا للثلاثة وهي تحقق بان يقطع البعض رد البعض حتى اذا نزل اقدمهم

سبها الصلحاء بالسرقة والحد العفوية قال
 في القتل من السرقة والحد العفوية بالسرقة

في القتل من السرقة والحد العفوية بالسرقة

في القتل من السرقة والحد العفوية بالسرقة

في القتل من السرقة والحد العفوية بالسرقة

اليهم والشروط بها القتل واحد منهم وقد وجد ددد وان اخذ مال وجرح قطع من خنجر
 هدره ان الحبل واجب قتاله تعالى سقطت عمدة النفس حق العباد كما يستحق عمدة المال
 نون القطع مع الغران لو يجتمعان ددد وان جرح فقط او قتل قاب قبل ان ينجح فلو جرح اما سقط
 اذا جرح فقط لم يات هذه الجنابة ليس في احد فلو يسقط حق العبد او سقط في غيره استغنى
 الحد ولم يوجد فيبقى حقه واما سقطه اذا اخذ بحد ما تاب وقد قتل عذرا واخذ المال فقتله تعالى
 الذين تابوا من قبل ان تصدروا عليهم فاذا سقط ظن حق العبد فيه وبكثرة الحق للولى ان شاء عذرا
 اخذ بموجب الجنابة من الارش والعقود وكذا لو كان فيهم بيني او جرحه او ذبحه من المقتل على عي
 لانه جنابة واحدة قامت بالكفر فاذا لم يقطع فكل بعضهم موجب كان فكل الباقي بعين العلة وبه
 لو شيب الحكم واذا سقط الحد صار القتل الى الولى ان شاء او قتلوا وان شاء واحد من
 او قطع بعض العاقلة على بعض ان الحزن واحد فصار العاقلة كذا واحدة او قطع الطريق
 ليل او نهارا بمحض يدين مدين متقاربين لو ان الظاهر لحقوق الضحايا الا انهم يؤخذون
 بين المال انصاه للمال المستحق ويقتل به ويجلسون لولا تكاثر الجنابة ولم يقتصروا
 فالهرا الى الولى ان شاء في ضربه انهم لو كانا في المصلي او فيهما بينهم وبين المصلي لم يقتصروا
 سفر يجرى عليهم احكام قطع الطريق قال في الاختيار عليه الفتوى لمصلحة التماس في دفع شر
 المتعلبة المتحصنة ددد من خنجر في المصلي مرة قتل به اي بالخنجر لانه صار ساعيا في الور
 بالفساد في دفع شره بالقتل ددد والى اي ددد لم يقتصروا كما ذكر قبل فله مرفق فكل القتل بالقتل في حكم
 كقتل بالقتل في حرم الدية على العاقلة عندا حنيفة رحمه الله ويحكم وجه في الجنابات الشار
 الله **باب** جمع سيرة وهي الطريقة خير كان او شره ومنه سيرة العرب اى طريقها
 وسمى هذا الكتاب بذلك لانه يجمع سيرة النبي صلى الله تعالى عليه وشره وطرقه في مغازيه وسيرة
 اصحابه رضي الله تعالى عنهم اجمعين وما نقل عنهم في ذلك كذا في العيني والاختيار وشرح المجموع للهادي
 وهدى بل الطائفة ونحو المشقة في سبيل الله لا عاوه كلمته ونصره يندى بذا اي ابتداء منافرة
 كفاية اذا قام به بعض مقتدر الكفر وان تركه الكفر اثم اما كنهه فضا فلهه تعالى اقله المشركين
 من الولى الحقيقية او لم يقتلهم وقله عليه الصلوة والسلام احرمت ان قاتل الناس حتى يقولوا والى الله
 الله الحديث وما كونه كفاية فلو لم يشرع لعيننا ذهابا في نفسه وانما شرع للواعاوه كلمة الله
 تعالى واغراض دينه ودفع دفع الفساد فاذا حصل العبد سقطت ابواب كسيرة الجنابة

كتاب السيرة في سبيل الله تعالى عليه وشره وطرقه في مغازيه وسيرة اصحابه رضي الله تعالى عنهم اجمعين وما نقل عنهم في ذلك كذا في العيني والاختيار وشرح المجموع للهادي وهدى بل الطائفة ونحو المشقة في سبيل الله لا عاوه كلمته ونصره يندى بذا اي ابتداء منافرة كفاية اذا قام به بعض مقتدر الكفر وان تركه الكفر اثم اما كنهه فضا فلهه تعالى اقله المشركين من الولى الحقيقية او لم يقتلهم وقله عليه الصلوة والسلام احرمت ان قاتل الناس حتى يقولوا والى الله الله الحديث وما كونه كفاية فلو لم يشرع لعيننا ذهابا في نفسه وانما شرع للواعاوه كلمة الله تعالى واغراض دينه ودفع دفع الفساد فاذا حصل العبد سقطت ابواب كسيرة الجنابة

وقد اذاع الله تعالى في كتابه انما هو الاصل في سيرة النبي صلى الله تعالى عليه وشره وطرقه في مغازيه وسيرة اصحابه رضي الله تعالى عنهم اجمعين وما نقل عنهم في ذلك كذا في العيني والاختيار وشرح المجموع للهادي وهدى بل الطائفة ونحو المشقة في سبيل الله لا عاوه كلمته ونصره يندى بذا اي ابتداء منافرة كفاية اذا قام به بعض مقتدر الكفر وان تركه الكفر اثم اما كنهه فضا فلهه تعالى اقله المشركين من الولى الحقيقية او لم يقتلهم وقله عليه الصلوة والسلام احرمت ان قاتل الناس حتى يقولوا والى الله الله الحديث وما كونه كفاية فلو لم يشرع لعيننا ذهابا في نفسه وانما شرع للواعاوه كلمة الله تعالى واغراض دينه ودفع دفع الفساد فاذا حصل العبد سقطت ابواب كسيرة الجنابة

الجنابة وروى السلام كذا في الهداية والصنى ولو يجب على صبي وامرأة ومعتق واقتلع ما البقي
 فاحدم الخطا واما المرأة والعبد فلو شتتاهما خذمة الزوج والمولى واما الثلثة الباقية فليفرغوا من الاوامر فان
 يجر العبد وفرض عين فحينئذ يتعين على الكفر فخرج المرأة والعبد باوان الزوج والمولى لانه صار فرض عين
 ومالك اليمين وروى النكاح لو يظهر في حرم فرض او عينا كذا في الصلوة والصوم بخلاف ما جاز في النفي لولا نصها
 مقتضا فوضوؤه الى ابطال حق المولى والزوج حدية وكما الجحان كان في ما والى فلو لم يصر ما يجبر للصام على عمله
 والمراد ان كان في بيت المالك في الجحان لا يجبر الا ما على بابا او مال شيئا غير طيب النفسم ليتقوا به العزاة
 اما ان لم يكن فيه شيء فيفضل ولا صدق فاذا احصوا باجماع عدم الى الله تعالى من ابي عباس رضي الله
 تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقاتل في ما حرمه من الاوامر فان سلموا فقتلوا من قتالهم لمصلحة
 للقتل صبي والى ان يسلموا فقتلوا من الجحان به امر رسول الله صلى الله عليه وسلم امر الجحان لانه لو لم يقاتل
 ما يثبت به القتال على ما نقل به النفا وهذا في حرمه يقتل منه الجزية ومن لا يقتل منه كالمدينة وعبد او وفان
 من العرب لو فائدة في دعائهم الى قبل الجزية لانه لو يقتل منهم او لا سلام قال الله تعالى فقتلوا من اوسلموا
 حدية ولما قال المنصف جملته ان كانا احدهما اى اهل الجزية ويدين لهم قد رعا ومن يجب فان قبلوا فقتلوا
 وعليهم ما عليا فقتلوا على ما نقل به النفا عنه انما بدله الجزية لقتل ما حرم كذا ما بالى او ما لم يقاتل
 بالبدل القتل وكذا المراد بالاعطاء المذكور فيه في القرآن حدية وحرم قتال حرم مقتله الدعة قبل ان
 يدعى ويدب دعة من بنية فان ابداه فقتل الجزية ايما استعجب بانه تقاتلهم ينصب للجحان
 والجزية والتريق وقطع الشجر وفساد الزرع ونزولهم وان تترسوا بايدي المسلمين والى
 نقصهم به اي بالزعم المسلمين الذين تترسوا بهم ويكره اخراج النساء والمصاحف في سيرة لولا
 عليها لولا في عسكر يدين عليه لولا الغالب فيه السلامة ولولا دخل مستأجر اليهم بمخاض كان لا يفرقون
 العهد ونهى عن القدر اى الجنابة ونقص العهد والصلح وبما السيرة من المصنف والمثله اسم من شره يفتل
 مثاؤ كقتل يقتل قاتل اى بكل به مضاه جعله كالا وبما لعبرة من قطع الا مضاه وشمه العبد يقتل
 من بالقتل اى قطع العهد صدق وقيل لمرأة او غير مكنت اي فتح فان اوعى او مقتدا او قطع النبي الان يكون
 قادرا على القتال او يجرى في الحرب او ذمال يحشوا ويكافون من قتل كاف بل يابى الى ان يقتل
 غيره الا ان قتل الوب قبل ولا يمكنه دفعه الا بالقتل ويجوز سلبه ان كان فيه مصلحة لنا ويجوز اغتال
 لوجه اى لوجه السلب ان لنا به حاجة وبما اى المال المأخوذ للسلح كالجحان اى يعرف مسارف الجزية ان كان قبل
 التمهيد بسا حرم اى ديارهم وكالذى كان الصلح بعده اى بعد التمهيد بسا حرم اى كالتضيعة

وكيف اخرج الناس من بلادهم في الجحان واما الثلثة الباقية فليفرغوا من الاوامر فان يجر العبد وفرض عين فحينئذ يتعين على الكفر فخرج المرأة والعبد باوان الزوج والمولى لانه صار فرض عين ومالك اليمين وروى النكاح لو يظهر في حرم فرض او عينا كذا في الصلوة والصوم بخلاف ما جاز في النفي لولا نصها مقتضا فوضوؤه الى ابطال حق المولى والزوج حدية وكما الجحان كان في ما والى فلو لم يصر ما يجبر للصام على عمله والمراد ان كان في بيت المالك في الجحان لا يجبر الا ما على بابا او مال شيئا غير طيب النفسم ليتقوا به العزاة اما ان لم يكن فيه شيء فيفضل ولا صدق فاذا احصوا باجماع عدم الى الله تعالى من ابي عباس رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقاتل في ما حرمه من الاوامر فان سلموا فقتلوا من قتالهم لمصلحة للقتل صبي والى ان يسلموا فقتلوا من الجحان به امر رسول الله صلى الله عليه وسلم امر الجحان لانه لو لم يقاتل ما يثبت به القتال على ما نقل به النفا وهذا في حرمه يقتل منه الجزية ومن لا يقتل منه كالمدينة وعبد او وفان من العرب لو فائدة في دعائهم الى قبل الجزية لانه لو يقتل منهم او لا سلام قال الله تعالى فقتلوا من اوسلموا حدية ولما قال المنصف جملته ان كانا احدهما اى اهل الجزية ويدين لهم قد رعا ومن يجب فان قبلوا فقتلوا وعليهم ما عليا فقتلوا على ما نقل به النفا عنه انما بدله الجزية لقتل ما حرم كذا ما بالى او ما لم يقاتل بالبدل القتل وكذا المراد بالاعطاء المذكور فيه في القرآن حدية وحرم قتال حرم مقتله الدعة قبل ان يدعى ويدب دعة من بنية فان ابداه فقتل الجزية ايما استعجب بانه تقاتلهم ينصب للجحان والجزية والتريق وقطع الشجر وفساد الزرع ونزولهم وان تترسوا بايدي المسلمين والى نقصهم به اي بالزعم المسلمين الذين تترسوا بهم ويكره اخراج النساء والمصاحف في سيرة لولا عليها لولا في عسكر يدين عليه لولا الغالب فيه السلامة ولولا دخل مستأجر اليهم بمخاض كان لا يفرقون العهد ونهى عن القدر اى الجنابة ونقص العهد والصلح وبما السيرة من المصنف والمثله اسم من شره يفتل مثاؤ كقتل يقتل قاتل اى بكل به مضاه جعله كالا وبما لعبرة من قطع الا مضاه وشمه العبد يقتل من بالقتل اى قطع العهد صدق وقيل لمرأة او غير مكنت اي فتح فان اوعى او مقتدا او قطع النبي الان يكون قادرا على القتال او يجرى في الحرب او ذمال يحشوا ويكافون من قتل كاف بل يابى الى ان يقتل غيره الا ان قتل الوب قبل ولا يمكنه دفعه الا بالقتل ويجوز سلبه ان كان فيه مصلحة لنا ويجوز اغتال لوجه اى لوجه السلب ان لنا به حاجة وبما اى المال المأخوذ للسلح كالجحان اى يعرف مسارف الجزية ان كان قبل التمهيد بسا حرم اى ديارهم وكالذى كان الصلح بعده اى بعد التمهيد بسا حرم اى كالتضيعة

وقد اذاع الله تعالى في كتابه انما هو الاصل في سيرة النبي صلى الله تعالى عليه وشره وطرقه في مغازيه وسيرة اصحابه رضي الله تعالى عنهم اجمعين وما نقل عنهم في ذلك كذا في العيني والاختيار وشرح المجموع للهادي وهدى بل الطائفة ونحو المشقة في سبيل الله لا عاوه كلمته ونصره يندى بذا اي ابتداء منافرة كفاية اذا قام به بعض مقتدر الكفر وان تركه الكفر اثم اما كنهه فضا فلهه تعالى اقله المشركين من الولى الحقيقية او لم يقتلهم وقله عليه الصلوة والسلام احرمت ان قاتل الناس حتى يقولوا والى الله الله الحديث وما كونه كفاية فلو لم يشرع لعيننا ذهابا في نفسه وانما شرع للواعاوه كلمة الله تعالى واغراض دينه ودفع دفع الفساد فاذا حصل العبد سقطت ابواب كسيرة الجنابة

وقد اذاع الله تعالى في كتابه انما هو الاصل في سيرة النبي صلى الله تعالى عليه وشره وطرقه في مغازيه وسيرة اصحابه رضي الله تعالى عنهم اجمعين وما نقل عنهم في ذلك كذا في العيني والاختيار وشرح المجموع للهادي وهدى بل الطائفة ونحو المشقة في سبيل الله لا عاوه كلمته ونصره يندى بذا اي ابتداء منافرة كفاية اذا قام به بعض مقتدر الكفر وان تركه الكفر اثم اما كنهه فضا فلهه تعالى اقله المشركين من الولى الحقيقية او لم يقتلهم وقله عليه الصلوة والسلام احرمت ان قاتل الناس حتى يقولوا والى الله الله الحديث وما كونه كفاية فلو لم يشرع لعيننا ذهابا في نفسه وانما شرع للواعاوه كلمة الله تعالى واغراض دينه ودفع دفع الفساد فاذا حصل العبد سقطت ابواب كسيرة الجنابة

وعند هذا الصدد بالخير انما كان يأخذ ما يرى الصدد به قيسا لحالة اجتماعها على حالة الفرد وان
 من من عبد مسلما وادخله دارهم حتى عدا حنيفه وجه الله خصلها ما لا نزاله كان مستحقا بطريق معين
 ويبيع وقد انقطع ولاية الجبر عليه في يده عدا ولا في حنيفه رجاء ان تخلص المسلم من ذلك الكافي والحق
 الشرف ويعد بتأدية الدارين مقام العدة وهذا في تحصيله كاتينم معنى ثلث جيعن مقام التفرق فيما اذا لم
 احد ان يجهن في الحرب هداية وان اسم عديهم في ذلك الحرب في ما او ظهرا عليهم وخرج العسكر منهم
 في الصدد كما لم يرد ان عديهم عديهم في ما او ظهرا عليهم وخرج العسكر منهم
 وقال في عتق الله ولونه امرن نفس بالزوج الشارح في الملوحة او بالحق في عتق المسلمين اذا ظهر على الدار
 اعتبار به او في اعتبار المسلمين او في ما سبق شيئا على نفسه والملاحة في حقه المداية في حقه المداية
 ابتداء ولهذا كان في هداية **باب المتأمن** عن صيغة اسم المتأمن عند شتر مسلما وادخله ما كان داخل
 وانما يمان عند اذا دخل تاجرا اليهم يمان لا يحل له ان يتعرض بشيء من ماله او دينه ولا ان يتعرض لهم
 بالوجهان فالمتعرض بعد ذلك يقتل عدا او المخذول حرام هداية فان اخذ شيئا واخرجه ملكه فله ان يقتل
 به ان ملكه لونه فله ان يقتل مباح وانما كان حراما للعدو سدد وان غدر به ملكه فله ان يقتل او يصد
 غيره بطله حله التعرض كالا سيرا وان اذله تخرج في اي باشر تصرفا او جوب الدنيا في ذمة التجر سدد او اذ
 هو حربيا او غنبا احد في الاخر وخرج اليه يقتل بشيء اما لانه ذمة فلو ان القضاة يعقد الدالية وله
 وقت الا انه اصدوا ولو وقت القضاة على المتأمن لونه ما التزم حكم الا لانه في معنى فاصاله وانما التزم ذلك
 في المستقبل اما الغنبا فانه ما ملكه الذي غنبا واستولى عليه فصادقته ماله غير محرم على بابته
 هداية وكذا في فعل ذلك حربيان وخرجتا متأمنين وان خرجا مسلحين فقتل بالدين له بالغنبا لو ان
 وقت محبي لتراضيهما بخلاف الغنبا لونه لا تراضى ولا عمية صدد ولمسلم الحرب بعد ما غنبا المسلم
 خرجا يفتي بالردة يانه لو قضاة والمسئلة في الهداية وان قتل احد المسلمين المتأمنين الاخر غير عليه
 الدية في ماله والكفارة ايضا في الخطاء لونه لم يجب القضاة وقت القتل التخذ بالاستيفاء لونه بالمصلحة
 الدية لرجد العصة في ماله لو على العاقلة اذا العجوب عليهم باعتبار النصرة والتعريف في الصيانة العجبة
 عليهم وقد سقت ذلك بتأدية الدارين صدد وان كانا اجسديين فلو شئى الكفارة في الخطاء عدا في
 رضى الله وعندى كالتأمن في اي يجب الدية في المير والمصلحة لو ان العصة لا تبطل بالاكتمان وله ان الاخير
 تجاليم بغيرهم اياه فيبطل الا حزان فقتل العصة المقدمة منى ما يجب ويجب الاتام عند التعرض باقية
 لاله عند التعرض فلم يجب الدية في العود ولو في الخطاء لاله العصة المتقدمة منى ما يجب الاتام عند التعرض

القضاة شاد العدا وادخله دارهم حتى عدا حنيفه وجه الله خصلها ما لا نزاله كان مستحقا بطريق معين
 ويبيع وقد انقطع ولاية الجبر عليه في يده عدا ولا في حنيفه رجاء ان تخلص المسلم من ذلك الكافي والحق
 الشرف ويعد بتأدية الدارين مقام العدة وهذا في تحصيله كاتينم معنى ثلث جيعن مقام التفرق فيما اذا لم
 احد ان يجهن في الحرب هداية وان اسم عديهم في ذلك الحرب في ما او ظهرا عليهم وخرج العسكر منهم
 في الصدد كما لم يرد ان عديهم عديهم في ما او ظهرا عليهم وخرج العسكر منهم

التعرض باقية فجب الكفارة في الخطاء صدد ولو شئى في قتل المسلم المصدور مضاف الى فاعل منه
 مسل مسل ولم ياجر سوى الكفارة في الخطاء اتقا قايين انما لونه غير منقطع لعدم اوجان باه
 بلدان وعندنا في حرمه يجب القصاص بقتل خطا عدا والدية بقتل خطاء لونه قبل نفس
 محصومة وبه قول مالك واحمد رحمهما الله لو يمكن مستأمن ان يقيم في دارنا سنة ويقتل له ان
 اتم سنة تقع عليه الجزية فان قام سنة صان ذمتنا لو يجرى من العدة الى داره بعد هذا وكذا الحكم
 لو قيل له ان اتم سنة ستر او خذ ذلك فاقام في دارنا سنة وضع عليه خراجا وعليه جزية سنة
 من عيين وضع الخراج او تلك المستأمنة ذمتنا لو لم يجرى هو ذمية اي ان يجرى الحرب ذمية او يصيب
 الزوج ذميا اذ يمكن ان يطلق ويرجع بخلاف الوالا حيث صارت بتعال الزوج صدد فان حج
 الدار حرام له ولا كان له ودية عند مسلم او ذمى او دين عليها فاسر لربيع المذكور يظهر عليهم
 اي على سكان دار الحرب التي حرمهم فقتلوا في المذمة سقطت ذمته وصارت ودية في ماله وان
 قتل ولم يظهر عليهم او فماله ذمة لونه نفسه لم تقصر مقصده فذلك ماله وهذا لونه حكم الا وان باق
 في ماله فله ان يقتل عليه او على من يصد هداية فان جاء حربيا يمان وله ان وجدة هناك واولد وماله
 عند مسلم او ذمى او حربى فاسلم ما تم ظهر عليهم والكفر في اما الفرس واولده الكبار فصدت البعية
 واما غير ذلك فلو ليس في يده فاسودا لا يجب عتقه صدد وان سلم فله ان يجرى فظهر عليهم فقتل
 حرمهم ودية عند مسلم او ماله وغير ذلك في ماله سلم ماله وارك مسلم فقتل مسلم
 عدا او خطاء فلو شئى عليه الكفارة في الخطاء وعندنا في حرمه يجب القصاص في العود والدية في الخطا
 صدد واذا قتل مسلم او ذمى له خطاء او مستأمن اسم حراما لونه فقتل الدية حراما لونه في العود والى العدة
 ان يقتل او يخذ الدية وليس له الصدد مما فاق **باب العذر والخارج** ان من العرب عشرة من النجس
 الله تعالى عليهم والخطا لم يأخذ من اهل العرب ولو من سدد وضع الخراج ان يجرى اهلها عليها على
 الكفر في سداد العراق ومثلها العرب لا تقبل من الاكلام والسيف هداية وهي ما بين العديين تعفي
 عذاب يرا به ما عجم الى اقصى جبالها المهلة والجيم المنفعة حريم العذر في روى بسنن الجيم فرة بالجاء
 فقد صححه لونه وقع على ابي يضره الله العذر من منم الجركا في الهداية التي جعلها باليمن بجمرة بفتح الجيم
 الاء اسم جمل من ماله جيلان ابر قبيلة ثم سقى ذلك المكان به الى حداسهم وكذا البصرة وكذا التمام
 اهل او فتح عتق اي قتل وقسم بين الفاعلية وارض السداد اي سداد عرق العرب الى قراها سقى
 لحفرة اشجاره وزر وعدا التي خرجت في ما بين العديين الى عقبه حلال من الثعلبية او العتق

عدا بالبركة من الله قدرت وضعت وديار وديار

او ذمى او حربى فاسلم ما تم ظهر عليهم والكفر في اما الفرس واولده الكبار فصدت البعية
 واما غير ذلك فلو ليس في يده فاسودا لا يجب عتقه صدد وان سلم فله ان يجرى فظهر عليهم فقتل
 حرمهم ودية عند مسلم او ماله وغير ذلك في ماله سلم ماله وارك مسلم فقتل مسلم
 عدا او خطاء فلو شئى عليه الكفارة في الخطاء وعندنا في حرمه يجب القصاص في العود والدية في الخطا

الحصان وان لم يرض الله تعالى عنه لم يفتح السور وضع الخراج عليها بحجة العارية فكلما سئل عن وضعه على امر
حين اقبلت امر به العاصد فمما الله تعالى عنه وكذا الجنب العارية فكلما سئل عن وضعه على امر
الثام كذا في الهداية وكذا كذا في غرة واقرا عليه او صلاها سوى مكة قال في الهداية ومكة شرفا
الله تعالى فخصه من هذا اى مستثناة من هذا الحكم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفتح مكة وتركها وحده
ولم يفتح الخراج وفي الجامع الصغير كذا في فتح غرة من صلاها ما اولاها في ارض خراج ولم يهر اليها الا في
والخراج منها عينا في ارض غرة من العشر تعلق جابا لورث النامية وما جابا لها في غير السبي جابا العشر بما
الخراج اشترى من السداد مملوكة له حليا يجيد بيعهم له وتقرنهم فيها عند ذواته في حجة ليست بمكة
لهم وما ياب وقفت على المسلمين واحدا متاجروا وبه قال ما للشرعة الله واحدهم الله في مكية وقلة دابيك
الرازي في كتابه الاحكام من عشر جرح عتبي وان احيى مرات اى ان جرحا رضانا وان احيى رضنا ضرر ربهما لثقت
حاليا او اخلت عليها غير مملوكة بعيدة عن العلم ومن جرحه الله والشفة رحمهم الله يعتبرهم الا اتفاقوا بعد
على يعتبرونه عند ابيهم الله وما في عند محمد والخراج من مائة مائة فيعلق بالخراج اى الثابت
كالعشر خراج ومليمة وهي المليمة للصبي التي توضع على الارض ولا تراه في علم ما في علم الله على السداد
لكل جرب صالح للذبح صاع من بر او شعير ودرهم جرب الرطبة حبة ودرهم جرب الكرم او النخل المتصرف
والدرهم فان لم يرض الله تعالى عنه بضع عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان في سواد العراق فليست شيئا يلقى
الف الضعيف ووضعه على خراجنا بحجة العارية فكلما سئل عن وضعه على امر
متفاوتة فوجب على اخنها اكثر وعلى اقلها اقل الوسط والوسط جرب سبعة دراهم على سبعة دراهم
بدرع كسرى وانه يزيد على دراهم العامة بقية وقيل هذا جرب سواد العراق في غير جرب سواد العراق
عندهم والصاع اربعة امثال درهم ما كان يستعمل درهما ويصطفي الدرهم من اخرة القود وكفى في النهاية معزنا
الى فتاوى قاضي القضاة القضاة في كتاب العشر الخراج او الشعير بالنظر في القيمة وقال في الكافي وهو
يقول في الخطة وقال كذا في كتاب العشر الخراج ثم قال وكفى موضع آخر في هذا القضاة كما يرفع في تلك الورق
وهو الصحيح يلقى وما سواه من المذكور اى الشعير الذي ليس فيه تظيف غير من الله تعالى عنه كعرفان بستان ما يلقى
ونصف الخراج اى الثابت غاية الطاقة وان لم تطلق ما تعلق بغيرها بالماجم ولا يذو الا طاقة عند ابي يوسف
رحمهم الله تعالى عنه لم يزد حينما اجبر بزيادة الطاقة هدية خلو فالجرحه الله اعتبارا بالاعصان ودد
ولا يخرج ان انقطع عن ارضه اى من ارض الخراج الجاء او غلب عليها او ما الزرع اوة لوان او صراد اهلك بل
ما تعلق به وقال انما سئل ان لم يبق من السنة مقدار ما يمكن ان يزرع الارض فانها واذ بقيت لم يسقط ددد

وقيل بانك يجهل في ذلك
وجوب الكرم المتصرف النخل المتصرف
بعضه جرب كسرى ودرهم جرب الرطبة حبة ودرهم جرب الكرم او النخل المتصرف

في الخراج

وددد ويجب ان عطلها مالكا لان الحكم كان ثابتا وقد فركه ولا يتخير الخراج اى لا يتبدل الى العشر ان سلم المالك
او اشترى ما سلم وقد حج ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى ارض الخراج وكذا يرد في خراجها ودد
في خارج ارض الخراج اى ثابت ارض الخراج لعله عليه السور ليجب عند خراج في ارضه سلم ولا يتخير الخراج
الوظيفة بغير الخراج لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يظف مكررا بخلاف العشر لان العشر لا يتحقق عند الا بوجبه
في كل الخراج ودد ويخلف خراج المقاسمة في الجزية وفي زمان جزية وضعت بالحد والتماني فيقدر
بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يعطى الوهم اذا غلب عليهم ودر الجزية اذا اقصت بتراضي ولا يتغير
بزيادة ونقصا وانما في بلدة عنة وقرها عليها تمنع عن الظاهر الغرض في السنة ثمانية واربعين درهما على
المقسط المالك ما في درهم الى عشرة اذ لا تسقط على الفقير القادر على الكسب ربحا ولا دفع على كفاي وجب سبي
وتجني على لا عربي ولا عن مريد فوه يقبل منها الا الاكلام والسيوف وان كثرها في ذلك تظن ان رضى العرب فابون
النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام في انشاء بيتا اظهروا والصلوات نزل بلختمهم والجمرة في حقهم اظهروا والمكر
فوانه كغيره بربه بعد ما دعى لاسلامه ووقف على حاشته ودد وتسرق انتاها وطلوها
ولا جزية على عيسى وامرأة وملكه ومكانه شيخ كبير ودد وعي ومقد وفير لا يكتب وراجه الله
وجب الجزية في اول الحمل ويخذ قسطا من ثمنه وفي بعض النسخ ويخذ كل شهر قسطا وتسقط بالام
او الموت وان شفع العقبة في الدنيا لرفع الشر وقد اندفع بها وقد اخرج الجزية بالترك ربيها المخذ
من الجزية حتى حال عليه الخوف تسقط عنه ودد وخوفا لها ومقدال الش في حجة بخلاف اية الله
اى لا يتداخروا كثر الهداية وشرف الكثرة بان خراج او شرف في ذلك المالك المذكور في تدخلك الجزية في كل
لو تدخلكه اتفاقا ولا يجز احد ثبوت اكنيسة او صفة في دان ايقال كنيسة اليهود والنصارى
لمتعبهم وكذلك البيعة مطلقا في الامور وان غلب استوال اكنيسة لمتعبد اليهود والبيعة لمتعبد
النصارى كذا في النهاية والمقدمه التي فيها بمنزلة البيعة بموضع الصلوة في البيت لانه تبع السكنى
دد و قد تباد المندمة من غير فعل الى موضع اخر وان النظر احدث ويميز الذي في رية ومركبه ومركبه
يركب الذي خياله ولا يعرف روح ويظهر الكسبي بين خياله غليظ بقدر الوضع من الصوف او الشعر
الذي يحس سطره وهذا انما في انه من الوبر يسيم ددد ويركب سرجا كالكاف والحق ان لا يترك ان كسب
او الضرورة وحشيد ينزل في الجماع ولا يلبس ما يحسن اهل العلم وهذا الزجد والشرف ويميز انشاء في
الطريق والحام ويجعل على داره علامة كيو يستغفر له اى يجعل علامة عن داره ليدقق السائل
عن رايه داعياله بالمخفة كما هو دأبه من ابواب المسلمين الى حلي ولا يبداء بسور ويفيق عليه

كلما سئل عن وضعه على امر
ما في حلة حدية
كلما سئل عن وضعه على امر
كلما سئل عن وضعه على امر

استقر في ذلك كذا في كذا
لا يترك كذا في كذا
لا يترك كذا في كذا

الذي يترك كذا في كذا
الذي يترك كذا في كذا
الذي يترك كذا في كذا

ری

فان سلم عاد وان مات او قتل ارجع بدل الحرب بحكم بقض مدبره وامراته اولاده حقا فديونه وكسبه
مسلمه من قبله في حقه لمسلم وكسبه من قبله في بقضى دينها مسلمه من كسبه مسلمه ودينه من قبله
كسبه او بقض دينه من قبله واجاله وجبته ودينه وعقده وتبعية وكسبه من قبله وصيته فان سلم
المذكورات وان مات او قتل ارجع بدلها بطله المذكورات وهذا كله عندنا في حقيقه وحدانته وقاله ابو
عليه عزاله وتلقى دينه مطلقا ككسبه وكسبه المواته المسلم كماله اعتبر كونه وارثا عند المات وان
يوسف رحمه الله اعتبر كونه وارثا عند المسلم به ونعم تصفاته ولو يقف غير المات ونصفه لكن النص في كسبه
ابن يوسف رحمه الله وكسبه المات عند محمد رحمه الله وبمع اننا في السيلوه فان امتلأ فان الكاح لما انقضت بالارث
كانت المرأة معتدة فان طلاقا يقع وكذا اذا ارتد معا فطلقا فاسما معا فان لم ينفخ فبقي الطلاق وبطل
نكاحه وذبحته وتوقف فمراضته وترتد امرأته المسلمه ان مات او قتل وهي في الصلة وان عاد مسلم بعد
الحكم بلحاظ اخذ ما وجبه باقيا في يد وارثه ولو يقف عتق مدبره وام ولده وان عاد قبل مكانه لم يرد المات
اذا ارتدت لا تقبل بل يحبس حتى يتوب عا ان يكفها او حتى ترجعها انتكحت اليه ولقرب كل ايام وروى
انها تقرب بشعة وثلاثا سوطا في كل ثلثة ايام وغيره على الوكوف كذا في البيهقي والتحقيق اني واثقه
بجميعها ولها وينبغي جميع تصرفاتها في ايام جميع كسبها وانها المسلم اذا ماتت ويرثها زوجها ان ارتدت
مريضه لان ارتدت صحيحة وقالته بعضه فقط حرة كانت اولمة قال في النهاية كذا في المبسوط ومما
وسائر الحكم كما قال جعفران ولدت امته فادعاه ببيت نسب وامه ميتا والولد حر بدينه مطلقا في
كانا بية الوتر تداد والولادة اقرب من ستة اشهر واكثر ان كانت الامه مسلمة لان الولد يتبع خرافه بدينه
دينا فيجب ان كان مسلما والمسلم يرث المرتد دينا وكذا ان كانت الامه نصرانية اذ كان بين الولادة
والولادة اقرب من ستة اشهر وان كان اكثر لا يرث لان الولد يتبع الاب هناك لان الاب يجب على الاسلام فكلما
اقرب الى الاسلام من النصرانية كذا في العدد والنسبة وان لم يكن بماله اكل من بدل الحرب مع ماله صدقة فظهر عليه
فقد في اي قاله في نفسه لان المرتد لا يسترقا وليس عليه الا الاسلام والسيوف تدان تحتهم ويخرج
فذهب به اي بماله فظهر عليه فقد لوارثه قبل القسمة بينا الضام في الاول لم يجز له الارث وانما انتقل الى
ورثته بحكم الضام بلحاظ فكان الوارث مالكا قد يارده وان لم يخفى بعبده لوبه فكانت له الباقي في المرتد
فبدل المكتبة والماله اي الاب اذا لوجه لبطا عن المكتبة نفوذها بديل من نقد فبعد الوارث الذي
خلفه كالميراث من جهته وحقن العقد فيه ترجع الى الميراث والماله لما يقع عند العقد ودر في قلم مرتد خطا
فقد من رده ارجع فديونه وكسبه مسلمه لان العاقل لا تقبل المرتد له نصا في النصرة في قوله

اقول فيه شك لان معنى الوفاة في الجزية ما تصح به عدم
 اوجوبها كما يقولوا على الجزية بعد خوارقها وانما في
 بقاها السلام فلهذا شك في ان يكون لها ما في الخارج او العقل
 في اوجوبها او جفوت بعده **در**
 وقال ان فروع سبب النبي عليه السلام يكون نقصا لانه
 يتوقف اياه فلهذا يتوقف اياه اذ عقد الذمة على ما
 وسال سبب النبي عليه السلام **بديته** **الوجوب**
 لا يتوقف على ذلك بل لا يبرهنه
الوجه اسهل من الرفع **در**
 فقه اذ اسبب كافر وانما اذ اسبب الضميمة **التفصيل**
 في الامتناع يرجع الى نبي عليه السلام **ملكه**

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

انا ان ولدته بالسر فقلت على من ان تاتي وكرابا تاتي
 فخرتني

في غيره ودر في امانة ان شهدته اخذها ليردها على صاحبها او يوفى والقول للمالك ان انكر اخذته للمدة و
عند ان يبرهنه الله للملئق ويكنى في الاشارة قوله من سمعتم يستند لقطعة قوله على وجهها
التعريف في مكان اخذها في الجاهل مدة يطلب على ثلثه عدم طلب صاحبها بعد البيع وقبل ان كانت عشرة
درهم في كنفه وان كانت اقل من عشرة فاما ما لا يبين يعرف المالك في فساد ثم يشتدق بها ان شاء فان
جاء ردها بعد اجازة ان شاء واجر له ما لم يمتد ولم يمتد او الفقيه له مالكة واما ما يبرهن على الاثر
خذها منه ان ياتيه ولم يمتد للملك والمسلم سواء وعندنا ان في حقه الله يجب تعريف لقطعة للمالك ان يمتد
دور ويجوز التمسك بالبيعة لو فرق عندنا في اللقطة بين ان يمتد ببيعة او غيرها وعندنا ان في حقه الله
اذا وجد بعبر المبرقة في الصخر فالسنة افضل صدق وجهه في تناقضه عليها باوان للمالك وان باذنه بشرط
الرجوع فليس على ردها وعلى هذا انه ان يحبسها عنهم حتى يأخذها فان امتنع بيعها في النقطة فان هلكت بعد
الحبس سقطت اى النقطة لونه اذا حبسها للنقطة صارت كالرهن وهو مضمون بالدين صدد وان
قبل او لا وان هلك قبل الحبس لم يسقط النقطة ويجوز القاضى له منقصة اى ان ياتيها منقصة با
لو يحبس ويشتدق منها اى من النقطة للمصلحة به وما له منقصة له باذن التمسك بالوفاق ان اصلها اذا قام البيعة
انما لقطعة وان قاله لو بيعة لم يمتد له اشتدق عليه ان كنت صادقا واذا باعه ولم يحفظ ثمنه والمملوك ان
يشتدق باللقطة بعد التعريف لم يمتد له غنيا يصدق بها ولو على ابيه وان عدا او ولده وان سفل او
ن وجته لكانا اقراء وان كانت حقيرة كالتفد وتشتدق الرمان والسبيل بعد المصادق يمتدق با بعد التعريف
ولذلك اخذها اذا وجدها ولو يجب دفع اللقطة الى مدعيها الوبيعة وعندنا ان في حقه الله يجب بيان
الصومعة في دفع اللقطة ان يمتدق بها غير جبري غير ان يجبر عليه القضاء وقاله الشارح
رحمها الله يجبر على دفعها كذا في النكاح وفيه وان دفعها يذ الصومعة ثم جاء آخرها قام بيعة انها فان كانت قاي
لخذها عنه وان كانت مالكة بغير ايتها شاء لتد بها بالدفع والخذ ويجوز للملئق على الاخذ ان يمتدق ويجوز
الاخذ على احد والمملوك ان يأخذ منه كفيلا عند الدفع نظر المالك ان يجبر غير ويتم البيعة انها لم يمتد
ولو يمكن الرجوع على اخذها لكانه فيستوفى بالكثير **كتاب الوبي** تدب اخذ مملوكه عليه وكذا
الضمان وقيل تركه اى ترك الضمان افضل الوبي هو المملوك الذي قرره مالكه وقضا الضمان للمولود الذي يمتد
الطريق الى منزله من غير قصد وانما كان تركه احب لانه لا يبرهن مكانه في مالكة فيأخذته وان عرف العاجد
مالكه فالأفضل ان يمتدق اليه مدد ويرفعان اى الالاب والضمان الى الحاكم فيجوز للابن مدد الضمان وانما يحبس
الابن تعزير له ولانه لو يمتدق من الابن فانيا ولهذا لا يبرهن وان كان له منقصة ولو يحبس الضمان لانه لا يمتدق

يشترط ان يبرهن
كتاب بصر

ان كان المالك في حقه الله
فوقه وحسنه في حقه الله

في قطع الزرع اذا وقع

في حقه الله
الشهر

لا يمتدق التعزير ولا يابن وان كان له منقصة آخيه وانفق عليه من اجرة كذا في الدرر ولو رده من مدة سفره
وهي مسيرة ثلثة ايام من بعد رده وهذا كالحق والقياس ان لا يمتدق له شيئا او بالشرط وهو قوله الشارح في حقه الله
ان يبرهنه الله وان كانت قيمته اقل من اربعين فقيمة الادب في حقه الله وعندنا ان يبرهنه الله ابراهما ورجها كما لو لونه
مقدر ردها ولو فرض لغيره الا يبرهن فوجب اتباعه والمجوز ان يبرهنه الله ان يبرهنه الله ابراهما ورجها كما لو لونه
للملك المستغرق للبيعة وجب ان يمتدق من ادب لم يحصل شيئا من اثار المالك شرح الجمع وان رده من ايام دور
الدية فوجب وان ابرهنه لونه فحاسب دور وجعل الرهن على المالك وان وجب الجعل للملك لو صابرة مالية
العبد ومالية حق المرحوم اذا وجب الرهن بشفاعة الكسبية للمرحوم من المالية وكان الردها مالا ليجب
الجعل عليه وان رده بعد موت المرحوم اذا الرهن لا يبطل بالموت هذا اذا كانت قيمة مثل الدين او اقل منه
وفي الاكثر قد راد الدين عليه والباقي على المرحوم وجعل المالك على المالك ان ردها وعلى المالك ان دفعه للملك
اليه وجعل العبد المديونية لثمنه ويقدم على المالك ان يبرهنه الله في الدين وعلى المالك ان ردها اى الدين عنه اى عزم العبد
الدين وجعل المديونية على المديونية له وان رجع العاصب في حقه بعد الرده وان الملك للمرحوم له عند الرده
فروا له بالرجوع بتفسير منه ومعتك الشرف في ردها لو يسقط عنه العاصب بالرة دور ومنقصة كاللقطة لو
لقطة حقيقة في حقه كحكم من ان لو اخذها انفق عليه من غير القاضى بغير مبرها ولا يمتدق بشرط الرجوع على المالك
الاذن وفي حقه بالنقطة عند حقه ماله غير انه لا يبرهنه الله في حقه الله والمالك ان يبرهنه الله في حقه الله
بجعله له اية مالية من هذا الوجه فجوز الكاتب لانه الحق بمكاسبه او غير مملوك يدا كاسيا دور وان كان الرده
اب للملك او ابنته وهدى في ماله او ماله واحد الزوجين فلو اخذته منه وهدى في ماله ظاهر في ان المالك الابن في ماله
وجب له الجعل وهذا خلاف ما في الريلج شرح الجمع ان الابن اذا ردها لبيته ان لم يكن في ماله الابن وجب الجعل
الابن اذا ردها لبيته او احاد من ماله ردها او غيرها لولا وجب لها الجعل مطلقا دور والباقي على المالك نفع
خضعة للملك وخضعة الامانة على الابن ولو يقابل باجر وكذا اخذته احد الزوجين على الاخر في حقه الصارية
ان يقدم الابن ويترك الابن حتى يبيع قوله وهو في ماله بعد الابن ويخرجنا في ماله هذا والمالك الصبي لبا لبا
للملئق مائة الملك وحاشيتان في المالية **كتاب المنقود** هو مشتق من المقد الذي هو في النقطة من الوضوء يقال
فقدت الشئ اى ضلته وفقدته اى طلبته وكذا المعنيين في المنقود فقد ضل عن اهلهم وهم في طلبه واما
معناه الشرعي فقد اشار اليه المنقود من الله يقول هو غائب او يدعى مكانه والحياة ولو مته في طلب له القاضى
يخضعه ماله فيستوفى حقه قاله في حقه الله ان القاضى يمتدق نافر المالك عجز عن الضمان والمنقود بهذه الصفة
وضمان كالبصير والمجنون في نصب المالك طاله والقائم عليه نظره وقوله في حقه الله بقبض غوته والدين

في حقه الله
في حقه الله

في حقه الله
في حقه الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
بغير هادٍ

ثم يعقد الشركة وهذه حيلة لمن اراد الشركة في العرف ودر ولو بالكيل والمعدن والحدود والحدود والحدود
 قبل الخلط اتفاقا قال انه يتعين بالتعيين فنزل منزلة العرف في شرح الجمع وان خلطت اجزا واحدة مشتركا
 في شركة عند محمد بن الله وشركة ملكه عند أبي يوسف محمد بن الله والتفصيل في شرح الجمع وان خلطت اجزا واحدة
 اتفاقا وشركة عنان بن ينج الصبي كذا ذكر ابن مالك رحمه الله في شرح الجمع وكسره في ذكره الغاصر المحامي الشنيزي
 جيب رحمه الله وهي ان يشتركا متساويين فيما ذكرنا غير متساويين في الكسرة العكالة ذرة الكسالة وتقع في نوع من
 التكاليف كالنظر والطعام والحرمان ودر وفي عمومها وبعض مال كل منها وفي بعض الشئ وبعض مال كل منها على ان
 ما من مصلحة عبارة عن المال والشراف مع متعلقه منها والمال واحد والاولى ويؤدي عبارة البداية ويجوز ان
 يعقد مال واحد منها ببعض ماله ودر البعض وبكله ومع التفاضل في رأس المال لعدم اشتراط التساوي فيه
 والبرج ومع التساوي فيها وفي احدى ودر في الاخر عند علمها ومع زيادة البرج للمال عند علمها ومع كون مال
 احدى ودر في الاخر ودر في ان لا يشترط فيها اي شركة العنان الخلط ايضا اي كانه يشترط في المفاضلة خوفا
 من قول الثالث في حرم الله والمصلحة على قدر المال وان شرطت خلافه مثله لو كان مالهما سواء وشرطا ان يتقاسم
 بينهما ان يوتا بطر الشرط لان كل واحد منهما امين على الآخر وشرط زيادة المصلحة على احداهما يتعين للوجوب ودر
 لا يجوز شرح الجمع وما شاره كل منهما بطلب بتمهيد فقط لان العنان يقتضي العكالة ودر الكسالة والمباشر بالاسل
 في المشرق فيرجع عليه بخلاف المفاضلة وتبني ودر على شركة بخصته منه ان اده من ماله لانه وكبره ودر في التميز ماله
 فيرجع عليه بحسابه وان تقدم ماله مشتركة لم يرجع اليه ويطر الشركة بهلاك المالين واحدهما قبل الشراء لان الشركة
 عقد جائز وليس يورث فيلزم بقائه حكمه ان اده بقاءه ودر في هذا على ما حكى في المخط سواه هلكت في يد اوفى
 يد الاخر وعندهما بعد اي يخلط لانه طالما يميز جمل المال منها من ماله فان هلكت بعد ما شري الاخر بماله
 فالمشترى بينهما على ما شرط لان ذلك حين وقع مشتركا بينهما لقيام الشركة وقت الشراء ولو تغير المالك بهلاك مال
 الاخر والشركة شركة عقد حتى ان اتهما باعه جان بغيره وان الشركة قد تمت في المشتري فلو يتقاسم بهلاك المال بعد
 تمامها ودر ورجع المشتري على شريكه بتمهيد لانه مشترك بنفسه بركالة وقد انتم في مال نفسه فيخرج جميعه
 كما مر ودر وان هلكت قبل شراء الاخر فان كان وكلة حين الشركة صريحا فالمشترى لهما على ما شرط في رأس المال لانه
 الرجوع مثله ان كان رأس المال بينهما اذ كانا مشتركين بهما اذ كانا انصافا فلو كانا لان الشركة ان بطلت فالتا
 المصحح بها قائم فكان مشتركا بحكم الكسالة ودر في شركة ملكه حتى لو يملك احدهما ان يتصرف في نصيب الآخر ودر
 ورجع بخصته والاولى وان لم يملك صريحا فالمشترى فلو على اي يملك المشتري المشتري خاصة لو في الواقع على الشركة
 حكم وكالته ثبت في فطر الشركة المتمازقة وقد بطلت الشركة وبسالة لان الاخر قد قبض على ماله في الشركة ودر و

فصل في الشركة
 الشركة هي اتفاق بين اثنين او اكثر على ان يجمعوا اموالهم او قوتهم او غير ذلك من الاموال في شركة واحدة
 ويخرجون منها الربح او يخسرون منها الخسارة

ولكل من شريك المتمازقة العنان ان يصبح اي يعطى المتاع الى الغير ليبيعه ويرد منه ويرد وجهه اليه
 وان وجد الله وبقا رب اي يبيع المال مضافا لونه ودر الشركة فيجوز ان تتغير بها بخلاف الشركة لانه
 الشئ لا يتغير مثله ودر ويستأجر ويكرى ويكرى اجنيا بالبيع والشركة عنان بن الله لانه من عادة
 التجار ودر ودر في المال يد امانة حتى اذا هلكت لم يضمنه شركة الصانع والقبول ويسمى شركة الوعايل ايضا
 اخرجه الله وهذه هي وجه الثالث من الشركة وهي ان يشترط اجتماعا ان او شيئا من متاعه على ان يتقاسموا
 الاعمال ويخرج الكسب بينهما ولو شرطوا العمل بنفسهما والبرج توتا جان مستحفا وفي القياس لا يجوز لولا ان
 بقدر العمل فان يادة عليه بجم مالم يغير فلم العقد لوقتنا اليه وصار شركة الرجوع وجه الاحتياط ان ما
 لو يأخذ بها وان البرج عند اتحاد الجنس وقد اختلفت لان رأس المال على ما يبيع مال فكان بدل العمل
 يتقدم بالتعيين فينقد بقر ما قدم به ولو يجرى بخلاف شركة الرجوع كما سيجي ودر وكل من قبض لحدوها
 يضمنه فليكن كل منهما يطلب بالعمل ولكن منها طلب الوجري طلب العمل على احداهما فمطلوب شركة الرجوع سميت
 به اذ لا يشترى بالنسيئة الا حمله وبها عذ الناس وهي ان يشتركا ولو مال لهما على ان يشتريا لهما
 هما ويبيعا والبرج بينهما اي على ان يشتريا باؤنقد التمر بسبب وجاهتها فيصا في حصر التمر يدين
 منه التمر الى بايعهما فان فطر شئ يميز مشتركا بينهما وهذه الشركة لا يجوز عند الله في حله عند
 فان شرطها مفاضلة بان يشترط المساواة في اذ مود التي يجب مساواتها في المفاضلة في مطلقا
 عنان اي اذا اطلقت شركة الرجوع عند قيد لفقد المفاضلة وشرائطها صار عنانا لانه مطلقا يتصرف اليه بكونه
 معتد وفيها بين الناس التي يجب وتتم الكسالة فيما يشتر بان لانه الكسالة اذا اطلقت المفاضلة في شئ
 كل واحد وعين الاخر وكيفية كذا في هذا الشريعة وان شرطت مفاضلة المشتري او مفاضلة فالج كذلك وشرط
 التفضل باطل اي ان يشترط ان المشتري بينهما نفسين او انه فاق ورجع احدهما زائد على قدر ملكه فذلك الشرط باطل
 لان البرج يترتب بعد الملك كيو يتردى اليه بجم مالم يغير بخلاف العنان ان كان رأس المال غير العرف فان كان
 المال حسينة لا يتعين بالتعيين فلو يميز البرج غدا رأس المال على ما مر ودر في الشركة في اذ تبيع
 الكسالة به كالمختار وب والاحتياط والاصطلاح والاشتقاق وسائر المباحات لان الشركة تنتم
 التوكيد وبهايات ولادة القرف فيما يرد ثابت للموكل وهذا المعنى لا يتصور حنا وان الموكل يملكه لانه
 بملك اقامه الغير مقامه ودر وما جحد كل فله لانه اشترط وان اعانه اذ من فله اجر مثله لانه ياد على نصف
 ثمن الماخرة عند ابي يوسف رحمه الله خاره فالجود رحمه الله اي لو خاره المثل عند محمد بن الله بالمفاضلة بلغ
 والمخاذه معا فلهما نفسين تحتها المساواة وان كان له حدهما بقر ولزخر راوية فاستحق احداهما

والوجه

فصل في الشركة
 الشركة هي اتفاق بين اثنين او اكثر على ان يجمعوا اموالهم او قوتهم او غير ذلك من الاموال في شركة واحدة
 ويخرجون منها الربح او يخسرون منها الخسارة

فصل في الشركة
 الشركة هي اتفاق بين اثنين او اكثر على ان يجمعوا اموالهم او قوتهم او غير ذلك من الاموال في شركة واحدة
 ويخرجون منها الربح او يخسرون منها الخسارة

فصل في الشركة
 الشركة هي اتفاق بين اثنين او اكثر على ان يجمعوا اموالهم او قوتهم او غير ذلك من الاموال في شركة واحدة
 ويخرجون منها الربح او يخسرون منها الخسارة

فصل في الشركة
 الشركة هي اتفاق بين اثنين او اكثر على ان يجمعوا اموالهم او قوتهم او غير ذلك من الاموال في شركة واحدة
 ويخرجون منها الربح او يخسرون منها الخسارة

فان كسبه له وللآخر اجرت مال والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال ويبطل شرط الغفلة وان اهل
 ان الربح تابع للمال كالربح ولم يعدل الى عند صحة التسمية ولم تقع فبطل شرط التفاضل في سلطته ما
 بالعقد فيكون فيه تعزير الفاد وحده واجب الدفع وبتبطل الشركة بموت احدها وبطلته بقوله بدل الربح
 ان حكم به اى حكم القاضي بالحق ولا يترك احدها مال الاخر به اذ قد فان اذن كل لصاحبه فاد بامع حتم
 خفصة صاحبه ويتقاسمان فان كان مال احدهما اكثر فيخرج بالزيادة ودر وان اذ با متع قابض الثاني
 علم ياداه الاول اذ لا ياتي بخير المبدأ لانه استقاط العزم عنه ولم يستطع فصار مخالفا فيخرج علم المبرم
 لانه صار مضروبا باء المراكمة لغيره لانه لا يختلف بالعلم والمهر كالركيل بيع الصداق اعتقد المهر
 ينزل علم به اوله ودر وقالوا بغير ان لم يعلم باءه الا قد قال مقتضى التظليل وفي الزيادات لو بغير علم
 باءه شركة ولو وجب العزم عندها آخره الله ولذا اذن احد الملاكين لشركته ان يسترك امة ليطاهاها فحصل
 فيه خاتمة بانه يتخذ كل منهما المسترك بالامانة وصاحبه بالكفالة وقالوا بغير خمسة شركة
 الشراكه وقع لها من خاصية وكان الثمن واجبا عليه وقباده من مال الشركة فيخرج عليه نصف الثمن كما في غير العلم
 والكسوة ولما ان الجارية تدخل في ملكها جريا على مقتضى الشركة ثم اذ قد يتغير جهة نفسه لو في الوضو ليجوز الا بال
 فصار كما اذا اشترى ما ثم قال احد مالها لآخر فبطلت الشركة لان جهة الشارع فيما لو يتغير جائز في غنوف طعام
 اهل كسبه ان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة كما مر بانه وله ضرورة في مسئلة **كتاب الوقف**
 جدي اذ من مصدر وقته اذ احبسه وقفا ووقف بنفسه وقد فاسد وقد لا يتعدى وله يتعدى عنه وقفه
 على كذا اى جيبه عليه ويطلق على الموقوف مبالغة كضرب الا في ضرورة الترخيم الله وفي الشرح ما ذكره المصنف
 ربه الله بغيره هو جيب الصبي عن ملك الوقت والتصدق بالمنفعة كالعارية حتى يترك ربه فيه اى في
 شاء ويبدل منه اذ اعات وباع ويوجب كذا في التظليل ولو يلزم ملكه الا ان يحكم به حاكم وطريق
 الحكم ان يستلم الوقت عرقا ووقف الى المتفق ثم يرجع يحكم انده غير لزوم فاذا اترافا الى الحاكم بانقطاع ملكه من الوقت
 لزوم بالاجماع لانه فسر مجتهد فيه فاذا لفتة حكم المتفق لزوم كسائر الاحكام الفادرة من الحكم وما يذكره
 صك الوقت ان قاضي من القضاة قضى يلزم من هذا الوقت ويطلق من الرجوع ليس بشئ في الصحيح كذا في الكافي
 ولطانية ودر في وجبه المبرم ايضا او بطلته بموت بان بقاء اذ امة وقد ودر على كذا ان مات صحيح
 ولزم ان يخرج من الثلث لانه الرعية بالحقه ثم جائز كالرعية بالخالف كما مر ويخرج ملك الميت فيه باقيا حكما
 عنه دائما وان لم يخرج منه جائز بعد الثلث وبق الباقي الى ان يغدر له مالته آخره غير الضرورة وان لم ينزل في غير
 وقسم الثلث بينهما انما فان ثلثا للوقت والثلثان للورثة ودر وعندها جيب الصبي على ملكه الله تعالى على حكم

ان لا يجوز للورثة ان لا يجوز للورثة
 ابطاله في حيوة ولو اريد بعده

حكم ملك الله تعالى اخره الله على وجه يحد نفسه الى الصداق فيلزم ويؤول ملكه كجزء من ملكه الله تعالى
 عند جرحه الله لا ينزل ملكه الى ملكه الله تعالى لا ياتي بغيره الله ان الوقت ان الله الملك المتعزب
 لا يملكه من الله في حقيقة لانه غير متصور فيخرج به من التسليم كالحق ومثنا اخذوا به ترجيا لمجره الله
 ان يملكه من الله في حقيقة لانه غير متحقق فانه في ضمن التسليم الى الصداق كالحق ومثنا اخذوا به ترجيا لمجره الله
 في طائفة التسليم الى الموقوف عليه كالتسليم الى المتوفى شرح المجمع ثم وقع على الاختلاف المذكور قوله قد وقضى على
 الفقهاء وبنى سيرة ائمة اهل البيت السيرة ارجوا منه مقبرة لا ينزل ملكه من ملكه الله تعالى في بصره
 ينزل ملكه من ملكه الله تعالى اذ اسلم الى متول واستحق الناصر السنية وسكنه الخان بالباطون
 فصار ثانيا في المقبرة وشرط لتمامه ذكر صرف مؤيد وعندي يفتحه جماعة لا يخرج به ودر الفتنع صرف الى الفقهاء
 ورجع عندى بضره الله وقت المشاع وفتح ايضا جرحه الله الوقت او لولا لانه نفسه جرحا لبعض الكثرة
 ماتت اوله او من بعده ما امواليا ويخرج يعرف للفقهاء ويخرج ايضا شرطان يستبدل به غير ذلك فاقول
 محمد ربه الله في الكفر قال صدر الشريعة ربه الله ونحن لا نخرج به اى يخرج الاستبدال ولقد اشدنا في الاستبدال لم
 ما له يحد ولا يحد فان طرفة القضاة جعلوا حيلة الى ابطال اكثر اوقات المسلمين وفعلوا ما فعلوا انتهى ورجع وقت
 العقار وكذا الموقوف المتعارف وقته عند جرحه الله كالتسليم والمرا والقدوم والميتار والمجازاة وما ياد
 القدر والمراجل والمصاحف والكتب وابي بضره الله الله معه اى مع محمد في وقت السجود والكنع بالضم اجمع
 الجبل كذا في خيار الصحاح كالجبل والاه بل في سبيل الله تعالى وبه يفتي وكذا يجمع عندى بضره الله وقته يتعذر
 وقف ضيقة بغيرها وكما يجمع بغيره وشا لا اله الا الله بفتحات الزمعة والكاف والراء جمع اى ككثرة
 ونصار كذا في كتب اللغة واذ اصح الوقت فلو يملك اى لا يملكه مملوكا لصاحبه ودر ولا يملك اى لا يقبل التملك
 لغيره بالبيع ويخرج ككسالة تملك الخارج عن ملكه ولا يباع ولا يبره ولا يقبض بها الملك ودرها ان بعض الفقهاء
 المتأخرين يوجبون وبيع الوقت ان الحرب لعارة الباقى والاصح انه لا يجوز فان الوقت بعد البيع لا يقبل الملك
 كالحق لا يقبل الرقبة وقد شاع من هذه مآل في الا سند لول الله انه يجوز قسمه المشاع عندى بوقت
 ربه الله فان العسمة في غير المشليات يصيب فيه جهة التملك لاجبة الا في اذ ومع هذا يجوز قسمه المشاع عندى
 بضره الله مع انه لا يجوز التملك في الوقت فيجعل جهة الايمان في الباقي والا واما فان وقف فبغيره من مشاع مستند
 لجود الوقت ان يتسم مع الشريك وان وقف نصف عقار وكذا في القاضى يتسم مع الوقت لانه لا يجوز قسمه الوقت
 فيما المصارف عند عناية الهداية واذ اصح الوقت لم يخرج بغيره ولا يملكه الا ان يفتحه مشاعا عندى بضره الله
 فيطلب الشريك العسمة فتخرج مقاسمة اهل البيت ويبدا من انقطاع الوقت به ودر ان لم يشترط الوقت اى يجب ان يشترط

الملك لا يملكه من الله في حقيقة لانه غير متصور فيخرج به من التسليم كالحق ومثنا اخذوا به ترجيا لمجره الله
 ان يملكه من الله في حقيقة لانه غير متحقق فانه في ضمن التسليم الى الصداق كالحق ومثنا اخذوا به ترجيا لمجره الله
 في طائفة التسليم الى الموقوف عليه كالتسليم الى المتوفى شرح المجمع ثم وقع على الاختلاف المذكور قوله قد وقضى على
 الفقهاء وبنى سيرة ائمة اهل البيت السيرة ارجوا منه مقبرة لا ينزل ملكه من ملكه الله تعالى في بصره
 ينزل ملكه من ملكه الله تعالى اذ اسلم الى متول واستحق الناصر السنية وسكنه الخان بالباطون
 فصار ثانيا في المقبرة وشرط لتمامه ذكر صرف مؤيد وعندي يفتحه جماعة لا يخرج به ودر الفتنع صرف الى الفقهاء
 ورجع عندى بضره الله وقت المشاع وفتح ايضا جرحه الله الوقت او لولا لانه نفسه جرحا لبعض الكثرة
 ماتت اوله او من بعده ما امواليا ويخرج يعرف للفقهاء ويخرج ايضا شرطان يستبدل به غير ذلك فاقول
 محمد ربه الله في الكفر قال صدر الشريعة ربه الله ونحن لا نخرج به اى يخرج الاستبدال ولقد اشدنا في الاستبدال لم
 ما له يحد ولا يحد فان طرفة القضاة جعلوا حيلة الى ابطال اكثر اوقات المسلمين وفعلوا ما فعلوا انتهى ورجع وقت

الملك لا يملكه من الله في حقيقة لانه غير متصور فيخرج به من التسليم كالحق ومثنا اخذوا به ترجيا لمجره الله
 ان يملكه من الله في حقيقة لانه غير متحقق فانه في ضمن التسليم الى الصداق كالحق ومثنا اخذوا به ترجيا لمجره الله
 في طائفة التسليم الى الموقوف عليه كالتسليم الى المتوفى شرح المجمع ثم وقع على الاختلاف المذكور قوله قد وقضى على
 الفقهاء وبنى سيرة ائمة اهل البيت السيرة ارجوا منه مقبرة لا ينزل ملكه من ملكه الله تعالى في بصره
 ينزل ملكه من ملكه الله تعالى اذ اسلم الى متول واستحق الناصر السنية وسكنه الخان بالباطون
 فصار ثانيا في المقبرة وشرط لتمامه ذكر صرف مؤيد وعندي يفتحه جماعة لا يخرج به ودر الفتنع صرف الى الفقهاء
 ورجع عندى بضره الله وقت المشاع وفتح ايضا جرحه الله الوقت او لولا لانه نفسه جرحا لبعض الكثرة
 ماتت اوله او من بعده ما امواليا ويخرج يعرف للفقهاء ويخرج ايضا شرطان يستبدل به غير ذلك فاقول
 محمد ربه الله في الكفر قال صدر الشريعة ربه الله ونحن لا نخرج به اى يخرج الاستبدال ولقد اشدنا في الاستبدال لم
 ما له يحد ولا يحد فان طرفة القضاة جعلوا حيلة الى ابطال اكثر اوقات المسلمين وفعلوا ما فعلوا انتهى ورجع وقت

من غلة الوقف وحاصل بيعاته شرط ذلك الوقف او لم يشترط لان قصد الوقف صرف الغلة مؤبدا وله بيع دائمة
 الى بالضرورة فيشبه شرط العمارة اتفاقا كذا في البداية ان وقت على الغلة وان وقت على ميعاد واخره للغلة فطلبه
 اي يجب عمارته على ذلك الميعاد اي ماله الى مال شاء كذا في البداية فان امتنع او كان فقيرا لم يجز له ان يبيع
 من اجرة ثم رده اليه ولم تكن الوقف يبيع من عمارته ان احتاج والى حفظه الى وقت الحاجة وان تعدد تصرف
 عليه يباع ويصرف منه الباقي ولا يبيع من الوقف لانه جزم من الصبي وله حق الوقف عليهم فيه انما هو حق
 والصبي حق الله تعالى فلا يبيع من الوقف غير حقهم **هذه في فصل اذا بنى مسجد او يزد له ملكه حتى يفرغه من ملكه**
 بطريقه ويؤذن بالصلوة فيه ويسمى فيه واحد وفي رواية شرط صلوة جماعة جبريا اذا ان واقامة حتى لو كان سارا
 بان كان مأواذ ان وله اقامة لا يبيع من مسجد او يزد له عند ابن خنيفة ومحمد بن ابي حنيفة وعند ابن عمر بن عبد الله بن ول
 ملكه بغيره فله جعلته مسجد او انما تسليمه عند ليس بشرط فصار كالا اتفاق كذا في الصبي وله بغير جعله تحت سرة الى
 المصالحه اي المصالح المسجد فان جعله في السرايب لغير مصالحه او جعله في بيت وجعل بابا الى الطريق وعزلوه واخذ
 وسند داره مسجدا واذا ان بالصلوة فيه لا ين له ملكه عنه ولا يبيعه ويورث عنه وعند ابن عمر بن عبد الله بن ول بغيره
 الغلة مطلقا غير اشتراط الاقارن والاذا بنى المسجد ويجب عليه طريق العامة فيسحق منه وبالمسكن
 معناه اذا بنى من مسجد واحتاج الى مكان ليشبع فادخله من الطريق في المسجد وكان ذلك لا يضر بالصاحب
 الطريق جاز للملك وكذا اذا اضاف المسجد على داره ويجب عليه ان يتركها لغيره كذا حاله في غير النجاسة
 رخصته تعالى عنهم لغيره لما اضاف المسجد للدار اخذوا ارضه بكرة من اعيانها بالقيمة وزادوا في المسجد وقوله وبالمسكن
 اي لو اضاف الطريق ويجب عليه مسجد يسحق منه الطريق هكذا يفهم من ظاهر العبارة وهو اشتداد عبارة العدد و
 في التفسير جهته الله صورة العكس بما لا يخلو في المسجد من اعيانها من اهلها مصادرة للمصالح ثم قال جاز لغيره ان
 يرفعه حتى الحاقا لا يخلو في المصالح عرفه من نفسه وليس له ان يدخلها فيه الا في باب الاجتهاد كلامه في معنى
 الصبي جهه انفسه عند ابن خنيفة وفي المختار ولو اضاف المسجد ويجب عليه طريق العامة يسحق منه المسجد ولو اضاف
 رباطا يستغنى عنه يصرف وقعه الى اقرب رباط اليه والمسئلة المذكورة في الدرر هكذا ولو حارب ما حل
 المسجد واستغنى عنه بقي مسجد عند ابن خنيفة رحمه الله وايضا رحمه الله ولا يعود الى ملكه بانيد ان
 كان حيا ولو الى ملكه وان كان ميتا وعاد الى الملك عند محمد بن عبد الله رحمه الله ومثله حصص المسجد وحشيشه اذا
 استغنى عنها والرباط والبزاز لم يتبعهما فيصرف وقت المسجد والرباط والبزاز الى اقرب مسجد او رباط
 او يبيعه اليها اذا اخذت الوقف والجهة بان بنى من مسجد ربا وعين المصالح لهما وقفا وقفا مرسوما بعض المصالح
 على جاز للحاكم ان يبيع من فاضل الوقف الاخر اليه وان اختلفت احدى بان بنى رجلان مسجدا او رجل

من غلة الوقف
 من غلة الوقف

في جعله في داره او في دار غيره
 في جعله في داره او في دار غيره

السرايب وهو محراب ونحوه
 السرايب وهو محراب ونحوه

بان يتركه من ماله او من ماله
 بان يتركه من ماله او من ماله

او رجل مسجدا ومدرسة او قسما او قسما لغيره ليعلم ان يبيع من فاضل وقف احد هيا الى الوقف كذا في
 الميزان في حقه انتهى والوقف في الموضع وحشته لا يبيع فصار كاش التبرعات اختيار ويتبع من الاستيعاب
 شرط الوقف في الجارة الوقف ان وجد الشرط لانه يجب اعتبار شرط الوقف لانه ملكه لغيره بشرط معلوم
 فلا يخرج الا بشرطه المتيقن والى وان لم يجد شرط الوقف فاحت ان لو وجد الضيق اكثر من ذلك سبعا
 وان لا يفرغ من ماله اكثر من سنة قال في الاختيار فان لم يفرغ من ماله اكثر من سنة فاحت ان لو وجد الضيق اكثر من ذلك سبعا
 اي مدة كانت والمختار من ماله اكثر من سنة لانه يفرغ من ماله اكثر من سنة فاحت ان لو وجد الضيق اكثر من ذلك سبعا
 سمى الملكية كسرة الظلمة في زماننا وتلقبهم وتسمى بولهم وقبله يجد في الضيق تلك سبعا وفي غير الضيق
 سنة وهو المختار لانه يبيع في الضيق اكثر من ذلك انتهى ولا يجوز الا بغير الشرط وفي المصالح من الوقف لا يبيع
 ثم لا يفتقر ان زادت الاجرة كسرة الرغبة لان المختار من المثلهم العقد اختيار وليس الوقف عليه ان يبيع
 الا بانه او لولا اي ان يكون بائنا من الضيق او ليا من جهة الوقف واذا جره القاضي او نائبه او
 الولي لا يفتقر بمرقة لانه كالمثل من الموقوف عليهم والعقود لا تصح بموت الوكيل لاختيار وله بيع الوقف
 ولو يبيع من اي لا يجد عارة العقد وامكانه ان في المصالح من الوقف لا يبيع من ماله اكثر من سنة فاحت ان لو وجد الضيق اكثر من ذلك سبعا
 مثله وكذا العباغ الذي من ماله موقوف فانه يبيع من ماله اكثر من سنة فاحت ان لو وجد الضيق اكثر من ذلك سبعا
 عقار يختار وجوب الطمان قال في الاختيار والفقير في غصب عقار الوقف وان يوف من ماله اكثر من سنة فاحت ان لو وجد الضيق اكثر من ذلك سبعا
 بغير الموقوف وهو المختار من ماله اكثر من سنة فاحت ان لو وجد الضيق اكثر من ذلك سبعا
ان لا تنزع كتاب البيع جمع بيع وهو من المصادد يقال على الخارج من الملك والودخال فيه وفي المختار
 عليه الصلوة والسودم لا يفتقر الرجل على خطبة اخيه ولا يبيع على بيع اخيه اي لا يشترط على من له اخيه ان
 للمنفعة عنه بغير الشراء او البيع ويبيع في الغالب على اخراج البيع عن الملك فقد الريلي ويؤدي الى المنفعة
 الثاني بنفسه وبالحرف الجرح ببيع الشيء او باع منه والشراء كذلك من الاضداد وقال الله تعالى وشراءه بغيره على
 ويبيع غالبا على اخراج الثمن عن الملك وقدما فلما كان البيع في الوصل معدا وكان المشتري اتيانه بلفظ المرفوع كما علم
 المنفعة عنه الله واجمعه كما في اكثر المعتمدين فعلى ما يور الا نفع التي اربعة مالا باعتبار البيع وان جعة باعتبار
 صاحب الوقاية رحمه الله انتم وقيل ان البيع يترقى الى عشرية بغيره او اكثر من ذلك مذكور في النهاية كذا في حق الله
 وفي عرف الشريعة البيع مبادلة مال بمال بطريق التجارة فهو يرد مبادلة رجلين بمال بطريق التبرع او
 الهبة بشرط العرض فانما ليس ببيع ابتداء وان كان في حكمه بقاء ولم يقل على سبيل التراضي والبيع
 المكره فانه منقطع وان لم يلزم دونه ويتعقد باليجاب وقيل انه انعقاد يتعلق كلام احد العاقدين

في جعله في داره او في دار غيره
 في جعله في داره او في دار غيره

في جعله في داره او في دار غيره
 في جعله في داره او في دار غيره

في جعله في داره او في دار غيره
 في جعله في داره او في دار غيره

خيار التبيين بالثالث عند مبدء معلومة عند التبيين والمبيع واحد والباقي امانة فلو قبض المشتري على
 فذلك في يد واحد اي تعيب ان لم يبيع فيه وتعين الباقي للموارة وان هناك التزمه نصف ثم لا او ثلثه فليس له
 ان يبيع الا ان يتم اليه خيار الشرط ويثبت خيار التبيين والصيب او الشرط والروية ولو اشتريا عن ائمة بالخيار
 فربما احدى دون الآخر فليس للاخر ان يردده عند ائمة رحمه الله وقوله الرد وروى هذا خيار الصيب يعني
 اشتريا بغيره فله عيبه فربما احدى الاخر والروية يعني اشتريا شيئا لم يردده فله عيبها فربما الاخر فربما ائمة
 على هذا الخلاف لهما ان اثبات الخيار لهما امانة لكل واحد منهما لانه شرع له في المبيع وكل منهما يحتاج الى دفعه عن
 نفسه فله بطر هذا باطلا الاخره خياره لم يحصل مقصوده ويلحق به ضرر وله ان يفسخ خياره لا خيارا لكل
 منهما بالافراد فلو يفسخ احدى بالرد او اقله غيبته ان الخيار تصرف يحتاج فيه الى اى كالمبيع والمطلوع فلهما
 وكل ما من كذلك اذا فرض ان جليل لا يستبد واحد منهما فيه كالمكالة فانه اذا وكل رجلا ببيع وخو
 له بعد احدى على التصرف بدون الآخر لان المعكل رضى بغيرها لو اى احدى يخاف التكميل بطوق
 ان وعند بلوغه من اوده لو دعيه او نحوها فانه لا يحتاج الى اى بل سفيه يحسن وعبارة الولد والاشياء
 فيه سواء وقد ولو اشتري عينا على اختيار او كانت فله ان يردده واخذة بغيره او تركه لانه رضى عن
 فيه فيسحق الشرط في العقد ثم فانه وجب التحريم فلم يرضيه وانه وذلك بان لا يقدر على المبيع والكل
 قد ما يطلق الخيار والمكاتب في اختياره القبول بجميع المبيع والى ان لم يبيع الرضا بسبب من الاسباب وروى
فليس في خيار الروية من اشتري عالم بغيره جاز وله رده اذا رآه عالم بغيره ما يبطل الخيار وان رضى
 قبلها اى قبل الروية هذا انما وكما لا شك فيه ان الله اذ لم يرضع الصبي لاله المبيع ولنا القواعد المجردة بوقيد
 الروية فلو يرد قيد الروية عليها لانها كالصبي وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشتري شيئا لم يرد
 فله الخيار اذا رآه وان لم يرد له انما قصد اذا افضت الى التراجع كاشارة من المالك واما ان تعقبه فله
 كتميز من الصبي والمكالة بضم الروية او تعقبه اليه اذ لم يردده فصار كجلاء الرضا في المعايير
 لشار اليه بان اشتري بيا ولم يصح عد در امانته وروى خياره لم يردده عالم بغيره ويظهر خيار الروية
 ما يبطل خيار الشرط من تعيب وتعيب وفيه وتضمن رده بعينه وتصرف لا يفسخ كالاتاق وتباعد من التبع
 والمكاتبه او يوجب حقا للخيار كبيع المطلق والرهنا والوجارة قبل الروية وبعد ها اى هذه اسمى التصرفات يبطل
 خيار الروية سواء كان قبل الروية ام بعد ها مستدركا لو يوجب حقا للخيار كالمبيع بالخيار والمساومة والهبه
 بغير تسليم يبطل بغيرها لولا ان هذه التصرفات لو تم يد على صريح الرضا واما يبطل بعد الروية اما التصرفات
 الاول فليس لئلا لو ان بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها اوجب حق المغير فلو يمكن ابطاله فسد وكف روية وجه الرقيق

انما يرد في خياره عيبا
 فلو اشتري بغيره عيبا
 فلو اشتري بغيره عيبا

انما يرد في خياره عيبا
 فلو اشتري بغيره عيبا
 فلو اشتري بغيره عيبا

انما يرد في خياره عيبا
 فلو اشتري بغيره عيبا
 فلو اشتري بغيره عيبا

في خيار التبيين
 فلو اشتري بغيره عيبا

الرقيق لو ان العبد هو المقصود والا دعه مدد وكف روية وجه الدابة وكف روية وجه المقصود ان في
 الدابة وشرب بعضهم روية التبرائيم والوقول هو المروي عن ائمة من جهة الله وروى في شاة المروية
 الجس في شاة القينة او يد من روية الضعف وروية ظاهر الثوب ان لم يكن مطلقا كافيته وروية عليه
 ان كان مطلقا وروية دخل الدار كافيته وان لم يشاهد بغيره او عند روية الله او يد من جهة البيوت
 وعليه الصقي الميرة للنفقات الفاضل بين الدود وروى في شاة المروية في شاة المروية في شاة المروية
 خارجا فاما بعد على عادة القداماء في الروية فان دونهم يرددهم عكم متفارقة فالنظر الى المظهر كان يقع العلم
 بالخبر وروى ان روى بعض المبيع في الخيار اذا روى باقية وما يعرف بالمتمتع كالمكيل والمعدون في روية
 كروية كذا وفيما يعلم او يد من الذوق ونظر الكيل بالشر او القبض كاف لا نظر الرسول وعندها روى الرسول
 لو كيل بالقبض علم ان ههنا وكيل بالشر او كيل بالقبض وروى الرسول كذا في قوله المكيل كذا
 على بشره كذا او مودة التكميل بالقبض ان يقول كذا وكيل بالقبض وروى الرسول كذا في قوله المكيل كذا
 كذا روى عن روية روية المكيل الاول لا تستحق الخيار بالا جماع وروية المكيل الثاني لا تستحق عند ائمة
 رحمه الله اذ قبضه فله خيار البيع لير له ولو لم يرد له رده او عيب واما اذ قبضه مستولا فيبقى التكميل
 بالقبض الناقص فله يملك استقاطه قبض الصبر وروى له لحيث وان روى رسول الله بقبضه بعد ما رآه
 فله المشتري ان يردده وقالوا المكيل بالقبض والرسول سواء في ان قبضه بايديه او قبضه بالقبض المشتري وروى
 واعلم ان في قول المفسر رحمه الله في خيار مائة ان كان حكم الرسول بمنزلة حكم المكيل عنده ليس
 على طوقه بل المراد المكيل بالقبض كما صرح به في الهدية والرد وصلة الشريعة وقد ساج فيه مات
 الهدية حيث قال ونظر المكيل كذا في خياره حتى لو يردده او عيب وروى الرسول كذا في قوله المكيل كذا
 عند ائمة رحمه الله وقالوا هو اسلم وكذا ان يردده وقال صاحب الهدية معناه المكيل بالقبض اما المكيل
 بالشر او في روية سقط الخيار بالا جماع انتهى وكما في من الهدية مساحمة واحدة وفي عبارة التلخيص
 احدى ما قلب الصابة فان خلو والمأمن انما هو في نظر المكيل بالقبض والنا في تعيد المكيل بالقبض ولهذا
 في الصواب ان يقال وعنده المكيل بالقبض هو عيب كاف في استقاط خيار المشتري او لو فعنده كاف
 وعنده عيب كاف واما نظر المكيل بالشر او كاف اجزاء ونظر الرسول غير كاف اجزاء في عبارة المصنفه ان
 احدى انما تعيد الخوف ونظر الرسول كذا في خياره كذا في خياره كذا في خياره كذا في خياره كذا في خياره
 متعلق والمزاد بالكيل في قوله هو كذا في خياره كذا في خياره كذا في خياره كذا في خياره كذا في خياره
 بجسد المبيع او شتمه او دونه فيما يعرف بذلك اى بالجلد والشتم والذوق وبمصرف العقار له وروى اى احد

في خيار التبيين
 فلو اشتري بغيره عيبا
 فلو اشتري بغيره عيبا

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

والذين يسمعون كلام الله وما يغفلون
من شككنا فانه فقهنا فقهنا فقهنا فقهنا
فانه صاحب الحكمة والحق والعدل والبر
والعلم والدين والبر والعدل والبر
والعلم والدين والبر والعدل والبر

[illegible]

١٠ - ورواج غريب يعني تدابير التجهيز
والتي لا يمكن فصلها عن العمل
والتحضيرات التي لا يمكن فصلها عن العمل

الواجب ان لا يوجب العقد كذا العود
 في المباح المنبر فاما النكاح فاما باب قبله فاما
 ثم ما لا كذا الميثاق بالاسم استثنى وفيه فاما النكاح فاما
 فاما باب قبله فاما النكاح فاما
 استثنى وفيه فاما النكاح فاما

التي هي في قلبه مع العلم بانها المشقة والاعناء
بانتا، المتعلمين كما انه الله سبحانه وتعالى

الحمد لله الذي جعل في الدنيا والآخرة
مما يشاء من الخير والشر ما يشاء

الكلوديا بعض من هذا المذبح
بعض من هذا المذبح
بعض من هذا المذبح

ماں کے ہاتھ پر
میں نے اپنے ہاتھ پر

[illegible]

وقد يافته الباقين حتى يلقوه ان يلقوه المني بابعد جلد
حتى يداشوا لان المني قد يداشوا في جلد كراوسا
المني

فانما هو الذي هو في الدنيا والآخر
الذي هو في الدنيا والآخر

١٧٣
 و السلام على ستم خديع السهم منها ان ينمى على التوراة والقرآن
 المصنوع في بيتي السهم كما كرهه في ذلك المصالح المقيده من ارباب السعة
 ستم ما ياب كان من قبله في ستم ما كرهه في ذلك المصالح المقيده من ارباب السعة
 احكمكم على ستم اخيه اي اناس تكم في ستم ما كرهه في ذلك المصالح المقيده من ارباب السعة
 من العبادية اي الغنى كما في كتابه
 ملاحظه

وَفِي الْيَوْمِ
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
 بِيَوْمِ الْيَوْمِ يَوْمِ الْيَوْمِ
 تَقْتَضِي لَامِ الْبَابِ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

ان قالوا في لغتنا
منسقة من القيد فان قيل لا فانها
بشيء القيد فانه لا ينفك
منه

الأقاليم جارة في البيع بمنزلة الفروع، فإنه جارة ٥٥
م أقال نانا سمه اقال له في سنة يوم الجمعة ٥٥
بعضه من قبله كان رفق وحاصل جارة جارة

وَأَنْتَ تَعْلَمُ يَا حَقِيقَةُ الْحَقِيقَةِ مَا هُوَ

[illegible]

[illegible]

والتفاتت بلباسها الى الصلوة التي تجتمع على لغة وديتها المانعة
شعبها بالادراك والجمع

بكسبهم وفتح الفاء لا عكسها في المغرب وقال ابن خنيم في الاشباه والنظائر المرافقة عند الامام الثاني هي المنافع
 والمحقوق الطرقي والمسير وفي ظاهر الرتبة المرافقة في الحق فاستوى او بغير قليل كغيره منها ومنها
 وذكرنا في الفصل في بيع الدار ان كان ممتعا في الدار لا نه من تباينه فتابه كغيره هداية او بغير العرف في زمانه
 وان ذكر كرجح فالماض ان العبد يدخل في بيع الدار وان لم يذكر الحق والمرافقة ويدخل في بيع المنزل ان ذكر الحق
 والمرافقة ولا يدخل في بيع بيع الية وان ذكر الحق والمرافقة فالمنزل بيع الية والدار لا يدخل فيه حطب الدواب
 بل يدخل فيه بيوت او ثلثه وتحت ذلك يتحقق في الجمل الماشي على الفلح من تباينه لا في تباين البيوت لان
 الشيء لا يستتبع منزله دون مندر ولا يضر الطرقي والمسير والشرب الا بذكره كرجح من تدخل في الاجارة
 بدون ذكره فان الاجارة تقع على المنفعة ولا منفعة بدون هذه الاشياء والمبيع في ذل الرتبة وايضا يمكن ان يتبع
 المشتري بالاجارة ولو كانت في الاجارة مندر **البيوت حجة متقدمة** والوقار حجة قاصرة والتاخر حجة
 دعوى الملك له المراه والطوق والنسب ثم وقع على هذه القواعد مسائل وقال فلو ولدت امه مبيعة لا تحق
 ببيتة تبعها ولد حاي يأخذ المستحق ولدا عاده وان كان اى الولد في يده وتغيب به ايضا فلي سوان اوهرية
 المذكورين اى وجد الولد في يده ولحق قننا الحاكم لو لم يؤخذ ولد عاهدا ويترك القنن بالام وان اقر بان
 لرجله يتبع اى وان اقر بان لامة لرجله لا يتبع العمد الاثم وحال ان البيوت حجة مطلقة فيظهر ملكه من الماصول
 والوقار حجة في صرة يثبت الملك ضرورية حجة الاخبار فيندفع الضرورة بثبت الملك بعد انفصال الولد
 مندر وان قال كحرف او خراشتري فان عاده فاشتره فادعوا فخره فان كان الباع حاصرا مكانه معلوما لوجه
 الاخر والاخر ورجع على الباع اذا احسن له بالاهل بالشري بغير ضمانا للتم عند تعدد الرجوع على الباع فيضا
 للضررة وعند اى من ضرره الله او كان عليه مندر وان قال ان ترضى فله فمان اصله اى قال ان ترضى فاني عدا فان
 ترضى فبان خرافا وضمان عليه سواء علم كان الراعي اولا او لا الراعي ليس عند معاوضة فوليته الاخر بضمانا
 لساومة قال في الهداية في صفة المسئلة ضرب اشكال وهذا التعدي مندر عند اخذ حجة حرة لحرمة العبد والتا
 ينجح حجة الدعوى كيف يظهر ان حصر مندر وعادى حجة حرة في ذل فمصلح على حجة فالحجة كلها تكمل المعوض
 لان المصلي دخل في المستحق مندر منهم حجة المصلي على المجرى اى ذل هذه المسئلة على المصلي على المجرى على حال معلوم
 صحيح وانما يبيع لان الجبالة فيما سقط لا تقتضي التنازع مندر ولما كان ادعى كذا في حقه ما يستحق ولو بعضا
 اى ولد اى كل الدار فمصلح على ثمانية دينار مثله ثم استحق ثلثها يرجح بثلث البذلقة والمبيع ففصل ملكه ان حجة
 وله ان يخرجه بشرط بقاء المصلي وبيع والمصلي عليه والمالك الاول والمارة هذه لو كانت المالك الاول لا ينعقد بقاء
 الوارث كذا في الهداية وكذا شرط بقاء المهر ان كان عرضا واذا ايجاز الفاعل العرض ملك للمشتري وعليه مثل المبيع

البيوت حجة متقدمة والوقار حجة قاصرة والبيوت حجة
 دعوى الملك له المراه والطوق والنسب ثم وقع على هذه القواعد مسائل وقال فلو ولدت امه مبيعة لا تحق

في ملكه فحجة العقد متجوز وهو مخرج بالكتاب ومعه قوله تعالى اذا تباينتم بدين الى احد منكم فليضرب
 السلم ويبيع بغير مجادل وتأجيل بعد المالك والسنة وهي قوله صلى الله عليه وسلم حرز اسم منكم فليسلم في

كذا كونه
 ثم في قوله
 صحيح

للمبيع لم يملكوا له فقيته قال في الهداية ثم الواجزة اجارة فذا الفاعل الواجزة عقد على بيع العرض الفاعل
 للمشتري وعليه مثل المبيع ان كان مملوكا او فقيته ان لم يكن مثلكا لانه شري من وجه والشري لا يتوقف على الاجارة اكل
 وغير العرض ملك للمبيز امانية في يد المصنف والمشتري ان يفسخ البيع قبل اجارة المالك ودعا للمشتري نفسه فان
 حقوق العدة راجعة اليه مندر **فحج اعتاق المشتري من الفاسد او الجير** البيع خاؤه فالجرحه رد ليل الطرقي
 مذكرة في الهداية ومدر الشريعة ولا يبيع بيمينه اى لا يبيع بيع المشتري من الفاسد وان اجير البيع والوسر مذكرة في
 العدة مع حاشية لو خيجه الله ولو قطع يده عند المشتري واجبر البيع فانه له اى المشتري لان الملك
 ثم له من وقته الشري فثبت ان القطع وقع على ملك المشتري فالارض له مندر ويتصدق بما زاد على نصف ثمنه اى
 اذا كان الارض زائدا على نصف الثمن فالزائد له يطيب فرجبه بتدقيقه اذ في الزيادة شبهة مع ملكه مندر ثم اشتري
 عند اخبر بغيره ثم اقام بيته على اقرار الباع او السيد بيمين الاخر او ردوه او بغير بيته ولو اقر الباع بملكه عند
 الفاعل فله ردوه الفرق بين العدة بين ان البيوت لا تقبل الما عند المدعى وفي المسئلة الاولى لا يبيع الدعوى
 للتناقص وفي الصورة الثانية التناقص لا يمنع صحة الوعد فليشتري ان يبايع الباع في ذل فيحقق الاتفاق
 بينهما مندر ولم يشتري وان اقر ففصله واخذها في بيانه فوضان على المصنف خاؤه فالجرحه الله قوله
 او دخلها المشتري الدار في بيانه وهذا العقد مذكرة في الهداية والكفر عبارة العدد حكما باع وان غيره باوهر
 واشترى بالعصب وانكر المشتري لم يغير الباع ثم حال في الكفر من باع وان غيره فادعوا هذا المشتري في بيانه لم يغير
 الباع وقال الزبيل حجة الله معنى المسئلة اذا باع وان غيره بغيره اهر ثم عثر الباع بالعصب وانكر المشتري لم يغير
 الباع الدار لان اقرار الباع لا يصدق على المشتري ولو قدم اقامة البيوت حتى يأخذها فادعوا المصنف وهو صاحب
 الدار البيوت كان التناقص منها فالتحريم عرا اقامة البيوت لا الى عقد الباع لان الفاسد لا يجزى بيمينه فعلى هذا التقدير
 يعطون قوله واخذها المشتري في بيانه وقع اتفاقا خلافا لشر لاو وخال في البناء في البناء في ذل ولم يذكر ملك
 العبارة هنا انتهى ما في الدرر **بمسئلة** بعض السلف فانه اخذ عاجلا لا بلسى به هذا
 العتد لكونه مجزى على وقته فان وقته البيع بعد رجوعه للبيع في ملك الباع والسلم عاده بيمينه بالسلم بمجزم
 في ملكه فحجة العقد متجوز وهو مخرج بالكتاب ومعه قوله تعالى اذا تباينتم بدين الى احد منكم فليضرب
 السلم ويبيع بغير مجادل وتأجيل بعد المالك والسنة وهي قوله صلى الله عليه وسلم حرز اسم منكم فليسلم في
 كبر معلوم الدار وذن معلوم الاجل معلوم والامام وبأياه القياس لانه بيع المصروف لكنه ترك ما ذكره
 وشرا عا يبيع اجل باعاجل ويبيع فيها المكا ضيقه مفعلة ومعرفة وقته لو خيجه فبيع في المكبر والمدر وشري
 التناقص اى الدار والدناير لانه باليتا بمشترى لثان فلو خيجه فيها السلم وفي العدة في التناقص كالجرحه الباع

لان الشرا يقيض كمال الملك وهو مقرب منه

بركة جملة السلف وشرا الشيء غير ان يبيعه ذلك الشيء
 وينا على الباع بشرا فله معتد شري سببا في بيان ما يبيع
 في الاصل حجة سلم اليه والمشتري رب السلف والمبيع

وكذا في العدة من ذل ان كانت كالحق والبيوت فاعده في
 التناقص معلوم فموجب على مندر في التناقص فحجة السلم
 والمصنف كغيره باع على الناس على هذا التاير

فقدت الزفت التي خرجت فاني انزل بالزفت لما يجلد
بالزفت فاسد ولم يتركه في الدنيا
جوابه انه لا يتركه في الدنيا

الشيخ العلامة سید الداعیین یکه یکه

قومه واليهم التصرف في هذا الصنف قبل قبضه المالك القضا المحاسب
 واجبة بعد التصرف في الاستبدال في ثلث القضا المحاسب
 بعد الداية وهذا على ما اختلفوا
 في م

قوله في حصة الخليفة وان لم يعين اي وان لم يرسل في السامرة
من ان القضاة من اهل اربل بالذهب

قوله قال الله تعالى فخرج منها المنادى له بالهدى
لأنها إنما جازت من المخرج ومنه العذاب وإنما قال منها
المنادي خرج من أمددها لأن العذاب لا يخرج إلا بالمعصية
والعذاب لا يقتل ولا يضر في الدنيا بل هو في الآخرة
وإنما قاله الماشي لأنه في زمن الهداية

مسند

الحاكم المستدرج

فانما الماشي في
فعله و در عهد غلة اهل
الغلة و ان صرح بعضهم
فذكر ان الطول و القصر

فما رتب ما الفتح لا ولم رتب ما الفتح كاف
الهيئة والهيئة من اليد والكشف

منها في حكم العروض بسببه بل بالفسخ على وجهه عليه السبب أي إذا كانت الفضة المأخوذة مثل الفضة
التي في الدارم أو أقل أو يزيد على بيع وإن كانت الشريعة لم يفرق قابله قبض صدر وبيع بجباييج غالب الغش
تجنبه متناهيا بشرط التقابل في المجلس وما يبيع صرفا الجنس إلى خلاف الجنس لأنه في حكم شبيه
فضة وصرفا إذا اشترط التقابل في الفضة يشترط في الصرف لعدم التقابل صدر وبيع الشبايع والاستقراض بما يربح
منه وإن زاد أو بعا على ما كان يربح بالربح فالشبايع والاستقراض فيه يلزم بالفسخ وإن كان يربح بما
بالعد وفي البعد وإن كان يربح فكل واحد منهما لأن الاعتبار بالمعارف فيها لا نفس فيه وهو لو يتعين بالتعيين
لكونه مثارا واشترى به فكذلك بطل البيع وقالوا لا يبطل ويحب قيمته يوم البيع عندنا في مرضحه الله وآخر
ما تقر به عند جمهورهم أنها إن العقد قد صح الوانته تعذر التسليم بالكد وأنه لا يجب الفسخ إذا
اشترى بالربح فانقطع وبقي العقد رغبة القيمة لك عندنا في مرضحه الله وفي البيع لأنه مضمون به وعند
رحمته يوم الانقطاع لأنه وإن الانتقال إلى القيمة وإلى حصة رحمة الله إن التمسك بالكد لأن التمسك
بالاضطرار وما بقي فيجب بطلان البيع والاضطرار لا يبطل البيع إن كان قاطعا وقيمتها إن كان هالكا
كما في البيع الفاسد هداية وما لا يربح منه يتعين بالتعيين لأننا سلمنا هذا وإن كان يقبض البعض
ومن البعض فذلك لا يفسد العقد بعينه بل يفسد ما كان البايع يعلم بحاله ليحقق الرضا
منه ويحسرها من الجواز إذا كان لا يعلم لعدم الرضا منه هداية والتساوي الغش كخطوبه في الشبايع والاضطرار
ستقراض حتم لا يجزى البيع بأوله أو رضاه بالالذنية بمنزلة الدارم الرديئة ولو ينقض العقد به كإتلاف التسليم
ويحيطه مثلا لأن المال ليس موقفا في حقيقة ولم يضره غلبا فيجب اعتبارها بالذنية شرعا إلا أن ينالها كما
في المالصة وروى وكذا في الشرع وقيل كطالبه ومعدله كروى في الكثرة والدرر وحده في شرح البحر المحمود
الهداية وقوله وكذا في الصرف ما أخرجه الزيلعي نقول في قناري قاضيان أن كان نصفا صفرا ونصفا فضة لا يجزى فيه
التفاضل فظاهر فإنه أراد به فيها إذا بيعت بمجسرها وهي خالصة ما ذكره من روجه أن نصفا للمال نصف فضة
جعلت كانت كذا فضة وهو الصرف احتياطا انتهى ويجوز البيع بالفسخ الشافعية لأنه ماله معلوم وأما لم يتعين أي
بطل البيع عند رغبة رحمه الله فهو ما ذكره في كساد المشتوش لأنها أمانة بالأصطلاح هداية فإن كساد
فالمشوش كان كساد المشتوش ولم يستوفضا فكذلك يرد مثلا عند رغبة رحمه الله لأنه إجارة رغبة
رد العيار معنى والثبوت فسل فيه إذا عرفت لا ينقص به وعندنا يجب قبضها لأنه لا يبطل وصف الثبوت بعد
رد ما كان قبض فيجب رد قيمتها كذا استقرض مثليا وانقطع وعندنا يرد مضمونه الله يلزم قيمتها يوم القبض
محمد رحمه الله يوم الكد على ما مر من قبل وأصل الاختلاف فيمن غصب مثليا فانقطع وقيل محمد رحمه الله الغنم وقيل

[illegible]

وقيل ان نصفه التقدير حدية ولو يجوز ان يبيع بغير الفلوس النافذة عالم بغيرها لما سلم
فلو تم تعيينها حدية ولم يشتري بنصف درهم فلوس او دنانير فلوس او قباط فلوس جاز البيع عليه
ما يباع بنصف درهم او الناق او قباط منها وقال زفر رحمه الله لو جرد في جميع ذلك لانه يشتري بالفلوس
ولما اعتذر بالحد ولو بالدينار والدرهم فوبه من بيان عدد ما وعين فاعتدل ما يباع بالدينار ونصف
الدرهم من الفلوس معلوم عند الناس والمكوم فيه فاحتج عن بيان العدد ولما قال بدرهم فلوس او دينار
فلوس فكذلك عندنا في بضعه الله لانا ما يباع بالدرهم من الفلوس معلوم وبطلان ما لا وزن له في
من الفلوس ومن محمد رحمه الله انه لا يجرد ويحد في ما ولا الدرهم لان في العبارة المناسبة بالفلوس وما لا
الدرهم فصار معلوما بحكم العادة ولا كذلك الدرهم قالوا وتقول ان بضعه الله ما يبيع وسيتا في ديارنا
حدية ولو دفع الى حيزي درهمي او قال اعطني بنصفه فلوسا بنصفه نفسا لاجبة قد ابيع في
الكل للزوم الربا وروى عنه ما في الفلوس لان يبيع نصف درهم بالفلوس جاز يبيع النصف بنصف
الاجبة وبما لا يجوز حدية ولو جرد اعطني صح في الفلوس اتفاقا على ذكر اعطني في الصورة الاولى وعلى
الدرهم صح في الفلوس ولم في الدرهم لاجبة لانه كثر اعطى صار بيعا مستورا قال اعطني درهم نصف درهم
فلوس ونفسا لاجبة صح في الحكم والنصف لاجبة مثله والفلوس بابا في **كتاب النكاح** هي لغة العلم قال
الله تعالى وكفها زكرا بتخييف الفاء ومنع زكرا تايم زكيا مراد الى نفسه لوجهه وشهواته
زمنة الخدعة في المطالبة اى في مطالبة النفس او المال او التسليم وتلك في الدنيا اى في زمن الدنيا
في الدنيا كما بعد قول البعض ووجهه انه لو لم يثبت الدنيا لم يثبت المطالبة بها لانه اى كونه من زمن الدنيا
في المطالبة اى لان الدنيا لا يكثر فانه لم يواف احد على الا يبق على الآخر حتى يصدق قوله بعد الاصح لانه **الكفا**
كما يقع بالنفس ولو بدنه وكما يقع بالدنيا يقع بالامكان المضمرة بنفسها كما سيجي كفا في العناية الى
اقوله لثاني اصوله لانه الاصح لانه يخرج الكفاة بالنفس عنه مع انها قسمها بعد التعريف الى الكفاة
بالنفس والمال ثم ان تقسيم الكفاة الى القسمين بعشرها باختصارها فيما مع انهم ذكر واقي شاء
المسائل ما يدل على صحة قسم ثالث وهو الكفاة تسليم المال كحاشا في ولما اختلفت تعريفات في جميعها
لجميع الاقسام صرحا وروى لواقع الامر بحيلة البيع لانه التزام بغيره فكان تبرعا فيجوز بالنفس و
المال طارئا وذكرنا في الحاجة والاجماع ولما قد اقر التسليم للمال فلا يترتب مال نفسه و
اما النفس بان يعلم الطالب بمكانة ويحلى ببيها وباعا ان السلطان والقاضي فيجوز دفعا للحاجة اختيار
وجها بان بالنفس والمال معا عندنا وعند الشافعية فيجوز الله لا يجرد الكفاة بالنفس كذا في الكافي

الذمة العهد
القبول لغة لكن
يراد منها الحفظ
من الأبناء والأقارب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible][illegible]

[illegible]

ای کتابی که در این علم با علی اکبر الطاهر بن محمد بن علی بن
وحدائق و جمیع الباجع لانه ای بن محمد بن علی بن محمد بن علی بن
الغنی فیما قبله و بعد از آنکه بنویسد و بنویسد و بنویسد و بنویسد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فقد اوجع كل من في هذا اليوم وسبى عنده النواة فان الدار
كذالك الصدر المستوي بد النور ان استحق الميقات
مستهم

الاولم اني بعد قرأتها انقلب اليها
فكنت كمنه بالتحديق الاول نسب

[illegible]

ای آری محمدی حضرت ماکمل کمال عدد
سختی با حق با علی الاصل با
بنا الا با حق کمال کمال با
با آره بعدی با آره با آره با آره

في ذلك انما يحتاج الى التمسك بالحق في كل شيء من زيادة وانقصان ثم العدي الذي كتب عليه
 عليه القاضي المعزول هذه النسخ ان كان خريب المال يجبر على فعله ان كان في يده لعله وقد صان العرفه وكذا
 ان من ماله او من مال الخصم في الصحيح لانه ما اتخذه للتمسك بل للتدين وكذا النسخ تركه في يده لعله وقد انتقل العرف
 الى غيره كذا في الدرر مرافقا لما في الهداية وسبب امينها يقبضها الى الخياط بخضر المعزول واياه
 ريثا لانه شينا فشيئا ويحبون كل نفع في خريفة على حدة وينظر في حال الجديس في ارضهم او قامة
 به عليه بنية النعمة اياه ولا يعمل بمقتل المعزول عليه لانه بالعدل صار كالحاكم الرعاية وشهادة الرعية
 ليست بحجة خصمها اذا كانت بفعل نفسه والى يادى عليه ثم يحل سبيل بعد ما استظهر في امره وفي بعض النسخ
 بعد ما استظهر في امره اي ان لم يبق بنية على البقية على الحكم الجديس يادى ان كرم له حق عن فلوله بنافون الجديس
 فيلحق بحبس القاضي فان لم يحضر احد يخليه صدر ويعزل العدي لوج غلات الوقف التي وضعها المعزول في
 يدى الامناء لان بنية او باقراره في اليد لان كذا في النسخة وقد لا يقتل المعزول الى لا يقتل قول المعزول ان قال
 هذا و يصف فلوله ففعلنا هذا الرجل ويومئذ منكم صدرا وان اقر في اليد بالتسليم منه اية المعزول ويجوز الحكم
 جلوسا ظاهر في المسجد والجامع او في لان شهره من ارضه البلية وقد تولى مجلس في داره واذا للناس بالداخل فيها
 فلو يأس يد ولا يقتل حديدية الآخر قريبه او حر جرت عادته بما دلت ان لم يكن لها خصومة ولم يزد على العادة
 ويجوز الدعوة العامة لولا صفة العامة في التي تجدها صاحب الدعة وان لم يحضر القاضي وعند محمد جنة الله
 ان كان من قريبه حبيبه كالهداية صدر وفراقة بقتله في مال يخذل ان لم يحضر يشهد البتة وبصره المريب و
 يخذل من جملته كاتب عدله قبله ما ويسوي بين الخصمين جلوسا وبقائه ونظر القدر على الله عيسى لم اذا اتى
 احدكم بالقضاء فليست بينهم في الحبس والاخارة وانظره رر ولو نيت احدكم في يتكلم احدكم في شرا ولو شرب
 اليه ولو يضيغه دون الاخر ولو يضل اليه ولو يخرجه معه ولو يلقه حجة ويكره تقيته الشاهد بقتله انتبه
 بكذا في نسخة ابدي بضم حمانته في غير موضع التهمة لان الشاهد قد يحبس بمجابهة الجديس فان تقيته لجا
 للحي بمنزلة احسان الخصم والتكثير ودد ولو يبيع ولو يشترط في مجلسه ولو يمانح فان عرض له ثم اوصا
 او غضب او جرح او عطف او حاجة كفت عن القضاء واذا تقدم اليه الضمان فان شاء قال لها مال كان في
 سكة واد انكلم احدكم في سكة الاخر ففصل **فصل في ادانبة الحق للمدعي وطلبه حبس خصمه** فان ثبت بالادلة
 لو يجبه الواو امره بالود او قاي وان ثبت بالبينة جبه قبل الاخر بالدخ نظر المظلي بالكاره هداية وقيل
 لو يجبه لانه اذا ثبت بالبينة يتخذ ويقتل ما علم ان له على دينه الواسعة فاذا علم قضيه ولو ينادى
 فله فاد ولد قال صاحب الدرر وانما هو الحكم في شمس الائمة والى للمظلي عن العدد الشهيد فان ادعى العرف

يجوز ان يكون
 عرفة في كنفه
 يجوز ان يكون
 عرفة في كنفه
 يجوز ان يكون
 عرفة في كنفه

يجوز ان يكون
 عرفة في كنفه
 يجوز ان يكون
 عرفة في كنفه

الفرجية في كل حال به بدل ما كان في يده من البيع والقرض والتمسك بالحق في كل شيء من زيادة وانقصان ثم العدي الذي كتب عليه
 الواو امره حصة ان له مال ويجبه مدة يظلم عن طنة انه كان له مال لا يظلم هو الصحيح وقيل شرا بنية
 لم يظلم له مال خلى حبسه الا ان يبره خصمه على ياره فير بد حبه ولو يسمع البينة على ياره قبل حبه لانا
 بنية على النفي فلو تقبل ما لم يتأبد بمزيد وجه الحبس وبعد تقبل على سبيل الاحتياط ودد عليه عامة المنافع
 ويجبس الرجل لشقة زجته لا لوالده في دينه ولله الا ان ادى من الاتفاق عليه ولم يرض في الحبس لا يخرج ان كان
 له من حقه فيه ولا يخرج ولا يحكم المحض من شقة له فيه هو الصحيح ويمكن حرر على جاريته ان كان في يده خذوا واذا
 تمت المدة التي رادها القاضي مطلقا ولم يظلم له مال خلى سبيله ولا يحل له بينه وبين عرافته بل ياون منده و
 لا يجمعونه من القرف والسفر ياخذون في شغل كسب يقيم بينهم بالحس والملازمة ان يدور وامعه حيت
 دار فان دخل داره جلسوا على الباب ولو كان الدين لرجل على امرأة لا ياون بها بل يبعث امرأة تاون بها وقالوا اذا
 فله الحاكم يجل بينه وبين عرافته ان يبره ان له مال او **اد اشهدوا** عن ختم حاضركم يا
 وكتب بالكم وهو السجل وان شهدوا على غيب لا يحكمون القضاء على الغائب ويجبه بل يكتب بالحكم المكاتب اليه وهو
 كتاب القاضي الى القاضي ما الكتاب الحكمي ومنه الشرازة والمقيدة ويقبل وكلا ما لا يستقل بالشبهة كالدين
 والعتاق والنكاح والنسب والغصب والامانة والمضاربة المحرقة فان الامانة ومال المضاربة اذا لم يجد له
 محتاج الى كتاب القاضي واذا وجد اصارا مضمنا بينه وفي الغصب يجب التبعة وعديا فيجزي فيه الكتاب الحكمي
 اذ لو احتج الى الماشارة بل يعرف بالسنة بخلاف الصحيح المنقولة لانه يحتاج في الاشارة فذا عنه ابي حنيفة
 وكذا عند ان يشرحه الله في العبد المأجور فيقبل فيه صدر وعرفه بقتله في كل ما ينظر عليه المتأخره وبه
 يعني ولو بد ان يجر الى المظلم بان يقتل من فلوله الا فلوله في ذلك كمنسبها فان شاء قال بعده الى كل من يميل اليه
 قساة المسلمين ويقرأ على من يشهدهم عليه او يعلم بما فيه قساة اسمان في داخله ويحبه جبرتهم ويحفظها
 ما فيه او يسلم اليهم في الهداية ويسلم اليهم بالادوة من اوجبة قال ثم يخطب جبرتهم ويسلم اليهم كيو يسميهم من
 ثم قال في خروج الهداية وعمل القساة انهم يسلمون المكاتب الى المدعي وهو قوله ان يصرحه وهو المختار انه يقتل
 المتضرعه الله او يسلم اليهم باو على او في بعض النسخ بغير اشارة الى هذا الخوف واللا في ان يجر بالادوة وهو المكاتب
 للسياق والسبايق مع موافقة بما وقع في اكثر المتفق مع انه سيد حر عدم شرط ان يوصفه الله وهو المختار
 انتهى فقيل المتضرعه الله او يسلم اليهم باو على او في بعض النسخ بغير اشارة الى هذا الخوف واللا في ان يجر بالادوة وهو المكاتب
 به الخنا سب السياق والسباق مع موافقة بما وقع في اكثر المتفق مع انه سيد حر عدم شرط ان يوصفه الله وهو المختار
 شيئا من ذلك فليتأمل وانما يصرحه الله لم يشترط شيئا من ذلك سوى شهادته ان كان به لا ياتل بالقضاء واختار الامين

يجوز ان يكون
 عرفة في كنفه
 يجوز ان يكون
 عرفة في كنفه

يجوز ان يكون
 عرفة في كنفه
 يجوز ان يكون
 عرفة في كنفه

أو الأبناء قبل سببها فإن زاد على كارة ولا عرفك فله أي لا يقبل سببها على القضاء لتدبر الحقيقة لأنه
لا قضاء بدونه المعرفة وقيل قبل لأن المحجب المحجب له قد يأمر بعض وكلاءه بأرضائه ولا يعرفه ثم يعرفه ثم يجد
كشف الخافية ولما رأى عن أبيه سبب أمته منه وأراد رد ما يعيب فأنكر فوجده المذنب على البيع وانكسر على البراءة
من كرمه لا يسبح برهان المنكر لأن البراءة عن العيب بالبرهان لا يقبل فصار من أقضية الجوف الدين لأنه قد يقضي
من غير تقدم وجوب على امرئ وعلم أبيه ضربه الله لقبول كافي فيسأل الدين فإنه لو أنكر الدين أصلاً ثم ادعى قضاء
فإنه يسبح بآية وذكر الله تعالى في آخره كذا أي أكتب سكا في الشراي وفي الأثر ببيع ثم كتب
في آخره من أخرج هذا الصلة وطلب ما فيه من الحق فله ذلك وهو وكيل في إن شاء الله تعالى فله إن شاء الله تعالى
إلى الكل لأن الصلة كالشيء الواحد وقد حقه الاستثناء فمما يظن كشف عنه فاما يظن آخره فقط وهو
استثنى لأن الصلة لا يستثنى في مصرف الاستثناء إلى الكل بطله وما قالوه من العادة قلنا العادة في الكتب أن
تكتب في حجة بين فصل أو يكت بمجد على حدة فإن فصل كذلك لا ينصرف الاستثناء إلى الكل وإنما ينصرف إلى ما
يليه لأن العزبة في السكون كالكسوت حالة النطق كشف المقابح **فصل** في القضاء بالمراثي هداية مات
نفاة ن وجهه اسلم بعد موته وقال ما رثته بل قبله فالتقل له فقال ن فرجها الله العقل قلنا لأن الكلام
حادث فيضاف إلى أقارب الأولات ولما ان سبب المراثي ثابت في المال فثبت فيما متى تمكينا للمال كما في جريان
ما لا الطائفة وهذا ظاهر معتبر للدفن وما ذكره نعتبره لأنه مستحق هداية وكذا المراثي من عقاب نكاح
اسلم قبل موته وقال المراثي بل اسلم بعده فالتقل قبل المراثي أيضا وله حكم المال لأن الظاهر لا يبيع
حجة للاختصاص وعلى حجة إليه المراثي من المرافعة ويشهد لهم ظاهر الحديث أيضا هداية وإن قال
المذوق هذا أبنا مودعي الميراث لا وارث له غيره دفع الدية إليه أي حكم القاضي بدفع الدية إليه لأن
أقرب ما في دفعه من المراثي بطريق المودعة فصار كالمراثة حصة الميراث وهو يحق بطريق المصالة ورت
وإن قال لا آخر هذا أبنا أيضا وكذا به المارل فله القول أي يحق المال كله لأنه قد شهد على الأول
بعد انقضاء بدنه غير المال فهو يقبل كما لو كان الأول أبنا مودعا ورت ولما قسم الميراث بين الدرية والأولاد
بشك ولم يتقدم فيه لا يعرف له وارثا أو غير ما أخذ لا يتخذ منه قبيل لأنه من المراثي وجه الغائب مودع له
يعارض المعلوم فيه يخبرنا الأخير في زمان التكثير كشف وعلم أخذ التكثير احتياط فلم يأت احتياطه بغير علم هذا
خياره البداية وهذا شئ احتاط به بعض القضاة وهو ظلم انتهى وعندهما يتخذ القبيل لأن القاضي يثبت في كل
للغيب والميت قد يقع بصفة فهو يكس له بيان كل المراثي أو المراهة ويجوز أن يترث أو غير ما شجب
على القاضي الاحتياط بالتكثير مبالغة في الاحتياط وتعارفا عنه الاتقاء ورت وعلم ادعى عقار ارثا له ولا خيد الشا

ش
ن

الغائب وبره عليه دفع إليه نفسه وتقله باقية مع ذي اليد فهو أخذ كثير منهم ولما جازع المان القضاة
وقع مقرر أو جوده قد ارتفع بقضاء القاضي والظاهر عدم الجرح من المستقبل لغيره وقلة الماداة معلومة
له والقاضي هداية وقال إن كان جازع أخذ السنت الماخريتها منه ووضع عند امرئ لاني الجازع خاسا فله
ببرك المال وفيه جوده المقتضى له هداية وفي المنتقل يتخذ منه بالو كفاق وقيل على جهة في أي إذا كانت
المستقلة في المنتقل قبله من هذا الخوف فإنه إذا ترك الباقي في يده أذا لم يجد في مودة الجرح أولى لأنه منزه
في يده ولم وضع في يده كان أمانة فالأول أولى وقيل يتخذ منه عند الجرح انقاصا ورت أحسن الغائب دفع
إليه نصيب بدو عانة البيت ثم أوصى بثلث ماله في مودع ماله ولو قال ماله أو المالك صدقة وعمل على مال
الزكاة والقاسر في ما واحد وعمل زوجه لئلا لا اسم المال ماله فيلزمه التقدير بكونه ماله كافي الرعية وإن
أن إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى ثم ما وجبه الله تعالى من الصدقة المنها إلى مال مطلق لعله تعالى
خدم أمرهم صدقة انصرف إلى الضرر له إلى كل المال فكذا ما وجبه العبد على نفسه بخلاف الرعية لأنها
كلية لئلا تكون خاوية كالوارثة والأثر يجري في جميع شيئا فكذا الرعية ورت ويدخل فيه من العشر
أي بوضوحه الله لما سبب الصدقة أذ حبة الصدقة في العشر رجة عنه خافه فالجرحه الله حيث أريد
لأنه سبب المنة أذ حبة المنة رجة عنه ولا يبخس من المخرج بالاجماع لأنه يخص منة هداية حبة
فإن لم يكن له مال غير اسلمت منه قدرته وأما صاحب ماله بقدر جبره ما اسلمت لأن حاجته متقدمة
ثم إن كان صاحب حرفة يملك قوت يومه وإن كان صاحب دور وخزانة يملك قوت شهره وإن كان
صنعة يملك قوت سنة وإن كان تاجرا يملك مقدار ما يبيع إليه ماله ورت ومن أوصى إليه ولم يعلم قدره
وعلى بخلاف التكثير يعني إذا أوصى بخلاف الآخر ولم يعلم الوصي حتى باع شيئا من التركة فله وصى ويجه
جانبه ولا يبيع شيئا التكثير حتى يعلم والفرق أن الرعية اكتفوا بعد انقضاء ولوية الموصي فله يتوقف على العلم كصرف
الوارث والتكثير اثبات ولوية القصر في ماله لا اكتفوا بعده لبقاء ولوية القصر عنه ولو يبيع بغير علم
فربطه له ولوية ورت وقيل في الإيجاب بالتكثير جبره ورت فاسقلا لا المعلوم بالوكالة اثبات حصة
للتكثير ليستوفيها إن شاء وليس فيه الزام ليشترط شرائط الالتزام ورت لا في العمل منه الاخير عدل في
مستدريه وعندهما بعد كالأول لأنه من المعاملات وبالواحد في كتابة وله أنه جبره ثم في شارة جبره
فيسترد أحد غلظها ويبدأ العدد أو العبد بالتجوف الأول ويجوز أن يسل الميراث أن عبارة كعبارة الميراث
لحاجة إلى التماس هداية وكذا الخوف في إيجاب السيد بخباية عبده والتشجيع بالبيع والبيع بالقرين يوجب وسلم
لم يجر بالشرع لأن الخبر بهذه الجهة يشبه التكثير حيث أن المتصرف يتصرف في ملكه ويشبه الالتزامات

لعبه وله الاجر استاجر والماله بالاجرة على قدر الحاجة التليد الخاص الذي بعد ضرر شدة
نفسه ونفسه تمنع نفسه من ما يحسن قومه عليه الصلوة والسلام لا شهادة للخالق له هل البية وقيل الاجير
مستأجر وشاهد لانه يستحب الاجر بمنافعة فاذا ائتم له في مدة الاجارة فكانه استأجره عليها ورت
والشبهة فيها عدم شركته لانها شهادة لنفسه من وجه واحد ايما لا يتكلم فيه تقبل لعدم التهمة ورت
شهادة المحنة الذي يفعل الردي لا يراه على النقص واماني كاه مدلية وفي اعضائه تكسر ولم يشترط
بشيء من الاتصال الدينية فهو يثبت شهادته ورت والناحية والمغنية لان تكاثر الحرام صلحا في المال والماله بالناحية
التي تنوع في مصيبة غيرهما وتعدية مكسب والتحق للمعاصي في جميع الايمان فخصصا اذا كان من المودة فان
نفس ربح السموات منها حرم فضاه عن الضم اليه ولهذا لم يقبله هنا للناس وقيد به فيما سبق ورت
والعدو بسبب وينا على عدوه قال في المحيط لا يجزى شهادة رجل على جارتها عدوة في شيء من امر الدنيا وقال
الرازي ما ذكر في المحيط اختيار المتأخرين واما الرواية المضمومة فيحاط به فانه اذا كان عدله تقبل شهادته
قال وهذا الصحيح وعليه التمسك الاعتماد ورت ومدى الشرب على الامانة في شرب الحرة فان اذ كان شرب
غيره لا يسلط الشهادة عالم يسكن ويؤمنه الا ان كان ذلك ظاهرا منه فان شرب الخمر لا يظفر ذلك
لا يخرج من كونه عدلا وان كان شرب الخمر في نفسه او انما سقط عدالة اذ كان اظهر ذلك او يخرج من كونه
البصيان اذ لا حرمه من رده عن شرب الخمر من الكذب حادثة كذا في الكافي ورت ويطلب بالليله او بالليله ما يقضي
للناس او يلعب بالبرد او يتامر بالسطوح او تفرقة الصلوة بسببه اى بسبب الشغل في امر يتكسب ما يجب
لقد ارجأ كل امر بعد ان لا فاسد بشرط في البطلان في شرب الخمر بالكلية لان الخمر في كل حال يفسد من الحرام
المفسدة للعقد وكذا ذلك رتبة في عدم الشهادة ورت ان يدخل الحرام به اذ ان كشف الصلوة حرام ومع ذلك
يقال عدم المطالبات ورت او يفسد ما يستحق به كالبطلان والاكل على الطريق فيدلها ان يظهر سبب السكت وهم
الصحاب والعلو المجتهد ومنه ان الله تعالى عليهم اجمعين وتقبل الشهادة لانه في حرمه رضا وصالح
كأن امراته وبنتها وزوج بنته وامرأة ابيه وابنه لان الاكل فيهم متميزة ولما بسوءة لبعضهم في حال
البعض فلو ان تحققت التهمة بخلاف شهادته الغريبة ولما اذ الشهادة احد الزوجين للآخر ورت وتقبل شهادة
اهل الايمان اعلم ان اهل الايمان على ما ذكر في الكتب الكلاسية اهل القبلة الذين لا يلزم معتقد معتقد اهل
السننة وهم الجبرية والقدرية والرافضة والخارج والمعتزلة والمثنية وكل منهم اثنى عشرة فقرة فصار اثنا عشر
وسبعا في فقرة والبعض قد تقا به الهدف الذي بعد كونه كالمثل بانه تعالى جسم المعنى الذي ليس بكيف
وعند الشافعية لا تقبل شهادتهم لفسادهم عند الخطا بية المسددين الى الخطا الكافي وهم من غلاة

هذا الحديث يدل على ان الشهادة لا تقبل من الكافر ولا من المجنون ولا من العبد ولا من المذنب ولا من المعتز ولا من الجبري ولا من القدري ولا من الخارج ولا من المعتزلي ولا من المثني ولا من كل من اختلف عن اهل القبلة

هذا الحديث يدل على ان الشهادة لا تقبل من الكافر ولا من المجنون ولا من العبد ولا من المذنب ولا من المعتز ولا من الجبري ولا من القدري ولا من الخارج ولا من المعتزلي ولا من المثني ولا من كل من اختلف عن اهل القبلة

من غلاة الرافضة يعتقدون جواز الشهادة للكافر حلف عندم انه حلف ويقتلون المسلم لا يحلف كاذبا وقيل
بوجوب الشهادة لشيعتهم واجبة فيهمك الشبهة في شهادتهم ورت وتقبل شهادته على مثل وان اختلفا لمزكا
ليهودي مع المسلمين وتقبل شهادته الذي على المستأجر لان الذي على حاله امنه كغيره اهل اينا ولين تقبل المسلم
بالذي ولا يقبل بالمستأجر ورت على اعتد لا تقبل شهادة المستأجر على الذي يعتمد عليه عليه كونه اذ في حاله
منه ورت وتقبل شهادة المستأجر على مثل ان كان من واحد وان كان من اربعة كان مع الشريك لا تقبل
لان الملاية فيها يسم منقطع باختلاف المصنوعين ولهذا لا يجري القارث بينهما ورت وتقبل اينا على غيره
الدين فان الصدرة الدينية تدل على قوة دينه وعدالة جوارحه الصدرة الدينية فانها حرام في ان تكلم بالدين
من التقول عليه ورت وتقبل اينا شهادة من لم يصغر ان اجتناب الكبار وطلب مساواة به من معنى العدالة كغير
ورت واختلفوا في نفس الكبار وقيل في سبب ان شراك بانه والفرار من النقص وعقدوا الدية وقيل بالنفس بطلب
حقه والكل بما قد ورد في الحديث اجتناب السبع المبركات الشراك بانه والفرار من النقص وعقدوا الدية وقيل بالنفس بطلب
والكل الربا والكل باليتم والكل في بيع الرخا وقد اجتناب المؤمنات المؤمنات القامات وقد قبل صلى الله تعالى عليه وسلم
الكبار لا شراك بانه وعقدوا الدية وقيل بالنفس واليهما الخمس فالصحيح ان هذه العادة ليست لبيان الحظر
فالكبر لا يمسى فاحسن كالدلالة في كماله ككثرة الاب او شيت بقطع عقوبة في الدنيا او في الآخرة وقال
الاحكام المطبوعة رحمه الله ما كان شتيما بين المسلمين وفيه حيلة حرمة الله والدين فهو كبير صدق وتقبل شهادته
الا قلت والفقهاء من يرون للمعتدين والولد الزنا والخش والقال اذا كانا عدولا فان قطع العصب فبإية الله
لا يرجع في حاق العدالة وكذا القول لان نفس البطلان ينقض بل يحتاج اليه في الغلط في العاجبة كالأخ
زكية السام ومخو راحا الذي يعينه على هذا الحرام فلو يقبل شهادته كذا في الدرر ومخو الكثر وشهادة المعصية
المعصية وبالعكس لعدم التهمة وقد ثبت ان قيس بن سعد بن عيسى بن عذرة عن ربه انه تقبل شهادته من كل
عتيقا صلى الله تعالى عليه وسلم والمعتبر حال الشاهد وقت الاداء لا الخمر ولا شربا ان ابا حنيفة رضي الله عنه
يدعيه بلسه شهادته بما استحل ورت وان انك فلو اى فلو تقبل ما شهد ان ابا ه القالب وكذا لا تقبل اذ
لغير الشبهة في شهادتها لانها بشهادة ان لا يسمي ورت ولونه يحتمل انهما تافعا من عينا للمكالة على اعتدال
ولم يثبت اينا مية الله اوى الذي يدعيه ويقره بغيره قلبه وكذا لم يثبت مدنيته اى انما انما لم يثبت عليها دية
او من اوى لها ان شهد اوى لها او وصية اوى او شهد وصية المية بانه اوى الذي يدعيه ويقره بغيره قلبه
شهادتهم وهذه العبرة كلها وكان القياس ان لا يقبل شهادة هؤلاء لانها يجازي ان انفسها مغنا بشهادتها
فيرة ذلك لان الوارد في قصدها نصب من يتصرف بها ويقوم باحياء حقها وانما انفسها نصب من

هذا الحديث يدل على ان الشهادة لا تقبل من الكافر ولا من المجنون ولا من العبد ولا من المذنب ولا من المعتز ولا من الجبري ولا من القدري ولا من الخارج ولا من المعتزلي ولا من المثني ولا من كل من اختلف عن اهل القبلة

هذا الحديث يدل على ان الشهادة لا تقبل من الكافر ولا من المجنون ولا من العبد ولا من المذنب ولا من المعتز ولا من الجبري ولا من القدري ولا من الخارج ولا من المعتزلي ولا من المثني ولا من كل من اختلف عن اهل القبلة

[illegible][illegible]

احيا، لغيره الناس قدام الاول احسن والثاني اوفى وبه اخذ الفقيه ابراهيم رحمه الله وروى ان يشهد
 كل اصل ثمان ثلث على من اتفق عليه لا يجزى شهادته الا شهادة رجلين له تطابق في الشهادتين يعني لا يجب
 ان يشهد كل شاهد حدثا هذا فيصايرها بل يكون شهادته شهادته من كل اصل وروى عنه ان يقول الماصل على طيبا
 للفرع اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا اي بان فلو ان يروى الفروع في ارضي عندي بكذا مثله ويعلق الفرع
 عند الاداء اشهد ان فله ما اشهد في علي شهادتي بكذا وقال في اشهد على شهادتي به او لا بد من شهادته الفرع وروى
 شهادته الماصل وذكر الخليل والعبارة المذكورة في ذلك كله وفي سبب الصواب ولما عند الاداء لفظا طرأ
 من هذا ويحتمل ان يقول الفرع عند القاضي اشهد ان فله ما اشهد عندى ان له لانه على فلو ان كان المصالح اشهد في
 على شهادته فاحرف اشهد على شهادته وانا اشهد على شهادته بذلك الا ان ذلك في شهادته والمؤكد ان حسن
 شهادته واقص منه ويحتمل ان يقول الفرع عند القاضي اشهد على شهادته فلو ان يكون شيئا ولو محتاج الى
 زيادة شئ وهو اختيار الفقيه وسمناوه اجماعا من جهة الله كذا في الصافية وروى ويصح تقدير الفرع اصله
 لانه ان كان عدل لم يصح للتركية والالم يصح للشهادة لا يقال به من منهم لان شهادته نفسه لا يصح الا بتدبير لانها
 تقول العدل لا يتهم بمثل كالا يتم في شهادته نفسه للتحقق انما يشهد بصيرته بعد ان القتل وروى ويصح
 ايضا تقدير احد الشاهدين الاخر فان سكت عند اى الفرع عن تقدير الماصل جان لفظا ونظرا على القاضي
 في حاله عند ان حلفه رحمه الله في شهادته الله وقال جمهورهم الله ان شهادته اي ينظر القاضي في حال الماصل فان
 فان ثبت عدالة ثلث شهادته فصح هذا عند اى يصدق الله وعند محمد بن الله لا تقبل شهادته ~~في حاله~~
 اذا شهادته له الا بالعدالة فاذا لم يعرف الفرع عدالة الماصل لم تقبل شهادته فلو تقبل شهادته الفرع قلنا
 لا يشترط معرفة الفرع عدالة الماصل بل يشترط ان يثبت ذلك عند القاضي فان ثبت عند يقبل والا فاستد
 بتقبل شهادته الفرع بانها الماصل المشاهدة وان شهد على شهادته اشهد على فلو ان الفلانية وقالوا
 لضيق انها يعرفانها وجاء المدي بالمرأة لم يدريها انها هي ام لا قبل له حات شاهدين انها هي لان التعريف
 بالنسبة قد تحقق بشهادتهما والمدي يتيقن ان تلك النسبة الحاضرة فهذا في حاله شهادته قاصرة
 بغيره غير ذلك وكذا في نقل الشهادة اى ركنا الكتاب الحكم يعني ان القاضي اذا كتب الى تاجر اخرا فلو
 وقالوا شهادتي عندى بكذا المصالح على فلو ان ثبت فلو ان الفلانية واحضر المدي امرأة عند القاضي المكسب
 والكرت المرأة ان يكون في النسبة بتلك النسبة فلو ان شهد به شاهدان اخرين يشهدان انها هي النسبة
 النسبة وروى ان قالوا انما شاهدان فيهما اى في المشتكين المذكورين المتبينة لا يجزى حتى يثبت
 المحقق ما يثبت له هذه القليلة الخاصة والتعريف يتم بذكر الحجة او الخطة او بنسبة خاصة والنسبة

وقال محمد بن
 شاذان في
 من قال المصالح
 عند القاضي
 في حاله

والنسبة الى المصالح المحلة بالبينة عامة والى السكة الصغيرة خاصة **باب الرجوع في الشهادة**
 لا يرجع الرجوع عنها او عند قاض قلنا في المستند عليه رجوعها عند غيره او محلمان او يقبل بها
 عليه اى على الرجوع لان البينة واليمين يجريان على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع في غير مجلس القاضي بالادلة
 حتى لو اقام البينة انه يرجع عند قاض كذا في ضمنه المصالح لقبلة بينة كشف تجاوت مال اوى رفته
 عند قاض وتضمنه اياها حيث تقبل بهادته عليه فان رجعا قبل الحكم لا يحكم اى اذا رجع الشاهد في شهادته
 قبل الحكم بها لا يحكم بهذه الشهادة بل سقطت لان الحق اصابه بالقبلة والقبلة القاضي لا يحكم بكلام متنا
 كذا في البداية وان بعد لا ينقض الحكم لان الشهادة والرجوع عنها سواء في حال الصدق والكذب وقد ظهر بحجج
 الاثبات بانقال القضاء به وضما ما اتفقا به اذا قبض المدي مداه ذينا كان او غنيا حق ان تقضي القاضي
 ولم يقبض المدي مداه لا يجب الضمان بل يتوقف الضمان على القبض فلما قبض يضمن المستند متدد ومن
 المستغرب ان الشا في حقه انه لا يجب الضمان في المصالح ويجب القصاص في النفس مع ان اخر القصاص اعظم
 فان رجع احد في ضمنه نفسا والعبرة لمنزلة في المصالح فان شهد ثلثة ورجع واحد لا يضمن لبقاء نصاب الشهادة
 فان رجع اخر ضمنه نفسا وان شهد رجل واحد اثنان ورجع واحدة فثبت رجعا وان رجعتا ضمنتا نفسا وان
 شهد رجل وعشر نسوة فرجع ثمان لا يضمن شيئا فان رجعت اخرى ضمن التسع رجلان رجع العشرة
 نفسا وان رجع اكثر من الرجل سدس رجلين خمسة اسداس وعندنا عليه كثرته لثمن نصف وعليها
 نصف لثمان الرجل الواحد نصف النصاب فالسنة وان كثرته يقيم مقام الرجل واحد ولما يضمنه جهاته
 ان كل امرئ مع الرجل ثمان مقام رجل واحد صدق وان شهد رجلا واحد رجعا اى الكل فالفرع
 على الرجلين خاصة لان المدة الزائدة ليست بشهادة اذ المأثان كذا حد واحد فكانت الواحدة بعض
 الشاهد فكان القضاء مستند الى شهادته بطلان اى رجوعه وروى في رجوعه شهادته بنجاح بمهر مستحق
 اوعيه الاما زاد على مهر المثل اى ان شهدا بالنكاح بمهر مائة الف لم يثبت رجوعه فلو ضامن سدا شهدا
 على المرأة او على الرجل لثانها لم يثبتا شيئا وكذا ان كان المسمى قبل من المثل لان منافع البضغ غير متعده
 عند الاثبات اما اذا كان المسمى كثر من مهر المثل ضامان اذ على مهر المثل صدق ولو لم شهد بطلون بعد الاثبات
 نصف المهر وفي البيع ما يقتضيه قيمة البيع اى يضمن الرجوع في البيع ما يقتضيه قيمة البيع اى اوى المشتري
 بان يثبت اشتريه هذا العبد من هذا الرجل بالثمن ويحسب المدي في المهر المدي عليه فشهد شاهدان
 ثم رجعا يضمنان للبايع الفلانها اتفقا عليه وروى في الرجوع في البيع ما يقتضيه قيمة البيع اى اوى المشتري

ثم رجع لان المصالح
 في حاله

تصرف احد الكيلين وحده في ملكه بداله في خمسة مائة ودينار ودينار ودينار
لا عين فيما اتي في الخمسة مائة في الاجتماع فيها متخذ ولا يجرى له بيعه في الاجتماع
الرأى صدر وليس للكبير ان يملك الا باذن من ملكه او بقرينة بائنه فان اذن من ملكه كان الثاني
المعكول باذن من ملكه الثاني بخلافه جاز وكذا الرقعة بقرينة بائنه او كان قد رافع ولو جرد
العبد او مكاتب التصرف في مال خطله سبع اموال او ثمانية ويجه وكذا الكافي في حق طه المسلم والمحصران
العبد والمكاتب له ولوليها في مال ولده الصغير والكاف ولولي له في مال صغيره المسلم صدد وكذا في غيره
التزويج لو تنافع العارية هذا باب الركالة بالخصومة والتبضع للوكيل بالخصومة التبضع عند
المشتا التلوة موقوفه لفرجه الله تعالى ان التبضع للخصومة وقد عرفت ما دونه ولم ان في ملك
شيئا ملك اتمامه وتمام الخصومة وانتهى بها بالتبضع ورتب المشتري التبع على قوله لفساد الزمان
درر وملكه الكيل بالتبضع على ان يطلب حيث يملك التبضع على اصل الرقعة لانه في ماله ونحوه
ان العرف بخلافه وهو قاض على الموضع فالشخص على ان يملك هداية والكبير يتبضع الدين بالخصومة
قبل التبضع عند اذينة ربه الله حتى لا تترك المدين بيمينه عليه ولما قام المدين بيمينه الله وفاه
المعكول او ابراءه يتبضع له فالكبير باخذ الشفعة للخصومة قبل الاخذ اتفاقا وكذا الكيل بالبيع في
النية او بالخصومة او بالرد بالبيع اى وكيل بالخصومة اتفاقا كذا في الكافي مباح الجمع وكذا الكيل بالشراء
بعد مباشرة ولا يلزم خصما قبل مباشرة الشراء وهذا لان المبادلة يقتضي حقا وهو اصل في بيعه
في هداية وليس للوكيل يتبضع العين للخصومة لانه امين محض والتبضع عند ان متكلم باعه منه
تفريق الكيل ولا يشبه البيع قبل اعادة البنية اذا حصل له كل هذا الاحتيا والقبول ان يدفع الى الكيل
لان البنية قائمة له على خصم فلم يعبه وجه الاحتيا ان خصم في تصريفه كذا احتيا به تمام المعكول في التبضع تفقيها
حتى لو حصل البائع تمام البنية على البائع وصار كذا اقام البنية على ان المتكلم عليه عن ذلك فانها تعتبر في قدره
كذا في هداية كالتبضع الكيل بغير الرجعة او العبد ولا يشبه الطلاق والعنف لم يثبت عليها بوجه
المعكول اى اذ جاء رجل وقال انا وكبير زيد الغائب بغير امره وعنده الموضع كذا فاقام البنية على ان
من كل طلقا والعبد على انه اعتقه تصديق الكيل بغير الرجعة يشبه الطلاق او الصلح بل اذ حصل الغائب
اعادة اقامة البنية صده وقرار الكيل بالخصومة على ملكه عند القاضى صحيح لا عند غيره فلو كان له في
رعه الله حيث يجنب عنه وان كان عند غيره القاضى وعند زوجه الله وكذا عند الله في رعه الله لا يجنبه اصله
لانه ما معد بالخصومة لا ياتي الا بان الخصومة يرد بها الغائب فيتم الاقرار صدد ولكن لو لم يكن عليه

الان يشترط ان يكون له مال متصرفا
اي عند الكيل

فان كان له مال متصرفا
على ان كان له مال متصرفا

الاول

الاول والثاني في بيعه ولا يجرى له بيعه لان بيعه الاول وان وكل

عليه انه اقر في غير مجلس القضاء خرج عن الركالة ولو يدفع اليه المال كالوب او العلى اذ اقر في مجلس
القضاء لا يبيع ولو يدفع اليه المال كذا في البداية ولا يبيع في بيعه رتب المال كقوله بقبض ما على المعكول منه
صورته كقول رجل بجال فركله صاحب المال بقبضه عن العزيم لم يبيع لان الكيل من بيع لغيره ولو صح هذا صار
علمه لفسده في ابراء ذمته فانعدام الركن بخلافه والرسول ووكيل الامام يبيع الضاميم والكيل بالبيع
حيث يبيع ضاميمهم بالبيع والمهر لان كل واحد منهم صغير وموثر كره الربا في ربه الله ودرر صدق مدعى الر
الركالة بقبض الدين امر بالدفع اليه اى على وجه على انه وكيل الغائب بقبض دينه من الغريم فصدقه الغريم
بتسليم الدين الى الكيل صدر فان صدقه صاحب الدين بعد الدفع فيها رافع والى وان لم يصدقه صاحب الدين
امر بالدفع اليه ايضا لانه لم يشبه الاستيفاء حيث انكر الركالة والقول في ذلك قوله مع يمينه
فبصد الاداء ويجمع به على ان لم يملك في يده لكون غرضه من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فانه يفتقر
قبضه هداية وان يملك لوى لا يرجع به ولا يضمنه ولا يفتقر فانه محض في العبد والكمسرة او اسهل
من القبول فله ولولي ذلك لولي هذا صدد لان كان ضمنه عند دفعه او دفع اليه على اذ عانه
عن صدق وكالته بان قال الكيل ان حضر الغائب والكيل المتكبر في ضاميمه المالك او الغريم فصدقه بنا
على عكس الكيل من غير ان يصدق وكالته في ما تبيع العبد بيمين الكيل الغائب فالغريم يبيع الكيل ان ضام
المال صدر ودرر صدق مدعى الركالة بقبض الامانة لا يجرى بالدفع اليه لان تصديقه اقرار عن الغريم بخلاف
الدين لان الدين يفتقر بيمينه المالك المتكبر المدين صدر وكذا الرصدقه في دعوى شراها من المالك
ايمان اذ عانه المشتري من المردع وصدقه المردع لم يجرى به دفع المردع الى المدين لانه المدعى قد
يملك الغيب والغيب اهل الملك لانه في يده يصدق في دعوى البيع على ذلك الى صدق له صدقه في ان المالك
مات ومكث ميراثا له امر بالدفع اليه لان ملكه قد اجمعت ما تنقذ الله قال العارث في دفعه اليه درر والى
للدوين عن الكيل بقبض الدين استيفاء الدايه ولا يشبه له امر بدفعه اليه ولا يخلصه ان يعلم استيفاء ماله
لو يبيع رتب الدين ويخلصه انه ما سست في اوجه الكيل بقبض الدين من المدين فادى المدين ان الدايه قد قبضت الدين
لان الكيل نائب اهل ان ادى المدين انك تعلم المعكول قبض الدين وانكر الكيل العلم بيمينه ان يستحق لانه ادى امر
لواق به الكيل يلزمه ولم يسو له طلب الدين فاذا انكره يستحق صده ولو ادى على البائع على الكيل بالبيع
ان متكلمه رضى به لا يجرى به دفع الثمن قبل حيل المشتري وكذا المشتري رجوع بصد البيع بالبيع فالكيل لا يرد
بالبيع حتى يخلص المشتري انه لم يرض بالبيع والفرق بين هذه المسئلة ومسئلة الدين ان الله اراد ان يكون

في مسئلة الدين باستدراك ما قبله الركن اذا ظهر المظنة عند كمال رب الدين ومنها غير ذلك لان القضاء يفتح البيع
يعبر وان ظهر المظنة بان كمال عند في حصة ركنه لان القضاء يفتح ظاهره واما عذره فلو كانت المشتري بعد
ذلك واما عند ما قبله قالوا يجب ان يرد بالبيع كما في مسئلة الدين لان التنازل فكذلك عند ما يطلون القضاء
وقد قيل الاصح عند ما يرد بغيره ركنه ان يرد في المصلحة الى ان يستحق صدره ورمي اليه اخر عشر
ينفرد على اهل فانفق عليهم عشرة من عده في ركنه استحقاقا والقياس ان يفتح مبرراته لاشغال امره فيم
على المتكامل وجه الاستحقاق ان الركن بالانفاق وكيل بالشر لا لانفاق لا يفتح بدو من الشرا فيفتح التكيل به لا
بالشر والكيل بالشر يملك العقد من مال نفسه ثم يرجع به على المار به **باب عزل الركن المتكامل**
عزل الركن لان الركن حقه فله ان يطرأ اذا انقضى به حقه الغير كميل المصلحة بطلب الخضم ويتعلق انظر الى
على فقرته قبله صحيح وبطل العكالة بموت المتكامل وجنونه مطلقا لان قليله بمنزلة الانحاء وحده شرعيا في
وجوه كمال عند كماله الله ومبطله بطلان ما قبله بدو الحرب مرته اخوه فالها فان حقه لا يثبت الا بكم الحاكم
فاذ حكم به بطلب العكالة بالاجماع وما قبله فقرته عند اذ حقه رحمة دونه وكذا البيع متكامل مكاتب
وجرم ما ذرنا لاهل ان بقاء العكالة معتبرا بابتدائها لكونها غير نهية فيشترط في حالة البقاء قيام المار كما
في الاستدراك فقد بطل بالجر فيطلب العكالة علم الركن ولا ان يطلون حكم المار وروايت الشريكية اي
احد الشريكين وكل فاشا في التصرف في مال الشركة فاقترقا بطل العكالة صدر وتصرف المتكامل فيها وكل بدو
كان لم يبيع محله للتصرف كاذوا وكذا بالاعتقاد فاعتقوا وبقي محله كالعكالة بكنج احره فكل المتكامل اباها
لم يكن للمالك ان يرد وجه المتكامل صدر ولا يشترط في المهر وما بعده علم الركن **كتاب الدعوى** في لغة قول
يقصد به الانشأ ايجاب حق على غيره او الفاشا ثبوت فلو ينفذ وجهه ما عوى بفتح الواو كقوله في ركني
و روى شرعا في اخبار ركني لم يرد في ركني وفي بعض النسخ عن اخر ركني المدة موافق لما في الداية وقوله صاحب
الكنز ما يضافه الشئ الى نفسه حالة الخسارة وصاحب الدور بمطالبة حقه عند خروجه لكونه صاحبا ثابتا
لم يذكر في الداية سوى ما ذكره المتكامل بقوله والمدعى لا يجبر على المصلحة والمدعى عليه لا يجبر على المصلحة
فان المدعى على هذا التقدير يرد على غيره فله الذي لا يجبر على المصلحة نصيبا ذكره بعض النسخ
وقيل المدعى من يثبت خلاف الظاهر وهو الاداء الحادث والمدعى في ركنه بالظاهر كعدم المصلحة كذا
عتبار في هذا المدعى حتى ان المدعى اذا ادعى ركنه وروى ركنه في الظاهر كونه في المعنى من كماله فان صدر
ولا يفتح الدعوى الا بدو كمن علم حقه وقدره لان فائدة الدعوى الاقامة ببا سلطة اقامة الحجج والاثام

وإذا كان الدين مستحقا فله ان يطرأ اذا انقضى به حقه الغير كميل المصلحة بطلب الخضم ويتعلق انظر الى
على فقرته قبله صحيح وبطل العكالة بموت المتكامل وجنونه مطلقا لان قليله بمنزلة الانحاء وحده شرعيا في
وجوه كمال عند كماله الله ومبطله بطلان ما قبله بدو الحرب مرته اخوه فالها فان حقه لا يثبت الا بكم الحاكم
فاذ حكم به بطلب العكالة بالاجماع وما قبله فقرته عند اذ حقه رحمة دونه وكذا البيع متكامل مكاتب
وجرم ما ذرنا لاهل ان بقاء العكالة معتبرا بابتدائها لكونها غير نهية فيشترط في حالة البقاء قيام المار كما
في الاستدراك فقد بطل بالجر فيطلب العكالة علم الركن ولا ان يطلون حكم المار وروايت الشريكية اي
احد الشريكين وكل فاشا في التصرف في مال الشركة فاقترقا بطل العكالة صدر وتصرف المتكامل فيها وكل بدو
كان لم يبيع محله للتصرف كاذوا وكذا بالاعتقاد فاعتقوا وبقي محله كالعكالة بكنج احره فكل المتكامل اباها
لم يكن للمالك ان يرد وجه المتكامل صدر ولا يشترط في المهر وما بعده علم الركن **كتاب الدعوى** في لغة قول
يقصد به الانشأ ايجاب حق على غيره او الفاشا ثبوت فلو ينفذ وجهه ما عوى بفتح الواو كقوله في ركني
و روى شرعا في اخبار ركني لم يرد في ركني وفي بعض النسخ عن اخر ركني المدة موافق لما في الداية وقوله صاحب
الكنز ما يضافه الشئ الى نفسه حالة الخسارة وصاحب الدور بمطالبة حقه عند خروجه لكونه صاحبا ثابتا
لم يذكر في الداية سوى ما ذكره المتكامل بقوله والمدعى لا يجبر على المصلحة والمدعى عليه لا يجبر على المصلحة
فان المدعى على هذا التقدير يرد على غيره فله الذي لا يجبر على المصلحة نصيبا ذكره بعض النسخ
وقيل المدعى من يثبت خلاف الظاهر وهو الاداء الحادث والمدعى في ركنه بالظاهر كعدم المصلحة كذا
عتبار في هذا المدعى حتى ان المدعى اذا ادعى ركنه وروى ركنه في الظاهر كونه في المعنى من كماله فان صدر
ولا يفتح الدعوى الا بدو كمن علم حقه وقدره لان فائدة الدعوى الاقامة ببا سلطة اقامة الحجج والاثام

والاثام في الجملة لا يتحقق حداثة فان كان دينا ذكر انه يطالبه به لكون فائدة الدعوى اخبار القاضي
المدعى عليه الى ايقاع حق المدعى وليس للقاضي ذلك الا اذا طالبه به فامتنع ولا بد من ذكر المصنف لانه
لا يعرف الا به اختيار وان كان عينا لعلنا في يد المدعى عليه بغير حق فان الشئ يفتح في يد غير المالك
بحق كالمهر في يد المهرتم والمهر في يد البائع لا يفتح التمس فانه يطالب به ولا بد من اخبارها ان امكن ليس الباع
عند الدعوى وعند الشك او الخلل وان تعدد يفتحها فانه لا بد من اخبارها ان امكن ليس الباع
تقدم مقامها كما في الاستدراك ادنى المقصود بالبائذ في القيمة شيئا معينا في ذره وحبه وصحة
نفا للمهر الى كاتبنا وان كان حبيبا يذكرا لاندونة والذكر اختيار وفي العقار لا يحتاج الى قوله بغير حق
صدر الشريعة على صاحب العقارية والمشتري يذبح بغير حق بان هذه العلة يطلع العقار ايضا فلو ادعى
ما وجه تحقيق المشتري بهذا الحكم انتهى واجاب عنه صاحب الدور بقوله اقله راية وجهه معروفة على مقتضى
مسئله احد يعان دعوى الاعيان لا لفتح الاعيان في اليد كما قال في البداية انما يثبت ضمان اذا كان في يده و
واشاية ان الشبهة معتبرة يجب دفعها لاشبهة او عرفتها فاعلم ان في هذه ثبتت اليد على العقار فثبتت لك
غير ما ذهبت في المشتري فانه فيه مشاهد فوجب دفعها في هذه العقار بان ثبوتها باليد لبيع الدعوى
وبعد ثبوتها بفتح احتمال كمن اليد لغير المالك فثبت الشبهة فلو يعبرها ما اليد في المشتري فثبتت لها
لا يحتاج الى اثباته لكونه فيه شبهة كمن اليد لغير المالك فوجب دفعها لفتح الدعوى انتهى ولا يثبت اليد
اي في العقار بتسليمه بل بربطه او علم القاضي في البيع نفا لثمة المرافعة اذ العقار عساه في غير
ما يخاف المشتري فان اليد فيه مشاهدة فتمت المرافعة ان المدعى المدعى عليه توافعا على
ان يفتح المدعى عليه ان الدار في يدي والحال انها في يد ثالث فيقيم بينة ويحكم القاضي بانها ملك المدعى
صدره ولو بد فيه اي في العقار ثم ذكر البطلان والحد والارادة والدعوى والشهادة فاساء
اصحابا ونسبهم الى الحد لان العقار لا يمكن احضاره فيتحقق تعريفه بالاشارة فيعرف بالحدود و
يبدأ بذكر البلدة لانه اعم ثم بالحد الذي في العقار ثم يبين الحدود لان التعريف يقع بذلك ولو بد
و كرساء اياهم واجدادهم لانه ابلغ في التعريف وفي حقه في يوسفر حقه الله وقد يقوم اختيار
و في الرجل المشهد يكتفي بذكره اعم يحتاج الى ذكر الشب لوجود التعريف بدونه اختيار فان ذكره كمن
من الحدود وتلك الرابع صحيح عندنا فاعلم ان ركنه لوجود الاكثر وان ذكره اعم الرابع مع الشبهة ولكن
غلبه فيه لا يفتح لانه يختلف المدعى ولو كان كذلك بتركها حداثة واذا صح اي الدعوى سائر القاضي الخضم
عنا ليشك وجه الحكم فان اقر حكم عليه بالان اقرار موجب بنفسه فاعلم بالخروج عنه حداثة وان

سئل المدعي ابنته لعقله عليه السلام المكتوب فيه فقال له يمينه سئال ورت اليمين على فدا ابنته
 فلو بدع السئال ليكنه ان اخلاف هداية فان اقام ما ادعى فان اقام البينة فغنى بها انتفاء التهمة عنها هداية والا
 حلف لظن ان عليه حصر فان حلف انتفاء التهمة حتى يعيد البينة وان نكر حرة او سكت به انة فغنى بها
 نعم لان اليمين واجبة عليه لعقله صلى الله عليه وسلم واليمين على منكر بركة هذا الجواب بالنكر ولا يبر عليه
 بان لا يقر ولا لا يقر المدعي عن اليمين تفصيلا عن عبدة الواجب وهو فدا لظن ان غرضه ببطل المدعي والقرار به
 والشرع الزم المدعي عن اليمين الكاذبة وذلك الترفع عن اليمين الساذجة فترجع هذا الجواب على جانب المدعي
 في كونه دون وعرض اليمين فلو لم يتم انتفاء الحرج لاحتمال ان يحلف بعد حرة او مرتبة او رت ولو لم يتم
 على مدع وان نكر حصر فيه خلو فالت في حجه الله فان عنده ان نكر لظن ان رده اليمين على المدعي وعندنا هذا
 بدعة واوله من قضيه معاوية رضي الله تعالى عنه وفي مخالف الحديث المشهور من لا يقضي بشا ود
 ويحرم ايمان اهد واحد مع يمين المدعي خلو فالت في حجه الله اعاد اقام المدعي شاهدا واحدا
 ونكر اقامة شاهدا اخر فانه رت اليمين عليه ان حلف فغنى له بما ادعى وان نكر لا يقضي لليمين اصوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم فغنى بشا ود يمينه وعندنا يستلزم المدعي عليه فغنى باليمين عليه بالنكر
 لعقله صلى الله تعالى عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على منكر ومطلوع التقييم تقتضي انتفاء ما ذكره
 كل واحد منهما عن قسم صاحبه فيدله على ان جنس الايمان في جانب المدعي عليه ولا يمين في جانب المدعي
 ان الله في اليمين لا يستغرق في جعل الايمان حجة للمدعي فقد خالت النفس وحدية انت هذا واليمين
 غريب ومار ونياه مستند لتلقته المامة بالقبول حتى صار في حيز الشاهد فلو يعارضه على ان يبري
 معينا قد رده كذا في الدور فغنى عن الكافي وله يحلف في نكاح بان ادعى رجل على امرأة وهي عليه نكاحا
 والآخر منكرد رت وجبة بان ادعت عليه امره عليها بعد العقد انه راجعها في العدة وانكر الآخر
 وفي رواية بان ادعى المدعي عليها ان في عليه بعد المدة انه فاد في المدة وانكر الآخر واستياد بان
 ادعت امة على سيدتها انما ولدت منه هذا الولد او ولدت ولد اقدم فالت او استغنى سقط
 بيمين الحلف منه وانكر المدعي ولو يتا في الجواب الآخر ادعى المدعي في شبه الاستيلاء باقراره ولا يعتبر
 انكاره ليق بان ادعى غير جمل النسب انه عبدة او ادعى الجارية انه عبدة وانكر الآخر ونسب بان
 ادعى على جمل النسب انه ابنه او مدعي عليه والآخر منكرد ولو بان ادعى على معروف الرقا انه
 مستقته او مولوه او ادعى المعروف ذلك عليه او كان ذلك في ولوه المالا والآخر منكرد رت وعندنا
 يحلف في هذه التصرف المذكورة وبه يقر وانما يستلزم عند في لان النكر اقرار لان الحلف لاجب

وتمت اليمين في آه بان يقبل ان لم يحلف
 احكام عليه

وتمت اليمين في آه بان يقبل ان لم يحلف
 احكام عليه

واجب عليه على تدبير صدق في النكاح فاد المتع علم انه غير صادق في النكاح او لو كان صادقا لا قدم على اد
 الراجح وهم الحلف واذا كان النكر اقرارا واوله قبله يبري في هذه الامور فغنى حتى اذا نكر يقضي بالنكر ولو في
 حجه الله عليه ان المدة كثيرا ما يجترع اليمين الصادقة فيزيد شيئا ولا يحلف واذا امكن حله على البينة لا يشبه
 الاقرار بالثبوت فحرف على البينة والبينة لا يبري في هذه الاشياء ويمكن ان يقال طالع بجر البينة في هذه الاشياء لا يحصل
 النكر بذاته فحرف على الاقرار صدق قال قاضيهم احمد حلة القوي على قولها وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعي
 عليه فان رآه متعنتا يحلفه وياخذ بقوله وان كان مظهر ما لا يحلفه لظن ان غرضه كذا في الكافي وهو لا يحلف ايضا
 في حجة ولان كذا ادعى على حركته قد قد فغنى باليمين عليه لظن ان غرضه بالاجماع وكذا ادعى في الداء على النكر
 لك قد قد فغنى باليمين عليه لظن ان غرضه بالسارق يحلف فان نكر صم ولا يقنع لونه في السرقة يفتي المال و
 المدعي واجاب المدة لا يجامعه الشبهة بخلاف واجاب المال فيية به كاشية بشهادة رجل واحد في حصة لاه
 القطع ويعزم المال دون ويحلف الزوج ان ادعت طلاقا قبل الدخول اجماعا فان نكر حصر نصف المهر وكذا في النكاح
 ان ادعت مهرها لانه دعوى المال حقيقة فيية بنكره المال له النكاح ورت في النسب ان ادعى حقا يعني يحلف
 في دعوى النسب اذا ادعى حقا ورت وفتنة بان ادعى رجل اندخرا ما ابهره وترت ما له ويد المدعي عليه اطلب
 من القاضي فرض الفتنة على المدعي عليه بسبب البينة فانه يستلزم على النسب بالاجماع فان حلف برى وان نكر فغنى
 بالمال والفتنة له النسب ورت وغيره كالجور في القيد وانتاع الجمع في البينة مدد في العتصاف فالحكم في
 النفس جس حتى يقر بها ويحلف في مادونها يقضي فان الاطلاق بمنزلة الاموال فيجوز فيها البينة بخلاف النفس
 هذا عندنا في حصة رت الله مدد وعندنا يعزم الارش فيها اي في النفس وما رت فان النكر اقرار فيية شبهة
 فلو شيب به العتصاف بل يلزم المال مدد فان قال المدعي بيمينه حارة وطلب يمين خمد لا يحلف ولا يبر بيمينه
 ثلثة ايام فان ايمان مدد وادعت حبة دار ايمان في النكاح اعطاء الكفر لان مدعي ثلثة ايام ودار مدد
 دار وان كان غريبا يكرام يلزم قدر مجلس القاضي لان في اخذ الكفر والملازمة زيادة عن قدر المجلس اضرا بالقر
 لمنعه عن السر ولا ضرر في هذا العقد بظاهره ورت واليمين بالله تعالى لا بالطلاق والعاق لقول عليه السلام
 من كان شتم حالف فحلف بالله لا يبر هداية وقيل ان الخلف صرح بها في زمانا لظن المبالاة باليمين بالله تعالى
 لكم اذا نكر لا يقضي وان قضى لم يشذ ذكره ان يلو حجة وسراج البداية رت الله ورت وان ادعى حقيقه باه
 لطلاق والعاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق والعاق لا يلزم بل يلزم
 حجة وادله في زمانا الصحيح ظاهر الرواية قاضي خان ويحلف يذكركم صفاته تعالى ان شاء القاضي كان يقبل قوله
 الذي له الله امر علم القريب والشهادة بها الزعم الزعيم الذي يحلف حرا من الصلوة فيية حاله ان حده

في حجة رت الله مدد وعندنا يعزم الارش فيها اي في النفس وما رت فان النكر اقرار فيية شبهة
 فلو شيب به العتصاف بل يلزم المال مدد فان قال المدعي بيمينه حارة وطلب يمين خمد لا يحلف ولا يبر بيمينه
 ثلثة ايام فان ايمان مدد وادعت حبة دار ايمان في النكاح اعطاء الكفر لان مدعي ثلثة ايام ودار مدد
 دار وان كان غريبا يكرام يلزم قدر مجلس القاضي لان في اخذ الكفر والملازمة زيادة عن قدر المجلس اضرا بالقر
 لمنعه عن السر ولا ضرر في هذا العقد بظاهره ورت واليمين بالله تعالى لا بالطلاق والعاق لقول عليه السلام
 من كان شتم حالف فحلف بالله لا يبر هداية وقيل ان الخلف صرح بها في زمانا لظن المبالاة باليمين بالله تعالى
 لكم اذا نكر لا يقضي وان قضى لم يشذ ذكره ان يلو حجة وسراج البداية رت الله ورت وان ادعى حقيقه باه
 لطلاق والعاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق والعاق لا يلزم بل يلزم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

البعض اول وله يبرهنه الله ان امتناع التماثل للمواضع بقدره ولا يحملة ان التماثل على خلاف
 القياس في حال قيام السلعة وهي اسم بجميع اجزائها ولا يبقى السلعة بغيرها وتعتبر قيمتها
 اي قيمة الباقي والبال في الانقسام يوم القبض وان اختلفا في قيمة الباطل فيه في يوم القبض فالقول
 بالبيع وبما قام البينة تقبل بينك هداية وان برضا فبرجانه انك وان اختلفا في قدر البيع بعد اقاله البيع على التماثل
 و عاد البيع ان لم يقبض المبيع وان قبضه فهو عاقل خلو فالحمد لله لانه يرى ان من مصلحه بعد
 القبض ايضا هداية ولم يقدّر اس المال بعد اقاله السلم والعقل للسلم اليه فيه ولا يعود السلم لان الا
 قالة في باب السلم لا يحتمل النقض لانه استعاط فلو يعود السلم فيلزم في اقاله في البيع الا يرى ان
 حال السلم لم كان عرضا فزده عرضا بالعب وحل قبل التسليم الى رب السلم لا يعود ولو كان ذلك في بيع
 الصعي يعود البيع على الفرق بينهما هداية ولا يخلو في الاجرة او المنفعة او غيرها قبل استيفاء المنفعة فالحال
 وترا او يدعى بيمين المستاجر ان اختلف في الاجرة وبين المورج في المنفعة واما ان كان له مدد وعرف الاخر
 ما يتا برضا قبل وان برضا فحجة المستاجر في المنفعة وحجة المورج في الاجرة واعد استيفاء المنفعة
 لا يتماثلان والعقل المستاجر ان اختلفا في قدر الاجرة بعد قبض المنفعة فهو عاقل والعقل المستاجر لانه
 منكر للزيادة وهذا ظاهر عند ابي حنيفة واني يبرهنه الله ان التماثل بعد قبض المبيع على خلاف القياس فلو
 يقاس الاجرة على البيع فان التماثل في الاجرة يثبت قياسا على البيع واما عند محمد بن عبد الله فلو ان البيع ينسخ
 بقيمة الباطل ومن ليس المنافع فيه صدر وبعد القبض اي بعض المنفعة يتماثلان وتصح فيها بقول والقول
 التي جريها متى لان الاجارة تنفذ عدة فاعة عن حب حدود المنفعة فيغير كل جزء من المنفعة
 لمعقود عليه ابتداء فصار باق في المدة كالمعقود بالعمدة فيتم اتمامه في مجاز في اذ اهلك بعض المبيع لا يكل
 جزء منه ليس بمعقود عليه عمدا مبتداء بل للجلبة معقودة بعقد واحد فاذ اهلك في بعضه بالبول
 تضر في كل ضرورة ودر وان اختلفا في الموقوف مع العبد في قود بدل الكتابة لا يتماثلان عند ابي حنيفة في عليه
 العقل للعبد مع يمينه ولا يتماثلان في نسخ الكتابة يبرهنه الله ان ابي حنيفة وان اختلف الزوجان
 في متاع ابيته ما العسر لها فيما صلح له او لم يصلح له اياه لاختلاف البينة للهدى فيما صلح للنساء يملك المرأة
 يمينها واصلح للرجال والنساء يملك للرجل مع يمينه صدر وبعد موافق احدى العقول في المحتمل للرجل
 المراد بالمرأة ما صلح للرجال والنساء كالفرض والامانة والاراني والرقية والمراسي والمختار والمعتاد
 النقص سواء كان المهر او غيرها ولا بد للبينة فيثبت يد المولى له مصلح هكذا ذكر في البداية والها مع الصغير
 للمهر والشهد بعد ان يبرهنه الله ان امتناع التماثل في قاضي خا في صدق الشريعة والدرر وعند ابي حنيفة

استيفاء

في
المرأة
ما
صلح
للرجال

واني يبرهنه الله ذلك في الزايد على جاز منها اي يدفع الى المرأة ما يجز به شيئا والباقي للزوج مع يمينه لا
 الظاهر ان المرأة تأتي بالبيان وهذا التوى فيبطل به ظاهر الزوج ثم في الباقي لما صار من لظاهرة فيصير
 وفي جاز منها لاول رتبة لقيام العدة مقام مودتهم وعند محمد بن عبد الله ما يصلح لها للرجل او لغيره وان
 كان احدى من حكمها فالحكم للرجل في الحرة لان يملك امرئ في المهر في الموت او لا يد الميرة تحت يد الميراث في المعارض وهذا
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقال مالك واولى والكتاب كالمهر لان لها يدا معتبرة في المهرات حتى لو اخرج المهر والكتاب
 في شيئين من اي يمينها يعطى منها لا يستأمنها في اليد بخلاف مالك كان حجر راحة يعطى به لغيره لا بد له **فصل**
 فيكم خصا ومن لا يملك قال في مال يد هذا الشيء او دعيه فهو الغايب او اخرج يده او رهنه او عيسته
 منه وبرهنا على ذلك انقص خصامة المدعي لان يده هو الما لينة يد خصامة صدره وقال في يمينه الله
 يمين عرف بالجليل لا تدفع وبه يؤخذ وان قال الشهود او دعه من لا يعرفه لا تدفع بخلاف قولهم نصه به
 جبه لا باسبه ونسبه حيث تدفع عند الامام خلو فالحمد لله الله ولم قال شريكه منه لا تدفع وكذا العقول
 المدعي سرقة او عيسته من ركن برهنا وما اليد على يد الغايب وكذا ان قال سرق مني خلو فالحمد لله الله
 ولو قال المدعي ابتعته من زيد وقال في اليد او دعيه من انقص الخصامة بلو حجة لكان قد عا على اصل
 الملك فيه لا يد فالتظاهر ان وصوله الى يد الميراث من يمينه فلم يكن يده بخصامة بل يد يمينه والدمعي
 انما تصح عدم يمينه له يملك ودر انه اذا برهن المدعي ان زيدا اوكاه بعينه في تقع دعه لانه يثبت بمجته
 انه الحق باماك **باب دعوى الرجاء** لا يقربية ذي اليد في المثلث المثلث وبينة الخارج فيه حق
 لان الخارج بر المدعي وبينة بينة المدعي بالحدث كاه وفيه خلو فالحمد لله الله وان بينة ذي اليد
 الحق عنده برهنا على ما يدا في يمينه به لمارك ان رجلا اخضا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في فاقه واما كل منهما البينة فتعنى بينهما نصين ودر هذا عندنا وعندنا في حقه الله تعالى
 البينات صدر ولعل على كاح امره سقط لا متاع للميراث ما يخلف الملك فان الشك في ملكه وهي كذا
 صدقه منها لان الكاح ما يحكم يتصارف الزوجين فيخرج الى تصديقا فيجب اعتبار قولهما ان احدى
 ودر فان اتخا فالسابق لهما وان اوقت لاحد من قبل لهما فله لما عرفت ان الكاح يثبت بشا
 الزوجه ودر فان برهنه الآخر بعد ذلك فله لانه اقرب من التصديق ثم لا يعنى لغيره او لا يثبت
 من البرهان ودر وان برهنه احدهما فتعنى له ثم برهنه الآخر لا يقبل الا ان يثبت اي الاخر بيمينه لان البرهان
 مع التاخير اقرب من البرهان بدونه ودر وكذا لا يقبل برهان خارج على ذي اليد ككاحه ظاهر الا ان
 سبحة وان برهنه على شرايينه من آخر فالحكم بيمينه بيمينه او تركه اي لم يبرهنه اليه ان شاء الله

[illegible]

والله اعلم
بما فيه
الصلوة والسلام

وَقَدْ عَیَّدَ الْمَلِكُ وَوَقَفَ احْدِیْهَا فَقَطَّ خِلَافَی
اُولَى وَغَدَا یَسْتَرْفِیْهِ

هذا ان القائل ان هذا هو الحق لا يملكه
الشيء الا بالحق لا يملكه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والاولى ان تكتبه ولو من غير كتابك في ذلك الزمان
وكانت في باب الاقرار بالدين في دفعه وخرجت من اقسامه
لانها في دفعه
مسألة
ان كان من غير غرض في الولد
مسألة
لان حكم النكاح منقطع بالعداوة فلا يصح تعدية بعد اقطاعه
فلو كان تعدية ان توجب لان حكم النكاح باق بعد العداء
لصحب العدة كما في حدة الشريعة
مسألة

لا اله الا الله محمد بن عبد الله
صلى الله عليه وسلم

وبوجه المقاصة بين المدين والمدين الذي وجب له على زيد وبين المدين الذي كان له على زيد وليس
 ليكران يقول له وانك قبضت المدين الذي وجب لك على زيد حيث وقع المقاصة بينهما وبين المدين الذي كان
 له عليك فاذا انقضى ما كان له عليك لم يبق له عليك فاقض وبيد بالمقاصة له قابض شيئا صدر من اياه
 من المدين كالمباقي على ما اياه من بعض نفسه كان قسمة الباقي على ما بقى من السهام وان كان عاذا الى
 هذا القدر وجعل له ما كان له على المدين من غيره واما ما اياه احد الشريكين من نصف نسيبه كان له المطالبة بلان
 للمالك المطالبة العشرة وقد وان جعل نسيبه له في نفسه فانه لا يجوز له ان يقرضه الله تعالى وان اخذ من نسيبه
 عند ابيه في نفسه فانه اعتبارا بالبراء المطلق ولا يصح عندها انه يزود الى قسمة الدين قبل قبض حصة ويطلب
 سلم احد ربي سلم عن نسيبه على وجه خلو فانه ايضا اذا سلم جوبن في كرمه او من ماله ما سلمه وسلم له من ماله
 واما ثم صلح الله في امر نصف كره بالخيار التمس في المدين اليه وانما المدين في هذا الصلح له في حصة
 ويجعلها الله عند ابيه في نفسه فانه لا يجوز له ان يقرضه الله تعالى وان اخذ من نسيبه لهما انه يصح في نسيبه
 صفة لزم قسمة الدين في الذمة والمجان ونسيبه او بغيره لاجارة الاخرى لم تعد صدق وان اخرج الرتبة اعظم
 عن عرض او عقار جال او غير احد القديين بالآخر او غيرها مما يصح قبل البذل او كذا مما يصح عن القسمة بين المدينين
 الدائمين مما سواه قبل البذل انه يصح الجنس الى خلو الجنس على ما عرف في كتاب الصرف صدق وقد عرفت
 باحد القديين لا يصح الا ان يتم المصلي اكثر من نسيبه من ذلك الجنس اذا كان المصلي ثابتا في ربحه جبال في المدين
 اكثر من حصته من الدين او ربحه في حصته في مقابلتها وما فضل في مقابلته غير الدين او ربحه في ذلك الصلح
 لا يجوز بغير اذن الاباء وان التركة اعيان والبراءة من الاعيان لا يجوز صدق وان يقرض من جاز مطلق لعدم
 البراءة هداية وان في التركة دين على الناس فاحجزه ليكره الدين لهم بطل الصلح بعضا اذا كان في التركة
 دين على الناس فادخله في الصلح على ان يخرجها المصلح عنه ويقيم الدين لهم بطل الصلح لانه يصير مما كان
 حصته من الدين لسان الرتبة بما اخذ منهم من الدين وتمليك الدين من غيرهم عليه الدين با
 باطل وان كان بعضه واذا جاز في حصته الدين بطل في الخلو وقد ذكر المسنف رحمه الله لصلح حيوة فانه
 فان شرط ابراء الرتبة من نسيبه لانه حصة تمليك الدين على الدين ومنه وكذا ان قسمة حصته
 منه أي من الدين بغيره كما يصح لاجلها بين التركة فانه لا يجوز له ان يقرضه الله تعالى وان اخذ من نسيبه لهما انه يصح في نسيبه
 ما ذكره بقوله او قسمة أي المصلح قد رهاى قد حصته من الدين رهاى حال المصلح الرتبة با
 بالبرهان الذي اخذ منهم على العزاء وصالحه غيرهم وفي صحة الصلح عن تركة هي اعيان غير معلومة على مكيل
 او موزون لا يختلف قبل ولا يصح له احتمال ان يقرض في التركة مكيل او موزون ونسيبه من ذلك شرط بطل الصلح

ان كان الدين بين المدينين
 احد من المدينين
 فانه لا يجوز له ان يقرضه الله تعالى

قدس الله روحه
 في التركة
 وانما يصح الصلح
 قدس الله روحه

قدس الله روحه
 في التركة
 وانما يصح الصلح
 قدس الله روحه

الصلح او قبل فيخبر بواو ورواه صحيح الجوز ان اعلم انما غير المكيل او الموزون اذا كانت كلها في يد البقية من الرتبة
 لانها لا تفتنى الى الشان عة لقيام المصلح عنه في يد البقية من الرتبة هداية وبطل الصلح والقسمة ان كان
 على المدين دين مستغرق وان غير معلوم مستغرق فالأولى ان لا يصالح قبل قبضه أي قبل قبضه الدين ولو دخل
 قالوا لا يجوز والقسمة قياسا لأن الحاجة الى المصلحة ظاهرة في القبض فظاهر المقابلة بين المدين والمدين هو قوله الكرخي
 وقبل القياس ان يثبت الكل والاحتكاك ان يثبت قدر الدين ويقسم الباقي رجة القياس ان الدين يتحلل
 لكل من الرتبة رجة الاحتكاك ان ربح صدق الرتبة صدق **كتاب المضاربة** المضاربة مستغرق
 الضرب في الارض سمي به لأن المضارب يستحق الربح لغيره هداية في شركة في الربح بحاله من الربح
 وعمل من جانب المضارب امير فاذا انصرف فكل له في نفسه وفيه باجره الله فان ربح فشرط له المالك جزاء
 من المال بغيره وان خالف فما اوجب له جرد التحدى منه على ان غيره وان شرط كل الربح له فمستغرق وان
 كل الربح له بملكه او بملك رأس المال فلما شرط له جميع الربح فقد ملكه رأس المال كسنة المتعاقب وان شرط كل
 الربح لرب المال فمستغرق وان صدقت فاجير فله جرد الربح او لم يربح ولو يربح على ما شرط له عند الرتبة
 خلو فالجهد لله والله ولو يربح المال فيها أي في المضاربة فالحاسة ايها أي كما لو يربح في العبيد ولا يصح
 المضاربة الا بحال تبيع به التركة كما تبيع شركة بمحصل الربح فلا بد من حال يربح به التركة وهذا هو راجح
 والدناير والبر والفقوس النافعة وقد روي في غيره وقال بعده وعلى في نفسه مضاربة او قال قبض
 على خلو وانما في مضاربة جازت ايضا لانه لم يصف المضاربة الى الرهن بل الى ثمنه وهو على ربح
 المضاربة والاضافة الى المستقبل فمجرد لونا وكالة او دية او اجارة فلا يمنع من الاضافة اليه دية
 وشرط تسليم المال الى المضارب بل يربح المال فيه ما كان او غير عاقد كالصغير فاعنه حاله
 واحد الشريك اذا اعتد هال اخر وكذا الربح بينهما ما عاقدت ان شرط لاحدهما زيادة عشره وانما
 متبولون شرط ذلك يقطع الشركة بينهما ولو بد منها كما في عقد الشركة هداية وكل شرط يوجب بحاله الربح
 وبه لا يملك ويطلب الشرط الرصيدة على المضارب الرصيدة اسم لجزءه من المال ولا يجوز له ان يربح غير
 المال الا انه لم يربح الجزالة في الربح فلم يفسد المضاربة والمضارب في مطلقها ان يبيع ويشترى ويقرض
 بها أي بالبيع والشراء يسافر وعند أبي مسفر رحمه الله ليس له ان يسافر وعند أبي حنيفة رحمه الله انه
 ان دفع في بلد ليس ان سافر وان دفع في غيره لانه يسافر الى بلده صدق في بيعه وشرائه
 ويتردد ويأجر ويتاجر ويحمل بالتمتع على الايسر غير أي الايسر وهو من غير ان يبيع ولا يبيع ربح المال
 صح ولو قصد به المضاربة خلو فان ربحه الله صدق وليس له ان يضارب الا باذن رب المال بغيره

ولا يصح
 فانه لا يجوز له ان يقرضه الله تعالى

كذا

فلهذا يرجع عليه وهو نظير ما استخرج بخياطة ثوب بدوهم فذهب الى ما يحيطه بدوهم ونصف هداية وان
كان قيل له جاز ان قلت انه جاز تحت بيتا ثقتان قد فتح ثقتان فكل منهما ثقتان لان المالك قد اذن بالدفع متعارفة
فالمضارب الثاني ما شرط له المضارب الاول فآثر في الله ثقتان فالثاني نصف بينه وبين
رب المال فان دفع بالنصف فالثاني نصف والكلام الاول ورب المال باع عبارة الله قابضة فالثاني نصف
لها نصف وهي ارجز واخصر لشرط لعبد رب المال ثقتان جعل معه ورب المال ثقتان فثقتان للمضارب
بالشرط والثاني للمالك ان كتب العبد للمالك او لم يكتب عليه وبما وان كان عليه دين فلهما حصة واحدة وتظهر
احدهما الربط بالرب المال مرتبة الا بلحاظ المضارب أي لا تبطل المضاربة بلحاظ المضارب بدو الحرب مرتبة لان له
عبارة صحيحة صدر ولا ينظر بغيره عالم يعلم انه وكبر حريته وعزل الربكيل تصدق عن عمله هداية فان
علم والمال عرف من قبله بغيره ولا يتصرف في ثمنها وان كان ثقتان من جنس رأس المال لا يتصرف فيه وان لم يغير حصة
فله تبدل بغيره استحقاق في القياس لا يبدل له لوجه العزل ولو شرطه بخلاف العزم من وجه الاحتياط
ان الربح لا يغير الا عند احتياك الخس فحققت الضربة صدر وانما شرطه في حاله يد على الناس لوجه الاحتياط وان
كان ربح والا فلو انه ان كان ربح فمعلوم بالاجرة وان لم يكن ربح فمسترجع في العزم صدر وبذلك المالك يد على ان لم يكن
ربح فالمضارب بعد الوفاة يترك المالك بالاحتياط فانه المشتري لا يدفع الثمن الى رب المال لان المالك قد ربح الربكيل
فلا بد من ربح المضارب المالك صدر وكذا سائر المالك أي ان اشتق سائر المالك عام الاقضاء فيكون المالك
صدر والبيع والسهم يجب ان يكون عليه في البيع الاول فانه يبيع بالاجرة والسهم الذي يبيع عليه المصلحة
فهي لا يبيعها فيها يبيع بالاجرة ايضا فيجب ان يتكافؤ الثمن صدر وانما شرطه مال المضاربة صرف الربح انما كان
زاد على الربح لا يغير المضارب لانه امر صدد فان اقتسمه أي الربح ربحه فثقتان فلهذا المال
او بعضه لا يتردد ان الربح لان المضاربة الا الربح وقد انتهت والثانية عقد جديد فلهذا المال في العقد الثاني
لا يرجع انتفاض الاول كالمدة التي مالا آخره صدر وان اقتسمه فغيره فربح رده حتى يتم رأس المال يعني
اقتسم الربح والمضاربة مجازها فلهذا المال او بعضه تراه الربح في اخذ المالك رأس ماله لان الاصل
لان القصة لا تقع حتى يستقر في المالك رأس ماله لان الربح زيادة على الاصل من لا يكتفي الا بعد سلامة الاصل
فاذا اهلك ما في المضارب لانه ظهر ان ما اخذاه من رأس المال فيضم المضارب ما اخذه لانه اخذه لنفسه
وما اخذه المالك محسوب من رأس المال صدر واذا استقر في رأس المال فان فقل ثقتان اقتسمه بينهما
لان ربح وان لم يبق فلو صان على المضارب لانه امير في لا يتفق المضارب من مالها أي جازي المضاربة في العزم
ان في حصة اخذه وان لا في الناحية فان ساق قطعاه من ثمنه في مالها أي مال المضاربة فانه اذا ساق صار

س

صان محسوبا بالربح المضاربة فوجبة النفقة في مالها لاجل الاحتباس ومنه ما هو في أي غير زيادة على الحاجة الا
مصلحة ولو انما اقتصر على الضرر الزائد على المصروف وترو وكذا كسبه وركوبه ستره واستجاره فيه وكذا اجرة خا
وفراش يناله عليه وعمل ثيابه والذهن في موضع يحتاج فيه الى الجان وضمه ما كان زائدا على العادة والنفقة في
مصره من حاله كالدوا ويبدل ما يبق من كسبه وغيره اذا قدم الى رأس المال متعلق الى قوله وترو وما هو من كسبه
المضاربة ان يمكنه ان يغير ويبيعه في أهله والى أي والى أي لم يمكنه ان يغير ويبيعه في أهله بل يغير والى أي يبيعه باهله وكذا
لغيره ليس للمضارب الا اتفاق من مالها أي من مال البضاعة في يده فانه النفقة المضارب من الربح أو له وما فضل
قسم وان كان بالمال أي بالثمن ومال المضاربة او بما ليد له لغيره النفقة بالحصة وان باع متاع المضاربة
حراجه حسب ما انتفع عليه من ربحه كاجرة القصار والدلال والسبيل لان هذه الاشياء تزيد في القيمة
وتتعارف التجار لها قايما رأس المال في بيع الحراجة ورو لا نفقة نفسه أي لا يجب نفقة نفسه في سفره و
تعلباته في المال لانهم لم يتعارفوا ذلك ولو يثب يثب في قيمة التمتع ورو لم يشرى مضارب بالنصف بالثمن
بما و باع بالغيره واشترى بها عدا فاعا أي الثمن في يده فلهذا يغير المضارب ربحها والمالك الباقي ما دفع
العبد المضارب وباقيته وهو ثلثه ان باع المضاربة ورأس المال الثمان وخمسائة ولو يبيعه حراجه الا ان العبد
أي اشترى بالالف ثوبا رباعه بالغيره واشترى بالغيره عدا لم يدفعها الى البائع حتى يسمع الثمان في المضارب
عزم المضارب ربح الا لغيره لانه ملك المضارب والمالك ثلثه الارباع فاذا دفعها يصير رأس المال الثمان وخمسائة
لان الشراء وقع على الثمن وهو يقيم العينة التي وقفت بسبب الهلاك في المضارب صدر والمضارب أي العبد با
باربعة المالك فلهذا المضارب ثلثه الف والربح منها خمسة ثقتان ولو اشترى رب المال محسوبا
بما و باع المضارب بالالف ولو يبيعه حراجه الى خمسة ثقتان لان شري المضارب من رب المال وان كان جائزا فلهذا
العدم ومنه المصلحة على المعانة فيضربا فقل الثمن صدر ولو اشترى مضارب بالنصف بالثمن المضاربة حراجه
الغيره فقل ربحه حقا فربح الضد عليه وباقيته على المالك أي اذا اشتد الدفع واختار الضد يعني ان يثب
يغير ما يبق من المالك والعبد ربحه المضارب لان رأس المال الف والعبد يبيع الثمن صدر واذا دفع أي
اذا دفع كل واحد من رب المال والمضارب أي واذا دفع العبد من صيغة الجهد والهداية والدور و
اذا دفعها عبارة الرقابة واذا دفعها خرج عن المضاربة ويضم المضارب ربحها والمالك ثلثه انما يخرج العبد من
المضاربة لان قضاء الثاني انقام العبد والمضاربة الضد او يقيم انقام العبد والمضاربة ثمنه بالقيمة
ولو اشترى بالالف المضاربة عدا وحلقة الالف قبل نفقة دفع المالك الثمن ثم ورو أي اذا دفع رب المال ثمنه وحلقت
في المضارب قبل ان يثب يد البائع ثم يدفع رب المال الى المضارب ثمنه اخرى وكذا ان حلت في يده صدر

والصانع بالربح مضارب مع الاصل فان كان
في ماله يحتاج الى البيع في بعض النسخ
والدفع في بعض النسخ

فان كان في ماله يحتاج الى البيع في بعض النسخ
والدفع في بعض النسخ

فان كان في ماله يحتاج الى البيع في بعض النسخ
والدفع في بعض النسخ

والمستحقين قلعة العلم بآية تفرغ ان لم تنقص الارض به كثيرا وعند ذلك الخيار للمالك قال في الخيارات
 للمستحق قلعة لانه ملكه الا ان يفر فيه فسر كثير بالارض فيجب المعبر لان الاصل له ويرى باج على البيع
 فان قلعهما فلو ضاها عليه وتقل اذا كان المعبر قلعهما يفر المعبر ما نفعها بالقلع لا ينفذ عده حيث
 منهم له العاقبة الى اخر الوقت الذي وقته ولم يف له انتهى وانما عاقبها للزمن لا ينفذ حتى ينفذ وقت
 لم لو لان للزمن نهاية معلومة في الشك حراما في الحقيقة بخلاف الفرس انه ليس له نهاية معلومة
 مندر واجرة ردة المستأجر والمساكن والدوية والرهبة والمضرب على المستحق والمخرج والمردع
 والمردع والمضرب لان الرد واجب على المالك عند طلب المالك من المستأجر التمسك والتخليع ورون
 الرد فان منفعة القرض للمخرج فيكون الرد عليه لا على المستأجر صدر ما ذكره المستحق الدابة الى
 اصطبل ربا او الصبي والشب الى دها لكه برك وهذا كذا في القياس يفر لانه حار دها الى كذا
 بل يفرها رجا او كذا انه ان بالتسليم المتعارف لان ردة العماري الى دار المالك مغنا وكذا البيت
 هدانية بخلاف الغصب والعدو بغيره لم يبرأ منه الى دار المالك لا يسلم هذا لان العجب على
 الغاصب فتحمله وذلك بالارادة الى المالك وهذا غير الرد بغيره لا يبرأ المالك برة داره الى داره ولا الى دار
 في الصيال لونه لارتنافه لما اورد عا اياه بخلاف العماري لان في عماري لو كانت الصارية عند جرحه
 لم يرد دارها الى المصير لعدم ما ذكرنا من العرف هدانية وان رد المستحق الدابة مع عبده او اجيره مستأجر
 او سائمة بغير ما ذكرنا لانه قلعة ان ينفذ بيده في عياله كان الرد بغيره هدانية وكذا ان رد دها مع اجيره
 ربا او عبده يقيم على الدابة او لا يقيم لان المالك يرضى الا يرى انه لو رده اليه فبرده الى عبده قبل
 هذا في الصبي الذي يقيم على الدواب وقبل فيه وفي غيره وهذا لا يخالف لان كان لا يرد في اليه او يابى
 اليه احيا نا هدانية بخلاف الاجنبي والاجير ما ومة لانه ليس في عياله بخلاف ردة شئ نفسه الى دار
 ماله ذكر في المتن لو كانت الصارية شيئا نفيا كالجرير وكذا لا يبرأ بالردة الى داره لانه لم يجر الصادة
 بطريقه في الدار بل يجره الى غلته اختيارا ويكتب مستعير الارض للزراعة فذا طمعت ارضك لا اعترض بها
 عند اخيصة رجة خلوه قالها لانه ان لقلعة الاعارة من مفعة له والكلية بالمرئع او لا كان اعارة الدار
 وله ان لقلعة الاطعام اقل على المدة لانها تحصى الزاخرة والاعارة تستقرها وغيرها كالبناء ونحوه فكانت
 الكتابية الاولى بخلاف الدار لانها لا تار الا للسكنى هدانية **كتاب الهبة** هي ائحة اعطاء شئ بغير عوض
 مالا كان او غيره قال الله تعالى هب لم يشاء انا فاربى لم يشاء المذكور اني وفيه التبع لا ينتفع به
 المعجب له وهب ماله وهب هبة ويسمى المعجب هبة والجميع موهب وهبات وانتهى منه قبله واست

الفهم والمعرفة
 ودين من جميع
 او اجيره

وليست هبة شئ له كشت الخاقين وهي شرا تملك عينه بآية عمنها واهلها من يفرق اهلها للقبض بان يفرق عا وكذا
 بالغا حرا وكذا الايجاب والقبول وشرا كذا المعجب له مقصود ما جرحنا وحكما ثبت الملكة للمعجب
 له غير ان زعم حتى يبيع الرجوع عندنا مشرب بغيره القبله عليه الصلوة والسلام بها وما عا اياه ارجاع الامانة كذا
 ويبيع بايجاب ر قبلا ويتم بالقبض الكامل في المعجب والمقبض الكامل في المتقبل ما ياسبه وفي
 الصغار ما ياسبه فقبض مفتاح فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل فيها يحتمل القسمة بالقسمة
 حتى يفرق القبض على المعجب بالاصالة ثم غير ان يفرق بغيره قبض الكل وفيها لا يحتمل القسمة بغيره الكل
 فان قبض في المجلس بلواذن يرحى ويحده لا بد من الاذن وتنفذ برهبة فان يفرق فيا ردة ايضا كذا
 يقال في كذا اى اعطاه ايا بطيب نفسه بآية عمنها واربى واعطيت هذا الطعام واقبضه قال صاحب
 البداية الاطعام اذا ضيف الى ما يطلع عليه يرا به تملك العبيد بخلاف ما اذا قال اعطيتك هذا لاني
 يفر عارية لان عينا لا تطلع وقال صاحب المحيط اضافة الاطعام الى ما يطلع عليه يحتمل التملك والاربا
 فاذا اقول الماهربا فاذا اقا لا قبضه دل ذلك على ان المراه التملك ولما كان يدها قوله فاقبضه واربى
 هذا الشب واعمرت هذا الشئ لعله صلى الله عليه من عمر عمرى وقد المعمله ولو رثته من بعده وسباني تمام
 بيان ردة وجعلته لك عمرى ودارى لله هبة تملكها لا يملكها فله دارى لك مبتدا وخبر قوله هبة غصب
 على الحاله صبر النظرف واليوم والملك للتمليك وقوله تملكها لا يملكها في الهبة اذ هو تنبيه على المقصود بمقتضى قوله
 هذا الطعام لانه تأكله وهذا الشب للطلب كذا في الدار كونه في هبة عن هذه الدابة لانه ليس يفرق
 فيها فيحتاج الى النية لانه قد يرا به التملك واربى ان قال دارى لله هبة سكنى فله سكنى كذا
 فيكون نصيبا كما قبل في عارية او سكنى هبة اى دارى لك بطريق السكنى حال كذا السكنى هبة اى
 مرهبة اى على سكنى الحفل لسمم الحلة اى الماعطاء نقدية حلتها حلة ثم قوله سكنى فله سكنى او سكنى
 صدقة اى دارى لك بطريق السكنى حال كذا السكنى صدقة او دارى لك صدقة عارية اى حال كذا
 بطريق العارية فعارية تخير يفرق منه المنفعة واربى اى دارى لك عارية هبة اى بطريق العارية حال كذا
 مناضرة هبة لك واربى عارية جباب الشرب فان هذه العبارات تدل على العارية لا الهبة وتصح هبة
 مناع لا تحتمل القسمة والمراد به اذا قسم لا يتق منفعة كالرجى والحام والبيت الصغير لا يحتمل
 اى لا يقع الهبة في شئ لا قسم يبقى منفعة خذو فله صدقة فان قسم ولم يفرق اى اذ هب النصف
 المشاع ثم قسم لم يفرق لان تمامها بالقبض وعند القبض لا شئ صدر ولا شئ هبة وقيل ان هبة واربى
 في قسم ومما في ليا وان طهر المحقق سلم انما لا يجزى لان المعجب معدوم وقت الهبة بخلاف المشاع

قلعة على السلام
 بعض الاماكن
 ان يفرق

صدرت وجبة لهما في شريح وسوق على غنم وتخلو مذبذبة في أرض وتحت في غنم كسبة المشاع أي لا يجره فدية
 البنية لكن ان فعلت هذه الاشياء غنم ملك المذهب وقبض تبيع صدرت لأن المانع كان اتصال المذهب بما
 ليس بمذهب وقد زال المانع بين ملك وجبة شيئا من فدية المذهب له تتم بلا تجديد قبض كما اذا كان
 المذهب ودبعة او عارية ملكا بالعتل وان لم يجدد فيها القبض لان القبض الصريح في قبضه ابركان
 وجبة الاب للطفل تتم بالاعتقاد كانه المذهب في يد الاب او يدهم و بعد لان يده كيد هداية فلو كان
 في يد غاصب او متاع بيكا فاستأ او متهب والصدقة في ذلك كالدية والام كالبية عند غيبته فدية
 منقطعة اعم منه وعدم وصية ان كان الطفل في حاله وكذا كل من يملك الطفل كالاخ والعلم وجبة الاجنبي
 له أي الطفل تم قبضه له عاقبه أي امكن الطفل يعقل النفع والضرر ويتم ايضا قبض ابيه او جده او من
 له بها امانة ان جرحها لان لها الرابطة فيها ربح الاحتفاظ وحفظ حاله وهذا من باب له لا يسبق الا بالمال
 فلو يدمر روية التحصيل هداية اركان الطفل في جرح اجنبي يرتب له عليه يد محترق الا يرى انه لا
 اجنبي اخر ينزع عنه يده فيملك ما تحت تصرفا في حقه هداية او قبض زوج الطفل له ارمح حشرة
 الاب بعد ان فان له قبله تصرف الاب امورها اليه ولا ينفذ ما قبل الزفاف هداية ويحب وجبة
 اشياء لو اهدت وان لا فها مسئلا ما جملته وهو قد قبضها جملته فلو شتم هداية لا عكسه خلوها والها
 أي هبة واحد لا شيئا وان لا تقع عند أي شخص جرحه وعند أي بيع لان التملك واحد فلو شتم كما اذا
 ربح من رجلين وله ان هداية النصف من كل واحد فيثبت الشئ بخلاف الرضا لانه محرم من يدين
 كل بكاله صدرت ربح تصدق حشرة على فقيرين وجبة لهما وهذا بالاتفاق لان الصدقة يراود بها جده
 الله تعالى قال النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة تقبض في كف الرضا قبل ان يقع في كف الفقير
 فلو شتم وجبة الفقير صدقة والصدقة جائزة فكذلك البية صدرت ولو شتم ان فقيرين خلوها والها
 أي ان الصدقة بعشرة على غنيين لا يقع عند ابراهيمة ربح الله وكذا اذا ربح لهما للفقير وعندهما
 كما في هبة واحد دار من اشياء وكذا تصد الصدقة لان الصدقة على غنيين يراود بها البهتان ان البية جائزة
باب الرجوع في البيع وفيه كذا او بعض هذا عندنا لعلهم عليه السلام الواجب احو بهيمة عالم شئ
 منها اعم يقرضه عند الشا في هداية لا يقع الا في هبة المالك لعله لعله عليه السلام لا يرجع الا
 في هبة المالك فيما يهب لوجهه ويحب لعله به أي لا ينبغي ان يرجع الا المالك فانه يملك الحاجة صدرت
 ويكره لعله عليه السلام العائد في هبة كالعائد في قبضه وهذا استحقاقه هداية ويمنع
~~منه اي من الرجوع هرووف مع حرقه فالدال الزيادة المنقطعة كالبناء والفسخ~~

في هبة من المالك ربح لا اعتد ولا في

والفسخ والسهم لا المنقطعة كالجارية الموهوبة اذا اهدت فلو اهب ان يرجع فيها والميم موت احد
 العاقدين والعيب العرض المنضاف اليها اذا قبض فخذ هذا عن شاعر هبة او يد لا عنها او في مقابلتها وكذا
 كان من اجنبي أي لو كان التعريف من اجنبي متبها هذا لان العرض لا سقوط الحق فيبيع من الاجنبي كبد المانع
 والبيع هداية فلو قبض فلو ان يرجع فيها وهب والماء الخرج غنم ملك المذهب له والراء ان وجبة وقبض البية
 فله الرجوع له وهب ثم نكح لاله وهب ثم ايان لعدم العلاقة بينهما في المار والمية و بعد هداية الثاني فها
 وروى القاق العاربة فلو رجع فيها وهب ذي ربح محرم والها هداية المذهب والعقل فيه قوله المذهب
 له وفي الزيادة العقل قوله الواجب والمذهب واكتفى بنصف البية رجع بنصف العرض وان استحق نصف
 العرض لا يرجع شيئا يرد الباقي لانه يبيع عرضا غير الكراية وبالاتفاق فله لانه لا عرض الا بعد
 قبض محله لان حقه في الرجوع لم يسقط الا لئلا له كل العرض ولم يسلم فان شارة باقية رجع في الكل
 وان شاعا مبدل ما بقي ولم يرجع في شيئا فلو كان اذ كان العرض مشروطا لانه تتم بغيره رجع البديل على
 المبدل فاذا اكتم بعضه يرجع بما يتايل من العرض كذا في الامور وروى ان الحق الكراية بالكل فيها أي
 ان اكتم كل البية رجع بكل العرض وقبض فيها اشارة الى هداية الصدورين لكن المذكور في المختار رجع الكل
 البية الاولى فقط مع ان ماخذ المسئلة بها ما عرضت نفسها فله ان يرجع بما لم يقبض لان التصديق
 مانع فاذا رجع في النصف يمتنع بقدره وروى جرح نصرا عن ملكه ان يرجع بما لم يجرح ولو يبيع الرجوع في
 البية الا بغيره المذهب او حكم قاضي لان الرجوع في البية يختلف فيه فربما ربح في ربحه من ربحه
 لان الرجوع في العقد فلو يبيع الماحية له واويدة عاملة لزمها لو يبيعها على نفسها ابركان ملك فلو اعتد المذهب
 فرب له بعد الرجوع متعلق باعتق قبل القضاء والتسليم فله لانه لا يخرج ملك المذهب له الا بالان
 بالقضاء فيقع لقائه قبله وروى لو منعه أي لو منع المذهب له المذهب عن المذهب وملك أي المذهب
 بعد الرجوع قبل القضاء وروى لا يبيع لقيام ملكه فيه وكذا ان خلت في يده بعد قضاء القاضي لان يده غير
 مضمونة اذا اطلبه فتمنع مع القدرة على التسليم صدرت ربحا احدى أي الرجوع بتراضي الحكم قاضي ربح
 الاصل وجبة من المذهب له أي تسخ لعقد البية من الاصل واعارة من الملك القديم لاهية للمذهب وروى
 فلو يشترط قبضه أي المذهب لان القبض انما يصير في انتقال الملك لا في عهد الملك القديم وروى ربح أي
 الرجوع في المشاع القابل للقسم كخمس دار وهب وملك هبة لما ربح فيه وروى ان ألف المذهب
 فاستحق فتمن المذهب له لا يرجع على رايه لانه عقد تبيع فلو سخر فيه السهم وروى البية
 بشرط العرض هبة ابتداء هذا اذا ذكره بكلمة على ان يقبله وجبة هذا العبد لعل ان تقبضت هداية الشئ

سبعة اشياء من باب قبض في الزيادة من باب ابركان
 ان الكسوة ربح في قبضها بالقبض والاشطيف في
 السهم وراود عليه اسفند فلو سخر في كسوة المصباح
 القوي
 فله الزيادة العاربة ان المذهب النسبية لا السببية

وما اذا ذكرهم بحرف الباء بان يمتلئوا من هذا الشئ بعبارة هذا ارباب الف درهم ومير الاخيرين بها
 ابتداء وانتهاء بالوجه كذا في شرح المبداء وغيره في شرط العقبين في العقبين لكن كل منها حصة
 ومنه الشئ في احداهما كما يحكم الهبة في بيع الشئ فثبت الشفعة في العقب والشرط والروية
 في كل منها عندنا وعند زفره الله وعند الشافعي في هبة بيع ابتداء وانتهاء لان الاعتبار للمعا في كلنا
 يشترط على المصنوع في بيعها ان يكون له في بيعها او على ان يرد لها عليه او يمتنع
 او يستلزمها صحت الهبة وبطلان الاستثناء اى استثناء المثل لانه انما يعمل في المثل الذي يعرفه العقد وقوله
 ان حصة المثل لا تجوز فلو يمتنع الاستثناء في بطلان الشرط لكانت مقتضى العقد وبطلان الشرط مطلقا
 فاذا اعتبر الشرط والمدة في بيعها في الاطلاق ودرر وكذا في وجوب دار على ان يرد عليه بعضها او
 بعضها شيئا منها لم يرد المثل ثم وجبها فالبينة باطله لان المثل يرد على ملكه فلو كان كاستثناء والمناصفة الهبة
 في المثل في حصة شئ مستعمل بملك المالك او حصة المشاع صدر بخلافه فلو عتقه ثم وجبها لان المثل يرد
 ملكا فاذا وجب المالك ما كان وجبها واستثنى المثل فالبينة جائزة صدر ومن قال لم يرد له اذا جاز عند فالدنيا
 لك او فانه يردت فانه ان ادبته الى نفسه فالباقي لك ان فانه يردت منه فبطلان المثل ان التعلق بالبيع
 في المبادى لا يبيع صدر والعري جائزة للعري حال حيوته ولو رثته بعده وعي ان يجعل داره له مدة ثم فاد
 مات رثت اليه فتصح التملك او تبطل الشقة وتطارد ويك انه عليه السلام ان العري ما يطرأ الشرط لاختيار
 والعري باطله وعند الشافعي في بيعه حصة الله فتصح كالعري ويمنع ان يردت ما قبلت وان مات
 قبل فليس فيه تملك متافا لان زمانه وهدم ان تقاب وهو لا يملكه كانه يتقدم منه فلو تعلق لعدم التملك في الحال
 وقال ابي حنيفة الله يبيع العري ابتداء على ان يملكه الحال ويستلزم الاستعداد له بعد موته عنه فيحق الشئ
 لفظيا ودرر فان قبضت اى العري كانت عارية في يده عند فانه يقتضى اطلاق الانتفاع به اختيار والصدقة
 كالبينة في جميع احكامها لا تقع بين العقبين ولا في مشاع بينهم ولكن لا يجمع فيها اى في الصدقة لان المقصد
 منها هو الشئ وتلصق ولا يفتى لانه يرد به الشئ ان قد يملكه الشئ صيا كثر وانما يملكه ثمة
 عليه لئلا يشاقب شرح الحج ولا يفتى بجمع ايضا في الهبة لغيره لانه في المصداقة ان المقصد منها الشئ
 له قال في جميع حال ارباب ملكه لغاوى من جهة لان ملكه انما يملكه ملكا لغيره بالتمليك وفي النوازل لم يجمع
 حاق من يرد لغاوى وله وجوب ولمان في الشئ ان كانا يرد هبة بالتمليك او يرد بالليل الى ذلك المختار
 يخلق في اقراره بفتح الحج وان قال ما ينسب الى امر يعرف في اقراره يعني لو قال ما يمتنع من ان يرد
 بانه في يدي فلو كان كان اقراره لانه يرد من التملك وانما المقصد منه انه ملك لغاوى ولكنه منسوب اليه

قال المير علي بن عيسى المنصف في باب الاصل من
 هبة هذه الهبة فلو ردت بعد العقد لم
 العري ميراثا له وجب له كذا في شرح المجمع
 والروية باجدة وهي من الرقبة وهي الاصل
 ينظر الى صحت الهبة

اليه فيمنع اقرار الوجارة شرح المجمع **كتاب الوجارة** لما فتح من مباحث تملك العبد بوجه
 شرع في مباحث تملك المنفعة بعوض فقال كتاب الوجارة وهي لغة فحالة من اجبره من باب طلب فطلب
 اسم للوجرة وهي ما يعطى من كراه الوجرة ودرر قال بعضا من العربية اللجاجة فعالة من المتاعلة وجر على وزن
 فاعل او فاعل لان الاجارة لا يجرى في المصارع بل يجرى باسم الفاعل المجرى وفي عبد المثل اجرت زيدا من كذا
 اجارة في الاساس لجر وهو مجرى ولم يقل مائة اجارة غلط ومستعمل في موضع فتح هي اسم للوجرة كالجالة لجرها
 بجره من باب طلب اى اعطاه المارة فمما جري ففتح العقب بين المجرى وبين الاجرة فان المالك الما فاعل الشا
 من المجرى والاجارة فعالة من اجرة يجر بمعنى الاجرة لكن في الشرع نقل الى العقد فقال صدر في بيع منفعة معلنة
 بعض معلوم دين او عين وما صلح اجرة وتنفذ بالشرط ويثبت فيها خيار الروية والشرط والعيب وتقال
 وتصح كالحج اختار والمنفعة تعلم تارة ببيان المدة كالسكنى والروية اى السكنى الدور وروية
 الارضين فتح مدة معلومة اى مدة كانت لان المدة اذا علمت تقسم المانع معلومة لتتسار وفي الرقبة فتح
 بشرط الواقف فان لم بشرط فالنقص ان لا يزيد في الارض على ثلث سنين وفي غيرها على سنة تارة
 تعلم بذكر العمل كسكنى القرب وجبايته وحمل مقرر معلوم على اية مائة معلومة وتارة بالاشارة كقول هذا
 الى من فتح كذا الاجرة لا يستحق بالعقد بل بالتجمل او بشرطه او باستيفاء المقصد عليه وقال الشافعي في هبة الله
 تملك بغير العقد لان المانع المدة صارت مبرجة حكما ضرورة بفتح العقد فيثبت الحكم فيما قبله من
 البطلان وان العقد ينفذ شيئا فشيئا على حسب حدود المنفعة على ما سمى العقد معاوضة ومن قبضتها
 المساواة في ضرورة التراضي والبدل الا ان يستوفى في المنفعة يثبت الملك في الاجرة لتحقيق التسوية
 حدانية او التملك منه فيجب له قبض الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة وتنفذ باختيار بقدر وقت التملك
 ولرب الدار والارض طلب الاجر كالمعسر ولرب الدابة لكل لاجلة والمقتضى والخياط بعد الفرائض فاعلم
 وان عمل في بيت المستاجر حتى اذ عمل في بيت المستاجر ولم يقع من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما في البداية
 والتجديد وذكر في المبسوط في الفوائد الضمنية والذخيرة من مروج الجامع السفر انه اذا اخذ البعض في
 بيت المستاجر يجب الاجر له بغيره حتى اذا سرق الثوب بعد ما اخذ يستحق الاجر بحسبه ودرر والخيار
 في بيت المستاجر ودرر بعد اخراج المثل فان اخذ قبل الاخراج سقط الاجر وان بعده فلو ان في بيت المستاجر
 لانه صار مسلما بالبيع في بيته بخلاف ما لم يملك في بيته فان نفس الاخراج من التملك لا يملكه تسليمه كذا
 ضمان عليه لخرجه من يده وقال لان اثناء المستاجر ضمانه مثل دقيقه ولو اجبره لانه مضمون عليه والمبايع لا بعد
 حقيقة التسليم وان شاء ضمانه الحب وله الاجر ولو ضمان عليه في الحب والاشجار والطيخ للولية بعد اقرار

في البيع

للصنف والمضارب اللجا بعد اقامته حتى اذا افسده المظلم بقران يرفعه او انكس فواجر له لا انما الشبهة
الاطراف فكانت من العمل والتشريع على نأيد كالنقل وقال بعد تشريحه لى وندها بالاقامة حتى يشترجه
اي ينضه بغير بعثه الى بعض لونه من تمام العواذ لا يذم من الضاد قبله وهذا اذا ضربه في ملك المستاجر بان
ضربه في نفسه لا يخرج عن ضمانه عالم يشترجه بغيره اليه وما لعل له في العيون اي شيء من ماله قائم بملك
العيان كالسبع مثله وندر كسباغ وقصار يقترب بالشاء والبض فله جسر لاهج فان حبسها فباعت فلو
ضمانا ولو اوجب وقال ان شاء المالك فتمتد مضد عالمه اجرا وغير مضدع ولو اجبر من لائن لعل لى اي في العيون
اي ليس حتى من ماله قائم بملك العيون مندر كالحال والمالوح وغاسل الشب ليس لجسرا بغيره في ذ
الابن لانه كان على شرف الهلاك فكانه احياء وماع منه بالمعول وعند زفره الله ليس حتى ليس سواء
لعل في العيون لو صدر وان اطلق العمل المصانع فلو ان يستعمل غيره وان قيد بغيره فلو كان اذ العيون ان ينفذ
بيده ومن مستاجر رجل ينجي بعياله فبعد بغيره ومات فاني بمن بق فله اجره بحسبه قال صاحب الدرر
هذا اذا كان عياله مصلوبين والى في حتى كله وان استخرج لا يبال طعام الى يد فوجبه ميتا فلو
اجر له انما قالوا وكذا المستخرج لا يبال كتاب اليه فله فله حيث لا اجر له عندا في حينه رحمه الله واي ينفذ
وقال محمد رحمه الله له اجر ذهابه هنا اي في الكتاب لانه في بعض المعتمد عليه في قطع المنة
هذا لان الاجر مقابل به لما فيه من المشقة وذا من الكتاب لجهة مئونة ولما ان المعتمد عليه نعل الكتاب لا
هو المعتمد او كسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم معلق به وقد نفقه ففقط الاجر كما في الطعام
وهو المشقة التي تل هذه المشقة هداية وله تركه اي الكتاب هناك فله ذهاب اجاعا لان الخويل ينقضي
هداية **باب ما يخرج من الاجارة** **لو يجوز** في استيجار الدار والحادث وان لم يذكر ما يخرج فيه
اي في كل واحد منهما والوحس ما يخرج فيها فان العمل المتعارف فيها السكن فيصرف اليه وله ان يعمل كل شيء سكر
ما يخرج البناء كالحداثة والقضارة والطبخ لان فيها ضررا ظاهرا فيستفيد العقد بما وراءه عا دالة ويصح استيجار
الارض للزروع ان يبرأ ما بين زرع او قال على ان يزرع حاشا والبناء والزرع اي ويصح استيجار الارض للبناء والزرع
لان هذه مشقة مقصودة بالارضى واذا انقضت المدة لم يمه ان يقبلها ويطلبها فارة الا ان يفرم اليه
قيمة ذلقة مقلعها بغير ما عهده وان كانت للارض تنقضي بقلعه فبذره وانما ايضا بغيرها المخرج والمستاجر
يتركه فيقهر البناء ما افرس منها والارض ليعا والطبخ كالشيء فان لا بناء في الارض بخلاف الزرع صدر في
الزرع يترك باجر المثل الى ان يجره لانه اذ انقضت المدة لا يجبر على القلع قبل ان يخلص صدره واستيجار
الغاية للسكنى والزرع والطبخ للسكن فان اطلق فلو ان يركب ويلبس من شاء واذا ركب اركب هو اركب

الاجرة كغيرها من اجرة المظلم
لستة رجبية التفتت
فصل في ملكه كغيره
المساج

انما بالقيمة معبوتة
والتقاضي معبوتة فادوات
الانعام التي
تحتاج باقية والشئ لا يجب ان
يقتضى

منه يبرأ من اجرة باب
والاو والبدن والى
فولقة فله على البنية
والاجرة فمال او هبة مستباح

المعتمد على من
اسم التسمية الحداثة
فيلق البناء ولما الى المستاجر مالارض وهذا الى
الكتاب

اركب او ليس غير فلو يستعمل غيره وان قيد براكب او لو بس مخالف فله لانه قد تدى وكذا كل ما
يختلف باختلاف المستعمل كالنشاط حتى لا استاجر لونه الى غيره لاجرة او اجرة فبغيره
فيه عند اي يرضه الله لتفاوت الناس في نصيبه والختيار مكانه وضرب او تارة وعند محمد رحمه الله
لانه السكنى مفار كالدور وما لا يختلف به اي باختلاف المستعمل فقيده هدر لانه غير مفيد فله
سكنى واحد بان يسكن غيره لعدم التفاضل وان سعى ما يجمل عن الدابة نهارا وقد لا كسرت فله حل مثله
او اخلف كالضغير والسهم لو ما يضره المالح وان سعى قد راعه القتل وليس له ان يجر مثل زنه حددا
لانه ما يجره اضر بالدابة لان الحد يدعيه في موضع من ظهرها والقتل يسهل على ظهرها وروان لا دعي
ما سعى فصيله فله من الزيادة ان كانت تقوى ما هو لها ولو فكل القيمة اي ان لم تعلق الدابة على غيره كل
كل القيمة لعدم الاذ بانها اصله من وجهه عن العادة اي ملكة وفي الاراد ان يغير النصف ولا يجره بالتقوى
اي يغير نصف قيمتها بغير اعتبار العمل بين المرفق وان ديف فان الحقيق المالح بالقرس سبة قد يجره اخر
من اشقى العالم بها وذكر الماراد فلو انه ركبها وحمل على ما نفقه غير من جميع القيمة وان كانت الدابة تقوى
حملها لان التقوى اركب مع الذي حمل يجتمعان في مكان فيض اثنى من الدابة لما اذا كانت لا تقوى فيجب عليه
الضمان في الاحوال كذا في ران كرها او ضربها ففصله من خلوها لهما فيا بس مقاد ومعارف وانما
منها مكانا تساه من التقدير ولا يبرأ به الى ما ساه وان استاجرها فابا وايابا في الامم انما قال
هذا انما لا قيل انما يفرم اذا استاجر ذاهبا فنقد لان الاجارة قد انتهت ماله من قبل الذلقة الممنوع وغيره بالمجان
عنه اما اذا استاجرها ذاهبا وجائبا لجا ونعم ذلقة الممنوع ثم رد ما اليه لا يفرم كالمعتمد او الخالف ثم عاد الى ارضه
لكن السعي الضمان صدر وان دفع سرج الحمار ما سرجه بما يسير به مثله لا يفرم لعدم التقوى وان استجر او
كفه بما لو يسير او لا يركب به مثله فله لوجهه التقوى لانه يصد او ما لاداة كمن يبدل الخلفة بالهدية وكذا
ان او كفه بما يركب به مثله اي يفرم عندا في حينه رحمه الله وقوا يفرم وقد راد وروى عن السرج فله لانه اذا
كان يركب بغير الحمار كان بها والسرج سكر فيض المالك راضيا به الا اذا كان نائدا على السرج في ارضه فيفرم
الزيادة لانه لم يرض بالزيادة فصار كالزيادة في الخل المسير اذا كانت من جنسه ولو رضى به رضاءه ان الاك
ليس من جنس السرج لانه الخيل والسرج للمركب وكذا يبيط احد على ظهر الدابة ما لا يبيط عليه الاخر فكان
مخالفا اذا حمل المديد وقد شرط له الخلفة هداية وان سلمه لئلا يلحقه غيره ما فيه المالك مما يملكه الناس
فوضا ان عليه ان لم يتفاوت الطريقان وان تقار تاو كان لا يسلكه الناس وحل في الجركت فله التقيد
مع وجوه المخالفة وتفاوت الفاحش بين البئر والجرجان بلع فله المالح لمصلحة المعتمد وان تنازع الموقوف على

الضمان في الاحوال كذا في ران كرها او ضربها ففصله من خلوها لهما فيا بس مقاد ومعارف وانما
منها مكانا تساه من التقدير ولا يبرأ به الى ما ساه وان استاجرها فابا وايابا في الامم انما قال
هذا انما لا قيل انما يفرم اذا استاجر ذاهبا فنقد لان الاجارة قد انتهت ماله من قبل الذلقة الممنوع وغيره بالمجان
عنه اما اذا استاجرها ذاهبا وجائبا لجا ونعم ذلقة الممنوع ثم رد ما اليه لا يفرم كالمعتمد او الخالف ثم عاد الى ارضه
لكن السعي الضمان صدر وان دفع سرج الحمار ما سرجه بما يسير به مثله لا يفرم لعدم التقوى وان استجر او
كفه بما لو يسير او لا يركب به مثله فله لوجهه التقوى لانه يصد او ما لاداة كمن يبدل الخلفة بالهدية وكذا
ان او كفه بما يركب به مثله اي يفرم عندا في حينه رحمه الله وقوا يفرم وقد راد وروى عن السرج فله لانه اذا
كان يركب بغير الحمار كان بها والسرج سكر فيض المالك راضيا به الا اذا كان نائدا على السرج في ارضه فيفرم
الزيادة لانه لم يرض بالزيادة فصار كالزيادة في الخل المسير اذا كانت من جنسه ولو رضى به رضاءه ان الاك
ليس من جنس السرج لانه الخيل والسرج للمركب وكذا يبيط احد على ظهر الدابة ما لا يبيط عليه الاخر فكان
مخالفا اذا حمل المديد وقد شرط له الخلفة هداية وان سلمه لئلا يلحقه غيره ما فيه المالك مما يملكه الناس
فوضا ان عليه ان لم يتفاوت الطريقان وان تقار تاو كان لا يسلكه الناس وحل في الجركت فله التقيد
مع وجوه المخالفة وتفاوت الفاحش بين البئر والجرجان بلع فله المالح لمصلحة المعتمد وان تنازع الموقوف على

اللبس بالضم يبرأ من اجرة باب
تأخر المساور

وان عتبه ذرع من فروع رطله من ما نقتطع الارض لان الرطل اضر بالارض من الخطة لانتشاره فيها
فيها وكثرة الحاجة اليه في كل حال فلو كان خافوا الى غير ذلك من ما نقتطع اهداية ولا ابرهية لانه صار ما صاحب
استقلال الارض بجيش اخر غير ابرهية ودره وان ابرهية الخطة القرب فيساق في طه قباء خبز المالك بين
تقنيه فيته وبها اخذ القباء ووقع ابرهية لابراد على ما سيجي قبل مضاه الطرطق الذي هو درطاق لانه
يستعمل استعمال القريب وقيل هو جري على اطلوه لانهما يتقاربان في المنفعة لانه يشد وسيله ويتقوى
انتفاع القريب فيه المرافقة والمخالفة فمما لا ياتي اليه من شاة لكن يجب ابرهية لتصور جهة ابرهية المرافقة
ولا يجاوز به الدرع الحق كما يحكم الاجارة الفاسدة ودره وكذا ابرهية في طه سراجيل في الاجارة
في اصل المنفعة وقيل يمتنع هنا باو حيا للتفاوت في المنفعة بأرباب البيع يجب في الاجارة لانه
المسح هذا عندنا وعند من فزع الله والشا فزع الله يجب باطلا ما بلغ كاي البيع الفاسد يجب قيمة العبر
بالغة ما بلغت ولما ان النافع غير متقومة بنفسه بل بالعد وقد استغنى الزيادة فيه صدد ومن شاة
وان كل شهر بكذا في العقد في شهر فسد وفي الباقي اذ لا يمكن تجميع العقد على جلة الشهر لانه لا
على ما بين الادنى والفكر لعدم الاولوية بينهما من البعد فتعبر الادنى واذ اتم الشهر الاول فكل منها
ان يقتضوا الاجارة لانها العقد الصحيح ورا لان يسحق جلة الشهر لان المدة صارت معلومة
وكل شهر سكن منه ساعة مع فيه وتطرح الضح وظاهر الزاوية بقا في البيلة الاولى وما
ان اجرة سنة بكذا في رالم يبين قسط كل شهر من الاجارة لان المدة معلومة بدولة التقويم فصار
كاجرة شهر واحد فانه جائز ان لم يبين قسط كل يوم هداية واجزاء المدة ماسي والادنى وان
لم يتم شيئا فدفعت العقد اي وهذا هو الفرق الذي استاجر لان الارقات كلها في حق الاجارة
على الساع فاشبه اليها بما يخاف في الصمم لان السبا لي بسج بجله هداية فان كان حين يهل يضرب
بالاهلية والاقبال ايام لان الاصل اذ اعتذر بيار الى ابله وعند محمد رحمه الله الاقله بالايام
والباقي بالاهلية لان الايام بيار بالاضروية وفي الايام منها هداية واليه يرجع الله في
رماية ومع الايام في رماية اخرى وكذا العدة اي في حيث الاعتبار بالاشهر وقدر في الطلاق
ما ينفذ او وقع في وسط الشهر تعتبر العدة بالايام وهذا ويجوز اخذ اجرة حسب اليقين المأمور
الناس وقد قال عليه السلام لا يحكم ما رآه المسلم حنا فمحصن عنده ابن ملك والحج ما رآه
انه عليه الصلوة والسلام احبهم واعطى الاجرة ابن ملك لا اخذ اجرة حسب اليقين وما رآه ان
فكروا لي على الاثبات لقوله عليه الصلوة والسلام انهم السحح حسب اليقين والملاذ اخذ

الضيق من الذي ليس الاخذ كذا في القليل
بالاكثر من الجاهل

تسليمه في عتبه من فزع الله لان الاصل ان كل من كان
فيما لا ياتي به يغير الاخذ عند العبر بالعد وكذا
من ساعته في قبة قال في الاجارة فان سكن ساعة من الشهر
ان في سح العقد في كل شهر لانه لا يتم العقد بانهما
وكذلك كل شهر في الايام التي في العقد بانهما
بل في الشهر ان في الايام التي في العقد بانهما
وقد ما لا ياتي به في الايام التي في العقد بانهما
في اجارة السنة بكذا في رالم يبين قسط كل شهر من الاجارة لان المدة معلومة بدولة التقويم فصار
كاجرة شهر واحد فانه جائز ان لم يبين قسط كل يوم هداية واجزاء المدة ماسي والادنى وان
لم يتم شيئا فدفعت العقد اي وهذا هو الفرق الذي استاجر لان الارقات كلها في حق الاجارة
على الساع فاشبه اليها بما يخاف في الصمم لان السبا لي بسج بجله هداية فان كان حين يهل يضرب
بالاهلية والاقبال ايام لان الاصل اذ اعتذر بيار الى ابله وعند محمد رحمه الله الاقله بالايام
والباقي بالاهلية لان الايام بيار بالاضروية وفي الايام منها هداية واليه يرجع الله في
رماية ومع الايام في رماية اخرى وكذا العدة اي في حيث الاعتبار بالاشهر وقدر في الطلاق
ما ينفذ او وقع في وسط الشهر تعتبر العدة بالايام وهذا ويجوز اخذ اجرة حسب اليقين المأمور
الناس وقد قال عليه السلام لا يحكم ما رآه المسلم حنا فمحصن عنده ابن ملك والحج ما رآه
انه عليه الصلوة والسلام احبهم واعطى الاجرة ابن ملك لا اخذ اجرة حسب اليقين وما رآه ان
فكروا لي على الاثبات لقوله عليه الصلوة والسلام انهم السحح حسب اليقين والملاذ اخذ

فان كان من اجرة من يتسبب بالاجارة اصله في الشهر
قال الله تعالى في ما فيه الناس

اخذ الاجرة عليه هداية ولا على الطاعات كالاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه والاصل
ان كل طاعة مخصوص بالمسلم لا يجوز الا لاجار عليها عندنا وعند ائمة الله يعبر في كل ما له يتعبر
على الاجرة لانه استجار على كل معلوم غير متعبر عليه فيجوز ولما قدم عليه السلام ان في القرآن ولو
تا كانه وفي اخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان بن ابي العاص الشقي وان اتخذت
مر ذنا ولا تأخذ على الاذن ابرهية لان العترة متى حصلت وقصة عن الصامل ولما ايتى به اهلته ولا يجوز
له اخذ الاجرة غيره كالحق والصمم والصلوة ولان التعليم مما لا يقدر المصلحة عليه الا بمعنى من قبل التعليم
مما لا يقدر على تعليمه فلو بيع هداية او المصاعى كالصنعة والسحاح والموا في لونه استجار على
المصنعة وانما السحاح بالهنة هداية ويقتضي العلم بالجار على الامامة وتعليم القرآن والفقه لانه ظهر
التحاني في الامور الدينية في الامتناع بتعليم حفظ القرآن هداية وكذا الفقه والامامة ويجوز
على من ماسي ويحس به وان لم يذكر العدة عند الاستجار اقتصار بغير اجرة المثل ابن ملك ومحمد
المدة المرسومة المدة بفتح الحاء غير المدة هداية تهدى الى المعطية على رؤس بعض سورة القرآن كمن
به لان الصاد فبعت باهداء المداوى وحواصة يستعملها اهل ما رواه الشهر مستدر ولو نفع اجارة المتاع
الوص الشيلة وعند ما نفع مطلقا وان اجره وان رجلا مع اتفاقا اي ان اجر رجل واره من رجل مع
اتفاقا وان التسليم بيع جلة ثم الشصع سقرق الملك فيها بينهما طارعا هداية ويجوز استجار الشيلة
باجر معلوم لانه قال فان ارسلتمكم فمات من راولن التامل به كان جارا في عهد النبي صلى الله عليه
وسلم وقبله واقدم عليه هداية وكذا يطعمها وكذا استأجره عند ابرهية وجه الله خافوا قالها اي
لا يجزى عنده لان الاجرة مجزولة فصار كما استاجرها للخبز والبطيخ وله ان البيلة لا يقتضي الاخذ لانه
في العادة التسامحة على الاضرار شفقة على الاملاد فصار كسج فغيره من صبره بخلافه للخبز وغيره لان البيلة
فيه تقتضي الاخذ هداية وعليه عمل الصبي ومثل ثوابه واسلوح طعامه ودهنه لانه العادة ان
الظفر في البيت تغلق هذه الامور فصار له لاء كالمشروط ودره لا يمتنع من ايم الثياب والطعام
والدماء بل هداية التمر واجرة ايج الظفر على من نفعه عليه فان ارضته في المدة بلبس شاة او عند تدم
فلا اجرا لان هذا الطعام ليس بارضاع ومن رجها وطنا في بيته المستاجر فان البيه ملكه فيمضيه عند
وكذا فصح ان لم تكن برضاها ان كان نكاحه ظاهرا لان اقرت به اي ان كان النكاح ظاهرا بين افساسا وغيره عليه
شهود فلن وجع الاجارة فيا تلتحقه اما ان علم النكاح باقولا لا صدق ولا هو الطل فصح ان حرسة الشدة
ارجلت لان لينا يعبر بالرد مستدر وقد استجارها لانه ليس له غزله بنسبه او استجارها لغيره عليه

والاخذ في الطعام والكسوة
في اجارة الفقه والفقه في اجارة يوردون

بقضيه من استيجار ثلث ليطول له بركا بقضيه من ذبقة هذا يسمى قضيا لطحا وقد منى النجس
 الله عليه وسلم عنه لانه جعل الاجرة عند ما يخرج من عمله والتمردان الا وليان في معنى قضيا لطحا عند
 ويجب اجر المثل في المثل ويجوز المسمى وان استجر ليجزله اليوم قضيا بدوهم فدخلوا قالوا في اليوم
 صح اتفاقا اى اذا استلجوا ليجزله هذا القضيح اليوم بدوهم فدخلوا في خيفة ربه الله لانه
 بالمعقبة عليه لان ذكر المدة يقتضى كونه المدة وذكر العمل مع تقديره الدقيق يقتضى كونه العمل ولو خرج
 لاحدهما على المخرج ان نفع الاجرة ونفعها على المدة لانه لا يحق الاجرة الا به كونه اجرة من كان نفع
 الاجرة في وقتها على المدة لانه يستحق الاجرة بمعنى المدة عمل او قصد العقد ولو كان المعقود عليه كلهما
 اى يعمل هذا العمل مستغرا لهذا اليوم في غير مقدور عادة بغير الخيفة ربه الله انه اذا استجر عاوى
 قال في اليوم جازت الاجرة لان في المدة لا تقتدر المدة فلو يقتضى الاستحقاق وكان المعقود عليه العمل
 معلوم وورث وان استلج ارضا على ان يكرها من ركب الارض قبلها لخرت كذا في الصحاح اى من رعاى او
 سبقها ومن رعاى صح لان الزرعة مستحق بالاعتد ولون يتا في الزراعة الا بالحق والكراب
 فكان كل واحد منهما مستحقا وكل شرط هذه صفة بغير مقتضيات العقد فذكره لا يوجب الفساد
 هداية وعلى ان يثبتها او يكرها من رعاى او يكرها لو يقع لوان ارضه الاضال تبقى بعد انقضاء المدة و
 ليست من مقتضيات العقد وفيه نفع صاحب الارض فتفد كالباع ورد وكذا الاستحجار للزراعة
 بزراعة والمركوب بركوب والسكنى بسكنى وليس بليس اى لا يقع هذه ايضا وقال آت فوجد
 يوجان له ان المنافع بمنزلة الاعيان حتى جازت الاجرة يا جرة دية فلو يصير بنا بدين ولنا ان
 ليس بانفاده يحرم النساء عندنا فاصار بيع العقود بالعتق في سنة والى هذا اشار في جهات
 ولنا لاجرة جازت بخلاف القياس الحاجة والحاجة عند اتحاد الجنس بخلاف ما اذا اختلف
 جنس المنفعة هداية وان استاجر شريكه او جاره ليجزله اليوم لانه لا يلزم الاجر كراهية استاجر
 المهر من المهر ومن استاجر من لم يذكره من رعاى او لم يبين ما ينفعه من رعاى لا يقع ان لم يعلم
 لان الارض مستاجر للزراعة والغيرها وكذا ما ينفعه من رعاى او لم يبين ما ينفعه من رعاى لا يقع ان لم يعلم
 غيره فلم يكن المعقود عليه مطلقا هداية وقد له ان لم يعلم لم يذكر في الهداية كراهية سلب الهداية
 مخرج عنه هذا فان رعاى مسمى الاجر عاد مسمى له المسمى وهذا استحقاق والقياس لا يوجب
 قول من ربه الله لانه وقع فاما فلو يظلم جازت ربه الله استحقاق الهداية ان نفعه قبل تمام العقد
 فيقلب جازت اذا انقضى في حالة العقد وان كان اذا استقط الاجر المجهول قبل مضيته والحق الزائد

وان كان المثل بالثمن ان يبيع ما يكرها من رعاى او يكرها لو يقع لوان ارضه الاضال تبقى بعد انقضاء المدة و
 ليست من مقتضيات العقد وفيه نفع صاحب الارض فتفد كالباع ورد وكذا الاستحجار للزراعة
 بزراعة والمركوب بركوب والسكنى بسكنى وليس بليس اى لا يقع هذه ايضا وقال آت فوجد
 يوجان له ان المنافع بمنزلة الاعيان حتى جازت الاجرة يا جرة دية فلو يصير بنا بدين ولنا ان
 ليس بانفاده يحرم النساء عندنا فاصار بيع العقود بالعتق في سنة والى هذا اشار في جهات

الزائد في الهداية هداية وان استاجر حمارا الى مكة ولم يذكر ما يجز عليه في العقد فنفق لا ينفق لوان العبد
 المستاجر عانة في يد المستاجر وان كانت الاجرة فاسدة هداية وان بلغ مائة فله المسمى اى المسمى
 استحقاقا كذا في المسئلة الاولى هداية وان اختلفا قبل الزرع والعلف فنصف الاجرة للصادق
 في الهداية فنصف الاجرة دفعا للصادق اذا الفاد قائم بعد التسمية **فصل** في الاجرة لو كان احدهما
 الاجير المشترك وثانيهما الاجير الخاص وسبب بياننا ما لو لم يعلم بعد واحد ولا يستحق الاجرة مع كونهما
 والعقد ان الاجرة عقد ماضى فنفق المداولة بين العرضيين في لم يعلم للعقد وعليه المستاجر ومنه العمل
 لو يعلم للاجير العرضي وقد ايجز دور والمبلغ في يد العانة او ينفق ان ذلك وان شرط ضمانه به ينفق ويحتمل
 ان امك الخبز منه كالعقب والسرقة بخلاف ما لو يمكن كالمثل والميراث الغالب والصدق المكافئ لما ماري
 غير على معنى الله عنها انهما كانا بيمينان الاجير المشترك ولان المظنة مستحق عليه اذ لا يمكنه العمل الا به فاذا
 هلك بسبب يمكن الاحتياط عنه كالعقب والسرقة كالتمسك من خبرته فيض كالمدة اذ كانت باجر بخلاف
 ما لو يمكن الاحتياط عنه كالمثل حقت افضه والحرق الغالب وغيره لانه لا تقبض من خبرته ولو في خيفة ربه الله
 امانة في يده لان القبط حصل باذنه ولما لم يملك بسبب لا يمكن الاحتياط عنه لا ينفق ولو كان مهورا لضمته
 كما في المنسوب والمظنة مستحق عليه بتجاوز قصد ولما لا يقابل الاجر بخلاف المدع باجر لان المظنة مستحق
 مقصدا حتى يقابل الاجر هداية ويغير ما تلحق بعون اتفاق كخرقة الثوب وما قد وزل لقال وانقطاع الجمل
 الذي يشتر به المكاري وعرق السفينة من مدها هذا عندنا وعند من ربه الله والله في خبره الله لا ينفق
 يعمل باذن المالك ولنا ان الماء ممد به العمل الصالح لانه لا ينفق ان ينفق المهر بقره ما تلحق بعون جوار وفيه العقد
 المعتاد على ما ياتي في الجاهل او عملوا نقياد فيه عندنا المعلوم مدون لك لا ينفق به الا حتى حرق في السفينة
 بسبب مدها مستحق الدابة بسبب شد المكاري لان الاية حتى غير مدها بالاعتد بل بالحيانة فصار العقد
 لا ينفق العاقلة مدون ولو ينفق فساد ولا ينفق لم يجاوز المعتاد ووجهه انه لو يمكن الخبز من السراية
 لانه ينفق على قلة الطبايع ومنه في خبر الالم ناول يمكن التقييد بالمسح من العمل ولو كذلك في الثوب
 ومنه ما قد منا لان قلة الثوب وربة تعرف بالاجتهاد فامكن التقييد هداية ولو كان كذا في
 طريق الغرات فلما لا ان ينفقته فتمت في مكان حله ولو اجز في مكان كسر وله الاجر عا به اما ان
 فلو انه ينفق لان الدخل تحت العقد على سبيل المصنف غير اخل ولا الخيان فلو كانه اذ انكسر الطريق
 لخل سبيل واحد تبيح الله وقوعه بعد يامر الا بطلان من هذا الوجه وورثان التسمية الاجير الخاص ومنه
 يعمل واحد يسمى اجير واحد ايضا لانه لا يمكنه ان يعمل لغيره ويسحق الاجر بتسليم نفسه مدها وان لم يعمل

جازت اجرة العنان من ثلث ليطول له بركا بقضيه من ذبقة هذا يسمى قضيا لطحا وقد منى النجس
 الله عليه وسلم عنه لانه جعل الاجرة عند ما يخرج من عمله والتمردان الا وليان في معنى قضيا لطحا عند

وان كان المثل بالثمن ان يبيع ما يكرها من رعاى او يكرها لو يقع لوان ارضه الاضال تبقى بعد انقضاء المدة و
 ليست من مقتضيات العقد وفيه نفع صاحب الارض فتفد كالباع ورد وكذا الاستحجار للزراعة
 بزراعة والمركوب بركوب والسكنى بسكنى وليس بليس اى لا يقع هذه ايضا وقال آت فوجد
 يوجان له ان المنافع بمنزلة الاعيان حتى جازت الاجرة يا جرة دية فلو يصير بنا بدين ولنا ان
 ليس بانفاده يحرم النساء عندنا فاصار بيع العقود بالعتق في سنة والى هذا اشار في جهات

وان كان المثل بالثمن ان يبيع ما يكرها من رعاى او يكرها لو يقع لوان ارضه الاضال تبقى بعد انقضاء المدة و
 ليست من مقتضيات العقد وفيه نفع صاحب الارض فتفد كالباع ورد وكذا الاستحجار للزراعة
 بزراعة والمركوب بركوب والسكنى بسكنى وليس بليس اى لا يقع هذه ايضا وقال آت فوجد
 يوجان له ان المنافع بمنزلة الاعيان حتى جازت الاجرة يا جرة دية فلو يصير بنا بدين ولنا ان
 ليس بانفاده يحرم النساء عندنا فاصار بيع العقود بالعتق في سنة والى هذا اشار في جهات

كون استرجع الفدية سنة او على الغنم ولا يقيم ما كتب في يد المبلع اما الآلة فلا يكون الصبر امانة في بيع
بالوجاع امانته فطاهر ما عندهما فهو تقنين الاجير المشترك في بيع استرجعها صيانة لومرارة الناس
لونه يتقبل الاعمال من خلق كثير طمعا في كثر الاجر وقد يعجز عن القيام بما فيكث عنه طمعا فيجب عليه الصبر
او اهلك بما يمكن التحريم منه لا يتيسر له في حفظه واجبر الحد لا يتقبل الاعمال فاخذ فيه بالقياس اما
الثاني فلو ان المتافع صارت حكمة للمستاجر فاذ اهرم بالتصرف في ملكه فتح وصار ثابا ثابا فضا
لا اليه كانه فعل بنفسه ودر وجه تسمية الاجير بينا نفعين مختلفين وايضا وجه لزم سمي
له رحما ما في العمل فخذ ان خطته فارستيا فبدرهم او روتيا فبدرهم وان سبقت به بعضه فبدرهم او
ببعضه فبدرهم وان كان في المكان ان سكنه هذه الدار فبدرهم في الشهر وعنه فبدرهم وان كان في المسافة
فخذ ان سكنه الى الكوفة فبدرهم او الى واسطه فبدرهم وكذا ارجح لو رد بهما ثلثة لابين اربعة نفع
لبيع التردد بهما اربعة والمحب في جميع ذلك البيع دفع الحاجة غيرة لا بد من اشتراط الخيار في البيع والاختار
لا يشترط ذلك لان الاجر مما يجب العمل وعند ذلك يصير المعتمد محله ما وفي البيع يجب الغنم بنفس العقد
فيحقق المبالاة على وجه لا يتوقع المنازعة الا باثبات الخيار له هداية ولم قال ان خطته البيع فبدرهم وعنه
فببعضه فخطاه البيع فله الدرهم وان خاطه عنده اجرا مثل عند ان خطته رحمه الله لا يجوز نصف
درهم وفي الجامع الصغير لا يتحقق غير نصف درهم لا يراه على درهم هداية وقال الشارحان جازيان وقال في
رحمة الله الشارحان فاسد ان ذكر البيع للتجديد وذكر العقد للثبوت في جميع فكل بيع تسمى امانا وكذا
حد مقصود فصار كاختلاف الفاعل وعنه وله ان ذكر البيع ليس للتدوين لان اجتماع الرقعة والعمل فبدر
كاحر بذكره للتجديد في جميع العقد تسمى ان سدر ولم قال ان سكنه هذا المافيت عطار اى حال
كنت عطارا فبدرهم او حاد فبدرهم جازيان خلافا لهما وكذا الخلاف لو قال ان ذهبت بهمة الدابة
الى الخيرة فبدرهم وان جازيان الى الفارسية فبدرهم وفي الهداية ومن استاجر دابة الى الخيرة فبدرهم وان
جازيان الى الفارسية فبدرهم فبدرهم ويجوز الخلاف في استرجع الفدية من غير متضمن عليه في هذه الفدية
الا انه يجوز ان لا يجزى عندها كما في اهلنا قال ان حملت عليها الى الخيرة كرسية فبدرهم وان حملت كرسية فبدر
هيرة فبدرهم وفي قوله ان خطته رحمه الله وقال لا يجزى وجه قولهما ان المعتمد عليه عند الشئ بما وكذا الاجر
وهو مجزى والمبالاة ترجب الضاد بخلاف خياط الرمية والفارسية لان الاجر يجب بالعمل عند نفسه
لمبالاة اما في هذه المسائل فبدرهم بالحقية والتسليم في المبالاة وهذه الحرف بها لا سدر عندها ولا في حنيفة
رحمة الله انه خيرة بين عقدين صحيحين مختلفين فيبيع كما في مسألة الرمية والفارسية وهذا لان

فقد استرجع الفدية سنة او على الغنم ولا يقيم ما كتب في يد المبلع اما الآلة فلا يكون الصبر امانة في بيع
بالوجاع امانته فطاهر ما عندهما فهو تقنين الاجير المشترك في بيع استرجعها صيانة لومرارة الناس
لونه يتقبل الاعمال من خلق كثير طمعا في كثر الاجر وقد يعجز عن القيام بما فيكث عنه طمعا فيجب عليه الصبر
او اهلك بما يمكن التحريم منه لا يتيسر له في حفظه واجبر الحد لا يتقبل الاعمال فاخذ فيه بالقياس اما
الثاني فلو ان المتافع صارت حكمة للمستاجر فاذ اهرم بالتصرف في ملكه فتح وصار ثابا ثابا فضا
لا اليه كانه فعل بنفسه ودر وجه تسمية الاجير بينا نفعين مختلفين وايضا وجه لزم سمي
له رحما ما في العمل فخذ ان خطته فارستيا فبدرهم او روتيا فبدرهم وان سبقت به بعضه فبدرهم او
ببعضه فبدرهم وان كان في المكان ان سكنه هذه الدار فبدرهم في الشهر وعنه فبدرهم وان كان في المسافة
فخذ ان سكنه الى الكوفة فبدرهم او الى واسطه فبدرهم وكذا ارجح لو رد بهما ثلثة لابين اربعة نفع
لبيع التردد بهما اربعة والمحب في جميع ذلك البيع دفع الحاجة غيرة لا بد من اشتراط الخيار في البيع والاختار
لا يشترط ذلك لان الاجر مما يجب العمل وعند ذلك يصير المعتمد محله ما وفي البيع يجب الغنم بنفس العقد
فيحقق المبالاة على وجه لا يتوقع المنازعة الا باثبات الخيار له هداية ولم قال ان خطته البيع فبدرهم وعنه
فببعضه فخطاه البيع فله الدرهم وان خاطه عنده اجرا مثل عند ان خطته رحمه الله لا يجوز نصف
درهم وفي الجامع الصغير لا يتحقق غير نصف درهم لا يراه على درهم هداية وقال الشارحان جازيان وقال في
رحمة الله الشارحان فاسد ان ذكر البيع للتجديد وذكر العقد للثبوت في جميع فكل بيع تسمى امانا وكذا
حد مقصود فصار كاختلاف الفاعل وعنه وله ان ذكر البيع ليس للتدوين لان اجتماع الرقعة والعمل فبدر
كاحر بذكره للتجديد في جميع العقد تسمى ان سدر ولم قال ان سكنه هذا المافيت عطار اى حال
كنت عطارا فبدرهم او حاد فبدرهم جازيان خلافا لهما وكذا الخلاف لو قال ان ذهبت بهمة الدابة
الى الخيرة فبدرهم وان جازيان الى الفارسية فبدرهم وفي الهداية ومن استاجر دابة الى الخيرة فبدرهم وان
جازيان الى الفارسية فبدرهم فبدرهم ويجوز الخلاف في استرجع الفدية من غير متضمن عليه في هذه الفدية
الا انه يجوز ان لا يجزى عندها كما في اهلنا قال ان حملت عليها الى الخيرة كرسية فبدرهم وان حملت كرسية فبدر
هيرة فبدرهم وفي قوله ان خطته رحمه الله وقال لا يجزى وجه قولهما ان المعتمد عليه عند الشئ بما وكذا الاجر
وهو مجزى والمبالاة ترجب الضاد بخلاف خياط الرمية والفارسية لان الاجر يجب بالعمل عند نفسه
لمبالاة اما في هذه المسائل فبدرهم بالحقية والتسليم في المبالاة وهذه الحرف بها لا سدر عندها ولا في حنيفة
رحمة الله انه خيرة بين عقدين صحيحين مختلفين فيبيع كما في مسألة الرمية والفارسية وهذا لان

لو سكنه بنفسه يحالف ساكنه المداو الا ترى انه لا يدخر ذلك في مطلق العقد وكذا في الخرافات والابا
تقعد لوقوعه وعنه ترفع المبالاة والخرج الى الايجاب بمجرد التسليم يجب اقل الاجر بما للثبوت به هداية ولو لم
بعد استرجع الفدية باو استعمله لان في هذه الفدية زيادة مشقة فلا يتقبل الاطلاق ودر وجه
عبد حجر بالتميز واعطاء الاجر ليس المستاجر ان يأخذ منه الاجر لو ان هذه الاجارة بعد الفراع صحيحة
لو ان فسادا هار هاية حق المولى فبعد الفراغ رعاية حقه في النجدة وجوب الاجر له ودر وجه الاجر المفضل
نفسه فكل ما صيد اجرة لا يقيم خاوا قال ما اى نصب عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ الغائب الاجر فكله ولو
عنه ان خينة رحمه الله لو ان العبد لا يجزى نفسه وكذا ما في بيعه فلا يقيم متدينا ولا يميز لونه حال المولى ممتد
وما وجد سيدة اخذ لونه وجد عين ماله هداية فوقف العبد اجرة صحيح في قولهم جبالا فخذ ذولا في
التصرف وعلى اعتبار الفراغ على ما هداية ولو اجزى عبده هذين الشهرين شهرين باربعة ودر وجه اجزى
والا لانه منها باربعة لان الشهر المذكور اوله ينصرف الى ما قبل العقد فحرم الاجر ان نظر الى تجزى
فينصرف الثاني الى ما قبل الاول ومنه هداية عبارة الدرر المستاجر عبدا شهرين شهرين باربعة ودر وجه اجزى
استعمله مستاجر فاقب او مرض فادعى رجوعه اى وجود الا باق او المرض اول المدة وادعى المولى رجوعه
فقبل الاخبار بعبادة حكم المال فان كان العبد حاضرا او صحيحا صدق المولى والا اى مان لم يكن العبد
حاضرا او صحيحا فالمستاجر اى صدق المستاجر وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الرمي وجر يانه ولو حال
رب الثوب امرت ان تنسبه امر فببعضه اصفر وقال الصانع امرتني بما صنعت صدق رب الثوب
لان الاذن يستفاد من جهة الولى انه لما اذن له ان كان الفعل قوله وكذا اذا انكره فببعضه لانه
يجازى لونه انكره لثوبه لانه لزمه هداية وكذا الاختلاف في القيس والقياس بمعنى اذا لم يسلط
للثوب امرت ان تحيط بذي ثوب خطته فببعضه صدق رب مع اليهم هداية فان حلف فببعضه الصانع
فببعضه ثوب غير محمول ولو اجزى واخذ الثوب واعطاه اجرا مثله لا يجازى به المستحق وان قال رب الثوب
لي بلعاجي وقال الصانع يا جرا فاعقل لب الثوب وعند الله اى يرضى عنه الله للصانع ان كان حريفا
المغرب حريف العمل معاملة وعند محمد رحمه الله للصانع كان معروفا فاجزى بالاجر **باب في حريفا**
نفسه يعيب قوت النفع كزب الدار وانقطاع ماء الوضوء والرحى او اخل عطف على قوت به اى النفع
يعنى ان العيب لا ينفذ النفع بالكلية بل يخل به بحيث يجد ان ينفع به في الجلة ودر وجه العبد ما
الدابة فلما انتفع به مهيأ ان زال الموهج عيبه سقط خياره لانه مال سبيبه فببعضه بالعدو وسال العجز
المضى على موجب العقد لا يتقبل ضربه غير مستحق به قطع سن سكنه رجوعه بعد ما استجر له اى لقلعه فانه

فقد استرجع الفدية سنة او على الغنم ولا يقيم ما كتب في يد المبلع اما الآلة فلا يكون الصبر امانة في بيع
بالوجاع امانته فطاهر ما عندهما فهو تقنين الاجير المشترك في بيع استرجعها صيانة لومرارة الناس
لونه يتقبل الاعمال من خلق كثير طمعا في كثر الاجر وقد يعجز عن القيام بما فيكث عنه طمعا فيجب عليه الصبر
او اهلك بما يمكن التحريم منه لا يتيسر له في حفظه واجبر الحد لا يتقبل الاعمال فاخذ فيه بالقياس اما
الثاني فلو ان المتافع صارت حكمة للمستاجر فاذ اهرم بالتصرف في ملكه فتح وصار ثابا ثابا فضا
لا اليه كانه فعل بنفسه ودر وجه تسمية الاجير بينا نفعين مختلفين وايضا وجه لزم سمي
له رحما ما في العمل فخذ ان خطته فارستيا فبدرهم او روتيا فبدرهم وان سبقت به بعضه فبدرهم او
ببعضه فبدرهم وان كان في المكان ان سكنه هذه الدار فبدرهم في الشهر وعنه فبدرهم وان كان في المسافة
فخذ ان سكنه الى الكوفة فبدرهم او الى واسطه فبدرهم وكذا ارجح لو رد بهما ثلثة لابين اربعة نفع
لبيع التردد بهما اربعة والمحب في جميع ذلك البيع دفع الحاجة غيرة لا بد من اشتراط الخيار في البيع والاختار
لا يشترط ذلك لان الاجر مما يجب العمل وعند ذلك يصير المعتمد محله ما وفي البيع يجب الغنم بنفس العقد
فيحقق المبالاة على وجه لا يتوقع المنازعة الا باثبات الخيار له هداية ولم قال ان خطته البيع فبدرهم وعنه
فببعضه فخطاه البيع فله الدرهم وان خاطه عنده اجرا مثل عند ان خطته رحمه الله لا يجوز نصف
درهم وفي الجامع الصغير لا يتحقق غير نصف درهم لا يراه على درهم هداية وقال الشارحان جازيان وقال في
رحمة الله الشارحان فاسد ان ذكر البيع للتجديد وذكر العقد للثبوت في جميع فكل بيع تسمى امانا وكذا
حد مقصود فصار كاختلاف الفاعل وعنه وله ان ذكر البيع ليس للتدوين لان اجتماع الرقعة والعمل فبدر
كاحر بذكره للتجديد في جميع العقد تسمى ان سدر ولم قال ان سكنه هذا المافيت عطار اى حال
كنت عطارا فبدرهم او حاد فبدرهم جازيان خلافا لهما وكذا الخلاف لو قال ان ذهبت بهمة الدابة
الى الخيرة فبدرهم وان جازيان الى الفارسية فبدرهم وفي الهداية ومن استاجر دابة الى الخيرة فبدرهم وان
جازيان الى الفارسية فبدرهم فبدرهم ويجوز الخلاف في استرجع الفدية من غير متضمن عليه في هذه الفدية
الا انه يجوز ان لا يجزى عندها كما في اهلنا قال ان حملت عليها الى الخيرة كرسية فبدرهم وان حملت كرسية فبدر
هيرة فبدرهم وفي قوله ان خطته رحمه الله وقال لا يجزى وجه قولهما ان المعتمد عليه عند الشئ بما وكذا الاجر
وهو مجزى والمبالاة ترجب الضاد بخلاف خياط الرمية والفارسية لان الاجر يجب بالعمل عند نفسه
لمبالاة اما في هذه المسائل فبدرهم بالحقية والتسليم في المبالاة وهذه الحرف بها لا سدر عندها ولا في حنيفة
رحمة الله انه خيرة بين عقدين صحيحين مختلفين فيبيع كما في مسألة الرمية والفارسية وهذا لان

فأكل من ثمره ثم قال لا تأكلوا مما أكل الآباءكم
وعرضوا لكم ما أكل آباؤهم عليه الموتى

وهو قوله الثاني في حقه لان المثل متعارف مجمل فيبقى الى الشراعية وجه الاحتياط ان لم يباله قول بالحق
الى القواعد وانه وان شاهد بل الى المثل فيما رجح ان المشاهدة اني لم يباله وان اشجرة اى جملوا جملوا فذكر منه
فله وانه عمنه لانه استحق عليه حوا مستحق في جميع الطرقات وله ان يستغنى وكذا غدا الشراء من المثل والمزونه
ورده الزاد متعاد عند البعض كدولاء فلو مانع من العمل بالاطلاق هذية ولو قال ان صاحب داره فرقا والى
فاجبا كل شريك في المثل فخرج عليه المستحق لانه اذا عتبر المارة والمصاب ونحوها فانعقد بينها عقد اجارة عند
فان حجب المصاب ملكه بغير حجة لانه اذا حجب ملكه لم يكن راضيا بالاجارة مع ان المصنوع منه اقام البينة بعد
حجبه المصاب انه ملكه صدرا في صفقة عدم المجد مع تعيينه بعد اذ اجر فلو انه صرح بعدم رضاه بالاجارة
يتبين ان داره الملكية هنا فمر اجرة مستأجرة بالبريد في بالانظر وتبع الاجارة معا فانه انما المستأجر كما
اذا قال في المحرم اجرتك هذه الدار حرة فانه انما في السنة وكذا ضمنه بان قال ان اجارة رأس الشريك فسنها
الاجارة بالحرارة والمعاملة بان قال ونعت ارضي هذه ارضي هذا البيت انه اجارة رأس الشريك والقبض بالبريد
بان قال ان اجارة رأس الشريك فاجتنب طعن قانون وانما به مضاربة او امانة وكلي بيع والمخالفة بان قال ما ذاب
للك على قانون فعلت والايضا بان قال اذ امة فانه وصي فيها اختلف والعصب كذا امة فثلثه في قانون والعصا
والاجارة بان قال الخليفة السيد فلقد تكت با او لا اجارة من رأس شريك مضان الآتي والاطلاق والصق والعطف
لا البيع بان قال اذا اجارنا عند بعض ملك هذا بكذا او اجارنا انه في حقه بان قال في بيع الفضول حر له ولاية الاجارة
والبيع اجرت هذا البيع عند ارضه عندنا والقسمه في كالمبيع كشمالها على مضاه والشركة بان قال لا اجارة
رأس الشريك فكتل في كذا وقبل المار والبيع والشكاح والرجعة بان قال للمضدة اذ اجارنا عند نقد راجعت
والبيع على مال كونه في معنى البيع وابله الدين بناء على الا ابراء فيه معنى التملك والبيع التملك لا البيع
المكاتب سعى بالكتابة لانا بمعنى الجمع وفي المكاتب منهم صفة اليد الى حرية الرقبة او ان فيه بيا مجتمعا
او ان كل واحد منها يكتب الوثيقة عادة وهذا الظاهر كذا في التبيين والفرق بين المكاتب وبين الموقوف على مال موهوب
لنفسا وموهوبه اما لنفسا فلو يشترط لفظ الكتابة او ما يندى معنى فيه وهذا المعنى واما معنى فقول المكاتب بالبيع
يعود رقبيا وهذا المعنى على مال وان اشتركا في كذا معا فالتا للاحتياج الى الايجاب والقبول كذا في العناية اخرى
الكتابة شرعا كحرر المملوك يدا في الحال و رقبة في الحال فم كاتب مملوكه ولم يصفه في بيع مال حال او من اجل ان
اى مرتبة بان منه حقيقة لغرض التدقيق بظهور الخرج ثم شاع بعد ذلك في مظهر التعقيب بخلاف ما بين
بجانبه على ان لا يذكى كذا وكذا عشرة ايام كذا صدر فقبل مع وعندنا انى رده لا يجوز لعلنا ولو بدع كذا
شريك لانه عاجز عن التسليم في ان قليل فشا عكم ان يستعرض في السلم اللجر قائم مقام المعقود عليه عند كذا

منه واليه
السلامة والبركة

د. محمد دوان مجلس المدینۃ العلمیۃ (دعوت اسلامی)
 د. محمد دوان مفتی
 المسجل

تقدر فاحصل به الحال كالكاتب بملك المال فحكمها حكمه فيمكن كتابة عبده من نفسه ويجوز ان يتزوج
امتد لا اغتافها حاله حال ولا يملك المأذون شيئا من ذلك عند ابي حنيفة وعندهما وعند ابي يوسف
وعنده الله ان تزوج امته من غير الخاف والمضارب والشرية مغايرة او مائة او فاسه على المكاتب
اعتبره بالاجارة ولما ان المأذون له بملك التجارة وعده ليس بتجارة هداية وان اشترى المكاتبه فريبه ولو
دخل في كتابة لانه من اهل ان يكتب ان لم يكن من اهل الاشارة فيجعل مكاتبه حقيقة للتصديق بالامكان الا ان
ان لم يكن كان بملك الاعتاق يصح عليه هداية وان اشترى فزوجه حرم غير الولادة لا يدخل في كتابته عند
ابي حنيفة وخوفا لهما فانه يدخل عند الاعتاق بقراءة الولاد اذ وجوب المصلحة بينهما ولما لا يفرق
في المدة في الحرية وله ان يكتب مكاتبه ان يكتب بغير المصلحة في الولاد حتى ان القادر على ان يكتب بغير
بشفقة المالك والولد ولو كان بغيرها حتى لا يجب نفقة الاخ الا على المهر هداية وان اشترى ام ولد له
مع ولدها دخل الولد في الكتابة ولا يتابع الام لان الولد لما دخل في كتابة امتنع بعبه لما ذكر في قبضه امته
فامتنع بعبه لانما يتبع له قال عليه السلام اعطتها ولدها ودره وان لم يكن ولدها معها جاز بيعها
عنها بشفقة رحمه الله خذوا قال لهما انما ام ولدها فلو يجهل بعبه وله ان القياس جواز بيعها
وان كان معها ولدها وان كتب المكاتب موقوف فلو يتعلق به ما لم يحتمل الفسخ اما اذا كان معها
ولدها فيمتنع بعبها بتسمية الولد للحيث ويدون الولد لو ثبت ثبت ابتداء والقياس بشفقة دره
ولده من امته يدخل في كتابته وكسبه له لانه كتب كسبه ولو تزوج امته من عبده ثم كاتبها فم
لدت يدخل الولد في كتابة الام وكسبه لها لان تبعية الام راجع ولذا يتبعها في الرق والحرية هداية
ولو تزوج مكاتب بالاذن المرأة نعمة انها حرة فولدت لا تحتمل فلهذا عبدا ولو تأخذ به القيمة
وكذلك العبد المأذون بالتزويج وهذا عند ابي حنيفة والى من يفسرهما الله وعند محمد رحمه الله الولد
من امته من غير قيمته بعد عتقه لانه شارك الحر في سبب ثبوت هذا المأذون وهو العزوف فان لم
يذهب في كتابها الا ايسال حمية الاولاد ولما انه ولد بعبا فيعين فيهم وفيما وقد مر ان الولد
يتبع الام في الرق والحرية لكن ترك هذا الاصل في المأذون باجماع الصحابة وعده ليس في مضافه ليجوز
لان حق المولى هناك مجبور بقيمة تاجرة وهذا بقيمة متأخرة الى ما بعد العتق فتبقى على الاصل يلحق به
دره وان وطئ المكاتب امه بملك بغيره ان سببه فاستحققت اخذ منه عتقها في الحال امر حال الكتابة
وكذا ان يشتريها فاسدا فوطئها فرتت وان ولدتا بملك لا يؤخذ منه الا بعد عتقه وبطل المأذون في
التجارة ووجه الفرق ان الفصل الاول يظهر بالدين في حق المولى لان التجارة وما فيها دخلت تحت الكلمة

الكتابة وهذا العتق من ثوابها دخلت في المأذون لانه لو لم يملكه لما سقط المأذون بشفقة المأذون لا يجب العتق اما
لم يضر في الفصل الثاني لان النكاح ليس من الاكساب في شيء فلو يتنظم الكتابة كالكفالة هداية
فصل في ولد المكاتبه من ماله ما مضى على الكتابة او عجزت نفسها وعلم ولد له او نه تلمذ
جسدا حرة عاجل ببدل واجل بغيره بدل فحق بينهما ونسب ولد هاتان بغير المولى وبغيره لان المولى
يملك الاعتاق في ماله من المالك يكتفي بغيره الا بطله بالذمة هداية واذا مضى على الكتابة اخذت
منه عتقا لا اختصارا بينهما من ماله على ما قد مرنا هداية وان مات المولى عتقت بشفقة المولى
وان ماتت هي من تركته ماله اذ تبه منه كتابته وما بقي ميراث لا ينجس على موجب الكتابة فان لم يتركه ماله
فلا وساية على المأذون بشفقة هداية ولو ثبت نسب من تملكه عبده بولو دعوة لحرية وماله عليه هداية
بشره مثله في الحكم بعبارة الهداية ولم يولد ولد الاخر لم يلزم المولى الوان يده على حرية وماله عليه فلو لم
يدع ومات من غير ماله يسمى هذا الولد لانه مكاتب تبطلها فلو مات المولى بعد ذلك عتق وبطل
منه المصاوبة لانه بمنزلة ام المأذون ولدها فينبغي ان يكتب مائة ارام ولو صح فاما
مات عتقت مجازا لتعلم عتقا بموت السيد ولد بغيره في بدل كتابته او ثلثي قيمته ان كان مكررا
وعند ابي حنيفة الله يسمى في الوان من البدل او ثلثي قيمته وعند محمد رحمه الله يسمى في الوان من ثلثي البدل
او ثلثي القيمة ما لم يبار وعدمه ففرع الجزى وعدمه كآخره اما المأذون فمأذونه الله ليس بالملك كان
مقابله بالكلية لم يثبت بغيره ثلث البدل وهي يعقون البدل وقع في مقابلة الشئ لان الظاهر ان الان
لا يلزم المال في مقابلة ما يثبت حرية مائة وان كتب مكاتبه مع التدبير بقاء المالك وبقى الكتابة بماله
ومضى عليها اي على الكتابة ان شاء بعتق بالكتابة عند الاداء او عجز نفسه بشفقة الكتابة وسار مدبر افضحت
بالدين عند موت المولى فان مضى عليها فان سببه مفسر سعى في ثلثي البدل او ثلثي قيمته وهذا يسمى
في الاقترن ثلثي كل منهما فالخوف هنا في الخيار بناء على ما ذكرنا اما المأذون فتبقى عليه قد بينا الوجه كشف
وان اعق مكاتبه عتق لقيام ملكه فيه وسقط عنه بدل الكتابة لان ما التزمه الا بقاءه بالمعنى وقد حصل له
دونه فلو يلزمه والكتابة وان كانت لان مئة في حق المولى ولكنه تسخيرا بقاء العبد والظاهر بقاءه
الى مئة بغير بدل مع سلامة الاكساب لاننا نرى الكتابة في حق كذا في الهداية وان كتب على الف مائة
فصالح عن نفسه حاله في العتق لانه لا يتبع لانه اعتياضه عن المثل من ماله ليس بمال والدين مال فكان ربا
ولهذا لا يجوز مثله في مكاتب الغير جهة الاحتياط لان الاجل في حق المكاتب مال حرة لانه لا يعقد على الاداء
الا بة فاعطى حكم البدل في بدل الكتابة ليس بمال حرة من جهة حق المصالح الكفالة به فاعتقل فلو ربا هداية

وان مات مريض كاتب عدايته الف على القيمة الى سنة ولا حال له غير ولم تجز العدة ادى العبد ثلث
 البذل حاله والباقي الى اجله او ردده فبقا يعني ان العبد ممتنع ببيع ان يردى ثلثي البذل حاله والباقي
 منجوب وبيع ان يارب فبخرق وهذا عند ابي حنيفة والى منعه الله وعند محمد بن الله يردى ثلثي قيمة
 الحال والباقي الى اجله او ردده فبقا لان المريض ليس له التاجيل في ثلثي القيمة اذ لا حال له فيه وبخار ما
 يبيع له التملك فيخرج التاجر بها ان جميع المسمى بدل الرقبة وحق العدة متعلق بالبذل ولا يجوز التملك
 في ثلثيه وردد وان كاتبه على الف الى سنة وقيمة الف لم يجز او ردى ثلثي القيمة للحال او رد الرقبة
 اتفاقا بين الامم لان الحيازة هنا في القدر والتأخير فاعتبر الثلث فيها هداية ومثلا البيع يعني اذا
 باع المريض وان بثلاثة المائت الى سنة وقيمة الف مائة لم تجز العدة ففقد هداية ^{للشركة}
 اذ ثلثي جميع الثمن حاله والثلث الى اجله والافاقن البيع وعنده يعتبر الثلث بقدر القيمة لا بغيره اذ عليه
 لما يتا من المعنى هداية وان كاتبه عدايته الف على عنة عتق ولا يبيع به عليه وان قبل العبد
 من مكاتب صرته ان يعقله من العبد كاتب عدايته على الف ودم الى ان اذ يبيع اليه الفاقن
 وكاتبه المولى على ذلك بعينه باءه بحكم الشط واذا قبل العبد صار مكاتب لان الكتابة كانت معقوفة
 على اجازته وقبل اجازته ولم يقر على ان اذ يبيع اليه الفاقن فمحر فادى لا يبيع قيا لان الشط
 معدوم والعقد موقوف والموقوف لا حكم له ويعتق استحسانا اذ لا ضرر للعبد الغائب في حليته
 عتقه باءه القائل فيخرج في حق هذا الحكم ويتحقق في لزوم المالك العبد ولو ادعى البذل لا يرجع على العبد
 لانه متبرع وردد وان كاتب عدايته نفسه وعنه نفسه اخذ غائب فقبل العبد الحاضر فصدته رجلا له
 عدايته قال له اعداها كاتبي بالضرع نفسي وعنه فادى ففعل وقبل الحاضر فالتيسر ان يبيع وحسنه
 والحاضر ويتحقق في خصه الغائب على قبله وجهه الاستحسان ان الحاضر بائنا فاقه العقد الى نفسه ابتداء
 نفسه فيه اصابه والغائب بتكامة كونه دخل ولما دعا بتجارت عتقا باءاها وليس عليه ^{بالبذل}
 شئ فقبل الغائب وردد له لغف فادى ففعل بشئ لتفاد العقد على الحاضر وردد ويخذ الحاضر
 بكل البذل وله يخذ الغائب بشئ بائنا ادى لجبر المولى على العتق وعتقا اما الحاضر فلكم البذل
 عليه واما الغائب فله به يناله به شرف الحرية وان لم يكن البذل عليه فصار كغير الرهن اذ ادى
 الدين يجبر المهر بها على العتق لاجته الى تخليص برحمته وان لم يكن الدين عليه وردد ولا يبيع
 اعداها على الاخر لانه متبرع في حق الاخر وكذا المكاتبها معا ولا يبيع احد ^{بالبذل} باءه وحسنه
 بخلاف ما كانا لاشي ولم يجز احد ^{بالبذل} ادى الاخر الكفر عتقا عبارة للمعارف على احد ^{بالبذل} فادى

فرد الى الرقبة اذ يتصلها او ردده الثاني ولم يعلم الاخر بطلان ثلث ادى الى الاخر جميع الكتابة عتقا لانه
 كسب واحد الماترعاها لو يعتقان او باءه الجميع فلكم لوريه ان الابعاد اولا ان الغائب يتصرف بهذا القضاء
 لا يذلي نفذ سقط حقه في البذل وله يعتق باءاها والمهاضر ليس بمنصته عنده فله يبيع نفسه اتمى
 كاتب امه عنها وعنه من البذل ادى ادى جبر المولى على العتق وعتقا او يبيع على غيره كافي المسئلة
 المولى **باب كتابة العبد المشتري** ولو اذن احد شركيا في عتق لغيره ان يكتب حقه منه
 باللف ويقتن البذل ففعل وقبض في المكاتب والمقبضين للعقبين خاصة عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا
 واحده ان الكتابة تجزى منه ففعل مقتضا على نفسه ففائدة الاذن ان اذن لم ياذن فله حق الضعف فالاذن لا
 ذلت واذا نه لشريكه بالعقبين اذن للعبد بالوفاة اليه فيقتن متبرعا في نفسه على الغائب فيقتن له وعنده الكتابة
 غير متبرعة لان اذن بكتابة نفسه اذن بكتابة الكفر والغائب امير في البعض وكثير في البعض والمقبض
 مشتركة بينهما فيبقى كذا البذل بعد الجرح صدرا من لجليا كاتباها فادى بطلان فاداه احد هاتين اذ ياذن
 فاداهما الى من فجزت فترام ولدك ولان احد هاتين اذ ياذن فاداهما احد هاتين اذ ياذن فاداهما احد هاتين اذ ياذن
 ام ولد له لان الكتابة لا تقبل النقل من ملك الى ملك فيقتن امير مية العبد على نفسه كاتبا المدبرة المشتركة
 واذا ادى الى الاخر ولها الثاني في حقه وعنه ايضا القيام ملكه ثم اذ يذبح حيلة الكتابة كان لم يذبح وان اذ
 كاتبا ام ولد لاول له ان المانع من الانتقال قد زال من ملكه سابق وردد ونحو اي الماتر لا يذبح نصف قيمتها
 لانه تملك نفسه لما استكمل او ستيلا ونصف عتقا لغيره جارية مشتركة ونحو الثاني لاول له تمام عتقا
 لانه وطن ام ولد الغير حقيقة فله كمال العتق وقيمة المالك الثاني من جارية لانه بمنزلة المهرود لانه حين
 طرأ كان ملكه قائما فطاهر ولما لم يذبح ثابته النسب منه ومن بالقيمة كما شرف وردد وانها دفع العتق اليها
 قبل الجرح لان الكتابة ما دامته باقية في حق العقبين لا للخصاصها بمناصفها وابدانها اذ يذبح ثلثي الماتر
 اختصاصا وردد وعنده لا يثبت نسب المولود الثاني ولا يقيم قيمته وحكمه كانه وبغير تمام العتق وبغير المال
 نصف قيمتها مكاتبه عند ^{بالبذل} الى من يضره الماتر والاقل منه ومن نصف ما بقي من البذل عند جرحه العتق التفسير
 في البداية ولم يبطا الثاني بل يذبحها فجزت بطلانها لانه لم يصادف الملك واما عتقا فطاهر لان المستر له
 تملكها قبل الجرح واما عند ابي حنيفة رحمه الله فهو به بالخبر يبيع انه تملك نفسه بغير رقة العتق فيبقي انه مصادف ملكه
 غيره والتدبير يبعد الملك بخلاف النسب لانه يبعد العتق على حرة هداية وهي ام ولد الماتر لانه تملك نصيب
 شريكه وكما الاستيلاء على ما بينا والمولود من نصف قيمتها لانه تملك بالاستيلاء ونفسا من نصيبها تملك بالقيمة
 نصف عتقا لغيره جارية مشتركة واما عتقا احد هاتين فجزت من الماتر نصف قيمتها ويبيع به عليها عند ^{بالبذل}

وكتبه راجع الى الالف وهو الماتر
 وكتبه راجع الى الالف وهو الماتر

خاوه قالها وهذا مبني على ما قرأه السالك اذا ضمن المصنف بيع عند ما ذكر وان لم يجرى فوضوح وعند ما يبين
 المعسر ويجب السعاية في المعسر لان الاثاق لما كان يجرى عنه كان اشبه ان يجرى نصيبه غير المصنف كالحات فلو
 يتغير به نصيب صاحبه لانها مكتوبة قبل ذلك وهذا لما كان لا يجرى يفتق الكثر فله ان يضمن قيمة نصيبه مكانا
 ان كان موقرا ليس في العبد ان كان معسرا لانه ضمان اعتاق فيمضت بالو يسار راك عاين مذكورة ولم
 وبها بعد الشريك كما تم على الاخر من امره المذبح استحق العبد ما عتقه وان عكس اى ان اعتقه
 بعد ما تم وبها الاخر فلو لم يفتق العبد استحق العبد ما عتقه وان عكس اى ان اعتقه
 لفاصل ان التدبير والاعتاق يجرى بان عند وفي المسئلة اذا تبر الاقل فله الثاني في الاعتاق والقضية والو
 عنده ما اذا اعتق صح اعتاقه وقد به نصيب المذبح فله ان يعتق اى يستحق ما يضمن مذكورة وان
 لا يتملك لانه لا يتملك من ملكه الى ملكه وما في الثانية اذا اعتق الاقل فله الخيار في ان الشوف عنده فاذا تبر
 بقى نصيب المذبح على ملكه ولو سبق له ولوية التمتع لانه لو عتقه لفسد ذلك خيانة خالصة فيصير تغيير المصنف
 فيقول خيارا لا اعتاق ولا استعفاء لانها لا ينفان ان التدبير وعند ما اذا به احد هو اولا فاعتاق الاخر
 باطله لانه لا يجرى عند ما قيل نصيب صاحبه بالتدبير ويضمن نصف قيمة فقا موقرا كان او معسرا لانه
 ضمان ملك فلو يفتق باليسار والاعمال واذا اعتقه احدى اولا فله العبد باطل لان الاعتاق لا يجرى
 فيضمن نصف قيمته ان كان موقرا ليس في العبد ان كان معسرا لان هذا ضمان اعتاق فيمضت باليسار والاعمال
 كشف الحقايق **باب العبد اذا اعجز المكاتب عن بيع الطالع** ثم سمي به الوقت لانه يعرف به ثم سمي به
 ما يبتدى فيه فله ما يبتدى فيه بها واما ان رجلا حصل مال لا يجرى له كما يجرى به ويملكه من امته فله ان يبيعه
 بغيره وان شئت في المدة التي ضربت له لولاه الاعدان كما هال لهم للدفع والمديون للقتل فلو يناد عليه هدية والا
 بخره اى حكمه بالبيع ونسخ بالكتابة ان طلب سيده او بخر سيده بغيره اى بخره المكاتب وان لم يرض به
 العبد فلو يدم القضاء بالنسخ لانه عقد لازم تام فلو يدم القضاء والرضاء كما في الجميع عن المبيعة وفي بعض
 الدواية يفره المولى بالنسخ ولا يفتق بغيره كما اذا اراد المشتري عيبا قبل القبض فانه يفره بالنسخ كذا
 في الثاني اظهر ان حكم الكتابة الفاسدة ان يجرى للمدعى النسخ واعادته الى الرق من غير رضا العبد والمعبود ان يفتق
 في الجارية والفاسدة بغير رضاه المولى كذا في العادة وبها وعند ابي بصير ضربه الله لا يجرى حاله عليه بخلاف
 اذا عجز عاين احكام رقه وما في به لملااة اذا ظهر ان كسب عبده ويحجز له ولما صدر من صدقة اى يحجز للمولى
 ما في به ولم كان اصله من العبد فانت لست بالملك فان العبد يتملك صدقة والمولى عتق العتق واليد
 فله الاشارة النبوية في حديث بن برة في الصدقة ولنا هدية وهذه المسئلة مذكرة في الهداية وغيرها

قالوا في قولهم لو كان العبد موقرا لم يجرى له الخيار في ان الشوف عنده فاذا تبر
 قالوا في قولهم لو كان العبد موقرا لم يجرى له الخيار في ان الشوف عنده فاذا تبر
 قالوا في قولهم لو كان العبد موقرا لم يجرى له الخيار في ان الشوف عنده فاذا تبر
 قالوا في قولهم لو كان العبد موقرا لم يجرى له الخيار في ان الشوف عنده فاذا تبر
 قالوا في قولهم لو كان العبد موقرا لم يجرى له الخيار في ان الشوف عنده فاذا تبر
 قالوا في قولهم لو كان العبد موقرا لم يجرى له الخيار في ان الشوف عنده فاذا تبر
 قالوا في قولهم لو كان العبد موقرا لم يجرى له الخيار في ان الشوف عنده فاذا تبر
 قالوا في قولهم لو كان العبد موقرا لم يجرى له الخيار في ان الشوف عنده فاذا تبر

بعد مسئلة القضاء على المام واللب وانما ما سطرناه في الاصح للكتابة وعند الشافعية انه يفتق العتق
 المحل ونحوه فله يستند الحرية الى ما قبل الميت وروى في يد له امر فله يفتق اولا وده الذي شره امر
 في كتابه او كتبها معه تصاوتها وان لم يتك رقا وله ولد في كتابته سعى على نفسه فاذا اذبح حكم
 بعتق عتق ابيه قبل موته والولد المشتري امان ان يردى حاله او يرد في الرق وهذا عند ابي حنيفة
 رحمه الله وهذا هو كماله ولا يردى به الى الجلاء اعتبارا بالمعولة في الكتابة وله ان الاصل ثبت شرطا في العتق
 فله في جواز دخل تحت العقد والمشتري لم يدخل اذ لم يفتق اليه العقد ولو يبرى حكمه اليه لانفسه
 بخلاف المعولة في الكتابة لانه متصرف وقتا فيسرى الحكم اليه واذا دخل في حكمه سعى في بخره وروى ان
 مات المكاتب وبنت له ولدا فخرقة وروى على الناس فيه وفاء فجنى العتق فبشر الجارية على فاء
 الام لا يجرى ذلك قضاء بغير المكاتب لان هذا القضاء بغير المكاتب لانه لا يفتق المولى العتق بمال الام بغير
 العقل عليه لم يجرى على وجهه فله ان يعتق بغير المولى الى مولى الاب والقضاء بما يقر حكمه لا يجرى بغيرها
 قال وروى يعني ان كان عتقا او يتادى القضاء بالالحاق بالام لا مكان الرقا في الحال وروى ان اختم على
 الام والاب في رقة فله نصيبه لعملى الملم فله قضاء بغيره لان معنى القضاء بغيره وهو المولى على الام ان الا
 ما رقيما ونسخ الكتابة فيمن القضاء في بخره منه فيفتق الكتابة وروى ما رقيما بغيره سيده جا
 هلا بغيره فخر دغ او قدى لان هذا هو موجب جارية العبد في الاصل ولم يكن حالها بالجارية عند الكتابة
 حتى يجرى بغيره بخلاف القضاء لان الكتابة مانعة من الدفع فاذا زال اعد الحكم الاصل هدية وكذا العتق المكاتب
 بغيره قبل القضاء به لما ثبت من قضاء المانع هدية ولو بعد ما قضى عليه به فله يبيع فيه لا تقال للموت
 في الرقة الى بقية القضاء وهذا قوله في جارية الله وعتقه وعتقه ابراهيم ضربه الله اليه وكان
 او يبيع فيه وان عتق قبل القضاء به فله يفره الله هدية ولو تفتق الكتابة بغيره السيد لانها كسب
 الحرية وسببها المرحمة وروى في يده المولى الى مريته على بخره لانه استحق الحرية على هذا الوجه
 فله ذلك فيبقى بينه وبينه للمنفعة ولا يفتق المولى في بخره في الاستيفاء وروى فان عتقه بعضهم لا يفتق
 لانه لا يملك بسبب من بسباب الملكة والعتق منها وان اعتقه كله عتق مجازا وانما ان لا يفتق به
 الاستيفاء انه يجرى ابراهيم بغيره في الكتابة فاحتمر وتجرى فيه الارث فيمن الاعتاق منهم ابراهيم اقصاه ان
 او ايا بالاستيفاء منه فيمن دمه فيعتق كما اذا ابراه المعسر بغيره في الكتابة كله بشرط ان يعتق متقرا لم
 يفتق وقبل يفتق اذا اعتقه السابقين ما لم يرجع الاقل وروى **كتاب الرق** هدية من الرق بغير العتق
 وشتره ورايه حكيمه حاصلة من العتق والملااة من الرق فالله في عتقه وروى العتاق وروى المملكات فاه

وروى

في بخره

في بخره
 في بخره
 في بخره

[illegible]

ابتداء بدلالة العتاقة فقال العلاء لمن اعتق كذا لفظ الحديث ولمكان الاعتاق بتدبير استيوارا كناية
وصية او ملكة قريب اى بان يملك قريبه فان كل من اعتاق يثبت به العلاء لاطلاق الحديث ولما شرطه ^{لن}
للمس ذاب بيع وزم اعتق حامدا من ربح قى فزادت لاقول من نصف سنة فرواه العلاء له لا ينتقل عنه ابدا ^{لن}
ذات ربح عبد رجل امه لآخر فاعتق العلى الامه وهى حامله العبد عتقت وعتق حملها وولد الرجل لمرى
لام لو ينتقل عنه ابدا لانه عتق على حق الام مقصودا اذ هو بمنها يقبل الاعتاق مقصودا فلو ينتقل ^{لن}
ولو فى عنه عوا جاز وبناى وكذلك اذ ارادت لاقول من سنة اشهر من وقت الاعتاق للثبوت بقيام المروية
الاعتاق كذا فى البدلية وكذا المولدات تدعى امها احد ما او قل من نفسها اى بمقتضى سنة من رتبة الاعتاق والى
لاكثر منه لاننا يحتاج ان الام لا كان مفعولا وقت العتق ويتبين انها ما من حمل بها محلة لعدم تحمل اقل
مدة الحمل فيها فاذا اتنا ماله الاعتاق الام لا وتنا ماله الاخر ايضا مفعول فصار معتقا لهما ولو فى ماله لا ينتقل
منه ابدا منه وان ولدت لاكثر من ذلك فرواه ايضا ينفى لو ولدت ولدا بعد عتقا لاكثر من سنة
اشهر فرواه العلاء لماله حاله عتق تبعا للوم لا يتنا له بها عند عتقها وقد تعدد جعله تبعا للاب ^{لن}
كذا فى الدرر لانه ان اعتق الاب جرح الى موالية وانتقل عن موالى الام لان العلاء بمنزلة النسب قال عليه
الصلوة والسلام لماله لجملة النسب لا يبايع ولا يذهب ولا يعود ثم النسب الى الوباء وكذا الى
والنسبة الى موالى الام كانت لعدم اهلية الاب صرفة فاذا صار اها صار العلاء اليه دمه
ولو يرجع الا واهل عليهم بما عتق عنه قبل الجرح لانهم حين عتقه كان العلاء ثاب اليهم وانما يثبت الاب
مقصودا ان سببه مقصود وهو المصنوع بخلاف ولد الماوه اذ عتق عنه قدم الام ثم الكذب
المبايع عن نفسه حيث يرجعون عليه لان النسب هناك يثبت مستندا الى وقت الطلاق وكانا ^{لن}
على ذلك فزجعت عداية ولو لم يرجع على مولى موالاة او او معتقة سواء كان معتقها من العرب
او غيرها ددت فزادت منه ولما فرواه العلاء لماله اذ عتق عن ابى جرحته الله وهو قد محمد ربه الله و
عتق ابى بن حنيفة الله حكى حكى لانه لان النسب الى الاب كما اذا كان عربيا بخلاف ما اذا كان عبدا ^{لن}
هالك معنى ولما ان روى العتاق وثبت معتبره من الاحكام حتى اعتبرت الكفاية فيه والنسب ^{لن}
العلم ضعيف لتفويضهم انسابهم ولهذا لا يعتبر الكفاية بالنسب بينهم والضعيف لا يبارض القرى
بخلاف ما اذا كان الاب عربيا لان انساب العرب قوية معتبرة في حكم الكفاية والعقل كذا فيهم
بها فاعتق عن الرقاء دمه والمعتق مقدم على ذى الاربعين فهو من الارض له ولا يفرغ نسبته الى
الشيخ دمه مخرج النسبية العصبية من يأخذ ما يوجب الفرض وكل المال عند عدمه

الحقبة المأقودة من قبله في الجبال
لقد اختلفت في رضى العبد على هذا القاع
ان سائت شعرا لم يكن له في الدنيا
من ذلك في الدنيا من ذلك في الدنيا

لانه خطه به
تغییر
سابقه

به مميها ومماته وهذا ينسب الى العقل والارث في الحالين ما تبا ومن ماله حقه فيصرفه الى حيث يشاء والصرف اليه في المال ضرورة عدم المحقق لانه مستحق هداية وهم مشرعيه وري الو حرام
 وعالم يعقل عنه فلا ينبغي له ان لا يحسنه وفلا ومع غيبته بان يتقرر عنه الغيبه وبعد ان عقل عنه
 او غير ولد لا يضمنه يور ولو ولد له لانه تعلق به حق الغيبه ولو نه قضى به القاضي ولو نه بمنزلة من
 ناله كالعرض في الهبة هداية والاول على ان يتبين ان يور ولو نه بحسنه لعدم اللزوم وانما سلم امره
 والس او اقرب بالبراء فقلت ولذا يحمل السبب الى لا يعرف ابيه او كان معا ولم يصير كذا كذا
 فيه فيصير ان معنى ذلك الشخص خاوا فالها فانه لا يتبعها عندها لان الام لا يور في ماله فالحق
 ان لا يور لها في نفسه وله ان الولا كالسبب وانه يور في حق صغيره لا يدرك له اب فتملكه الام بقوله
 البهية **كتاب الاكراه** وهو في اللغة حمل المكره المكره هو يقال اكرهته على فعل اي حملته عليه
 كانه لغيره من غير ان يعقل بغيره انما لا يغيره يرضى به رضاه او يرضى اختياره مع تحقق عدم الرضا
 ايضا كالتهديد بالقتل مثله او اخرجه مع بقاء اهليته وعدم سقوط الخطاب عنه لان المكره متبلي ماله
 يحقق للخطاب الا يور انه متردد بين وض وض وحظه وخصه وبأنه حره وحر اجري وهو دليل
 للخطاب وبقاء الاهلية وانه يور له قدره للمكره على ايقاعه ديه سلطانا كان او لصا هذا عند
 وعند الجعفة روح لا يتحقق الاخر سلطان لان القدرة لا تتغير به منعة والملك للسلطان قاله
 عيسى وزمان لا اختا وجبة وبرهان لانه في زمانه لم يكن لغيره سلطان من القدرة ما يتحقق به الاكراه
 فاجاب بناء على ما شاهد وفي وانها ظاهرا ناد وصار الامر الحكم متطلب فيتحقق الاكراه من الكراه
 والفتوى على قولها كذا في الخاوصه وانه وخوف المكره وقرع ذلك اي وقع ما دعه به المكره بان يظلم
 على نفسه انه يفضل ليعصيه حمله على ادعى اليمين الفعل والمباشرة في ذلك شخص اخر كاتواف مال الضم
 او طوع الشروع كشرب الخمر والنا وكذا المكره متلقا انما او عضوا او موصيا عما يعدم الرضا كما
 الحبس والضرب فكذا كره على بيع امره او اعباء او اقران بقتل او ضرب شديد او حبس مد يخيبر
 الصبح والا مضاء لان من شرط صحة هذا العقد التراضي قال الله تعالى الا ان يظلم تجارة عن رضاه منكم والاكراه
 بهذه الاشياء بعد الرضا فينفذ بخلاف ما اذا كره بضرب سوط او حبس يوم او قيد يوم لانه لا يبال به
 بالنظر الى العادة فلو يتحقق به الاكراه الا اذا كان الرجل صاحب منصب يعلم انه يستغربه لغدت الرضا هداية
 وعلمه المشتري ملكا فاسد ان قبضه فلا عتق مع اعتاقه ولزمه قيمته وكذا اذا انتصف فيه نصفه لا يجر
 نفعه كذا في الهداية وقبض التيمم او تسليم المبيع طرعا اجازة لوجبه الرضا لا فعلها كراه عدم الرضا ولا يجر

عدمته عدته باب نصب شخصه في الامم والعدم مثل نقله
 وتعلقك في ان بالبرهان في قوله لا اعد من الله فقله من قال
 او بغيره على ان الشك والاعتقاد في نفسه وانما اقره
 في نفسه من ذلك في المصالح المصالح

تمت بغيره من رضاه اي بغيره من ذلك الفعل من ذلك الفعل
 فقله بغيره من رضاه كالحبس مثله

عدمته النية من باب طلب على غير ما في فقهه
 او بعد الله ما عدم الرجل اقتصر في عدمه وعديم
 حتى يوافق

نقله لا فعلها كراه على بغيره اذا قبض التيمم
 او لم يفسد ببيع ماله وانما في الرضا في نفسه

نقله لا فعلها كراه على بغيره اذا قبض التيمم
 او لم يفسد ببيع ماله وانما في الرضا في نفسه

ولا دفع الهبة طرعا بعد الاكراه عليها يعني اذا اكره على الهبة ولم يذكر الدفع فذهب وود دفع حيث
 يلزم فاسد لان مقصود المكره الاحتفاظ له بحرم المفظ وذلك في الهبة بالدفع وفي البيع بالعقد على
 الاصل فدخل الدفع في الاكراه على الهبة وذلك في البيع كذا في الهداية وان ملك البيع في يد مشتريه مكره لانه
 قيمته للبايع مضاه والبايع مضاه والبايع مكره لانه مضاه عليه بحكم عقد فاسد هداية والبايع المضاه
 اي شئ من المكره والمشتري كالضابط والضابط الضابط فالمكره كالضابط والمشتري كضابط
 الضابط وانه فان ضم المكره روح على المشتري بقيته لانه قام مقام البايع باداء الضمان لان المشتري يصير
 ملكا للضامن من وقت سبب الضمان وهذا هو ذلك وانه وان ضم المشتري بعد ما دنا وله البياح
 نفذ كل شئ وقع بعد شرائه لانه ملكه باء الضمان فظلمانه باع ملك نفسه وورثه لا يور في
 ما كان قبله لان استناد ملكه المشتري الى وقت قبضه فالجواز المالك عقدا منها اي من العقد التي تدنا
 قوامه البياح جاز ما قبله ايضا اي كما جاز ما بعده لان المانع من النفاذ حقه فيعده الكل جازي اوله يسترد
 اذا ضحى لبايقات العقد وضرب سوط وحسب يوم ليس بالكره الا فيمن يستغربه لكونه ذات متب
 اي لا يور في حق مكره يستغربه كل واحد من ضرب سوط وحسب يوم لكونه ذات متب وهذه المسئلة المذكورة
 في ارباب كتاب الاكراه وان اكره على كميته ارفع او لم يفرز او شرب خمر بضرب سوط او قيد لاي
 التار وان بقتل او بقطع عضو لان هذه الاشياء مستثناة عن الحرمة وفي حالة الضرورة والاستثناء عن
 الحرمة ولو ضرورة في اكره غير مكره مستند وبأنه يور على الطغاة العلم بالاباحة كافي للحقيقة لانه لما باع
 كان بالامتناع معارضا لغيره على اهله في نفسه فيا تم كافي حالة الحصة وعما يور من جهة انه لا يور لانه
 رخصة او الحرمة في يمة فيتم اخذ بالفرقة قلنا حالة الاضطرار مستثناة بالنص من تكلم بالحكم بعد
 الشئ فلا يجرم فكان اباحة لا رخصة الا انه انما باع اذ علم بالاباحة وفي هذه الحالة لان في الكفاية الحرمة
 خفاء فيقتدر بالجهل فيه بالخطاب في اوله الا لوم او في الحرب هداية وان اكره على الكفر او سب النبي
 عليه وسلم المصلحة والسب يوم بقتل او قطع عضو رخص له اظهاره وقبله مطلقا بالايمان الحديث مما يور
 رخصته من حيث ابتداءه وقال صلى الله تعالى عليه وسلم كيف رجعت قلبك قال مطلقا بالايمان فقال
 صلى الله عليه وسلم فان عاد ما قصد وفيه نزل قوله تعالى الا ان يظلم تجارة عن رضاه منكم والاكراه
 بالعص على التلف اي ان يور على يظلم الكفر والسب حتى يقتل يصير اجرة هذا الجان حبسا يرضى الله عنه صبر على
 ذلك حق قبل رستم النبي صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء وقال في مشرعه رضى في الجنة هداية ولا رخصة
 بغيرها اي بغيره من رضاه كالحبس مثله

والبياح بالبرهان في قوله لا اعد من الله فقله من قال

ولا ضرورة اذا ادان اخاف على النفس او العوض
 حتى لا يفسد ذلك البياح فقلت على كذا باع
 له فلك ولا يسعد ان يصير على ما نود به
 فان صبر حتى اوقعوا به وادبا بغيره من رضاه

عليه السلام في قوله لا اعد من الله فقله من قال
 المشركين فذكره بعد الكفر لا يجرم من اذنته كالمشركين
 والذلة او رده صاحب البدل من رضى كالحبس مثله
 الوفاة واكثر صاحب المثلون لكونه المثلون كالحبس مثله
 المراء الاختلاف في العبرة

فان عاد ما قصد وفيه نزل قوله تعالى الا ان يظلم تجارة عن رضاه منكم والاكراه

منه مقفول المغفل على سيقه اسم المقعد له من باب التثنية
والنقصير قال الجراح للسائد البهي النقصير بقفت
منسوب كره في لحيته كره ان يبدوا الاغفار فاقدر كره
فيها خرافات
الاسم من الغضلة ان يقين في الثمار والاصيب عينا
الاسم وقيل كذا في قوله

فله ينجى الخائف من النار بعد هذا عندنا عند ذلك نوحه الله
لا ينجى لان الامانة لا ياتي الا بدين فانه يصير ان لا ياتي الا بدين
دلالة الخلق فانه لان الدين لا ينجى باسقاط حق حال ثم
دلالة الخلق فانه لان الدين لا ينجى باسقاط حق حال ثم
افان الله صرحا فبما ينجى دلائل الخلق
ثم

لا تبيع انا لم يبيع نفسه اليوم لاننا فعلنا حارة في البيع فلا في البيع لا يبيع
 ان افيع على نفسه الضل لاننا اننا لم الفعل كما انهم
 انهم

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام
و بسم الله الرحمن الرحيم

او للانس و ترقية الامم بجهة البناء والفرس ما مورا با بقلعها و بيا طريق معرفة قبة ذلك بقلع
 فقدم الارض بالوشح و بنا و تقدم مع احد و حال كونه مسخى القلع فيمنه القلع فان قيمة الشجر
 والبناء المسخى القلع اقل من قيمة منقلبه فقيمة المقلع اذا انقلب منها اجرة القلع كان الباقي قيمة الشجر
 المسخى القلع فاذا كانت قبة او منمائدة و قبة الشجر المقلع عشرة اجرة القلع و ربع بقية تسعة و
 درهم فالارض مع هذا الشجر تقدم بمائة و تسعة و درهم فيمن المالك التسعة و ربع وان بيع الشجر اخصر
 اقل من السوي بسمه فالمالك ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض يعني اخذ منه قيمة ابيض و مثل سواها او
 اخذها و ضمن ما زاد الصبي و السرة لان الصبي مال متقدم كالشعب و بطنه و صبغة لا يقطع حرمة ماله
 و يجب صيانة ما امكن و ذاق ايضا معنى مال احدى اهل البيت و يتاحوا لغيره في عين ماله و هو ماله و
 فيما قلنا من الخبير الا اننا اثبتنا لرب الثوب لانه صاحب اصل الغاصب ما وصف و ر و ان صنف
 اسود ضمنه قيمته ابيض و اخذه بالورقة شئ لونه نقص و عند في الاسود كثير و معناه ف عصر و
 الاختلاف جهة و برهان و قيل اذا كان ثوبا ينقصه الاسود فهو نقصان و ان كان ثوبا يزد فيه السواد
 فهو كالجرح و عرف في غير هذا الموضع و لو كان ثوبا ينقصه الجرح با كانت قيمته ثلثين درهما فتراجعت با
 بالبيع الى عشرة في محمد بن محمد الله ان ينظر الى ثوب زبد فيه الجرح فان ثمة الزيادة خمسة ياخذ ثوبه
 خمسة و درهم لان احدى اثنين صرف بالبيع **هنا** و ان غيب بالغير المجرى اى غيب
 الغاصب ما غيبه و ضمن قيمته ملكه ملكا مستند الى رقة الغصب و قال الشافعي ان وجه الله لا يملكها الا
 الغصب تعد محض و لو يملكه موصيا للثقة لانه حكم شرعي فيستدعي سببا مشروعا و لنا ان المالك ملك
 بدل الغصب بكماله اى رقبته و يد اوجب ان يخرج الغصب عن ملكه لئلا يجتمع البدل و المبدل
 في ملك شخص واحد و وجب ان يدخل في ملك الغاصب و اوله لزم ثبوت الملك بالمالك و ستر
 و سلم لخاله كتاب و ولد و انقصول في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم يبيعها ماله
 على الزيادة لان المالك يدعى الزيادة و هو ينكر و العقل قول المالك مع يمينه الا ان يقيم المالك البيعة بالثمن
 من ذلك لانه اشبه بالجنة المملوكة مادية فان ظهر قيمته اكثر و قد ضمنه بقلع المالك ايتى هاهنا اى
 بالقلع و قد للغاصب و لا خيار للمالك لانه تم له المالك بسبب التصرف به و لنا المالك حيث ادعى هذا
 للمدار هداية و ان ضمنه بقلع فللمالك ان يشاء او يرضى ان يرضى و قد عرفت انه لم يتم رضاه بهذا
 للمدار حيث يدعى الزيادة و اخذه و رنا الصلح الى هداية و لو بيعه كثر المالك و الغاصب على الهلاك
 عندنا لآخر فبيعت الغاصب اولى خلو مالا لا يرضى عنه لانه من غصب عبدا فباعه فضمنه فبذبحه و ان

و ان المالك يرضى ببيع ثوبه بغير ثمنه
 و ان المالك يرضى ببيع ثوبه بغير ثمنه

و ان اعقده فضمنه لا ينفذ عنه لان الملك ثابت بوجه و وجه الملك الناقص يكتفى بقاء البيع و ان
 الحق و و ان المصنوب غير مضمون ماله يتعد في او يمتنع بعد طلب المالك اياها سواء كانت متصلة
 كالحناء و السرة او منفصلة كالولد و الثرة و قال الشافعي رحمه الله و ان المصنوب مضمون متصلة كانت او
 منفصلة هداية و قد حرمان هذا مبتنى على الاختلاف في جسد الغصب صدر و ان ينفذ
 الجارية بالولادة و يد الغاصب ضمنه نقصانها و يجب بقبول الولد او بالعزة ان رفق لا ينفذ النقصان حكما و لا
 العروق و الولد سبب للزيادة و النقصان فلو يرضى النقصان كما اذا سقط سنها ثم نبتت او هزلت ثم
 سممت او زادت ارض الجارية فانه يجب نقص القطع كذا هنا و صار كالمبيع و ان لم يكن بالولد و فاء بخبر بعد
 و ضمنه الجارية بالولادة لانه قائم مقامه لاجبها بدلا عنه و لو ماتت و بالولد و فاء بقبولها لاشي عليه
 يد البيع لانه لما ضمنه يد الغصب ملكا من ذلك الوقت فبين ان النقصان حصل عن ملكه فلا حاجة الى
 الجارية لغيره و لو نبتت بامة غصبا فزادها ما فولدت فانت بها الى سبب الولادة و قد ان ينفذ
 في النقصان في البداية و لم يذكر المصنف رحمه الله لا يضمنه من قبله ان الموت بسبب الولادة لا يضمن
 هذا ضمن قيمتها يوم علوتها بخلاف الحرة و عندنا لا يضمن في الامة ايضا لانه ان الرد وقع صحيحا و قد مات
 في المالك بسبب حدث في ملكه و هو الولادة و ولد له لم يبع الرد لان سبب التمتع حصل و يد الغاصب
 صدر و ولد لها محمد فانت لا يضمن و كذا لو نبتت عنده اى عند الغاصب و قد حلفت عند المالك
 فانت منه و المسئلة في البداية و لو يضمن الغاصب منافع ما غصبه سواء سكنه او عطله و عندنا لا يضمن
 مضمونة باجر المثل في الصدوق و عندنا لا يضمنه ان است في لسان علقها عطلا و هذا بناء على
 تقصدها عندنا و ان تقصدها ضررنا في القصة صدر الا في الوقت و قال البيهقي فان منافع مضمونة كذا
 في العارية و غيرها و ستر و لما خر المسلم او غشيه بالمال فان اسلم ذى و ربه المجرى او المخرى فانفسها
 اخذها ليا مال في حق المسلم و ستر و ضمنه القيمة فيما كان ذى لانه مال في حقه و ان تلف ذى
 حرة ذى ضمنه مثله و لو ضار بالثوب الميتة و لو ذى و ربه بالثوب ميتة و لو ذى التسمية عدا و لو لم يتحده و ان
 غصب حرة مسلم فخذها بما لا قيمة له كالحقير النفل الى الشمس يمينه اليه و رنا هذا المالك بالوشح اذ ليس فيه
 مال متقدم للغاصب فلو تلفها الغاصب ضمنها لانه قد ملك الشيء و ان تلفها بالقاء لم يملكها
 و لو شئ عليه اى على الغاصب لان المجرى مكرم متقوما و المثل متقدم في حق جاني الغصب فيضاهيه بغير شئ
 و ستر و عندنا ما ياخذها المالك ان شاء و يتردد و قد روي في الخبر ان تلفها الغاصب لا يضمن خلوها و ان
 خلوها بالقاء خلو ملكا و شئ للمالك عند الامام و عندنا عند محمد ان تلفت من ساعها و الا اى لم يضر خلوها

و ان المالك يرضى ببيع ثوبه بغير ثمنه
 و ان المالك يرضى ببيع ثوبه بغير ثمنه

من ساعته بل بعد زمان فانخل بينهما على قدر ملكه لانه خلط الخلل بالخلل في التعميد وهو ليس بهتملا
 كذا في الهداية وان غصب جلد ميتة قد بفسد بما لو قيمة له اخذ المالك باو شئ اذ ليس فيه مال متقوم
 للغاصب وكان الدباغة اقلها للمالية والنقص فصار كمثل الغصب ورتب فلان الغاصب خسر قيمته
 بسبب ما لو تلفه حاره متقوما خالصا للمالك وقد بالانوار اذ لو تلف لا يضر اتفاقا لا يفي وقيل طاهر غير مدني
 لان ومن الدباغة هو الذي حصل فلو يضر وجه المالك وعليه الاكثر وان صفة الدباغة تابعة للجلد فلو
 يضر عنه واذ اصاب الاصل مضروبا عليه فكذلك صفة هدائية وان وجهه بما لو قيمة ياخذها المالك ويمنه ما لانه
 بالبيع بان يقيم مدني غاي نكتة غير مدني ففسد ما بينهما اذ بهذا الدباغة فصل بالجلد مال متقوم للغاصب
 كالبيع في الشرب وتخرج جانب الغاصب ورتب للغاصب ان يجهت به في حقه كحق الجسد في البيع
 هدائية وان تلفه اي الجلد لا يضر لانه لم يتلف مال الغني ورتب وعندنا يضمن مدني غاي قدر ما اذ الملك
 ولو تلف لا يضر اتفاقا ورجع كسليم بربط او طوله من عار او فارق له اي لمسلم كرا او متصفا
 ضم قيمته لغيره مثل طيل الغزالة والدف الذي يباح ضربه في العرس كذا في الهداية ويصح بيع هذه
 الاشياء وقالوا يضمن ولو يجهت بيعها وعليه الفتوى لهما ان هذه الاشياء اعدت للمعصية فيبطل
 قسمها كالحرف لانه فصل ما فعل امره بالمعروف وهو باء الشرع فلو يضره كان اذ اضر باذن الامام ولو في
 حينه رحمه الله انها اموال لصاحبها لما يحمل من جرم الانتفاع وان صلى على ما لو يضر فصار كالامة المنقبة
 وهذا لان الصلوات بفعل فاعل مختار فلو يضر سقط التقويم وجوز البيع والتضمين مرتين على المالية
 والتقويم والامر بالمعروف ما ليد الى الامم القدرتهم وباللسان المخيرهم ويجب قيمتها غير سالمة لهما
 في الجارية للفتية والكسب النطوح والحام الطيابة والديك المتقار والصد الخفي يجب القيمة غير سالمة
 لهذه الامور كذا في هذا وفي السكر والمضغ يجب قيمتها ولو يجب المسلم لان المسلم متفرع عن يملك عينه
 وان كان له فعل جاز وهذا بخلاف ما اذ تلف على ضرر في صلبها حيث يضر قيمته صلبا لانه مقر على الملك
 هدائية ومن غصب مدني فحان في يده ضمن قيمتها ولو لم ولد فلو ضمان غايه فالها لان مالية المدبرة
 متقومة بالاتفاق ومالية ام المدبر متقومة عنده وعندنا متقومة والدون ذكرنا حاي كتاب العتق
 في هذا الكتاب هدائية ولم يشق الرق لانه لا يضمن عندنا بل يضمنه الله خلو فالحمد لله ولا ضمان
 على من حرق قيد غيره او رباط دابة او فتح اصطبل او فتح قنصل طير فذهب غايه والحمد لله في الدابة
 والطير ولو على من رمى الى سلطان يرمي بذيها ولا يندفع الا بالاسي او يرمي بفتح ولا يمتنع بنميمه اي
 من الساعي فلو على من قال لسلطان مدبرهم وقد لا يفرم ان فلو فاعيد ما لا تلفه فخرته شيئا وان كان

ويزوجه

بربط قد يضر من حار من ملكه من معرف الجارية
 جعفر من ماله في كذا في المسباح الغني
 اسرهم للتزويج من ماله على الربط او يضمنه المصنف
 ما ذهب بغيره بالبيع مسكوك

الفرق بين الغنم مسكوك
 بان يجره فريسه يندد بغيره
 اسرهم فلو على من رمى الى سلطان يرمي بذيها ولا يندفع الا بالاسي او يرمي بفتح ولا يمتنع بنميمه اي
 من الساعي فلو على من قال لسلطان مدبرهم وقد لا يفرم ان فلو فاعيد ما لا تلفه فخرته شيئا وان كان

فيسقط لانه قد يضر من ملكه
 ان يفرم ان فلو فاعيد ما لا تلفه فخرته شيئا وان كان

وان كان عاد تدان يفرم البتة ضمن لعمدة السبب وكذا يضر السلمي لوسى بغير حق غلظت هذه الله
 له وبه يفي ولو اطم الغاصب المقترب ماله بربى وان لم يضره اراد المقترب الشفعة مشتقة
 من الشفع وهو الغنم سميته بالانوار من ضمن المشترا الى عقار الشفع هدائية هي شرا ملك العقار
 الضيقة وقيل ماله اصل من دارا وضيقة كذا في المغرب ورتب على المشتري بما قام عليه جيل رجب بعد بيع
 المثل بالرجوع الشربة صدرت وشترت بالاشرا واذ حق الشفعة قبل الاشرا ومن لم يزل لانه بحيث لا يرضى
 من الطلب تبطل فاذا اشهد استقر اي لا تبطل بعد ذلك بالاشرا من صدرت وملك بالاشرا بقضاء او ضمانا
 انما تملك العقار اذا اخذ الشفع برضا او يرضى المشتري صدرت لان بالعقد ملك للمشتري فلو يضر
 عنه المارضا او بقضاء الجميع في المبتع ليرباع الشفع ما يضر به وبذلك لا بعد الطلب بطلب شفعة و
 كذا العتق في هذه الحالة تبطل ولا قدرت اختيار او غايب الخليفة في نفس البيع فان لم يكن اي غايب
 الخليفة في نفس البيع او سلم من الخليفة حق البيع كالشرب والطهي الخاصين ومثل معنى خسرهما ببقائه
 لا يجرى فيه الشفع وطريق لا ينفذ ثم الجار الموصوف ولعله متبا او محاذ وانا او مكابا لا طلاق حار يجرى فيه
 عليه الصلوة والسلام الشفعة لشيء لم يقاسم وقوله صلى الله عليه وسلم جازا المداخلة بالدار والارض
 وان كان غايبا او كان لهما طرقتا واحدا ورتب له بابه في سكة اخرى فان بابه ان كان في تلك السكة كان
 خليطا في حق البيع فلو يضره جازا وله صفا صوته من منزل مشترك بين اثنين في دار يقيم في سكة فبها
 اذا باع احد الشريكين نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل احق بالشفعة فان سلم فالشريك في الدار احق من
 الشريك في المنزلة اقرب للشركة بينهم في صحن الدار فان سلم فاحد احق للشركة في الطهي فان سلم فالدار
 وهذا الذي على ظهر هذا المنزل وباب داره في سكة اخرى ورتب له جديع على جديع او مشترك في
 عليه اي على الجديع جازا لاشريك فان الجار يبرء المقتدر لا يبرئ شريكا في حق البيع ولا يخرج عن كونه جارا ما
 كذا في الهداية والكافي ورتب وان في نفس الجدار شريك في الشفعة على عدد الراس لا بالسهم لانه الدفع الفسخ
 ومغذات فخرته هي على قدر الامتلاء لانه حقيق الملك كذا في كشف الخفايا صدرت اذ يبرئ لثمة لا عدم نصفا
 وهو فرسد سها وثمة لثمة فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الاخر ان الشفعة فحق بالشفعة لبيع فيها
 عندنا هي حرة الله ان لو ثابقت ملكها وان باع صاحب السدس فحق فيها لخاصا وان باع صاحب الثلث
 فحق فيها ارباعا وعندنا يقضى فيها نصيبه في الكار ورتب فاذا علم الشفع بالبيع يشهد في مجلس علمه ان يطلبا
 ويسمى بطلب مواشاة ليدل على غاية النجى كان الشفع ثيبا وبطلت الشفعة والاشرا وفيه ليس بالوزم
 وانما الاشرا والخافة للنجى كذا في الهداية والكافي ورتب يشهد عند العقار او على المشتري او على البائع ان

مقومة منزل بها شفعة مسكوك غير ان ذرة باع احد الشريكين
 نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل احق بالشفعة فان سلم
 فالشريك في الدار احق فان سلم فاحد احق للشركة في الطهي فان سلم فالدار
 عليه هذا المنزل وباب داره في سكة اخرى في سكة اخرى كذا في الكافي

الميار كان اذا اشتره منها ولو يقطع خياره بربوينة المشتري ولو يفسد البراءة منه لان المشتري ليس
بنايب عن الشفع فلو عجز بشرطه ورويته في حقه **درر** **درر** وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن
والعقد للمشتري مع يمينه لان الشفع يدعى استحقاق الدار عند نقد الاقل والمشتري ينكره **درر** وان
ربها فللشفع لان بينه اكثر اثباتا بمعنى وان كان بينة المشتري اكثر اثباتا صعدة لان اليقات ولو لم
وبينة الشفع ملزمة بخلاف بنية المشتري لا يجب على الشفع شي بل يختار بين الاخذ والترك
درر وعند ابي بصير حجة الله للمشتري لانها اكثر اثباتا فبها كسبة البائع والوكيل والمشتري في العقد
هذاية وان ادعى المشتري ثمنه والبائع اقل منه اخذه الشفع بما قال البائع قبل قبض الثمن وبما قال المشتري
يعني ادعى المشتري ثمنه وادعى البائع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفع بما قاله البائع لانه الامر ان كان
قاله المشتري **بطل** خطا عن المشتري بدعوى الاقل وخطت المعض يظهر في الشفع كما قرر سابقا فيمكنه بدعوى البائع
باستيفاء الثمن **خرج** من البئر والحق بالاجاب فيبقى الاختلاف بين الشفع والمشتري وقد ثبت ان العقل
فيه للمشتري **درر** وان عكس فبعد القبض يعتبر قول المشتري وقوله بطلاناً له وان هذاية وادعى بطلان
يعتبر قول صاحبه فيأخذها الشفع بذلك هذاية وان حلنا نصح البيع وبأخذ الشفع بما قال البائع لان حق
البيع لا يجب بطلان حجة الشفع هذاية وان عقد عن المشتري بعض الثمن يأخذ الشفع بالباقي وان خط
الكل يأخذ الكل لان خط البعض يلحق باصل العقد ويظهر في حجة الشفع لان الثمن ما يبي بطلان خط الكل لانه
لا يلحق باصل العقد بحال هذاية وان خط النصف ثم النصف يأخذ النصف العقب لانه لما خط النصف
الاول الحق باصل العقد فوجب عليه ينهت الثمن فلما خط النصف الاخر كان خط الجميع يستعد الا بيري
انه لم يخط الجميع لانه لا يقطع عن الشفع لانه لا يلحق باصل العقد بل ينهت به ولو يقطع عن الشفع **اختار**
وان زاد المشتري في الثمن لم يلزم الشفع الزيادة لاحتمال انها لم تضع على ذلك اعتد بالشفع بخلاف المخذ
لانه نفع له اختيار وان كان الثمن متبليا لم يلزم الشفع مثله وان **فقر** لان القاضي حكم بالملك له بالعقد الاول
فيجب عليه عيوب بالعقد الاول اختيار وان كان الثمن مزجوا اخذ بتمزج حاله لم يطلب في الدال وبأخذ بعد معنى
الاجرة لا اهل يثبت بالشرط وليس في الرض العقد واشترطه في حجة المشتري لا يكون اشترطا في حجة **الشفع**
كالخيار والبراءة من العيوب وبضاه البائع في حجة المشتري لا يدل على ثبانه في حجة الشفع لتفاوت الحال
الناس **درر** ولو يتجزأ على المشتري لم يخذ الشفع بالمال يعني اذا اخذها المشتري بتمزج ثم اخذ
الشفع من المشتري بتمزج حال لا يتجزأ البائع منه لان شرط التاجيل بينهما لم يبطر كذا في الهداية **وسر** للرجوع
ولو سكت عن الطلب أي لو سكت الشفع عن طلب الشفعة لم يلحق العمل بطلب شفعته عند ائني حجة رجمه

عبدان المملوكية وان اشتري عبدك من بلد الجبل وجب الشفعة
لانه لا يمنع زوال الملك عن المبيع بالانقضاء للشفعة حتى يبيع
على امرأه او اخيه او بنته او بنت اخيه او بنت اخيه او بنت اخيه
لانه تبع بالشرط وهو المقتضى واما الشفعة فهو من

الحق بالعقار كذا في الهداية وفيما بيع بخيار المشتري وان بيع دار يجب البيعة بالخيار فالشفعة لم
 له الخيار بايضا او مشتريا اما البائع فظاهر بقاء ملكه في الشيء بغيرها وكذا اذا كان للمشتري وفي الحال لم
 اوصحها في البيع فلو قيد هداية وفيه تفصيل في الزيل في نظره وفيه احواله من المشتري يعني اذا
 اخذ المشتري الدار البيعة يجب الدار المشتري كان الاخذ بالشفعة لاجازة منه للدار التي اشتراها
 بخيار الشراء فمقتضاه بالخوف ملاذ اشتراها ولم ير حاجتها لا يبطل خياره باخذ باي شيء بالشفعة
 لان خيار الزمية لا يبطل بغيره الا بطل فكيف بدولة هداية والشفيع الدار المار في الشيء اشتراها
 المشتري اخذها منه بالشفعة لانه يؤول في بيع المشتري لا اخذ الثانية في ليس له ان يأخذها الثانية و
 هي التي اخذها المشتري بالشفعة اذا لم تكن متصلة بملكه لان عدم سبب الشفعة في حرامها وانتسابها بالشفعة
 لا يفيد لعدم ملكه فيها وفي بيع الاخرى وان كانت متصلة بملكه كان له ان يشترى بها بالشفعة ليجوز السبب
 وهذا لا يختص بالشفعة بخيار الشراء او الزمية بل كل ما اشترى دار او بيع دار يجب ان يكون له ان يأخذها بالشفعة
 ثم اذا جاز شفع الاول بعد اخذ المشتري الثانية بالشفعة كان له الذي جاء ان يأخذ الاولى بالشفعة
 وليس له ان يأخذ الثانية بالشفعة الا اذا كانت متصلة بملكه على ما بينا في دار يجب باي شيء
 فاسد فشفيعها البائع ان بيع قبل قبض المشتري لبقاء ملكه فاذا قبض اي فاذا قبض المشتري
 المبيعة بعد الحكم بها لا تبطل الشفعة لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس شرط
 فتبقى المأخوذة بالشفعة على ملكه هداية وان بيع بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري فان
 استرد البائع منه المبيعة قبل الحكم بالشفعة بطلت شفيعته لا تقطع ملكه عن الشيء بغيره باقبل
 الحكم بالشفعة هداية وان استرد ما بعد الحكم ببيع الثانية على ملكه لما بينا هداية والمسلم والذم في
 الشفعة سائر العورات ولو لم يستمر في السبب في الحكم فيستمر بان ولم يذم في بيعه الذكر
 الانثى والصغير والكبير والباقي والعادل هداية وكذا الحر والعبد المأذون في مدينه او كتابا والموا العبد
 المأذون في المدينه المستغرق دينه برقبته وكسبه كذا في الكنت والرقاية وكان حق العباية ان يقتله وكذا
 الحر والعبد المأذون في المدينه لكنه تباح له منعه يعني اذا باع رجل دارا والبائع عديم له في التجارة
 وعليه دين يحيط برقبته ماله فللعبد ان يأخذ الدار بالشفعة وعكسه وهو ما اذا كان العبد يملك البائع
 فلو له الشفعة لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء وشراء احد اهل احم صاحب جاز ان كان على العبد دين لانه
 يفيد ملك اليد للعبد الحكم الممل لا يملك ما في يد العبد المدين اركنة العبد لحيته بالخوف فاذا لم يكره على
 العبد دين وهو بايع لان بيعه لم يره ولو شفعة لم يره له بخوف فاذا اشترى لانه اشيع له وقد بينا

في الشفعة من كان له مال فباعه بالشفعة
 في الشفعة من كان له مال فباعه بالشفعة

وقد بينا ان من ابتاع او بيع له لا تبطل شفيعته بل يبيع
 البعض ولو لم يبيع الوكيل يعني ولو كان التسليم من الوكيل صحت له او كان له ان يطلب الشفعة فكلما اقرق
 على تسليم المدرك يبيع في مجلس القاضي عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله يبيع مطلقا ويحذر الله
 لا يبيع مطلقا لعله رحمه الله انما امره بالشفعة الحق لا باسقاطه والامر بالشفعة لا يثبت لانه لا يثبت له الله
 الوكيل يقيم مقام الموكل فيبيع من المدرك في كل موضع وكذا امر الوكيل ابي حنيفة رحمه الله ان الوكيل يقيم مقام الموكل
 ومجلس الشفعة مجلس القاضي يبيع فيه ولا في غير ذلك فيقول تبطل الشفعة ايضا بطلب المار بية او القريب
 رتبة القريب اي رتبة الاصلاد على طلب المار بية فاذا رتب عليها وتر ولم يترك المصنف رحمه الله القدرة او المطلق ينفذ
 الكامل وبالصالح غر الشفعة على عمنه لانه تسليمه ورثه عليه رده اي العرض بطاوع او صلح لانه لا يجرى حتى المثلث
 بانه ملك فلو بيع الوحيات من عند لونه وشعره فيرة ودره وكذا العباية شفيعته بحال لما بينا بخلافه في الشفعة
 لونه حتى متقرر بخوف الطلاق والعاق لانه اعتياض غرك في المحل هداية وكذا قال في الخيارات
 بالغ او حال العتياض لانه ذلك اي اختياره ترك الصنع بالغ فلو تركه بطل خيارها ولو يجب العرض في
 لا يثبت العرض وتبطل بيع ما يشفع به قبل الحكم له بها يعني اذا باع الشفع داره التي يشفع بها في المشتري
 قبل ان يتخلى له بالشفعة وهو يعلم بالشر او بطلت شفيعته لان الاحتياط بالخيار والشفعة وقدره قبل الحكم
 ودره وموت الشفع يعني اذا مات الشفع بطلت شفيعته وقال الشافعي رحمه الله عليه يورث عنه قال
 العبد الصغير مضافه اذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة اوفيت بعد قتله القاضي قبل قتله وقبضه
 فابيع لو لم يورثه هداية ولو شفيعته باع وكيله او اميلوه لو اخذوا بالشفعة بينهم سعيان فغنم ما تم
 فخرجهما وهو الملك واليد للمشتري سعي الا ان غنم ما تم من جهته حرود ودره او بيع له وهو الموكل لان تمام
 البيع به اذ لو لم يترك له خيار بيعه ودره او ماله الدرك اي ختم الدرك البائع وهو شفيع لا يثبت له الشفعة
 لانه لا يملك البيع فكان كالبايع ودره او ماله المشتري ببيعها لاجازة لانه دليل الرضا الشفيع الملك للمشتري
 وقبضه فيه ببيعها واجازة وذلك لو لم يكن الا بعد اسقاط الشفعة اختيار وجب له البائع او يبيع له المثل
 وكذا انما اشترى فالمشتري للجل الموكل والموكل شفيع كان له الشفعة صورية او بغيره فلو تولى والموكل مولى
 فاذا باع الدار وشترها احد الشفيع كاشفيع الشفعة للمشتري اصاله او وكالة وكذا ان يثبت للموكل اذا
 اشتراها الوكيل لاجله ونسب الشفعة ايضا للشريك الاخر فاذا تملكه لانه لا يثبت له لانه لا يملك الشفعة
 مقدم عليه ودره ولو قيل للشفيع انها بيعت بالغ فسلم ثم بان انها بيعت باقل او بكيلى او زنى او عدوى متعار
 قيمته الغاوى اكثر فلا شفعة لانه انما سلم لاستكناه الغير في الاخذ او لغيره وليس الذي يلفه ويتستر

في الشفعة من كان له مال فباعه بالشفعة
 في الشفعة من كان له مال فباعه بالشفعة

فقد روي عن الخلف المحدثين انهم كانوا يسمون السبعة
عشر بقية السبعة

كلدين لا يجبر جميع ملكه لو ينفاء الدين كنفه او اى لا يجبر على العتمة في غيره اى في مختلف الجنس
لتعد والاولى لغير التفات في المتكاتف وندب للقاضي نصب قاسم رزق قد خرب
المال ليقيم ياره اجر لو ان الوصي ان القسمة من جنس على القضاء التمام قطع المنازعة بها ما شبه
وزق القاضي دمه فان لم يفعل نصب قاسما يقسم باجر يقدر له القاضي وهو اى الاجر على
عدد الرؤس اى الرؤس المتقاسمة عند الامام لان النفع لهم على الموقوف وندب وعندها على قوله
السهام لانه مؤنة الملك فيقدر يقدر وله ان الاله من مقابل التميز وانه لا يتفاوت ورتما
يصعب الحساب بالنظر الى القليل وقد ينكس الاله من فيقدر اعتباره فيعلق الحكم بامس التميز
ثم ان الاله من هو جملته وليس له قدر معين فان باشر القاضي بنفسه القسمة فعلى راي
كون القسمة من جنس على القضاء لا يجبر لاختلاف الاجرة وعلى رواية عدده كنهها منه جاز ورسول
الكيل والوزن على قدر السلام اجاعان لم يكن للقسمة وان لها فعل المذكورات على عدد
الرؤس عند الامام رحمه الله وعندها على قدر السهام وقد خربا رجب كنهه عدله امنا عالميا
بالقسمة ولو يجبر الناس على قاسم واحد لان الاله يفيق على الناس والاله يصيب غالبا صدق
ولو يترك القسام ينضم القاف جمع قاسم ليقتصر كونه الشاوي على مقلات الاله جريده اى الى
ضرب بالناس ورسول الاقرب بانفسهم ياره امر القاضي لو يترجم على انفسهم واموالهم ورسول
على الصبي وليه لو ميتة فان لم يكن اقل لم يجد واحد منهما فلو بد من امر القاضي ولو يقسم عقار بجا
الورثة باقراهم ما لم يبرهن على الميت وعدة الرتبة وعندها يقسم وغير العقار يقسم اجاعا وكذا القفا
المشترى والمذكور مطلقا ملكه حصص جماعة عند القاضي وطبقا قسمة ما في ايديهم فان كان نقيضا فان ادعى
شراؤه او ملكه مطلقا قسم ايضا اما اذا ادعى ان له غير يدره يقسم عند اى حصة رحمه الله حتى يبرهن على الميت
وعنده الورثة وعندها يقسم كما في الصور الاخر صدق وان يبرهن ان العقار في ايديهم لا يقسم حتى
يبرهن انه لما قبل هذا قبل اى حصة رحمه الله والوصح انه قد اكل الكلالا منها اذ ابرها ان معها كان القسمة قسمة
للفظ والعقان غير محتاج الى ذلك فلو يدر اقام الميتة على الملك صدق وان يبرهن على الميت وعدة الرتبة
والعقان في ايديهم ومهرهم وارث غائب او صبي قسم ونصب وكيل او صبي يقسم حصته الغائب او الصبي ولو
كان العقار في يد الغائب او صبي منه امكان في يد مودع وفي يد الصغير لا يقسم لان القسمة قضاء على
الغائب والصغير بالتقاضي اذ غير ختم حاضرها وامر المحرم ليس يختم منه فيما يستحق عليه والقضاء من
غير ختم لا يجبر ولو فرق في هذا الفصل بين اقامة البيعة وتعد ما بها الصبي حيا وكذا الحضرة وارث واحد

واحد او كانا مشترين وغاب احدى اى في حضرة واحد وامام البيعة لا يقسم اذ لا يدر اثنان لان الواحد
لا يصح مقاسما ومقاسما ومقاسما يخاف ما كان الحاضر العتمة اثنان حيث يقسم القسمة قضاء بحضرة
المختصين وكذا اذا شرط ان يغاب احدى فالفارق بين المحدث والشرايين فان ملك الوارث ملك
خاله حتى يرد بالغيب على بايع المحدث ويترد عليه بالغيب ويصير موقوف او بشر المحدث حتى لو وطئ
املا شراهما من ثمة فولدت فاستحققت رجع الوارث على بايع مورثه بنزها وقيمة الولد المهرود من
جهة فانتصب احد من جماعة الميت فيما في يده والآخر من نفسه فصارت القسمة قضاء بحضرة المتقاسمين اى اقام
الملك اناب بالشراء لكل واحد فلكل واحد بسبب باشره في نصيبه ولهذا لا يترد بالغيب على بايع بايعه فلو
يشطب الحاضر خصام الغائب في قيم البيعة في حق الغائب قاعة بلو ختم ولو تقبل كذا في الدرر وشروح الكفر
واذا انتفع كل من الشرايين بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب اعدده وان تقبل الكل لا يقسم الا برضا هوان
انتفع البعض وان البعض قسم بطلب ذى النفع لو بطلب الاخر بعد الوصي اى اذا انتفع اعدده بنصيبه اذ قسم
وتقصر الاخر لقله نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم كذا ذكره الخفاف
وذكره ايضا في كذا وذكر الحاكم في مختصره ان ايها طالب القسمة قسم القاضي قال في المأنة ومختار
الاسلام المعروف بخبره زاده وعليه الفتوى وفي الكافي ما ذكره الخفاف اصح وفي الذخيرة وعليه الفتوى
دره ويقسم العرو من جنس واحد ولا يقسم الجنس ببعضها في بعض ما يقسم الجنس باذخال
بعضه في بعض بان اعطى احد المتقاسمين بعضا والاخر غائب مشاوا جاعا في مقابلة وان اذلا
لقد اذلا بين الجنس فلو يقع القسمة يمين ابر يقع معاوضة فتعد التراضي وان الجبر لان روية الجبر
للقاضي حيث يجمع بين الموقوفات او الجواهر والحام ولا البذر ولا الرعي ولا الثوب الواحد والكاين
والابن ابراهيم وكذا الرقيق غدا فالله وفيه تفسير مذكود في الدرر وشروح الهداية والكفر والدرر في منبر
واحد يقسم كل واحد له ولما كان الاصل قسمة بعضها في بعض جاز وفي مصرها تقسم كل على حدة
اتفاقا وكذا ادر ربيعة ان ابراهيمت حيث يقسم الكفر على حدة والبيعت في حدة واحدة او في حقاوت
يجوز قسمة بعضها في بعض والمنازل المتاوصق كالبيوت والمتبانية كالدرر وكيفية القسمة
و يبيح القاسم ان يقدر ما يقسمه اى ينبغي له ان يبيد ما يقسمه على الغرض ليس يمكنه حفظه وبعد له اى يتوجه
على سائر القسمة يدره يعرف قدره ويقسم تناز او بما يحتاج اليه بالآخره ويترك بغير نصيب بطريقه
وشربه لئلا يقيه لنصيب بعضهم تعلق بنصيب الاخر فيحقق معنى التمييز والافان على الكمال ورسول الخشب
الانسيا بالاول والثاني والثالث يكتب اسماهم ويخرج فالاول لم يخرج سهمه اذ لو رثا في لم يخرج ثانيا و

ولو دخل الدرام في القسمة لا يرضى من ماله ما يرضى من ماله في اقساما وفي احد الجانبين
 فضل بناء فإراد احد الشركاء ان يبيع عرض البناء ورام واراد الاخر ان يبيع عرضه من الارض فانه يحل
 عرض البناء من الارض ولو يلف الذي وقع البناء في نصيبه ان ردة بآراء البناء الدرام الا اذا اقتصر في
 القاسم ذلك لان القسمة حقوق الملك المشتركة والشركة بينهم والدوام فلو يوزن قسمة ما لم يثبت
 و رر فان رفع ميز او طريق لحد في نصيب اخر ولم يثبت في القسمة صرف في السبل او الطريق
 عنه اى التمس الاول ان امكن يحصل معنى القسمة وحقها في الشركة وتكبر المنفعة بلو ضرورة والواى
 وان لم يكن الصنف فحق القسمة لان المنفعة ووه ما ذكرنا لم يحصل فحقه وتشتاف على حده
 يمكن لكل منهما ان يبيع ميز او طريق و مرة وقيم سهمين من السبل سهم من السبل عند ابي حنيفة
 الله اى يبيع بالذراع كل ذراع في السبل في مقابلة ذرا عينا من الصلح وعند ابي حنيفة الله سها بسهم
 وعند محمد الله يبيع بالقيمة وعليه الفرق والعرض مذكرة في الهدية فان اقر احد المتساوين بالذراع
 ثم راعى ان بعض نصيبه في يد صاحبه او يصدق الو حجة لان القسمة بعد تمامها عقد لازم فليس للظلم
 يدعى لنفسه حق الفسخ بعد لزومه سبب ظهور العقد فلو يقبل الما حجة فان لم تجد اختلف الشركاء
 لواقرا انهم واذ اذكر ما حلفوا عليه لرجاء التكملة في حلف منهم فيلزمهم في نصيبه ونصيب
 المدعى فيقسم بينهما على قدر نصيبهما لان الناظر كالمتر وقارة حجة عليه و من غيره قالوا ينبغي ان لا يبيع
 دعه اصله للتناقض واجب بان القاسم امين وهذا عتمد على قوله فان لم يمانع من حلفه التام
 ظهر الظلم فلو يتاخذ بذلك الما قاسر عند ظهور الحق و رر و يقبل شهادة القاسم وراى في القسمة
 هذا عند ابي حنيفة و اى يرضى عنهما الله خاله فالجهد والشا في جميعهما الله فان عنده لا تقبل الما شهادة
 من فعل نفسه ما قلنا لا بل شهادة على فعل غيره و هو الاستيفاء صدق وان قال فبسته ثم اخذ بعض حلف
 خصه اى ان قال قبضه حتى ولم اخذ بعضه بعد ما قبضه حلف خصه صدق وان قال قبل ان يقر با
 الاستيفاء اصا بنى كذا لم يسم الى وكذا به الاخر مما تناقض فحقه لانه اختار في مقدار ما حلف به بالجملة
 فصار كالاختلاف في مقدار البيع صدق والادعى غيبا لا يثبت كالبصير كالمالك كانت القسمة بقتناء العتبا
 فاحسن فتصح لان تصرف القاسم مقيد بالعدل ولم يرد وادى الحق بعض معين ثم نصيب
 البعض لا يفسخ و يرجع ببسطة في حلف شركته وكذا في استحقاق بعض الشرائع ثم نصيب من عند ابي حنيفة
 رحمه الله تفسخ القسمة ما بقي في ايديهما يبيع بينهما نفسيا و قوله محمد رحمه الله مشطرا بالواحد انه مع ابي
 حنيفة رحمه الله كذا في الكا و رر وفي استحقاق بعض شائع في المكر تفسخ اجماعا ولو ظهر بعد القسمة دينا

ويرى على الميت محيط نفقته وكذا غير محيط الو ابقى بلو قسمة ما بقي به اى بالدين ثم لا تفسخ
 لعدم الاحتياج اليه و رر ولو ابرأ الغرماء و تم الورثة او اذاه الو رثته من ماله ثم لو تحقق مطلقة في
 سها كان الدين محيطا او غير محيط لان المانع قد زال هداية **فصل** في الما يارة وهي لغة مناعلا و
 البنية وهي الحالة الظاهرة للثمن المثلث والتايرة تفاعل منها وهي ان يتواضعا على امر في تضاربه و
 حقيقة ان كلا منهما رضى بهينة واحدة ويختارها وشرعا قسمة المانع والقياس ان لا يجزى لانها مبادلة
 المنفعة يجزى لكنها جائزت بالاجماع و رر ويجوز الما يارة استحسانا للحاجة اليه اذ قد يتعذر الرجوع
 على التنازع فاستبد القسمة هداية ويجوز عليها اى ويجوز الشرايين على الما يارة كما يجوز في القسمة و رر
 واحدة متعلق الى قوله ويجزى الما يارة هداية سكن هذا بعضا وهذا بعضا او سكن هذا علوا وهذا
 اسفلا وفيه صفة يمكن هذا شراى هذا شراى له الاجابة واخذ القلة في رتبة اى والمما على الجا
 ما صابه واخذ غلته لونا قسمة المانع وقد ملكها فله استغلو لها اختيار و رر بعد يخدم هذا يمار
 وهذا يمار في عديد يخدم احدهما لعداها والاخر الاخر ولو استحال على صلها لان عندها يخدم قسمة الى
 المقيدين جبروا اختيارا فكذا منفعهم واما عند ابي حنيفة رحمه الله فالنقطة على عدم جواز القسمة بمنع الما
 لكن العليم الجواز لقلة التناوت في المذمة وله كذلك في الويمان لما رآه اختيار ولو اختلفا على ان
 نفقة كل واحد على من يخدمه جاز يستأجره من الكسوة لان العادة جرت بالمساهمة في الطعام
 و من الكسوة ولقلة التناوت في الطعام وكثرة قتها في الكسوة فان وقتا شتا من الكسوة مرفقا
 جاز استئجاره لان عند ذكر الرصف يخدم التناوت او يقل اختيار ويجزى الما يارة في دارين سكن
 هذا احد وسكن الاخر الدان الاخرى ولا يجزى ذلك في دارين لان المركب مشاوي مختلف باختلاف الار
 لان منهم خاوي وجاهل فلو عتصر المعادلة بخلاف الصدف فانه يخدم باختياره فلو يخدم فرق طاقته
 وهذه الصلة في استغلو الدواب ايضا اختيار او يرضى منها خاوي فالصبار بقسمة الايمان ويجزى
 استغلو دار او دارين هذا احد وهذا الاخرى لو في استغلو عبدا وداية وماراد في رتبة الدا
 في الدار الواحدة مشتركة له في الدارين وفي استغلو لهدية هذا وهذا وهذا الاخرى ولا يجزى خاوي
 قالها لو ان الصلة بين المنفعة فيجوز كل منفعة ولو ان التناوت في استغلو الصديق اذ استغلا
 في الحرفة والمنفعة قليل وقيل هذا بناء على قتلهم في القسمة ولما لا يجزى في الواحد اجماعا وله ان
 الاجرة تجب بالعمل حتى لم يزل له لاجله فكان فيه حظ ولو انه لاجله لم يستأجر فلو يقع
 المعادلة والتناوت بينهما فاحسن لقاومهم في الامانة والمذاقة والمهذبة الى العمل فله لاجله اكثر

هذه الما يارة على كل حال
 في القسمة

من الآخرة فلو يمكن للمعادلة اختيار وعلى هذا البيان أي وعلى هذا القول استحال القول بالابتداء
ولو لم يكن في غير هذا الموضع عزم أو لود حالان لما يراه في النافع ضرورة أن لا يبقى فتنه وتشتت هذه المصلحة
بأية من القسمة عليها عند حصولها والمصلحة أن يبيع حصته من الآخر ثم يتردى كلها بعد ما مضى نيتها
أو ينتفع بالدين بمقدار معلوم يستقر في النسيب صاحبه أو فرض النافع جازن حدانية ويجوز في عبده
وإن على الخليفة السكنى لما يبتا وكذا كل مختلف في المنفعة كسكنى الدار ودرع الارضين وكذا الحام والدار
لأن كل واحد من المنفعين يجوز استحقاقا بالمداواة اختيار ولو تبطل المداواة بموت أحدهما ولو لم يكن
لأننا نحتاج إلى عادتها بطلب الوارثين أو أحدهما بخلاف الاجارة والعارية اختيار ولو لم يطلب أحدهما
القسمة بطلب المداواة مضاه فيها يجوز القسمة لأن القسمة اقرب في استكمال المنفعة اختيار **كتاب**
الاجارة هي معاولة من ان راعة وهي المزاولة بتمتع بجارة منتفعة من خير فانه عليه السلفة والسوم
دفع خير من راعة فسميت بجارة ويسمى مما قلتم للفقهاء من الرزق قبل ان ينفذ ساقه أو الوبر من
الطيرة الصالحة للرعاة وفي الشرح عند كل رزق يبيع المزارع وهو فاسد عندنا في خمسة رجه الله له
رابع من جرح انه صلى الله عليه وسلم من المزارعة وهي مزارعة الارض على ثلث أو الربع من الخبز والاك
لما جرحه المزارعة وهي الارض الرخوة ولو لم يكن استحقاقا من بعض ما يخرج من عمل فكان في معنى تغيير الظن
كما هو في العارية وترى عندنا جائزة وبه يفتي لتعامل الناس والاحتياج بها والقياس والمنفعة
صديق وقال الحصري رحمه الله عليه راعي خيفة وجملة الله هو الذي وضع هذه المسائل على أصله الظاهر على
على أصولها أي على أصل صاحبه أي يبيع ويحمدهم الله لعله ان الناس لا يأخذون بقوله محتار في بيع
فيها صلاحية الارض للزراعة وأهلية العاقدين وتصميم الله بأن يقوله إلى سنة أو سنتين متوالين
العقدية على منقصة الارض ان كان البذر من قبل العامل أو على منقصة العامل ان كان البذر من قبل صاحب
والمنفعة لا يعرف مقدارها إلا ببيان المدة فكانت المدة معيارا للمنفعة فيجب ان يجر المدة فالتحكم
فيها من المزارعة هي اذا بية مدة لا يتكلم فيها منها فندت لعدم حصول المقصود وكذا اذا بية مدة
أو يمتثل أحداهما إلى مثله عادة كذا في الذخيرة وترى وتعيها رب البذر أي من كان البذر من قبل
لأن المقصود عليه يختلف باختلافه فان كان من قبل العامل فالمقصود عليه منقصة الارض وان كان
من قبل صاحب الارض فهو منقصة العامل ولو بية من بيان المقصود عليه لأن جهالة تحقق الشرائع
دتر وتعيين جنس البذر ساد لا بد من بيان جنس الاجرة في العمل يعلم الابن ان جنس البذر
دمه وتعيين نصيب الوارث والتولية بين الارض والعامل والشركة في الخارج إلى انساب عند حصول

حصول لانه يتعقد اجارة ابتداء وتتم شركة انتهاء وكل شرط يتردى إلى قطع الشركة في الخارج يكون مفندا
للعقد وترى فتنه ان شرط لاحدها فترى معيته أو ما يخرج من موضع معين كالخاد بالاجرة جميع الماديات وهو
الصغير من الثمر ما عظم من الجدول فارسي مغرب وقيل ما يخرج فيه ماء السيل ثم يبقى منه الارض كلها في الشركة
الهداية والساق في جمع ساقية وهي يخرج من البئر بالبقر وغيره أو ان يرفع قد البذر أو قد يخرج القسم
ما يبقى لانه به تنقطع الشركة لأن الارض عاها لا يخرج الا هذا القدر وما كان شرطه وراعي معدومة
للحد في المصارفة وقد مر تحقيقه في المضاربة فانه ان يترك البئر لأحدهما والحب للآخر حيث ينفذ
لانه يقطع الشركة في الحبة وهذا المقصود دتر ويترك الحب بينهما والبئر لغير رب البذر أو لغيره في مقضى
العقد صدد لانه شرط مخالف لمقضى العقد وهو يتردى إلى قطع الشركة إذ لا يما يصيبه آفة فلو شققت
الحب فلو يخرج الوارثان وترى ان يكون البئر بينهما والحب لأحدهما لقطع الشركة في المقصود صدد وان شرط كس
الحب بينهما والبئر لرب البذر وشرط ربح العشرة وان لم يترى البئر فيها بينهما وقيل لرب البذر
ولرب البذر والرافع والدوس والتدريعية عليها بالمحصص في الغرم بالغنم حتى لو شرطه لأحدهما فند
العقد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لأحد المتعاقدين وترى فاشترط على العامل فندت وترى
ويصرف رحمه الله انه يبيع وهو الوضوح وعليه الفترى لتعامل كالأستمناع اختيار وشرطه على رب الارض
مفدا اتفاقا لعدم التعارف اختيار وقيل الود والمالك السقي والمفند فهو على المزارع وان لم يشترط وما
بعض الادراك قبل القسمة عليها على ما ذكرنا كالحصاد واخذته وما بعد القسمة كالحر والطين عليها بالاجارة اختيارا
واذا كان البذر والارض لأحدهما والعمل والبقر للآخر والارض لأحدهما والبقية للآخر والعمل لأحدهما
والبقية للآخر صح المزارعة أما في القسمة الاولى فلو كان صاحب الارض استأجر العامل للحر والبقر
العمل للحر فاشترط عليه كالمستأجر فاشترط بالبيرة نفسه وأما في الثانية فلو كان رب البذر استأجر
الارض فخرج معلوم من الخارج ولم يستأجر فاجر معلوم من الدار والدارين صح فكذا استأجرها بذلك
وأما في الثالثة فلو كان صاحب الارض استأجر العامل ليعمل باله المتأجر فيصح كالمستأجر فاشترط بالبيرة
رب البقر كذا في الدرر وان كانت الارض والبقر لله حدها والبذر والعمل للآخر بطلت المزارعة لان
رب البذر استأجر الارض والبقر واستأجر البقر فخرج من الخارج مقصودا لا يبيع لان منقصة البقر ليس من جنس
منقصة الارض فان منقصة قرة في طبعها يحصل بالمخرج ومنقصة البقر صلاحية قيام به العمل فلهذا لما
لا يمكن جعل البقر بما بالمنفعة الارض ولما يجوز استحقاق منقصة الارض مقصودا بالمصلحة كما لو كان البقر
مشروطا على أحدهما ففقد بجوده جانب العمل ففقدت تابعة لمنفعة العمل دتر وكذا ان كان البذر والبقر لأحدهما

الاجارة ان شرط لصاحبها فله وبيد كذا ان كان كذا
الاجارة ان شرط لصاحبها فله وبيد كذا ان كان كذا
الاجارة ان شرط لصاحبها فله وبيد كذا ان كان كذا

حصول لانه يتعقد اجارة ابتداء وتتم شركة انتهاء وكل شرط يتردى إلى قطع الشركة في الخارج يكون مفندا
للعقد وترى فتنه ان شرط لاحدها فترى معيته أو ما يخرج من موضع معين كالخاد بالاجرة جميع الماديات وهو

والارض والعلو حرا له كل واحد من البذر والبقر الم يبيع عند الانقضاء لم يبيع عند الاجتماع ودر
 ان كان البذر له حدها والباقي للموخر لان الشئ لم يرد به ودر واذا صح فالخراج على الشئ وان
 لم يخرج شئ فلو شئ للعامل لانه يستحقه شركة ولا مشتركة في غير الخارج ودر ومن ابي عن النبي بعد
 العقد اجبر الوتر البذر لوان المصنوع عليه لا يخلو من ضرر وهو اولى البذر صدر لوان التلصع
 والوجارة تفصح به توفيق وان فدت فالخراج لرب البذر لانه غناه ملكه والفرع يملك بملك
 الوصل وانما حتى الاخر بالتسمية واذا فدت كان الغناء كله لرب البذر ودر والاخر بالتسمية
 اجبر مثل عمل الارض يعني اذا كان البذر من صاحبه الارض فللعامل اجر مثله وان كان من قبل العامل فللعامل
 لجر مثل ارضه ودر ولو يرا على ما شرط له من شئ يستحقه الزيادة وهذا عند ابي حنيفة وابي حنيفة
 الله خاوه والمجهره الله حيث قال له اجبر مثل بالغا ما بلغ لانه يستحق في منافعه يعتقد فاسد فوجب
 عليه قيمتها اذا امتثل لها وقد خفي الوجارات هداية وان فدت بملك الارض والبقر فعقد لاجلها
 لنم اجبر مثلها من الصحيح لان له مدخل في الوجارة معنى هداية واذا فدت والبذر لرب الارض
 فالخراج حل له لانه الغناء يحصل من البذر ويخرج من الارض وفاد الملك في منافع الارض او جيبا
 فيه فاما لم له بعض طاب له وما لو عوض له بقدر هداية ولو ابي رب البذر من المصنوع قد
 العامل الارض فلو شئ له حكما اي قضاء لان عمله ياتيه بالعقد والعقد قرة العمل يخرج من الخارج
 بعد ودر وبسبب تضيديا في ان ما ذكره جيب في القضاء فاما فيما بينه وبينه فيلزم ان يصلي
 العامل اجر مثل عمله لانه انما يشتمل باقامة هذه الاعمال ليحصل له نصيبه من الخارج فاذا اخذ الارض منه
 فقد غره والتعريف من نوع فيقضي بان يطلب رضاه ودر وتفصح بالايعاز كالاجارة يعني تفصح المزارعة
 سميت احدها اي العاقد بين كافي الاجارة ودر وتفصح ان لزم دين جميع الى بيع الارض قبل نبات الذرع
 لا يقدر قبل اذ ذاك الذرع فلي للعامل اجر مثل حصته من الارض حتى يترك الذرع لانه يستحق في منفعة
 الارض لانه حصة فيها الى وقت الادراك ودر ونفقة الذرع كاجر السقي والمحافظة والحصاد و
 السقي والادوس والتدريه عليها بعد حصصها كنفقة العبد المشتركة العاجر الكسب ودر وانما
 انفق بعض اذن الاخر ولا امر قاض فيمن يبيع لان كل واحد منهما غير مجبر على الاتفاق فصار كالمشتركة
 بينهما اذا استتمت فانفق احدهما في امرها بل هو امر كان متبركا ودر وليس لرب الارض اخذ الذرع بقلو
 لم يكن له ذلك لانه لا يضر بالمرزاع هداية وان اراد المزارع قبل لرب الارض اقلع الذرع ليخبره بملكه
 قيمة نصيبه او المصنوع انما على الذرع وارجح ما تشق في حصته لان المزارع لما امتنع من العمل لا يجبر عليه لان

لان انما حصل من ان ملكه ان للعامل نفقة مما فضل
 من قدره بذراعه من قدره ما جاز الا ان يترك

ان كان البذر له حدها
 والباقي للموخر لان الشئ لم يرد به

لان ابقاء العقد بعد وجود المصنوع نظيره وقد ترك المصنوع لرب الارض بين هذه الخيارات
 لان بكل ذلك يستدفع الضرر هداية ولمعات رب الارض والذرع بقول فلي للعامل الى ان يدرك وان
 مات العامل فقال وارثه انما العمل الى ان يستحق ذلك وان ابي رب الارض
 في لغة مفاعلة من السقي من خارج الشجر الى ان يصلي بجزء من شجرة وهي كالمزارعة ونحوها فاشروطا كاهلية
 العاقدين وبيان نصيب العامل والتولية بين الاشجار والعامل والشركة في الخارج ودر وما عدا عامر الشئ طالع
 كونه فيها لو يجبر هناك ودر الا المدلة فانها تفصح بكونها اشكالان الادراك الشئ فاما معلوما صدر و
 تقع على امل ثم يخرج وفي الرقعة على امل البذر هداية اذ دفع الرقعة مسافة لا يشترط بها المدلة فينتقل
 الى امل البذر الرقعة صدر بخاوه في الذرع لان ابدان يثبت كثيرا هيا ومينا وربعا والوتها بناء عينية
 لاجل هداية ويصدق هداية كرملة لا يخرج التمر في الغلات المتصدة وهذا في الخارج وتوفيق وان احتمل
 وبعد ما جازت لان لا تستحق بغير المتصدة هداية فان خرج في المدة كرملة فعل الشرط لصحة العقد
 وان تأخر عنها فدت وللعامل اجر مثل نصيبه والعقد لا يتبين لظن في المدة المستمرة فصار كما اذا علم في الارض
 هداية وكذا كل موضع فدت المسافات في حيث يلزم فيه للعامل اجر المزارعة لم يخرج شئ فلو شئ له لان
 الذهاب باقية فلو يبين فساد المدلة فيبقى العقد صحيحا ولو شئ لكل واحد منهما على صاحبه هداية وتفصح المسافات
 في الخمر والكرم والشجر والقطاب وامر البذر بخان فان كان في الشجر ثمران كان بينه بالعمل صحة والافلاو
 كذا في المزارعة لو دفع ارضا فباعها بقل وتفصح اذا استحصل الذرع وادراكه لان العامل انما يبيع بالعمل ولا يضر
 للعر بعد التام والادراك فلو جردناه لكان اشكالا ما يوعر ولم يرد به الشئ ليجوز ما قبل ذلك لانه
 الحاجة الى العمل كذا في الهداية وما قبل الادراك كالسقي والتبليغ والمحافظة فلي للعامل وما بعده كالجواز و
 للمنفذ فليهما ولم شرط على العامل فدت اتفاقا وتبطل سميت احدها فان كان التمر خاما عند الموت او
 تمام المدلة يقدم العامل او وليه عليه وان ابي الدافع او رثة فان اراد العامل او رثة صرته
 بسراخيها او رثة ببيع ان يقسم على الشئ او يدفع لقيمة نصيبه او ينفق ويرجعوا
 على العامل في المزارعة وقد مر وجهه وله تفصح بكونه من رضى العامل اذا عجز عن العمل عند
 وكذا كونه سارا مخيفا منه على التمر او السقف لانه يلزم صاحب الارض ضرر لم يلق
 فتصح به هداية ولو دفع فضاء مدة معلومة لم يضر بكونه الارض في الشجر منها لا يبيع
 الشركة فيما قال صالحا قبل الشركة لا يعلو وهذا الارض ذمة والشجر لرب الارض والباقي قيمة عرس
 وعلى ان صاحب الارض استلج العامل ليجعل ارضه بيتان بالالت نفعه على ان يترك اجره نصف في

ان يعمل به
 في المزارعة والاشجار
 والاشجار والاشجار

اشكوك

النفقة

السقف بالجر
 جمع سقفة
 المخذلة لوان
 الفصح

الذي يظهر بوجهه والوجه في معنى قبح الظاهر المنهي عنه في حق فاساد في الغراس ملك للغراس وقد
تعد ردة عليه له تعالى بالارض يجب قيمتها واجل مثل عمل او يدخل قيمة الغراس لتعد منها بنفسها
وربما **الذبيحة** وهي جمع ذبيحة والذبيحة اسم ما يذبح كالذبيح بالكسر والذبيح بالفتح مع
بانه اتلاف الخيل بان هاق روجه في الحال لا لانتفاع بل لبعده ذلك كذا والذبيح قطع الامواج اي
العروق في العينة وهي الملقم والمزق والمزق كاسيخ هذا ثم الذبيحة شدة حل الذبيحة لقوله
تعالى او ما ذكبتكم وهي مستثنى من الحرمية في حق الذبيحة ان السمك والجراد خزانة غير مأكلة
بالنسبة المشهورة ثم الذبيحة ان كان اختيار حالة الذبيحة بل الجرح في موضع كان فيه البدن كقتل
او جرح ذبيحة مسلم وكذا في ذبيحة او امرأة او مبيتا او مجنونا يقتلوا او خرس او قفا او ذبيحة
وفتي لا تله لا يعتد الملة وذلك ان جرحي لقتل ملة مسلمة والاسلام سنة اربعين سنة اهل الكتاب غير
ناكروا منهم ولو اكل ذبايحهم لم يله لا بدعي التعبد فانصدمت الملة اعتقادا ودرى هداية او مرتدة
لانه لا ملة له فانه لو يقتل عليه عندنا ودرى او تارك التسمية عندنا فان تركها تاسيا على ذبيحته وقال
الله في حمله في الذبيحة وقال ما لك من الله حرمة في الذبيحة ودرى وكذا ان يذكر مع اسم الله تعالى
غيره ومما ذكره عطف حرمته بسم الله تعالى لان التوكيد لا يوجب عدم العطف فلم يكره الذبيح واقباله
لكنه يكره لجملة العتق بعدة فيمنع بسم الله المحرم وهذا اذا قرئ محمد بالرفع والما اذا قرئ بالجر والنصب فحرم
كذا في غاية البيان ودرى وكذا ان يقول بسم الله **الله** اللهم تقبل من فاهن فان قال قبل الاضحية او التسمية
او بعد الذبيح لا يكره وان عطف حرمته بسم الله وفاهن بالجر او اسم فاهن لانه اهل به لغير الله تعالى
فلم يبعد التجرد من شرطه ودرى وكذا ان يقول في حق ذبيحة غير ذبيحة التسمية وان ذبحها بشفرة
اخرى حلت وان رمى البصير حتى على فاصاب غيره **الحر** على سبيل بغيره لا يكره ولا رسل
كالرعي والفرق ان التسمية في الذبح مشروطة على الذبيحة قال الله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صحت
فاذا تبدلت الذبيحة ارتفع حكم التسمية عليها في الذبيحة والورس التسمية مشروطة على الآلة
والتسمية باقية اذا تبدلت الارتفاع حكما فاحتاج الى التسمية اخرى احتيايا والشرط في التسمية
الذكر الخالص من شرب الدماء وغيره ودرى قوله قال الله عز وجل لا يحل لانه يحسن دعاء والحمد لله
وسبحان الله يحل فاذا ذكر خالص ودرى قوله عطف وحمله لعدم قصد التسمية ودرى ومما ذكره
تداولت الالاس عند الذبح وهو قوله بسم الله والله اكبر منعقد عن ابن عباس في حق الله عز وجل قوله
تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صحت هداية والسنة في الما يذبح في حق البقرة والغنم ويكره العكس في الخرافة

في الذبيحة والذبيحة في حال عدم العتق من ذبيحة

وذكره

في الذبيحة السنة قالوا الحكمة فيه اجتماع العروق في المخ وفيها في الذبيحة كذا في الدم ومثل الذبيح بين
الذبيح والذبيحة على الخلق اسفل ما في طه في الجامع الضمير له بأس بالذبيح في الخلق كله وسقط له عاوه و
اسفل ما وصله قوله عليه السلام الذبيحة طيبين والذبيحة طيبين والذبيحة طيبين يحصل بالفعل فيه انها الله
على ابلغ الوجوه كان حكم الكل سدا هداية وقيل لا يوجب فرق العقد التي في اعلى الخلق قال في الذبيح الذي
الذبيح اذا وقع في اعلى الخلق لا يحل وكذلك في قمارى اهل سحر فلهذا ذبح في غير الذبيح وهو مخالف
لظاهر الحديث كما ترى ودرى والعروق التي تعطف في الذبيحة الملقم والمزق بالرفع والوجدان في المخ
الملقم مجرى النفس والمزق مجرى العلف وفي الهداية بالعكس ودرى ويكفي قطع ثلثة منها ايا كانت
اقام لاو كثر مقام الكل وعند محمد الله لا بد من قطع اكثر من واحد منها وهو رواية عن الامام محمد لان
كل فرد منها اصل بنفسه لا انفصاله عن غيره ودرى والاهرير به فيعتبر اكثر من واحد منها هداية وعند
ابن خزيمة الله لا بد من قطع الملقم والمزق واحدا او دجيا لان المقصود من قطع الرذبة انها الله
فينبأ احدهما على الاخذ كل منهما مجرى الدم اما الملقم في الملقم فانه مجرى العلف والمزق
النفس فلهذا يذبح قطعها ولو في جنبة رجمه الله ان لو كثر يقيم مقام الكل في كثير الاحكام ودرى ثلث قطعها
فقطع الاكثر منها وما هو المقصود من يحصل بالوجها نادر المسفوح والتسجيع في اخراج الزوج لونه
يجب بعد قطع مجرى النفس والطعام وخرج الدم بقطع احد الرذبة فيمكن به من بغير الزيادة
التعذيب نحو ما اذا قطع النفس وان لو كثر باق فكانه لم يقطع شيئا احتياطا لمجانبة الحرمه هداية
وقيل محمد معه هكذا ذكر القدر في الاختلاف في حشره هداية ويجوز الذبيح بكل اقرى الارواح وانما
الدهر او امرأة او ليلة المدة الحرة الذي فيه حدة واللبيلة قشر القصب مديا وسنار نظير امثله
لكن يكره بها عندنا وعند الشافعي حلية مجرى لعله عليه السلام كما انهم الدم وافرعا لا ولا ولا ولا
الطفل والمسن فانها مدمى الحشة ولا نه فعل غير مشروع فلهذا ذبح كما اذا ذبح بغير المندوع
لان قوله صلى الله عليه وسلم من ذبح الدم ويبى وافر الاوداج باشتا ومار ولا يحل على غير المندوع فان
الحشة كانا ينفصل ذلك ولونه الة جارية فيحسب به ما هو المقصود وخراج الدم وصار كالجزء من
اختلاف المندوع لانه يقتل بالقتل في حق معنى المتخفة وانما يكره لان فيه استحقاق جزاء الا ودرى ولان فيه
احصا على الحيوان وقدمه بالاحتياط هداية لا بالاحتياط بالذبيحة بالاسم وبالظن التامية هكذا
وان الذبيح بها ميتة طابيتا نفس محمد الله في الجامع الصغير على انما ميتة لانه فيه وجد نفسا عالم محمد
فيه نفسا محتاط في ذلك فلهذا في الحل قال بالاسم وفي الحرمه نقله يكره او لم يكره هداية وتداب احدا

الوجدان

الشجرة في بفتح الشين وسلم الفاء سبعة عظيم وفي المغرب السكة العربية التي ايسر ان يحده
الذاب شفرة من الاشجار لعله عليه السلام ان الله كتب اللسان على كل شيء فاذا انتم
فاحسن القلة واذا ذهبت فاحسن الذبحة ولجوا حكم شفرته وليرح ذبحته هداية وكرة
الاحاد بعله اي بعد الاشجار لما رى من البر عليه السلام والسلام انه رى جبالا فيجوز
يحد شفرته فقال لعداوت ان تيمنا ما تاهو كحد وتايق ان ينجها هداية وكذا جبالا الى الله
والتي اى الذبح الشد يبعث يبلغ النكاح وهو بالقار يستحرام من ممدد ورس وقنع الرأس والسبح
ان يتردى اى تسكن من الاضطراب والذبح من القفاون في جميع ذلك تعزيب الجيران باه فائدة وهي من غير
تفريق وتحمل ان بعبية حتى قطع العروق والادى وان لم يوجبه حتى قطع العروق فلو تحملت ما كانت
بدعوة الاضطراب وهو قادر على زكوة الاضطرار كنف ولزم ذبح صيد شائض وجاز جرح نعم تعذر ان
في غير اذ لم يحل ذبحه لان زكوة الاضطراب لا يصر اليه الا عند الجرح في زكوة الاختيار على ما مر ولم يتحقق الجرح
فيما استباح الصيد ويحقق فيما تعذر وكذا فيما ردى في باب وقح الجرح في زكوة فجه فأت من الجرح
وعلم ذلك بعد كل وان علم انه علم انه لم يمت من الجرح لا يكل وان كثر ذلك الكلال ان الظاهر ان الموت منه
وكذا العجاجة اذا انقلبت على شجرة وحيف فزنا صان زكوة الجرح في كل واحد واليمين بن زكوة ايمه
اشعرا ولو وقالوا يحل ان تم خلوة وهو قد ل الشا فوجد الله لعله عليه السلام والادى زكوة الجرح
زكوة ايمه ولو اى حنيفة رحمه الله وعم تاجده ان الله يحرم الميتة وهي اسم الحيوان مات من غير زكوة الا ترى ان
الله تعالى شرط التذكية الا اذا ذكيتهم وحرم المخلقة والحيوانات خنقا فيحرم بالكآب وما روى لويضا
الدليل القطعي في المراه بالهدية ان هو التشبيه اى زكوة ايمه في كل اكل وماله يحل عليه
ويحرم اكل كل ذى ناب او مخلب من سبع او طير وقد مر ان المراد بها حيوان يصيد بغيره وحيوان يصيد بغيره
دور لما روى عن ابي عباس بن ابي الله عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال كل ذى ناب من السباع وكل
ذى مخلب من الطير رواه مسلم وابوداود وجماعة اخرجهما الله وهو اى في ثعلبه رضى الله عنهما ان النبي صلى الله
عليه وسلم منى عن الكردى ناب من السباع رواه البخارى رحمه الله والسباع جميع سبع وهو كل مختلف
منتجب جرح قابل عادة في كل واحد ولو شبع او طبا خذوا قال الشافعي في حقه وفيه يحرم اكل اللحم الا عليه في حقه في
الوحشة فانها تحل دمه والبال والفيل والضب والبيدع وارب عرس والسنبل والسنبل والسنبل
لور و الاثنى في كل واحد وكذا البقرة والغنم وبعض الغنم المحبوبة والبال المملو والقارسية كلوه
نبله وبالشركى قد نحره والى في بفتح الدال المملو والماء المحبوبة طائر البقع يشبه الشجرة المخلقة و

وجمعه من بكة الماء وبالشركى قال والبسات بالحر كات طائر غيره ومن الرحم قال ان يلى وكرهه اكل
الرحم والبسات لانها ياكله الخيل والحيث والحيث عرما في الراح وعنه في لا يكره الخيل ولما بان بلبنة اذ ليس
في شربه تغليظ الله له لانه كذا في الهداية والكافي دونه وحمل العقص وغراب الذريع والارنبه عليه السلام
اكل منه حين اهدى اليه مشقيا واحرا حياه بالاكل ولانه ليس من السباع ولا من اكله الخيل فاشبهه
هداية ولو يكره حياه الماء والواستك بالاحاده كالجرب كالجرب يشد يد الرابا لى قاتل بلع بعض
سائر ان بالى ويدلر والمامل اصح والماء على بالشرك ياون بالى خنقا باكر اشارة الى ضعف ما يتعلق في الشر
عن محمد بن الله ان جميع السمك حلال غير الجرب والماء على وايضا قال في غاية البيان ان بعض الرافضى
اهل الكتاب يكره اكل الجرب ويقولون انه كان دينا يدعى الناس الى حليته فسمع به وشره وهو باطل
لان ما سئل له لو سئل بعد ثلثة ايام باتفاق جمهور المفسرين والمائل الطائفي منه اى السمك
السمك الطائفي هو الذى يموت في الماء خنقا فله سبب ثم يعلو فيظهر صاحبنا جميع كرهوا حيوان
المائى مطلقا الا سمكا لم يطف ويا حيا ابر الى ميا ومالك والتا في جميع الله ويستثنى بعض المالكية
كلب الماء وخنزيره واسنانه والحواشي في البيع والمائل واحد والاصل في السمك عندنا ان طالت منه
بسبب فمعال كالمخلوق منه ومات منه بغير سبب لا يحل كالمائى دونه وان مات السمك
لجرا او بغيره فغيره وايتان ويجوز على السمك والجرد بلو زكوة ولزج شاة لم تسم جوارها فزكوة
اخرج منها دم حلت والافواه وان علمت اى جوارها حلت مطلقا اى سمك وجدت الحركة وفروج الدم
اولم يجب لان المعقود منه الاستدلال على الحياة فاذا علمت لم يخرج اليها **كتاب الاضحية** وهي
اسم لما ينضج بالوجع على الضاحى على فاعل من الضحى يضحي اذا اضحى في الضحى وسواها يذبح ايام النحر بذلك لانه يذبح
وقت الضحى تسمية له باسم وقته وفي الشريعة اسم الحيوان مخصوص بنسب مخصوص يذبح بنية القرية في
مخصص صندوقه شرائطها وسببها الوقت وشرائطها الاسود والوقامة اليسار الذى يتعلق به
وجوب صدقة الفطر وسببها الوقت وهذا يوم النحر وكذا ذبح ما يجود ذبحا دمه اى وجبة عند الحنيفة
ومحمد بن هارم زفر والحسن واحدا ورايتان على اية فخرهم الله هداية وعما اى فخره الله في رواية
انما سنة ذكوة في الجوامع ويهدى الله في قوله هو اى كى ناسنة ولها اى قوله اى يذبحه
محمد بن هارم الطحاوي رحمه الله كذا في الهداية وانما يجب على من ذبحه من ذبحه متعلق يجب لا
عن طفله وقيل يجب عنه ايضا وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وقيل يذبح عنه اياه او صبه
من حاله ان كان له مال وهذا عند ابي حنيفة وراى يذبحه الله فيطعم منها ما يمكن ويستبدل بالباقي ما شفع

بد مع بقا من ألوت البية ونحوها وهي شاة أو بدلة أو بغيره وبقرة ودر أو سبع بدنة بأشاة السبع
 إلى بدنة هذا بأن اشتراك مع ستة في بقرة أو بغيره وكل يرد المربة ومرد أهلها لم ينقص نصيب
 أحدهم عن سبع والقياس أن لا يجزأ لأحد لأن الاعراف واحدة وهي المربة لا ما تركناه بالاش
 ومرد ما روى عما جابدين الله عنه أنه قال عز فامع رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عرسبعة والبنة
 من سبعة ولو تنص في الشاة فبقي على القياس ويجوز عرس ستة وعشرة أو ثمانية ذكره محمد بن عبد الله في الأصل
 لأنه لما جاز عن السبعة في مائة درهم أو في هداية فلما زاد أحدهم بنصيبه إلى ما كان أحدهم كافا أو كان نصيبه
 أقل من سبع لا يجوز من واحد منهم ويجوز اشتراك أقل من سبعة ولو اشتراكا بأن اشتراكا واحد لله ضحية ثم
 اشتراكا ثم في ستة أو أربعة أو اثنين كما ذكرنا وأبصر في هذا إذا كانا إذا خلط به من الكارعة جلد
 اعتبارا بالبيع هداية أو اشتراك بدنة لله ضحية ثم اشتراكا في ستة أو ثمانية أو في القياس لا يجوز به
 قول من فرجه الله الله أحد ما للقرية ولو جاز بها وجه الاحتكام أن الله قد يجد بقرة سبعة ولو وجد الشاة
 في وقت الشاة فتمت الحاجة إلى هذا درهم والمشتراك قبل الشاة أحب ليعلم بعد ذلك أن لا يوفى من صدقة
 الرجوع في القرية هداية أو ولد رقيقا بعد فخر الجزاء ولا تدفع في المهر قبل صدقة العبد فاما أهل السداد فيد
 يجوز بعد الجزاء وفيه تفصيل في الهداية وأخره قبيل غروب اليوم الثالث وأبصر آخره للفقهاء منه أي قد روي
 القضي والرواية والموت أي إذا كان غنيا في أول الأيام فقيرا في آخرها لا يجب عليه وفي العكس يجب وإن ولد في
 اليوم الآخر يجب عليه وإن مات فيه لا يجب دهره وأما أفضلها لأن فيه إلى أداء القرية وهو الأصل للأصل
 هداية وكمر الذبح لياؤه في ظل الدليل هداية هداية وفات وقتا قبل ذبحها الزم التسديد بعين
 المذبح ويحتمل وكذا ما شرها فبقي للتضيعة أي لم يزم التسديد بأحبة والقضي يتصدق بعينها شرها أو لا
 لو أنها واجبة على القضي ويجب على القضي بالشاة بنية التضحية عندنا فإذا فأت الرقة وجب عليه التسديد
 آخر حاله من الصدقة كالجمعة تصفى بعد فاتها ظهر أو الصدقة بعد الجزاء هداية وأما يجوز فيها المذبح من
 الشاة الشاة ما يجر له البية والمذبح شاة لها سنة أشهر دهره والشاة فسادا على الجميع والقضي من الضم ماله
 سنة ومن البقرة ماله سنتان ومن الأبل ماله خمس سنين ويجوز الجاه يستند به الميم وبالمد على الحق لا وزن
 لها والخس والغنم ببيع الشاة المثلثة أي المخذونة والجرها وهي التي لها جرب السمينه لأن ذلك غير مجزئ
 بالمقصود وهو الميم شرح الجميع لا الهيا والعوار أي ذات صبي واحدة والعجاء التي لا تسحق أي ما يجزئها
 إلى حد لا يفي في عظامها حتى تخرج صدر والعجاء التي لا تسحق إلى المسك ومقطوعة اليد والرجل أو
 وذاهبة أكثر العين أو اللاد أو الذنب والالية وفي ذهاب النصف عاريتان ويجوز أن ذهاب أقل منه

أقل منه أي من النصف وهو قدره وهو اختيار النصف إلى الميتة من الله كذا في الهداية وقيل أن ذهاب أكثر
 من الثلث لا يجزئ وهكذا ذكر في الجامع الصغير في ضحية رحمة الله لأن الثلث تنفذ فيه الرمية من غير رضا الله
 فأعقب قلبه وقيامه ولو تنفذ الوبر ضاهر فأعقب أكثر من حد آية وقيل أن ذهاب الثلث لا يجزئ وهو الميم في ضحية
 رحمة الله أيضا ويرى عنه المرح أيضا ولو يضره يضره المصطر بأعند الذبح وإن مات أحد سبعة وقال ورثته
 أو جرحها عنكم وعند صح والقياس أن لا يبيع لأنه تبع بالأنوف فلو جرحه غير الغريم لا اعتاق غير الميتة ولا
 أن القرية قد تقع على الميتة كالصدق بخلاف الاعتاق لأن فيه الزام المروءة على الميتة وأيضا البقرة تجزئ سبعة
 لكما شرط أن يجره فقد اكمل القرية وإن اختلفت جهاتها دهره وكذا المذبح بدنة ثم الضحية وسبعة وقيل أن قاتنا
 لغيره عندنا لا اتحاد المقصود وهو القرية ودره ويأكل من لحم الضحية ويطعم من شاة من غنم وفقره في وقت
 ودره وندب أن لا ينقص الصدقة من الثلث لأن الجاهات ذوات الأكل والمادة حار والمأطعام دهره
 من كره أي تركه الصدوق لذى عيال تسعة عليهم وندب أن يذبح بيده أن أحسن والأيا من غيره ويجزئ
 أي وإن لم يحسن الذبح بنفسه ما يجره وكما ينبغي أن يشهد ما ينصفه لفقراء عليه الصلوة والسوم لفاطمة
 رضي الله عنها في قضيها فاستهدى أصحابه كشف وكبره أن يذبحها كذا في لأنه قرية وهو ليس من أهلها ولو
 أحرقه قد جاز لأنه من الزكاة والقرية حصلت بما بته ونسبه بخلاف الجحش لأنه ليس من أهلها دهره
 جلد ها أو بعد الله كجرب وخلف أو فروا ويشترى به ما ينتفع به مع بقائه كغزال ونحوه كالشاة لو ما
 يستهلك كحل وشبهه فان بدل اللحم والجلد به أي بما ينتفع به مستهلكا يتصدق به ولو ذبح الضحية غيره
 بغيره من جاز يستحق ولو بجهد قياسا وهو قتل من قرية الله لأنه ذبح شاة غيره بغيره من غيره
 إذا ذبح شاة قصاب ما ذابها ولو جرحه في الضحية وجه الاحتكام أن لا اشتراكا لله ضحية فقد بقيت
 للذبح الضحية حتى يجب عليه أن يفي بانفسار مستعينا بكل من كان أهلا للذبح على ذبحها قتاله ودلالة
 جرحه فاقامها صارها يعرض له فساد كما إذا ذبح شاة شر القصاب رجلا ليدبرها وإن كان لعقته المباح
 وحسنه ما لم يحسن له تجزئ البقرة وحسنه بالاضحية بما عتبه في نفسه به ناهي اختيار ولو
 اشأن قد ذبح كل شاة أو حرمه من زمان رجما أو من القياس أن لا يبيع ويغير لأنه ذبح شاة غيره وبغيره من
 الاحتكام أنما نصيب للذبح لتعريفه للوضعية حتى يجب عليه أن يفي بانفسار المستعينا
 بكل من سافر للذبح إذا ناله دلالة لأنه يفتت بعضه في الأيام ويجزئ جرحه أن يجره من قاتنها المانع وإذا
 غلط لا يأخذ كل واحد منها مسلخه من صاحبه ولو يئمه لأنه وكبره فيناضرا دلالة وإن كانا كل واحد منهما
 فيلحق كل صاحبه دهره وإن شاحا حرم الشاة أي الجرح عبارة عن عدم الرضا أي لم يرض كل منهما بغيره

الجرح بغيره

صفة كل صاحب قيمة لم يصدق بها أي تلك القيمة لو نأبد لم يدر في صحة القيمة بشاة الغيب
 دون شاة الردية ومنه في وجه الصحة في القول له الثاني في الغيب يثبت من وقت في الردية
 خاصا بالذبح فيمنع الذبح في غير الملك **باب في الردية** في الردية في الردية في الردية
 وفي الاصطلاح في الغيب ما ذكره المصنف بقوله المكره الى الحرام اقرب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمهما الله وعند محمد رحمته الله كل مكره حرام ولم يفتقد لعدم القاطع أي لم يفتقد لعدم حمله الله
 لفظ الحرام لأنه لم يجد فيه نصا وفي بعض الكتب القديمة عن الكتاب بالكراهية ولم يذبح الا حقا كما في الكثرة
 قالوا قاية والخيار والهداية لأن بيان المكره أهم لوجوب الاحتياط عنه والقدر الذي رحمه الله لفتة بالخطأ
 والاباحة وهو صحيح لأن لفظ المنع والاباحة الاطلاق وفيه بيان ماحصة الشرع وقبحه ولقد استحسن
 بعض قلوبهم لأن أكثر مسائله استحسان لا مجال للقياس فيها وبعضهم لفتة بكتاب الزهد والرجوع
 لأن كثيرا من مسائله طلعت الشرع والزهد والصدق تركها كذا في الزباني قال بعض الفضلاء في الغيب لا
 الخبري والتبري أن الكراهة المذكورة في كتاب الصلوة وما يتعلق بها تنزيهية وما ذكر في كتاب الصيد
 للفتة والاباحة تحريمية اخرج الله وهذا الكتاب يشتمل على **فصل في الردية** منه فرض وهو
 ما يندفع به الهلاك ومنه وبسبب ما زاد في الردية من الصلوة قاتلها ليحصل له مكنته أي يندفع لاداء الصلوة
 قاتلها ليحصل عليه الصلوة وبما زاد في الردية من زيادة قوة البدن وحرام وهو الزاد عليه أي الشج
 ألا لعقد التقوى على صوم الفدا ولو لم يستحق الضيف ولو تجرد الرابطة بتأخير الاكل حتى يضيغ
 غر أو اداء العبادة قال عليه الصلوة والسوم ان نفسك مطيئت فارتفع بها وليس حرج الرق ان
 يجبرها ويذبحها ولو ان ترك العبادة لم يجز وكذا ما يقضى اليه فاما تجوع النفس على جبهه لا يعجز
 غر اداء العبادة فلهذا صياح وفيه رخصة النفس بعد بغير الطعام مشتهى مجاوزة الله وله فانه اكله
 للنفس لختيار ومن استمع من اكل الميتة حال الخفة او صام ولم يأكل حتى مات ثم لأنه اكلت نفسه لها
 بيتا انه لا يبقا له الاكل والميتة حال الخفة اما حاول امر فرج الاثم ولو يجز الامتناع عنه اذا
 لاحياء النفس وما ذلك ثم مسروق وجافة من العدا والتأبير واذا كان في ثم يترك اكل الميتة في
 فذلك بغير الذبيحة وغير ما حاد الحواشي حتى يموت جوعا اختيار بخلاف من استمع من الله ان يحيا
 حيث لم يأثم لأنه لم يستحق ان هذا الدماء يشفيه ويصله بغير غير خروج لاختار فلا بأس بالتفكه بالذبح
 الفلكه لغيره تعالى في كل امر طيبات ما رزقناكم وفيه نزل قوله تعالى لا تأكلوا مما اكل الله لكم اختيار
 وتركه افضل لئلا يفتن دجته ويختر حقه قوله تعالى اذ هيتم طيباتكم في حياتكم الدنيا اختيار

٢٥٠
 وتحت الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز على الطايفة أكثر من قدر الحاجة لأن النبي عليه الصلوة والسلام
 عنه من شرائط الساعة ومن عايشة رضى الله عنهما ان النبي عليه الصلوة والسلام من غير ذلك
 الا ان يترك من قصده ان يدعو الا ضياف وقرباء بعد قومه حتى ياتي على آخره لان فيه فائدة ومن اسراف
 ان يأكل وسط الخبز ويبيع حشاه ويأكل ما التفت منه ويترك الباقي لان فيه نوع محبة لان يترك غيره
 يتناولوه فهو بأس به كما اذا اختار رغيفا دون رغيف اختيار ونسخ الاطعمة او السكين بالخبز وضع
 المخلط عليه مكره ولكن يترك الخبز على الخبز لا غير يستقدر ذلك وفيه امانة بالخبز وقد اختلفنا
 ماكرمه قال عليه السلام الخبز فانه من بركات السموات والارضين وقال عليه السلام ما استحق قومه
 بالخبز الا باؤهم لله تعالى بالجمع ومن اكرام الخبز انه لا يستظل لاداء الصلوة الا بحضور المرافق اذا استقدر فريد
 لفتة ان يتركها قال صلى الله عليه وسلم ان الله عزنا الا الذي ثم كلاً من شاة الاكل البسطة في آثره والمجدلة في آخره
 قال عليه السلام ان الله يرفعني عن الصلوة المزمرة اذا قدم اليه الطعام ان يسبح في آثره ويحبه في آخره قال اختيار
 وغسل اليد بين قبله وبعده قال عليه السلام الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي الهم والمكره
 بالوضوء عن اليد بين يديا بالشباب قبله وبالشيوع بعبدة وهذا امر الاداب ولو يسبح بلا قبل
 الطعام بالمندبل لفتة ان الفضل باقيا وقمة الاكل ويسبح بعده لغيره ان الطعام بالكلية اختيار
 ولو يجز شرب لبن الاثان ولا يترك الاثان في حكم لحمه ما بعد الاكل حرام عند أبي حنيفة ومنه
 أي يضره حرج به التماري قال عليه الصلوة والسلام ما وضع شفاكم فيما حرم عليكم وأبي يوسف
 لا يوجب حرجا للضوءة وأبي حنيفة رحمه الله يقول الاصل في البول الخربة وهو عليه الصلوة والسلام قد
 علم سخطه العزيميا وخيا واما في غيرهم فاشفا غير معلوم فلو يجز صدد ولو استحال انا ذهب ارفضة
 لرجل امرأة لفتة عليه الصلوة والسلام في الذي يشرب من انا الذهب والفضة انما يخرج جوعا بظنة
 نأبجهم ما في ابهره رضى الله عنه يشرب من انا فضة فلم يقبل وقال نأبنا عنه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم واذا شرب هذا في الشرب فكذلك في الادهان ونحوه لانه في منقاه ولانه يشبه بزني المشركين
 تنعم بينهم المزدور والمسرفين ويستري فيه الرجال والنساء لغو من النوى وكذلك الاكل بملقعة الذهب و
 الفضة والاكتحال جميل الذهب والفضة وكذا ما يشبه ذلك كالمخلو والمراآت وغيرها لما ذكرنا هداية من
 استحال انا عتيق ولجدة من حاج ومخاص **فصل في الكسب** قال محمد بن ساهد رحمه الله سمعت
 محمد بن الحسن رحمه الله يقول طلب الكسب فريضة على كل مسلم ولو انه يتقسل به الى اقامة الفرض فكان
 فرضا والسر عليهم الصلوة والسلام كانا يكسبون فادم عليه الصلوة والسلام زرع الخطة وفتح عليه

الصلوة والسوم كان ثمارا وبرا حبيب عليه الصلوة كان بن انا وداود عليه الصلوة والسوم يضع الدوق
 الدروع وسليمان عليه الصلوة والسوم يضع الحيات من الخنزير وذكر عليه السوم كان ثمارا وبرا
 محمد صلى الله عليه وسلم عن الغنم وكان ثمارا وبرا وذكر عليه السوم كان ثمارا وبرا
 لوينا في النحر والد لاول على لك كثيرة والاحاديث العارضة وتارة كذا في الاختيار افضل الجاهل لا كسب
 سيد العالمين ورسول التخليق نبيا محمد صلى الله عليه وسلم ولون فيه الجمع بين حصول الكسب والجمع
 الدين في جهاد الله ثم التجارة لان النبي صلى الله عليه وسلم حث عليها فقال التاجر الصدوق
 مع الكرام البررة وقال ان الله تعالى يحب التاجر الصدوق اختيار ثم التجارة قال عليه السلام
 الزارع يتاجر بربه وقال اطلبوا الرزق تحت حيا بالارض ثم الصناعة لانه عليه السلام حث
 عليها فقال الحرفه امان من الفقر منهم من فسر الزرع على التجارة لانه اتم تفعا قال عليه السلام
 مان ربح او خسر من شجرة فتناول انسان او دابة او طير الا كانت له عند قلة اختيار وانكسب
 انواع منه فربما يهدى وقد الكفاية لنفسه وحياله وقناده ومنه وسحب وهو الزيادة عليه
 اى على قدر الكفاية ليدار به فقير او يضر به فربما فانه افقر من الخلق لغير العبادة لانه
 منفعة النفع تحفته ومنفعة الكسب له وغيره وقال عليه السلام خير الناس من ينفع الناس
 وقال عليه السلام تباهت العبادات فقالوا الصدقة انا افضلها وقال عليه السلام الله
 هياك الله تعالى في الارض وحب انسان اليه انفعهم لحياله اختيار ومياح ومهنا زيادة للتجار والجمع
 قال عليه السلام نعم الحال الصالح مع الرجل الصالح وقال عليه السلام من طلب الدنيا حلاوة متعففا لى الله
 ووجهه كالقمر ليلة البدر اختيار وحرام ويجمع للتخلص والبطر وان كان من حرج فقد قال عليه السلام
 من طلب الدنيا متفادرا متكاثر لى الله ومن غشيان اختيار ومن غشيان نفسه وحياله بلوا اسرف
 واه تغيب بل نيسر قال النبي الذي اذا انفق لم يسرف ولم يقنط واكان بين ذلك قد عاين
 قد ربح على الكسب لانه وان عجز عنه لى الله الشغل فانه نفع الكتاب لكن لا يحمل الله العجز
 قال عليه السلام السؤل الخرب العهد اختيار فان تركه اى السؤل حتى مات اتم الله
 التوفيق الى السؤل فان السؤل يوصله الى ما يقصده به نفسه في هذه الحالة كالكسب
 ولا تزل في السؤل في هذه الحالة فقد اخبر الله تعالى عن موسى وصاحبه عليه السلام استهما انيا
 اهل قنينة استوا اهلا قال عليه السلام لرجل من اصحابه هل عندك شئ تاكله اختيار وان عجز
 عنه يرضى على من علم به ان يطعمه ان يطعمه من يطعمه من الهول فان استغفره في ذلك

حققات اشكرها في الامم قال عليه السلام ما امرت بالله من بات شعبان وجار الى جنبه طار وقال عليه
 السلام ما تجار جارات ضيا عابرة فمر غيا فهد برئت منهم ذمة الله وذمة رسوله وانا طوع ولا يسلط
 عن الباقين وكذا اذا راى لعيطا اشرف على الهولك او على كاذن يتردى في البئر وما هذا كالحا القريب اختيار وبكر
 اعطى سؤال للسبي فقد جاء في الامم ما ينادى يوم القيمة يلتم يفض الله فيهم من سأل اختيارا ويقل ان كان لا يخطئ
 رقاب الناس ولا يتردد بين يدي مصلا لا يكره ومن المختار فقد روى انهم كانوا ياتون في المسجد على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حتى يروى ان عليا رضي الله عنه تصدق بخاتمة في الصلوة فهد الله به بقله ويثقل الزكاة ثم
 ما كسبه وان كان يتردد بين يدي المسلمين فيختار رقاب الناس كره لانه عالة على الناس حتى قبل هذا فليس بكفر
 سبعة الف اختيار ووجه قبل هدية احرا الجاهل لان الغالب في مالهم لمهمة الا اذا علم ان اكثر حاله من خلق فان
 صاحب التجارة او ربح فلو باس لان مال الناس لا يخلو من قليل جازم فالمختار نال وكذا اكل طعامهم اختيار
 ولو كره اجابة بيا بالسود ليختار بيا نال او كيسة او بيعة او يبيع فيه الخ ومثله ذلك في المختار لاجا
 وكذا كره في سواد غالبه اهل الاسلام ومن عمل له من جمل باجر طاب له ومعدى كره ولما لم يسل قبل هدية العهد
 التاجر واجابة دعوته واستعارة دابته وكسبه قبل كسبه ثم باه فكد في النسخ والمصاب وكسبه
 ثم باه كسبه العهد الثوب في البداية والوقاية والدرر وغيره او كره قبل كسبه اى شئ به فعله هذا كسبه
 الكسبة اسمها لكسبي وعلى لا تزل يكثر معدى او كره ايضا قبل اعدائه احد القديس ويقل في المعاداة
 قبل الفرة ولد اختيارا وعبدان فاسقا وكاؤد فالحرج كسبه شبة الخمر من كتاب فيجوز من محرم
 وقول العهد والامة والعبيد في الهدية والاذن كما اذا جاء بهدية وقال اهدى اليه فلو من هذه الهدية يخلو
 قبله منه او قال انا مؤدوف في التجارة يقبل قوله وتب من العدل في الدايانات المحضة كالخبر في نجاسة الماء
 فيتم ان اختيارا كسبه عدل ولا يتردد او يتردد في الفاسق والمستوفى ثم يعزل طالب رايه ولما راق فيتم عند
 غلبة صدقه وتزناه وتيمم غلبة كسبه كان احوط **فصل في الصدقة** هو صدق ليس الثوب بكسبه
 يلبس بالفتح اي بالتم كذا في المباح المنير واختار الصحاح الكسبة من ارضاء وهو من الصدقة ويمنع من الكسبة
 والبره والاولى من القطن او الكتان بين القيس والميسر مستحب ومما لا يند للخذ الزانية واظهار نعمة الله
 ومباح وهو الثوب الجليل للتميز وفي اختياره الزانية جرح النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم وعليه رداء قنينة
 الخضرة ورجلها قلم الى الصلوة وعليه رداء قنينة اربعة آلاف درهم وكان الاطم يتردى به رداء قنينة رجمانية
 دينار وكان يقبل كسبه من ارجعهم الى يده ولم يملكم بالثوب الغنية وقال السرخسي رحمه الله يلبس في عام
 المواتات والاحسن في بعض المواتات اظهار النعمة الله سبحانه لا يذم المصالحا جيا ولا باس بلبس الثياب

منه

اي كسبه من الصدقة
 وان يهد به القديس

الخلية اذ لم يكن للشئ ركن اذ كان محال لا باس بدا اذا كان لا يتكبر به يبيع الخليفة انتهى ومكره
 ويحب اللبس المتكبر ويستحب لا يبين الوعد ويكره الاحكام المعصية والمصرف السنة اخى طرفه القامة بين كفيه
 قدرة شيب وقيل سبط العظم وقيل الى من مع اللبس واذا اراد تجديد لقها تعنتها كما انها وحمل للشئ ليس الحريم
 لا يحل للرجال الا قدما ربيع اصابع كالعلم لون النبي عليه السلام من غير لبس الحريم والديبايح وقال انما يليه
 من لا خلاق له اى لا يقب له في الاخرة وانما حلق للنساء الحديث لغيره وبعدها واهدة من النجاسة روي الله عنهم فيهم
 على روي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وباحدى يديه حريم وبالاخر ذهاب وقال هذان حرمان على
 امتي حال لانا نهم ويروى حلق لانا نهم لان القليل عفو مقدار ثلثة اصابع او اربع كالاغصم والمكثف بالحريم
 طاركا انه عليه السلام من غير لبس لغير الامم اصبعين او ثلثة اواربعة اراد الاغصم وغيره عليه السلام
 يلبس حبة مكثفة بالحريم هداية ولو باس بتوسده وافتاشه خلوها وكذا الاختلاف في ستر الحريم وتغطية
 على الابواب لهما العورات ولونه من تحت الماكاسرة والجارية والتشبه بهم حرام قال عمر بن الخطاب عنه اياكم ان يركب
 الماعاجم له ما روي انه عليه السلام جلس على رفقة حريم وكان على راسه عباقة ابن عباس فهاهنا
 رفقة حريم ولان القليل من اللبس مباح كالاغصم وكذا القليل من اللبس والاستحالة والجامع كونه موقفا
 على ما عرف هداية ولو باس بلبس حاشية ابيهم ولحمته غير لان الصاحبة روي الله عنهم كاذبا يلبس الحريم
 مسدى بالحريم ولان الثياب انما يلبس بها بالنسبة للغير لان العبرة بالخرجة العدة والنسج بالوجه فانه في
 المعبرة لا السدى وبرزت عكس لا يلبس الا في الحرب ويكره لبس خالصه فيا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 ويحرم لبس الخشن بالذهب والفضة للرجال الا الخاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة وقد ثلثة
 وسما من الذهب في ثقب الفخذ لونه تابع ولا بعد الاباس له وترى كناية القرب بذهب او فضة كما حارب
 العلم الحريم ويكره لابي حنيفة الله بنا على ثلثه فم في الانا المنقوض اختيارا وثلثه بالفضة ويكره
 بالذهب خواتمها اي وقاله يجهز بالذهب ايضا قيا على الاثاف فانه روي ان عرفة اصيب انفه يوم الكلاء
 فاجتذنته من فضة فانما فاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجتذنته من ذهب وكان ضريرة فيجوز له ان
 الضريرة في الانسان تدفع بالادنى وهو الفضة ولا كذلك في الالف فاقترعوا اختيارا ولو يتيم بالبحر ولو صفر
 واحد يد وقيل يباح الحريم الشيب لورود لاث في عدم جواز الصفر والمخدر ولما في الشيب ثلث فيا قال
 صاحب الدرر بعد كونه طمبل في هذا المقام فالخامس ان الختم بالفضة حلال للرجال الحديث والذهب الحديث
 والصفر حرام عليهم بالحديد والحجر حلال على اختيارا روي الامامة والامام قاض خان اخذ امر قوله الرسول فعليه صلواته
 عليه ولان من العفيف لما ثبت بها حلق سائر الاجزاء لعدم الفرق بين حجر وحجر حرام على اختيار صاحب المذاهب

يكره

الهداية والكافي اخذوا من ظاهر عبارة الجامع الصغير المحتمل لان يكره القصير بالاضافة الى الذهب ولا يجوز ان
 حابيا لما خذ من من الثاقلات انتهى وثمة الختم انظر لغير السلطان والقاضي فم في معانيها ويجوز الاكل
 الشيب من ابناء مفضض والجلاس على من مفضض بشرط ان يوضع الفضة ويكره عند ابي حنيفة الله
 عن محمد بن عبد الله فيه رواية لا ياكل الشيب من الانا المفضض والجلاس على الكرسي او السرير او السرج او غيره
 مفضضا انما يحل اذا اتى موضع اللبس على السرير فانه لا يكره مستقولا على الوجه المذكور في موضع ما
 اذ لم يبق موضعها وكذا الانا المفضض بالذهب والفضة او الكرسي المفضض باحداهما حلال عند ابي حنيفة
 رحمه الله وقال ابن ابي حنيفة يكره له محمد بن عبد الله بن روي مع ابي حنيفة ويروى مع ابن حنيفة وهذا
 فيها اذا تعلقن واما الحمة فلا باس بالاجماع وكان هذه المسئلة وقص في مجلس ابي حنيفة الدواني
 ابو حنيفة رواية عن معاصره في فقالت الامامة يكره وابي حنيفة رحمه الله سلك فمير ما تقول فقال ان روي فاه
 موضع الفضة يكره والافواه يقبل له من ابي حنيفة فقال رايته لو كان في اصبعه خاتم فضة فشرى من كفة اليك
 فرفقت الكل فنجبا وجعفر بن جارية وروى الباس البسي في الحرب لان الحرم طابت في حرم الذكور
 وحرم اللبس حرام للباس كالحرم الحريم شبه حرم سقية عداية ويكره حمل حرقه لمسح العرق او الخياط او
 الرضا يفتح الدوا ان للتكبر والذلل حاجة فلا يكره هو الصحيح لان المسلمين قد استولوا في عامة البلدان منيا
 الرضا والمزق للمزق طويح العرق ومارواه السلوة حشا ومن عدايته حسن ولعلها باو حاجة يكره
 كالترج والاكاء لا يكرهان حاجة ويكره ان يبدن بها والرمم لا باس به الرمم حيث التذكر بعد في الابعص قال
 ان اشعر ان لم يكره حاجتا في فمهم فليس يكره عند الرمم وروى وكان ذلك من عداة العرب وروى
 روي النبي عليه السلام انه سجد اصبر بذلك ولانه ليس بعث لما في من العرش البسيح والتذكر
 عند النسيان هداية ويكره النظر الى العورة وقد مر بيان حدتها في الجمل والمرارة في كتاب
 النبوة الا عند الضرورة كالطبيب والمخاض والمخاضة والفاضة والفاضة والمخاض والمخاض والمخاض
 يكره المذكرة في الاصل وفي قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا ارجلهم ويحفظوا فروجهم
 قوله تعالى قل للمؤمنات يغضوا حجابهن من الامة معناه يسترون بأكف الاثاف والابو يظن البيا
 هو المتعارف من المصيرين وقال عليه السلام والصلوة ملحوظة من نظر الى ستره اخيه فاما حالة الضرورة
 فالضرورات تنسخ المحظورات في اعتبار حالة الضرورة خرج وتكليف ما ليس في المصير ولان هذه الاثاف
 ما حذر بها وما ذمها ولا يكره فضلا لا با نظر الى محله كذا ينفي للطبيب ان يعلم امرأة مداواتها لان نظر
 المرأة الى المرأة لغت من نظر الرجل اليها فاذا لم يكن منه بد فليغض عينه ما استطاع وكذا النظر المرأة عند

ولا يجوز استئجار النساء
 ولا يكره النظر الى
 المرأة والنساء

النظر الى العرج عند الولاية وتعرف الكائنات في القبلية العرجة في الرتبة الخفية وكما سئل عنك عليه برفق ثم
التخذ كما سئل عنك عليه برفق ثم السفة في رتبة كاشفها كذا في الاختيار وينظر العرج في العرج الى امر
العرجة وقد بينت في كتاب الصلاة ونظر المرأة في المرأة والرجل في الرجل الى ما ينظر الرجل في الرجل
امنت الشهرة لان ما ليس بهوية لا يختلف فيه النساء والرجال وسترها وينظر الى جميع بدن زوجته
امرته التي يحل له ولها ومن محارمه وامة غيره الى الوجه والرأس والصدر والباقي والعند لان
بعض المحارم يدخل على بعض بل هو استيفان للمرأة في ثيابها بذا لعادة فله حرم النظر الى هذه
المواضع او حتى المخرج وكذا امة غيره فان حكمها حكم الحرم للمرأة في ثيابها والبذلة وهي ثوب المدبرة
وامر الولد والمكاتب كذا في القبول ولا باس بمه اى مسر ياخذ له النظر اليه بسطر امر الشريك في النظر
والحس ولا ينظر الى البنت والشهر والنظر والنظر وان امر شهوته ولا الى الخلة الاجنبية الا الى الوجه والكفين
ان امر الشهوة في غير حيفه وجه الله انه زاد القدم لانه في ذلك ضرورة للوحوق والاعطاء والاعمال
فيه قوله تعالى ويذيع زينتهن الا ما ظهر منها قال المراد الكحل والخاتم والمراد من شعرها اى الوجه واليد
واما القدم فقد روي انها ليست بصورة مطلقة لانها تحتاج الى الحشى فيبدو ولا في الشرق في اليد والوجه
اكثر فلو ان يحل النظر الى القدم كان اى في راية القدم عروج في حرم النظر ومن الصلح كذا في الثياب
والاى وان لم يأت في الشرق فلو يحل النظر لغيرها قد عند الاداء اى اداء الشهادة والحكم عند الحكم لقوله
عليه السلام والنظر من نظر المحاسن امرأة اجنبية عن شهوة صب في عينه الا انك لير القيمة فاذا خاف
الشهوة لم ينظر خرا من الفتنة يخاف ان لا يهد عند الاداء والحكم عند الحكم لضرورة الحاجة الى الحياة
الناس باذا الشاهد في الفتنة كذا في الدرر ولا يجوز من ذلك وان امر الشهوة ان كانت شابة لان المس
اختلاف في النظر فان الشهوة بالسن اكثر اختيارا من كتمان بغيره لا تشبه في رايه على نفسه وعلمها ويجوز
النظر والحس مع خوف الشهوة عند اداء الشهادة والكاح لكان روى انه عليه السلام قال للمغيرة روى الله عنه
ان ازلت ان تزوج امرأة ابصرها فانه احرم ان يطمع يردم بينكما دور والعبد مع سيده كالاجنبي
لان خفة الفتنة منه مثله كالاجنبي بل اكثر كثرة الاجتماع والقدوس المحرمة مطلقة والمحرمة من قهر تعالى
ما ملكه ايمانها الامانة دون العبد قال الحسن وابن جبير رحمه الله اختيار والمجرب والمحق في الخمر
اما المجرب فلو انه يستحق فيقول واما المحق فلعن الله عايشة ومعاينة عنها الحصاة مثله في يوشع ما كان حراما
قبله وتيل بها شدا الناس جماعا لانه لا تقضي بالانزال وان كالجسد قد جفت مائه وقد رخص بعض
مشايخنا اختلاطه بالنساء في حقه والاصح انه لا يحمل دور ويكره للرجال ان يقبل الرجل ارباعه في

عنه

في ان اربابا فيصير عند ابي نصر رحمه الله لا يكره كل من التقبيل والمعاينة لكان روى ان النبي عليه السلام
والسلام مني في المكافاة في حعفر احين قدم من الخشبة وقيل بين عينيه ولها ما روى انه عليه السلام مني
في المكافاة مني بالتقبيل وما روى محمد بن علي ما قيل التحريم قالوا الخوف في المعاينة في ان اربابا واحد اما اذا كان عليه
قبيل او صبيته لا باس به بالاجماع وبما يوجب هداية ولا باس بالمصلحة لانه من المتعارفات وقال عليه السلام
من صاح اخاه المسلم وعلمه بنية تشاركت في نية هداية ولا باس ايضا بتقبيل يد العالم والسلمان العادل
لان الصحابة روى الله عنهم كانوا يقبلون اطراف رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن سفيان ابن عيينة روى
الله عنه قال بتقبيل يد العالم والسلطان العادل سنة فقام عبد الله بن المبارك وقيل رأسه وتقبيل اليد
من بين يدي السلطان او بعض اصحابه ليس بكفر لانه تحية وليس بعبادة ومن اكرم علي بن سبيد الله
الامير انه لا يسجد لانه كافر ولا يسجد عند السلطان على وجه التحية لا يلزم كافر اختيار ويجوز ان يمتنع الغل
ان يولد فاذا قرب الى الامانة الخرج ولم يتزل في العرج وسترها اذ انها تقبل على السلام لمصلحة اعلم عنها
ان شئت فقل من ربه الامانة التي تهيئه عليه السلام على العزل عن الخلة الا باذنها وتد ولما قد روى الامانة
بلغة في ان اربابا واحد المراد به ما ليس برب السرة والركبة لان ظهرها وبطنها عورة وسترها
من ملة امة بشر او غيره كقصة وصية وميراث وخلع وبيع ونحو ذلك يحرم عليه وطأه وواحدة من اللس
والقبلة والنظر الى فرجها قال بعضهم لا يحرم الدوا على لان الرطخ انا حرم لانه يخلط الماء ويشبه النسب
معدوم في الدواي وتد بان الرطخ حرام لاحتمال وقوعه في ملك الغير ايضا بان كانت حاملا عند ابعاعها
البائع العادل فيستحقها فظاهرة وطلته وصادق ملك الغير هذا المعنى موجود في الدواي وسترها حتى يسبى
للاذلة اى لا يفرق براءة رحمة الله فيمن يخلص ويشبه في غيرهما اى الصغيرة والايصة والمنطقة
من الخيف فان الشرف قائم مقام الخيف في العدة فكذا في الاستبراء واذا احاضت في اثنا عشر بطل الاستبراء بالانام
لان العدة على الماسر قبل حصول المقصد بالبدل بطل حكم البعد كالمعدة بالانزال احاضت وسترها روى
مر تفعه الخيف لا باس بثلاثة اشهر وعند محمد بن عبد الله باربعة اشهر وعشر في رواية عن محمد بن عبد الله بن مسعود
اى بمشدين ومنه ايام اعتبار البعدة الحرة او الامة في الرفقة وعن زهير بن عبد الله بن سنان روى في رواية عن
ابو جعفر رحمه الله هداية في الحامر بجمعه وكذا كانا بكرا او مشربة من اخرج او حال طهر او حرم يحرم عليه
وطأه والاحول في هذا الباب قوله عليه السلام في سبائك او طاس الا لا تطأ الحجاب حتى يفتن حملها و
لا الحجاب حتى يستبرأ من الحيضة والحديث ورد في المستبنة كسر سبائك حدوث الملك واليد لانه المحرم
في المنفص عليه والاستبراء لتعرف براءة الرحم فلا يختلط ما فيه بغيره الغي اولى وطأ قبل ان يتعرف براءة

رجحاً فحدث بولد فلو يدري انه منه او من غيره فوجب التعريف صيانة للمياه عن الاختلاط
والوهاب عن الاشتباه والاولاد في الهولك لانه عند الاستبراء لا يدعى الولد وبذلك اختلفت
بين بيته وذلك عند حقيقة الشغل او قبحه لكنه اخرج فادبر الحكم على انهما ليسا بولد للملك وان كان
عدم وطى المرف معلوماً كما في الامور المصدرة فان حكمه حكم تزاوي الجنس لا في الزفره فان قيل ما علم
عدم وطى المرف كيف يتقدم شغل الرحم لغيره اختلاط الماء واشتباه النسب قلنا الشغل لا يلزم ان
يتقدم المرف لغيره ان يتقدم غيره وكذا التزم في البكر ثاب لان الشغل يتبعه بدونه والى العذر في ذلك ان
اقل يد عليه ان الشغل اذا كان من غير المرف كان من الشنا وقد تقرر ان الكاح الحزنية وطها جائز بغير اشتباه
عند حقيقة رحم الله والى مصدر حملاته فكيف يجب عدم الشغل الزنا لا يستبرأ ويحكم بقوله بان الشغل
اذا كان من غير المرف لا يجب كونه من المرف انما هو ان يتبع المرف في وجبها باخره كاشي في اخره من علمه فان حكمه
تزاوي في الجنس لا في الزفره بان الحكمة لا تراعى في ظرف فرد وكذا تراعى في الانواع المفصلة فاذ كان
الامه بكراً او سفريه لم لا يشب نسب ولد هامه بان يكون الولد ثاب النسب في غيره بان زوج المرف
من غير حبلته منه ثم طلقها وبعد انقضاء عدتها باعها من رجل فكان ينبغي ان لا يجب الاستبراء على المشتري
لان المرف ثاب النسب فلو يلزم اختلاط المياه واشتباه الانساب واجب انه اغتصب بالحديث في نسب
الامه كما عرفت ولو يخفى ان المرف من ان يتبعها بكراً او سفريه من امه في ذلك ومع هذا حكم النبي
صلى الله عليه وسلم حكماً عاماً فلو يختص بالحكمة كانه ثاب النسب في حكمه في حرمه بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
ان يزوج بينكم الآية فلو يكره ان يقول احدنا في اشترى بغيره لا يقع العداء ولا يبيد في غير الصلة فاذ كان
المصلحة غالبية في حرمها فالشرع حرمها على العموم لما ان في التخصيص ما لا يخفى من القبط والاحسان لا سيما حيث
يرتفع الحكم فاقاب الحكم في النبي على العموم ثبت في سائر اسباب الملك قياساً فان الصلة معلومة ثم ثاب
تأييد ذلك بالاجماع وروى في استحباب البائع وقت اذ اذ بيعه ولو يجب عليه وعند مالك رحمه الله
يجب على البائع ايضاً صيانة لمانه لكنه يجزى بالاستبراء المشتري كشف ولا تكون حبيبته ملكاً فيا لان الزنا
عليها الحيفه وهي اسم لكامله وروى في قبل القبض او قبل الاجابة في بيع الفنتري لاننا وجبت قبل
عليه وهي الملكة واليد جميعاً فلو يفتقر احدهما وروى في المملوك او قبل الاجابة
لانتفاء العلة اي الملكة واليد جميعاً كما سبق وتلك حقيقة وجبت بعد القبض وهي حرمية واسلمية
يعني اشترى امه حرمية وجازت حال حرمية حيفه ثم اسلمت اجزاء تلك الحيفه من الاستبراء لانها
جذبت بعد نسبها في استحداث الملكة واليد في مقتضى النظر والحكمة لما في حالة الحيفه كذا في

في البداية فوجب عند ملكه بسبب سريته لان السبب قد تم في ذلك الوقت والحكم يضاف الى تمام العلة وقد
لا عند عود الآفة وروى في العنصرية والمساخرة في ذلك المرحلة لانتفاء استحداث الملكة ولو تكرر الحيلة
لاستقام عند اي ينصرفه خلوها فاحرمه الله واخذ بالامه ان علم عدم وطى المرف والثاني ان اختلف
والحيلة ان لم تكن تحت حرة ان يتزوجها ثم يشترىها اذ بالملك لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى من غيره بطل
النكاح ويحل المرف ويسقط قال في الفتاوى الصغرى قال في المرف الذي رآه في كتاب استبراء البعوض المشايخ
انه اذا احتل المشتري وطى في هذه الصورة لم يزوجها وطى ثم اشترىها لانه حرم ملكها وهي في عدتها اذا
اشترىها قبل ان يطى في اشترىها بطل النكاح ولما كان حال بيعت الملك فيجب الاستبراء للمشتري سببه وهو
استحداث حل المرف ملكة اليها قال في هذا المرف في الكتاب وهذا في حق حسن الى هنا لفظ الفتنري الصغرى
وذكر ان كانت تحت حرة فان زوجها البائع قبل البيع والمشتري بعد البيع قبل القبض من يزوجها وقاية ثم
يطلق الزوج بعد الشراء والقبض اذا كان المزيج بغير بيع او بعد القبض اذا كان المزيج بغير بيع والمشتري لان عند
وجوه السبب وهي استحداث الملكة للملك بالقبض اذ المرف زوجها حوله لانه لا يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك
لان المشتري وان وجد والسبب كما اذا كانت محدة الغير كذا في البداية ومن ملك امتنا لا يجتمعان كما حمله
وطى احداهما فقتل ودراعيه فان وطىها او فعل بها شيئاً من الذي لا يقبله والمست بالشبهة والنظر الى
الفرج حرم عليه وطى كل منهما وروى في حق احد من ملك النكاح او علق ^{وكره بيع الفتنري}
خالصة وجاز له مخرطة بتراب او رماه غالب عليها وروى في العجى وجانب السرقين والانتفاع اي بالعداء
والسرقين كالباع حيث يبيع وفي الدرر نقول ان الزيلعي ان الانتفاع بالعداء لخالصة جائز عندنا في حقيقة حرمه
هذا ومن رآه جارية رجل مع اخر يبيعها فانها وكل من صاها او اشترى منها او زوجها الى او يقدق بها
على وروى في قلبه اي في قلب الرأى بعد قد حل له سترها منه او وطى وان كان الذي اناه باعها امه
لم يبيعها ولم يشترها حتى يسلم لانه المملوك لا ملك له فليمن الملك فيه لغيره فان الخبر ان ماله اذن له وروى
ثقة بقر وان لم يكن ثقة يفتقر اليه الرأى وان لم يكن له رأى لم يشترها لقيام الخارج فلا بد من دليل ولان
احدة اخرها ثقة ان زوجها الخائب مات عنها او طلقها ثابنا او كان غير ثقة واناها بكتاب من زوجها بالطلاق
ولا يدري انه كتابه ام لان اكبر راي انصح بغيره بعد التزوي فلو بأس بان تصدق ثم تزوج لان الظاهر
طائفي فلو كان عداً في يمينه يبيع بناء مكة سفر في الله ويكره بيع امرها واجازتها خاؤه فليها ولها
رواية عن الامام لاننا مملوكه لم يظفر بالاختصاص الشرعي بانفسار كالبنا ولا في حيفه رحمه الله فاعليه
مكة حرام لا يباع رباعها ولا يهدى ولما اخرج حرمته لانا فناء الكعبة وقد ظهر ان التعظيم فيها حتى لو

[illegible]

والمستقيمة فالأصله التي تصل الشجر بشجر الغياض التي تصل غيرها بشجرها والمستقيمة التي يصلها بالذات
بطلبها الواشمة التي تشبه في العجوة والمستقيمة التي يفعل بها بطلبها الواشمة التي تطلع منها ناي عذها و
تتفق أطرافها فتعمل الجوز سببا بالاشوات والمشرع التي يفعل بها بأمرها والناصية التي تنطق الشجر الشجر
والمستقيمة التي يفعل بها ذلك اختيار ويكره قوله في الدعاء اسئلك بمحمد العرش عرشك فلو نالني وصحة الدعاء
العبادة يتعود بعبودتين أحدهما بمحمد العرش بتقديم العاقب على العيين فيهم من التعود والثانية بمحمد
العرش بتقديم العيين على العاقب فالأولى مكرهه وبالتفاق لا يستحق الخ مصافها على الله سبحانه والثانية أيضا لأنها
تقدم تعلقه عرشه بالعرش والعرش حادث وما تعلق به بهذا العجوة يكره جازنا ضروري وعرض الله تعالى
قديم لا ينقض عنه أن لا يبدأ وقال العيني مصححه لانه لا بأس به وبه أخذ الفقيه الجليل رحمه الله تعالى
أنه عليه السلام كان في مجلسه المزمع إلى اسئلك بمحمد العرش من عرشك ومن عرشك الرحمة من كتابك ورجل
الأهل وكما كانت السائمة والحق السر في تجويزها جازن جعل العرش صفة للعرش لأن العرش موصوف في القرآن
بالمجد والكرم فكذلك بالعرش ولا يخفى على الله موضع الهيئة وأظن أن حال القدرة وأن كان الله مستغنيا عنه
كذلك الدهر ويكره أيضا قوله في الدعاء اسئلك بحق أنبيائك ورسلك وكذا بحق أوليائك وبحق النبي
أو المشعر الحرام ولا يخفى الخلق على الله تعالى وأما تحقير برحمته من حيث لا يوجب عليه ولا قال حرام
بحق الله أو بآله أن تفعل كذلك لا يجب عليه أن يأتي به شرعا وإن كان لا يأتي به دونه واستماع المدعو
حرام كالضرب بالقصب والدق والطرح وغير ذلك قال عليه السلام استماع المدعو في معصية والمذنب
عليها فسقم التذذ به أمر الكفر الحديث خرج مخرج التشديد وتعليل الذنب فإن سمعه بفتنة مدعو
معدوا أو يوجب أن يجردوا باسمه على السلام أو أخر أصعبه في آذنه لأن لا يسمع صوت مدعو
وعمر الحسن بن زياد لا بأس بالدق في العرف يشهد ويجوز النكاح اختار وفيه تفصيل ويكره تفسيره المصحف
ونقطة الإلحاح فانه حسن لقول الله سبحانه رضى الله عنه رضى الله عنه وقال العرقان ويروى عنه والمصاحف و
في التفسير والتفسير بركة الجريد وأن التفسير يحل بحفظ الآجى والتفسير بحفظ الأعراب أن لا عليه
فيك قال في زنا لا بد للعلم من دلالة فتركة ذلك لعلول بالحفظ وحرمان القرآن فيلزم حسنة هدية والملا
باسم بعلية على المحققا فيهم تفضيله وصار كنفس المسجد وتذنيه بما الذهب وقد كراهه من قبل عدية
ولما بأس بدخول الذي المسجد الحرام وقال الشافعي رحمه الله يكره ذلك وقاله الشافعي رحمه الله يكره في كل مسجد
لأنه في حرمته وقهر تعالى فما المشركه نجس ولو بقربها المسجد الحرام بعد عامهم هذا ولولا ذلك ولا يخلو
عن حياية لانه لا يفتل اغتسل أو يجتنبه عنها واللبس يجب المسجد وبذلك يخرج ما كان معه الله والتعليل

بالنجاسة عام فينتقل المباحد كلها ولما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم انزل وقد تقيف في مسجد
وم كثر روافد القبة في لفتاده فوافي في الى تلبيت المسجد والآية محملة على الحضر مستوية وتحتل
او طائفتين عراة كما كانت عاتهم في الجاهلية هداية ولا يعباد الله اى ولا بأس بعبادة الذين لانه قد خرج
به في حقهم وما خفي من ذلك وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم علم عادي بعد يا حرم من عمار هداية اعضاء
البراءة وانما الحرام على النفل والمقتضى للرجال والنساء المباح لهم كل من كان في حاله ما بأس برزق القاضي
كتابية بل شرط لانه عليه الصلوة والسلام بعث كتابه السيد يحيى الله عنه الى مكة وفرضه عليه
وبعث عليان من الله عنه الى اليمن وفرض له راوله تحبس جميع المسلمين فيلزم نقتض في مالهم وسواله
بناء المال وهذا لان الجنس من اسباب النعمة كما في العبي والمضارب اذا سا في حال المضاربة وهذا
فيما بينهم كتابية فان كان شرطاً فمحرماً لانه استباح على الصلوة اذا القناء طاعة بل ما فضلها هداية وفيها
تفسير لما بأس بغير الامانة وام الولد بدو حرم وفي الكافي قالوا هذا في ما نعلمه لعلنا احل السواح فيه
وامان ما نوافه لعلنا اهل الفساد ومثله وفي النهاية مغرباً الى شيخ الاسلام دهره والعلوه بما قيل تباح
لا ويكره جعل الزانية عتق العبد لا تقيد اى لا يكره ان يقيد احسن ان ابقا والحمد لله
الفضل لانه عادة الفلوة وفي القنية لما بأس بوضع الزانية في عتق العبد في زماننا لعلنا الا باقى خصوصاً
في السند دهره ويكره ان يقيد بقاله دهره لياخذ منه به ما يحتاج الى ان يستقره لانه ملكه قرضا
وجزبه نفعاً بزمان يأخذ منه ما شاء حاله في الاوى منى من الله عليه ولم عز في حقه نفعاً
ينبغي ان يستدعه ثم يأخذ منه حقه في الآلة ودية وليس يرضى حتى له ملك لا يشئ على الآلة هداية
والسنة تقليم الاظافر وتنفذ الايط وحلق العانة والشارب وقصه حسن وهذه من سنن الخليل
صلوات الله عليه وفعله نبيا صلى الله عليه وسلم واخر بما قيل اوله من قصص الشارب واختتم وقلم الاظفار
ورأى الشيخ وابراهيم عليه الصلوة والسلام وقال الطحاوي في شرح الآثار قصص الشارب حسن
وسئل يأخذ حتى ينقص من الطار وهو الطلح من الشفة العليا اختيار قال البخاري وحلق الشارب سنة
وسأل عن العتق منهم قال اصحابنا رحمهم الله قال عليه الصلوة والسلام اخفوا الشارب واعفوا الخي والآلة
الاتصال واعفوا الذي فلا حرج من الله في حنيفة رحمه الله عليه تركها حتى تكس وتكفر والتقصير فيها سنة
ان يقصر الرجل حلقه فان اذ على قنينة قطعها لان الحية زينة وكثر ما ذكر كمال الزينة وطولها الفاحش خلاف
الزينة واذا قص الاظافر او حلق شعره ينبغي ان يدقنه قال الله تعالى لم يجز الا ان يكتفأ اعياء وامراتا
وان القاء فلو بأس به ويكره القاء في الكفن والمفضل قال لانه يبدت المرض منه وفي الاخرة والثان

والشارب منه وب في الحرب ليعلم اصيل في عين العدو والافطار سلوح عندهم السراح و
والخاف للجانسة وبهرم العطرة والنساء مكرمة فلو اجتمع اهل مصر على ترك القاء فانما الامام لانه
حرم شحات الاسلام وخصاصه واختلاف في وقته قيل يبلغ وقيل اذ يبلغ سبع سنين وقيل عشر وقيل متى
كان يطق الم الحتان ختمه والافاء ولو ولد وبه يشبه الحنظل لا يقطع منه شئ حتى ينبت ما ياربى
لخشفة اسن ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا ترو غشش بصره ويسحب التخاذل المربعة
لنقل الماء الى البيوت وكذا حمام الخنزير افضل من الدبشخرا اتخذوا ان يبيتهم فان اربعة الملوكة لقتل
ولا بأس بترحيلان البيت بالمبود للبركة وللزينة وكذا ارجاء المستر على البسوا اذا اودى الخرافين و
لعب ان ينبغي بمطر حرس وجار جميلة فلو بأس والقناعة باده في الكفاية وصرف الباقي الى ما ينفع في العرة
بارك الله فيكم المذكر في الدبر والخبر في هذا المجلد من علم الصلوة ويحسن يعلم الناس
واخر ليعلم به فالاول افضل لان منفعة تعليم الصلوة اكثر جاز في الاثنان ان مذاكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة
كذا في فتاوى قاضي خان وفيما يخرج من طلب العلم بغيلة من والده فلو بأس ولم يكن حقوقاً في هذا اذا كان
محتاجاً وان كان له فلو بدان يمنع من الخروج مراده بالعلم الشرعي وما يستغ به فيدرك علم الحكام ومثال
الحار من علم الامام الشافعية انه قال انما يلقى الله عبد باكثر كتابا خير من ان يلقاه بعلم الحكوم فاذا كان حال
علم الحكوم الشد ولا في زمانهم هكذا فانظرت بالحكم المختلط بهذا يا قات الغلظة للعبودية بل يطيل
للمخرقة وفيما جل علم ان فلو ناسيا طهر من المنكر حوله ان يكتب الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لم يكتب
الى ابيه يمنعه الاب عن ذلك ويقتدر عليه يحل ان يكتب والافاء يكتب كيد يقع العداوة بينها وكذا فيما
الجليل وبين السلطان والرحمة والمسلم بما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمونه الجور اذا كان يعلم
ويصلي ويمسك بالاس باليد واللسان فذكره بما فيه لائق غيبة وان لعبد السلطان بذلك ليجزى فلو اتم عليه
رجل يذكر سار محاضره المسلم على هذه الاهتمام لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب بيده
على ابا الذي لما فقه هذه المنة كانت افنى ثلثة اشياء جمعة غفرت كانت افنى ان لا يحل للمسلم اخذ الاجرة على تعليم
القرآن وكنت افنى ان لا ينبغي للعالم ان يدخل على السلطان وكنت افنى ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القرى
فيذكرهم في جمع من اشياء فرجته عز ذلك لانه صلة الرحم واجبة ولا بأسوم وحقية وهدية وفي معارضة
الاقارب واللحسان اليهم والسكنت بهم والمجاسة اليهم والمخالطة معهم ومن وذو المارحام غيا فان ذلك
ينبغي الفة حجابا بن وداق باه كاجمة او شهر ما ينكر قبيلة وعشيرة بدأ واحدة في الشا صر والظواهر
سلام في اهل الحرم ولا يرد بعينه حاجة بعض لانه من العطفية والحديث صلة الرحم نذير في العروة الحديث

عنه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وليس له سقي أرضه عالم يفرغ شركائه وقيل له ذلك وعند أبي
المزنية عليهم جميعا: أن لا يفرغ من سقي الأرضين لأن صاحب الأرض لا يفرغ من سقيها ولا يحتاج إلى
سقي ما فضل من الماء فيه وله أن المقصد من المكي الانتفاع بالسقي وقد فصل صاحب الأرض ما يفرغ من سقيها
غيره وليس على صاحب السيل عناية كما إذا كان له سبيل على سطح غيره فإنه يمكنه دفع الماء على أرضه بغير
إعلاءه ثم إنما يفرغ منه إذا جازأ أرضه كما ذكرنا وقيل إذا جازأ أرضه فهو حر ويحرى غيره من أرضه الله والماء
الحق لأن له رأيا في اتخاذ المقصد من الماء واسطه فإذا جازأ الأرضى أرضه حتى سقطت منه ثمرة وقيل له
أن يفرغ الماء ليسقى أرضه لأن الماء الكرى في حقه وقيل ليس له ذلك عالم يفرغ شركائه بغير اختصاصه وليس
على أهل الشفعة من المكي شئ لأنهم لا يخلصون والماء لهم اتباع هداية ويبيعون وعندهم الشرب بغير سقي
لأنه قد ملك بغيره الماء من ثلثه وقد يبيع الأرض ويسقي الشرب للبايع ومن كان له نهر يجري في أرضه غير أن
رب الأرض منع الأجر فلا يملك ذلك فان لم يكن في يده أو لم يكن جارا فادعى أنه له وقصد أجزاءه لا يملك
بغيره لأنه لا والله كان لحد الأجر وحده المصطفى في نهره على سطحه والميزاب والمشي في دار الغير في الماء
فإن نظيره في الشرب هداية وإن لغتهم جماعة في شرب بينهم قسم على قدر ما يضيح لأن المقصد الانتفاع
فيقتدر بعد ذلك بخلافه والمطهر لأن المقصد التذوق وهو في الدار العسقة والضيق على عند هداية
ويجوز الماعل من سكر النهر بغيره وأن لم يشرب أرضه بغيره أي بغيره ولا السكر وليس له أحد منهم أن يشق
منه أرضه أي من أهل سبل منه ومن أن يصب عليه رحي أو حالية أو جارية أو من البقية إلا رحي في ملكه لا يشق
بالنهر ولو جازأه لأنه تصرف في ملكه نفسه ولا ضرورة غيره ومعنى الشرب بالنهر ما يشاء من كسيفته والماء
أن يتغير من سنته الذي كان يجري عليه هداية ولا أحد أن يفرغ في النهر لأنه يكره طرفه من النهر في يده
على مقدار حخته في لغة الماء ويترك ولأن قسم بالأيام متاخرة بعد كبره القصة بلكي يكره الكفر جمع كذا
وقد يفرغ الكاف في المخرج فليجركي كبره وعمره وحيوانه أن يلب استعملت للشرب التي تشرب المطر
ليجري الماء فيه إلى المزارع والمجادل والمشي أن القدر يترك على قدمه ومنه ولأن يترك كفة وإذا لم يتركها
لأن الشربة خاصة بخلافه ما إذا كانت الكرى في النهر لا أعظم لأن لكل منهم أن يشق منها ما يشاء فكان له أن يشق
في الكرى بغيره إلا أنه هداية ولأن ينقص بعض كراه أي وليس لأحد من الشريكين الواقع في الأعلى النهر
لأنه ليس فيه كوى بينهما أن يسد بعضها دفعا لبعض الماء من أرضه كيلا ينزل الماء في الضرر للآخر كذا في الهداية
ولأن يسرق شربه إلى أرض أخرى له ليس له منه شرب فان رضى البقية بشئ من ذلك جاز له أن يقتله بعد
التجارة ولو يفرغ من سقيهم والشرب يهدى ويوصى بالانتفاع به فان كان جازأه لأن الرعية من نواحي المقصد

المقصد جازأه للمعدوم وبالمعدوم كسفت والمبايع والمبايع أم لا يوجب أم لا يوجب لأنه غير متقدم حق لسقي به غيره له
بغيره كسفت ولا يوجب ولا يوجب به ولا يوجب من لا يملك ولا يملك ولا يملك من ماء أرضه فتمت أرضه جازأه
لأنه سبب غير متقدم كما في البئر وواضع الحجر فان فعله في أرضه مباح فهو بغيره قالوا هذا سقي أرضه سقيا لا يملك
فيضه لأنه أجرى الماء إلى أرضه جازأه فقد نكحها في النهر ومنه ولا يفرغ سقي من شرب غيره في رواية الأصل وفي رواية
أخرى بغيره من سقي الأرضى ذكره في الكاف ومنه كذا في الشرب في جمع شرب وهو يشرب
حاصله لو كان أن جازأه وفي عرف الشريعة ما يكره كسفت من سقي في النهر في الماء العذب أو الغلو أو الشدة والشد
بالذبح شرط عند أبي حنيفة رحمه الله خلافه هذا الاسم يخص بهذا الشرب بأجره أهل اللغة وله
أن يسكر خرا لا اشتقاقه فمن حارة العقل فإن العقل يجري فيها القياس فهو يسقي الدن قارورة
لغزير الماء فيه ورعاية الموضع الأول ليس بشفعة الماطوق بل لشم جميع الموضع وقد حققناه في التتبع
قدف الزبد في أبي حنيفة رحمه الله وعندنا إذا اشتد أي صار سكر لا يفرط قدف أن يدغم غينا
حرام وإن قلت وعليه انعقاد إجماع الأمة ثم يكفر مستحقا أي سقته نكحها لما لا يتبعها ويحرم إلا
نقاع بلا ويجوز شارها وإن يسكرها لا يفرغ في البطح ويجوز تخليها خلوها قالوا في وجه الله صدره
عطف على المزمع ما طلع منه أي من ماء العنب قد ذهب أقل من ثلثه فان ذهب نصفه سمي متصفيا
أن يطبخ أو في طبخة سمي بالان قالوا إذا غلوه واشتدنا ظلم الكرم الطلوق والمنصف والباد وقيل
وهو النهر من ماء المطر إذا غلوه واشتدنا ونقي الزبيب إذا غلوه واشتدنا واشتدنا قدف الزبد في
الختاف في على ما في الكرم لهم حرمتا وهذا للفرخ خاصة المزيلينة وخاصة هذه مختلفة غلظها
وخفتها ويكفر سقيل المزمع من هذه ويجوز شرب قطرة من المزمع أن لم يسكر بخلافه منه ويجوز بيع هذه
وبغيره مطلقا متلفها خلوها فاللهما وفي الأندلس جازأه البيع وعدم الضمان إجماع أي يجمع عليها بين الأئمة
لما طلع المزمع وخبرها بعد الاشتداد لا تملك وأن ذهب الثلثان لم يملك ما لم يسكر ويجوز بيع
التمر والزبيب إذا طلع أو في طبخة وأن اشتد ما لم يسكر وكذا نبيذ العسل والتمر والخميرة والنخلة
والذرة والحبوب وبها أن يجمع بين ماء التمر والزبيب وبين طبخة ويترك إلى أن يغلى
يشد صدره بطبخة أو لا وكذا المثلث وهو عصير العنب إذا طلع حتى ذهب ثلثاه وأن اشتد وفي الحد
بالسكر من أن يأتان والعجيج وجبه وفي الهداية قالوا والاصح أنه يحد وأنه روى عن محمد بن سكر
من الأثرية أنه يحد من غير تفصيل وهذا لأن الفاسق يجتمعون عليه في زماننا اجتماعهم على سائر الأثرية
بل فرق ذلك انتهى وتوقع طلاق من سكر من تابع للمزعة فهو يحد شاربه عند أبي حنيفة رحمه الله

خبره
مطلوعه

سكر منه ولا يقع طهوق السكران منه بمنزلة النائم وحرم ذهاب عقله بالخبث ولين الرعالي وغير ذلك
 انه حرام ويجوز شربه اذا سكر منه ووقع طهوقه كذا في الاشربة الحرة وكان ابراهيم رحمه الله يقول ما كان من الاثم
 يبع بعد ما يبع عشرة ايام ولا يفسد فاني اكرهه ثم رجع الى قوله في حيفه رحمه الله وقوله الاول شره حرام
 ان كل سكر حرام الا انه يفرق بين الشرط ومعنى قوله ولا يفسد لا يفسد من وجهه ان بقائه هذه الذرة
 غير محقق في الله وقوته وشدة فكان اية حرمة ومؤكد له من غير ابراهيم رضي الله عنهما وان
 رحمه الله يفتي بحقيقة الشدة على الدائم ذكرناه فيما يحرم اصل شربه وفيما اكرهه على ذكره ان شأ
 الله تعالى وشيخه رحمه الله يجمع الى قوله في حيفه رحمه الله عليه في حرم كل سكر يجر هذا الشرط ايضا كذا في الهدية
 والاعلام عند حرمه الله وبديني والخلاف انما يحمى فقد التقى ما عند قصد التلويح في اجماع وخل
 للرجوع ولولا ذلك ليجوز اي بالقائه سكر فيه وهذا المختار في قوله الشافعي رحمه الله فان التلويح اذا كان بالقائه
 سكر لا يخلو للتلويح ولو كان بعضا من سكر فليس هو بأكس بالاشتراك في الدماء والخبث
 والمزقة والنفير الدماء الصريح والختم الحرة للضوء والوقت الطويل بالثقة اي القبر والنفير الطويل
 الذي يلقى من الخشب المنقوش عليه هذه الطهوق كانت محسنة بالمرحمة فاذا حرمت المرحمة البنية على الله
 استعمال هذه الطهوق اما لان استعمالها يشبه استعمال المرحمة او لان هذه الطهوق كانت في انفسها
 مدة اباح النبي صلى الله عليه وسلم استعمال هذه الطهوق فان حرم استعمالها لغير ذلك عناه وايضا في ابتداء
 حريم النبي صلى الله عليه وسلم وليست له الناس حرة واذا تعلق الناس واستقر الامر به في الشريعة بعد حصول المعتد
 صدره ويكره شرب دونه في المرحمة ما سبق في اسفل الدق من الشر والامتناع طهوقه المأكل بالكرهية لا ان
 بعز الحرة الا انه ذكر في هذه الكراهية الحرة لعدم الفاعل فيه صدره ولا يبعد شربه اي الذي يوسم
 التلويح على الحرة كان كذا لا شربا وهذا الشافعي رحمه الله حجة لانه شرب المرحمة ولا يبعد الاستماع للرجوع ان يذوق
 بها جرح ولما ذوقه ابد ولا يفسد كذا في ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم والرجوع الى سقاء ولا يفسد الدماء ولا يفسد
 الى اليها فان قعدت الى المرحمة بأس به كذا في الكلب مع الميتة اي لا يجر الميتة الى الكلب بل ينادي الكلب الى الميتة ولما
 بالقائه الدرة في الحرة لانه يصير حراما لغير الحرة اليه وهذا عكس **كتاب الصيد** يوصد بمعنى كذا
 اصطليا دونه يسمى به المصيد تسمية للمفعل بالمصدر فصلا لاسم الكلب حيوان مفترس ممنوع عن المأكل
 ما كان لا كان او غير ما كان من الاصطلياد وانما هو جائز بل الجراح المعكولة والمعدة من سهم وغيره لما كان
 له كل هذه وشبهه ما الجواز لغيره كذا في ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فاصطادوا وقوله تعالى اهل لكم صيد الجبالية وقوله
 تعالى اكلت لكم الطييات وما علمتم من الجوارح مكلية وقوله عليه السلام الصيد لمن اخذه وقوله عليه السلام

وما لا يوطئه

خبرنا

السلام لعدى من حاتم اذا ارسلت كلبك المصلم وذكر اسم الله عليه فكل ما ذار فيه سهمك وذكريت
 اسم الله عليه فكل اختيار ولو بد فيه من الجرح اي موضع منه وهو ظاهر المأكل حتى لا يفسد الكلب الصيد
 لم يجره لم يكل ويكره ان يفتنه رحمه الله تعالى في حيفه رحمه الله انه لا يشرط ذوقه وكذا في المرحمة والرجوع
 او كتابا وان لا يترك التسمية عند الارسل او الرمي وكذا في الصيد محتضا متحررا يشترط في الصيد
 ان يلقى محتضا بالقوايم او الجناحين والصيد الذي استأنس ممنوع غير متحرر والصيد المأكل في الشبكة
 الشبكة والساقط في البئر والذي اخذه متحرر غير ممنوع لغيره فلهما لا امتناع صدره وان لا
 يفتنه عن طلبه بعد السقارى عن بصره وان لا يترك المصلم غير المصلم او يرسله لاكل ارساله وان لا يترك
 بعد الارسل لغيره كذا في الصيد كما كان الغنم فانه يخلطه في الاصطلياد فيجوز ما قاله الارسل ويجوز لكل
 جراح مصلم من ذى ناب او حطب ثم تعلم ان الحنظل مستثنى من الخشب العيون او يوصف به استثنى
 الاسد لعمومه والدب الحاسة والبعض الحنظل لانه يلدس في الساسه والظاهر ان الاحتياج الى المأكل
 مستثناء فان الاسد والدب لا يبيع حلقين لعلقه الهمة والحاسة فلم يوجد شرط حل الصيد صدره
 وبقيت التحريم بغير الذاب اي ما يجمع الى اهل الخبرة لان ذلك مختلف باختلاف طما احار عليها
 وبه مائة من الامام يثبت في ذى ناب بترك الاكل لثا اي ثلث حرات في ذى الخشب بالاجابة اذا
 روي بعد الارسل ويحرم من غير ابراهيم رضي الله عنه لان بدن الكلب يحتمل الغضب فيكره شربه حتى يترك
 الاكل وبدن الباري لا يحمى فالتقي بغيره مما بدل على التحريم فان طبعه تغد فيعلم زواله بوجوه البعد
 ويترك فلو اكل منه الباري لكان اكل منه الكلب او الغنم لما عرفت ان تعلم ذى ناب بترك الاكل ليكون
 منه دليل الجبل كذا في الدرر فان اكل ذى ناب منه او ترك ذى الخشب الاجابة بعد الحكم بغيره حرم ما
 بعده حتى يعلم وكذا ما صاد قتل ويترك في ملكه فان ما تلف لا يندر في الحرمة لانعدام الحلية وشره
 لهما لهما ان الاكل ليقول على الجبل فيما تقدم لان الحرمة في ذى ناب وان فيها اخره قد امتنع الحكم فيه بالاجابة
 فلا يمتنع باجتها ومثل لان المعتصم قد حصل بالذوق بخلاف غير الجرح لونه ما حصل المعتصم من كراهية
 لبقائه صيد من وجد لعدم الاحراز في مناه احتياطا وله انه اية جبهه من الابتداء لان الحرة لا تنسى اصلا
 فاد اكل ببيتين انه كان تركه للشيخ لا للصلم وبذلك الاجتهاد قبل حصول المعتصم لانه بالاكل نصار كبذل الاجتهاد
 القاضى قبل القضاء هداية فان شرب الكلب من دمه او شربه فقطع منه قطعة فمأكل ما اتبعه اكله وان
 اكل تلك البشعة بعد صيده وكذا المأكل ما اطعمه صاحب من الصيد ما اكل من بطنه منه بعد احرازه
 بخلاف ما قاله كل القطة قبل اخذه الصيد والمأكل من كراهية في الهداية على وجه التفسير مع وجوبها

صا

فليطلب ثم وان خنعة ولم يخرج له لا يكل ولا ياكل ان شارك الكلب المعلم كلب غير معلم
 او كلب جرس بالامانة ان شاركه كلب من كلب التسمية عند المار ونيا في حديث عدى لانه اجتمع
 البيع والحرم لتطلب فتطلب حبة الحرمه نفا لعتا طه هداية وان ارسل لم كلبه فخرج جرس فان
 حل والملا بالزجر الماغرا بالصباح عليه وبالملا زجرا ظاهرا زيادة الطلب وجه ان الفصل يرفع ما يرفع
 او مثله كافي نسخ الاتي والزجره والارسال لكلمه بناء عليه هداية وبالعكس وبما لو ارسله بجرس
 فزجره مسلم فان زجره حرم لان الزجره والارسال ولهذا لم يثبت به شبهة الحرمه فان لم يثبت
 به اللان ولا من لا يجزى كانه كالحرم والحرم وتارك التسمية عاملا في هذا بمنزلة الجرس هداية وان لم يزل
 بعد فزجره مسلم او غيره فالعبرة للزجر في الحرم والحرمه وان كان الزجر اهله للزكاة يحل وان لم يكن اهله
 لا يحل وان ارسله ولم يستم ثم زجره فحقى فالعبرة لحال الارسال وان ارسله على سيد فاخذ هو غيره حل
 دام على سائر ارساله وقال مالك رحمه الله لا يحل لانه اخذ بغير ارساله مختص ولنا انه شرط
 غير مفيد لان مقصوده حصول الصيد اذا لا يقيد بغير ارساله به اذا لا يملك تعليمه على وجه يأخذ ما عتبه فقط
 اعتباره هداية وكذا لو ارسله على صيد بتسمية واحدة فاخذ كلها حلت اى الكرم الصيده لان الذبح يقع با
 لارسال على بناءه ولهذا يشترط التسمية عنه والفهم ولعل كنيه تسمية واحدة هداية وان ارسل الله
 فكله حتى استمر ثم اخذ حل لان مسكته ذلك حيلة من الصيد للاستراحة فابو يعق الارسال وكذا الكلب اذا
 اعتاد ذلك ولو ارسله على صيد فقل ثم اخذ اخر اكله جميعا لان الارسال قائم لم ينقطع كما لو ارسله صيدا فامسا
 اثنيا واذا ارسله على اكل ما اصاب ان خرج وان تركه اى التسمية على اكله وحرم وان وجع السهم به
 فتحا حل وغاب ولم يقف على طلبه ثم وجده ميتا حل ان لم يترك به جراحة فاجرة السهم ولو يحل ان تعد
 عن طلبه ثم وجده ميتا حل ويخرج النبي صلى الله عليه وسلم انه كره اكل الصيد اذا غاب عن الرمي وقال
 لعل هو ام لا وض قتل هداية وللمك في اخرج الكلب كالحكم فيما خرج السهم يعني اذا ارسل كلبه فغاب
 عنه ولم ينزل عن طلبه حتى اصابه اكل وان تعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يكل وان رماه فوقه فما
 اركان على سطح ارجل او شجر او جائط او اجرة ثم تردى فمات حرم لانه المترية وحرام بالنقص ولو لم يمت
 المات بغير الرمي الماء مهلك وكذا السقوط على بئر ذلك فمات عليه الصلوة والسوم لعدى وان
 وقصه ميتا في الماء فلو تاكل فانه لا تاكله الماء قتل او سهمك هداية وكذا العرق على وجه منسوب
 او قسبة فائمة اخرج اجرة فخرج بها وان وقع على الارض ابتداء حل وكذا لو وقع على حجر او اجرة فاستمر
 ولم يخرج لان وقعته عليه وعلى الارض سواء وان وقع في الماء فمات حرم هذه المسئلة هذه كذا في غير

فلو كان
 فلو كان

استمر بقره وان رماه فوقه في ماء وان كان الطير ما نيا فخرج فيه فان انقض حرجه فيه حل ولا حل ويحرم ما
 قتله المضاض بعرضه وهو سهم لا يربط له سمي به لانه يصيب اشي بعرضه فاذا كان في ايسه حدة فاصاب حدة
 بحل واما البندقية ولم يخرج اى ويخرج ايضا ما قتل البندقية من غير جرح لانها قد اقرت كسر ولا يخرج فصار
 كالمضاض اذا لم يخرق وان اصابه بجره حرجه حجة فان كان الجرس لا ياكل لا يحل لانه قتل بغيره وان جرسا
 وبه حدة الا لتعين الميت بالجرح وان لم يخرج له لا ياكل مطلقا اى شيئا او خفيئا رماه سيف او سكين
 فاصاب ظهره او مقبضه فقتله لا ياكل وترى في الجرح المادما لعله عليه السلام ما انزل الدم وفى الاول
 وقيل لا يشترط لان الدم قد يجتس بسيف المنفذ او غلظ الدم وقيل ان كبيره اى اذا كان له الجراحة كبيرة لا
 المادما وان صغيرا يشترط وان اصاب السهم طلقة بالكسر السهم اى ظهره وبه وقع في بعض النسخ او
 وثقه فان ادمان حل واذا قتل من سبي اضطلع عنه من الكلدون العنصر وقال الشافعي حرم الله اكله
 وان مات الصيد منه وان قطعه ولم يبق فيه من الالبانة بمعنى النصف فان احتمل النشاء منه اكل العض
 ايضا والا فلو اى وان لم يحتمل التامة بان يبق متعلقا بجذعه فابو يعق العض المقطوع لوجود الالبانة
 معنى والعبرة للمحاشي هداية وان قد اى شقة طرأ ومنه قد القلم نصفه او انكسر والاكسر حجاب
 الجراكل الكلى الى الملبان والملبان منه لان الملبان منه حتى صورة لاحكام لا يتفرق بها ليطا بعد هذا
 فلو قتل له قتل عليه السوم ما ابيع من الحي فحبيب يخوف ما اذا كان اثنتان في طرف الى اسن الثلث
 في طرف الجرح لا مكان جرحه في الثلث فذوق جيرة المذبح فلو كذا في الدهر وكذا لو قطع نصف رأسه او كثر
 واذا ادركه الصيد ميتا جرحه فزجره المذبح فلو بدد ذكاته فان تركها متمكنا منها حرم لانه قد عمل
 الاصل قبل حصول الفسود بالبدل او المتقصد هو الالبانة ولم يثبت قبل موته فيبطل حكم البدل هداية وكذا
 لو تركها غير متمكنا منها كما اذا فقد الالة في ظاهر الرواية حيث يحرم اكله وعمر ارجسته وابي يرضه جهات الله
 انه يحل وهو قول الشافعي لانه لم يعد على الاصل فصار كما اذا ار اى الماء ولم يقدر على الاستحالة
 ووجه الظاهر انه قتل اعتبارا لاشيائه على الذبح وبه قائم مقام التمكن من الذبح اولا يملك اعتبارا لانه لا بد
 له من مدة والناس يتناوتون فيما يحسب قتلهم في الكيسة والهداية في امر الذبح فايدس لكم على ذكرا
 هداية وفيها تفسير اذ لم يبق من جيرة المذبح فصار المذبح وهو ما لا يتفرق بقاؤه فلم يدركه حيا لانه
 حكما والميت ليس بدمج وقيل عند الامام لا بد من ذكاة ايضا فان زكاه حل وكذا ان ذكاه المذبة والنفطة
 المذقة والى نقر الذب بظنهما وفيه حرج خفيقة او جليلة حل وعليه الفتوى لعله تعالى الامام اكرم
 استثناء مطلقا من غير هداية وعنه ابي يرضه الله ان كان لا يعيش فرق ما يعيش المذبح حل

ان الحجة تنزل على كل من
 مفروضة بالذبح من
 فلو كان لا يجزى لانه لا يجزى

والا فانه لا معتبر في هذه الحجة على ما قرناه هداية ونزول صيدا فاختاره ونزجه عن غير الامتناع
عطف نصيرى كاذب الدهر وغيره ثم رماه آخر فقتله حرم يرمى الثاني وضرب قيمة جرحا الاول وان لم
يختل الاول حل يرمى الثاني ويصح بغير الثاني لانه بعد الاخذ وقال عليه السلام السيد لم اخذ هداية
وفي المسئلة تفسير مذكور في الهداية ونزول رسل كلبا على صيد فادركه فقتله ثم ضرب فقتله فلو كان
لما رسل كلبا فقتله احداهما وقتله الاخر ولو رسل جبارا كان منها كلبه فقتله احداهما وقتله الاخر
حل وهو لا يزل لان الاول اخذ من حد الصيد الا ان الرسل من الثاني حصل على الصيد والمعتبر
في الاباحة والحمة حالة الرسل فلم يحرم هداية ولما رسل الثاني بعد صريح الاول حرم وضرب كاذب
ومر سمع حقا فظنه انشا فاداه وارسل عليه كلبه فاذا هو صيد اكل لا اعتبار بظنه مع كونه صيدا
حقيقة اختيار هذا محض شئ باي سبب كان وشرا محض شئ بجمع يمكن
استيفاء اى الحق منه اى من الشئ المحبوس كالدين ومن شروع بقتله تشافا من مقبوضة وبارك
انه عليه الصلوة والسلام اشتري من نبيوة على طاعنا من رهنه باد رعه وقد انعقد الاجماع على ذلك
هداية وينبغي بايجاب وقوله ويتم بالقبض نحو الذي جرحا احترازا عن رهنه التزم على الشجر ومن الذبح
في الارض لان الرهن لم يجره وورثه من رهنه الراهن وهو احتراز عن كونه رهنه وهو رهنه الشجر
التم رهنه المارض وفي الذبح ورهنه دار وفي امتناع الراهن جرحا وفي قبض النسخ متمنا وهذا التقيد
احتراز عن رهنه المشاع كرهه نصف العبد او الدار كذا في غاية البيان دور والحقية في رهنه
اى في رهنه اعمد في الطابع من القبض في زمان يمكن فيه دور وفي البيع قبض اى في حكم قبض الرهنه المتبري
حقا او وجدت الحقية من الراهن والبايع بحضرة الراهن والمشتري لم يأخذ فضاء رهنه الراهن
المشتري وفيه تفسير في الدرر والراهن ان يرجع عنه اى عن رهنه قبل القبض لما قرأنا في القبض
فاذا قبض لزم وهو من رهنه بالاقلام فقيمة رهنه الدين اى بالاقلام الذي هو من هداية المذكورين ايها كان دور
فله ملكها بها سدا صار للرهن مستفيدا لانه وان قيمة اكثر فالرهن امانة وان كان الدين اكثر سقط
منه قدر القيمة وطالب الرهن بالباقي مثله اذ اذ رهنه بقا بقيمة عشرة فله عند المزمع سقط
دينه فاكنت قيمة الشئ رهنه على الراهن بجملة اخرى وان كانت خمسة عشرة فالفضل
امانة دور وعند المزمع هو من رهنه بالقيمة وهذا الشئ هو رهنه بغيره فله بل هو لا يقتصر في
تعيين قيمته يوم قبضه لانه كان مقبضا بقبضه فاعتبر قيمة رهنه في ملك الراهن فله عليه لانه
ملكه حقيقة وامانة في يد المزمع حتى لا يشترط لا يشترط قبض الرهن عن قبض الشئ لونه قبض الشئ

منه بالبيع ووشى سقوطه
ودون ذلك

اكثر من جمع

قبض امانة فلو يتوب عن قبض الشئ لانه قبض امانة فلو يتوب عن قبض الشئ واذا كان ملكه
فما ت عليه كفته اختيار والمزمع ان يطالب الراهن بدنيه فانه لا يملكه بالرهن طلب الدين
ايضا ان يجبه بدلي ان يحبس الراهن بالدين وان كان الرهن عنه كما اذا كان من المنقولات وله ان يحبس
الرهن بعد فسخ عقده حتى يقبض دينه لان الرهن لا يبطل بغير الفسخ بل بغيره على الراهن بطريق الفسخ
فانه يبقى مقبضا باقبي القبض والدين دورا وان سببه وليس عليه اى على المزمع ان كان الرهن في يد
ان يمكن الراهن من بيعه للمشتري حتى يقبض الدين لان حكم الرهن بالحبس الدائم الذي يقضى الدين
وليس المزمع بالامتناع بالرهن ولو اجاز له ولو اعارته ويصير بذلك متعديا ولا يبطل رهنه
واذا اطلب دينه امر باحضار الرهن فاذا احضره امر الراهن بتسليم كذا دينه او ثم المزمع بتسليم
الرهن وكذا الرهن بالدين في غير بلد العقد ولم يكن للرهن حل في مكان الا ما كان كذا في حق التسليم
مكان واحد فيما ليس له حل ومثله وانما لا يترتب بيان مكان الا بقاء في باب السلم بالاجماع هداية
فان كان له حل ومثله فله ان يستوفي دينه باحضار الرهن لان المزمع يتصرف بزيادة ضرره
يلتزم ما وكذا ان كان الرهن وضع عند عدل اى له ان يستوفي دينه ولا يكلف باحضار اى الرهن
لانه لم يقبضه ولا يكلف ايضا باحضار ثم رهنه باعه المزمع باهر الساه حتى يقبضه اى اذا
امر الراهن المزمع ببيع رهنه فباعه فاذا لم يقبض التزم لا يكلف باحضار التزم اذ اطلب دينه وان
يكلف باحضار صدر في لان فتنوا بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي والمزمع ان يحفظ
الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادمه الذي في يده فانه يحفظه بغيرهم او في حقه فكل
قيمه وهو بغيره ان في فتنوا لوف وقديت جميع ذلك بدل لانه في العدية هداية وكذا ان تعد
فيه او جرح الخاتم اى خاتم الرهن في خنفسه فان جعله في اصبع غيره اى غير الخاتم فلو كان جرح في
خنفسه استعماله وجعله في اصبع آخر لا عدم العادة بل يجرى باب الحفظ صدر واليمن واليسرى
في ذلك سواء لان العادة فيه مختلفة هداية وعليه مؤنة حفظه ودوره الى يده او رهنه كاجرة
بيعه حفظه وجا فله فان قامه على المزمع وان كان قيمة الرهن اكثر من الدين لان رهنه بسبب وحق
الحبس في الكفاية له دورا ما جعل الا بقاء والمداواة والغدا جزائية فنقسم على المضمان والمضمان
فما هو مضن فعل المزمع وما هو الامانة على الراهن ومثله بتعيينه اى مؤنة ما يحتاج اليه لتسقة
الرهن واصطلاحه على الرهن كالنقطة والكسوة واجرة الراعي واجرة طرد ولد الرهنه وسقى
البسة: وتلحق تحلة وجبادة والقام بمساحته وما اذا هادى جازى على صاحبه بل هو امر قد

تبيع وباع القاضى يرجع به واما العام رحمه الله لا يرجع ايضا ان صاحبه حاضرا
لا يبيع من المتاع وانما لا يجرى القسمة وقال الشافعي رحمه الله يبيع ارض التربة
عطف على قوله مما لا يجرى القسمة ولو طرأ على قسمة ارض الشيعى على الرضا بان تعا سحا العقد في
نصف الرضا المقبوض او يبيع نفسه بان المرتهن قد عدا في حصة ويجوزها المدهلو قال ابو يوسف
فانه يحكم بغير الرضا في الباقي له ان ابقا واصلهم لا ابتداء ولو يفسد كالشيع الطاري على البية ولها
ان المتاع ليس بمحل للرهن فالابتداء والبقاء فيما ليس بمحل كالحرية في النكاح بخلاف البية فان المتاع
قابل لحكمها وهو الملك ولهذا اصح الرجوع في بعض البية كذا في شرح الجمع ولا يبيع رهن الفخر على الشجر او رهن
ولا الزرع في الارض بدونها اي بدو الارض ولا الشجر او الارض مشفها بها بالخمر والزرع بدونها لان
المرهون متصل بما ليس بجزء من خلقه ولا يمكن قبض المرهون وحده فاشبهت بالبيع شرح الجمع ولها رهن
بموضعها جان لان الاتصال اتصال مجازي وهي لا تمنع العبرة وان كان فيه ثمر يخرجه الرضا لانه يبيع لانه
به فدخل بغيره في العقد بخلاف البيع لان بيع الثمن بدو الشجر جائز ولا ضرورة الى دخاله غير
ويجوز في المتاع في الدار حيث لا يدخل في رهن الدار والقربة لما ذكرنا حداية الدار بما فيها جان اي
ولو رهن الدار بما فيها جان ولو استحق بغيره ان كان الباقي يجرى ابتداء الرهن عليه وحده في هذا
بخصته والو بطل كل لان الرهن جعل كانه ما ورد الا على الباقي حداية وله يجرى رهن الحو والمقبر
وام الولد والمكاتب لعدم امكن الاستيفاء من هؤلاء لعدم المالية في الاوقاف المتاع في الباقي كقوله
ولو بالامانات اي لا يبيع الرهن بها لان قبضها غير ممكن فخره فلو يخرجه حكم الدين ولما بالدره
التمتع عند استحقاق المبيع لان الرهن للاستيفاء والاستيفاء قبل الجواب ولا يجرى مضمون بغير
البائع اي باع شيئا ولم يسله فخره به شيئا لا يجرى لانه اذا اهلك العبد لم يغير البائع شيئا لكنه
التمتع وهو حق البائع صدر له بالوكالة بالنفس ولا بالتقاضي في النفس وما هو في الشفعة اي
بنفسه فخره به شيئا لانه لا يجرى واذا اوجب عليه القصاص فخره شيئا لانه يمتنع عن القصاص
لا يجرى وكذا اذا رهن البائع او المتقاضي شيئا عند الشيع لسل الدار بالشفعة لا يجرى لعدم الدين في هذه
الصورة صدر له باجرة النافعة والمغنية ولا بالعبد الخاني او المديون فانه غير مضمون على المولى فانه
لو اهلك لا يملك على المولى شيء وان لم يبيع الرهن في هذه الصورة فلما اهلكه ان يهلك المرهون من المهرم ولو
هلك المرهون في يد المرتهن قبل طلب الرضا هلك بانه شيء لانه لا حكم للباطل في قبضه باذن المالك
ولو يجرى للمسلم رهن الخمر ولا رهنه في مسلم او ذمي ولا يغير له مرتهنها ولو ذميا وبغيرها بعد اهلها

انما ان لا يكون مضمون بالكل او بالقيمة

تضيقه ذمي ذمة المسلم اي ان رهنه المسلم ذمي جزا فملك في يد المسلم بغير المسلم للذمي لانه حال
مستقيم في ذمة المسلم ذمة المسلم صلت ويبيع بالدينه ولو موهبة اياها رهنه لغيره كذا اقول هلك في
يد المرتهن لزمه دفع ما رهنه الدين يبيع ان رهنه لغيره الف درهم وهلك الرضا في يد المرتهن
فملكه على المرتهن بمقتضى المالك الموعود فيجب عليه تسليم المالك الى الرضا ورت ان كان الدين مثل
قيمة اي قيمة الرضا او اقل من ذلك كان اكثر لم يكن مضمونا بالدين بل بالقيمة ورت ويبيع ايضا برأس مال
السلم ورت الصنف وبالمسلم فيه فان هلك في مجلس العقد فقد استمر في حكمه وان اقره فاقبل العقد
الابتداء بطل العقد اي اذا رهن برأس مال السلم ورت الصنف فان هلك الرضا قبل الاقرار في
المرتهن قد استمر في حقه وان اقره فاقبل العقد المرهون به وقيل هو كالميراث بطل السلم والصنف وهذا
التعصيل في الرضا بالسلم فيه فيبيع مطلقا فان هلك الرضا يبيع مستوفيا السلم فيه فلو سبق السلم سدد
الرضا بالسلم فيه رهنه ببدله اذا فسخ اي اذا كان الدين مرهونا بالسلم فيه ثم فسخ اعتد السلم قدر رهنه
بالبدل اي يملكه لرب السلم ان يجسد الرضا حتى يقبض رأس المال مذكور وهو له بعد الصنف هو كذا
بالاصل اي اذا رهن المسلم اليه عند رب السلم شيئا بالسلم فيه ثم فسخ اعتد السلم فملك الرضا في يده
السلم فملكه يملكه بالسلم فيه اي يملكه حطب السلم ان يذبحه الى السلم اليه مقدار الطعام للسلم فيه لانه اذا
هلك الرضا مطلقا كان رب السلم استوفى المسلم فيه لانه اذا اهلك الرضا صار كان رب السلم استوفى
المسلم في لان يد المرتهن يد استيفاء يقره بالهوك فصار كان رب السلم سلمه في السلم فيه ثم فسخ العقد
فقط رب السلم في السلم فيه الى السلم اليه صدره ببيع بالايمان المضمونة بنفسها اي بالشر او القيمة كالمضروب
و بدل المتاع والمهر بدل السلم عن عدمه وبدل الصلح عن تناكح وان اقر المدي بغير الدين اعلم ان
الايمان ثلثة اقسام اعمها عينا غير مضمونة اصلها كالايمان فان الضمان عبارة عن ذمة مثلها لثان
كان مثليا او قيمة ثانيا فالامانة ان هلك بغيره فلو شيء في مقابلتها او بغيره فلو بقي امانة بل بغيره
مضمونة وثانيا عينا مضمونة بنفسها كالمضروب ونحوه والقسم يستوفى بالايمان المضمونة بنفسها وثالث
الايمان المضمونة في حد ذاتها ووجهان الضمان كما عرفت عبارة ذمة مثل الهالك وقيمة ثانيا اذا
كان مثليا او قيميا بغيره بحيث لو اهلكه الضمان المثل او القيمة بغيره مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن العمل
العوارض وثالثا عينا ليس بمضمونة ولكنها تشبه المضمونة كببيع في يد البائع فانه اذا هلك لم يغير احد
بمنه او قيمة لكن الثمن يستحقه ذمة المشتري بهما غير المثل والقيمة فخره وهذا الاعتبار سمي بالعين
المضمونة بغيره فكانه في قبيل المثل كذا ورت ولها المالك لادنية عبد طهر جان هذا عندنا وعندنا

التي حاله اوقية الرهن المعين رخصا لا يبيع المصل المقصود وهو الثمن او استيفائه ومن شره شيئا
 وقال لبايعة امسك هذا حتى اعطيتك الثمن ونورهن لانه اني بما بيني وبينهن الرهن وهو الحبس المعلق
 الا عطله والبيع في العقدة المتأخر كانت الكفالة بغير زيادة الا بصير حالة والحالة في فائدة ذلك كقوله
 عندنا في غير هذه ورهنا لله الله ودية له لان قوله امسك يحتمل الرهن ويحتمل الادعاء والثاني اقلهما افضح
 ينبغي انه هداية ولو رهن عديدا بالثمن فليس له اخذ احد من اقبضه حصته كبايعة لان الرهن كله محبوس بكل
 جزء من اجزاء الدين بخاله على قضاء الدين كما اذا بايع عديدا بالثمن فان المشتري لا يأخذ احداهما بقبضه
 كقولنا لو رهن عينا عندنا جليبا لدين لكل منهما عليه صح وكلما رهن لكل منهما لان نفسه رهن واحد هو
 نصبه الاخر له فقل ان الرهن اضعف الى جميع العين بصفحة واحدة ولو شيع فيه ومعه الحبس بالدين
 وهو لا يخرج من نصيب محبوس اكل منهما ولو تافى فيه كما اذا قل واحد جماعة فخص احد اولياء المقتولين واستوفى
 بقدر مستوفى نفسه والباقي بغيره في الهبة من جليبا حيث لا يجزئ عندنا خيفة رهن الله لان المقصود منه
 الملك والعين الواحدة لا يتصور كونهما ملكا لكونهما فله بد من الائتاف وهو ياتي في المقصود ودر في الفسخ
 على كل واحد اهلان حصه دية فان عند الهول لا يبيع كل مستوفيا خمسة والاستيفاء مما يخرج من قدر فان
 تهايل على صيغة التثنية في خلفها فكأن في ثوبته كالعقل في حق الامر فيمن اذا هلك في بيع صاحبه بصيرته
 دية فان قضى دين احد من فكما رهن عند الآخر لان جميع العيان رهن في يد كل واحد منهما غير متفرقا
 هداية واحد رهن ان كان من واحد صح وله حتى يستوفى جميع حقه منها لان قبض الرهن محصور في
 من غير شيع هداية ولو ادعى كل من اثنين ان هذا رهن هذا فحق منه وقبضه **فصل** برهنه عليه بطل
 برهنه ما يعني اذا اقام كل واحد من جليبا على جليبا انه رهنه عبده الذي في يده وقبضه فربا بطر
 لو كان كل منهما اثب بينة انه رهنه كل ابيد ولو وجه للقتل لكونها بالكل لان العبد الواحد لا يحل
 كل رهنه بعد اوكله رهنه بذلك في حالة واحدة وللقضاء بطل واحد بعينه لعدم الاولوية وله للقضاء
 لكونها بالنصف للزعم الشيع فتعين التميز دية واحد بعد معرفت الراهن قبضه ويحكم بطل الرهن
 مع كل قبضه رهنه بجمته هذا قبل ان ينفقه ويحرمهما الله وهو استحقاق وعندنا في غير هذه هذا باطر
 وهو القياس كما في قوله الحية وجه الاحتياط ان حكم في الحية الحبس والشيع بغيره وبعد المات الاستيفاء
 باييع في الدين والشيع بغيره والشيع لا يقره صدر وصار كما اذا ادعى الرجلون لكاح امرأة واحدة
 فحان لكاح على رجل واحد اما البينة منها رتب في حال الحية ونقصت بالميراث بينهم بعد المات لانه يقبل
 الائتاف هداية **فصل** رهنه على رهنه عدل صح هذا عندنا

وقال حاله رحمه الله لا يجزى لان يده يد المالك ولما يرجع عليه هذا الاحتياقي فانعدم القبض قلنا يده
 على الصيغة يد المالك وفي الحالية يد المهرم لان يده يدين وانما المهرن الحالية وتزل منزلة شخصيات تتبدل
 ويصح القبض العدل وليس لاحد من الغنم منه يورثي الاخر ويصح العدل بدفعه اى يدفع الرهن الى
 رهاوكه وفيه على المهرم اى رهاوكه الرهن في يد العدل هلولة في ضمان المهرم لان يدين المهرم ورتان
 وكل الرهن العدل او المهرم او غنمها ببيعة عند حلول الدين صح لانه تكبير بيع ماله هداية فان شرط
 في عقد الرهن لا يتحول بالعدل اى لا يتحول الى كبر بغير الرهن وان لم يتحول لانها لما شرطت في ضمان عند
 الرهن صار موصوفه وحقق حقيقة الرهن اى انه لزيادة الرهن فيكون يلزم اصد هداية ولا يثبت
 الرهن او المهرم لان العقد لا يتحول بموتها وموت احداهما فيبقى بحقيقة رهاوكه هداية وله ببيعة
 ورثته اى لا تكبر بيع المهرن ببيعة ورثة الرهن وتطول بموت الكبر ولو يقيم وارثه ولا يمتد مقام
 لان الوكالة لا يجزى فيها الاثبات ولان المكل رضى برأيه لا يبرأ اى غير هداية ولو كان عليه بالبيع مطلقا ملكا
 ببيعة بالنقد والنسيئة فله ان يبيعه اى بعد التكبير غير ببيعة نسيئة لا يصبر رنية لانه لازم باصله قال
 ببيعة لما ذكرنا هداية ولو يبيع الرهن ولا المهرم الرهن يورثي الاخر فانما حل الاجل والرهن على
 اجبر الكبر على ببيعة ~~كما يجزى الكبر بالخدمة عليها اى على المضمومة عند غيبة~~
 من كله ليه يتكبر المهرم والمكمل وكيفية الاجبار ان يحبس القاضى اياها لبيع فان لم يبعه فالتأخير
 يبيعه عليه كذا في الدرر كذا يجزى لو شرط بعد عقد الرهن في الاصح لعل في الجبرقة ليرى احداهما ان الجبر
 انما يشبه اذا كانت الوكالة لازمة وهي ان يكون في ضمان عقد الرهن فاذا كان بعده لا يجب والآخر الجبر
 بناء على ان عقد المهرم يبيع فيجبر كالكبر بالخدمة اذا غاب المكل وانما كان هذا العقد اصح لان عدم
 الدليل لا يدل على عدم المدلول فلهذا ما اذا وجد ليرى آخر معتد فان باعته العدل فممنه قائم مقامه
 رهن مقامه كما في بعض النسخ رهاوكه ككبره اى هداية التهم ككبره الرهن اى يجرى حال المهرم لبقاء
 عقد الرهن في التهم لقيامه مقام المبيع المهرم فان اوفاه المهرم فاستحق الرهن وكان هالكاً فليس
 ان يقره الرهن فية الرهن لانه غاصب في حقه ويصح البيع والقبض اى قبض التهم لان الرهن ملكه باءاد
 الضمان ان يقره العدل لانه معتد بالبيع والتسليم ثم العدل يجزى ان شاء فتم الرهن فية الرهن لانه وكيفية
 فيرجع عليه بالحقه بالبرود ثم حقه ويصح ان يبيع والقبض لانه ملكه بالضمان فبيعه انه باع ملكه نفسه
 فلو يرجع المهرم على العدل بدنية او ثمة المهرم ثمة الذي اداه اليه اذ تبين بالاحتياط انه اخذ التهم ببيعة
 لظن العدل ملكه بالضمان ورتان ويرعى لك التهم ككبره اى للعدل لانه يدل ملكه وانما اداه الى المهرم على نقل

ظن ان البيع ملكه ملكه الرهن فاذا تبين انه ملكه لم يكن راضيا به فله ان يرجع به عليه ورتان يظل القبض
 فيرجع المهرم على رهاوكه بدنية ضرورية ورتان كان الرهن قائما في يد المشتري فخلصه من المشتري لانه
 وجد على حاله ويرجع المشتري على العدل ~~ببيعة~~ ببيعة لانه العاقد وحقق العقد يتصل به ثم يرجع به على
 به اى يرجع العدل على الرهن ببيعة لانه الذي اداه في الرهن ببيعة فبيع عليه محلهه تخليصه وبيع القبض
 اى قبض المهرم التهم ويرجع العدل على المهرم ببيعة لان العقد لما اشقت بطل التهم وقد قبض المهرم ثمة قائما
 فابطل وجب نقض قبضه ضرورية ثم يرجع المهرم على الرهن بدنية لانه اذا رجع وانقض قبضه عاد حقه في
 الدين كما كان فيرجع به عليه ورتان لم يكن التكبير مستلزما في الرهن يرجع العدل على الرهن فقط القبض
 المهرم ثمة او لم يقبض لانه لم يتصل بهذا التكبير حتى المهرم ولو رجع في الوكالة المهرم غير الرهن اذا
 باع الكبر ودفع التهم الى امر المكلر فتمت عبدة لا يرجع به على المقتضى بخلاف الوكالة المشتري في العقد
 لانه يقتضى به حق المهرم في بيع حقه هداية وان ملك الرهن عند المهرم ثم استحق فليس له ان يقره
 الرهن ببيعة ويصدر المهرم على اى القبة المضمومة وبدنية على الرهن اما بالقيمة فانه معزوم جهة الرهن
 واما بالدين فانه انقضض ضمان فيجوز حقه كى كان هداية
 بيع الرهن الرهن موثق على جارية المهرم لتعلق حق المهرم به فيستحق على اجازته ورتان وعلى
 قضاء دينه اما الارل فون التوفيق لحيته وقد رضى ببيعة له واما الثاني فون المانع من النقد ورتان
 المقتضى من المقتضى الصادر من الاول في المهرم ورتان فان اجاز صار ثمة رها مكانه وان لم يجز
 المهرم ورتان لا يبيع في الاصح علم ان المهرم اذا فسخ يفسخ في رماية والاصح انه لا يفسخ لان حقه في
 الجبس لا يتصل بانقضاء هذا العقد فيبقى موقفا فاصدر فان شاء المشتري صبر الى ان يفسخ الرهن او يفسخ
 الاخر الى القاضى ليعضد ويصح اعتاق الرهن الرهن وتدينه ويستبدله فان كان الرهن من الرهن
 بدنية ان حله اذ لا معنى للزامة فية الرهن مع حلول الدين ورتان اخذت فية الرهن فحله
 رها مكانه ليرجع موقفا الى زمان حلول الاجل وفائدة تظهر اذا كان القيمة غير جنس الدين
 كما اذا كانت القيمة دراهم والدين كرتين ولا قدرة له على اداء الدين في الحال فيقتضى الدارهم والدين
 كرتين ولا قدرة له على اداء الدين في الحال فيقتضى الدارهم رها الى محل الاجل صدر وان كان الرهن معسرا
 سعى المقتضى في الاقل ثم قيمته من الدين اى اذا كانت القيمة اقل من الدين سعى في القيمة وان كان الدين
 اقل منها سعى في الدين ويرجع به على سيده اذ اصاب غيا ولدته وام الولد سعيها ولا الدين يورثه
 لان كسب المدين والمستقلة ملك المهرم فيسعيان في كادته ولا يرجع صدره وانما كادته كادته

تجارة رهاوكه بدنية لان العدل ان يرجع بطل قبض المهرم
 او يفسخ ف يرجع المهرم

مشتق لانه ملكه اداء الضمان فصح الاية هداية
 وان يفسخ المهرم ويرجع المهرم باجم

اي انكوفي الراهن الرهن كالتامه موصرا الى ان كان الدين حله لغد منه الدين وان كان مقر
 جاكوا اخذ قيمته ليكون من هذا الى زمان حلول الاجل صدر وان اتلفه اجنبي ضمنه المدين قيمته وكانت
 رهنا مكانه اي المدين يهرطه بغيره فياخذ القيمة ويترك رهنا في يده هداية ولو اضر المدين الرهن
 من رهنه اي لم اعطى المدين الرهن بطريق العارية الى الراهن خرج من ضمانه ويرجع عنه امره
 الرهن الى يد المدين يهرطه ضمانه لغيره سبب وهو التفتت كيف ولم يرجع متى ما ولما عاراه اضرها
 باذن الاخر اجنبي خرج من ضمانه ايضا اي كما يخرج من ضمانه اذا عاراه المدين الرهن من رهنه فله
 في يده هداية عما لا وكل منهما ان يهرطه هنا اي بالكل واحد من الراهن او المدين او اثار الرهن اجنبي
 باذن الاخر وكان الرهن باقيا في يد المستعير حتى الرد اي رد الرهن المستعار الى النسيئة كما كان
 بغيره لان لكل واحد منهما حق ما فيه مخاوف الاجارة والبيع والهبه من اجنبي اذا ابا شرها اضرها
 باذن الاخر حيث يخرج من الرهن فلو بعدد لا يعقد متبدا كذا في الهداية فان مات الراهن قبل رد الرهن
 اضر به من سائر الرهن لان حكم الرهن باق في اليد العارية ليس بهوثة مة وكذا غير منقول لا يرد
 على الله غير منقول فان لم يرد الرهن من غير منقول صدر ولو استعار المدين الرهن من رهنه او
 استعمله باذنه بله طلب منه رد ذلك حال استعائه سقط ضمانه عند الشرب يد العارية
 بالاستعمال وهي مخالفة ليد الرهن فانتمى الضمان ومع استعاره شيء لغيره فان اطلق رهنه ما
 عا عا عنده شاء وان قيد بقدر او حبس او حرطه او بحد تقيد به فان خالف فان شاء المدين فم
 ويهرطه الرهن بنيه وحرطه لانه ملكه بالضمان فبينا انه رهن ملك نفسه ورت يرجع المدين بما تضمنه
 من القيمة ويدينه على المستعير الذي يهرطه الرهن انا جرمه بالقيمة فلو انه مضى من جهة الراهن
 رجعه بالدين فلو ان قبضه انقضض ضاوحه كما كان وان راقط عطف على امان خالف اي وان وافق
 بما فيه المدين من المقدار والحبس وخبرها وهلك اي الرهن عند حرطه صار مستقرا بذنه لكان قيمته
 كالدين او اكثر لتمام الاستيفاء بالهول ورت اوقدر قيمة الرهن عطف على قومه ودينه اي يصير
 مستوفيا بقيمة الرهن لو كان قيمة اقل من الدين وطالب رهنه بياقته لم يقع الاستيفاء ويجب
 للمدين على المستعير مثل الدين في سورة الاستيفاء هذا لانه صار قاضيا بذنه بحاله بهذا العدد ومن لم يكن
 للرجوع يرد العقب بذاته لانه ضمان هداية او قدر القيمة في صعدة عدم الاستيفاء كل الدين ولو هلك
 عند المستعير قبل السداد لم يرد فله لا يبرهن وان كان قد استعمله من قبل بالاستخدام او كعب او خسر ذلك لانه
 امين خالف في عاد الرهن فله بغيره فله في الشاخصه الله ولما اذ المعين اتمالك الرهن بقبضه او بيا

وان كان المستعير قد اضر الرهن فله رد قيمته

دين المدين من عنده فله ذلك اذ هو يسعى في تحصيل ملكه صدر ويرجع بما ادى على الرهن لانه غير
 متين كما ذكرنا صدر ولو قال المستعير هلك في يدي قبل الرهن او بعد الفكاك وادى المدين ما كانه عند
 المدين فالعقد المستعير به بغيره لانه لا يصير قاضيا بهذا وهو المرجع على امانة هداية ولم اختلف
 في قدر ما اضره بالرهن به فله بغيره فالعقد للمدين لان العقد قوله وانما روضه هداية رجاء الرهن على
 الرهن مضرة لانه تقوية حق لازم تحريم وتعلق مثل المال يحمل المالك كالا جني في حق الضمان
 ورت وكذا اجنبية المدين على الرهن فيسقط من ذنه بقدر ما اى الجنبية لانه اتلف ملكا غير ضمانه
 واذا الرهن وكان الدين قد حل سقط من الضمان بقدره ولم يدره الباقي لان ما زاد على قدر الدين من القيمة
 كان امانة واخاضه بالالتفات لا يعقد الرهن فبما ينزله القيمة اذا اقلها المدين بل منه الضمان كذا
 في غاية البين ورت رجاءية الرهن عليه وعلى الراهن هداية فلو اضر المدين الرهن حيث تقرر معبره لانه
 حصلت على غير ملكه وفي الاعتبار فائدة وهو الوضع اليه بالجنبية فان ضلها الرهن والمدين ابطو الرهن وفي
 الجنبية الى المدين وان قال للمدين لا اطلب الجنبية منه رهن على حاله وله ان الجنبية قد حصلت في ضمان
 المدين فله تحصيله فلو ينفذ وجب الضمان له مع وجوب التحصيل عليه صدر ولو اضره غير ذلك
 القابل من قبلة نصارت قيمته مائة ففصل رجل وعزم مائة وعمل الاجل يقبض المدين المائة قضاء
 عن حقه ولا يرجع على ما هنه بشئ راسله ان النقصان من حيث السعر لا يرجع سقط الدين عند تلفه
 لمن ضرر به يقول ان المالية قد انقضت فاشبه انتقصان العين وان انتقصان السعر عبارة عن فقد
 رغبات الناس وذلك لا يعتبر في البيع حتى لا يثبت الخيار ولو انقص حتى لا يجب الضمان بخلافه انتقصان
 العين فاذا كان بجاقا ويد المدين يد الاستيفاء صار مستوفيا للكل من المابتداه كذا في الهداية والدرر
 وان باعه بالمائة باهر رهنه رجوع عليه بالباقي وسواء كان الرهن او اباعه صار كانه استوفاه
 و باعه بنفسه في سطر الرهن ويبقى الدين لا يقدر ما استوفى فكذا ههنا ورت ان قدر اي عبد بعد
 الغاء منه عبد بعد مائة فذبح به افكرك الساهع بكل الدين هذا عند المدين فيحق وجه الله والدين سقط
 وعند حمد الله ان شاء الله الى المدين وان شاء افكرك بالدين وعند من فزعه الله يصير رهنا بما
 لانه في المنة بعد العشرة في الدين بقدره قلنا في العهد الباقي قائم مقام الاول فصار كما كان الاول
 قائما ويرجع سعره لوجه الله ان المدين تعذر ضمان المدين فخير الراهن كالباع اذا قبل العقبه ولها
 ان التعذر لم يظهر حتى العهد لقيام الثاني مقامه صدر وان جنى الرهن خطا فذاه المدين لان ضمان
 الجنبية على المدين والعهد كذا في ضمانه ودينه مستوفى الرقبة فيقال للمدين اريد العبد من الجنبية فان

عند أبي حنيفة رحمه الله خاؤه فالهبة صدق وموجب الماتم والكفارة والدية المطلقة على العاقلة
 سببا في قتل الدية المطلقة وتغير العاقلة ان شاء الله تعالى لا القدر ويؤاى الضرب قصدا بغير
 ما ذكر في رد النفس عند موجب القصاص فليس فيما دون النفس شبهة وما حلت به وهو في القتل
 بان يرمى شخب نلته سيد الحربين في ايراد من معصوم وفي القتل بان يرمى عزرا فيصيب اذ
 الخطا ضربان خطأ في القصد وخطا في الفعل فالخطا في الفعل ان يقصد فعاء ومعه من فعل آخر
 كما اذا رمى العزرا فخطا فاصاب غيره فخطا في القصد ان لا يقصد الخطا في الفعل وانما يقصد الخطا
 في نفسه فانه قصد بهذا الفعل ضربا لكذا لخطا في ذلك القصد حيث لم يكن ما قصد وليس في الخطا
 اثم القتل بل اثم ترك الاحتياط فان شفع الكفارة دليل الماتم صدق واما ما جرى مجرى الخطا كما لم يقرب
 على بغيره فقتل وموجبها اي موجب الخطا والمبارى جواز الكفارة والدية على العاقلة واما قتل بسبب
 معدن كخزان كخزينة او ارضع حجرا في غير ملكه بله اذن فهذا بانسان وموجب الدية على العاقلة لا
 الخطا وعندنا في وجه الله يجب الكفارة صدق وكلما يوجب حرما الدار الا هذا اي القتل بسبب
 خطا فالث في وجه الله في ايضا لما قال بالخطا قلنا القتل معدن حمية والخطا بالخطا وفي وجه القاء في
 غير حق على اصل صدق **باب ما يوجب القصاص ولا يوجب القصاص** يجب القصاص يقتل من يقتل من
 الدم على القاتل على ما يقتل الدم على القاتل وهو المسلم والذي وقته على القاتل لعنه الله تعالى
 فان حصص دمه وقت الى جرحه فيقتل الحر بالحر والعبد بالعبد وعندنا في وجه الله لا يقتل الحر بالعبد لغيره
 تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد ولنا اطلاق قوله تعالى ان بالنفس والتحقيق بالذكر لا ينفي ما عداه وصدق
 المسلم بالذي وعندنا في وجه الله لا يقتل لغيره عليه السلام لا يقتل مؤمن بكافرا ولا كافرا بغيره عليه
 السلام بل يذبح ويحرقه على من الله عنه انما اعطوا الجزية لئكون املاهم كما مالتا و ما لهم كمالا ودية
 ولا يقتلون اي المسلم والذي بمقتضى بل المستامن بمقتضى اي يقتل المستامن بالمستامن فليس سائلا و
 بينهما ولا يقتل استنساخا لتمام مبيع القتل والذكري بالانثى والعاقلة بالجنون والبالغ بغيره واليهيم بغيره وكما
 الاطراف بنا قضا والفرع باصل وان عوه لعدم المستند دمه لا الاصل بقرعة لغيره عليه السلام لا يقتل
 الولد بولده بل يوجب الدية وما لا يقتل في ثلث سنين ولا السيد بعبده ومذبحه وحياته وعبده ولده
 لانه لا يوجب نفسه القصاص على نفسه ولا ولده عليه دمه وعبده له لانه القصاص لا يجزى
 ولده مائة على ابيه سقطت اذ اقل الاب شخصا ولي القصاص ابيه القاتل القصاص لحرمة الابوة
 ولما قصاص على ثلثة الاب والمولى او الخطي والصبي والجنون وكله لا يوجب القصاص بقتله لانه قتل

ان من مقتضى
 موت من مقتضى
 مقتضى

قتل حصل بشيئين احدهما غير موجب للقتل وهو لا يجزى فله يجب لان الماتم في الدماء الحرة والنفس
 المرجية للقصاص مختصة بحالة الاثمة ومنه يمكن القصاص وهو يوجب القصاص في الدماء الحرة والنفس
 النفس في غير موجب القصاص عليه لانه لا يقتل عليه نصف الدية في ماله لانه فعله عكسا وانما لم يوجب القصاص
 القدر الاستيفاء والعاقلة لا تقتل الا بغير العمد لان من يات بغيره الاخران كان عبدا او مجنونا او خطا على
 العاقلة لان الدية يجب فيه بنفس القتل فان عده الصبي والجنون خطا قاله على وجه الله عنه وان كان الماتم
 في ماله على ما تقدم اختيار وان قتل عبد الرضا لا يقتل قاتله حتى يحضر الرضا والمرتب لان المرتبة لا يمكن
 له فلا يليه والارواح لولا لاه ليطول حق المرتبة في الدية في تترك اجتماعها ليستطوع المرتبة بربها صدق
 وان قتل مكاتب بغيره فله وارث مع سيده فله قصاص وان اختلفا لانه فله الاختلاف بغير التهمة فله الله
 عنهم في من لم يمتدوا او رقيقا فان مات حر فالقربى هو العارث وان مات رقيقا فالقربى هو المولى فاشبهه بغيره
 الحق فله يقتل قاتله ولا اجتمع العارث والمولى صدق وان لم يكن قاتله يقتل سيده وكذا ان كان
 وقا ولو وارث غير سيده فله والحد رحمه الله ولا قصاص الا بالسيوف هذا عندنا وعندنا في وجه
 يقتل به مثل ما فعل فان مات ولو بغيره بقتل تحقيقا للشرعية لانه عليه السلام لا يقتل الا بالسيوف
 وايضا يجوز ان لا يجزى فحتاج الى جرح الرقبة فله تسمية صدق ولاب المقتول والقاتل كالاب
 الصحيح وكذا العمن الا انه لا يقتل في النفس وما قتل له اوليا وكبار ومخار والكبار لا يقتل
 من قاتله قبل كبر السن هذا بوجوه رحمه الله خاؤه فله الله ان القصاص مشترك بينهم ولا يمكن استيفاء
 البعض لعدم الجزى وفي استيفائهم الكل بطلان الحق الصغار فيضطر الى اكرمهم كما اذا كان بين الكبار
 واحد فما غاب كان بين المرابطين وله حق لا يجزى لشبوهه بسبب لا يجزى وهو العاقلة والعقلان
 الضعيف الضعيف منقطع فثبت لكل واحد كمال كراهية الاكاح بخلاف الكبير لان احتمال الضعف في القاتل
 قاتل ومثله المرابطين منقوعة هداية ولعقاب احد الكبار ينتظر اجاعا وجر قتل جرحه مجزى بغيره الماتم
 من الله ان يرحمه وان قتل بغيره او بغيره فله اي قتل يقتل عليه الدية الحر بالحر رتبة كذلك صدق
 وان اصابه بغيره فله قصاص عشا في حقه رحمه الله وعنه جوب القصاص فله الى المالة وعنه انه يجب
 اذا جرح وعندها عندنا في وجه الله يقتل ثم ان اصابه بغيره الحر فان كان حيا يظلمه الا ان قاتله
 بالاتفاق وان كان حيا لا يظلمه فغني عنه في كراهية وكذا الماتم في كل منقرو في التقريرا والحق حيث
 لا قصاص فيها عند أبي حنيفة رحمه الله خاؤه فله جرح صدق وان تكره منه قتل به اجاعا ولا قصاص في
 القتل بمالا صرب السوط خاؤه فالث في وجه الله وجر جرح فلم يزل ذاق اس حتى مات اقتصر

ان مقتضى موت من مقتضى
 مقتضى مقتضى مقتضى
 مقتضى مقتضى مقتضى

جارية لرجو السبب و عدم ما يظن حكمه في الظاهر فاضيف اليه هداية اذا انشئ العتقان من المسلمين و
 الحرب فقتل مسلم على ظنه مرتبة عليه الدية والكفارة لا العتق لان هذا احدثه على الخطا على ما بينا و
 الخطا يتبعه لا يجب الكفارة العتق و يجب الكفارة وكذا الدية على ما نلق به نفس الكتاب هداية
 و من مات بفعل نفسه و ن يد و حية و اسد فقتل زيد ثلث دية لانه مات بنية ثمة افعال ففعل السبع
 والحية جنس واحد لكونه هذا مطلقا وفعل نفسه جنس اخر و هو انه هدر في الدنيا لو في القعة و فقتل
 جنس اخر في الثلث صدر و من شتر على المسلمين سيفا و جب قتله ولو ستر بقتل لقتله عليه الصدق
 والسلام من شتر على المسلمين سيفا فقد اخل دمه هداية ولو في قتل من شتر على خرس او حالي او
 ثما في مصر وغيره او شتر عليه عسا ليو في مصر و ناك في غيره فقتله المشرك عليه عتق و لو كان على
 من قتل من سرقه متاعه ليو و اخرجه ان لم يمكنه ستره و بدو القتل لقتلهم عليه الصدق للسرقة و لو قتل
 مالا وكذا اذا قتله قبل الاخذ اذا اقتصد اخذ ماله ولو تمكن من دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل رجل دار
 فجعل بالسلاح فطلب عن ظهر صاحب الدار اندجاء لقتله بقتل نفسه صدر و يجب العتق على قاتل
 من شتر عسا نارا في مصر او شتر سيفا و شتر به فلم يقتل و ربح فارة اذا شرب ولم يقتل و ربح عادت
 عتقه و لو شتر بغيره او بغير سيفا فقتله الاخر على العتق الدية في حاله لان العاقلة لا يتجزئ العتق و لو قتل
 جلودا عليه ثم قيمته هذا عندنا لانه قتل شخصاً معصوماً و ثلث ماله معصوماً لان فضل العتق و الجنى
 والدية لا يقطع العتق و انما لا يجب العتق في الدابة لانه العتق و الجنى لان عتقها بالحق فاستعد
 بفعله و في ان فوجده الله لا يجب العتق في شئ اصف لانه قتل في الشرحا في العاقل الباني صدر
باب القتل في النار من قتل في النار في حنيفة الماتة اذا كان عتقاً فيقتل بقطع اليد المقتول
 انما قال من المقتول احتران عا اذا قطع من نصف العا و من نصف العا اذا لا يمكن حفظه
 الماتة صدر و ان كانت الكبر في المقتول لان منفعة اليد لا يختلف بذلك وكذا الرجل فانما اذا قتل
 من المقتول بقاء و لو من نصف العا لا يتا و اذا لا يمكن ويقتل ايضا في مائة لانه لا في قصية العتق
 لانه لا يمكن فيها حفظ الماتة صدر و يتحقق في الاذن فانه اذا قطع عدا ايما يقتل في العتق ان
 ذهب منه نارا في قاتلة لان قاتله لا متاع الماتة في القلع و بين طريق العتق و العتق بقتل
 فحجم على الوجه فقتل و طلب و لعل بالعتق بملأه حتى يذهب منه ما هو بماتة من جماعة من
 العتابة رتبته عنهم هداية و في كل شجرة نراى فيها الماتة كالمشقة و هي ان ينظر العتق سيفا
 و لو قتل في حنيفة سرقى لقتل ان قلع عا قلع سق الضارب ان قلع سق المشرب من

القتل من العتق و لو قتل في حنيفة سرقى لقتل ان قلع عا قلع سق الضارب ان قلع سق المشرب من

من اصله و يبرر اى كسر بالمجدة ان كسر ان سارا و سارا و لا قصاص ايضا بين طريق ذكر او
 انش و حرة و سرق عتق اى لا قصاص بين المجر و المارة فيما دون النفس و لا بين المجر و العبد
 و لا بين العبد و غيره ما لا شافى حرة الله في جميع ذلك الا اذا قطع المجر طرف العتق فانه لا قصاص عنده
 ايضا و انما لا يجب العتق عندنا عندنا لان الاطراف يملك بها ملك الاموال فيصدم الماتة
 بالقتل و في العتق كذا في الدابة و سدا المشقة و لا قصاص ايضا في قطع يد من نصف الساعد فانه
 في حافة يراى فان لم يراى اذ ابرأت لا يجزى و لا العتق لان المارة فيما دون و الظاهر ان
 الشا في يقتل الى الهالة اما ان لم يبرأ فان كانت سارية يجب العتق و ان لم يبرأ لا يقتل الى
 ينظر الى حرة البر الى السارية صدر و لا قصاص ايضا في اللسان و لا في الذكرا لان قتلها المشقة فقط
 هذا عندنا لان العتق و الانبساط يجزى فيها فلو يراى الماتة و غيراى من مشقة الله ان كان العتق
 من الاسر يقتل صدر و طرف المسم و الذي سدا للقتل و بينا في الارش و غير المجر عليه العتق
 و اخذ الارش لو كانت يد القاطع شاة و انما قصه الاصابع او رأس الشا اصفر و اكبر لا تستحب
 شجرة ما بين و ثنية و قد استعيت ما بين و ثنية المشقة و يستعد العتق بقتل الماتة
 و بعض الاول و يعلم على مال و ان قتل و يجب حارة اى ان لم يكن يذ كر الحدود و التاجير يجب حارة و لا
 كالدية من جلود صدر و يقطع العتق ايضا بصل بعض اى بعض الامرين او عتقه و لم يبرأ من جلود
 حنيفة من الدية و ثاوت سببا في القتل هو العتق و قبل على العاقلة و لو قتل من بعد شخص فاطم
 و سدا العبد رجوا بالبيع و د مهابا بالقتل فصال المامور و يقتل بقتل العتق ان حرة ما بين
 اى يقتل و د و يجب و يقتل بقتله و لو شتر لا يبرأ من غير ذلك خلو فالت فوجده الله فان عتق لولا
 و يجب للباقي حال و ان لم يبرأ الماتة قتل لدم قسم الديات بينهم و قيل بقتل و يقتل بقتل قرضه
 صدر و ان حرة واحد من اولياى هم قتل و سدا حق البقية عندنا و لا تقطع يدان بيد و ان حرة الامر
 سكتا فقتلها معا بل يضاران و ثنية فقتل بينهما و قال الشا حرة الله يقتل بقتلها اذا امرت كقتلها
 مضا اعتبارا بالنفس و لانا ان كل واحد منهما قاطع بعض اليد لان الانقطاع حصل باعترافها و المجر بقتل
 فيقتل الى كل واحد البعض فلو حاة ثمة فقتل و النفس لان ذ هان لا يجزى كذا في الدابة فان رجل عتق
 رجلين فلهما قطع يمينه و دية بينهما ان حرة معا فان حرة واحدة و قطع فلو من الدية هذا عندنا سدا
 قطعها على العتق و انما عندنا انما فوجده الله في القاتل بقطع بالاول في الاقران يفرع صدر و يجب اقران
 العبد بقتل العتق و يقتل به لانه غيرهم فيه لان مشرتبه و لو نه سق على اسر الحرة في حرة الدم و عندنا حرة

قطع

لا يبيع اقراه كاي المال المأه قاته حو المولى صدر ومن رعى حيلة عمله افخذ الى اخره فان اقتضى
 وعلى قوله الدية للثاني لان الاول عمد والثاني خطأ ثم قطع يد جازم قتل اخذ بها مطلقا ان
 تحمل بينهما برزوا الى وان لم يحمل بينهما فان اختلفا على رخطا اخذ بها لا يبرخذ بها ان كانا خطا
 بل تكون دية اية القتل وفي العدين يبرخذ بها اي بالقطع والقول عند ابي حنيفة رحمه الله وهذا
 يقتل فقط هذه ثمانية مسائل لان القطع اعم من الخطا والقتل كذلك صار اربعة ثم اقام ان يبرما
 او لا يقتل صار ثمانية فان كان كل منهما عدا فان كان يبرما يقتل بالقطع ثم بالقتل فان لم يبرما فكل واحد
 حنيفة رحمه الله لان القطع ثم القتل بهما صورة ومعنى عند من يقتل ولا يقطع ويدخر القتل ويقتل
 هذا في اصول الفقه في الاداء والقضاء وان كان كل منهما خطا فان برأ بينهما اخذ بها اي يجب دية القطع و
 القتل وان لم يبرما بينهما كدية القتل لادية القطع انما يجب عند الحكم ان القتل بهما ان يعلم عدم
 والفرق بين هذه الصورة وبين اية لا يبرما بينهما ان الدية مثل غير مقتول فالاصح عدم وجوبها بخلاف
 العكس فان مقتول مثل مقتول وان قطع على ثم قتل خطأ سواء برأ بينهما او لم يبرما بينهما اخذ بالقطع والقول اي
 يقتل للقطع ويقتل دية النفس وان قطع خطأ ثم قتل خطأ سواء برأ بينهما او لم يبرما بينهما الدية للقطع يقتل
 للقتل لا لخطا في الجناية لان القتل بهما والخطا صدد وان ضربه مائة سوط فبرأ من ضربها مائة
 من عشرة وجبة دية واحدة فقط لانه لما برأ من ضربها لم يبرم معتبر الا في حق التعزير وكذلك كل جراحة
 ابد مائة ولم يبرم لها ان من اصل ابي حنيفة رحمه الله وعمر ابي يوسف رحمه الله في مثل حكمه عدل وغيره
 ليرة الطبيب صدر وان جرحته اى مائة سوط بريق الاثر ولم يبرم بحد حكومت عدل لبقاء الاثر
 المار في انما يجب باعتبار الامر في النفس هداية وسلي في كتاب الديات تف بحد حكومت العدل صدر
 ثم قوله ولم يبرم سوط الناسخ واجب الاستقالة كما في الهداية والوقاية ومن قطع يد غيره عدا افق على
 قات منه فعلى قاطعه الدية في ماله هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي حنيفة رحمه الله يقتل بالقطع عليه
 شي لان الصنعة القطع فانما عنون من وجبه وبها القطع ان لم يبرم القتل ان سري له ان عنى من القطع فان
 سري علم انه كان قتلوا لا قطعاً وانما لا يجب القصاص لشبهة الصنعة صدر وان عنى من القطع وما يحدث منه
 او عن الجناية فبعض من النفس اجاعا فلو شئ على القاتل ان قوله وما يحدث منه صريح في الصنعة السرية كما
 الجناية يتناول الحرق كقتل والودع كالمال والخطا كقتل يعني ان كانت الجناية خطا وقد عنونها عند
 عن الدية فيصير من الثلث لان الدية ما يخرج الدية بطلوها بالعمد مائة فيخرج من الثلث وما لا يخرج
 قوله ويهاين بال فلم يعلق به حق الدية فيخرج الصنعة عن الكمال هذا عند وعند ابي حنيفة رحمه الله

عن القطع عن النفس انما يدبره والشيء كالقطع اي الصنعة القطع انما يخرج كالمقتول عن القطع عنه و
 هذا ما عنى من النفس ايضا ودبره وان قطع لرسول يد رجل فقتل وجبا عليه ثم مات فبطلت حرمته على
 الدية في ماله ان عدا رعى ما قلنا ان خطأ هذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان الصنعة من اليد او القطع لا
 عنما يحدث منه فكذا التزوج على اليد او القطع لا يلحق ثم وجبا على ما يحدث منه عند ثم ان كان القطع
 كان ثم وجبا على القصاص في يهاين كماله على تقدير الاستيفاء على تقدير السقوط او لم يبرم بصلح المرفج
 له عليه مهر المثل فان قبل قد استعان القصاص لا يجزى الرجل والمرأة في طرف فكيف يصح ثم وجبا عليه قبل المثل
 الاصل للزوج القصاص لما طلق قوله ثم المخرج قصاص وانما سقط للتعذر ثم يجب عليه الدية لان التزوج
 وان تقر الصنعة من القصاص في الطرف فاذا سري تبيها انه قتل ولم يتبين له الصنعة فيجب الدية لعدم
 صحة الصنعة النفس وهو مرفى لانه عدو والعاقلة لا تتحمل فاذا وجب له الدية ولما المهر تباها ان
 استديا وان كان لعدوها اكثر حج صاحبها على الاخر وان كان القطع خطأ كان قاتل وجبا على ريش اليد والى
 سري الى النفس تبيها ان لا ريش اليد وان المسمى مدموم فيجب مهر المثل كما اذا تزوجها على ما فيه ولا يخرج
 فيها والدية واجبة بنفس القتل لانه خطأ وله يقع المقاصة لان الدية على العاقلة او لم يبرم ان يقع المقاصة
 على القاتل المختار والدية مدموم وجبا على العاقلة بل في القاتل كاسان تحقيقه دبره وان تزوجها
 على اليد وما يحدث منها يعني السرية اعم الجناية ثم مات منها فبطلت مهر المثل في العدة لانه كفاح على القاتل
 ويهاين كماله فلو بيع للمرفج مهر المثل كما اذا انكح على خمر او خنزير ولا يشئ عليها من الدية والقصاص لان
 حقة القصاص وقد رضى بحد حكومت عدل بغير مهر ولا يبرم له فقط اصاب صدره وراى في قتيبة
 لم يبرم الا زيادة ومائة للعاقلة وتبره لانهم ليسوا بقتل وتعتبر من الثلث فان خرج من الثلث سقطت اى الباقي
 والاى وان لم يخرج من الثلث فقد ما يخرج منه اى فيسقط مقدار ما يخرج من الثلث وهذا الذي يبرم المثل
 على اليد ويبرم التزوج على الجناية قوله ابي حنيفة رحمه الله وكذا الحكم عندنا في الصنعة الاولى على ما لا يشئ
 على اليد لان الصنعة اليد عنما يحدث منه عند ما كلف ثم قطع يد فقات بعد ما اقتضى من القاطع قتل
 قاطعه اذا تبين بالسرية ان الجناية كانت قبل عدوانه من مقتص له في القصاص في النفس وانما استيفاء
 القطع من مقتص منه فلو يجب سقوط حق مقتص له في القتل دبره وعمر ابي يوسف رحمه الله انه سقط حقة
 في القصاص لانه لما اقدم على القطع فقد ابراه عاروله ونحن نقول انما اقدم على القطع فلما منه ان حقه فيه
 وبعد السرية تبيها انه في العدة فلم يكن مبرأ عنه يد من الصنعة هداية ومن قوله له ولي عدا القطع يد قاتل
 ثم عنى من القتل فعليه دية اليد اى قطع ولي القاتل يد القاتل ثم عنى من القتل من دية اليد عند ابي حنيفة رحمه الله

دبره ويبيع من العاقلة مقدار من الخطا لان هذا التزوج على الدية
 وهو يبيع للمهر المثل

وبعد الرمي ثمان مائة يلزم ما شاور به وان رجم صيدا المثل فعل وجب الجزاء وان رماه حوله لى
 حرم في مثل فانه رجم من قضى عليه رجم فبحر شهوره في مثل ~~الاشياء~~ لا ينعيم لان المحبة حاله
 وجه مباح الدم فيها هداية وان رجم مسلم صيدا فبحر في مثل فعل وفي العكس رجم لان المحبة حاله
 كما ذكرنا ~~في~~ جمع دية معدن ودى العاقل والمقتل اذا اعطى وليه المال الذي
 يعادل النفس ثم قيل لذلك للمال دية تحمية بالمعدن وفان حادثة كافي علة كذا في المغرب والارض
 اسم للرجب على ما وى النفس والدية في الشئ اسم للمال الذي يبدل النفس الدية المخطئة في المال
 مائة ارباعا بنات مخاض وبنات لبن وحقا في جمع حقة وجذاع جمع جذعة في كل خمس عشرة سنة
 محمد بن الله ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعة شئنة وهي التي تمت عليها خمس سنين كلها خلقت جمع
 خلقة بكسر اللام وهي الحاضر في الشوق في بطنها او لادها فقدم غايه البيان في شرح القدر وري ان
 الدية روى عن عمر بن الخطاب وابي سعيد بن ابي رباح في معنى الماشعري والمخضرة اية شعبة وان اختلفت
 في كيفية التعليل ورتبوا تخطيط في غير المابل لان التوقيت فيه هداية وهي اى الدية المخطئة في شبه المجد
 وند غير المخطئة وهي في الخطاء وما فيه فيها ما لجرى مجرى الخطاء في القتل بسبب اى الدية المخطئة
 في الذهب الفديان وري الدية اى المقتلة عشرة الاغ دية كل عشرة ودين سبعة متا قبل فظهر
 منه ان كل دينار في ربح رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة ودين في الدار في اى كل عشرة منها سبعة
 متا قبل اى وري المابل مائة اخا اى مخاض وبنات مخاض وبنات لبن دية رجم جذعة في كل عشرة
 ودية رجم عن هذه الاموال الثلثة عندنا في حقه رجم الله وقالها من رجم البقرة ايضا ما شاور به في رجم
 الفاشاة وري للطلل ما شاور به لان عمر بن الخطاب عنه هكذا جسر على اهل كل مال منها وله ان القتل
 انما يستقيم بشئ معلوم المالية وهذه الاشياء مجزئة المالية ولهذا لا تقتل بها منان والتقدير المابل
 عرف بالمال في المشهورة عد منها في غير هداية وكفارة شبه العمد والخطاء عتق رقبة من مئة فان
 رجم في عام شهرين متتابعين بيهذا ردى النفس في بعض الشئ فقام شهرين على سبعة الماضى والماتى
 لما في الدقاية والماتى معا في الدقاية والماتى في العام في لانه لم يرد به نفس والماتى في نفس
 بالقتل في هداية وري اعتاق ربيع احد ابويه مسلم لانه مسلم به والظاهر سلومة اطرافه هداية لا
 الجنين اذ لم تعرف حيوة ولو سلومه هداية والماتى في النفس وما رى نصف ما للرجل وقد ورد
 هذا القتل موقوف على رضى الله عنه وري في الماشعري الى النبي صلى الله عليه وسلم وري في الماتى من الماشعري
 لقتله عليه السلام وري كل دى عهد في عهد الفديان وري قضى ابوك رجم رجم الله عنها وري

ورى وقال الله في رجم الله دية اليهودى والنصراني اربعة الاف درهم ودية المجوسي ثمان
 مائة درهم وقال ما للثمة الماتى دية اليهودى والنصراني ستة الاف درهم هداية ~~فصل في~~
 النفس الدية وكذا في الماتى وفي بعض النسخ في ما نى الماتى في الماتى منع النطق او اء الكثر
 وفي الصلب ان منع الجراح او القطع ما رى او اء رتب مختار وفي الاضواء او اء منع اسم الدية
 وفي الذكر وفي حشفة وفي العقر وفي السبع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق وفي اللحية ان يمتنع
 وفي شعر الرأس ان لم ينبت ايضا والا يمتنع في ذلك انه متى ازال الجراح على وجه الكا او اء هدية جنس المنفعة
 اصله يحجب الدية كاملة لان تقديس جنس المنفعة اقل من النفس معنى وفي ذلك المنفعة لان قيام النفس
 معنى بقيام منافعه فكان تقديس جنس المنفعة كقديس لغير مقتضى في الحيوات كالمخضة ولهذا يرداد
 المملوك بالمال وتخصيه جنس المنفعة انما رجب الدية تشريفا وتكراما للو دى وشرفا بلهلا كشره
 بالمخاض فيستلزمه كالدية ويمتد ذلك ما رى سيدها الحسين ان النور صلى الله عليه وسلم في النفس
 الدية وفي اللسان وفي الذكر الدية وفي الماتى مكنى الكى صلى الله عليه وسلم لغيره
 من اختيار عليه يستعمل في كذا وكذا والى صلب كذا وكذا في اللسان والى شفتى وفي العينين
 في الاذنين وفي يدي الماتى في اليدين وفي الرجلين وفي الشفتين العينين وفي كل واحد مما يمتنع في
 البدن كالكدمات كالليدين وفي الاذنين والاليدين اذا استوصل لهما حتى لا يبعث على التلذذ
 ذكرها في الاختيار نفس الدية وقما بها اربعة في البدن ربحها اربع الدية وفي كل اصبع فريدي
 رجم عشرة لقتله صلى الله عليه وسلم وكل اصبع عشرة المابل وري في كل مفصل منها اى في الاصابع ثمانية
 مفصل من نصف عشرها وفي حافة ثلثة مفصل ثلثة اى ثلثة عشر الدية وفي كل سن نصف عشرها
 نصف عشر الدية وهو خمس المابل لقتله صلى الله عليه وسلم في حديث ابو موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وفي كل سن خمس المابل وري الدار في خمسين درهم فان قتل قتلنا بذلك يبدى على ثمة واحدة اذ الف
 كل الانسان لانا في الصليب انسان وثلثة سنين في اتوفى كلها اتوفى النفس رجم تقديس جنس
 المنفعة لانه يصير كالماتى معنى وحكم الاتوفى في وجه لا يجوز ان يبدى على الاتوفى في كل وجه قلنا
 هذا تأنيب بخلاف القياس بالنفس فلو يرد السلك كذا في غاية البيان وري له وجه وجه ذكره صديقه
 الشريعة فيلنظر فيه وكل عضو ذهب نفسه وفيه دية وان كان قاتلا كيد شلت وعيا وحب شفاها
 وصليب انقطع سلك لان رجب الدية يتعلق بنفس يتاح جنس المنفعة لا عبرة للصورة بلو منفعة الا اذا
 تجردت عن المنفعة عند الاتوفى فيجب في حكمه عدل ان لم يكن في حال كذا في اللسان او ان شة كذا في

وان فخر واحد
 من طوائف الرجال
 نبت عليها الشرف

كان ذلك كالأذن الشاة ذكره الناجي **فصل** في الشجج الماني المصحة ان كانت عملة
 وفيها أي في المصحة خطأ نصف عشر الدية وفي المصحة التي تخرج العظم أي تكدره وفيها شاة
 هي التي تخرج العظم أي تكسر عشرها وفي المنقطة هي التي تنقل العظم بعد الكسر عشرها ونصفه وفي الأذن
 وهي التي تنقل إلى أم الدماغ وهي جلبة رقيقة يجمع للدماغ دوز ثلثها وبعد المائة شاة تنقل إلى الدماغ
 بالعين المجة وهي التي تنقل إلى الدماغ لم يذكر محمد رحمه الله لأن النفس لا يبقى بعد ما عادة فيكون قولها
 من الشجج والكلام دوز وكذا في الجائفة وهي التي تنقل إلى الجوف فأنفذت الجائفة إلى الجانب الآخر
 فمما جازفان ويجب ثلثها كذا في الشاة بالان في كل من المارسة هذا عنه وما عطف عليه خبره لا
 حكمه عدل وهي بالجاء المهمة التي تشق الجبلد أو تحذنه والمخرج الدم لفتار والداعة
 بالصين المهمة وهي التي تخرج منه ما ينسبه الدم وفي الدوز وهي التي تخرج منه ما ينسبه الدم وفي
 في الدوز وهي التي تنقل الدم ولو قيل بل يجمع في موضع الجراحة كالدمع في العين والدائمة وهي التي
 تنقل الدم إلى الباطنة وهي التي تنقل الدم إلى مقطعه والمتبوعة وهي التي يأخذ في الدم الكثرة الباطنة
 آفتار والسحاق وهي جلبة فرق العظم تنقل إليها الشاة حكمه عدل أو ليس فيها أثر مقدار شاة لا
 ولا يمكن اعتبارها فيها حكمه عدل وبها أقدمه ابن الجوزي وغيره عبد العزيز رحمه الله ورواه
 رحمه الله القصاص كالمصحة عبارة الجنان في جملته الله في الأصل فيما قبل المصحة القصاص دون ما بعدها
 لأنه يمكن اعتبار المسارات فيما قبلها بمعرفة وقد الجراحة بجان ثم تجد جديد على قدرها وتنقل في الدم
 فيستوفي بغير ما فعل منه تعالى والمخرج قصاص ولا يمكن ذلك فيما بعد لأن كسر العظم وتنقل لا يمكن
 المسارة فيه انتهى وفي البداية وقال محمد رحمه الله في الأصل وهو ظاهرا ما به أنه يجب القصاص فيما قبل
 المصحة لأنه يمكن اعتبار المسارة فيما ليس فيه كسر العظم والخلاف هو ما ذهب إليه ابن الجوزي
 ثم تجد حديثه بقدر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع فيجوز استيفاء القصاص انتهى الشجج يحتاج إلى
 بالوجه والرأس والجائفة بالجوف والجنب والنظر وأسرى ذلك جراحات وفيها حكمه عدل وفي أن ينفذ
 عليه بل هو الذي نفعه فيما نقص من قيمته وجب بنسبته من دية وهذا على ما قاله الطحاوي وبه يفتي وقال
 الكوفي ينظر كم مقدار هذه الشاة من المصحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية لأن ما لا تنقل فيه يرد إلى
 للنقص عليه كذا في البداية وفي أصابع اليد وجدها مع الكف نصف الدية ومع نصف الكف نصف
 الدية وحكمه عدل وبه يفتي ابن الجوزي رحمه الله وعنه أن ما زاد على أصابع اليد والرجل فيصير إلى المك
 وإلى الخذلان الشجج ويجب في اليد الواحدة نصف الدية واليدان مع لهما الجراحة إلى المك أو يزيد على ذلك

الشجج ولما أن اليد الباطنة والبطش يتعلق بالكف والأصابع دون الزراع فلم يجز الزراع تبعاً وحده
 الشجج ولأنه لا وجه أن يكون تبعاً للأصابع لأن بينهما عتقاً كاملاً ولأن اليد تبعاً للكف لا تبعاً للأصابع
 للبع هداية وفي كف فيها أصبح عشر الدية لأصبع وأن فيها أصابعاً فحسبها ذو أصبعين والكف في الكف لما مر
 وعند ما يجب الأكثر من أثر الكف المار بأرض المك حكمة العدل فيها صرح بأثر الأفتار ودية الأصابع
 الأصابع ويدخل الأفتار في اليد قال لا ينظر إلى أثر الكف والأصابع فيلزم عليه الأكثر ويظهر القليل في الكثرة لأنه
 لا وجه إلى الجمع بين الأصابع لأن الكف واحد ولا إلى جوارحه لأن كل واحد أصل من وجه فوجبنا بالكثرة
 أن الأصابع أصل والكف تابع حقيقة وشراً على أن البطش يتبعها وأوجب الشجج في أصبع واحد
 عشر كثر الويل والشجج من جنس الأذات والحكم أولى من التبرجج حيث مقدار الواجب هداية وأن بها ثلث
 أصابع فدية الأصابع وهي ثلثة أعشار أجماعاً لثلث أصابع ولو شئ في الكف في الأجمع وفي الأصابع
 الدائنة حكمه وكذا في الشارب ولحية الكسج وذي الرجل وذي الخنجر والذين والآن الأثر
 واليد الشاة والعين العوراء والرجل العرجاء والس السمدلة وكذا في عين الطفل ولو ذكره
 إذا لم يعلم صحة ذلك بما يدل على إصابته في العين فذكره في كل كلامه والكف وإن نزل صحته فالدية
 ومهر ما نزع رجاءه فذهب عقله أو ستر رأسه ودخل في المصحة في الدية لأن ذوات العظم ينظر منفعة
 جميع الأعضاء إذا لم ينفع بدنه فصار كما إذا أرمته فأت وأرث المصحة يجب بفوات جزاء الشجج
 لو لم ينفع الشجر سقطت أعضاؤه والدية وجب لذات الشجر وقد تعلقاً بجمعها بسبب واحد وهو ذوات
 الشجر فذهب الخبر في الحركة قطع أصبع بغير فتل به دوز وإن ذهب سمحه أو بصره أو كونه ليد
 أي الشاة موصمة فذهب اعتدائه الأشياء لا يدخل في المصحة في أثر واحد منها لأن كل واحد منها جناية في
 دون النفس والمنفعة مختصة به فاشبه الأعضاء المقتاة بخلاف في العمل لأن نفعه عائد إلى جميع الأعضاء
 كحماره ثم تطبق معرفة ذهاب السمع أن يترك المصحة حتى ينظر ثم ينادى أن الجاب أو التقب
 علم السمع يذهب كذا في الفتاوى العصر المصنف وطريق معرفة ذهاب البصر أن يرى أهل البصر قال
 قال ابن هابه وجب الدية وإن قال لا يندى اعتبر الدعوى والآن كما عجب أن يقول المصحة عليه الجاني إذا
 ذهب بصره فأنكر بطلب المدعي بالدية فإذا جرح في العين أو في العينين مع يمين على التبات دون العلم
 أي يخلت بأن هذه الجناية لم يقدر عنه فانكر حكم ذكره في الصغير ينادى دوز وإن ذهب بأى
 بالمصحة عيناه فلو قصاص ويجب أن يشأ ما ورث العينين يعني شجج جرح موصمة فذهب عيناه فلو
 قصاص فيه بل يجب الدية فيها لأن سبابة العقر مع ابتداء العقر كشي واحد فإن السبابة لا تشفى

عن الجنابة وقد أخذ المحل من وجهه بواسطة اتصال احداهما بالآخر ولذا لم يكن اخرا الفصل موجبا لانه لا ينظر
الى التابت او ان يرد الى الانتباه خطأ فصار خطأ من وجهه دون وجهه فلو كان موجبا للتعذر المشبهة
دور عندنا القصاص في المصلحة والدية في الضريبة ولو قصاص في اصبغ قطعنا فشكلنا لغيره
وعندنا تقتصر في المصلحة ويجب الدية في الاخرى ولم قطع مفسدا الا على فشكلنا ما بقي فاقصص
بل الدية فيما قطع وحكمة عدل فيما اشترى كذا في الهداية ولو كسر نصف سن فاسود با ويرا بدلية
كلها وكذا لو كسر او احرق او اصاب كذا في الكا وقال في الفلوسه ثم فيها اذا اخطرت او اسبغت او اخطرت انما
يجب الدية اذا ماتت منقعة المخرج والافلاكه السراحي حال التكلم يجب الدية ايضا والافلاكه على
هذا لا يبق كلام الخلف من طلاقه دور ولو اسبغت كلها بضره في قائمة الدية في الخطاء عن العاقلة
وقال العرف في حاله ولو قطع سن رجل فنبه مكانها اخرى سقطت انما في قولنا ابرجته وجهه فلو كانا اي كلا
يجب عليه الماشي كامله لان الجنابة قد تحققت والمادة نعمة مستدلة في الله تعالى انه ان الجنابة انعدمت معنى
فصار كما اذا قطع سن جسي فنبه لا يجب الارش بالاجل في هداية وفي سن العتي يسقط اجماعا يعني اذا قطع
سن فنبه مكانها اخرى لا يلزم شي بالاجماع لعدم فساد النية حيث ثبت مكانها اخرى فلم تقع المنفعة
لا الرية كذا في الهداية وان عاد الرجل سنة المتلوعة الى مكانها فنبه عليها الله لا يسقط ارشها اجماعا لان هذا
عما لا يعقد به اذا اصرق لا يصره هداية وكذا لو قطع اذنه فاصفها بالخمس لانه لا يعرفه الى ما كانت عليه
ومن قلعت سنة فاقصص من قالها ثم نبت فعليه دية سن المتقص منه لانه تبين انه استوفى
بغير حق وان المصرب فساد النية ولم يندرجت نية مكانها اخرى فانعدمت الجنابة هداية
ويستأني ثم اقتصاص السن والمصلحة حروا لفساد السلوك والابواب كذا في الجراحات سنة
اي ينقل من لوان الجراحات يعتبر فيها ما لا لالحال الاحتمال السيرة الى النفس فيظن انه قتل وانما يستحق
الاحرام بالبر دور وكذا لو ضرب سنة فخر كس فلو اجله التعاقب في المصرب وقد سقطت سنة فاشترى
في سب سقطها فان قبل مضي السنة فالعمل للمصرب وان بعد مضيها فالضارب والشيخ با
فاليمين ونبت التعويل ببق لها ان يسقط الارش وعندنا يدس حجه الله يجب ارش المالك حكمة
عدل لان الشين الموجب انزاله فالالم الحاصل مازال فيجب تقديمه وعند حجة الله عليه حجة
الطبيب لانه انما لزمه لجر الطبيب وكسر الدون بفصل فصار كانه اخذ ذلك من ماله لان ابا حنيفة
رحمه الله يقول ان المتاع على امسك لا يتقدم الا بعقده او شبهة ولم يجد في حيا الجاني فاهو يشترط حداته
ولكن لو حجه بضره فقال انه وان يبق ارش فحكمه عدل بالاجماع ولا يقتض جرح او طرف او منقعة

او منقعة الما بعد البري وقال الشافعي انه يقتض منه في الحال حداته وكل عمد سقطت فيه القدر المشبهة
كقطا لالب ابنه فالدية فيه في مال القاتل وكل جنابة اخطرت فيها الحد في ماله هداية وعند العيني الجنابة
خطا دور وينه على قلة وكفاية فيه ولا امرمان ارث والمصلحة كالجور وعند الشافعي حجه الله على
وجه الطريق في الهداية **فصل في ضرب البهائم** والقتل جنبا ميتا فاعلى ما قلته اي على
الضارب غرة خمسمائة درهم وهي نصف غرة الدية من الذكر وعشرة دية المرأة في الاثنى واصل قوله عليه
والسلام في الجنابة غرة عبد او امه قيمته خمسمائة درهم وبه حجة عن مالك وان حجه الله حيث قد
يستأنس انما سمي بدل الجنابة غرة لان العاجب عبد والعبد سمي غرة وقيل لانه اول مقدار ظهره باب الدية
وغرة الشئ اوله كما سمي اول الشهرة وهي على العاقلة وسنة طار وهي انه عليه الصلوة والسهم فتنى بالقرعة
على العاقلة في سنة وبه حجة على التوجه الله في قوله انما في ماله وعلى افرجه في ثلثة سنين كشت فان القدر
قات فدنية اي دية الجنابة هكذا في اكثر النسخ وبه المناسب لما سيجي بعيد هذا وفي بعض النسخ فدية اي ضلعيه
دية كاملة وبه مناسب لان الدية والكنز والدية واذن ميتا وماتت الام فقرة ودية وقد صرح النجاشي
عبد السلام فتنى في هذا بالدية والعرة حداته وذات فالتعديا فان فديتها ودينه لانه قاتل شخصيا
وان ميتا فديتها فقط اي دية الام فقط وقال الشافعي حجه الله يجب الغرة في الجنابة لان الظاهر موته
بالضرب فصار كما اذا اقتل ميتا وهي حية ولما ان موت الام احد سببي موته لان يقتل بموته او تسفه
شتمها فواجب الضمان هداية وما يجب في الجنابة بدت عنه لانه بدل نصف فدينه ورثة هداية والدية
منه الضارب اي ان كان الضارب وارثا الجنابة لا يثبت له شيء مما وجب اذ لم يثبت للمقاتل وفي جنبا الامه
نصف غرة قيمته لو ذكر وعشر قيمته لو انثى اعلم ان الجنابة اذا كان حرا يجب فيه خمس مائة درهم سواء كان ذكرا
او انثى اذ لا تفاوت في الجنابة بين الذكر والانثى وهي نصف غرة دية الذكر وعشر دية الانثى فان كان
وقتها يجبان بين نصف غرة قيمته على قدر كونه وعشر قيمته على قدر انثيته لان دية الرقيق قيمته
كما يقدر من دية الحر يقدر من قيمة الرقيق فان قلت يلزم ان يلزم العاجب في الاثنى اكثر من العاجب في الذكر
قلت لا يلزم لان في العادة فيه العاوم زائد عن قيمة العارية بكثير حتى ان قسما جارية بالث درهم قيمته
العاوم الذي مثله في الحسن فنفست فيه الجنابة ان كان ذكر لانثى اقل من قيمته ان كان انثى صلاته وشده
اي بمضطره ان نفست الام من نفستها والافلاكه فان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عبدان يرضى
عبدان فحجه يجب عشر قيمته الام سكت فان ضرب حر سبيد حرا حمله فالتعديا فان يجب قيمته لا
دينه لان قتله بالضرب السابعة وقد كان في حالة الرق والافلاكه في الجنابة وهذا عند ابي حنيفة فاعلم

رحمه الله يجب صدق المستحبين بعض خلقه كتاب الخلق في ما ذكره الاحكام لما طوق الرواية وان شرب
 ورواه ارجحها فرجها الطرح جنبها فالطرح على ما قلناه ان قلنا بدوا ذنابه اعاب الجنين وبعدها ذنابه
باب ما يحد في الطريق في طريق العامة كنيحة او ميلا باجر صا وهو مجرى ما يركب
 في الماشي وقيل جرح يخرج من الماشي لينبئ عليه ودمه او كانا من هذلك ان لم يضرهم ولم يضرهم اي في الشارع
 نزع لان كل من صاحب الحق بالمهدية وبذاته فكل من حق النقص كان الله المشتري ودمه
 وفي الطريق الخاص لا يسهه باذنه الشريك وان لم يضره لانه كالمالك الخاص بهم وعلى عاقلة ان يحد
 ذية من مات بغيره فيهما اي في طريق العامة والخاصة وكذا لو عثر بغيره ان سار وان وقع العثر
 على امر فامسك بالشارع على من احدثه وان اصابه طرف الميزاب الذي في الماشي فامسك وان عثر
 الخارج من الماشي رجلا فمسكه لا ضمان عليه غير متصرفه لانه ومنعه في ملكه وان اصاب حمارا خارجا
 من الماشي فالضمان على الذي وقفه متعديا فيه ولو ضره لانه يمكن ان يركب في الماشي ولا كفارة عليه
 يحرم غير الميراث لانه ليس بقاتل حقيقة هذلية كمن حضر بذر او وضع حجر في الطريق فقتل به انسان وان
 تلف به بئمة فقتلها في حاله والقاه الرقاب وانما في الطريق كمن خرج في هذا اذا فسل به او ذن الامام فان ضر
 شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان ولو مات الواقع في البرجوع او غي فرضان على جرحه وان بذر به او ذن الامام فان ضر
 من الغنم هبنا الاحتياط في نهولوا البئر صدق وعلمت حجه عليه الضمان وكذا عند ابي يوسف جرحا للتمتع في
 النعم لا في البيع وان وضع حجر او غي في البرجوع او غي فرضان على جرحه وان بذر به او ذن الامام فان ضر
 عليه دية والتمتع جناح في دال غير باعها ففان ما قلنا به عليه وكذا في وضع الخشب في الطريق ثم
 باعها او يبيع الى المشتري منها اي في البايح المشتري من جنابة الخشب او اشترى الجناح فبيعه المشتري
 ففان ما قلنا به باع البايح لان فضله وهو الموضع لم يفسح بذر والملك وهو الموضع هذلية ولعل في
 الطريق جرحا فاحرق شيئا ضمنه لانه متعدي فيه ولو احرق بعد ما حركه الرجح الى موضع آخر لا يضمن ان كان
 ساكنة عند منعه لنسج الرجح فعلا اما اذا لم تكن ساكنة بل كان الرجح رجحا يضمن لانه فعله مع عمله
 وقد اقصى اليه جرحا كبا بئر كذا في الهداية ويضمن جرحا في الطريق ما تلف بسقوطه منهم وكذا ان
 ادخل حصيرا او قند ياله الى مسجد غير بذر او ذن فقتل به احد خاره قالوا اي عند عي لا يضمن باذنه
 هذه الاشياء في المسجد سرل كان في مسجد حية او مسجد غير لها ان القرابة لا تقيد بشهد السومة وله
 ان تدبر المسجد لا الهة ولا غير فقتل العبي مباح فيلزم مقتد البئر السومة صدر ولو ادخل هذه
 الاشياء الى مسجد حية لا يضمن اجماعا وكذا اذا تلف شيء بسقوطه دل به عليه وجرح جرحا في المسجد

ضمير

شاي في جرح
 ما يحد في الطريق
 وبنى على
 في الطريق

في المسجد غير محض فقتل به احد ضمنه خاره قالوا في بين جلوسه لاجل الصلاة او للتعليم لغيره
 العائد او نام فيه في اثناء الصلاة ولا فرق ايضا بين ان يرقيه او يعقد الحديث ولا فرق ايضا بين مسجد
 وغيره في كل ذلك يضمن منه لا عذر له او ما المقتل فقتل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بانه خاره في المجلس
 مصليا لا يضمن اجماعا وان في غير هذه ايم كان من غير هذا المسجد ولو استاجر بيت الدار علة من التجار
 التجار وما وغيرهم لا جرح الجناح او الظلة فقتل به شئ فانها ان عليهم ان قبل فترغ عليهم لان التلف بفعلهم
 واما لم يضر عن الم يكن العمل مسلما الى بيت الدار وهذا لانه انقلب فعلهم فقتلوا حتى وجب عليهم الكفارة
 وانقر غير اخر في عقده فلم يضمن فعلهم اليه فاقض عليهم هذلية وان بذر به فقتل اي وان تلف به شئ بعد
 فاعلمه فالضمان على بيت الدار مستحق لانه مع التجار حتى استحق الاجر ووقع فعلهم عارة واصلوا خافا
 فانقر فعلهم اليه فكانه فعل بنفسه فلهما بضمنه كفاية الهداية ويضمن جرحا للماء في الطريق العام ما
 عطل به وكذا ان رثه تحت يملو به عادة او رثا به واستوجب الماء الطريق لانه متعدي في الطريق
 الضرع بالماء وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير قذرة وهرم اهلها او قصد فيها او وضع متاعه لا يضمن
 لان كل واحد ان يفعل ذلك فيها لكونه من ضرورات السكنى في الدار المشتركة هذلية وكذا لا يضمن ان رثا
 لا يملو عادة او رثا بعض الطريق فتقود المار المروم عليه ووقع الخشب كالرثا في استيعاب الطريق
 وعدمه وان رثا ففاحا نوت باذن صاحبه فالضمان على المار مستحق كما لو استاجر بيتا في فناء حارة
 فقتل به شئ بعد فترغ ولان كان امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان على الاجير لانه
 حتى العامة هذلية ولو كس الطريق لا يضمن ما خلف بموضع كسبه وارجح الكفاية في الطريق من ما
 تلف به او وضمان فيما قلنا في شئ في الملة او فناء له وان علم فعل الاجير وان قال في حق القرف
 بان لم يكن للعمه ولو مشركا لاهر سكة غير قذرة وان استاجر حفره في غير فناء قال الضمان على
 المستاجر لانه يعلم الاجير ان يفتائه وان علم فعل الاجير ان قال المستاجر بوفاء وليس في حفره
 فالضمان على الاجير فبما على المستاجر سكت لا يضمن فناء داره بمنزلة كونه حفره لانه لا يظن قديق في القرف
 جرح العامة الطريق والحضر وديعة الديعة والركب في فناء الدكان فكان الامر بالحفر في ملكه فلهما بالنقد
 الى ما ذكرنا في ذلك لنقر الضمان به هذلية ومن يظن بغيره ان الامام فتقود احد المروم عليها فقتل ولو
 على البئر ان مال حائل الى طريق العامة فقتل به بئر بغيره من مسلم او ذمي واشهد عليه
 فلم يضمنه في مدة يمكن نقضه فيها فقتل به نفس او مال ضمنه عاقلة النفس وبه المال اعم من بيت
 الحائل المالحا وكان المطلوب به من يملك نقضه كاب النظم وصيه والراهب بقتل الرهبان والعباد الجرح

اعلمنا بعد ذلك ففتح او ضربت بيد واحدة او فترت من ضربه فمدمته فمات من بعد ذلك
ان الناحس او الركب لانه المهرق لم يجر على مسعود فماتت عنها ولان الناحس متقد في السبب
والركب في فعله غير متقد في تجميع جانب في التعزيم المتصدي حتى لو كان موقفا دابة على الطريق بغير الناحس
على الركب والناحس نصيب لانه متقد في الاثام ايضا وانه ان فصله للناحس حال السبب وان او قتل في ملكه
فقطها من الناحس والركب وان فتح الناحس على فتح الدابة الناحس فملكته منه هدم
لانه كالجاني على نفسه وان قتل الركب فقتله على الناحس اي وان الف الف الدابة الركب فقتلته كانت
دابة على عاقلة الناحس لانه متقد في تجميع وفيه الدابة على العاقلة هدية وان فعله ذلك بالركب فقتل
الركب لو فعلها لثان عليه فقتلها لانه امر بما يملكه او الناحس على السوء في بيع لمره به واستمر اليه لغير الامر
هذا كل ان يملكه لعدا في قتلها بعد الناحس لانه قد تده عليه لان سبب حاية تلك الحالة من فاة الدابة لا يتناول
فعله السوء في ولايته انه اثاره في قتل هذا الوجه يقتصر عليه والركب وان كان علة للركب فالناحس
ليس يترك هذه العلة بل يترك او علة للسيرة السيرة للركب وليلتزم لا يترك صاحب العلة كما خرج
منه في بئرها غير على فان علة الطريق ومات فالدية عليه لان المهرق شرط وجوه علة لمره في علة لمره كذا
هذا هدايته ولا يرجع الناحس من الركب في الاصح كذا في البداية كما لو امر صبيا بقتل من دابة بقتلها فان
طس انشا في قتلها عاقلة الناحس بما عزمه الدابة على الامر وكذا لو ناول الناحس سوطا فقتله به اذ كان
للمر في قتلها امرها فانه امرها وان خشيها شي منصوص في الطريق فالناحس على نفسه لانه متقد في
الطريق فانيف اليه كانه خشيها بفعله هدايته ولا فرق بين كرم الناحس صبيا او بالناحس ان كان عبدا او الناحس في قتل
رجع سائر هذا الفصل الذي قبله ان كان الركب او ميانا فالدابة على العاقلة لانه لا يتم الدابة في الخطا تحقيقا على
من فاة استيسال ماله وهذا هو الخطا في الجناية فكان اصله بالتحقيق احسان وان غير اي وان كاه الدابة لغير
الا دعي كالدواب والعروض فالناحس في مال الجاني لان العاقلة لا تعقل الاموال اعتبار ومن فاة بالتحقيق
الشديد بجمع عين شاه فقتل من فاة فقتلها لانه الانتفاع بها انتفاع كشت في عين الغرس والبقرة
لجوار او بعير الجزار وبقرته ببيع القيمة لما روى انه صلى الله عليه وسلم فقتل في عين الدابة ببيع القيمة وهكذا
فقتل من فاة منه لان اقامة العول بالانها في باربع اعين عيناها وعين المستعمل فقتلت كانه ذات عين
او بجمع فقتلت احد في الجناية على جناباوات للملوك لا توجب الاد
ولم يرد في الدخ بان في ملكا امم بذا الام وليكشف ولا توجب الاقامة واحدة لم يرد في الدخ
فان جنى عبد خطا فان شاء امره دفعه بها اي بقتل الجناية ويملك ولها وان شاء فداء باربعها او كان كذا في الدخ

من الدخ او العدا على الخطا او الدخ فلو نه غير الاجل في الاعيان والاعيان فلو نه بدل العير فقتل في حكمة
مات العبد قبل ان يتكلم شيئا بطل حق الجاني عليه لقتلته حمل حقه كما حرم ان مات العبد بعد ما اختار الفداء
يطلب الجاني المخرج من ربة العبد العبد في ممة للملك ورت فان فداءه مجزى فالحكم كذا فانه اذا اودى خلس
الجاني عن الاموال فقتلت كان لم تكلف فنجب بالثانية الدخ او الفداء ورت وان جنى جناباوات فقتل بها
الاولى فيقتلها بقتل حقه فاما اي من قتلها على الجناباوات ورت او فداء باربعها لان تعلق الاول
قته لا يمنع تعلق الثانية بها كان كالدابة المشاهقة ورت فان باعه او وهبه او عتقه او بقره
غيره لم يبا اي بالجناية من الاقل من قيمته ومن اللبس وان عاها باخره الارش فان العبد بقتل هذه البقرات
كان مختارا بين الدخ والفداء ولما لم يجر على الدخ بل جعل المولى بالجناية لم يبرحها في اللبس فقامت القيمة
مقام العبد ولما فاته في التخييب بين الاقل والاكثر فوجب الاقل فيكون ما اذا علم فانه يبيعها في اللبس
ورت كما علم عتقه بقتل زيد او ربه او شجبه فقتل اي كان ان قتله زيد فانه حرة فقتل اي كان بقتل
زيد فانه حرة وحي او قال ان شجحه راسه فان خرج عزم الارش لانه يبيع مختارا للفداء حيث اعتقه
على تقدير رجوع الجناية ورت وان عبد خطا فادخ اليه فاعتقه فمات منه فالعبد صلح بالجناية
فانه اذا اعتقه دل على ان قصده ببيع السليم او لاصحة له الا ان يكتفى على الجناباوات وما يحدث منها ورت
وان لم يكن اعتقه بيرة على سيد فبقا او يمين لانه اذا لم يعتقه سرى فله ان الرجاء ليس المالك بل
العتد فكان الدخ باطله وفيه العبد على سببه ورت وكذا لو كان القاطع حرا فصالح المقتطع على
ودفعه اليه فان اعتقه ثم سرى فمصلح بل وان لم يعتقه فمصرى وواقيد وتفسير المقام في البداية
فليكن فيها فان جنى ما دون ما هو بغير خطا فاعتقه غير عالم باخره لرب الدابة الاقل من قيمته ورت وفيه
الجناية الاقل من قيمته ومن ارشها فان سيد او اعتق الماد من المدين فطلبه لرب الدابة الاقل من قيمته ومن ارشها
واذا اعتق العبد الجاني جنابة خطا عزم الاقل من قيمته ومن ارشها فكذا عند الاجماع لعدم المزاج فيها او لا
يدفع الى ولي الجناية ثم يباع للدابة ورت ولو ولدت ما دون مة مدينه يباع معها اي يباع العبد معها في
ولو جنى لا يدفع الولد في جنابا فان الدابة في ذمة متعلق ببقية فسرعت الى العبد وفي اي الجنابة الدخ في ذمة
المولى لانه دونهما ما يملكه واما الفصل الحقيقي وهو الدخ والسرقة في الامور الشرعية لا الحقيقة من رول
اقر جوار ان زيد اقر عبده فقتل ذلك العبد ولم يخطئ فلو شئ له اي قال جوار هذا العبد قد عتقه فلو
فقتل ذلك العبد خطا وذلك الرجل ولي جنابا فلو شئ له لانه لما قال ان مولاه اعتقه فادع الدابة
على العاقلة وارب العبد والمولى عزم جيب الجنابة صدر وان قل معتنق فقتل اخا زيد بقتل عتق ورت

بل بعدة فالعقل المصنوع فانه اسند قتل الرحالة منافية للثمن فكان منكرها العقل قوله كما اذا قال ملكت
 امرأتى او بعته وارى وانا جئت وانا جئت وكان جندته معروفا فالعقل قوله صدق وان قال الملوك له من
 اعترف بملكه قبل الصلوة وقال له بعدة فالعقل وكذا اذا قال آى بالملوك منها الا لجامع والمصلحة اى
 اعتق امة ثم قال له قطع يدك واخذت منك هذا المال قبل ما تصفك وقال له بل بعدة فالعقل له لانه
 اقرب سبب الضمان ثم ادعى البلوة وحيث منكرها العقل للمكره ولو ما اذا قال جاعلا معتبرا قبل الاصل او اخذت
 قبل الاعتاق فالعقل لمان الظاهر كونهما حال الرق وهذا عندنا جديفة وارى بغير حرمته الله وعند محمد بن
 لا يثبت الاشياء بعينه يوم يرد اليها لانه منكر وجوب الضمان لاسناده الفصل الى حلة معروفة
 منافية للثمن كما في المسئلة الامرى وكما في العلق والنفقة وفي الشئ القائم اقره بيه حيث اعترف بالاخت
 منها ثم ادعى التملك ههنا وحيث منكرها العقل للمكره بمينه ولذا يوجب بالرد اليها ولما اقرب سبب الضمان ثم ادعى
 ما يبرهنه فلو يثبت العقل قوله عدائى ولما امر محمد بن محمد وصلى ببيتا يقتل رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل
 ورجع عن العبد بعد عتقه لا على سبب الا ان كان المباشر من العبد المامد فيمنع عاقلة ثم يرجع الى العبد
 اذ العتق لونه او وقع العتق في حله بالمرقة لكونه عتق معتبر بوجوب المولى فيمنع بعد العتق ولو يرجع
 من العتق الى امره عتق اهل بيته صدق ولما كان المامد العبد مثله دفع السيد القاتل او فداءه ان كان خطأ
 او المامد صغيرا ولا يرجع على المامد في الحال ويجب ان يرجع عليه بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن العتق
 لا يثبت في دفع الزيادة لا مضطربا ولا غير وان عتق المامد كغيره اقتصر لانه يجري بين المولى والعبد وستر
 وان قتل عبد حريم المولى منها وليا فعتق احد وقت كل منهما دفع نفسه الى الاخرى او قدي يديه لهما وفي
 الآف ورجع لان الرقبة بحكم العتق صارت بينهم لكل واحد راحة فاذا عتق اثنان بطل هتما وبطل حق الآف
 في النصف فلذا قيل له دفع نفسه واما العتق فقد كان بعينه النفا فاذا عتق اثنان بطل هتما فحق كل واحد
 في حصة الاكث فلذا فداء بعشرة الآف ان شاء وستر وان قتل احد هتما والآخر خطأ فعتق احد ولى العود
 فدى بديرة لولى الخطأ وينصفها لاحد ولى العود الذى لم يعف لان نصف الحق بطل بالنصف فحق النصف
 صار مالا وكرهه حصة الآف ولم يطل شئ من حق ولى الخطأ وكان حقها في كل الدية عشرة الآف اودع المولى
 العتق المامد يقتصر به انكوت ثلثاه لولى الخطأ وثلثه للذى لم يعف من هتما العود عتق عبد حقيقة رحمه الله
 ولى الخطأ بالكر وغير العتق بالنصف لان العتق في النصف وحقها في الكفر فصار كل نصف منها فصار حصة ولى
 في سهمين وحق غير العتق في سهم فيقسم بينهما الثلثا وستر وعدها ارباعا حصة ثلثة ارباعه لولى الخطأ
 ورجع للعبد ولى العود لان النصف سلم لولى الخطأ بثلثة ارباعا واستمرت متارعة الميراثين في النصف

في النصف الآخر فينصف فلذا يقسم ارباعا وستر وان قتل عبد لاشيا قريبا لهما فقتل احد هتما بطل الكولان
 حاجب من المال بطل حق المقتول لانه بدل ومدة ولما يقتضى منه دية وينفذ وصاياه ثم المدة بخلفته
 فيه عند الفراغ من حاجته والمولى لا يستحب من بعده دية فلو عتقه المدة فيه وستر ولا يبرهن
 العتق في نصف نصيبه الى الماخوذ بدينه بدينه الدية وقبل محمد مع المامد له ان القصاص لما انقلب مال أو سا
 العود في معنى النفا فوجب شيئا في الخطأ فلذا في ما يدعى في معنى الخطأ ولما ان نصيب المالك لما انقلب ماله
 بعضا العتق لم يستطع فوجب بغيره **فصل** دية العبد قيمته فان كانت القيمة دية المولى او اكثر
 عن دية المولى حرة وارباع اسعار باخطاط درجة الميراثين ثم نصيب العتق بدينه عبد الله ابا عبد الله
 رضى الله عنهما وستر وكذا لو كانت قيمة المامد كدية المولى او اكثر هذا عندنا جديفة رحمه الله ومحمد بن عبد الله
 وقال اى من عتقه الله والشا في حقه الله يجب قيمته بالغة ما بلغت هدية وفي العتق يجب القيمة
 قيمة كل منهما بدينه وستر ودية المولى قدر قيمة الميراثين لان القيمة في النفا كالدية في المولى لانه بدل الله
 وستر في يده نصف قيمته ولا يبرهن على خفة الاكث الا حصة العالم مقام العالم جميع المستثنى والمستثنى
 هكذا اولا في شرح البداية هذا رتبة هدية ومن قطع يد عبد هتما فاعتق فستر عاقتق منه ان كان
 وارثه سيده فقط والا فلو وعند محمد بن عبد الله القصاص صدق عليه ان الميراث ان العتق والعقد
 يجب بالموت مستند الارق المخرج فان اعتبر وقت المخرج فسيب الاستحقاق تمنع العتق كبرالة المستثنى
 ولما ان جبرالة السبب لا يقتصر عند بغير حرمه المولى وستر وما تقتصر الى حريم العتق عطف على ريش
 اليدى وعلى الناطع ان ريش اليد وما تقتصر ذلك الميراث العتق ومن قال العبد بدينه احد كاحر فسيب اى حراما
 مستخرجين فتيقن في احد هتما في الميراث حرامه في احد هتما بان قال اردت هنا فاستثما له اى المولى لان
 العتق غير نازل في المقتول والشبهة ببيانات الميراث فحقها حاكم في حق الشبهة هدية وان قتل هتما
 دية حرة وقيمة عبد ان العتق واحد الميراث ان البيا انشاء حرة وجه الظاهر من وجهه على طرف واحد شجرة بى
 كولو البيا ان فاعتق انشاء في حرمها وبعد الموت لم يبق كولو البيا فاعتقناه انشاء حرة وحسنا واحدا حرة بغير
 فوجب قيمة عبد ودية حرة هدية وان قتل كولو منها رجل واحد فقيمة العبد بدينه لان المقتول بقتل كل واحد
 منها حرا وكل واحد منهما يترك ذلك هدية ومن قتل عتق عبد فان شاء سيده دفعه اليه واخذ قيمته او
 اسكه والسبب له ان شاء السيد دفع العبد الى العتق ولى العتق وان اسكه بدينه فقتل هذا
 هذا حقيقة رحمه الله وعدها بجبرتيين الدفع والامساك ايضا لكونه ان اسكه فله ان يعينه فقتل هذا
 الشئح ضنة القيمة واسكه لخدمة العتق فانه يجبر العتق في مقابلة العتق فبى البيا من ملكه اذا قتل العتق

في النصف الآخر فينصف فلذا يقسم ارباعا وستر وان قتل عبد لاشيا قريبا لهما فقتل احد هتما بطل الكولان

وفي عرف الشريعة العينية بالله عز وجل بسبب مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص وسواء كان
عليه واحدًا كان أو متعددًا على وجه مخصوص استباح انبعاث اذ وجد ميت في محلة به انما يقتل
جرح او خروج دم حر اذ نكح او ضربه او اشحن بكسر العظام او ضرب ولم يضر قائم وادعى عليه قتل على
اقله اربعة عشر شهرا ولا يثبت له حلية خمسون رجاء منهم اى اهل المحلة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما
ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل خيبر ان هذا قتل وجد بيننا وبينكم فاما الذي يجره عنكم فليكن
اليه ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني اسرائيل فانه الله تعالى على رسوله عليه السلام ان كان كتب نبي فاشهد
الله تعالى منزل ذلك فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم ان الله تعالى امرني ان اقاتل منكم خيبر
فما فعلت بالله ما قلناه ولا على الله ما قلناه ثم يفر من الدية قالوا لقد قتلنا فينا بالناس سواي اى بالرجل
وذكر مختار على الولي قالوا بالله ما قلناه ولا على الله ما قلناه الا انه يقتل كل واحد منهم بالدية ما قلته
ولا على الله ما قلناه ثم قضى على اهلها بالدية اى بدية لوجه القتل بينهم وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم
جمع بين الدية والقتل واما ما ذكره من ان الله عز وجل ما يخلطه كالكمي اى اذا كان جرحا سقطت تام الحلية به
استخرج المانار المذكورة وقد كلفت في الاحكام المذكورة لان الظاهر ان تام الحلية ينقص حيا و لا يخلط
الدية وان كان به لوث اى علة قتل كالم ارثيت العداوة وقال الشافعي رحمه الله اذا كان علة لوث
استحلقت الاولياء خمسين يمينا فان حلفوا يقضى بالدية على الدعي عليه عدا كانه الدعي اخطأ في قتل
وفي قوله يقضى بالقتل اذا كانت الدعوى في العود وان فكر المحقق في الجرح حلف المدعي عليهم فان حلفوا اتى
تكملا ولو شئ عليهم وان تكلموا فليعلم القصاص في قوله والدية الذي ذكره قبيصة حال تفرق
في القلب صدق المدعي بان يقر هناك عداوة القتل على واحد بعينه كالم اخطأ في قتل شهد للمدعي عدا
واذا ارشاده على ارجاءه من غير ان اهل المحلة قتل وان لم يشهد له الظاهر حلت اهل المحلة دية
فان نقص حلف اهل المحلة عن الخمسين كبرت العيب الى ان تتم وجوبه حسب حق محلي لان فيه واجب
تعطيل لاهل الدم ولما يجمع بينه وبين الدية محذور التكملة في الاموال لان الحلف ضايد لا يدرى اصل حمة
ولهذا لا يثبت بنية المدعي وهبت لا يثبت ببذل الدية دية ومن قال منهم قتل فانه استثنى
في عينية بان قتلته ولا عنة له قاتله غير قاتله وان ادعى الولي القتل على غيره سقطت عنهم
بعد اذ ادعى قتل القاتل على جرح غير اهل المحلة كاذلة اياه منه لاهل المحلة حتى لا تسمع دعواه
بعد ذلك عليهم وان ادعى على واحد منهم بعينه لا يثبت القسامة والدية من اهلها ومن ادعى جرحه رحمه الله
بغير ذلك اياه منه لاهل المحلة كذا في الثانية وروى ما قبل شهادتهم به اى ما يقتل على غيرهم حوا والمكان

في المحلة

خلافها اى ولو تغير شأنا اهل محلة وجب القتل فيه على غيرهم عند اربعة اشهر ولا تقبل لان الدية
بادعائه القتل على غيرهم بتمام الدية فقتل شأنا وروى ان القسامة كانت متجهة اليهم ولو تقبل شأنا
وان جرحهم الكيل كالمكيل بالقسامة اذ شهد بعد الضل والوصف اذ شهد بعد الخروج عن الوصاية
شرح الجميع ولا على بعضهم ان ادعاه لاجاعاى ولو تقبل شأنا اهل محلة وجب القتل فيه على بعضهم بان
ادعى الولي القتل على ذلك البعض بعينه لان القسامة قائمة مع الكل والشاهد يدعى من نفسه
متهما وقوله لاجاعاى انما قاله ليعلم ان مقتضى وجهه كسر البدن سواء كان معه رأس او دون او نصفه مع
الرأس كوجه كذا في كسر حكم الكل والقسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ووقتامة ولا دية في
لا اثربه او يخرج الدم من فيه او نكح او ذبح او ذكاه فان الدم يخرج من هذه الاعضاء فهو فطر الحية
الاذن والصبي صرة او وجب من نفسه ولو كان تلك الاقد مع الرأس او نصفه مشققا بالظن او وجبه
او جرحه او رأسه هداية وان وجد على دية سيح قاتله فالدية على عاقلة دون اهل المحلة لان فيه
نصار كما اذا كان في داره وكذا لو كان اى ذلك الرجل بصره ما او راكبا وان اجتمعا على القتل والكل فليعلم
وان وجد على اية بين قاتلها فليعلم قاتلها وان دار نفسه فعلها قتلته عند اربعة اشهر رحمه الله لان
الدار حال ظهور القتل لو رشت والدية على عاقلة منهم وعند رفرهم الله لاشي دية يعق لما
قاله ان الواحدة يد وحال فليعلم القتل فليعلم كانه قتل نفسه فكان هدرا وان كانت الدار للورثة فالعاقلة
انما تقتل ما يجب عليهم تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على العدة للورثة وروى ان دار سانه
فقط القسامة لان الدار في دية هداية وعلى عاقلة الدية وان كانت العاقلة حاضرة اى حاضرا
يدخلون في القسامة ايضا خذوا قالوا في بن خزيمة الله والادى وان لم تكن العاقلة حاضرة كبرت
اليمن عليه والقسامة على الدلة وروى السكان عند اربعة اشهر رحمه الله وتجهده الله وشهد في
رحمة الله على الجميع في المحلة والسكان لاثباتهم في القسام لفظه وجوب القتل بينهم ولما انما
يقر في الغني وهو الشفعة مختصة بالمحلة وكذا ما بين في الحرم والسكان مستثناة من محلة المحلة
فان يثبت عند الحفظ وادى القسامة على اهل المحلة عند اربعة اشهر ومحمد رحمه الله اى على الدول
السابعين والمحطة مأخوذة من لفظ الدعي حطة السلطان وبيت الحرم عسكر المكان ولم يبق
منهم واحد له هذه المصل ولو بقر من اهل المحلة واحد كانت القسامة عليه دية المشتري وعنده
على المشتري ايضا اى وعند اربعة اشهر رحمه الله القسامة مشتركة بين اهل المحلة والمشتري لا يجب
النظران بعينه التقدير وجم فيه سواء ولما ان صاحب المحطة هو المختص بتدبير المحلة وكان هو المختص

بالقائمة والدية فلو نزل احد المشتري قبل بني ابي حنيفة رحمه الله على ما شاع به بالكوفة من تدبير
اهل الخلطة امر الخلطة كذا في البداية وفي جميع الجريح ذكر قوله الامام منقذ او ذكر حجة مع الله فمدحه الله
وتدبيره هو اهل الخلطة احد فعل المشتري وان بيعت وان فلم يقبل فعل الجائع وعندنا عن المشتري وفي
البيع بخيار على ذي اليد وعندنا عنهم نصير الملك له سواء كان الخيار للبيوع او المشتري بغيره والماتى على
قلبه دعى اليد المأجدة انما له عبارة البداية وفيه كان فيه ان يوجد فيها قليل لم تقبله العاقلة حتى
سبب الشراء انما للذي فيه لانه لا بد من الملك لصاحب اليد حتى تقبل الصاقل واليد وان كان وليه
على الملك ولكن احتمل قوله بغيره لا يجاب الدية على العاقلة كما لا يخفى لكن لا يحق الشفعة بغيره لان
المشفعة فيه بدخ في اقامة البينة انتهى وان وجد في دار مشتركة سها ما مختلفة والقائمة والدية على
الرأس اى اذا وجد في دار مشتركة نصف الدية لغيره والباقي للدار فالقائمة على عدد رؤسهم
لانهم يشتركون في الدية وكانوا في الملك سواء اختار وان وجد في سفينة فعل من فيها من الملاحين و
الكتاب جمع ركب وان وجد في مسجد حيلة فعل اهلها لان الدية فيها في اهلهم وان وجد في بيتين فعل
اقرباها وكذا في قبيلتين لان قبيلتين وجد بين قريتين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاحر ان يمسح بينهما
من وجد في احد القريتين اقرب ففقدى عليهم بالقائمة والدية وروى عن النبي انه عنه شدة وان
استدنيا ففعلها ان كان في موضع يسمع منه الصوت لانه اذا كان بحيث يسمع الصوت بطرفة العين
فيكنهم النقرة وقد قصروا واذا كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا يلزمهم النقرة فلو تيسر
الى التقدير فلو يجعلون قائلين قديرا وروى في سوق حيلة فعل الملك وروى في سوق
رحمة الله ان وجد في سوق حيلة فعل السكان وفي غير حيلة كالشرايع على بية المال اى الدية
على بية الملك وروى قائمة وكذا ان وجد في المسجد الجامع وكذا ان وجد في السور وعندنا في بيت
رحمة الله على اهل السور لانهم سكان صدر ما في بية ليس بقربة يسمع منه الصوت وقد
هدر وكذا في وسط الغارات وكذا في انهار العظام التي ليست في ملك احد وان وجد القليل حال
كماله محتب باشد الشدة جانب النهر وكذا الشاطئ ممرنا يقال شاطئ النهر وشاطئ الغارة
اى جانبها فعل اقرب القرى منه يعنى اذا سمع فيه الصوت من القرى لانه لحق بصفة هذا الموضع
وهو كالوضع على الشط والنظر في يد من يقرب منه لا يرى انهم يستقرون منه الماء ويروى
وامرهم فيها بخلاف النهر الذي يسبح به الشفعة لا يختص اهلها به لقيام يدوم عليهم فتنشأ
القائمة والدية عليهم هداية وان التقي بالسيف ثم لجؤا من قتل اى كفوا عنه صدر فعل اهل

اهل الخلطة لان حفظ الخلطة عن مثل واجب عليهم واذا لم يعرف من يباشره جعل عليهم القائمة والدية
وروى ايمان يدعى وليته على القوم او على معين منهم فستقل عنهم ولا يثبت على القوم اى الذين ادعى العرق
عليهم المأجدة لان الجرح الدية لا يثبت للمحدث الذي روي ان لما سقطت به الحية على اهل الخلطة لان
قوله حية على نفسه هداية وروى جدي في معسكر بارض غير مملوكة فان في خباء او سطات فعل ربه والا
اى وان لم يكن في خباء او سطات فعل الاقرب منه وان كانا قاتلا عدوا فاقامة ولاديه لان
ان العدو قتل وكان هداية وان الارض مملوكة فالسكك كالكسك اى حكمهم حكم السكان مع المدة
والقائمة على الملك لا عليهم خلو قالوا في بصرهم الله وقد ذكرناه ومن جرح في قبيلة ثم نقل الحيلة
منه ذافر اشحق مات القائمة على القبيلة عند الامام وعندنا عن صمد الله وفي قياس لا يثبت فيه
لوم الجريح رجل في رماة في اهل فله فله على الرجل عند اهل بصرهم وفي قياس قوله الامام بغيره لان بية
الخلطة فوجده جرحا في بية كجرحه في ارضه وذكرنا وجه القائلين فيما قبله من مسئلة القبيلة هداية ولان
رجلها كانا في بية فوجدها على ما مذبحا ضم الاخر دية عندنا في بصرهم الله خلو والمجد حيث لا يفر
لان يجرانه قتلته ويحتمل انه قتل اللخر فويث بالثبوت ولا في بصرهم الله ان الظاهر انه لاثب
لا يثبت فله فكان القوم ساقطان اذا وجد قتل في حيلة هداية ولو وجد القتل في قرية لاهلها
كرتات البية عليها وروى عاقلة عندنا في بصرهم الله على عاقلة ~~في بصرهم الله~~
ايضا لانها على اهل القرية والمرأة ليست منها فاشبهت البية ولما ان القائمة لقرى القرية والقرية
المرأة محتبة وروى قال المتأخرين والمرأة تدخل في المخرج العاقلة في هذه المسئلة لانها قاتلة والعاقلة
تأثر في العاقلة هداية ولو وجد رجل قتل في بصرهم الله في بصرهم الله وروى ليس صاحب الارض منها
قربة فهو على صاحب الارض لانه حوا بصرهم الله من اهل القرية هداية ~~في بصرهم الله~~
المكان جمع معقل بفتح الميم وسنة العيا ومن العاق وهو المعقل الدية وانما سببها لان اهل الديات كانت
تقوم اى يقيد بقتل ولي المقتول ثم تم هذا الاسم فسميت الدية معقولة وان كانت وراهم اهل القرية في العناية
وقر انما سميت بالمعقل لانها تعقل اى تمنع الدماء من ان يسقط كذا في البداية آخر والعاقلة من قتلها دية اهل
الديار ان كان العام منهم الى جيش كتب اسمهم في الديار وهذا عندنا وعندنا في وجه الله اهل القرية وروى
كذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكما خرج بعده وروى صلة قالوا قارب اولى بها كالايت والنفق وروى
فقيه عن النبي انه فانه طاعة الله وروى جرح الدية على اهل الديار جرحهم من الصغار من اهل الله عنهم من تكثيرهم
فكان اجماعا وليس ذلك بشي بل تفسير معناه لان العقر كان على اهل القرية وقد كانت بائعا كالرواد والثلث

والعدو و هو ان يعدن جرم قبيلة و في صدق خجانه منه ضارت بالذيان فبطلت على اهلها بما لم يكن
ولمذا قالوا ان كان البيع ورم يتنا صرنا بالحرف فصار قلمهم اهل الحرفة وان كانوا يتناصرون بلطف فاحده
كنا في الدور يتخذ من عظيمهم و ثلث سببا هكذا رد الالان وكنا ما يجب في مال القاتل بان قتل اب ابنه
يؤخذ في ثلث سببا عندنا و عندنا في جده الله يجب حاله صدر فان خرجت ثلث عندنا اي عدايا
ثلث سببا في اقرب ثلث سببا او اكثر منها اخذ منها و لم يكن منهم اي اهل الدين لم فصار قلم قبيلة في ثلث
منهم في ثلث سببا من كل واحد ثلثه و راجع او اربعة للاستنة و رجع لثبته الماخذه في ثلث سببا ثلثه و رجع
او و رجع و ثلثه لا في ثلثه الماخذه في ثلث سببا اربعة و راجع بها الاصح انما قال به الاصح لان الرواية القوية
الله لا يزل الاعداء اربعة و راجع في كل سنة ولكن الاصح انه لا يزل على اربعة و راجع في ثلث سببا هكذا
وقد محمد جده الله و عندنا في رجة الله يجب على كل واحد نصف دينار صدر و في كل سنة و راجع او اربعة
فان لم تسع القبيلة لثالث من الهم اقرب القبار نسبها على ترتيب العصب و اما الاباء والابناء فاختل في ذلك
و رجع و القاتل كاحد من لانه الحيات فلو بعض لاخرجه و عندنا في رجة الله لا يجب على القاتل شي وان كان لم
يتنا صرنا بالحرف او بالحلف اي العبد فصار قلمه اهل حرفة او اهل حرفة و عاقلة المحتسب و مراد الرواية القوية
و عاقلة لقوله عليه السلام مولى العبد مولى العاقلة و عاقلة له الملوقة عاقلة امه فان ادعاه الاب بعد عاقلة
عنه رجعا الى عاقلة اي على عاقلة الاب بما غرما و انما تقتل العاقلة ما رجع بنفسه القتل فله تقتل العاقلة
حباية عمد و وجانية عبد و لو مالهم ببيع او اعتراف الا ان يصدره اذا لا متناع كان ختم و لم يولد و
لا يولد على النسخ فيجب عليهم و لو تقتل العاقلة ايضا اقل من نصف عشر الدية بل ذلك على الجاني و لا يولد على
والصبيان في العقر و لو يقتل مسلم كاف و لا بالعكس و يقتل الكافر من الكافر و ان يقتل مسلمة ان لم تكن
الصدارة بين المسلمين ظاهرة كالبيد مع الضاري وان لم تكن للذمي عاقلة فالدية في ماله و ثلث
سببا كاقلة و حرم المسلم اقبان و الحكم يقتل عنه بيب الحار و طاهر الرولية و عليه الفتوى و كذا في الرواية
و رجع و قيل كاذب قال عمام و روى محمد بن ابي بصير عن ابي جعفر و حقه الله انه يجب في مال الجاني و لو يجب
في ماله و رجع و ان جنى على عبد خطاه على العاقلة لانه بعد النفس فتمت على العاقلة كاذب و رجع و روى
في سبب جده الله في مال القاتل و رجع و روى في سبب جده الله عليه و وجب ان الهاد بالاجور حباية
العبد لان الحرف اقرب اليه منهم و روى عنه ايضا ما بلغ و قد تقدم اختيار **كتاب الرضا** في الرمية و
والا ايضا طلب الشئ من غيره ليعمله على غيب منه كذا في منسوخ خراسان و اصد ايضا و لمذا قال
الرمية حليل مضاف الى ما بعد الموت يظهر البيع يقال اوصى الى فلو ان اوصى جده و وصيا و اوصى فلو ان كان

بكذا جعل له من ماله و ذلك موصى له و ركنها قوله اوصى لقانون و شرط كونه الموصى اياه للعقود و الموصى
له اياه للعقود و الموصى به بعد الموصى ماله قابله للتقليد و حكمها ان يملكه الموصى له ملكا جديدا كما يملك
بالبيعة و القياس بان جوارها لانها تملك مضاف الى حاله و الى مالكية الان الشئ جوارها نظر التبدل
تقديرات حباية على رجة له معنى فيه تحقيق مقصده المالى و لو ان يقبضه الجار يصف الى مطلبه المالى فيجوز
الرمية بقدر الثلث با بقاء مال كيقبض بعد الموت و فعلا حاجته كما يقبض مال كيقبض في قدر المخرج و التكميل
و ضا الحاجة ايضا كقت و هي قرية مسجدة بماء من الثلث ان كانت الورثة اغنياء و يستغنى بانفسهم
و الا فركها احب و لا تسع جازاد على الثلث لقوله عليه السلام و ميسرة بالبر و نصف هداية و لا تسع لانه
عندنا كان او فطنا مباشرة اي بعد كان القاتل مباشرة القاتل عليه السلام لا رمية القاتل و به رجة على ان في حقه
فمن قتل جوارها القاتل كقت و قوله مباشرة احتراز عن التسبب بوضع الحجر في غير ملكه كذا في الدر و لا يولد
الذي يولد عند الموت الا باجاة الورثة فان اجازها بعد الموت صح في المسائل الثلث للكاتبة في بعض
حما لله لا يجوز الرمية للقاتل و ان اجاز الورثة وهذا بناء على ان امتناع الجواز جمع الورثة عنده في
لحق الشئ كقت و تسع ثلث للوجبة و ان لم يجز او تسع من المسلم للذمي و ما يعكس قيد بالذمي
لان العصبية للحرف لا تجوز صدر و تسع للحرف بان يقتل او يبيع فله و روى و به اي الجوار ايضا بان
يقتل او يبيع جوارتي هذه لقوله فان الرمية تسمى لان الرمية لخص الميراث والارث تجري
في الصدوق ففتح الرمية ايضا لك اثنية افترض ان كان بينهما وبين لانيته اقل من ستة اشهر
لو تسع النية له اي الجوار و ان اوصى بامته و وند تحت الرمية والاستثناء لان العمل ان ما يبيع قوله
بالعقد يبيع مستثناه و ماله فله كاحد في البيع و يبيع اقرار الجوار و الرمية فيفتح مستثناه و قد ملأه
في الوصية من القبول و يبيع بعد موت الموصى و لا يعتبر بالرة و القبول و حباية و به اي الموصى له يملك
و تسع لورثته اي ورثة الموصى له استحقاقا و القياس ان يظل الرمية لما ذكره الملك معقود على القبول
القبول كشرها ت قد قبله بها عجاب البائع و حقه الاستحقاق الرمية من جانب الحق قد تمت بجملة تمام
لا يلحقه الضم من جهة ائتمانه فتمت حق الموصى له فاذا مات دخل في ملكه كما يبيع شرط فيه الخيار للمتركي
مات قبل الاجابة و رجع و لا تسع من نصيب الما يبيع و به ليس من اهل و عندنا في رجة الله تجوز و لم يملك
و ان تركه و فاء لانه ايضا ليس من اهل البيع و قيل عذري يبيع في صورة تركه العفاء و رجع و الرمية مؤخر
عن الدين فله يبيع من يحيط دينه بما له الا ان يبرئه العفاء و الموصى ان يبيع رمية قوله بان يبيع رمية
على اوصيه لانه تسع لم يبيع فصار كالبسة في فخر او فخره يقطع حرم المالك في العقب كقطع الثوب حياطة

فقد ثبت سعيد بن ابراهيم قال الثلث و الثلث و الثلث بعد ما نفع
عليه السلام

في ائتمار بكذا في الموصى ان كان يملك الموصى له بعد موت الموصى بغير
القبول و رجع

أو ينزل ملكه كالبيع والهبة فإن كل تصرف واجب زوال ملك الموصي كان رجوعا كما إذا باع الموصي
 به بغيره أو وهبه ثم رجع فإن الوصية لا تنفذ إلا في ملكه فإذا زال له منه كان رجوعا عنه وإن اشتراه أو
رجع بعد ذلك أو رجع في الموصى به زيادة لا يمكن التسليم إلا بما أتى بثلث الزيادة كسنة السديقي و
 البناء والدار والخمر بالقطر وقطع الثوب وبيع الشاة جميع لأن التصرف في كل واحدة عادة فلا نصا
 من التصرف أصلا أيضا هدية لا تغل الثوب لأن من الراد أن يعطى بثمن غيره عادة فكان تعزير أو تجنيس
 الدوايق هديتها والمجرد العجوة الوصية ليس يرجع عند ثبوتها فإلى من خرج الله ولا تارة أخرى
 الوصية لأن الناحية ليس للعتق كشأنها لغيره بخلاف ما إذا قال تركت لأنه سقاط هبة ولو كانت
 أو صبيها لعلوه في حرام وذهب المالك جميعا لأن الموصي يتدبر في الأصل بخلاف ما إذا قال في ما طلق
 لأنه المذهب المتأخر حتى هدية ولو قال ما وصيته به لعلوه في جميع لأن النطق يدل على قطع الشبهة بخلاف
 ما إذا وصى به لغيره ثم وصى به لغيره لأن المخرج يمتثل الشبهة والنطق صالح لها هدية إلى الغير فلا تنكح
 ميتا حين أوصى في الوصية الأولى على حاله لأن الوصية إنما تبطل ضرورة كونها للثاني ولم تحقق في
 الأولى ولم يكن فله حين قال ذلك حيا ثم مات قبل موت الموصي فهي للورثة لبطول الوصيتين الأولى
 بالرجوع والثانية بالموت هدية وتبطل هبة المريض وصيته لأجنبيته نكحها بعد الهبة
 أو الوصية إلى وجه المريض للمرأة شيئا أو وصي شيئا ثم تزوجها ثم مات تبطل الهبة والوصية
 لأن الوصية إيجاب بعد الموت وعند الموت هي إرثته له وأما الهبة فهي وإن كانت بمنزلة فكلها
 إلى الموت لأن حكمها تنفذ الموت الماي عا تبطل بالدين المستوفى ولا عدم الدين يعتبر في
 الثلث بملوك الأقرار فإنه إن أقر لها ثم تزوجها حيث يقع أنها عند الأقرار أجنبية صدر وكذا
 أقراره وصيته وصيته لابنه الكافر والرفيق إن أسلم أو اعتق بعد ذلك أي أقرار المريض أو وصي
 أو وجه لابنه الكافر ثم أسلم الابن قبل موت الأب بطل ذلك أما الأقرار فلو كان الشبهة قائمة وقت
 الأقرار فاعتبر في إبطال التهمة الأثرات وأما الهبة والوصية فلا أثر وكذا إن كان الابن عبدا أو كافرا
 فتصح لما يتأثر صدر وجه المقتدر والمفليح والاسن والمسلول من كل مال إن طالع مائة سنة
 دمه ولم يخف مائة منه واللاي وإن لم يطل مدته في ثلثة المقتدر ككفر على وزن المقتدر هو
 العاجز عن المشي لداؤه وجليه والعلج داء يعرض نصف البدن فيمنعه عن المشي والحركة الإرادية
 والاسن هو الذي فيه ارتعاش حركة المسئلة هو الذي يتجه له عدة السور وهو قرح ينقي
 ينقي في الرية **باب الوصية بثلث المال** ولو وصى لكره اثنين بثلث ماله ولم يجر وارتبه

ولو نفذت

وارتبه قسم الثلث بينهما نصفين لأنها مستوية في سبب الاحتياج فيستويان في الاحتياج والثلث
 يعين عن حركتها فيلحق بينهما دور ولو أحدهما بثلث وللآخر سببه قسم اثنين ثلثان لصاحب الثلث
 وثلث لصاحب السدس ولو أحدهما بثلث وللآخر ثلثية أو نصف أو بكرة ينصف الثلث بينهما وعندها
 بثلث في المال ويختص حينها بثلثه الخامس في الثاني ويبيع في الثالث قال أبو حنيفة رحمه الله الوصية
 بأكثر من الثلث إذا لم يجر الورثة فقد وقع باطلا فلو كان وصي بالثلث لكر واحد فينصف الثلث بينهما في هذا
 متى على غلوه في مقررته بينهم ذكره بقوله فلا يضرب الموصي له بالمال على الثلث عند الامام أبي حنيفة
 رحمه الله عليه أي لا تجوز الموصي له من قبله ضرب من ماله شيئا أصلا ومقتضى لا يضرب ماله
 أي لا يضرب شيئا كذا في الدور فتدبر العناية وقال صدر الشريعة للرد بالضرب الضرب المصطلح
 بيع الحساب فإذا وصى بالثلث والكر فصد في حصة رحمه الله سهام الوصية أثنان والكر واحد نصف
 يضرب النصف في ثلث المال فالنصف في الثلث يثلث الثلث وهو السدس فكل من سدس المال
 المال وعندها سهام الوصية أربعة والواحد من الأربعة باع فيضرب الربيع في ثلث المال فالربيع في الثلث
 يثلث الربيع الثلث لصلب الكر ثلث من الأربعة وفي ثلثة الربيع الثلث فيضرب ثلثة الأربعة في الثلث
 ولصاحب الثلث واحدة من الأربعة فيضرب الواحدة في الثلث وهو الربيع يعني باع كذا في الدور الثاني للحال
 صولته عبدان لرجل قيمة مائة الف ومائة وقيمة الآخر ستمائة وأوصى بأن يباع لهما في الغلوان بمائة
 والآخر لغلوان بمائة فإن الحاجة حصلت لأحد فابان ولله خرم بمائة والمحل وصية للآخر في حال
 المرض فإن لم يكن له غيرها ولم يجر الورثة جازت الحاجة بعد الثلث فيلحق بينهما ثلثا يضرب الموصي
 بالالف بحسب وصيته وفي الف والموصي له الآخر بحسب وصيته وفي خمائة فلو كان هذا
 الوصايا على قتل أبي حنيفة رحمه الله وجب أن لا يضرب للموصي بالالف بأكثر من خمائة والسعاية صر
 صودتها أن يوصي بثلثي مائة قيمة أحدها الف وقيمة الآخر الفان ولا مال له غيرهما لأن أحازت الورثة
 عتقا جميعا وإن لم تجز عتقا من الثلث وثلث ماله الف فلالف بينهما على قدر حصتهما ثلث الف
 للذي قيمة الفان ويسمى في الباقي والثلث للذي قيمة الف ويسمى في الباقي والباقي المرسل إلى المصلحة
 عن كونهما ثلثا ومنهما الوصية صودتها أن يوصي لرجل بالالف وللآخر بالالف وثلث ماله الف ولم يجر الورثة فإنه
 للآخر بينهما ثلثا لكر واحد منها يضرب جميع وصيته لأن الوصية في مخرجها صحيح لم يكن أن يترك له مال أخر يخرج
 هذا العتق من الثلث ووجه في الامام بين هذه الصدق ثلثة وبيعها فإن الوصية إذا كانت مقدرة بما
 جاز أدعى ثلث صريحا كالنصف والثلثين ونحوها والشرع يبطل الوصية في الزائد على الثلث ولو لم يوصي بجزء

مروت المرض ولد قبل العتمة وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فيما للمرضى له لأن الأم دخلت في الرعية أصلاً
 والولد تبعاً لتصله بالأم فإذا ولدت ولد قبل العتمة والتركة قبلها بمقالة على حكم ملكة الميت بدليل
 أنه ينفذ وصاياه منه ويقضى دينه ودخل في الرعية كأنه واجب فيها الرعية فكان للمرضى له ولأنه يخرج
 من الثلث يتعدى وصيته أولاً من المأمور ثم الولد ورثه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله لأن البيع لا ينفع المالك
 وعندهما ينفذ منها على السواء فإذا كان له سحابة ورثها ولم يمت وأبى ثلثاً فله فلهت ولذا في
 ثلثاً بعد موت المرض حتى صار ماله الخاوماً بين ثلثي الثلث المالك بالجماعة فعند أبي حنيفة رحمه الله للمرضى له
 الأم وثلث الولد وعندهما ثلثا كل منهما صدر **باب الحق في الميراث** العبرة بحال الميراث في الميراث الميراث
 كأن في الصحة فم كل المال وإن في المرض فم ثلثه والمضاف إلى الميت من الثلث وإن كان في الصحة الميراث الميراث
 الذي واجب حكمه في الحال والمضاف إلى الميت ما واجب حكمه بعد موته كأنه حر موقوف في الميراث بمقتضى حاله الميراث
 كان صحيحاً في ثلث الحال ينفذ ماله وإن كان غريباً ينفذ من الثلث فالمراد الميراث الذي يورثه في الميراث في الميراث
 حقاً إن الأقارب بالدين في المرض بعد الميراث ينفذ من كل المال ما المضاف إلى الميت فيصير من الثلث سراً كأنه في الصحة
 أو في زمن المرض صدر وهو مرض صح منه كالثمة لأن حق العارث أو الغريم إنما يتعلق بحاله في مرضه الموت في الميراث
 فله أنه ليس كذلك ورثه فالخير في مرض الموت والحياة والكفالة والدية وصية في اعتبار من الثلث فإن
 اعتق وجازي وضاق الثلث عنها فالمحابة أولاً وإن قدمت على الاتفاق وهي أي المحابة والعقد سنة إن أخرجت
 صولة المحابة ثم الاتفاق ما إذا باع عبد أقيقته ما كان مائة ثم عتق عبد أقيقته مائة والمحال له سراً فيصير
 الثلث إلى المحابة وسوى العبد في أقيقته وصولة العكس الحق العبد الذي قيمته مائة ثم الذي قيمته مائة
 بمائة فيقسم الثلث بينهما بمقتضى ما العبد المعتق يعتق نصفاً محاباً وبقي في نصف قيمته
 المحابة يأخذ العبد الآخر بمائة وخمسين ورثه وإن اعتق بين محاباينما نصف من الثلث ورثه لا للموت في
 بين العتق والآخر أي المحابة الأخيرة لأن العتق يتقدم عليه فيستدان فإن حاجي بين عتق نصف من
 الثلث للمحابة ونصف للعقبي يعني يقسم الثلث بين العتق الأول والمحابات وما أجاز العتق قسم بينه
 بين العتق الثاني ورثه وعندهما العتق أولى في البيع من الصلابة إذا لا يلحقه الفسخ وله أن المحابات أدته
 وإن أوصى بأن يعتق عنه بمائة المائة بعد فلهت منها ورثت الرعية وعندهما يعتق ما بقي لأنه لا ينفذ
 ورثته يجب تنفيذها ما أمكن اعتباراً بالرعية بل لا بد له أنه وصيته بالعق العبد يشترط بمائة وتنفيذها في
 بأوقاضه تنفيذ غير المرضي له وذلك لأجل هداية ولو كان العتق حجج ما بقي لجماعاً لأن أقيقته خمسة عشر
 الله تعالى والمستحق لم يتبدل وسار كما إذا أوصى لرجل بمائة فلهما بعضاً يدفع الباقي إليه وفي هذه المسئلة بناء

سواء
يكون في يدك عيشة فته يا واهم ما هم
رسى عنه يوم ينادوا بالاول بعشيرة وتبانه وبين
سلك وباء الكائن كركوك ولا مال له غير ذلك ضيق
لنت وهو عشرة وما فيه صداد والادوية في الضيق
فقتل معق والملافة للاخيرة
الما قبل لربنا في النور الاول شيا
المعق بين وقتية
ينادي اولى لكافة
في انهم على
الكافة من عند الخاصة بما اذا جاز العشرة
الحباب

بان اسم او ادرك الالة من قبله لم يسلم في وقتها اذا ارسل الى اقربائه يدخل في الرعية كل قريب ينسب
 اليه من قبل الاب او الام او الابن او الابنة وسبب في الاقرب والابعد والابن والابنة والابن والابنة
 اختلفت في استراة اسلم قبل الاب كذا في الدرر فله عمن وحالات الرعية لعمدة للكل من القربى والخالين
 السواء لعدم اعتبار القربة مقدار وماله غير وخاله في نصف الرعية لعمدة ونسبها يقتسم بين خالين
 المقتطع جمع فلو بدد من اعتبار معنى الجمعية وهو ان ياتي الرعية كل طرف فيتم الى التيم الخاوان لم يصب جفا فلهذا في النصف
 لونه اقرب وياخذ ان النصف لعدم من يتعد عليها فيه وروى ان لم تقط نصفه لما ذكره اعتبار معنى الجمعية
 نصف واخذ النصف وروى ان عم وخال وخاله فالرعية للعم والعمدة على السواء لما رواه مستوفى ما
 يلزم قد يتحقق بهما فاستحقاق وروى عن الرعية للكل على السوية في جميع ذلك لعدم اعتبار القربة عند كذا
 وأهل الجبل ووجهه لان المرأة به لغة وعرفا قال الله تعالى اذ قال له هدي لوجهه ووجهه من اهل بيته من
 من يقيم وتنضم نصفه اعتبارا للمعرف قال الله تعالى ووجهه من اهل بيته من اهل بيته من اهل بيته
 لان المال القليلة التي ينسب اليها فدخل فيه كل قريب ينسب اليه من قبل ابائه الى اقرب اب له في الاسلام لم يستوي
 في الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير وروى ووجهه من اهل بيته من
 ينسب اليه من جهة الاب ووجهه من جهة ابيه وروى انه لان الانثى تجتنب بابه بغيره في قرابة حيث ينسب
 من جانب الاب والام والرعية لبنى فاقول وجواب صلب للذكر خاصة وعند كذا وبه رواية في الامم بخلاف
 ايضا والرعية لمرأة فلهذا في ذلك من جهة الانثى لانها من نفس عن تعدد العدة علم ان نفسه التفسير كذا في الدرر
 وروى انه فلو ذكرها لالتى على السواء لان اسم المولود ينظم الكل استقانا واما هداية ولا يدخل ولا يخرج
 قال في المشايخ والفقهاء وروى وقت او من ولد زيد لا يدخل فيه ولد ولده ان كان له ولد الصلب فان لم
 يكن له ولد الصلبة سقط ولد الابن واختلف في ولد البنت فظاهر ان رعاية عدل المولود ووجهه فاذ ولد للمراقة و
 رجح من ولد الابن اليه لان اسم المولود حقيقة في ولد الصلب وهذا في المولود اذا وقت على ولاده دخل النسب كله
 كذا في الطبقات الشاهد بلطف المولود كما في فتح القلوب وكانه للعرف فيه والاف المولود مفرد او جمعا حقيقة في
 المولى اي ما من اوصى بغيره فلهذا من غير قبيلة لا يحسن في باطلة وان اوصى لما يشاءهم اي لا يتام بينه وبينهم
 او يتام في نفع الزمان كمن المولى على من يرضى جميعهم بفتح الزمان وكسر الميم كذا في القاموس او اراهم فلم يرضى
 منهم وان كان لا يرضى ان كانا يحسن لانه امكن تحقيق التولية في حقهم والرعية تخليد هداية والفقهاء منهم
 ان كانا لا يحسن والرعية لموايل فيمن لم يرضى في البع او المرض ولا وادهم ولا يدخل من المولود ولا وادهم
 المولى الا عند عدمهم وتبطل الرعية ان كان له مصروف ومحققه لان المولى لفظ مشترك بين مربيها

وعند جهم

انما ينسب اليه من قبله
 وانما ينسب اليه من قبله

محيين لعددها من النعمة والاخر المنع عليه فلو يتنقلها لفظ واحد في موضع الاشارة لكانت له
 يكتم ماله فلو حيث يتنقله الماعلى والاعلى لانه مقام النقص والافتقار في ذمها وان يبيته في حياته واقل الجمع
 ان كان في باب الرعايا كالميراث **باب الرعية والسكنى والتمتع** نفع الرعية بخدمة عبدهم سكنى داره و
 بغيرها مدة معلومة وابدان المنع يصح تملكها في حال الحياة ببدل وبه فكذا بعد الميراث لاجته كذا في الدرر
 ويحكم بحبس على ملكه في حق المنفعة حتى يملكها الموصى له على ملكه الموصى كما يستحق الموقوف عليه منافع النفع
 على حكم ملكه الواقع ويحكم بغيره في العارية فانما تملكه عن اسننا بخلاف الميراث فانه خاوة في
 دنيا يملك الميراث وهو عارية بغيره والمنفعة عرض لا يبق حتى ان الموصى له بالخدمة اذا مات لا يورث عنه
 وكذا اتفق الرعية بغيره مدة وحقه وانما يبدل المنفعة فاخذت حكمه بان خرج ذلك اي قربة الميراث
 والدار هداية من الثلث سلمت الى الرعية وفي بعض النسخ سلمت الى الموصى به الى الميراث والالاى وان لم يخرج
 الرعية من الثلث سلمت الى الموصى به الى الميراث وفيما ياتي على صيغة شقة الميراث في باب النفع في الصديقين
 لهما في الورثة وبه انه لا يوصى له اي قسم الدار سلم الى الموصى له مقدار ثلث المال يسكن فيه والباقي يخدم الموصى
 للموصى به بما صح في الرعية ويخدم الورثة بمقدار ما لم يقع مقدار ولو قسم الدار ما ياتى من حيث
 الزمان فيجوز ايضا ان لم يكن له المال الا في عهد الموصى له وليس الورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من ثلثي الدار
 ومنه ان يبيعوا ما في ايديهم من ثلثي الدار ومنه ان يبيعوا ما في ايديهم من ثلثي الدار
 جميع الدار بان تملك الميراث مال الميراث ويخرج الدار من الثلث وكذا الحق المزاجه فيها في ايديهم اذا خرب ما في يده
 والبيع يتغير ابطال ذلك فمضاعفه هداية فاذا مات الموصى له ردت الى ورثته الموصى لان الموصى له وجب
 للموصى له بيت في المنافع على حكم ملكه فلو استقر الدار الموصى له في حياة الموصى بطلب الرعية لان ايجابها
 تعلق بالموت على ما بيناه من قبل هداية ومن اوصى له بغيره الدار او غلة العبد لا يملكه السكنى ولا يتخذ له
 في المايج لان الطلة وراج او دائر وقد يجب الرعية باوحد استعانة المنافع وما متخايران ومتخايران
 في حق العدة فانه لغيره مينا يمكنهم او اوصى لهم الطلة بالامانة منه بعد استخاويله ولو يمكنهم من الخاف
 بعد استخايلها معيتها هداية وروى ان الموصى له بالخدمة والسكنى ان يبيعها فلهذا في حقه الميراث وان اوصى
 له بغيره بيتا وفيه شجرة فلهذا فمقتد وان زاد ثمنها بغيره فلهذا في حقه الميراث المستقبلة ما عاش وان
 اوصى بغيره بيتا فلهذا الميراث وما يستقبل والفرق ان الثمن اسم الميراث عر فلو يتنقل الميراث والميراث
 الابد لانه لا يملكه مثل التفسير على الابد لانه لا يتنقل الميراث والميراث الميراث الميراث الميراث
 الطلة ينسب للميراث وما يملكه الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث

نسخة استاذ من مكتب المصنف في غير نسخة ذلك لا يجوز
 وقد روي ان مات الميراث

رواه فاذ اطلقت يتناولها غير موقوف على لوله اخرى ما اطلقت لو يرد بها الموجد قبل ا
ينقضي الوضوء الى دليل زائد على ان اوصى له بنصف عند الوفاة او اولا وما قبله ما يرد من ذلك عند
موته فقط قال اية الوفاء لونه اجاب عند الموت فيصير تمام هذه الاشياء يرد منها بخلاف ما تقدم و
والفرق ان القياس ياتي بميلك المصدوم لونه لا يقبل الملك الوان في النقرة والنفقة المصدوم معناه الشئ
يورد والعقد عليها كالمعاملة والواجبة فاقضى ذلك جواز في الوصية بطريق الامر لكون بابا اوج
اما العلة المصدوم والحقه لو يجزى ايراد العقد عليها اصله ولو جاز بعقد مالكه الوصية تحت الوصية تجزى
الموجد منها لونه يجزى استحقاقا بعقد البيع بتجاويزه المانع معتقدا فكذا بالوصية هدية **باب**
في الوصية ولو جعل في وصية او كسبة في وصية ثم مات من ميرات له من هذا جهالة الوفاء عند
حنيفة رحمه الله والوقف بين رثته واما عندها فانه في هذه معصية ولو بيع صدر ولو اوصى به لغيره
حاز من الثلث وكذا في غير المسلمين خلوها لهما ان اوصى بعد موت من ميرات ان يجزى داره لغيره مستحقين ببيعة او
كسبة تقع ولغيره غير مستحقين تقع عند حنيفة رحمه الله لا عند هذا ان الوصية بالمعصية لا تقع وله ان يقره
في معتقدهم وهم مذكرون على ما يدينون وتقع وصية مستأجر لو رثت له في داره بطله له لمسلم او في
فان الوصية بكل المال لا تقع لغير الوارثة واما المستأجر فورثته في داره لم يرد حكم الامرات ولو مانع
الوصية صدر وان اوصى ببعضه ردة الباقي الى ورثته وذلك من حق المستأجر ايضا هدية وتقع الوصية لغير
المستأجر ما دام في داره لم يرد ما دام في داره من المعاملات بمنزلة الذي ولهذا يقع عند
التعليكات منه في حال حياته ويبيع بغيره في حياته فكذا بعد مماته وعم الوصية واني يوصي بها الله لانه لا يجزى
لانه من اهل الحرب اذ هو قسدا لجمع ما يكره منه ولا يكره من زيادة للتمام على السنة الا بالخزينة هدية ومما
البركي اى الخائف لاهل السنة والجماعة من الفرق الضالة ان لم يكره بهواه فمما كاسم في الوصية لانا امرنا
بانتفاء الاحكام على الظاهر منه والآى وان اكره بهواه كطائفة منهم يقتلون لغير جهالة عنه الاله الاكبر
دور وكطائفة يسبون الشجر بكماله فيلزم على الطوائف المعروفة في تصرفاته بين الامام وصاحبه وفي المرتبة
الاصح ان تقع وصاياها لانها تتبع على الادة بخلاف المهد لانه يقتل او يسلم دور وصية الذي تصبر به الثلث و
لو تقع لوانه اعتبارا بالمسلم لانهم التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات هدية ويجزى لغيره غير مسلمة
اعتبارا بالارث اذ الكفر كله ملة واحدة للحرب في دار الحرب لان الارث متبع لتباين الدارين والوصية لغيره هدية
باب وعم اوصى المجدل بغيره في وصية وورثته في غيبته لا يرتأى لانه ردة الا انه اعني علي بن ابي طالب
فان مع الردة بغيره يلزم العزو وصدور وان ردة في وصية يرد فان لم يقبل ولم يرد حتى مات الموصي في غير

مختار بين القبول وعدمه وان ابايع شيئا من الشركة لم يبق له الرد وان غلب عالم بالوصية فان الوصية
اذ ابايع شيئا من الشركة من غير علم بالوصية ينفذ البيع بخلاف الوكيل اذ ابايع شيئا بالوصية علم بالوصية صدق
وان ردة بعد ممة ثم قبل مع ما لم ينفذ قاضية هدية تجزى الردة لا تبطل الوصاية لكونه في بطونه ضررا بال
بالمية الا اذا تأكد ذلك بحكم القاضي صدر وان اوصى الى عبد او كافرا فاقضى حقه القاضي ونصب غيره
قبل الوصاية صحيحة وانما تبطل بالخراج القاضي وقيل في الكافر باطل لعدم روليته على المسلم غير صحيحة
صدر وان الى عبده فان كان كل الورثة صفرا صحح عند حنيفة رحمه الله خلوها لهما وهذا القياس
وقيل قبل حمل حصة الله مضطرب فيه روى مرة مع ابي حنيفة وقارة مع ابي يوسف وجه القياس
ان الولاية منقضية لما ان الرق يافى او لو في اثبات الولاية المصادرة من الاب لا يجزى **باب**
اعتبار هذه تجزى لانه لا يملك بيع رقبته وهذا نقض المصنف وله ان يخاصم مستبد بالتصرف
فيما اياه للمصاية وليس لاحد عليه ولحمية فان الصفار وان كانا ملة كالسليم ولواية المانع فلا
مناقات وايضا المولى يقره ولا يملكه باظهارهم وصان المكاتب والوصاية قد تجزى على ما يرد
عم الى حنيفة رحمه الله او نقل بهما الى كثره يردى الى ابطال اصله وتغير الوصف لتغير الامر او هدية
وان كان فيه كبر بطرا جاعا لانه يبيع نفسه او يبيعه فيجوز الوصية لاولاد بخدمته فامتنع الجذان
دورها بل كان الوصى عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غيره اى اوصى الى عاجز عن القيام بالوصاية
لم يجر له القاضي بل ضم اليه غيره وعليه الحجة حق الموصي وحق الورثة فان تكبر النظر يحصل به
لون النظر يتم باعانة غيره وان كان قادرا منيا لا يجزى وان شكى المدة او بعضهم منه لم يملكه
جذابة اى اذا كان قادرا على التصرف ويجزى للقاضي اخرج به بل يجب بتفقيقه صدر لونه تحت المية الا
انه يقدم حجاب المية مع كل شقيقه فاون يقدم على غيره الحق دور وان اوصى الى اثنين او ينفرد احداهما
الا بتركه في اثنين وحضرة ومقادير وطلبه مثلا حاجة الطفل وقبل الهبة له ورد وبغيره
وتنفذ وصية معينة واعتاق عبد معين ورد مضطرب ومشتري سرقا فاسد ارجع امواله ضائعة وحصل
الحال يرجع ما يحتاج لغيره فان بعض هذه الامور مما لا يحتاج الى الرأى وبعضها مما يقضى فيه التوقف فلو
الاجتماع والاجتماع في الخصومة شغب وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله صدر عن ابي حنيفة رحمه الله
مجبة المانفرد مطلقا فان مات احد الوصيين اقام القاضي غيره مقامه ان لم يوص الى الوصى المتوفى الى احد
الوصاية اما عندها فون الثاني عاجز عن التصرف بالتصرف فيضم القاضي اليه وصيا اخر فلو لم يوص الى احد
اى من جهة الله الى منها وان كان يقدر على التصرف فالوصى قصدا ان يخله متصرفا في حقه فذلك

فكنا التحقيق بنسب ومن كان المية هداية وان اوصى الى الخ جاز وبصرف وحده في ظاهر الوصاية
بمثابة ما اذا اوصى الى شخص آخر ولو يحتاج القاضي الى نصب من آخر لوان رأى المية بان حكما برأى من يختلف
به ومن اوصى هذه المية انه لا ينفذ بالتصرف لان الموصى لم يصره وحده فله في ما اذا اوصى الى
غيره لانه ينفذ تصرفه برأى المشتري كما في الهداية ووصى الموصى وصى في التركة اي اذا مات الموصى
واوصى الى اخره وصية في تركة و تركة المية الاولى عندنا في حال الشك في ما كانت لا ينفذ وصيا في تركة
المية الاولى هداية وكذا ان اوصى اليه في احد التركتين يعني اذا اوصى الى اخرى في تركة
فهر من فيها عندنا في هداية رحمه الله خلوها اي وقاله هو وصى في تركة نفس الموصى دون الموصى الاول
لانه نفس على المية من تركة نفسه فيقتصر عليه وله ان المصية المستحقة في ما كان له في المية وعندنا في
كان اوصى في التركتين فينزل الثاني منزلة فيها كذا في شرح الجمع وفيه تعقيب الثاني لوقال او عيب المية
في امورى وامور المية الاولى يمين وصيا عنها اتفاقا وتبع قسم في المية في الموصى في الموصى
على الموصى له حفظهم في يد الموصى اي قسمة الموصى التركة مع الموصى له عند المدة الصغار والكبار
الغائبين يبيع حتى لو قبض الموصى نصيب المدة وضاع في يده لو يكتف للمدة الرجوع على الموصى له في
صدرا او مقاسمته معهم في الموصى له في بيع عليهم ثلث ما بقي له من المدة في يد الموصى اي لا تنفع مقاسمة
الموصى في الموصى له الغائب مع المدة لما سري حتى لو قبض نصيب الموصى له الغائب وملكه في يده بيع
الموصى له ثلث ما بقي اذ اعطى الموصى له الحاضر فقبض الموصى نصيبه ان كان باذنه وفي كبر في الموصى له بالقبض
ولو ياتي الموصى الرجوع وان لم يكن باذنه فله الرجوع صدق ومضى للقاضي لو قاسمهم عنه واخذ قسمة
اي نصف للقاضي قسمة التركة على الموصى له مع المدة واخذ القاضي نصيب الموصى له وفي المصية يجمع
قاسم الموصى المدة وضاع عنده فيخذ للرجع ثلث ما بقي وكذا لو دفعه لم يجمع فضاع في يده اي ولم يجمع
الموصى مع المدة في المصية يجمع في تلك الحال في يد الموصى او في يده يجمع يجمع ثلث ما بقي عندنا في هداية
رحمة الله وعندنا في يد الموصى الله ان بقي من الثلث شئ في يده والا فلا وعندنا في هداية الله لا يخذ شئ
في المصية لان القسمة حرة الموصى له ولو اقر الموصى بنفسه ما لو يجمع عنه وملك لا يذمه شئ ويطلب
الموصية فكذا اذا اقره الوصية قام مقامه ولو يبيع عنه جهالة ان جعل الوصية الثلث فيجب تنفيذها
ما بقي محلها وان لم يبيع بثلث لم يملكها ولا في هداية رحمه الله ان القسمة لا تزداد لذتها بل لمقتضاها
هو قادية للرجع فلم تعتبر دونه وصار كما اذا اخلت قبل القسمة في ثلث ما بقي ولو في قمارها بالتسليم
الى الجهة المسماة اذ لا قابض لها فاذا لم تصرف الى ذلك المدة لم يجمع في يده فصار كما لو قبلها هداية

لو يملك

هداية ولو باع الموصى من التركة عبدا مع غيبة الغرض ايجاز لان الموصى قام مقام الموصى ولو تولاه
حيات نفسه بغيرهم جاز وان كان في مرض موته فكذا م قام مقامه ومنه ان حق الغرض انشأ بالمل
لا بالصورة وهي باقية ببقاء التركة ومنه وان اوصى ببيع شئ من تركة والتصدق به وباعه وصية في
تمنه فضاع في يده او حتى المبيع ضمنه وبيع به في التركة اوصى المية بان يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه
فباع الموصى العبد وقبض الثمن فملك في يده واشتري في يد المشتري ضمنه الموصى التركة لانه بوالعاقبة في يده
عليه كالموكل وكان ابد جنة رحمه الله يعقل لا يرجع لانه ضمنه بقبضه ثم يرجع الى ما ذكره ويرجع في جميع التركة
وعن محمد رحمه الله انه يرجع في الثلث لان حمل الوصية كذا في الهداية ولو قسم الموصى التركة فاصاب
الصغير شئ فقبضه وباعه وقبض ثمنه فضاع في يده واشتري ذلك الشئ يرجع في مال الصغير
الصغير على بقية المدة بحسبته اي قسم الميراث فاصاب الصغير بعد فباعه الموصى وقبض ثمنه فملك
في يده واشتري واخذ المشتري التركة الموصى في مال الصغير لا يبيع له ويرجع المصغر على المدة
بنصيبه فيما في ايديهم لانه القسمة قد انتقلت وصار كأن العبد لم يكن صدرا ولو يبيع مع الموصى ولا يشارك
الا بما يتعاقب فيه اي لا بما يتعاقب الناس في مثل لانه لا ينظر في العبد العاشر ويصرفه نظري عنده
البيع اذ لم يكن الخبز عنه في اعتباره اسداد باب البيع ويصير ما اى البيع والشراء من نفسه ان كان
فيه نفع خلوها اي يبيع مع الموصى الاب شيئا من ماله من الصبي وشراؤه لنفسه اي شرا الموصى شيئا
من مال الصبي لنفسه ان كان فيه نفع للصبي بان اشتري ما يملك عشرة بمئة عشر وبيع ما يباي وي
خمس عشرة وهذا عندنا في هداية رحمه الله وقاله لا يجوز قيد بالوصى لان الاب لو باع مال الصغير من
نفسه بغير القيمة او بغير ما يبيع بغيره لو قد شفقتة وقيدنا ببيع الاب لان الموصى القاضى لا يملك ذلك
اتفاقا له وكذا لو يبيع ببيع العبد والشراؤه لنفسه وقيد بقوله وفيه نفع لانه لو لم يكن نفع فيه على ما
فسر لا يجوز اتفاقا كذا في القابض لهما ان الواحد لا يتولى طرفي العقد والبيع لا ممتنع ان يملك مطالبها
و هو مطالبها الاب فان جاز له لكان شفقتة وله ان الموصى قام مقام الاب وخليفته على ما كان
له التصرف بشرط فله ان يبيع وله دفع المال مضاربة وشركة وبضاعة وقبول الحاملة على المالك
لا على الماخر فانه من القرض لا يجهل له اعلم الموصى واللوب الا قرض لانه يبيع وهي عاجز ان تخرج
في يوف القاضى فانه قادر عليه وكذا ان يقرضه ومالا العوض والغيب ذر ويجوز للاب الاقر ان ي
اخذ القرض يقال قرضه اي اخذ منه القرض كذا في مختار صحاح الموصى لان الاب يملك شئ مال الصبي عند
حلته بقدر حليته ولا كذا الموصى باختيار ولو يبيع اي الموصى في مال الصغير لان الموصى في المصغر لا

التيارة صدر ويحجب بيده على الكبير الغائب غير اعتقاد ان يبيع ماله انما يحجب الخلفه واعتقاد بعض
بنفسه صدر وفي الفتاوى الظهيرية عدد جواز البيع المعتاد للموكل ان لم يكن على الميت دين وامان
كان فيملكه بعد الدية وترى وصية الاب اصح بما لا يصح من جهة وان لم يكن من الاب واجد
كالاب **فصل** في شهد العيمان ان الميت او ماله يد موهبا لا تقبل شراؤها لانها موهبة لا تباينها
لانفسها مع ان لا يدعيه يد تقبل احتشا د ر وكذا العتد ان الميت حيث لا تقبل ايضا لجرها
لانفسه نفعا بنصب حافظ للثمة ولغة شهادة العيمان بما لا يصح سدا لتقل اليه من الميت او غيره
د ر وكذا الكبير في مال الميت فانها ايضا باطلة وصحة له في غيره اى صحة الشهادة لكبير في غيره للميت
فان مال الكبير لم يكن من التركة فالو تصرف للموكل فيه فيجوز شراؤه وعندنا في الكبير في التركة لانه
لا تصرف للموكل في مال الكبير قلنا له ولو في الخفلة ولو في البيع اذا كان الكبير غايبا صدر وشهادة الوصي
على الميت جائزة لوله ولم بعد الغزل وان لم يخاصم ولو شهد رجلان لا خير بين يدين الف على ميت والمختر
انما رويها اى لا وليا بمثل تحت اخوه قالوا في بيع رحمه الله ولم يشهد كل فريق لاهل بيته الف لا تقبل
لو شهد احد الفريقين لاهل بيته جارية والآخر له بويته عبد صحح الشهادة بالاتفاق لانه شركة
فله بويته هداية وان شهد الاخر له بويته ثلث لا تقبل لان الشهادة في هذه السبعة متبذلة للثمة
بما بالخاء المحجوز له ذكره مخرج فان بال واحد ما اعتبر به لان النبي صلى الله عليه وسلم مثل
عنه كيف يريث فقال من حيث بيده وعنه على من يوالى عنه مثله وان البطلان اى يعضد كان فربطه
على انه يرضع الصنف الاصل الصحيح والآخر بمنزلة العيب هداية وان بال هذا اعتبارا لما سبق لان ذلك دلالة
لغيره انه يرضع الصنف الاصل هداية وان استويا في البق ونحوه ولا اعتبار بالكثرة عند ابي حنيفة
الله خوه فانها يستبرك بالكثرة لانه عوامة قرة ذلك الصنف وكونه عنده اصليا وان له كثر حكم
الكل في اصله الشرع فترجح بالكثرة وله ان كثره المخرج ليس يتدل على الصلابة قد يملكه لا تسمع في احوالها
ومشوق في الاخر وان كان يخرج منها على السواء فهو شك بالاتفاق لانه لا يخرج هداية فاذا ابلغ فان
ظهر بعض عاومات الرجال من بناء بيته او قدرة على الجاع او حادوم كالرجل فجل لان هذه من عاومات الي
الذكران هداية وان ظهر بعض عاومات النساء من حيض وجمل وانكسار ثدي ونحوه لهن فيه وفي
المرحون فاحرمة لان هذه من عاومات النساء وان لم يظهر شيء او تراضى فمكسار وان لم يظهر شيء
من العاومات المذكورة او اجتمع عاومات الذكر مع عاومات النساء كما اذا خرجت ثنية وظهر له
ثدي فمكسار قال محمد رحمه الله الاستكراه قبل البذل فاذا ابلغ فلو انكسار واذا اتيه الاستكراه اخذ فيه بالاحكام

بالاعتد فيصلى يتبع لانه محقر انه امرأة ويقف بين صفى الجبال والنساء فلم يقف في صفه بعد
من لا صفة من جانبيه ومن جلتا منه من خلفه ولنا في صفتهن احاد محمد فلا يلبس حريرا وحلياء يلبس
الخيط في احرامه ولو يكشف عند رجل ولو امرأة ولا يخلو به غير حرم من رجل او امرأة ولو يلبس بياضا
ولا يخلو عند رجل ولو امرأة بل يتبع له امة محتشة من ذلك ان كان له ماله والوفى ببيت المال ثم يتبع فان مات قبل
ظهر حاله لا يفسد بل يتيتم من التيميم ويجعل الضيق يتيتم وانما لا يتيتم له جارية تقبل في الجارية
لو يظهر علقه بعد الموت اذ لو كانت الجارية سيدة هذا لم يكن غنى وكان هذا الى غير الخلل
الرجل صدر صدر ويكف في خمسة ارباب اخذ بالاحتياط ولو حضرها امة عند رجل لا امرأة و
ناب شجيرة قرية لانه ان كان ان يقيم واجبا وان كان ذكر فالتجربة لا ينفذ هداية ويخرج الرجل مما يلي
الامام ثم من خلفه ثم المارة ان صلى عليهم جولة فيخرج من الرجل المعتاد لانه امرأة ويقدم على المرأة لاحتمال انه جاز
هداية وله اخس الصبي من الميراث عند الامام فلو مات ابيه عنه وعنه ابيه فله سهمان وله سهم
وعنه الشقي رحمه الله له نصف الصبي ومن ثمة من سبعة عند ابي حنيفة وحنيفة من اثني عشر
عند محمد بن عيسى انما عند ابي حنيفة رحمه الله له اقل الصبي من اى ينظر الى نصيبه ان كان ذكر اولى نصيبه ان كان
انثى فاعى منها يلقه اقل منه ذلك في هذه السبعة مائة على تقدير الاثنية اقل من ذلك فان ترك جارية
واخا لآب وام من خلفه فعلى تقدير الاثنية له ثلثة من سبعة وعلى تقدير الذكورة اثنا من ستة فله هذا
لانه اقل من ذلك لان الثلث اقل من ثلثة الاسباع لان ثلث السبعة اثنا وثلث واحد وثلثة اسباع السبعة
ثلثة وعند الشقي رحمه الله نصف الصبي من اى يجمع بين نصيبه ان كان ذكر او نصيبه ان كان انثى فله
نصف ذلك المخرج ففسر اى من عاومات ثلثة من سبعة لان له الكل على تقدير الذكورة والنصف على تقدير الاثنية
فصار واحدا ونصفا ففسد ثلثة الارباع فيكون للاب والابن متفرقا وللنثى ثلثة الارباع فالخرج اربعة
فالكل اربعة وثلثة الارباع صار سبعة بطريق العمل للاب اربعة وللنثى ثلثة وان ثلثة تقول له النصف
ان كان انثى والكل ان كان ذكر فالتصديق وقع الثلث فالنصف الاخر فنصف صار ربعا فالنصف
في الرباع ثلثة ارباع وفسر محمد رحمه الله بانه خمسة من اثني عشر لان النصف مع الاب ان كان ذكر او الثلث
ان كان انثى والنصف والثلث خمسة من ستة فله نصف ذلك وحلتان ونصف من ثلثة وربع الكسب بالنصف فمكسار
في اثني عشر صار خمسة من اثني عشر ونصف النثى والباقي وهو السبعة نصيب الاب وان ثلثة تقول له الثلث
ان كان انثى والنصف ان كان ذكر او خرجها ستة فالثلث اثنا والنصف ثلثة فاثنا من ستة وربع الثلث في احد
الاخر فنصف صار اثنا ونصف وقع الكسب بالنصف فصار خمسة من اثني عشر وان اردت ان تعرف ان ثلثة من سبعة

كما مر في البيع كنف من ادعى على سبي دار فصار له ابره على مال البني فان كان له بيتة اركا كغيره عاولة
 لو جاز لان من كان له مدعى بيتة وكان البيع على مثل العتية او اكثر فقد ما يتباين الناس في كان البني
 منقصة وهي سومة الصلح لانه لم يصلح المدعى بالبيتة فليأخذ فيه هذا الصلح من الاب بغير
 الشرا من المدعى فيستفيد بالشر ويقد ما يتباين في عاولة لانه لا يمكن الجزع عنه وان لم تكن للمدعى بيتة او
 غير عاولة صار الاب متبعا بما لا يصح بالبيع منسبة لانه لم يسحق المدعى شيئا من مال له الصلح فلو
 منقصة للبي في هذا الصلح بل فيه ضرب فانه يجوز له لان العاولة نظرية قال الله تعالى ولو تقربوا مال البني
 بالبي في احسن وان كان الاب يمد المدعى للقصور ولو بيتة له فيجوز كيف ما كان له لم يثبت للبي في احواله
 الاب له ملك ولو معنى الملك من الماخذ فكان محمولا له من غير ان يخرج من ملك البني شيئا بقا
 بقلته فكان نقضا محضا وان كان له بيتة عاولة لا يجوز الاب بالشر وما قبل ما يتباين فيه لانه صار فيما معنى
 الملك فتكون من الماخذ بالبيتة العاولة وصلى الاب في هذا الكلاب لانه قائم مقامه بكي ورجى قال لابيتة
 لم يجر به صريح وكذا قال لا شرا في هذه القضية ثم شهد فلهذا نرى في ذكر اوله بكي له شرا
 ثم صارت له شرا في وقال محمد بن الله لا تغلب لانه صار نقضا لما قول المناقض والاصح قول
 حنيفة رحمه الله لما بيتا كنف ولاء عام الذي ولاءه لطيفة ان يقطع من الوقطع ان انا ابي بيتا له
 لحي من الطريق الحادة وهي الشرايع الاعظم ان لم ينفذ لك بالمائة بان كان الطريق عقيلا او يفسق بذلك
 ولاءه في الحق الكافة فيما فيه نظر لهم وكان له ذلك من غير ان يلحق ضررا باحد والامام الذي ولاءه لطيفة بمنزلة
 لطيفة وهو الذي يسمي اليوم سلطانا كذا في شرح الكنز وصاورة السلطان ولم يبيح بيع مال ببيع
 طاله نقد البيع لانه لم يكره بالبيع وانما ببيع باختيار غاية الامر ان صار محتاجا الى بيعه لا ينافى ما طلب منه
 وذلك لا يوجب الكره كالذي ابيع افا حبس بالدين فباع ماله ليقضي بئمة دينه فانه يجزى لانه باع باختيار
 وانما في الكره في الايفاء لا في البيع وتقدم مشد في التبعين بكي ولفظ امره بالضرر حتى وجب
 حرجا منه لا تصح الهبة ان قد ربح الغنم لان الهبة تقدر بالاكره وان اكرهها على الطمع ففعلت بيع
 العلوق ولا يجب الطال لان طوق المكره واقية ولا يلزم المالك به اذا رضى شرط فيه على ما بيناه من قبل في
 كتاب الاكره في بكي ولم يوافق انما بالمرح على الزوج ثم وجبت من الزوج لا تصح الهبة لانه تعلل
 بحق المحتال على مال الرهن ثم اخذ ببي او بالهبة في داره ففترتها حائضا جاره اى بقرتها
 حائضا جاره قال في المصباح الميرزا في الارض نزل من باب ضرب كثرته هاتمية بالمسند وطلب
 تحريمه لا يجبر عليه وان سقط الحائض منه لا يضمنه لانه تصرف في خالصه وان هذا تسب وبه

في البيع ان كان بشره بغيره او اكثر فبما يتباين الناس في كان له بيتة

وبه لا يجب الضمان الا اذا كان متعديا كمن مضى الجحش على الطريق واتخذ ذلك في ملكه ليس بتعد وانه يضمن بكي
 ومن غير دار من جند ما لا يذنا العاولة لاهو النفقة دين عليها لان الملك له او قد جرح له جاز ذلك فيستحق الفضل
 البياض كمن مضى الجحش في ملكه او مضى غيره بطوع والافتاق فيخرج عنها الصحة امرها فصار كالمأمر من قضاء
 الدين بكي وان عثر بما يذنا العاولة لاهو مضى فلو يضمن له الرجوع عليها لانه لو اولى له في الجحش
 عليها وقد ملكته في رضاء فكان متبعا بكي وان عثر بغيره يذنا العاولة لانه بين نفسه وصار كانه يفي
 في الوض من المنفعة والعصية للامانة لان العاولة على ارض الغير لا يزيل ملكه كنف ومن اخذ غير ماله فانه
 انما من يدعي فلهذا على الثاني لانه لم يثبت المال ويغفر لانه جرح كنف ومن يذنا العاولة لاهو
 اذ فعه الى الوقطع يدك او من يملك خمسين سوطا لا يضمن لودع لانه مكره عليه فكان الضامن على المكره على
 الاخذ ايتها شاه الملك اذا كان الاخذ محتارا والو ففعل المكره فقط نكح ولو وضع في الجحش لاهو ليعيد به
 حمار وحش وسمي عليه فجا في الضد وبعد الحمار ميتا جرحا لاهو لاهو الشيطان يذنا العاولة لاهو
 وبد من ذلك لاهو لعدم الشريطة بكي وبكره من الالة الجاهل ان يذنا العاولة لاهو ليعيد كنف
 وفي جميع المير وحياء الالة محدودة وقالا بوزيد الجاهل اسم للذبحم كلاتي من الطلح والحن وغير ذلك
 وقال الغار في ذيل فعال الجاهل في جح الماربة والاشارة انتهى والخليفة والمثانية والذكر بالغير والمثانية
 والمدم للسفح فيد لاهو دم الكبد والحال ودم الجح لا يكره في البياض كره النبي صلى الله عليه وسلم في الشرا
 سبعة اطباء الذكروا الوثن والتعل والدبر والفتة والمراة والمثانة والدم قال ابو حنيفة رحمه الله
 اما الدم فم بالفض واما الباقية فاني اكرهها لانهما يجنبه المانفس كنف والقاضي ان يرضى مال الضا
 والطمع والقطعة لانه قادر على التخلص فلو يضمن له الخلف به بخلاف اللب والرمي والمتطد
 للشم على من عمن استخلفه فيمن يفتيها الا ان المتطد اذا اشتر القطعة ومنع مدة الشدان بكي
 ان يجزى لاهو اقراضه فقا لانه لو صدق به في هذه الحالة جاز فالعرض اولى بكي بكي وان كان حشنة
 الصبي ظاهرة من راء ظنه محتسنا ولو نطق جلبة ذكره الا بمنقحة وتشد جاز من ختانه لانه لا
 العاجب بالقد بجائز فترك السنة او كنف وكذا ابيهم وقال اهل البيت لا يبيع الانسان لما قلنا وقت
 الحشانة في معلوم قال ابو حنيفة رحمه الله لا يبيع في بوقته ولم يبيع في رصفه الله ومحمد الله في بوقته بكي
 وقيل سبع سنين لانه صاحب الكنز رحمه الله لانه اذا ابيع سبع سنين يوفى بالهبة فمن جاز ان يكره
 ابلغ في التغليف وقيل لا يفتى حتى يبيع لان الحشانة للطارة والماعا ففعله قد كان اعلمه ما قبله من غير جارة
 وقيل اقصاه اثني عشرة سنة وقيل تسع سنين وقيل عشرة سنين لانه ليتم بالهبة اذا ابلغ عشر سنين

وتختلف فيحتاج الى الحسنة لانه شرط للظلمة وقيل ان كان قريبا يطبق المثل في الدنيا والآخرة
 اشبه بالفقد وختان المرأة ليس بستر وانما هو مكر متل جلال لونه الذي في الجماع وقبل سنة زكي و
 ان يعطي الخير الانبياء والملائكة عليهم الصلوة والسلام لا يعطون البتة لونه في الصلوة هذه التعظيم ما ليس
 في غيرهم الله عز وجل والزيادة في الرحمة والقرب من الله تعالى ولا يليق ذلك بمسعد منه الخلق
 والذنب والحق في حاله بالصحة والمفخرة والتجاوز لا يتجاوز بان يعقل الله صل على محمد وآله وصحبه وسلم
 وخبره لانه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم واختلاف في الترخيم على النبي عليه الصلوة والسلام بان يقول اللهم
 ارحم محمد اقل بعضه لا يجوز لانه ليس فيه ما يد على التعظيم مثل الصلوة ولهذا يجوز ان يعطى بهذا القدر لا انبياء
 والملائكة عليهم الصلوة والسلام ومن حرم قطعاً فيتم تحصيل الحاصل وقد استغنينا عن هذه بالصلوة فهو
 خالصة اليها وقال بعضهم لان النبي عليه الصلوة والسلام كان من اشرف العباد الى من يدرجه الله تعالى
 معنى الصلوة فلم يرجع ما يمنع من ذلك ثم الما ان يد عن الصحابة بالرضى فيقول رضي الله عنهم ولتأصبا
 بالرحمة فيقول عنهم الله ولم يردم بالمفخرة والتجاوز ويعتله عن الله لهم وتجاوز عنهم وتليق ولا اعطى
 باسم النبي واولي الراج والمهرجان اى اول الصيغ اى ولا يجوز اهداء كلهم هذا في العتق فانه حرام بل
 قال ابو جعفر الكبير لو ان رجلاً عبد الله تعالى خمسين سنة فجاء يوم النسي ومن اهدى الى بعض المشركين
 يريد به التعظيم ذلك اليوم فقد كفر بعبادته وقال صاحب الجامع الاصول في الاصل في يوم النسي من اهدى
 ولم يرد به تعظيم النعم ولكن جرى على العتاد بعض الناس للكفر وينبغي له ان لا يعطى ذلك في ذلك اليوم
 خاصة ويحصل قبله وجهه كيداً يكتسبها بالملك القدر وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شبه قوماً
 فقد منهم وقال في الجامع الاصول رجل اشترى في يوم النسي ونشأ لم يكن يشترى قبل ذلك ان اذ به
 تعظيم ذلك اليوم كما يعظم المشركون كذا وان اراد المالك والنسب والنعيم لا يكفر بآل ولا بأس
 بآل من القلوب من كان يرى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له قلوب من يلبسها وقد صح ذلك
 ذكره في الذخيرة في رتبته والشاب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل في المشي واقتراح الكلام ثم
 وغيرها تعظيماً له لانه افضل منه قال الله تعالى قال تعالى هو سيوف الدنيا يعلمون والذين
 لا يعلمون ولهذا يقدم في الصلوة وهو احد اركان الماساهم وهي تالية الايمان وقال الله تعالى اطيعوا
 الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم والمزايا في الامم العظام في الحج والقوانين والمطامير شرعاً مقدم
 كيف لا يتقدمون والعلماء ورثة الانبياء عليهم الصلوة والسلام على اصحابه به سنة زكي و
 لحاظاً ان يحتمل في اربعين يوماً لان التعبد من قراءة القرآن فهم معانيه والاعتبار بما فيه لا مجرد

انظر الى

مجرد التوق قال الله تعالى افلا يتدبرون القرآن ام لا عقل لهم افضالاً وذلك يحصل بالتدبر
 لا بالتدبر في المعاني فقد رخص الله اقله بالعبادة في كل يوم حرام في كل حرام او اقل ما لا يعلم بآل
كتاب الفرائض وهي جمع فريضة فريضة من الفرض وهو في اللغة التقدير والقطع واليقين قال الله
 تعالى فخصف ما فرضتم اى قد رسم ويقال فريضة القاضى المتفق اى قد رها وقال تعالى سورة انزلناها
 وفرضناها اى بيناها ويقال فرضت الفارة الشعب اذا قطعتة والفرض في الشرع ما ثبت بدليل شرعي
 به كالكاتب والتمتة المتواترة والاجماع وبسمى هذا النوع من الفقه فرائض لانها مأمومة مقدرة مقطوعة
 بيينة ثبت بدليل مقطوع به وقد اشتمل على المعنى المعروف والشرع وانما خفف بهذا المعنى احدى ان الله
 تعالى سباه به فقال فقال بعد القصة فريضة من الله والنبي صلى الله عليه وسلم سباه به فقال تعظيماً
 الفرائض وانما في ان الله تعالى ذكر الصلوة والصوم وغيرهما من العبادات تجمل ولم يبين مقاديرها
 وذكر الفرائض وبيّن سبابها وقد رها فائدة لا يجوز الزيادة والنقصان فخص هذا النوع بهذا الاسم
 لهذا المعنى اختصاراً وقال شيخ الاسلام المزورى احمد بن يحيى بن سعد الدين الشافعي في غفر الله له
 ولو سلفه في سراحة علم الفرائض القضايا الشخصية الفرعية المتعلقة بترك الاموات وموتهم
 افعال المكلفين من الصلوة والقبض والتبكي وغيرها لا فر حيث يتعلق بها الاحكام وما قيل انهم
 تركه الميتة في ذلك من الفقه باتفاق المائتين وموضع الفقه هذه الافعال من تلك الحثية والشر
 من هذا الباب في شيئين ثم ذكر في كتاب الفقه من معرفة القائل والتلفظ بين الاعداء وغير ذلك مما يتعلق
 بعلم الحساب فبينهم العائنة وتلك العائنة ما غايتها والقدر اقامة على اجزاء الحقيقة المتعلقة
 بالتمسك من التجديد واداء الدين وتنفيذ العجبة والقبض بين العائنة والقبض بنعيم الثواب في دار
 الحساب والفرائض بمعنى السرايم المقدرة ويجوز ان يولد بها ما اوجبها الله تعالى على سبيل القطع او
 يحمل على مطلق الايصاء انتهى بيده من تركه الميتة هي كبر الرافعة من القربا بمعنى المترك كالطلبية
 بمعنى للطلبية تجزئ اى اتماز جهازه في طريق الوفاة مما يحتاج اليه بعد وفاته كقوله الفصل والكس والتا
 وغير ذلك وقد رها اسراف والمقتصر وقد رها في باب الجنائز ثم تقضى دينه من جميع ما بقي من
 حاله والماله بالدين الذي هو مطالب من جهة الصداق والدين الزكاة والكفالة وغيرها ما يقدم الدين على
 الرعية لانه واجب وهي شرع ولان فرائض ذمته من اتم حوايجها كالصحة الصلوة والسلام الدين حائل
 بينه وبين الجنة ثم تتقدم صاياه من ثلث ما بين بعد الدين ثم يتبع الباقي في دينه شرعاً والارث
 ينسب وتكاج وولده ويبدأ باصحاب الفروض وهم الذين شبه لهم ساهم مقدرة في كتاب الله تعالى

بوب

الفرع من عند الوفاة يخرج جميع المال بحصة واحدة فلو يراد ان صاحب الفرع اذا خذت العصبه فقد
يخرج جميع المال لان استحقاق البعض بالفرعية والباقي بالرد واقر بهم من الميراث ومعاذ الله وان
ينفع قضاء من السفل من عند العدل من باب دخله بغيرها من الشاكلة بمعنى الذوات من باب شرف
متورى عن ابي بكر وعلى وابنه مسعود وابنه عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم قالوا اقرب الد
العصبات الابن ثم ابن الابن والاب وان اقرب من ابن الابن فهو صاحب فرض مع الميراث وينتد ^{المعبر}
في الترجيح الاستحقاق بحصة العصبه الا ان الفرع كابن الاخ لو ب يث مع الاخوة لو بدين وان كانت اقرب
واقرى من جهة اختيار ثم اصل وهذا لا بد لقوله تعالى وورثه ابواه ولقوله الثالث يعني الباقي للابوب
انه احق بالعصيب من الجد والاخت والبن من بعده بدلي به اختاري والجد الصحيح وان علو وفيه خلاف
ما في رواية ان شاء الله تعالى بمنزلة ابويه وهو الاخر لو بدين والاب لقوله تعالى وهو يرثكم كما يرثها ولد ^{حمله}
اولي بجميع المال في الكهولة وهو الذي لا ولد له وله والاختيار ثم يترجم وان سفل ثم جزئ جده وهم الامم
لو بدين ولو ب ثم يترجم وان سفل ثم جزئ جده ابيه كذلك اي لتمام الاب لابويه او لو ب ولو ب ثم يترجم فانهم
في القرب والدرجة على هذا الترتيب فيكون في الميزان كذلك كافي واولية النكاح واذا اجتمع العصبات فانه
يرث الاقرب فالو ثرب لقوله عليه الصلوة والسلام فلو ولي عصبه ذكر ولان عصبه ذكر ولان حلة
الاستحقاق القرب والخلبة في الاقرب اكثر فينقسم كما في النكاح وقدرى عن عمر و بن شبيب عن ابيه عن
جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ان جسر المال للوخ لا ب ولم يترجم للوخ لا ب ثم لا ب الاخ لا ب وام ثم لا ب
الاخ لا ب وب ارى ذلك في العمدة ومن كان منهم لابويه او لى ثم كان لا ب لانه اقوى القرابة حيث يدل
بجملتي الاب والام لما تقدم من الحديث لقوله عليه الصلوة والسلام ان ليمان بنى الاب والام يترا
دون بنى العتوت واذا اجتمع جماعة من العصبه في درجة واحدة ينقسم المال عليهم باعتبار ابدانهم
باعتبار اصولهم مثاله ابن اخ وعشرة بنات اخ واو ابن عم وعشرة بنى عم اخ المال بينهم على احدى عشر سها
لكل واحد سهم اعتبار والعصبه بغيره من فرضه النصف والثلاث وهذا البناء وبنات الابن و
الاختات لو بدين او لو ب ثم لا ب بغيره عصبته باخوته ينقسم للذكر مثل حظ الانثيين وهم اربع
من النساء بغيره عصبته باخوته فالبناات بالابن وبنات الابن بابن الابن لقوله تعالى يورثكم
الله في اولادكم لذكركم مثل حظ الانثيين والاختات لا ب وام باخوته لقوله تعالى وان كانا اخوة رجلاه
ونساء فلذلك خرجت الانثيين لاختيار ومن لو فرض لهما الاناث اصله كذا في الاحكام واذا
عصب العصبه بغيره اي بالاخ فان عصبته بغيره من النساء ذوات الفروض على خلاف القياس

القياس بواسطة نفس ولم يرد فيها نفس الحق اوحديث بنحو وقد اتى بذلك بان التعصيب ينقل وضرا حاله
الما تقدم الى العصبية لثلا يلزم التعصيب والسالة فاذا لم يكن كذلك فلو تعصيب ويجد شبه ان بنات
الابن مثله تعصيب عصبية باخيه عند الصليبيين مع انه لا فرض له بحيث لا يلزم ذلك التعصيب ولو
للسالة اللهم ان يقال له فرض في الجملة فالتعصيب عنه لازم ثم يستمر العصبية في غير الحالة بخلاف
وحي الارحام كالقوة لوتعصيب عصبية بالعم الذي هو اخيهما بنات او تعصيب عصبية باخيهما فان العم والقوة
وان كانا مساويين اوجه يلقم الحال كلمة للعم دون العم وكذا في الابن الاخ مع بنات الاخ والعصبية مع غيره
وهذا ان تعصيب عصبية مع اخي اخرى سراجية وهذا اخرت لابن اولوب لقصد عصبية مع البنات و
بنات الابن لما تقدم من حديث ابن مسعود ومخالفة عنه لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات
عصبية مثله بنات واخوة لابن واخ اخوة لوب فالنصف للبنات والنصف للوحي ولو شي للوحي
لونها لما صارت عصبية صارت كالوحي من الابن المختار وهذا لابن من العصبية مقدم على ذي الاب
حتى ان الاخوة لابن مع البنات تحجب الاخ لوب خلو فالوحي عباس من جهة عصبية فان الاخوة تعصيب
عصبية مع البنات عنه ورائد وعصبية ولد الزنا وولد اللوحي مولى امه الاولى مولى امها
للصطف بالزنا واللهم الا ان يحول العوا ويحتمل او بانما صارت العصبية مولى امها لونه الاب لها والحق
عليه الصلوة والسلام الحق ولد الماولة بامه فصار كشيخ لا قرابة له من جهة الاب فريته قرابة
امه وبنيهم فليست بتا واما الماولة من فلبنت النصف والام السدس والباقي يرثه عليه كان لم يكن
له اب وكذلك لو كان معها زوج او زوجة اخذ فرضه والباقي بينهما وضارته او لم تكن له امه
واخاه لأمه وابن الماولة من فلبوم الثلث واخيه لأمه السدس والباقي رده عليهما ولو شي
لواحد الماولة من لونه لواج له من جهة الاب ولربما ولد الماولة من ربه ثم امه وعم
الاخوة ولو يدرنهم قوم حقه وهم الوعام والودع وبهذا يعرف بقية مسائل وهكذا ولد الزنا
والاخرى يفتقران في مسئلة واحدة ومولود ولد الزنا يرث من تقدم ميراث الخ لوم ويولد الماولة
يرث التقدم ميراث اخ لوب وام كذا في الاختيار والاب مع البنات صاحب فرض وعصبية واخر العصبية
مولى العتاقة وانما جعل اخ الزنا قرابة سببية مشبهة بالقرابة شرعا قال عليه السلام الروادى كلمة
النسب وله نه احياء معنى بالاعتاق فاشبه الروادة وتماه يأتى في فضلنا شاء الله تعالى فام عصبية
عصبية مولى العتاقة على الترتيب المذكور فيما تقدم فليكن عصبية النسبية في نفسها مقدمة على عصبية
النسبية اعني معتق المعتق وعقوب المعتق ولد عوا وانما قيدنا عصبية النسبية بنفسها كما سبقت

اولی علیه السلام این است و آن سفرتم ابرقلم جدا
و آن علامه اینها سفر شانه نم

للجلب للباب واسطوا مع احد العدة صلوا للثمة فترسم كثر الى اقل او بجزئية بالكلية وانما اجبت
 ههنا بالجلب وفيما سبق بالملح لان بيان الجلب و فيما سبق بالملح لان بيان الجلب يتوقف على معرفة الورثة
 كما يقد عليه تفصيل الباب وهو على نوعين احدهما يجب نقصان واحد يجب عن سهم او فراق سهم انقص
 فانها يجب حرمان ويسمى يجب استعاضة ايضا وهو الملح عز الارث واسم لما كانت العدة في حكم ذلك
 الجلب فترسم فريق لا يجزى بمجال البتة وفريق بمجال ويجزى بمجال ببيتة تعالج الجلب الحرمان منتفى حتى
 ستة الاباء والاب والابن والام والزوج والزوجات لان فرضهم ثابت بكل حال لشبته بدليل قطعي
 كما مره يقال قد يجب هذا الفريق بالقتل والردة والرقية فانه يقع ان يقال يجب الحرمان منتفى في جميع الاما
 نقله الكلام في الورثة وعم على ذلك التقدير ليعا بعدة شايعة في الباب انه يقال لهم محمد وعون والفرق
 بين المحرم والمجوز ظاهر فترسم وعز عدم يجب الابعد بالاقرب ويجب ذو القرابة بذي القرابتين
 كالابا يجب ولود الابا والاخ له بغيره في الاخرة لوب وعز بدلي في سبب وينتم الى الملب بنحوي
 بسببه لو يرث مصار مع وجوه ذلك الشك المذلي كلب الابا مع الابا والجد مع الابا والآراء و
 الام حيث يدلونها ويرثون معا والحال ان انسابهم من جهة واحدة لم استحقاق جميع التركة وتقسيم
 ان المذلي يده ان استحق جميع التركة دفعة واحدة من غير ان يجب المذلي سواء اتحد في سبب الارث مع
 كالورث مع ليد اوله كالاب مع الاخوة وان لم يستحق الجميع فالجلب واقع ايضا عند اتحاد السبب كالم الام
 والام لان المذلي به لما قلنا النقيب المناسب لهذا السبب لم يزوج الذي في شئ فانه ليس له نصيب
 آخر وعند اخوة والسبب فيما وارثان معا كالام واولوه ذاك نصيب على عدة بسبب منفرد فلو
 حرمان شيخ او سلم ويجزى لود والوعيان وهم للاخرة لا بغيره بالابا وابنه وان سطر وبالاب والجد
 والجد كغيرهم اقرب وفي الجد خوة واختيار ويجب اولاد العدة والاخوة والاختات لوب قال في
 مختار الصحاح ينما لعلات اولاد الجد من نسوة شتى سميت بذلك لان الذي تزوج اخرهم على الجد
 وقد كان قبلها تأهدهم من هذه والصل الشب الثاني يقال على بعد نيل وعلة اي تاه السمية
 الثانية انتهى بالخ لا بغيره ايضا كما يجب بهدوه المذكورين لما عرفت ان ميراث الاخوة والاختات
 لوب وام جار جري ميراث الاولاد والصلية وان ميراث الاخوة والاختات لوب كما مرث اولادهم الابا
 ذكرد كذ كغيرهم وانما هم فكما يجب اولاد الابا بالابا كذلك يجب الاخوات لوب بالخ لوب وام و
 عند هي لا يجب الاخوة لا بغيره اولوب بالجد بل يقاسمونه وهما لوب كاخ ان لم تنقصه المقاسمة عز الشب
 عند عدم ذبح العرض وذلك لانه يشبه الملب من جهة جلا لود الام وفيه اذ ان زوج الصغير الصغير

Handwritten text in three columns, likely a list or index, written in a cursive script. The text is organized into three vertical columns separated by dashed lines.

این
چراغ زوجه
مهر زوجه
نار زوجه
مهر زوجه
نار زوجه

ووجه العمل في شروح السبعة والحرم أي المنع عن العتق بالقر وقره كالمقر والمقر وقره
 الدار بما لا يجب فيه أصلا لا يجب نقصان ولو يجب حرمان وهو قوله عامة العصابة بخلافه عنهم وعند
 ابن مسعود رضي الله عنه يجب النقصان وقد روي عنه أيضا أنه يجب كراهة الجيبين كذا في شرح
 والمحجب المحرمان يجب فيه كله الجيبين كما في الجبة فان الجبة الابدية محجوبة وحاجبة
 للسجدي حر قبل الام وكالهجرة والاه خلت اثني مائة خربة كانا يجيبان الاب أي لا يردان
 مع الاب وكما يجب الام من التمسك في العمل به في اللغة المحرم والميل
 والخطبة والارتفاع ويمكن أخذ الحق الشرعي كل وجه منها وقد ذكرنا محشر وجه الله معنى الشرع
 في سائر البوابة من قسم الحق ومعناه الشرع على ذكر السبعة ان يولد على الفرج من اجرائه
 اذا ضاق الخرج مما فرض من الفروض الحاصية منه واول من حكم بالعمل على ان يرضى الله عنهم فانه وقع
 في عدة ضربة ضاق خرجها عن فرضها في العصابة رضي الله عنهم فانها وبها من رضي الله عنه
 الى القول بقوله خيل الغرضين فابعد عن ذلك ولم يذكر احد الا انه بعد مدة فيقول له هذه الكثرة في
 ربح من عمر قال جنته وكان مهيأ فباله رجل كيف تصنع بالربينة العاملة فقال ادخل الضرر
 على من هو اسوأ حاله كذا في شروح السبعة واذا اذات سائر اصحاب الربينة على الربينة في حاله
 الربينة اعلم ان مجموع الخارج سبعة لان الغرضين المذكورين في كتاب الله ثمانية وخارجها
 واثان وثلاثة واربعة وستة وثمانية وذلك لان الثلثة مشتركة بين الثلثة والثلثين ولا يكون
 لاختلاف فرضي من خارج من تلك الثلثة لكونها اختلاط بين بيع ثلثي ثلثي خارج
 ثلثة وهي ستة واثني عشر واربعة وعشرون فالسنة من تلك الثلثة في اثان واذا انشا الى السنة صا
 الجميع سبعة كذا في شروح السبعة والاربعة منها لا تغلق قطعا لان تلك الخارج اما وفيه باهر
 بالقر وض او زائلا فالحاجة الى العمل وتلك الاربعة الاثنان وذلك انما يلزم محجبا او كان هناك
 نقصان كن زوج واخت اعيانية او نصف وابق كاخت بنت اموز زوج وعم والثلثة وفي اذا كان ثلث
 وثلثان كاختي في بنتي اربعين اربلث والباقي كام او اختي في بنت وعم اربلثان والباقي كبتين او
 اختي عدو في بنت وعم والاربعة وتلك حيث ايجب الى الباع والباقي كن زوج وابا او ربع ونصف و
 باقى كن زوج وبنت وعم او اخت اعيانية ومولى او ربع وثلث ما سبق والباقي كن زوج وابا او
 الثمانية وتسمى المسئلة منها الثمانية فيما ايجب الى الثمن والباقي كن زوج وابا او ثمن ونصف والباقي
 كن زوج وبنت وعم ولو شلخ انه لا حاجة في بناء تلك المسئلة الى العمل كذا في شرح السبعة

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠

وثلاثة منها يعمل اذا ايجب الى العمل الستة تنقل منها الى عشرة أي يرفع مقدم التركة الى عدد أكثر
 من ذلك المخرج كالسبعة والثمانية والتسعة والعشرة وثان شفعاها عيدين ان عد المقصود
 المذوف لقوله او حاله من او نقصان المصدر المذوف على طريق الاستناد الجازي وتفصيل ذلك
 انه يراعى الستة سدرا فيما اذا كان نصف وثلثان كن زوج واخيانية وعادنية وفيما اذا كان ثلثا
 وثلث وسدس كاختي لوب وام واخريين لوب وام وفيما اذا كان نصف وثلث وسدس كاختي لوب
 وبني واخريين لوب وام ويزاد ثلثا فيما اذا كان نصف وثلثان وسدس كن زوج واخيانية
 وام ونقصان وثلث كن زوج واخيانية واخيانية او نقصان وسدس كن زوج وثلث لوفات متفرقات
 حات يراى نقصان فيما اذا كان نصف وثلثان وسدس كن زوج واخيانية واخيانية وام او نقصان
 ونهية اسداس كن زوج وثلثة لوفات متفرقات وام ويزاد ثلثا فيما اذا كان نصف وثلث وسدس
 كن زوج واخت لوبين واخريين لوب وام واذا كان نصف وثلثان وسدس
 كن زوج واخيانية واخيانية وام وهذه المسئلة لقيمة شرعية اذا حكم شرع وجه الله بذلك
 بثلثة من عشرة بفصل الزوج يطوف في ابداء ويشال الناس من امرأة خلقت من اجابوا لم تترك
 ولدا وله والدين ما في الفيب الزوج وكانا يقولان النصف فيقتله لم يعط شي من له نصف او ثلثا
 فبلغه ذلك فطلبه فخره فقال فقال قد سبغت في هذا الحكم اما عادل ورجع وارا به عمر فحاش الله عنه
 كذا في شروح السبعة والوثنى عشر تنقل الى سبعة عشر وثان لا شفعا أي يقتل الى ثلثة عشر بزيادة
 نصف السدس فيما اذا كان ربع وثلثان وسدس كن زوج واخيانية وام او اذا كان ربع ونصف
 وسدس كن زوج وبنت وابيئة او اذا كان ربع ونصف وثلث كن زوج واخيانية وام او اذا كان ربع
 وام او اذا كان ربع ونصف وسدس كن زوج وبنت وابييين او اذا كان ربع ونصف وثلث
 كن زوج واخت لوبين واخريين لوب وام واخيانية بزيادة الربع فيما اذا كان ربع وثلثان وثلث
 كن زوج واخت لوبين واخريين لوب وام او اذا كان ربع وثلثان وسدس كن زوج واخت لوبين
 واخت لوب وام او اذا كان ربع ونصف وثلثة اسداس كن زوج وثلثة لوفات متفرقات وام والى
 سبعة عشر بزيادة السدس والربع فيما اذا كان ربع وثلثان وسدس كن زوج واختي لوب وام وام
 او اذا كان ربع ونصف وثلث وسدس كن زوج واخت لوبين واخريين لوب واخت لوب وام
 شيخ اوكولوم واربعة وعشرون ينقل الى سبعة وعشرين بزيادة المسئلة المذكورة وهي امرأة

تبع السدس على ثمانية الآيات تكلمة الشيخ في بيان ما على أنما
سنة ولدت على كونه

الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى فان الاول النصف والنصف أي نصف النصف

المذكورة في باب التجميع واعطى سهام كل واحد من ذلك النصف ثم خرج المسئلة الثانية بتلك القواعد ايضا فان
استقام نصيب المية الثاني في خمسة الاول على مسئلة اي على مسئلة المية الثاني في اربع حيث لا يتجوز
الى الضرب لكون التجميع الاول فيها بمنزلة اصل المسئلة في التجميع الثاني فيها بمنزلة رأس المقسم عليه
بما في يد المية الثاني بمنزلة سهامهم من اصل المسئلة في صورة الاستقامة تنبع المسئلان من التجميع الاول
فتأله اربع وثلث مائة المائة عن اربعين فيقسم نصيب المية الثاني في اربعين على اربعة يتركس فرائد والاى
وان لم يستقيم نصيب الثاني في خمسة الاول على مسئلة فاضرب وفي التجميع الثاني في التجميع الاول ان
نصيب مسئلة كما اذا مات عن اربعين وبنيت في مائة مات احد الابناء عن المرأة وبنت وعصبة الاولى من ستة
والثانية من ثمانية وسهامهم من الاول ثمانية لا يستقيم على مسئلة لكما يوافق بالنصف فاضرب وفي التجميع
وهو اربعة في التجميع الاول وهو ستة تطلع اربعة وعشرين ومنها تطلع المسئلان لكون الثانية وقد ماتت ثمانية
للمرأة سهم والبنات اربعة والعصبة ثلثة والواى وان لم يوافق مسئلة سهامه فاضرب كل التجميع
التالي في مسئلة الثانية في الاول اي في كل التجميع الاول والخامس من التجميع مخرج المسئلة كما
مات عن زوجة وثلاث اخوات متفرقات ثم ماتت الاخوة من الابناء عن زوجة واحدة لأم فاما
فالمسئلة الاولى من اثني عشر ومائة الى ثلثة عشر للزوج ثلثة ثلثة من الاخوة من الابناء ستة وللزوجة
من الاب اثنا عشر وللزوجة من الام ثمان والمسئلة الثانية من ستة ومائة الى سبعة للزوج ثمانية وللزوجة
لأب ثلثة وللزوجة لأم واحد سهام للاحنة من الام لا يستقيم على سبعة فيقرب السبعة في ثلثة
عشر تطلع احدى وعشرين منها تطلع المسئلان كذا في الاختار ثم اراد ان يبين نصيب كل واحد من العدة
من ذلك فقال لم تضرب سهام ورثة المية الاول في وفي التجميع الثاني على تقدير المرافعة في كل على تقدير
المباينة في كل الخامس ٢٠٠ م هو وراثتهم في هذا الضرب نصيبه من المبلغ المذكور والضرب
سهم ورثة المية الثاني من نصيب مسئلة في وفي ما فيه على تقدير المرافعة او في كل على تقدير المباينة
فما خرج من نصيب كل زوج وذلك لان زوج ورثة المية الثاني انما هو فيما يديه فنصار سهام كل واحد منهم
منهوبة فيه فان مات ثالث ثم العدة قبل القسمة فاجعل المبلغ المذكور من المسئلة الاولى والثانية
مساكن الاول والثالث بالنصيب مكان الثاني في العمر كان المية والثاني مائة مائة واحد فيصير المية الثالث
ميتا ثانيا وكذا تفعل ان مات رابع او خامس وحلم جاز الى غير نهاية فانه لما صار نصيب المية الاول والثاني
والثالث تجميعا واحد اصاروا كلهم ميتا واحد فيصير المية الرابع ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار نصيب
من الميراث تجميعا واحدا كان بمنزلة مية واحد وصار الخامس ميتا ثانيا وكذا الى ما لا يتناهي وهذا اناب

مساكن

قالب طويل الزيل لا يفيدك هذا المقدار فانظر الى السراجية وشروطها لتبينك من مقارنة الميراث والام
والفرض ١٠٠ وهو الربع والنصف ونصف وهو النصف والفرع الثاني الثلث والنصف وهو
وكذلك السبعة بينهما بالتصنيف لكون المية او اضعف حصص الربع واذا اضعف حصص النصف وكذا
السدس او اضعف صار ثلثا واذا اضعف الثلث صار ثلثين واذا اضعف الثلثين صار ثلثا فيخرج من اربعة
من اربعة والتم من ثمانية والثلثان والثلث من ثلثة والسدس من ستة فاذا كان في المسئلة النصف
فقط كن خلف بنتا وخالوب وام فمضى من اثني عشر وان كان في الربع فقط كن خلف زوجة والام كانت
من ثمانية وان كان في السدس فقط كما اذا تركت ابنا وابنة في خمسة واذا لم يبق في المسئلة من هذه الفروض
ميتى او ثلث او واحد من زوجة فكل عدد يترك مخرجها لكس من ذلك النصف فذلك العدد ايضا يترك مخرجها للنصف
وذلك الكس ولو ضاعفه كالمسئلة في مخرج السدس والنصفه وهذا الثلث والنصف ضاعفه وهو الثلثان
فالثانية فان خرج الميراث والنصف وهو الربع والنصف من ثمانية وهو النصف فآيد وان اختلف النصف بالثلث
الثاني من الثلثان والثلث والسدس او ببعضه كما اذا اختلف النصف بالثلث فقط كن خلف زوجة
واختبة لأم واختلف بالثلثين فقط كن خلف زوجة واختبة لأم ولم يترك مخرجها لأم بالسدس
كن خلف ام وابنة واختلف بالثلث والثلثين معا كما اذا تركت زوجة واختبة لأم ولم يترك مخرجها لأم بالثلث
والسدس معا كما اذا تركت زوجة واختبة لأم وام فآيد من ستة اي فالمسئلة من ستة لان مخرج
النصف اثنا عشر والثلث والثلثين ثلثة وكل على اذ اختلف في الستة في مخرج النصف المثلثين بغير
النصف الثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا يبين مخرج النصف والثلث مباينة فاذ اضرب احدى او ثلثة
حصص ستة فمخرجها اوسط الربع من النوع الاول بكل النوع الثاني اعني بالثلث والثلث والسدس كما
اذا اختلف زوجة وام واختبة لأم وام واختبة لأم او ببعضه كما اذا اختلف بالثلثين فقط فخرج من ثمانية
او بالثلث فقط كن زوجة وام او بالسدس فقط كن زوجة واحد من اولاد الام او اختلف بالثلثين والسدس
معا كن زوجة واختبة لأم وام واختبة لأم وام او بالثلثين والثلث معا كن زوجة واختبة لأم وام
واختبة لأم او بالثلث والسدس معا كن زوجة وام واختبة لأم وام او بالثلثين والثلث معا كن زوجة واختبة لأم وام
النوع الثاني بعد السدس وقد خرج منها مخرج الثلث والثلثين فاكثفنا بها مخرجها للام ثم اخرجنا مخرج
النصف وجمعا لزوجة وجدنا ثمانية وبنينا الستة مرافعة بالنصف فبصرنا بنصف احدى ثمانية في كل التجميع
فصار اثني عشر وايضا مخرج الثلث والثلثين ثلثة وهي مباينة لثلاثة زوجة فبصرنا بالثلثين والثلثين فصار
عشر فخرج هذه الفروض المختلفة وآيد اختلف الميراث من النوع الاول بكل النوع الثاني او ببعضه في اربعة

وهو الثلث والنصف

فاضرب في جميعه اى جميع الثالث واضرب المبلغ في الرابع كذلك اى في وفقه ان وافق والا فافق
 جميعه ثم اضرب الحاصل في اصل المسئلة حتى تقع المسئلة كاي ربع زوجات وخمس عشرة طلبة
 عشرة بنتا وستة اعمام اصل المسئلة من اربعة وعشرين للزوجات النعم ومثلثة لا يستقيم عليهم
 ولا يوافق وللجداث السدس اربعة كذلك للبنات الثلثان ستة عشر لا يستقيم عليهم ولا يوافق
 ر وسهم وسهاتهما موافقة بالنصف فزد عدد ر وسهم الى تسعة ولله علم الباقي ويبرر الجدل
 يستقيم عليهم فاخذ ناعده ر وسهم فصار مضا اربعة وخمسة عشر وتسعة وستة ثم طلبنا
 بينهما التوافق فوجدنا الاربعة موافقة للسته بالنصف فزد د ناعدهما الى نصفها وضربناه في
 صار المبلغ اثني عشر وموافق التسعة بالثلث فضربنا ثلث احدىهما في جميع الاخرى صار المبلغ اثني
 عشر ومو ستة وثلاثين وبما هذا المبلغ الثاني وبما خمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فضربنا ثلث
 خمسة عشر ومو خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة وثمانين ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل
 اعنى اربعة وعشرين فصار المجموع الحاصل اربعة الاف وثلاثمائة وعشرين ومنها قطع المسئلة
 للزوجات خمسمائة واربعون للبنات الفان وثمانمائة وثلاثون وللجداث سبعمائة و
 عشرين ولله اعمام مائة وثمانون ثم ضربنا هذا المبلغ في الفان وان تبين اعداد اى
 اعداد الزوجين بعد النظر بينهما وبما سهاهما فاضرب كل واحد في جميع الثاني اى العدد الثاني
 ثم المبلغ الخارج بالضرب في العدد الثالث ثم المبلغ الخارج بالضرب في العدد الرابع كذلك
 ثم اضرب الحاصل في اصل المسئلة حتى يحسب ما يقع منه المسئلة كاهر اربع وعشرين بنتا وستة
 حداث وسبعة اعمام اصل المسئلة ايضا اربعة وعشرة للزوجات النعم ثلثة لا يستقيم
 عليها والبنات الثلثان ستة عشر لا يستقيم عليها لكن باب ر وستة وسهاتهما موافقة
 بالنصف فاخذ ناعده ر وسهم اى خمسة وللجداث السدس اربعة بينهما موافقة
 بالنصف فاخذ ناعده ر وسهم اى ثلثة ولله اعمام سهم وهو سبعة لا يستقيم
 عليهم فاخذ ناعده ر وسهم فصار مضا اثنان وثلثة وخمسة وسبعة وهي اعداد متبا
 ينة فضربنا الاثنان في الثلثة صارت ستة ثم ضربناها في خمسة صارت ثلثين ثم ضربنا
 الثلثة في سبعة صارت ماثني وعشرة ثم ضربنا هذا المبلغ في الاصل المسئلة وهذا اربعة و
 عشرين فصار المجموع خمسة الاف واربعين ومنها قطع المسئلة كما ذكرنا قبل منه هذا الذي ذكرنا
 اذ لم يكن المسئلة عابله وان كانت المسئلة عابله فاضرب فاضرب في الاصل فيجمع العدد

ونفق ١ ونفق ٢
 بنات ١٨ بنات ١٩
 زوجات ٤ زوجات ٣

اعمام ٣٣٩٠ اعمام ٣٣٩٠
 بنات ٨٤ بنات ٨٤
 زوجات ٢١٠ زوجات ٢١٠
 بنات ٥٠ بنات ٥٠

فاضرب في جميعه اى جميع الثالث واضرب المبلغ في الرابع كذلك اى في وفقه ان وافق والا فافق
 جميعه ثم اضرب الحاصل في اصل المسئلة حتى تقع المسئلة كاي ربع زوجات وخمس عشرة طلبة
 عشرة بنتا وستة اعمام اصل المسئلة من اربعة وعشرين للزوجات النعم ومثلثة لا يستقيم عليهم
 ولا يوافق وللجداث السدس اربعة كذلك للبنات الثلثان ستة عشر لا يستقيم عليهم ولا يوافق
 ر وسهم وسهاتهما موافقة بالنصف فزد عدد ر وسهم الى تسعة ولله علم الباقي ويبرر الجدل
 يستقيم عليهم فاخذ ناعده ر وسهم فصار مضا اربعة وخمسة عشر وتسعة وستة ثم طلبنا
 بينهما التوافق فوجدنا الاربعة موافقة للسته بالنصف فزد د ناعدهما الى نصفها وضربناه في
 صار المبلغ اثني عشر وموافق التسعة بالثلث فضربنا ثلث احدىهما في جميع الاخرى صار المبلغ اثني
 عشر ومو ستة وثلاثين وبما هذا المبلغ الثاني وبما خمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فضربنا ثلث
 خمسة عشر ومو خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة وثمانين ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل
 اعنى اربعة وعشرين فصار المجموع الحاصل اربعة الاف وثلاثمائة وعشرين ومنها قطع المسئلة
 للزوجات خمسمائة واربعون للبنات الفان وثمانمائة وثلاثون وللجداث سبعمائة و
 عشرين ولله اعمام مائة وثمانون ثم ضربنا هذا المبلغ في الفان وان تبين اعداد اى
 اعداد الزوجين بعد النظر بينهما وبما سهاهما فاضرب كل واحد في جميع الثاني اى العدد الثاني
 ثم المبلغ الخارج بالضرب في العدد الثالث ثم المبلغ الخارج بالضرب في العدد الرابع كذلك
 ثم اضرب الحاصل في اصل المسئلة حتى يحسب ما يقع منه المسئلة كاهر اربع وعشرين بنتا وستة
 حداث وسبعة اعمام اصل المسئلة ايضا اربعة وعشرة للزوجات النعم ثلثة لا يستقيم
 عليها والبنات الثلثان ستة عشر لا يستقيم عليها لكن باب ر وستة وسهاتهما موافقة
 بالنصف فاخذ ناعده ر وسهم اى خمسة وللجداث السدس اربعة بينهما موافقة
 بالنصف فاخذ ناعده ر وسهم اى ثلثة ولله اعمام سهم وهو سبعة لا يستقيم
 عليهم فاخذ ناعده ر وسهم فصار مضا اثنان وثلثة وخمسة وسبعة وهي اعداد متبا
 ينة فضربنا الاثنان في الثلثة صارت ستة ثم ضربناها في خمسة صارت ثلثين ثم ضربنا
 الثلثة في سبعة صارت ماثني وعشرة ثم ضربنا هذا المبلغ في الاصل المسئلة وهذا اربعة و
 عشرين فصار المجموع خمسة الاف واربعين ومنها قطع المسئلة كما ذكرنا قبل منه هذا الذي ذكرنا
 اذ لم يكن المسئلة عابله وان كانت المسئلة عابله فاضرب فاضرب في الاصل فيجمع العدد

في جميع ذلك كزوج وابوي وست نبات اصل المسئلة من اثني عشر ميعود الى خمسة عشر
 انكسرت سهام النبات عليها وبين سهامهم ورؤسهم على ففة بالنصف فزيد عدد رؤس
 سهام الى خمسة وهو ثلوثه ثم يضرب في اصل المسئلة مع موعولها فحصل خمسة وابوي
 منها ثلثه ميعود لزوج رؤس وخمس اخوات لاب ولم اصل المسئلة من ستة النصف وثلثه
 للزوج والثلثان وهما رابعة للاخوات وقد هالت الى سبعة انكسرت اخوات عليها وبنها
 عدد رؤس سهامهم ورؤسهم اثنى الاربعة والثلثه ميانهم فخرنا كل عدد رؤسها وهو خمسة في اصل
 المسئلة مع موعولها وهو سبعة فحصل خمسة وثلثا منها تعبر المسئلة وقد اهل العدد
 يعرف بان تخرج الاقل من الاكثر مرتين او اكثر فينفذه اي يعني الاقل الاكثر كالثلثة والستة فلان
 اذا انظر حصة الثلثة من مرتين اثنى الستة بالكلية وكذا اطرحتها من الستة ثلث مرات فبدا
 انه العدان يستبان بالمتداخلة في عزمهم بخلاف الثانية فاك اذا اطرحته الثلث منها مرتين
 بقي اثنان فلو عكس اولاه وهما الثلثة لكن اذا اطرحته منها اثني اربع مرات اثنى الثمانية فبدا
 ايضا من دخوله وانما تقسم العدد الاكثر على الاقل فيقسم عليه قسمة صحيحة بلا كسر كالستة فاما
 ما ينقسم على الثلثة وعلى الاثنى ثلثة وثلاثة وقس على ذلك سائر المتداخلة كل في حصة
 فانك اذا اسقطت الحصة من العشرين اربع مرات اثنى العشرية واذا قسمه العشرية على
 الحصة يخرج اربعة صحيحة وكذلك اذا قسمتها على الماربعة يخرج خمسة صحيحة وقد افهمنا اي قد
 العدد ايضا يعرف بان تنقص الاقل من الاكثر الجانبين حتى يتافقا في مقدار فان اتافقا في واحد
 فبما متباينان كالخمس والاربعة مع التسعة فانك اذا اسقطت الحصة من السبعة
 بقي اثنان واذا اسقطت الحصة من الحصة مرتين بقي واحد وعلى هذا القياس وان اتافقا
 في اكثر من واحد فبما متافقان فاذا كان الاكثر اثني فبما متافقان بالنصف كالسبعة
 مع العشرة فانك اذا اسقطت الستة من العشرة بقي اربعة فالحقيقة من الستة بقي اثنان
 وان كلنا الاكثر ثلثة فانك اي فبما متافقان بالثلث كالسبعة مع الاثنى عشر او كان الاكثر
 اربعة والاربعة كالثمانية والاثنى عشر فكل الى العشرة اي بقية التوافق والاعداد التي هي العشرة واذا
 من اثنى عشر فكل الى العشرة اي بقية التوافق والاعداد التي هي العشرة واذا
 خسر نصف سدس منها او بالثلاثين فكل الى العشرة اي بقية التوافق والاعداد التي هي العشرة واذا
 وعشرين مع ثلثة وثلثا فان العدد الذي بعد احدى عشر فكل الى العشرة اي بقية التوافق والاعداد التي هي العشرة

متوافقان يخرج من عشرون هلم جريا بعض ان اتافقا في ثلث عشرة كسب وعشرين مع ثلثة وثلثا
 وان في خمسة عشر ثلثا مع خمسة وابوي وكذا في سبعة عشر وثلثة عشر فاعبر هذا الاسهل في
 معرفة التوافق والتباين في الاعداد والله الموفق للسداد وان اردت معرفة نصيب الاخرين كما كان
 والنبات واللدات والاعام وغيرهم من التجميع اي العدد المخرج الذي استقام على الكمال منه فاضرب
 ما كان له الى ذلك الفريق من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة اي في المضرب الذي ضربته فيه
 اصلا هذا اذا لم يكن بين السهام وعدد الرؤس مائنة والافلو حاجة الى الضرب والقسمة منه
 فخرج من هذا الضرب منه نصيبه اي نصيب ذلك الفريق وقد ذكرنا التباين والتشابه لهذا المرام في اثنى الاربعة
 على الامثلة السابقة في اليوم وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد من افراد ذلك الفريق اي يصح ما كان
 لكل فرد من اصل المسئلة على عدد رؤسهم ثم يضرب الخارج من القسمة في المضروب فالحاصل نصيب كل واحد
 من اعداد ذلك الفريق كذا في السابعة منه في المسئلة المذكورة لتدخل اعداد الرؤس كالا للزوجات
 الاربعة من اصل المسئلة ثلثة فاذا قسمه الثلثة على ثلثة كان الكل واحدة ثلثة ارباع فاذا ضربت
 الثلثة الماربعة في المضروب الذي اثنى عشر ثلثة في نصيب كل واحدة من التجميع اي مائة واربعة وابوي
 وكان للزوجات الثلث اثنان فاذا قسم اثنان على اثنان كان الكل واحدة ثلثة واحد فاذا ضربت هذا الخارج في هذا
 المضروب حصل ثمانية في نصيب كل واحدة من التجميع وكان لاثني عشر عا سبعة فاذا قسمه عليهم خرج
 لكل من نصيب واحد ونصف سدس واحد فانضرب هذا الخارج في المضروب حصل سبعة في نصيب كل واحد
 التجميع اسلوب ثم ذكر المصنف جهته في معرفة نصيب الافراد من التجميع وبها اخر وجه طريق
 النسبة وبها الاوضح لعدم الاحتياج الى الضرب والقسمة وقال وان شئت فاقسب سهام كل فريق
 من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اعط بمثل تلك النسبة من المضروب مرة منهم في مسئلة تباين
 الاعداد للرؤس اذ انصب حصص الزوجين وبقية الثلثة اليها فالخارج للواحدة مثل اي واحد من
 فكل من جهة من المضروب اثنى عشر ثلثة وثلثة عشر اربعة عشر اربعة عشر المضروب ونفسه واذا انصب
 فزايضا النبات اعني ستة عشر العدد رؤسها اي عشرة خرج لكل من ثلثة ارباع مثل فكل من ثلثة
 وثلثة عشر ثلثة فاقس من المضروب اي ثلثة وثلثة عشر اربعة عشر اربعة عشر المضروب اي مائة واربعة وابوي
 الى عدد رؤسها اي ستة فالخارج للواحدة ثلثة واحد فكل من ثلثة المضروب اي مائة واربعة وابوي
 سهم الاعام اي واحد الى عدد رؤسهم وهو سبعة خرج لكل من سبع واحد فله سبع المضروب اي ثلثة عشر
 ولما خرج عن باب التجميع للملك على ما لا ينكسر السهام اباد ان يبين كيفية قسمة التراك على التجميع

وجبات

فقال ان ولدت ذكرا او انثى لم يرث مني شي وان ولدتها من غيري لم يرث مني شي فقلت هذه فاجابهم على قول
 به يدعي ان الله سبحانه وتعالى جعل الاب للميت والعدة البقرة وام وجد واحدة لا بغيره فكان الولد
 واحدا والميتا خمسة في هذه المسئلة خير الجواب ثلث الباقي واليه من وجد فالحق الا ان لم يكن كان
 الباقي بين الاب والام والاخت والاخت بين الجد والاختين للذكر مثل حظ الانثيين وفي الماح لاب ابو
 الفتح لاب خمسة على الماحط المصنوعة وان كان الولد متصفا وبعد اخراج السدس للجد ثلث
 الباقي ان الماحط والموت الاغنياء نصف الباقي بين الاخ والاخت لاب للذكر مثل حظ الانثيين
 فان قيل ان امرأة يعق لها ان تقول ما ان ولدت ذكرا او بنت ورثت ايضا من تركه فاون وان ولدت
 انثى لم يرث ولما ارث قلنا هي بنت ابن الميت ووجه ابن اخيه وبنايت صلب وان قيل هل لام
 يعق كأمه ان تقول ان ولدت ذكرا لم يرث ولم ارث وان ولدت ذكرا او انثى ودنا قلنا
 قلنا نعم لغير ذلك لبنت ابن الميت وهي زوجة ابن الميت والورثة الظاهر عدل ونج و
 ابوان وبنت اب وان قيل هل تركت مية امرأة حلي نقول ان ولدت ذكرا لم يرث ولم يرث ابوان
 ان ولدت انثى فالمال بيننا سعة وان سقطت ميتا فالمال كله لي قلنا نعم تعج ذلك ليجل تركه
 زوجة هي متعة له فان قيل كيف يقع ان تقول امرأة حلي ان ولدت ذكرا فله سهمان من تركه
 فاون وبني سهم وان ولدت انثى فلها سهم واحد سهمان فالجواب هذه المرأة ام الميت التي حال
 منها ثمة فان شغلها مودة ان يقع كلهم الموت والورث عما للورث فالجواب اذا تزوج كل واحد
 واحد من رجلين بام الماخ فله ولدت لكل واحد ابن فالابن كان كذلك فان قيل يتصور
 ان يقع كلهم العارت والموت خالا لا مخر واما اخيه قلنا ذلك فيما اذا تزوج كل واحد
 من رجلين بنيت الامة وان قيل ان خلف رجل ابنا وبنتين وامى باذن ال
 فيم للبعثي بمثل نصيب الابن الا نصف ما بقي من ثلث المال نصيبه والآخر بمثل نصيب بنت الاثنت
 ما بقي من المال بعد نصيبها والآخر بمثل نصيب الابن والبن الماسدس المال كم اصل التركة ونصيب
 كل واحد قلنا اصل التركة اربعة وعشرين هذا للذين سعة والمخر بنه ثلثة والموت له الاول الثاني
 اثنان والموت له خمسة فلو لم يكن كان لرجل ثلث فطالع من العظم ثانيا ثلثة اشكال اولها
 وثالثها ثلثة اشكال ثانيا ثلثة اشكال ثالثها ثلثة اشكال رابعها ثلثة اشكال خامسها ثلثة اشكال
 فاعطاه القاضى مائة وخمسة وعشرين رأسا كم كل قطعة منها قلنا عدد القطعة الاولى
 اثنى عشر وعدد الثانية ستة وثلثون وعد الثالثة ثمانية وخمسة وثلثة الاولى ثمانية وثلثة اربع

انما يقع الثانية خمسة وعشرين ولا يخرجها احد من الثلثة سبعة وعشرين والموت له مائة وخمسة
 وعشرون قال الفقهاء هذا الخبر ينفى الماحط والموت له مائة وخمسة وعشرين في
 ذرية حاجة الكتاب في عدم يرثه شي من ماله الكتاب اربعة اشياء اولها الموتى والكسوف والاخت
 هو الوفاة والقبض من التماس من المتأخر عن ابي بكر الملقب ان اطلع الناظر على الماخو الكسوف
 مما لا يمس كتاب المكتبة المذكورة بان لا يذكر في محله ان يلحق به الاصل فان لا بان محل
 في ذلك انى اللطاف بمحمد بعد التامل في مظان تلك المسئلة ابي عبد التامل والشيخ في مباح
 ينظر كونه تلك المسئلة فيها فانه ربما ذكرت على صيغة الماحط بعض السائل في بعض
 الكتب المذكورة في موضع وفي غيره في موضع آخر فان قيل يتركها في احد الموضعين يتبدل
 الى زوت فيه مسائل كثيرة من الهداية وجمع الجريد على مقتضى الوعد في رواية الكتاب
 ولم انو شيئا من غيرها اى الهداية وجمع الجريد حتى يسلم الطلب على من اشتبه عليه
 صحة شئ مما ليس في الكتب اربعة والتدحى ونعم الوكيل قال الشارح الفقير المذنب
 الذي وفقني له تمام والمسلوة والموه على محمد سيدنا الوفاة وعلى آل الكرام
 واصحاب العظام وقد وقع الفراغ من تدوينه وبالله في آخر شهر ربيع الاخر من
 شهر سنة ست وستين والف من جملة من له العرف والشرف على يد العبد الفقير
 الى رحمة الاحد مصطفى بن عمر بن محمد المدرس في جامع السلطان بابر بنده خان الواقع في
 بلدة القسطنطينية صبيح عن الاقا والبليدة عفا الله له ولوالديه وله سائده ولسائده
 ولواحيائه ولتوسيفه ولم ينظر فيه آمين والحمد لله رب العالمين

وقد تم هذا الكتاب على يد عبد الله المذنب الحقير الفقير
 الى رحمة ربه الغنى الفقير يوسف بن علي
 الحمدي عفا الله له ولوالديه والمسلمين
 والسما في يوم الخميس في سنة
 الف وستمائة من شهر ربيع الاخر من
 سنة ست وستين والف
 في القسطنطينية المحمدية في دار سبعة جدي في سنة ٩٠٨

